الجمهوريـــة الجزائريـــة الديموقراطيـــة الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعـة الحاج لخضر بـــاتـنة 1

كليـة العلوم الإنسانية والاجتماعية

قســم علم الاجتماع والديموغرافيا

تخطيط المرافق الخدمية الحضرية

أطروحة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع المؤسسات الحضرية

إعـداد الطالبة :

نـورة منـاعـة

إشراف الأستاذة :

أ.د نسيمة لغريبي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
خشمون محمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
لغريبي نسيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقرراً
صاحبي وهيبة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مناقشا
قرزيز محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	مناقشا
بوخيط سليمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة مسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

الجمهوريــة الجزائريــة الديموقراطيــة الشعبيــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعـة الحاج لخضر بـاتـنة 1

كليـة العلوم الإنسانية والاجتماعية

تخطيط المرافق الخدمية الحضرية

دراسة ميدانية بمدينة سطيف–حي الهضاب أنموذجا–

أطروحة دكتوراه ل م د في علم الاجتماع المؤسسات الحضرية

إعـداد الطالبة : إشراف الأستاذة :

نـورة منـاعـة **أ.د نسيمة لغريبي**

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
خشمون محمد	أستاذ تعليم عالي	جامعة باتنة 1	رئيسا
لغريبي نسيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مشرفا ومقرراً
صاحبي وهيبة	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة 1	مناقشا
قرزيز محمود	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	مناقشا
بوخيط سليمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة مسيلة	مناقشا

السنة الجامعية : 2023/2022

شكر

أتقدم بجزيل الشكر لكل ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد وأخص بالشكر الجزيل الأستاذة المشرفة نسيمة لغريبي و الأستاذ القدير إسماعيل بن السعدي.

شكر خاص الى الرفيقات: سهام، خديجة.

كما لايسعني إلا أن أقدم شكري إلى كل الموظفين في المديريات الولائية بسطيف، الذين لم يدخروا أي جهد في تقديم الاحصائيات والمعلومات المتعلقة بالبحث.

إهداء

الى روح أبي تغمده الله برحمته الواسعة، الى والدتي حفظها الله. الى خالتي زوينة التي رعت الأولاد اثناء قيامي بالبحث. بدون أن أنسى إخوتي: عبد الغني، نبيل، سميروفيصل.

الى أختاي: فاطمة وأمال.

الى زوجي سفيان الذي ءامن بنجاحي وساهم فيه،

إلى إبنايا محمد صادق و إدريس.

نورة مناعة

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال والصور ا

مقدمة ..... أ-ج

الفصل الأول : البناء المنهجي للدراسة

أولا: الإشكالية.....5

ثانيا: فرضيات الدراسة 8

ثالثا: أهمية وأسباب إختيار الموضوع 9

رابعا: أهداف الدراسة.....11

خامسا: تحديد المفاهيم 12

سادسا: الدراسات السابقة.....27

سابعا: المقاربة النظرية .....,.....36

الفصل الثاني: الإطار النظري لتخطيط الخدمات الحضرية

تمهيد:.....67

أولا : التخطيط الحضري للخدمات الحضرية..... 68

1-1 : السياسة الاجتماعية 70

2-1 : الخطة الإستراتيجية وعلاقتها بتخطيط الخدمات الحضرية..... 72

3-1: الأسس التخطيطية و التنظيمية للإسكان الحضري..... 73

4-1 : تخطيط مواقع ومواضع الإسكان..... 81

5-1 : العوامل المؤثرة على الوظائف والأنشطة.....85

ثانيا: التنظيم المكاني للخدمات الحضرية.....88

2-1: التراتبية العمرانية للتوزيع الخدمات الحضرية.....89

2-2: التخطيط العمراني لتوزيع الخدمات الاجتماعية الحضرية.....90

2-3: تخطيط الخدمات الحضرية.....91

2-3-1: الخدمات التعليمية..... 92

2-3-2: الخدمات الصحية 99

2-3-2-1: تصنيف المؤسسات الخدمة الصحية وفق النظام الصحي المصري.....100

2-3-2-2: نماذج عربية : المملكة العربية السعودية ومصر.....103

2-3-2-3 : مستويات الخدمة الصحية 106

2-3-2- 4: معايير تقييم الخدمات الصحية 109

2-4-2- 5: الأسس والاعتبارات المؤثرة على تخطيط الخدمات الصحية.....111
2-4-2- 6: العوامل المؤثرة على طلب الخدمات الصحية.....112
2-4-3 : الخدمات الثقافية.....113
2-4-4 : الخدمات الترفيهية..... 113
2-4-4 -1: توزيع المرافق الترفيهية على مستوى التجمعات العمرانية السكنية.....114
2-4-4 -2: الشروط العمرانية في مرفق خدمة حدائق وملاعب الأطفال.....116
2-5: المشاكل التي تواجه تخطيط وتوزيع الخدمات الحضرية.....118
2-6 : : تقييم الخدمات الحضرية.....121
ثالثا : البيئة الحضرية وإستخدامات الأرض.....123
3 -1: إستعمالات الأرض وهيكلة البنية العمرانية.....123
3-2: توزيع إستخدامات الأرض الحضرية و إعداد مخطط التهيئة العمرانية.....126
3-3: التخطيط المستدام لإستعمالات الأرض.....134
3-4: التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بتنفيذ خطة التنمية.....139
خلاصة 144

الفصل الثالث: التخطيط والإسكان الحضري في الجزائر

تمهيد:.....146
أولا : التنمية المحلية..... 147
1-1: المبادئ الأساسية للتنمية المحلية.....148
1-2:المخطط البلدي للتنمية 151
1-3: إستراتيجيات التنمية المحلية.....154
1-4: مراحل إعداد وتحضير المخطط البلدي إلى غاية تنفيذه 155
1-5: تقييم دور المخطط البلدي في التنمية المحلية.....158
ثانثا : دور الإدارة المحلية في تخطيط وتسير وإنجاز الخدمات الحضرية.....161
2-1: علاقة مديرية السكن بالتجهيزات العمومية.....162
ثالثا : التخطيط الحضري وأزمة المدينة الجزائرية.....164
3- 1: تخطيط الإسكان في الجزائر.....167
3- 2: الشبكة الوطنية للتجهيزات الإجتماعية 169
3-3: البرمجة العمرانية 171
3-4: الخدمات التعليمية.....176
3-4- 1: الخدمة التعليمية بين التخطيط والبرامج التنموية.....177

3-4 -2: التخطيط التربوي : أهميته وأساليبه.....179
3-4-3: الخطوات التي يقوم بها مدراء المؤسسات التعليمية عند وضع خطة.....182
3-4-4: متطلبات تخطيط المرافق المدرسية.....182
3-4-5 : المقاييس المتعلقة بالبنايات والتجهيزات المدرسية.....184
3-5:الخدمات الصحية 185
3-5-1: تنظيم المرافق الصحية في الجزائر.....186
3- 5- 2: معاييرتخطيط وتوزيع المرافق الصحية.....190
3-5- 3: العلاقة بين تخطيط المرافق الصحية والتخطيط الحضري.....193
3-5-4: المرفق الصحي رهين السياسة العمرانية والبرامج التنموية.....195
3-5-5: تخطيط مرفق الصحي في ظل المخططات التنموية : 197
أ . برامج التجهيز.....197
ب. المخطط التوجيهي للصحة 2009 – 2025..... 198
4-6 : تغيير الخريطة الصحية والعلاج الجواري.....198
أ. برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي2001-2025.....200
ب. البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009.....202
جـ. برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014.....203
4- 7:أدوات التخطيط القطاعية 204
رابعا: المدينة والتنمية المستدامة في ظل السياسات العمرانية.....207
4- 1: السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.....209
4- 1-1: التوازن الجهوي.....210
4- 1-2: التأطير لحركة البناء والتعمير.....211
4- 2: أدوات التخطيط المجالي.....212
4- 2-1: على المستوى الوطني.....213
أ. المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة 215
ب . المخططات القطاعية التوجيهية (SDS) مراحل إعدادها ومحتواها.....215
جـ . مخطط تهيئة إقليم الولاية.....218
4- 3: أدوات التهيئة العمرانية بحسب إمتدادها الجغرافي.....220
4- 3-1 : المخططات الخاضعة للقانون المتعلق بالتهيئة والتعمير 221
أ- المخطط الوطني للتهيئة العمرانية.....221
ب- المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية.....222
ج- المخطط الولائي للتهيئة.....222

ج –1: الأهداف الخاصة بمخطط تهيئة الإقليم الولائي..... 223
ج –2: المحاور التي يتناولها مخطط تهيئة إقليم الولاية.....223
ج –3: مجالات مخطط تهيئة الإقليم الولائي.....224
أ. تنظيم الخدمات العمومية.....224
ب. التنمية المشتركة.....224
د– مخطط تهيئة البلدية.....,,.....225
4– 4 أدوات التهيئة والتعمير ومدى ملائمتها مع الواقع.....226
أ– من حيث التنظيم للمخطط.....227
ب– من حيث التطبيق.....228
ج –دور مخطط شغل الأراضي في تحقيق تهيئة عمرانية منسجمة.....229
خلاصة 233

الفصل الرابع: التحول المجالي وتوزيع المرافق الخدمية بمدينة سطيف

تمهيد:.....236
أولا: التوسع العمراني لمدينة سطيف.....236
ثانيا: تطور السكان والسكن لمدينة سطيف.....249
2–1: الكثافة السكنية والسكانية 250
ثالثا: خصائص السكانية والإجتماعية لمدينة سطيف..... 252
3–1: التركيب العمري والنوعي والأسري لسكان مدينة سطيف.....252
رابعا: المرافق الخدمية بمدينة سطيف.....254
أ– المرافق التعليمية 254
ب– التكوين المهني والتمهين 259
ج – التعليم العالي 260
د– المرافق الصحية 261
هـ– المرافق الرياضية والثقافية 262
و– شبكة الطرق 262
ز– الشبكة التقنية 262
خلاصة الفصل.....264

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة الميداني

تمهيد : 266
أولا : مجالات الدراسة.....267
ثانثا : المنهج و أدوات جمع البيانات.....270
ثالثا : العينة وطريقة إختيارها 275
خلاصة

الفصل السادس: عرض وتحليل البيانات وتفسيرها

تمهيد : 280
أولا : عرض وتحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة ، المقابلة، الإستمارة 281
1-1 : عرض وتحليل الملاحظة 281
2-1 : عرض وتحليل المقابلة 289
3-1 : عرض وتحليل نتائج الإستمارة 315
ثانيا: مناقشة نتائج الدراسة 340
1-2: في ضوء فرضيات الدراسة 340
2-1: في ضوء أهداف الدراسة 348
3-2: على ضوء الدراسات المشابهة.....352
4-2: التنائج العامة للدارسة 353
خاتمة
توصيات
قائمة المراجع

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1)	المعدلات التخطيطية لرياض الأطفال	96
(2)	المعدلات التخطيطية للمدارس الابتدائية بالمملكة العربية السعودية	97
(3)	يمثل المعدلات التخطيطية للمدارس التعليمية بمصر	98
(4)	تصنيف المؤسسات الصحية للدولة المصرية	102
(5)	المعدلات التخطيطية للمراكز الصحية	103
(6)	المعادلات التخطيطية للمستشفيات العامة	103
(7)	المعايير كل نوع من المؤسسات الصحية حسب الكثافة السكانية في مصر	104
(8)	معايير توزيع المستشفيات في جمهورية مصر العربية	105
(9)	المعايير التخطيطية الخاصة بالخدمة الصحية	106
(10)	إستعمالات الأرض الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية	124
(11)	مستويات اللامركزية	136
(12)	تحديد متطلبات وإحتياجات كل قطاع خدمي	173
(13)	المعايير الوطنية لبرمجة المرافق الخدمية	175
(14)	المستويات الوظيفية لمؤسسات التعليم الابتدائي	179
(15)	المستويات الوظيفية لمؤسسات التعليم الابتدائي والمتوسط	179
(16)	معايير برمجة المرافق الرياضية	179
(17)	معايير تخذطيط المرافق الصحية في الجزائر	192
(18)	برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004)	201
(19)	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)	202
(20)	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)	203
(21)	أنواع المخططات التوجيهية في الجزائر	217
(22)	تطور الحظيرة السكنية في ولاية سطيف 1987-2008	244
(23)	تطور المساحة العمرانية لمدينة سطيف (1851- 2016 - 2017)	245
(24)	تطور الأوعية العقارية للتوسع الحضري لمدينة سطيف	247
(25)	توزيع المساحات التوسع المستقبلي التي أقرها PDAU	248
(26)	تطور السكان و السكن في مدينة سطيف من سنة 1962-2016	250
(27)	تقسييم المجال العمراني "الجغرافي" لمدينة سطيف للقطاعات السكنية	252

(28)	التركيب العمري والنوعي لسكان مدينة سطيف	254
(29)	معدل النمو السكان في مدينة سطيف	254
(30)	الحظيرة السكنية لمدينة سطيف	255
(31)	عدد الوحدات العمرانية المبرمجة للتعمير لبلدية سطيف	255
(32)	توزيع السكان ومدراس الطور الابتدائي في القطاعات الحضرية بمدينة سطيف	257
(33)	عدد المؤسسات التعليمية في مدينة سطيف	259
(34)	المؤسسات والمتربصون لسنة 2018 بمدينة سطبف	260
(35)	مؤسسات أخرى للتكوين المهني	260
(36)	عدد المرافق الصحية للمدينة سطيف	262
(37)	عدد المرافق الرياضية في سطيف	262
جداول الجانب الميداني		
(01)	توزيع الكثافة الطلابية على المدارس الإبتدائية الهضاب	302
(02)	نمط توزيع الظاهرة العمرانية	308
(03)	نمط توزيع الخدمة التعليمية للمدارس في الأحياء بإستخدام أسلوب صلة الجوار	309
جداول الاستمارة		
(01)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	315
(02)	توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	315
(03)	توزيع أفراد العينة حسب متغير مدة الإقامة	316
(04)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة العائلية	316
(05)	توزيع أفراد العينة حسب متغير مستوى التعليمي	316
(06)	توزيع أفراد العينة حسب متغير الدخل	317
(07)	توافق مساحة المسكن مع حجم الأسرة	317
(08)	المشاكل التي يعاني منها المسكن	318
(09)	التغيرات التي أجريت على السكن	318
(10)	مسببات التلوث في الأحياء السكنية	321
(11)	طبيعة العلاقة بين الجيران	321
(12)	تبادل الزيارات بين الجيران	324
(13)	التعاون بين أفراد الحي	325
(14)	الانخراط في جمعية الحي ونوع نشاطها	325
(15)	رأي أفراد العينة في مرافق الخدمات الموجودة	326

(16)	المرافق الضرورية غير المتوفرة في الأحياء السكنية	327
(17)	توفر خدمة النقل الحضري وعدد الخطوط	329
(18)	موقع المؤسسات التعليمية بالنسبة للسكان في الحيز العمراني	330
(19)	يمثل ملائمة مواقع المؤسسات للتعليمية من ناحية التقنية	330
(20)	يمثل توفر فضاءات للأنشطة في المؤسسات التعليمية	331
(21)	أنواع المرافق الخدمة الصحية الموجودة في الهضاب	332
(22)	أسباب إختيار الإنتفاع من الخدمات الصحية للمرفق	332
(23)	يمثل توفر الحي السكني على فضاء للعب الأطفال	333
(24)	أماكن قضاء وقت الفراغ للسكان	333
(25)	يمثل إنخراط الأبناء في نادى رياضي	335
(26)	الإنخراط في النوادي الرياضية للأحياء السكنية	335
(27)	رأي السكان حول الخدمات الحضرية	336

فهرس الأشكال والصور

رقم	العنوان	الصفحة
(01)	وحدة المجاورة السكنية في الخطة الإقليمية لمدينة نيويورك	38
(02)	المدينة الحدائقية	53
(03)	مدن التوابع	54
(04)	تطبيقات نظرية هليز رايمر	55
(05)	مدينة الغد	55
(06)	يمثل المدينة الإتحادية	56
(07)	المدينة العضوية لهانزرانجوف	57
(08)	المدينة ذات خلايا متعددة	58
(09)	مدينة الغد	58
(10)	توزيع الإقليم ومراكز الخدمة والمناطق التي تحتاج الى خدمات	61
(11)	تماس مناطق الفراغات مع مناطق تقديم الخدمات على مستوى الإقليم	62
(12)	يمثل تقاطع مجالات الخدماتية	62
(13)	المراكز الرئيسية للخدمات الرئيسية وتشابكها وترابطها مع المراكز الإقليمية	63
(14)	خطوات التخطيط الإستراتيجي في مصر	73
(15)	الكثافة السكانية بحسب نوع البناء أفقي و عمودي	75
(16)	التدرج الهرمي للخدمات كنتاج لتدرج وحدات التخطيط	84
(17)	مجالات الأنشطة للخدمات العامة	84
(18)	التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية على مستوى التجمعات العمرانية	99
(19)	مستويات الخدمة الصحية في جمهورية مصر العربية	107
(20)	مستويات نظام الإحالة فى منظومة الخدمة الصحية	108
(21)	التوزيع الجغرافي للخدمة الصحية	109
(22)	التوزيع المرافق الترفيهية في الحي السكني	115
(23)	أشكال الألعاب في ملعب الأطفال	116
(24)	إيجابيات تمكين الطفل من التواجد مع أقرانه في الحي وخارجه	118
(25)	توزيع إستعمالات الأرض الحضرية بحسب مخطط شغل الأراضي	128

رقم	العنوان	الصفحة
(26)	أنماط التجمعات السكانية	129
(27)	المرافق الخدمية في حي مستطيل الشكل	131
(28)	أنظمة حركة المرور داخل و خارج المدينة	132
(29)	المراحل الأساسية في البرمجة	173
(30)	أدوات التخطيط المجالي	212
(31)	إتجاهات التوسع العمراني للمجال العمراني للبلدية سطيف 2008	243
أشكال الجانب الميداني		
(01)	حدود المجال الحضري لمدينة سطيف	268
(02)	مخطط شغل الأراضي الهضاب	269
خرائط الجانب النظري		
(01)	نمو الأحياء الضاحوية في مدينة سطيف مابين 1818 و 1892	237
(02)	مخطط مدينة سطيف سنة 1847 م	239
(03)	مخطط مدينة سطيف سنة 1955م	240
(04)	مخطط مدينة سطيف لسنة 1962 م	240
(05)	مراحل التوسع المجال العمراني لمدينة سطيف 1782 – 2002	242
مخططات الجانب الميداني		
(01)	تصنيف المرافق في حي الهضاب بسطيف	307
(02)	مخطط التهيئة العمرانية للهضاب شمال	309
(03)	مخطط الوحدة العمرانية الجوارية رقم (2) للمخطط شغل الأراضي رقم (3)	310
(04)	مخطط التهيئة العمرانية للوحدة الجوارية رقم (2)	311
(05)	مخطط شغل الأراضي للهضاب شمال	312
(06)	مخطط التهيئة العمرانية لشمال الشرقي للهضاب	312
(07)	إستعمالات الوظيفية في مخطط التهيئة العمرانية لشمال الشرقي الهضاب	313
صور الجانب النظري		
(01)	مستشفى سعادنة عبد النورحاليًا	238
(02)	مستشفى سعادنة عبدالنور1952	238
(03)	إتجاهات النمو العمراني لمدينة سطيف	243

صور أداة الملاحظة		
(01)	ملعب جواري	283
(02)	حديقة بدون تهيئة	283
(03)	السكنات تم التعديل فيها	287
(04)	إستغلال بهو الأروقة بوضع خزانات الماء ، ومحرك الماء	288

مقدمة

مقدمـــــة:

تعتبر الجغرافيا الحضرية من المواضيع المهمة، وكانت بدايتها الفعلية بعد أحداث الحرب العالمية الثانية، و إنتشر إستخدامها منذ تسعينات القرن 20 و أصبحت من بين أحد سماته البارزة، بعدما دمرت العديد من مدن العالم إزداد الاهتمام بدراسة المدن التي تطورت وأخذت بالنمو الأفقي وما صاحبها من مشاكل (التحضر) لا سيما في المدن الكبرى منها، حيث تزداد فيها الظواهر الإجتماعية والعمرانية بسبب التزايد في معدلات النمو السكاني، مما ولد ضغطًا كبيرًا على وظائفها وخدماتها الحضرية، الأمر الذي قد ينجم عنه وجود مناطق أو فئات سكانية محرومة من الخدمات الحضرية المختلفة (التعليمية، الصحية و الترفيهية...الخ).

وتهتم الجغرافيا الحضرية بدراسة البيئة الحضرية و السكنية و علاقتها ببعضها البعض، مع الاهتمام بأنشطتها الوظيفية و التركيب الداخلي للمدينة الذي "يعتبر كائنًا حيًا يتركب من مجموعة أنسجة وأعضاء (الاستعمالات) داخل المدينة ذات صفة متحركة.فهي ليست أماكن ثابتة منذ بداية إنشاءها بل أن مساحاتها يمكن أن تتسع و تضيق بسبب التأثيرات الخارجية كالتضاريس و التفاعلات الاجتماعية والسياسة من تفاوض وإستخدام للسلطة والنفوذ للإستحواذ على أفضل المواقع في المدينة التي تتطور فيها وظائف ونشاطات تأخذ حيزها الذي بدوره يعمل على تقديم الخدمات التي وصفها العلماء بحركية (الديناميكية والحيوية)."[1]ومنه فالمدينة كائن حي تتركب من العديد من الأنسجة و الأعضاء المركبة و المتراتبة في الحجم والوظيفة.

و في ظل هذا الطرح يشكل موضوع الدراسة المعنونة بـ" تخطيط المرافق الخدمية الحضرية في المدينة الجزائرية دراسة ميدنية بمدينة سطيف –حي الهضاب أنموذجا– بإعتباره من بين الأنوية الحضرية الجديدة، التي أنشات في مطلع سنة 2006 ، و عليه جاءت الدراسة مقسمة الى الفصول التالية:

الفصل الأول: تم فيه تحديد مشكلة البحث، من خلال عرض إشكالية الدراسة، و أسباب إختيار، و أهمية الدراسة، و الأهداف التي نرجو الوصول إليها من خلال هذه الدراسة، ثم تم ضبط مفاهيم الدراسة، وبعدها تم التطرق للدراسات المشابهة وللمقاربة النظرية.

[1] مازن عبد الرحمن الهيتي: **الجغرافيا المدن و التحضر أسس ومفاهيم** ، الطبعة الأولى 2014م /1435هـ، مكتبة المجتمع العربي للنشر و التوزيع، دار الرواد، ص 108

أما الفصل الثاني: فقد تطرق إلى الإطار النظري لتخطيط الخدمات الحضرية بحيث تم الإشارة إلى السياسة الاجتماعية والخطة الإستراتيجية وعلاقتها بتخطيط الخدمات الحضرية ،ثم تم تناولنا الأسس التخطيطية والتنظيمية للإسكان الحضري من حيث تخطيط المواقع ومواضع الإسكان، وعلى العوامل المؤثرة على وظائف والأنشطة الخدمية ،إضافة إلى تنظيمها المكاني من خلال تراتبيتها العمرانية والمعايير التخطيطية في تجسيدها ،والعوامل المؤثرة في تخطيطها والمشاكل التي تواجهها في توزيعها.

ثم تم تطرقنا إلى البيئة الحضرية واستخدامات الأرض من حيث استعمالاتها وهيكلة البنية العمرانية من جانب توزيعها وإعداد مخطط التهيئة العمرانية، وكذلك استراتيجية تخطيطها في ظل التنمية المستدامة، وكذلك التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بتنفيذ خطة التنمية .

بينما في الفصل الثالث: تم التركيز على التخطيط والإسكان الحضري في الجزائر في خضم العلاقة بين بالتنمية المحلية، ودور المرحلة الإداريه في العملية التخطيطية، وأهم الإستراتيجيات التي تقوم عليها التنمية المحلية.

كما تم التطرق إلى دور الإدارة المحلية في تخطيط وتسير وإنجاز الخدمات الحضرية في ظل الأليات اتخاذ القرار في تسير المدينة، ودور اللامركزية الإدارية في التنمية المحلية بإعتبارها أداة لتخطيط وتنفيذها، وتحديات تطبيق سياسة اللامركزية . وعليه فقد تم تناول تسير الخدمات الحضرية وعلاقتها بالتخطيط الحضري، وأزمة المدينة الجزائرية، وتخطيط المرافق الخدمية وأهميتها.

كما تم تناول المدينة والتنمية المستدامة في ظل السياسات العمرانية في إطار السياسة الوطنية لتهية الإقليم والتنمية المستدامة، وأدوات التخطيط المجالي في خضم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمخططات القطاعية التوجيهية، وتهيئة إقليم الولاية ، وأدوات التهيئة العمرانية بحسب إمتدادها الجغرافي ومدى ملائمتها مع الواقع.

كما تم تخصيص الفصل الرابع: لمدينة سطيف من خلال تتبع كرنولوجية التحول المجالي بها، وكذلك تطور السكان والسكن، الكثافة السكنية والسكانية، والخصائص السكانية والإجتماعية للدراسة العمرانية بمدينة سطيف، والتركيب العمري والنوعي والأسري للسكان وتوزيع المرافق الخدمية الحضرية في فضائها العمراني وتوزيع مرافق الخدمات الاجتماعية.

كما تناول الفصل الخامس: تحديد الاجراءات المنهجية للعمل الميداني، بحيث يتضمن مجالات (المكاني، والزماني، والبشري)، ،ثم تحديد المنهج المستخدم في الدراسة (المنهج الوصفي التحليلي) لأنه الأنسب تبعًا للأهداف البحثية المحددة مسبقًا و لطبيعة المعلومات و المعطيات المراد جمعها، إلى تحديد أدوات جمع البيانات من ملاحظة و مقابلة و إستمارة.ثم إلى العينة و كيفية اختيارها.

أما الفصل السادس: تم عرض وتحليل البيانات و تفسيرها، من ملاحظة، ومقابلة، إستمارة، ثم تحليل النتائج في ضوء فرضيات الدراسة ومؤشراتها، وعلى ضوء أهداف الدراسة، وفي ضوء الدراسات السابقة المعتمد في الدراسة، وصولاً الى النتائج العامة، و خاتمة، ثم التوصيات. وفي الأخير قائمة المراجع و الملاحق.

البناء المنهجي للدراسة

الإشكالية:

الفرد بطبيعته يحتاج الى مجال حيوي ديناميكي يتحرك فيه ويزاول فيه مختلف أنشطته التي تشبع حاجاته ، فكلما زادت نشاطات الانسان زاد احتياجه للحيز العمراني ، فالوظيفة هي مبرر وجود المدينة ومحدد لنمط الحياة فيها ، فهي الأساس في قيام وتشكيل المدينة. فالنمو السكاني والعمراني الذي شهدته المدن عامة ومدن دول النامية خاصة مما أنتج مشكلات حضرية أثرت على الحياة الحضرية تمثلت في: الإسكان، الأحياء العشوائية ، والتلوث ....إلخ، إضافة الى قلة الخدمات الحضرية.

و ساهمت التغيرات الاجتماعية والإقتصادية لسكان المدينة في تبلور أفكار حول ضبط إستخدامات الأراضي وتوجيهها، لإشباع حاجات السكان والتغلب على مختلف الإشكالات العمرانية التي تواجه التنمية الحضرية ، وفي تنظيم الهيكل البنائي للمدينة بما يخدم الساكنة ، و يجعل من المدينة فضاء وظيفي خدمي متكامل. ففي "عام 1968 ظهرت التنمية الحضرية التي تهتم بحركة الإسكان كعملية تخطيطية تضع أهداف ووسائل ترتبط بنمط إستخدام الأرض ، نظرًا لما تستوجبه من منهجية تأخذ في إعتبارها البعد العلمي والعملي لضمان توفير فضاء سكني ملائم تحقيقاً لتفاعله مع بيئته ، وهنا تكرست أهمية التخطيط الحضري الذي يهدف إلى معالجة مختلف المشكلات الحضرية من خلال توجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية مما يتيح للأنشطة والخدمات الحضرية داخل المدن أفضل توزيع جغرافي ، وللسكان أكبر فائدة منها."[1]

وتبلورت في منتصف القرن 20 أفكار جديدة حول طبيعة التخطيط الحضري نتيجة للمشاكل التي وقعت في المدن نتيجة لإزدياد عدد السكان ، التحضر ، والتوزيع العمراني الغير مخطط، بالاضافة الى التخلف الحضاري بشكل عام الذي أنتج خللاً في التماسك الاجتماعي وفوضى في التوزيع وعجز في التكيف مع المتغيرات اللاحقة. ليصبح أكثر شمولية من حيث مراعاة إحتياجات الانسان ورفاهيته، فأصبح التخطيط ذا طبيعة مادية ومعنوية في أن واحد، مما أدى إلى ظهور فرع للتخطيط سمي بـ "التخطيط الإسكاني" الذي يشمل كل جوانب الحياة الحضرية الصحية، التعليمية، والترفيهية...إلخ ." بما تتضمنه البيئة العمرانية الحضرية في نسيجها العمراني التي تحدث فيها مختلف مظاهر الأنشطة في تفاعلها. فإذا كان هذا النسيج هو الفضاء الذي تحدث فيه مختلف الأنشطة لتلبي مختلف إحتياجات السكان في مكان ما، فتنظيم السلوك الإنساني في تفاعله معها ضروري لإختيار الترتيبات العمرانية المناسبة لأداء هذا التفاعل. ومنه يتطلب تنظيم إستخدامات الأرض لهذا التفاعل فهم واعٍ لمختلف مكوناته بعناصره المختلفة، وإستنتاج العلاقات فيمابينها.

---

[1] نيفي رياض الزيبق: **سياسات التخطيط الحضري المستدام ودورها في تحقيق المساواة المكانية** ، دراسة حالة مدينة دمشق، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الهندسية ، المجلد 36 ، العدد06 ، ديسمبر 2014 ، ص 538

ويتم توفيرها في بطريقة علمية إستنادًا لأساسيات التخطيط الحضري بالنظر لدورها في التنمية الشاملة فقد أصبحت تعمل الدولة على تطوير منظومة مرافقها الخدمية في مدنها ، من خلال إنتهاج خطط تنموية وفق أسس تخطيطية تترجم برامج و توجهات السياسة التنموية في شقيها الاجتماعي والاقتصادي.

وتطورت من الأدوات التي تسهم في توفير البيئة العمرانية الملائمة لتنظم الخدمات التي تتوفر فيها متطلبات الحياة الأساسية المختلفة في المكان والزمان من خلال التطور الذي عرفه عالم التكنولوجيا وإنعكاساتها على المجالات الحياتية مما ساهم برفع متطلبات التخطيط العمراني للمرافق الخدمية، بحيث استخدمت تقنيات متطورة في مجال التخطيط التعليمي ، الصحي والترفيهي...الخ. وبذلك زادت كفاءة الخدمات وتنوعت مساهمتها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والرقي الحضاري.

نظراً لما عرفته المدينة الجزائرية من نمو سكاني نتيجة التحضر والزيادة الطبيعية مما أنتج عدة مشكلات حضرية منها تزايد الطلب على الخدمات الحضرية ، لذا أُتهجت استراتيجيات تخطيطية لمعالجة مختلف إشكالات التنمية الحضرية ، حيث سعت الدولة إلى معالجتها مشكلة الإسكان بإرساء سياسة إسكان ترتبط بمخططات التنمية الحضرية ترتكز على أنوية عمرانية للنمو والتوسع تجسد فيها المناطق السكنية الحضرية الجديدة لحل مشاكل السكن والخدمات الحضرية من خلال تفعيل دور المرفق الخدمي الجواري . وبذلك إكتسب التخطيط الحضري أهمية بالغة في بعده الشمولي لتحقيق الأهدافه و المتمثلة في بناء البيئة الحضرية (عمرانيًا وإجتماعيًا) التي توفر في أطرها مختلف متطلبات الحياة الحضرية للساكنة و تعد المرافق الخدمية من أهم المتطلبات الأساسية للتخطيط الحضري ، والمتمثل في كيفية توزيع مرافق الخدمية عمرانيًا داخل المدينة بحيث تضمن التوزيع العادل للخدمات على السكان.

حيث أصبحت الخدمات الحضرية تحظى بإهتمام من قبل القائمين على السياسات التنموية لأنها من ركائز تقدم المجتمع في مختلف المجالات التي تعمد إلى توفير مختلف المرافق وأنشطتها من حيث تقريب الخدمة للسكان وتلبية مختلف حاجاتهم تعليم،صحة،ترفيه،رياضة حيث يفترض أن يشمل الحي السكني على مختلف الأنشطة بهدف زيادة حيوية الحياة الحضرية فيه.ويُسهم بذلك في تعزيز متطلبات الاجتماعية الجوارية من حيث حسن الجوار (التفاعل الإيجابي) مع السكان وهذا يكون بتوافر مرافق تهتم بتنمية الحي السكني من حيث الخدمات والمرافق والأنشطة وفي تحسين الإطار المعيشي للسكان وتحقيق مستوى يخضع لمعايير جودة الحياة فيها .

و تعتبر المرافق الخدمية روح الحياة الحضرية لأنها من أهم المرافق الحضرية التي تعطى لها الأولوية في برامج التجهيز كونها تقدم خدمات اجتماعية لا يمكن الإستغناء عنها في مختلف التجمعات السكنية التي تحتاج في إنجازها إلى منظومة متكاملة للتخطيط والموارد والقدرات الإدارية "التخطيط ،التسير الحضري ،الإنجاز " وفقًا

لأسس مخططة في مخطط التهيئة العمرانية وبما يتماشى حجم الوحدات العمرانية،عدد السكان،الكثافة السكانية،الفئة العمرية.وذلك بتفعيل دور المراكز الحضرية ومؤسساتها الإدارية في تحديد احتياجاتها المحلية من الخدمات الاجتماعية وتوفيرها بالتنسيق مع الهئيات المركزية وفق قطاعاتها الخدمية .

وتعد مدينة سطيف من بين المدن الجزائرية التي شهدت نموًا في مجالاتها العمرانية ، ويشكل إحتياطها العقاري منفذًا لنموها وتوسعها ، الذي يركز على إستقطاب السكان من خلال تجسيد المشاريع السكنية بإتجاه مناطق الحاسي ، قاوة ، فرماتو ،عين سفيهة ،عين طريق ، شوق لكداد والهضاب. وإستفادت مدينة سطيف من سبعة مخططات توجيهية للحد من النمو العشوائي لعمرانها. و إنصب إهتمام الفاعلين المحليين فيها على التوسع العمراني إلى الجهة الشرقية متمثلةً في القطب الحضري " الهضاب" شمال وشرق. وقد تبنت إستراتيجية الأقطاب الحضرية الجديدة هادفةً إلى إعادة التوازن في توزيع السكان من جهة، وتوفير كل ما تحتاجه المناطق السكنية من الخدمات الحضرية ومرافقها من جهة أخرى ، و تحقيقًا لمبدأ الإستقرار والإنصاف الإجتماعي للسكان.

إلا أن ما يلاحظ في هذه الأحياء عدم توازن في بيئتها العمرانية من حيث توزيع الخدمات الاجتماعية في مجالها العمراني، فتجسيد مختلف الأنماط السكنية دون إرفاقها بالمرافق الضرورية ،وانعكاسات ذلك على كل مستويات الحياة اليومية لسكان فنقص للمرافق الخدمية وأنشطتها في الأحياء يزيد من معاناة السكان للوصول إلى الخدمة وهو عكس ما يهدف إليه التخطيط الحضري وهو تقرب الخدمة الجوارية من السكان.و تأثيرها في وظيفة الأحياء من ناحية حيوية الحياة الحضرية فيها .

وإنطلاقًا مما سبق يدعونا البحث لطرح التساؤل الرئيسي التالي : **هل توزيع المرافق الخدمية الحضرية في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب يُحقق أهداف تخطيطها الحضري ؟**

ويندرج ضمنه التساؤلات الفرعية التالية :

1. هل إستعمالات الأراضي الخدمية في منطقة الدراسة يتوافق مع مخطط التهيئة العمرانية ؟
2. هل توزيع مرافق الخدمية في أحيائها يتناسب وفقا الحجم والكثافة السكانية ؟ نصيب الفرد الواحد ، الطاقة الاستعابية ؟ وما خصائصها العمرانية ؟ وما عوامل إختلال توزيعها عمرانيًا وسكانيًا ؟
3. ما هي طبيعة التوزيع الجغرافي للمرافق الخدمية الحضرية بحسب برنامج Arc Gis ؟

ثانيا. فرضيات الدراسة :

الفرضية العامة :

توزيع المرافق الخدمية الحضرية لا تُحقق أهداف التخطيط الحضري في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب.

ومنه يمكن الإعتماد على مؤشرات من منطلقات أساسية تتعلق بالجانب الاجتماعي والعمرانى والتنظيمي، بحيث أنه من بين أهداف التخطيط الحضري التي هي ترجمة للإحتياجات الاجتماعية للسكان والمرتبطة بجملة من الخصائص كالمرونة،الواقعية ،والسهولة في التنفيذ و التحكم في النمو الحضري التي من أجلها توضع المخططات العمرانية الحضرية.

الفرضية الفرعية الأولى:

توزيع المرافق الخدمية الحضرية لا تحقق أهداف تخطيطها العمرانية في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب.

❖ **مؤشرات عمرانية :**

- مبدأ التراتبية الوظيفية: (وحدة قاعدية ، وحدة الجوار، الحي السكني ، منطقة السكنية).
- المسافة بين السكن والخدمة، سهولة الوصول.

الفرضية الفرعية الثانية

توزيع المرافق الخدمية الحضرية لا تحقق أهداف تخطيطها التنظيمية في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب.

❖ **مؤشرات تنظيمية :**

- سوء تقدير للإحتياجات من طرف الهئيات المحلية.
- المشروع الخدمي مرتبط بقرارات سياسية (الوالي).
- التمويل المالي لا يتماشي مع الإحتياجات الفعلية .

الفرضية الفرعية الثالثة

توزيع المرافق الخدمية الحضرية لا تحقق أهداف تخطيطها الإجتماعية في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب.

❖ **مؤشرات إجتماعية :**

- حجم السكان وكثافتهم (عدد أفراد الأسرة،عدد الأطفال في سن التمدرس، حصة الفرد من الخدمة)
- لا تحقق الترابط والاندماج الاجتماعي بين السكان.

رابعاً . أهمية و أسباب إختيار الموضوع :

أ.أهمية الدراسة :

إن توفير الخدمات الحضرية بشكل عام، والخدمات الاجتماعية بشكل خاص في المدينة بطريقة علمية تعد من أساسيات التخطيط الحضري،فأهمية الدراسة تأتي:

- من طبيعة الموضوع في حد ذاته، بإعتبار أن المرافق الخدمية من أهم ركائز التنمية في الأحياء السكنية ،ومن أهم القطاعات المرتبطة ببناء المستقبل ،والتي لها دور في التنمية الشاملة، وتخطيط المرفق الخدمي يستند إلى معايير تخطيطية وتصميمية،يتطلب بئة عمرانية صحية تلبي حاجات السكان من خدمة وسهولة الوصول للمرفق.
- من حيث تطرقه لأحد الموضوعات الهامة التي تعاني منها المدينة الجزائرية وفي الدراسات الحضرية وهي الخدمات الحضرية في المناطق السكنية الجديدة التي تعد من أهم عناصر الإسكان والتي تظهر بوضوح في ظل استعمالات الأرض الحضرية ،كما أن توافره تعتبر من مؤشرات الحضرية التي تعكس جودة حياة السكان،و تستمد المناطق السكنية أهميتها وكفائتها من مدى توافر الخدمات الحضرية ومختلف أنشطتها وملائمتها لإحتياجات السكان.

- **الأهمية العلمية:**

- من المشكلات التي ما زالت تعاني منها الأسر في المجتمع الحضري القاطنة في الأحياء السكنية الجديدة من نقص وعدم توفر المرافق الخدمية تعليم، صحة، ترفيه، رياضة. وهذا ما يؤثر في وظيفة الأحياء السكنية من ناحية حيوية الحياة الحضرية فيها.
- الدور الذي تلعبه المرافق الخدمية في الحياة اليومية للساكن خاصة، والمشاكل المتعلق به وما له من أثار على تنمية المجتمع المحلي من ناحية الاستقرار الاجتماعي على مستوى العلاقات الاجتماعية لصلته المباشرة بالسكان والتحديات التي يوجهها من أجل تلبية حاجاتهم ومتطلباتهم.
- قلة الدراسات العلمية التي تناولت تخطيط المرافق الخدمية الحضرية في المدينة الجزائرية، مما يفتح المجال البحث في علم الاجتماع الحضري لدراسة في بعده السوسيولوجي.

- بناء على مراجعة الدراسات و الأدبيات العلمية التي اهتمت بموضوع البحث فقد بينت الحاجة لإجراء المزيد من الدراسات حوله، و ذلك بهدف إثراء الإطار النظري والميداني في مجال الدراسات الحضرية ،حيث ارتكازت مجملها على أثر تخطيطها دون التطرق إلى دور التخطيط الحضري والإدارات المحلية والمركزية في التسير الحضري في عمليتي التخطيط للحاجات وتجسيدها كمرافق اجتماعية في الأحياء السكنية وعن دور توزيعها عمرانيا في تحقيق قرب الخدمة من السكان ،وتحقيق العادلة في توزيع الخدمة بين السكان .

- الأهمية العملية :

الإستفادة من نتائج البحث من الناحية العملية للوصول لنتائج من خلال:

- التعرف بالوصف والتحليل لمختلف المشكلات التي تواجه المرفق الخدمي وأنشطته في الأحياءالسكنية الجديدة من ناحية التخطيط، التسير الإداري،الإنجاز وفهمها .
- تخطيط المرافق الخدمية وحاجات السكان ذات الأهمية للجهات المعنية بقضايا الإسكان وتوجيه نظرها نحو مشكلاته الفعلية لإنتاجه في أحياء سكنية متلائمة مع حاجات السكان اجتماعيا وبيئيا،مما يُسهيل أداء وظائفه المتكاملة في البيئة الحضرية،
- تنمية وعي المخططين، وصانعي القرار المحليين بتجسيد التنمية الحضرية للأحياء السكنية عن طريق إرساء الإستراتيجية التخطيطية للمشروعات الحضرية الجوارية بما يتوافق العدد السكاني ، الكثافة السكانية ، سهولة الوصول والتي تقضي على الفوارق المجالية في توزيع الخدمة وهو تقريب الخدمة الحضرية من الساكنة.

ب.أسباب اختيار الموضوع : يقوم البحث العلمي على مجموعة من المعايير التي يعتمد عليها الباحث في عملية اختيار ةتحديد موضوع دراسته ،حيث تنتاب الباحث في هذه المرحلة حيرة كبيرة ،ترتبط إلى حدّ كبير بالعلاقة الموجودة بين نجاح العملية البحثية والإختيار لموضوع البحث .

ويمكن تقسيم الأسباب التي دفعت الطالبة إلى اختيار موضوع تخطيط المرافق الخدمية الحضرية في المدينة الجزائرية إلى أسباب ذاتية وأخرى موضوعية :

- الأسباب الذاتية :

- اندراج الموضوع ضمن الإهتمامات البحثية للطالبة والتي تدور في فلك تخصص الدراسات الحضرية علم" الاجتماع الحضري".

- المعايشة اليومية للمشاكل المتعلقة بالخدمات الحضرية في الأحياء السكنيةالجديدة: تعليم، صحة، ترفيه، نقل. مما يجعل البحث فيها ضرورة يملها الواقع التي توجد فيها الأحياء السكنية من نقصها أوإنعدامها مما يؤثر على السكان.

- الأسباب الموضوعية :

- لعل أهم سبب موضوعي جعل الطالبة تختارهذا الموضوع دون غيره، هو أهميته في حد ذاته ،هذه الأهمية التي تستمد مرجعيتها من أهمية الخدمة الحضرية سواءعلى مستوى المرفق "المؤسسة" كنسق داخلى أو على مستوى العلاقة التفاعلية بين المرفق والمجتمع المحلي كنسق خارجي من خلال تلبيته لحاجات السكان ،هذا البعد الذي توليه الهيئات الرسمية أهمية كبيرة في تجسيده واقعيًا.
- إبراز مختلف المراحل العملية لتخطيط المرافق الخدمات الاجتماعية من مختلف الفاعلين في التسيير والتنظيم الحضري، والعوامل المتحكمة في توزيعها وتموضعها في المجالات العمرانية. و دور عملية التخطيط الديمغرافي في تحديد إحتياجات السكان و الاستشراف لتوقعات نموهم بحيث يؤثر العامل السكاني في تحديد الحاجات الحالية والمستقبلية من الخدمات الحضرية بالأخذ بعين الإعتبار الزيادة السكانية (الطبيعية أوالتحضر) والتغيرات التي تطرأ على ونموهم وتراكيبهم العمرية والتي تنعكس على نوعية المؤسسات أو فضاءات التي يحتاجها السكان.

رابعا . <u>أهداف الدراسة</u>: إن الهدف الأساسي من دراسة الموضوع هو تقييم توزيع مرافق الخدمية الحضرية في المدينة سطيف ، ومدى تحقيق أهداف تخطيطها الحضري في إطار محاولة تقييم المكاني لطبيعة توزيعها الجغرافي وتحليل واقع تخطيطها من خلال الوقوف على مدى:

- ملائمة إستراتيجية الدولة في توزيع برامج التنمية المحلية في إطار سياسة المخططات القطاعية. ودور الجماعات المحلية في تحديد حاجياتها من المشاريع التنموية الحضرية، وأساليب الإدارة التنفيذية في تحقيقها في المجال الحضري.
- ملائمة وإنسجام التخطيط للمرافق الخدمية ذات الوظيفة الاجتماعية وتوزيعاتها المجالية، بما يتوافق مع مخطط شغل الأراضي .
- توضيح العلاقة بين التوزيع السكاني و المرافق الخدمية في الأحياء السكنية من خلال المعايير التخطيطية العمرانية والإجتماعية لكل مرفق بما يتناسب مع عدد السكان، الكثافة السكانية، وسهولة الوصول.

- تحديد المشكلات الحضرية الناتجة عن التوزيع الحالي لمختلف المرافق الخدمية، التعليمية، الصحية، الترفيهية وإنعكاسها على سلوك السكان في الإنتفاع من الخدمة.

خامسا . تحديد المفاهيم : إن مرحلة تحديد المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة مرحلة جد مهمة بالنسبة للباحث مهما كان مجال تخصصه العلمي، والبحث السيسيولوجي كغيره من الميادين المعرفية يجب أن يعمل الباحث فيه على تحديد المفاهيم تحديدًا دقيقًا و واضحًا، لأجل تسهيل عملية فهم متغيرات موضوع الدراسة، وبه تتحقق الموضوعية العلمية.

أ . المفاهيم الرئيسية:

– **التخطيط الحضري:** يعرف بأنه" الفن والعلم الذي يعنى بتنظيم وتركيب المكان وتصميم عمرانه والمساحات الفضاء به ، وطرق الإتصال بين أجزائه تبعًا لأسس ونظم معينة للوظائف والنواحي الجمالية، وبمعني أخر فهو يهتم بتوفير الموضع المناسب في الوقت المناسب للسكان."[1]

ويعرف أنه :"وضع خطة لتحقيق أهداف المجتمع في ميدان وظيفي معين لمنطقة جغرافية ما في مدى زمني محدد،وحتى يكون التخطيط سليما يجب أن يكون واقعيا محققًا للهدف في الوقت المناسب المحدد له، ومستمر الصلاحية طوال المدى الزمني المقدر لتنفيذه بأعلى درجة من درجات الكفاية."[2]

كما عُرف بأنه:" الاستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز إتخاذ القرارات التنموية، في وتوجيه وضبط نمو، وتوسع البيئات الحضرية والخدمات الحضرية، بحيث يتيح للأنشطة الحضرية والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي للسكان لأكبر الفوائد من هذه الأنشطة ."[3] وعُرف أيضًا على أنّه "مجموعة من المصادر القانونية والمالية التي تسمح للمؤسسات العمومية التدخل بهدف تطبيق الإختيارات المتبناة، فهو يعنى تدخل الإدارة بأدوات منهجية، ووثائق مرجعية لتنظيم المجال".[4]

---

[1] ياسرعبدالمحمود حامد التهامي: **جغرافية تخطيط المدن** ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة البحرالأحمر، ص 30

[2] حيدر فاروق: **تخطيط المدن والقرى**، ط1 ،مصر، مركز البحث للطباعة، 1994، ص10

[3] علي الحواث: **التخطيط الحضري**، الدار الجماهيرية للنشر، طرابلس 1990، ص 17

[4] Pierre Merlin et Françoise choay : **dictionnaire de l’urbanisme et de l’aménagement**, p 502

"فالتخطيط الحضري بإعتباره إستراتيجة يُشيرإلى مدى التأثير وبحسب المدى الزمني على النحو التالي:

– **التخطيط الإستراتيجي** Strategic planning: يعتبر أكثر أنواع التخطيط واقعية ، وقدرة على تلبية الإحتياجات المستقبلية ، ويركز على تحقيق أهداف بعيدة المدى ،ويتم من خلاله إختيار أفضل الخيارات والوسائل لتحقيق الأهداف المرسومة ،وتبدأ عملية التخطيط بتحليل الوضع الحالي ،ويتطلب هذا النوع قدرات تنظيمية ، وقيادية ، وإدارية عالية ، ويخضع التخطيط الإستراتيجي للرؤية السياسية ،وتعتبر الخطة الخماسية أحد الأمثلة على التخطيط الإستراتيجي .

– **التخطيط التنفيذي** Operational planning: يستخدم هذا النوع من التخطيط لبناء خطط تفصيلية لعملية التنفيذ الأنشطة المتعلقة بالخطط الإستراتيجية ،وتحتوى على التفاصيل الدقيقة للتنفيذ، بحيث تحدد المسؤوليات، ومكان وزمن التنفيذ، ونوعية الأنشطة وكيفية تنفيذها ، وعادة ما يكون مداها الزمني لعام أو أقل. "[1]

كما عرف أيضا أنه: "عبارة عن مجموعة من الإجراءات المرحلية المقصودة ،والمنظمة ،والمشروعة والتي تنفذ في فترة زمنية معينة وعلى مستوى أو عدة مستويات عمرانية.تستخدم فيه أدوات ووسائل متعددة تحقق إستغلالاً أمثل للموارد الطبيعية والبشرية الكامنة و الإمكانيات والموارد المادية المتاحة.وبشكل يعمل على إحداث التغيير المطلوب والمرغوب في المجتمع ،مع توجيه وضبط ومتابعة لهذا التغيير في جوانب الحياة المختلفة لمنع حدوث أي أثار سلبية ناتجة عنه ،إبقاءه ضمن التغيير المطلوب والمنشود."[2]

ومنه فهي تشير إلى المراحل الزمنية المقصودة التي تنظم عملية التنمية الحضرية الهادفة إلى إحداث التغيير المحدد في المجتمع .حيث يتمثل في إعداد دراسة للأوضاع القائمة تمهيدًا للتعرف على المشكلات والإحتياجات المطلوبة ومن ثم تحديد الأهداف حسب جدول الأولويات وذلك في إطار زمني محدد الجوانب والأبعاد يتماشي مع إحتياجات المجتمع ،والذي يتميز بتوجيه وضبطه ومتابعته من طرف الفاعلين في الإدارة بأدوات منهجية ووثائق مرجعية لتنظيم المجال تجنبا للأثار السلبية الناتجة عن سوء التخطيط والتعمير

وعليه تستند الدراسة للتعريف **كمفهوم إجرائي بأنه:**" الإستراتيجية أو مجموعة الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز إتخاذ القرارات التنموية، في وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية والخدمات الحضرية، بحيث يتيح للأنشطة الحضرية والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي للسكان لأكبر الفوائد من هذه الأنشطة."[3]

– **تعريف التهيئة العمرانية:** " هي كأسلوب جديد لتطوير وتنمية الشبكة العمرانية بصفة عامة .والاستيطان البشري بصفة خاصة. كتكملة للمخططات العامة للمدن التي تكتفي برسم حدود المدن ومحاور توسعيها

---

[1] وزارة الصحة العامة والسكان : **الدليل التدريبي للتخطيط الصحي في مديريات الجمهورية اليمنية**، الإصدار الأول، ديسمبر 2005، ص 9

[2] غنيم عثمان : **التخطيط أسس ومبادئ** ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، 2006، ص 26

[3] علي الحواث : **التخطيط الحضري** ، الدار الجماهيرية للنشر ، طرابلس 1990 ، ص 17

.واستخدام المجال فيها خلال فترة زمنية معينة بالإضافة إلى الطابع الإداري للمخططات العمرانية التي تنتهي بالحدود الإدارية للمخطط دون النظرة الشاملة في مجال التهيئة العمرانية، والوسيطية للمجال الذي يقع فيه النسيج العمراني ويتفاعل معه."[1]

ومنه فالتهيئة العمرانية : هي أداة إجرائية تطبيقية في إطار التخطيط المحلي في مستوى مؤسسات المراكز الحضرية (البلدية) في عملية التحكم في نمو نسيج عمرانها، من خلال ضبط توجهات إستخدامات الأرض الحضرية وظيفيًا (مخطط شغل الأراضي) ، ويعنى بالإطار الفيزيقي المادي الإجتماعي ،الثقافي ،الاقتصادي للمستقرات الحضرية، ويستجيب لمختلف متطلبات الحياة الحضرية لساكنيها، ويخلق بيئة عمرانية صحية."[2]

فمخطط التهيئة العمرانية يحدد الإستعمالات الوظيفية للأرض لكنه لا يصل إلى تجسيد المتطلبات وفترات توفيرها وتوفير الدعم المالي لها ، كأسلوب التمويل والتنسيق بين القطاعات المعنية بها، وهنا يأتي دور التنمية العمرانية، التي تعنى في هذا السياق الاهتمام بمتطلبات المكان والإنسان،فالمكان بمعنى أن التنمية العمرانية الحضرية تحقق ثلاثة متطلبات أساسية: تنمية مكانية، وتنمية إنسانية، وتوفير التمويل لتحقيقهما وإيجاد الأداة المعنية بذلك،وهنا يبرز الاختلاف في العلاقة بين مخطط التهيئة العمرانية والتنمية العمرانية. فالاولى كوسيلة تشكل الصورة المستقبلية للتنمية وبينما الثانية أداة تنفيذية وتجسيدية لمختلف المشروعات الإعمارية . وفق الخطة التنموية المعدة مسبقا، وبهذا تصبح الخطة هي التي تقود التنمية وليست الميزانية هي التي تقود الخطة.

والتنمية العمرانية لا يمكن أن تحقق أهدافها في ظل غياب دور ومسؤولية المستويات الإدارية ضمن منظومة متناسقة عمليًا مع الإدارة المركزية للدولة، فالأجهزة المركزية لها دور في تحقيق التنمية العمرانية الحضرية ، يتمثل ذلك في رسم السياسات التنموية والعمل على توفير التمويل اللازم لها، والإدارات الهيئات المحلية معنية بترتيب الأولويات والتنسيق بين مختلف الأجهزة المحلية المعنية بتنفيذها. حيث تتم التنمية بشكل ومتوازن وشامل، بحيث لا يمكن تحقيق التنمية العمرانية إذا لم تكن التمويل المالي المخصصة للبنية التحتية ومبرمجة المشروعات الخدمية تزامنا وقت التنفيذ.

[1] بشير التيجاني: **مفاهيم وآراء تنظيم الإقليم وتوطن الصناعة** ، الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية ، ص.ص 84-85

[2] بشير التيجاني: **مرجع سابق**، ص. 85

ثانيا. الخدمات الحضرية

الخدمات الحضرية تُعرَّف على أنَّها "أَنشطة تُمارسها الدولة لتوفير منافع معينة لإشباع حاجات ورغبات الأفراد والجماعات دون تحقيق مكاسب مادية لهم سواء منافع تعليمية، صحية، عقلية، نفسية، دينية للفرد والتي تساهم في ديمومة عطائه، ورفع كفاءة أدائه من خلال توفير مستلزمات الحياة الأساسية التي تحقق الصحة والأمان."[1]

بينما يعرفها فيليب كوتر Philip kotter " أنها نشاط أو منفعة يستطيع طرف ما تقديمها وتكون غير ملموسة أو غير مادية، ولا ينتج عنها تملك أي شيء ولا يرتبط توفيرها بإنتاج مادي تدرك بالحواس، تقدمها مؤسسات معينة مختصة بتلك الخدمات بإعتبارها مؤسسات خدمية."[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يتضح أن الخدمات أنشطة قابلة للتبادل من إختصاص مؤسسات أو فضاءات خدمية، منها الخدمات التعليمية ، الصحية ، الترفيه .... "فهي خدمة إنتاجية تؤثر في إستمرارية عمليات الإنتاج وتطويرها بصورة غير مباشرة. من مختلف من جوانب العملية التنموية للمجتمع من النواحي الروحية، الخلقية، الفكرية، المعيارية، والبدنية بما يحقق الأهداف الإنسانية للمجتمع."[3] التي تعد ركيزة عامة من ركائز التطور الاجتماعي.

---

[1] عبد العزيز : **علم الاجتماع الحضري** ، الإسكندرية ، منشأة الناشر للمعارف ،1998، ص 377

[2] خلف الله حسين علي الديلمي: **تخطيط الخدمات المجتمعية والبنية التحتية (أسس معايير تقنيات)** ، عمان ،الأردن ، دار صفاء للنشر التوزيع ، 2009 ، ط1 ، ص 38

[3] وزارة التخطيط : **تخطيط الخدمات في إطار خطة التنمية القومية**، دراسة رقم 205 ، 1986 ، بغداد ، ص 4

ثالثا . المرافق الخدمية الحضرية :

المرفق : لغوياً : هو من الفعل رَفَقَ ، يَرْفُقُ، وإسم المفعول مرْفَقًا، والذي يعنى لُغَوِيًا تَابِعًا.[1]

الخِدْمِيَّةُ : لُغَة : إِسْمُ مُؤَنَثُ مَنْسُوبُ إلى خِدْمَةٍ ، والنُّظُمُ الْخِدْمِيَّةُ : هي نظم تحتوى على مصادر الخدمات المادِّية والعاطفيَّة والُّروحيَّة التي يحتاجها الإنسان ليعيش ويحقق أماله ويقوم بمسؤوليَّاته في الحياة."[2]

فالمرافق الخدمية الحضرية: تختلف وظائفها بإختلاف طبيعة نشاطها المهكيلة للمجال الحضري" فهي تقدم خدمات لتلبية حاجات السكان لإستقرالر حياتهم اليومية ،وتساهم في التنمية الاجتماعية الشاملة وعليه فهي تصنف من حيث المرفق ووظيفته من طبيعة النشاط الخدمي الذي تقدمه"[3].

فمن حيث هي أنشطة و وظائف فهي أنشطة تمارس داخل التجمعات السكانية ، وهي مرافق جوارية تابعة للوظيفة السكنية، من هنا لابد من التنويه إلى ضرورة التمييز بين الخدمة كمنفعة متحصله للسكان ، وبين المرفق الذي يقدم هذه الخدمة ،" فالخدمات الإجتماعية لا تقدم إلا من خلال مرافق متخصصة يتم إقامتها لهذه الغاية ، وهذه المرافق تتجسد داخل التجمعات السكانية في صورة ما يُعرف بأنماط إستعمالات الأرض .فخدمة الإيواء تقدم من قبل المساكن أو الوحدات السكنية بأنواعها المختلفة ، وبالتالي الإيواء هو الخدمة ، والمساكن أو الوحدات السكنية هي المرافق ،وخدمة الإيواء هي نشاط ، وهي في نفس الوقت وظيفة تؤديها مرافق الإيواء التي تشكل بدورها نمط للإستعمال الأرض داخل التجمع العمراني وهو الإستعمال السكني. وكذلك الحال بالنسبة لخدمة التعليم التي تقدم من قبل المدارس ،المعاهد ،الجامعات والتي هي بمثابة مرافق متخصصة في تقديم الخدمات التعليمية." وعليه فالخدمة التعليمية هي نشاط ووظيفة تؤديها هذه المرافق التي تشغل حيزًا مساحيًا داخل التجمع العمراني ، ويُمثل إستعمال الأرض التعليمي ، وكذا الحال لجميع الخدمات الاجتماعية الأخرى."[4]

---

[1] حيران مسعود: **معاني الطلاب** ، دار المجاني للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ط1 . 1986 ، ص 288

[2] **المعجم الوسيط اللغة العربية المعاصرة** ، الرائد لسان العرب ،https://www.almaany.com زيارة الموقع يوم: 2017/12/08 الساعة 13:23

[3] عثمان محمد غنيم : **تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية من منظور عمراني** ، دار صفاء والتوزيع ،عمان ، الطبعة1 ، 2013 ، ص 25

[4]عثمان محمد غنيم، مرجع سابق ، ص 25

– **خدمة تعليمية:** تعرف على أنّها "أنشطة خدمية نفعية تقدمها مؤسسات أو جهة معينة من أجل ترقية العملية التربوية التي تهدف تغيير سلوك الفرد عن طريق إكسابه المعرفة."[1]

أو هي " مؤسسة رسمية، تم إنشاؤها لحاجة المجتمع لها، وذلك بتكوين العلاقات الإجتماعية داخلها، للقيام بالوظائف التربوية المحددة لها، والتي تهدف إلى تنشئة التلميذ من جميع الجوانب الضرورية، وذلك من أجل المحافظة على المجتمع وبقائه."[2]

بينما يُشير تعريف أخر على أنها :" تلك الخدمة التي تستهدف توفير المباني المدرسية لمختلف المستويات والمراحل التعليمية طبقا لمتطلبات السلم التعليمي، بما يتناسب مع حجم وعدد السكان والفئة العمرية المطلوب إستيعابها بكل مرحلة."[3]

– **خدمات الصحية:** تعرف على أنها " الأنشطة التي يقدمها القطاع الصحي سواء كانت علاجية موجهة للفرد أو وقائية موجهة للمجتمع تهدف لرفع المستو ى الصحي للسكان وعلاجهم ووقايتهم."[4]

و بأنها : "جميع المؤسسات التي تقدم العلاج والوقاية للسكان سواء كانت مؤسسات رئيسة أو فرعية أو مراكز صحية وتشمل الخدمات الصحية خدمات وقائية وخدمات علاجية."[5]

– **خدمات ترفيهية:** تعني الأنشطة و الفعاليات التي تعمل على إشباع رغبات الإنسان وراحته النفسية والذهنية ، وبما يتناسب عمره وثقافته."[6]

تعريف اجرائي لتخطيط المرافق الخدمية الحضرية: هي تلك الخطوات والإجراءات الإدارية والتنظيمية التي تهدف توفير مختلف المرافق الخدمية وتشمل خدمات التعليم ،الصحة،الترفيه، وتكون على شكل أبنية خدمية تتوزع في أرجاء المدينة كجزء من نسيجها العمراني بما يحقق شروطها تموضعها العمراني ،وبما يتناسب مع عدد السكان وكثافتهم والفئة العمرية من 6 إلى 12 سنة.

---

[1] سهى حمزاوي ، سهير لعور : __تخطيط الخدمات التعليمية في المدن العربية__ ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد الثامن /الجزء (2) ديسمبر2017. ص 146

[2] زهرة عثمان ، عبيدة صبطي: __أساليب التربية الاجتماعية بين الأسرة والمدرسة وكفاءة المتعلم الابتدائي__ ، الطبعة الأولى ، بسكرة ،2013، ص. ص56-57

[3] دليل المعدلات و المعايير للخدمات ، __الخدمات التعليمية ، الهيئة العامة للتخطيط العمراني__ ، الإدارة المركزية للبحوث و الدراسات و التخطيط الإقليمي ، مصر ،2014, ص 16

[4] محمد ابراهيم: __طبيعة حماية المستهلك في مجال الخدمات الصحية__، المجلة العلمية لكلية التجارة، العدد الرابع، جامعة أسيوط ، القاهرة، ديسمبر 1983 ، ص 23

[5] محسن عبد الصاحب المظفر : __التحليل المكاني للأمراض المتوطنة في العراق__، دراسة في الأسس الجغرافية للتخطيط الصحي، الطبعة الأولى، بغداد، سنة 1979، ص 319

[6] خلف حسين علي الديلمي: __تخطيط الخدمات المجتمعية و البنية التحتية "أسس ، معايير ، تقنيات__ ، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان، الطبعة الثانية 2015م ، ص 193

– المناطق الحضرية الجديدة /أو المجتمعات الجديدة /أو التجمعات السكنية جديدة:

تعد من أبرز الأنماط العمرانية المعتمدة بالجزائر منذ الإستقلال فهي تهدف إلى تقليص من أزمة السكن وتحقيق التطوير في البيئة الحضرية من خلال بنيتها وتهيئتها الحضرية .فهي عبارة عن برامج مخططة ظهرت مع بداية المخطط الرباعي الثاني، وقد تضمن القرار الوزاري رقم 353 الصادر في 1975/02/19."[1]

وسمحت التعليمة "بإنشاء مناطق سكنية عمرانية جديدة ،أعطى فيها الأولوية في ميدان التنمية الحضرية لإنتاج و إقامة التجهيزات والمرافق الكبرى و البنى التحتية المرافقة."[2]و" تُترجم البعد الاجتماعي لسياسة التنمية الحضرية والتوازن الجهوي لتحسين المستوى المعيشي للأفراد داخل البيئة الحضرية والرغبة في التحكم في النمو العمراني من خلال البرامج المشاريع الإعمارية للمجال الحضري. بحيث جاءت لإمتصاص العجز في مجال السكن ولتوفيره لأعداد سكانها المتزايدة حسب توجهات التشريع العمراني فيمكن للمناطق السكنية الحضرية أن تنشأ بشكل إجباري عندما تكون طاقة المشروع إنجاز 1000 وحدة سكنية فأكثر."[3] "هي عبارة وحدات سكنية تقع ضمن النسيج الحضري معين تشمل على مباني ومرافق وتجهيزات."[4]، و"تكون مركزًا للتنمية وإجتذاب السكان للتخفيف من الكثافة السكانية في مراكز المدينة."[5]و"تتميز بمنجزات خدمية توفر في الوحدة الحضرية على مدرسة ، مستشى، سينما، مسرح ."[6]

"غير أنه في المقابل لا يوجد تعريف دقيق يحدد الخصائص العمرانية للمنطقة السكنية الحضرية، فأكبر المناطق السكنية تصل مساحتها إلى 400 هكتار بطاقة إستيعاب 1200 مسكن ، في حين أن أصغرها مساحة يتراوح ما بين 15و30 هكتار بطاقة إستيعاب 400 – 500 مسكن والكثافة الخام تراوح مابين 16و60 مسكن /الهكتار."[7]

---

[1] أسيا ليفة : **السياسات المتبعة في المدينة الجزائرية منذ الإستقلال حالة قسنطينة** ، فعاليات الملتقي الوطني ، أزمة المدينة الجزائرية 2003 ، ص 227

[2] بشير ريبوح : **تنظيم المجال المعماري و العمراني في المدينة الجزائرية ، العوامل و الفاعلون** ، دار مداج ، قسنطينة ، الجزائر ، ط1، 2009 ، ص 38

[3]كابرين فارس ، نصراوي وليد : **الأشكال الحضرية الجديدة للسكن الجماعي استجابة لأزمة سكنية أم لأزمة حضرية بمدينة سطيف** ، مشروع مقدم لنيل شهادة مهندس دولة في التهيئة العمرانية ، جامعة الحاج لخضر ، 2008 ، ص 10

[4] محمد عاطف غيث : **التغير الإجتماعي والتخطيط ،دار المعرفة الجامعة الإسكندرية** ،1987، ص 65

[5] محمد عبد الفتاح محمد : **الأسس النظرية للتنمية الاجتماعية في إطار الخدمة الاجتماعية** ، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية ، مصر 2005 ، ص 323

[6] بن أشنهو عبد اللطيف : **الهجرة الريفية** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1976، ص 152

[7] وزارة الهيئة و التعمير والبناء: **حوصلة حول المناطق السكنية الحضرية الجديدة** ، ديسمبر 1987.

"حيث يتم الإعتماد على المعيار الإحصائي للسكان والمعيار الوظيفي للمدينة من خلال تنوع الوظائف بها. وقد تم إعتماد المعايير نفسها في إحصائيات 2008 لتحديد مفهوم المدينة أو الوسط الحضري كمايلي:

- **الحد الأدنى** : للسكان يُقدر بـ 5000 نسمة .
- **الشروط الأساسية** : تتمثل في توفير شبكة الماء ، الكهرباء والتطهير.
- **الشروط المكملة** : وجود مستشفى أو عيادة متعددة الخدمات، ثانوية، أو مؤسسة للتعليم المتوسط، وجودهياكل ثقافية إجتماعية ترفيهية كدور الشباب على سبيل المثال هياكل رياضية ترفيهية، وكذا إدارية، مكاتب البريد، محكمة وغيرها."[1]

ثانياً . المفاهيم المساندة :

- **حجم السكان:** هو عدد الأفراد في مكان معين وفي وقت محدد، دون الإقتصار على دراسة حجم السكان في معرفة كم فرد يعيشون في مكان ما أو على مساحة من الأرض محددة جغرافيًا أو سياسيًا في وقت محدد، بل يتعدى ذلك إلى معرفة عدد السكان على نفس المكان في فترة زمنية مغايرة ومقارنة الرقمين في زمنين مختلفين، للوقوف على أسباب الزيادة أو النقصان في الحجم والتنبؤ مستقبلاً بالعدد الجديد .ويتم الوقوف على حجم السكان عن طريق الإحصاء في مساحة صغيرة أو كبيرة، وتكون العملية أسهل بالنسبة للأماكن التي تحوي عددًا قليلاً من السكان، وقد ابتكرت مع مرور الزمن طريقة الإحصاءات السكانية والتي تتم كل 10 سنوات، هذا إلى جانب التسجيلات الحيوية لحالات المواليد والوفيات والزواج والطلاق وغيرها".[2]
- **الكثافة السكانية** : هي الحجم النسبي للسكان بالإضافة إلى المساحة التي يشغلونها، وغالبًا ما يشار إلى كثافة السكان في ضوء من يقضون وحدة أرضية معين."[3]

ومنه فكثافة السكان يُقصد بها عدد الأشخاص بالنسبة للوحدة المساحة،والحجرات بالنسبة للمساحة ،وكذلك متوسط عدد الأفراد بالنسبة للحجرة الواحدة ومن السهل بالطبع معرفة عدد المساكن بالنسبة لوحدة المساحة ولكنها قد لا تدل على مدى إزدحام السكان داخل أحياء المدينة ومثل ذلك يقال عن الكثافة السكانية وأساسها عدد الحجرات المسكونة أو القابلة للسكن بالنسبة لوحدة المساحة كذلك معدل الإسكان، ويقصد به متوسط

[1] Armature Urbaine : **Résultats issus de l'exploitation exhaustive** ، collection Statistique ,RGPH 2008 ,N°163 ,Algérie ,O .N.S 2011.

[2] علي عبد الرزاق جلبي، مرجع سابق ، ص ص 23-24

[3] محمد عاطف غيث، مرجع سابق ، ص 127

عدد الأفراد لكل حجرة من حجرات المسكن وتعتبر الكثافة السكانية على جانب كبير من الأهمية لأنه بدونها لا يمكن معرفة نوعية المساكن التي ستقام ولا يمكن معرفة مشاكل المدينة، وبالتالي لا يمكن وضع الخطط لحل هذه المشاكل."[1]

وتقاس الكثافة السكانية من خلال قسمة عدد السكان على مساحة الأرض، ويعبر عنها بمجموع عدد الأشخاص في الهكتار الواحد في الكيلومتر مربع."[2] وكمقياس لتركيز إستعمالات الأنشطة تقرأ على النحو التالي:

- الكثافة السكانية للأنشطة وتتضمن توزيع السكان على إجمالي الحيز العمراني، كما يعبر عنها بنصيب الفرد من الحيز المخصص لكل نشاط(م^2/ فرد)، والمقصود بها هنا معدلات الإشغال وهذه أيضًا تحكمها المعدلات القياسية ، ويمكن التعبير عنها من خلال مصطلح التزاحم والذي يعبر عن
- نصيب الفرد من مساحة الغرف السكنية.
- فالكثافة السكانية أو نصيب الأشغال تحسب من خلال نصيب الفرد الواحد من مساحة المرفق الخدمي كالغرف الصفية ، الصحية."[3]

وتعتمد الدراسات السكانية على معدل عدد أفراد الأسرة والذي بموجبه يتم إحتساب عدد السكان وعدد الأسر (الذي يعنى عدد الوحدات السكنية ولا شك أن تقدير الحاجة السكنية بناء على نسب العجز السكني في أرصدة السكن القائم والوحدات السكنية الجديدة) تعتمد على إحصائيات تفصيلية ودقيقة وعليه فقد هدفت الأسس المعيارية الى تنظيم الفضاء الحضري."[4]

- **الوحدة القاعدية (l'Unité de base):** هي وحدة تخطيطية للمجال السكني في الجزائر حيث ان عملية ضم مجموعة من الوحدات القاعدية يشكل لنا وحدة جوار (مجاورة سكنية) ويقدر متوسط حجمها ب 200 مسكن."[5]

---

[1] هاشم عبود الموسوي و حيدر صلاح يعقوب : **التخطيط و التصميم الحضري دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية** ، الطبعة الأولى 2006، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، ص 72

[2] علي عبد الرزاق جبلي ، مرجع سابق، ص.ص 25-26

[3] هشام أبو شهدة، مرجع سابق ، ص 138

[4] وزارة الإعمار العراقية : **كراسة معايير الإسكان الحضري** ، تشرين الأول، 2010 ، ص 3

[5] نوردين عنون : **واقع الاحياء السكنية ، من أجل أحياء صديقة للطفل** ، دراسة حالة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة بمدينة باتنة ، قسم علوم الأرض والكون كلية العلوم ، جامعة الحاج لخضرباتنة ، الجزائر ، في 1436/02/26 مجلة العمارة والتخطيط ، 28(1)، الرياض (2016م/1437 هـ) ، ص 49

- **الوحدة الجوارية** : وحدة أساسية (قاعدية) للتنظيم المجال السكني تضم حوالي 600 مسكن كمتوسط وبمعدل شغل المسكن 6.5 فرد/ المسكن واجمالي سكان 3600-3900 حيث تضم مرافق جوارية : دار الحضانة ، مدرسة ، روضة أطفال ، فضاءات لعب خاصة."[1]

تسمى الوحدة الجوارية (الجيرة) وتعتمد على 3 عناصر: عدد الأفراد الأسرة ، عدد السكان ، عدد الوحدات، وبتجميع أربعة محلات سكنية أو (وحدات الجيرة) يتشكل الحي السكني، وبتجميع أربعة أحياء سكنية يتشكل ما يسمي بالقطاع السكني أما المدينة فتتشكل من أربعة قطاعات سكنية أو أكثر.

- **الحي السكني:** يعد الحي وحدة تنظيمية أساسية في النسيج الحضري حيث يتكون الحي الواحد من 18 وحدات جوارية بإجمالي عدد سكان يقدر ب: 30000 نسمة وعدد مساكن يصل إلى 4800 مسكن على مساحة 110 هكتار."[2]
- **القطاع السكني:** هو منطقة سكنية يحتوى على عدة أحياء (3 – 5 أحياء) بحيث يتراوح عدد سكانه بين 30 – 45 ألف نسمة ، ويمكن أن يزيد أو ينقص على ذلك."[3]
- **التوزيع الجغرافي:** هو "دراسة التوزيعات المكانية للظاهرات وتحديد مواقعها ولاسيما في المستقرات البشرية ، وتوزيع الخدمات داخل الحيز العمراني (المكاني) ودرجة الإرتباط بين فعالياتها المكانية ، فضلاً عن المتغيرات المكانية، و الإجتماعية والديمغرافية التي تتنوع وتتباين في نسيج منظم داخل الإطار المكاني ، وقد أنفردت الجغرافية بدراسة البعد المكاني إذ إرتكزت على الظاهرة وتوزيعها وأنتظامها المكاني."[4]

لذا فإن دراسة التوزيع الجغرافي المكاني للمرافق الخدمية وتحليله تعد من الأمور المهمة التي تنبغي أخذها بالإعتبار عند التخطيط لتوزيع وإنجاز المرافق التعليمية ،الصحية،الترفيهية ،الرياضية الذي ينصب إهتمامه على تطوير الخدمات وزيادة كفاءتها وإعادة توزيعها بعدالة مجالية وإجتماعية مع ضرورة توفير سهولة الوصول إلى تلك المراكز الخدمية .

– **مفهوم المدينة (التحضر، الحضرية):** عادة يستخدم علماء الاجتماع كلمة المدينة للإشارة إلى المنطقة التي يسكن في نطاقها سكان الحضر، ولكن لم يقدم أحدا منهم تعريفًا جامعًا شاملاً للمدينة، ولذلك فإن مصطلحات

---

[1] Zucchelle alberto : **Introduction a l'urbanisme opérationnelle et a la composition urbain** Office des publications universitaires, place centrale de Ben Aknoun (Alger) , volume 03 ,1984 , p 204

[2]Zucchelle alberto, op cit, p.204

[3] وزارة وشؤون البلدية والقروية ، **دليل تخطيط مراكز الأحياء و المجاورات السكنية للرياض** ، الطبعة الأولى 2005، ص23

[4] إسراء هيثم أحمد صالح العبيدي : **التباين المكاني للخدمات الصحية في محافظة ديالي** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة ديالي ، كلية التربية ،2013 ، ص 54

مثل: الحضرية والتحضر إنّما هي تعبيرات تستخدم كدلالة على الحياة الإجتماعية في المدينة.أو في ضوء الكثافة السكانية .حيث تُعريف المدينة على :"أنها البيئة الفيزيائية التي يعيش فيها السكان، وهي نظام وأسلوب حياة ، ففي هذه الحالة عبارة عن عنصرين أساسين أولهما مادي محسوس مبني ، والأخر غير محسوس يتمثل بالأمور التي تنظم العلاقات بين الأشياء المادية، وبناءًا على ذلك للمدينة ثلاثة أبعاد أولهما فيزيائي (مكاني) يشمل الجزء المبنى إضافة إلى الساحات و الفراغات، والثاني إجتماعي إنساني متعلق بالسكان و تراكيبهم و أنماطهم و خصائصهم و مشاكلهم . ونستجلي مجموعة من الصفات التي تُحدد نمط وخصائص الحضرية على اعتبار أنها ظاهرة إجتماعية تتسم بالمحلية وتتنوع فيها أساليب الحياة.التي لها ثلاثة مؤشرات أساسية، والمتمثلة في عدد السكان التي تمثلها الكثافة السكانية، والكتلة العمرانية التي يعكسها البناء الفيزيقي لها ، وطبيعة الأنشطة الممارسة عليها. [1]

و يرتبط مفهوم الحضرية إرتباطًا وثيقًا بمفهوم التحضر اللذان يرتبطان بالمدينة، اذ أنه لا يمكننا، الحديث عن التحضر في بعديه الكمي أو الكيفي، و عن الحضرية في غياب مجال عمراني ،و جغرافي، و إجتماعي، و إقتصادي الذي يتميز بنمط خاص. فالعلاقة بينها علاقة جديلية وتفاعلية لا يمكن تناول أي منهما على حدا ،بحيث ترتبط " بحركة الانتقال والتحول نحو التنظيمات الأكثر تعقيدًا وتشابكًا، فإنتقالها من تنظيمات إجتماعية معيشية بسيطة إلى تنظيمات إجتماعية مركبة، تقوم على المعرفة التنظيمية المعقدة في المدينة ."[2] ويعرفها كاستال "Castell" بأنّها نمط العيش وطريقة في الحياة والسلوك ونسق من المواقف والقيم والمعايير والسلوكات ونظم من التفكير وطرق من الممارسات."[3] "كما أنّها ترتبط بمجموعة من السّمات والخصائص والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- تساهم الحضرية في ارتفاع معدلات الحراك الإجتماعي والفيزيقي المكاني.
- الإعتماد والتساند الوظيفي المتبادل بين الأفراد.
- الحضرية تتناسب طرديًا مع عدد السكان.
- ترتبط الحضرية بالحياة الإجتماعية الصناعية والتكنولوجية التي تساعد في خلق مدن حضرية نوعية (تأخذ أشكال أكثر حداثة).
- تتميز الحضرية بمرونة الحركة واتساع شبكة التنقلات وظهور مختلف وسائل النقل والمواصلات.

[1] عبد الرزاق أحمد سعيد صعب : **التخطيط الحضري للمدينة بين التطبيق والنسيان** ، مجلة دراسات تربوية ، العدد 7، 2009، ص162

[2] جوردون مارشال : **موسوعة علم الاجتماع** ، ترجمة أحمد عبد الله السيد، المجلد الاول،المجلس الاعلى للثقافة، مصر، ص 120

[3] Castells,M : **Vers une théorie de la planification urbaine Maspero**,paris 1997, p 25

- ترتبط الحضرية بتنوع الوظائف والمهن والأنشطة لاسيما التجارية والصناعية، وبالتالي تساهم في زيادة تقسيم طبقات المجتمع وظهور التنوع الوظيفي والتراتب الإجتماعي.
- ترتبط الحضرية بتنوع الخدمات التعليم، الصحة......الخ.
- ترتبط الحضرية بسيادة الثقافة الترويحية، المرافق العامة، النوادي الثقافية، المراكز الرياضية.
- تزيد الحضرية في جذب السكان وارتفاع معدلات الهجرة إلى المدينة.
- ترتبط الحضرية بالثقافة التنظيمية المعقدة، وانتشار النسق التكنولوجي والتعليمي والإداري في جميع البناءات والنظم الاجتماعية."[1] ،"فالحياة المميزة لأهل المدينة الذين يتبعون أسلوبًا أو نمط في حياتهم ،وهو أمر يتعلق بالسلوك اليومي للإنسان الحضري أو المتحضرالذي يتميز بنمط سوسوثقافي خاص به ،نمط يتشكل انطلاقًا من الخصائص الثقافية والإجتماعية التي تميز الحياة الحضرية أو الوسط المجالي الشئ الذي يحتم على الإنسان ضرورة التكيف نفسيًا وعلائقيًا وثقافيًا واجتماعيًا مع متطلبات الحياة الحضرية (....)، فالإرتباط بين مفهوم الحضرية والتحضر من حيث إعتباره هو تركز عالي للكثافة السكانية بالمجال الحضري، أي من حيث الجانب الكمي للتحضر والذي يعنى النمو الديمغرافي والتوسع المجالي "فمن تحليل للمحددات الإجتماعية للممارسات (تمثلات ومواقف) التي تتكرس أحيانا في شكل مؤسسات تمارس بدورها تأثيرًا على الممارسات ،"والسوسيولوجيا الحضرية ليست سوى تطبيقاً لتلك المقاربة السوسيولوجية على حقل محدد من حقول العالم الإجتماعي ، ولها موضوع مزدوج من جهة تحليل المحددات الإجتماعية للممارسات التي تتكرس في مؤسسات خاصة هي المدينة البنايات ، السكنات ، التجهيزات ...الخ. ومن جهة أخرى تحليل مفعول هذه المؤسسة أو هذه العناصر على الممارسات كموضوع مزدوج ، ويربط بين السياسة الحضرية والحياة اليومية."[2]

و المسألة الحضرية تنطلق من فرضية "الدور التربوي للمدينة "، أي أن المدينة كنتيجة للتحضر في مفهومه الكمي (أي كتجهيزات وكبنيات)، وكفاعل مؤثر في خلق ونشر التحضر في مفهومه الكيفي (كذهنيات وممارسات) وهذا ما يقودونا الى تحديد مفهوم التحضر."[3] و"في دراسة مسألة الحضرية والتي في كنفها التعاريف الدقيقة التي قدمها علماء الإجتماع يمكننا أن نميز بوضوح معنيين متمتيزين هما:

- التحضر بإعتباره تركزًا مجالياً للسكان إنطلاقًا من حدود معينة من حيث الحجم (العدد) والكثافة.

---

[1] فادية الجولاني :**علم الاجتماع الحضري** ، مؤسسة شباب الإسكندرية 1993، ص 96

[2] F. Ablléa - Ibid , p 89

[3] عبدالرحمان المالكي: **دراسة في سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب** ، كلية الأداب والعلوم الإنسانية ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، فاس المغرب ، منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية ، ص21

- التحضر بإعتباره إنتشارًا لنسق من القيم والمواقف والسلوكات يسمى ثقافة حضرية.

ويورد مانويل كاستيل في نفس السياق التعريف الذي يعطيه ألدرج (Eldrige) لمفهوم التحضر وهو التعريف الذي أصبح واسعًا والذي يقول :"إن التحضر عبارة عن سيرورة "processus" تركز للسكان وهذه السيرورة تشمل أيضاً عمليتين أخرتين هما:[1]

- إنتشار و إمتداد نقاط التركز.
- إرتفاع حجم وكثافة كل نقطة من هذه النقاط.

وهذه النقاط هي مانسميه "مدينة" مجموعة حضرية ، فعملية التحضر بهذا المعنى الديمغرافي المجالي الذي يعطي لها ألدريج تعنى عملية تتم على عدة مستويات ،إما بالتتالي أو بالتزامن وهي مع إفتراض الوجود المسبق للمدن في مجال ما:

- إرتفاع عدد ساكنة تلك المدن إما عن طريق الزيادة الطبيعية ، أو عن طريق زيادة غير طبيعية (أي صافي الهجرة الإيجابي بين الهجرات الوافدة Immigration، والهجرات النازحة Emigration، وذلك ما يعبر عنه ديمغرافياً بمعدل النمو الحضري الذي يعطينا نسبة الزيادة السنوية في عدد السكان المدن .
- إتساع المجال الجغرافي لمدينة موجودة من قبل، وذلك عن طريق اكتساح المدينة للضواحي المجاورة لها ، وذلك ما يعرف بإتساع المدار الحضري للمدينة، وهذه العملية تعتبر تحضرا باعتبار أنها تضيف للمدينة مجالاً جديداً وساكنة حضرية جديدة.
- إرتقاء بعض التوجهات السكانية من مستوى جماعة "قروية" إلى مستوى (جماعة حضرية) أو من "قرية"إلى مدينة وذلك بعد توفر بعض الشروط الكمية أو الكيفية المعنية."[2]

وهذه العمليات الثلاث هي التي تؤثر في إرتفاع معدل التحضر الذي يشير إلى نسبة عدد ساكنة المدن Taux d'urbanisation داخل مجال عمراني معين.

وعليه من خلال ما سبق تصل إلى التحضر معنى مزدوج فتبين لنا أن المعنى الأول يتضمن دلالة ديمغرافية . مجالية (التحضر الكمي)، والمعنى الثاني يتضمن دلالة إجتماعية . ثقافية (التحضر الكيفي)، ومن ثم فهذا المفهوم يتضمن الإشارة إلى فعل الإنتقال من وضع معين إلى وضع أخر مختلف، وذلك إما على المستويين

---

[1] M.castells : **y'a- t-il une sociologie urbaine** ?, *Revue de Sociologie du travail*, 10e année n°1, Janvier-mars 1968.,n°1-1968 , p 20-21

[2] عبد الرحمن المالكي ، مرجع سابق ، ص 23

الديمغرافي و المجالي ، وأما على المستويين الإجتماعي والثقافي ، والتحضر لا يتم إلا على شكل سيرورة processus تتم في المكان والزمان ، وهي عملية تستهدف إدماج عناصر جديدة (مجالية أو إنسانية) في دائرة التحضر. ومنه نستنتج أن لمفهوم التحضر ثلاث أبعاد أو معانٍ أساسية وهي:

- التحضر بإعتباره إمتداداً جغرافياً (أو مجاليًا) للمدينة تهتم بدراسة الجغرافيا.
- التحضر بإعتباره نمواً سكانياً للمدينة ، وتهتم بدراسة الديمغرافيا.
- التحضر بإعتباره إنتشاراً لنمط عيش خاص هو نمط العيش الحضري.

و بحسب الباحث "حمد بومخلوف" يمكن التمييز بين خمسة معاني للتحضر وهي كالتالي:

- **المعنى الجغرافي:** والذي يشير في معناه (التحضر) إلى إتساع الرقعة الجغرافية الوطنية للتجمعات السكانية الحضرية سواءً بتوسع التجمعات الحضرية القائمة نحو محيطها الريفي أو بتحويل القرى إلى تجمعات الحضرية بسبب ما يطرأ عليها من تحول إقتصادي أو إداري أو غير ذلك ، أو بظهور تجمعات حضرية جديدة تمامًا ،كما في حالة المدن الجديدة .
- **المعنى الديمغرافي:** يشير إلى إزدياد عدد سكان التجمع السكاني الحضري إحصائيًا نتيجة لعمليتين ديموغرافيتين أساسيتين هما : النمو السكاني الطبيعي والنمو السكاني الناتج عن الحركة الجغرافية للسكان من الريف إلى المدينة"[1]، " فدراسة سكان المدينة تتم على "أساس الخصائص الديمغرافية من حيث الحجم السكاني وحجم الأسرة ، ودرجة النمو السكاني ، هذا إضافة الى دور الذي تلعبه الهجرة في زيادة أحجام المدن"[2]
- "**المعنى الإيكولوجي:** يشير هذا المعنى إلى جانب البيئة الناتجة عن عملية التحضر من إزدياد عدد البنايات وتجاورها وتوسع حجم المدينة ،وإرتفاع كثافتها وظهور الأحياء والمناطق ذات الأنشطة المتخصصة ، ينتج عن كل ذلك بيئة إجتماعية خاصة ،تتميز بعلاقات جوار خاصة وكثافة التفاعل الاجتماعي والإتصال المباشر وغير المباشر .وذلك فإن البيئة الحضرية قد تؤدي إلى تلاقح الأفكار وانتشارها وتبادل الخبرات وما يتولد عن كل ذلك إبتكار وإبداع فتتحول إلى بيئة إشعاع فكري وثقافي وحضاري ،وذلك لأن البيئة الحضرية بطبيعتها توفر فضاء واسعا للحرية والتفاعل ،وتتميز بالتباين والميل نحو الفردية والنفعية في العلاقات الاجتماعية .

[1] بومخلوف محمد: <u>التوطين الصناعي وقضايا المعاصرة</u> ، الفكرية و التنظيمية والعمرانية و التنموية للتحضر ، الجزائر ، دار الأمة 2001 ، ص 25

[2] عزام إدريس و أخرون : <u>المجتمع الريفي والحضري والبدوي</u> ،الشركة العربية للتسويق ، القاهرة 2010، ص ص274-275

- **المعنى التنظيمي:** المدينة هي تنظيم إجتماعي كبير ، تبرز فيه سيطرة الإنسان على المجال والنشاطات والعلاقات الإنسانية بوضوح ، وبفضل التنظيمات المختلفة التي تسير على ضبط الحياة الجماعية وعلاقاتها في البيئة الحضرية بصورتها السابقة من أجل ضمان فعالية هذا التجمع البشري وابرز مظهر تنظيمي يصاحب التحضر يتمثل في نظام الضبط الاجتماعي الذي ينتقل من الإعتماد على الأعراف إلى الضبط القائم على القوانين ، وهذا إلى جانب ان الفرد الحضري يصبح فردا تنظيميا ينتمى في ذات الوقت إلى تنظيمات عديدة حتى تستقيم حياته في المدينة إلى درجة القول إن المدينة تميز بتنظيماتها التي تنتظم في إطارها العلاقات وجهود الأعمال الفردية والجماعية لتلك الجموع البشرية التي تجوب أرجاءها وهكذا فالتحضر تنظيم.
- **المعنى السوسيولوجي:** يشير إلى تلك العمليات الإجتماعية التي تصاحب التحولات المجالية والديموغرافية والبيئية والتنظيمية التي تصيب التجمع السكاني الحضري، فالمسافات المكانية السائدة بين السكان في التجمع الحضري سواء قربت أو بعدت تترك أثارها واضحة على علاقات الأفراد والجماعات بعضهم ببعض كما هو الشأن بالنسبة لكثافة الإتصال ودرجة التفاعل وحجم التجمع السكاني والإنتماء التنظيمي القسري والطوعي كل ذلك يحدث نمطًا جديدًا تمامًا من العلاقات ومعاييرها يكتسبها الفرد المنتقل إلى المدينة أو ينشأ عليها المولود فيها ، وهكذا فالتحضر يؤدي إلى حالة من الوجود الإجتماعي بشقيه المادي واللامادي يتم بالتعقيد يفرض نفسه على الأفراد والجماعات معه ووهو معنى الحضرية عند لويس ويرث."[1]وبالموازة مع ذلك فإن إستكمال الإطار الحقيقي للمدينة باللجوء إلى عملية التهيئة العمرانية مما يطرح مسألة التصور و التخطيط .

[1] بومخلوف محمد ، مرجع سابق، ص 27

سادساً. الدراسات المشابهة:

إن البحث الاجتماعي سواء كان في شقيه النظري أو الميداني التطبيقي يتأثر بعدة عوامل منها ما يتعلق بالإجراءات المنهجية ، أو بطبيعة الدراسة و المنهج المستخدم ، ومنها ما يرتبط بطبيعة المشكلة في حد ذاتها ،إلى جانب دور وقيمة الدراسات المشابهة ، ومدى علاقتها بالموضوع محل الدراسة والبحث ، وحسن توظيفها خلال مراحل إعداد وتنفيذ البحث لذا يظهر جلياً ما للدراسات المشابهة من دور مهم في إنجاز البحوث العلمية التي تعتبر أرضية خصبة لتأسيس للبحث الحالي من خلال:

- التعرف على الحدود المعرفية التي وصل إليها البحث العلمي.
- تدعيم البحث الحالي بالمقارنة من جهة ،و لتأكيد النتائج من جهة أخرى .
- التعرف على الفروق ، ورسم الحدود الموجودة بين الدراسات ، والبحث القائم.

- الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: من إعداد الباحث رافد موسى عبد حسون العامري بعنوان "الملائمة المكانية للخدمات المجتمعية "في مدينة الديوانية بالعراق وتوقعاتها المستقبلية[1].

هدفت الدراسة إلى الكشف عن التوزيع الملائم للخدمات المجتمعية وإختيار المواقع الجديدة التي تتناسب مع المعايير التخطيطية لحجم السكان والتوسع العمراني المستقبلي من خلال :

- تحليل واقع حال التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في مدينة الديوانية ، مع تحديد مدى ملاءمتها مكانيًا ووظيفيًا وفقًا للمعايير التخطيطية المحلية المعتمدة .
- التعرف على كفاية وكفاءة الخدمات المجتمعية كمًا و نوعًا ،إعتمادًا على المعايير التخطيطية.

حيث تطرق الباحث في إشكالية البحث أن أهمية المدن مرتبط بزيادة الوظائف والخدمات التي تقدمها لسكانها وسكان أقاليمها ، ولاسيما الخدمات المجتمعية التي أصبحت تحظى بأهمية كبيرة من قبل السكان لكونها ذات تماس مباشر بحاجاتهم وتطور مراكزهم الحضرية ،فهي جزء أساسي من المنظومة الحضرية للمدينة وعامل من عوامل توطن السكان وإستقرارهم على مختلف الأصعدة ،وتضمنت مجموعة من التساؤلات كالأتي:

- ما هو واقع التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في مدينة الديوانية؟

[1] رافد موسى عبد حسون العامري: **الملائمة المكانية للخدمات المجتمعية "في مدينة الديوانية بالعراق وتوقعاتها المستقبلية** ، قدمت إستكمالًا لنيل درجة دكتوراة فلسفة في الجغرافيا كلية التربية للبنات ، قسم الجغرافيا جامعة الكوفة ، العراق ، سنة 1435هـ/2014 م

- هل تتوزع الخدمات المجتمعية مكانيًا بشكل كفئ ، ومطابق للمعايير العراقية المستخدمة في هذا المجال؟ وهل يوجد توازن بين عدد المؤسسات الخدمية بأنواعها ومستوياتها المختلفة وحجم وكثافة السكان ضمن الأحياء السكنية في المدينة ؟
- هل حقق التوزيع المكاني شروط الموقع الأمثل وفقا لمعيار مسافة الوصول؟

وقد إعتمد الباحث على الفرضيات التالية:

- إن واقع التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية في المدينة يتسم بكونه غير متوان.
- عدم وجود معيارية بين التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية والكثافة السكانية لا من حيث كفاءتها ولا مطابقتها للمعايير التخطيطية المحلية .
- لا تحقق المواقع الحالية للمؤسسات الخدمية في المدينة الشروط الأساسية لمعايير المواقع الأمثل.

وقد إعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و التاريخي لمتابعة تطور الخدمات المجتمعية في المدينة ، وعلى المنهج الكمي التحليلي لكشف صورة التوزيع المكاني للخدمات المجتمعية وأنماطها توزيعها ،من خلال تقنية نظم المعلومات الجغرافية (Gis) ، وتم إستخدم بعض الأساليب الإحصائية معامل الارتباط ومعامل الانحدار الخطي . وعلى منهج المسح الشامل لجميع المؤسسات الخدمية بمختلف أنواعها.

واعتمد الباحث على أداة الإستمارة للجمع البيانات ،وعلى عينة طبقية عشوائية من سكان الوحدات السكنية و على طريقة التوزيع النسبي لهذه الوحدات حسب الأحياء السكنية لغرض إستطلاع أراء السكان عن المؤسسات الخدمية في المدينة من حيث "الكفاءة الوظيفية" وهي مدى قدرة المؤسسة على أداء الوظيفة الموكلة إليها بالشكل الذي يمنح الفرد شعوراً بالرضا عن الخدمة المقدمة إليه، وهذا يتم من خلال استخدام المعايير التخطيطية الخاصة بتوقيع كل خدمة التي تتكون من ثلاثة أمور مهمة هي (المسافة ، الزمن ، والجهد).

توصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- عدم وجود حالة من التجانس بين توزيع السكان وتوزيع الخدمات المجتمعية في عموم المدينة ، فقد أظهر معيار نسب التركز عن إنخفاض نسبة التركز السكاني مقارنة بنسب تركز الخدمات المجتمعية، إذ بلغت قيمة التركز 41,4% ، أما فيما يخص توزيع الخدمات المجتمعية فإن نسبة التركز تميل للتركز المتوسط بإستثناء تركز الخدمات الدينية التي توافق توزيعها مع توزيع السكان، إذ بلغت نسبتها 46,3 %.

- وجود قصور وخلل واضحين في التوزيع المكاني للخدمات التعليمية (رياض الأطفال، المدارس، الابتدائية، والإعدادية، الثانوية)، وهذا مؤشر واضح على سوء التخطيط المكاني لمؤسسات هذه الخدمة وعدم مراعاة توزيعها بشكل متوازن مع أعداد السكان ومساحة الأحياء والقطاعات السكنية في المدينة.
- قلة عدد الأبنية المدرسية في المدينة بمراحلها التعليمية المختلفة ، مما ينعكس سلبًا على انتشار ظاهرة الدوام المزدوج (الثنائي) بين المدارس ، وأبرزت الدراسة الميدانية أن 113 مدرسة ابتدائية حلت بعضها مكان بعض في البناية نفسها ، وأن هناك 13 مدرسة إعدادية ، و7 مدارس ثانوية، وبالتالي فقد شكل عامل الإزدواجية بين المدارس ضغًطا كبيرًا على الأبنية ومرافقها الخدمية أكثر من طاقتها الإستيعابية مما أثر سلبًا على إنخفاض كفاءتها الوظيفية .
- أن مخرجات التحليل المكاني لقرينة الجار الأقرب قد تباينت قيمتها من خدمة مجتمعية لأخرى بل وضمن الخدمة نفسها ، فقد اتخذ نمط التوزيع المكاني لمؤسسات الخدمات التعليمية النمط المتقارب العشوائي والمتقارب الذي يتجه نحو النمط المتجمع أين تراوحت قيمة R المحسوبة ما بين(0,13 و0,17) ما يعكس بذلك سوء التخطيط المكاني لمواقع هذه المؤسسات في المدينة وبالتالي انعدام توزيعها على مستوى أحياءها السكنية.
- أما فيما يتعلق بالخدمات الصحية فإتضح أن نمط توزيعها يتجه نحو المتباعد غير المنتظم في مراكز الرعاية الصحية ، إذ بلغت قيمة R 1,25، أما العيادات الطبية الشعبية فإتخذت النمط المتباعد غير المنتظم الذي يتجه نحو العشوائية . اذ بلغت قيمة R 1,52، واتخذت الخدمات الترفيهية النمط المتجمع اذ بلغت قيمة R 0,13 بينما انضوت الخدمات الدينية تحت سيادة النمط المتقارب الذي يتجه نحو العشوائية بقيمة R 0,91.
- كشفت تقنية نظم المعلومات الجغرافية بإستخدام نطاق الخدمة المسافية أن هناك تفاوتًا كبيرًا بين نطاق الخدمة المثالية لمواقع الخدمات المجتمعية في عموم المدينة وفي أحيائها وقطاعاتها السكنية ،حيث هناك أحياء سكنية معينة تتمتع مواقعها الخدمية بملائمة مكانية عالية ، أي وقوع سكانها ضمن إطار المسافة المعيارية ،بينما ظهرت أحياء أخرى تعاني من عدم وجود توازن في تنظيمها المكاني ما جعلها تتمتع بملائمة مكانية منخفضة ، وبالتالي وقوع سكانها ضمن مناطق الحرمان التي هي خارج نطاق المسافة المعيارية .
- أظهرت الأساليب الإحصائية المستخدمة لقياس كفاءة الخدمات المجتمعية والمتمثلة بإستخدام معامل الإرتباط (بواسون) ومعامل الانحدار الخطي عن وجود علاقة ارتباط ضعيفة بين السكان والخدمات

التعليمية ، سجلت أدناها علاقة السكان بالمدارس المتوسطة ، أما الخدمات الصحية فجاءت جميعها بعلاقات إرتباط ضعيفة بإستثناء العيادات الطبية الشعبية التي جاءت بعلاقة إرتباط متوسطة ، في حين ظهر ضعف العلاقة أيضا بين السكان والخدمات الترفيهية والدينية.

- أن درجة رضا السكان عن كفاءة الخدمات المجتمعية جاءت بدرجات متباينة حيث لوحظ أن هناك نوعا من درجة الرضا متوسطة عن الخدمات التعليمية بلغت50,29 %. بينما وجد أن درجة رضا قليلة عن الخدمات الصحية وصلت إلى 30,06 %، أما درجة الرضا عن الخدمات الترفيهية والدينية فجاءت بدرجة غير راض بدرجة جيدة بنسب 45,2% و48,29 % لكل منها على التوالي.
- بينت المؤشرات المساحية عن قلة مساحة المستشفيات بالمدينة مع نقص في مساحة المراكز الصحية التي سجلت معدلات أدني من معادلات المعايير التخطيطية المحلية المعتمدة .
- هناك عجز في مساحة الخدمات الترفيهية وقصور في العديد من مراكزها الخدمية ،فقد وجد أن المناطق الخضراء تسجل عجزا مساحيا كبيرا وفقا للمعايير التخطيطية ، كما أن هناك نقصًا في عدد مراكز الشباب والملاعب والأندية الرياضية .

الدراسة الثانية: من إعداد الباحثان عباس حسين الخزرجي و كامل فليح ، بعنوان التقييم المكاني للخدمات الاجتماعية في مدينة الدجيل (التعليمية والصحية والترفيهية) [1] .

وهدفت الدراسة إلى :تبيان توزيع الخدمات المتوفرة بناءً على مسافات الوصول لغرض التقييم المكاني لهذه الخدمات والتعرف على توزيعها المكاني الذي يحقق الراحة الكاملة للسكان.من خلال تحليل واقع حال للخدمات الاجتماعية (التعليمية، الصحية،الترفيهية) كمًا، ونوعًا، وتوزيعها مكانيًا بالإعتماد على معايير محددة،

حيث تمحولات إشكالية بحثه على دور الخدمات الاجتماعية في السلم التنموي بفعل ما تقدمه من خدمات ذات تماس مباشر بحاجات السكان وتطور مراكزهم الحضرية من حيث تركيبها ووظائفها المختلفة بالشكل الذي لا يمكن لأي مجتمع الاستغناء عنها، فخدمات التعليم والصحة والترفيه من أبرز الخدمات الاجتماعية التي تحتاجها المستقرات البشرية، ونظرًا لإستمرارية تزايد الحجم السكاني مدينة الدجيل من ناحية وتوقيعها المكاني، وتضمنت التساؤل الرئيسي التالي :

---

[1] عباس حسين الخزرجي ، كامل فليح : التقييم المكاني للخدمات الاجتماعية في مدينة الدجيل (التعليمية والصحية والترفيهية) ، مجلة المخطط و التنمية ، العدد (32) 2015 ، ص ص 103-120

- ما طبيعة هذه الخدمات وتوزيعها المكاني وكفاءته ؟ ما العوامل التخطيطية والمكانية المؤثرة في هذا التوزيع ؟ وما مدى تتطابق معاييرها التخطيطية؟

معتمدًا على فرضية أن التحديد الواضح والدقيق لمستوى وطبيعة الخدمات المقدمة اعتمادًا على حجم السكان وتوزيعهم المكاني سَيُوجِد نوع من الكفاءة المكانية لها.

و على المنهج الوصفي التحليلي والمقارنة بين المعايير و واقع حال الخدمات الاجتماعية (التعليمية، الصحية، الترفيهية)، والمنهج التاريخي، مع استعمال مخططات استعمالات الأراضي واحصائيات السكان. وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- عجز كبير في رياض الأطفال حيث لا توجد سوى روضة واحد في المدينة.
- الازدواج في الدوام نتيجة قلة الأبنية المدرسية.
- ومن دراسة نطاق الخدمة التعليمية لجميع المراحل الدراسية وبحسب المعايير المعتمدة لنصف قطر نطاق الخدمة تبين وجود مناطق ليست ضمن النطاق، وأن نطاق خدمة بعض المدارس منها (الثانوية والاعدادية) تمتد خارج حدود منطقة الدراسة، وأيضا عدم التوازن في توزيع المدارس ضمن الأحياء مما أدى إلى عدم تكافؤ الفرص التعليمية.
- أن المعايير التخطيطية (مركز صحي /شخص) هي ضمن المعايير في منطقة المعايير في منطقة الدراسية وتتناسب مع عدد السكان إذ أنها نفذت حديثا (2003 – 2009)، حيث أنها مكتفية كواقع حال من المراكز الصحية في منطقة الدراسية لسنة2013 ، أما ما يتعلق لسد الحاجة المستقبلية لسنة الهدف 2038 فيتطلب ثلاثة مراكز صحية أخرى.
- نطاق الخدمة (مسافة الوصول) للمراكز الصحية وبحسب المعايير المعتمدة لنصف قطر نطاق الخدمة تبين وجود مناطق ليست ضمن النطاق، وذلك بسبب أن منطقة الدراسة (مدينة الدجيل) تأخذ الشكل الشريطي أو الخطي الممتد وبعرض(1 كم)، مما يجعل نطاق الخدمة يمتد إلى المناطق الزراعية المجاورة حيث تقل الكثافة السكانية، ولذلك تقل نسبة التغطية للمدينة للخدمات الصحية المقدمة.
- تعاني المدينة من نقص في المناطق الخضراء والمنتزهات وساحات اللعب للأطفال على الرغم من وجود الأراضي المخصصة ضمن التصاميم القطاعية في الأحياء السكنية إلا أنها غير مستغلة .

وختم الدراسة بالتوصيات التالية :

- أن تكون مهمة إختيار مواقع الفعاليات الحضرية للخدمات الاجتماعية من اختصاص المخططين في الدوائر المعنية بعد ذلك يحال الطلب الى المهندس لأنه لا يستطيع أن يدرس الموضوع بكل جوانبه كما يفعل المخطط.
- ضرورة الأخذ بالحسبان الجهات ذوات العلاقة (وزارة التربية ، وزارة التخطيط ، وزارة الصحة ، وزارة البلديات) بتخصيص وتوقيع الفعاليات (التعليمية والصحية والترفيهية) لتحقيق مبدأ نطاق الخدمة الاجتماعية على وفق المعايير التخطيطية المعمول بها.
- رفع مستوى الخدمات التعليمية من خلال إعتماد معيار نطاق الخدمة للمدارس، ولجميع المراحل الدراسية كمعيار مهم في انشاء وتوسع المؤسسات التعليمية، وفك الدوام المزدوج الموجود في أغلب المدارس، وذلك عن طريق بناء مدارس جديدة تحققيًا للعدالة في التوزيع المكاني للمدارس بين الأحياء.

- **دراسات محلية :**

الدراسة الأولى : للباحث أ.د لطفي قبايلي ، بعنوان كفاءة التغطية المجالية للمدارس الابتدائية لضاحية الجنوبية لمدينة قسنطينة.[1]

هدفت الدراسة إلى تقييم كفاءة التغطية المجالية لمرفق المدارس الابتدائية العمومية كمؤشر لجودة المناطق السكنية عن طريق قياس فعالية المجالية لهذه الخدمة المجاورة للسكن من خلال تطوير مؤشرات موضوعية تلخص الواقع أو الحالة القائمة .

حيث تمحورت إشكالية دراسته على ضرورة وجود المدرسة كحاجة ذات أولوية مكملة للوظيفة السكنية، و هي من متطلبات خطة التنمية التربوية فمن خلال إستعمال المعايير المسافية الموجودة في الشبكة النظرية للمرافق العامة للجزائر(CNERU1989) و كمرجع في قياس طاقة التغطية المدرسية حيث إستند في ذلك على التساؤلات التالية:

– هل المناطق السكنية تتضمن هذه الخدمة الضرورية لجودة سكانها؟ وكيف يمكن قياس كفاءة التغطية المجالية لخدمة المدارس الابتدائية) ؟ وهل يمكن استعمال كفاءة التغطية المجالية للمدارس الابتدائية كمؤشر لجودة الإطار المعيشي في المناطق السكنية ؟

---

[1] أ.د لطفي قبايلي: **كفاءة التغطية المجالية للمدارس الابتدائية لضاحية الجنوبية لمدينة قسنطينة** ،مجلة العلوم الإنسانية أم البواقي،العدد 8،ديسمبر 2017م.

وبالإستاد للمعايير المحددة في الشبكة النظرية للمرافق العامة للجزائر لسنة 1989كمرجع في قياس تغطية الخدمة التعليمية من خلال مسافة التنقل والوصول إليها مشيا على الأقدام.وبما أن تخطيط الأحياء يعتمد على مقياس المجاورة السكنية التي يعبر عنها بالمسافة الزمنية، والتي حددت بـ 500م من الوحدة السكنية إلى المدرسة الابتدائية، وهو ما يقابله زمن تنقل متوسط بقدر 10دقائق سيرًا على الأقدام لطفل.

فقد إستعمل هذه المسافة كمعيار لتحديد نطاق التغطية في المنطقة المدروسة أي دائرة نصف 500م مركزها المدرسة الابتدائية ، ومنه فقد تم الإعتماد مؤشر لكفاءة التغطية المجالية للمرافق التعليمية وهو النسبة المئوية للسكان الموجودين داخل نطاق الخدمة وعلاقته بمجموع سكان المنطقة السكنية بحيث ؤشر كفاءة التغطية المجالية للمرافق التعليمية =عدد السكان الموجودين داخل نطاق الخدمة /إجمالي سكان المنطقة السكنية .

وقد تم إختيار الضاحية الجنوبية لمدينة قسنطينة بمنطقة زواغي عين الباي كعينة جغرافية لدراسة التغطية المجالية للمدارس الابتدائية لتمتعها بعدة مميزات من أهمها أنها منطقة ذات وظيفة سكنية وبالتالي تظهر فيها أهمية الخدمات الحضرية الجوارية المتمثلة في التجهيزات العمومية المرافقة للوظيفة السكنية ، وعزلتها عن باقي المناطق السكنية وبعدها عن الأحياء الأخرى يبرز فيها الأهمية الكبيرة للتجهيزات التي تخدمها . وإستناداً على مؤشر التغطية وبإستعمال المنهج الوصفي والكمي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- رافق بناء المدارس بمنطقة زواغي عين الباي إنجاز البرامج السكنية المختلفة ، ولكنها عرفت بعض التأخر الزمني، حيث أنه كانت تعطي الأولوية في بناء السكنات ثم بعدها تبني التجهيزات الضرورية، وكانت المدارس الابتدائية أول ما يتم إنجازه من تجهيزات لأهميتها المعروفة.
- توجد بمنطقة الدراسة 6 مدارس إبتدائية عمومية موزعة على أنحاء المنطقة و تتمركز في 6 أحياء (حي الإخوة فراد ، حي خزنادار، حي بوعمامة ،حي 1100 مسكن، الفج ، حي 500 مسكن) التي تتمركز في الجهة الجنوبية الشرقية ، أما الجهة الشمالية والغربية لمنطقة الدراسة فتحتوي على مدرسة واحدة لكل جهة وهو ما يؤثر على كفاءة التغطية المجالية للمدارس .
- مؤشر التغطية المجالية للمدارس التعليمية بمنطقة زواغي وبعد معرفة عدد المساكن الموجودين داخل نطاق خدمة المدارس الابتدائية وكانت تقدر بـ 4303 مسكن يمثلون 16265 نسمة من إجمالي 5110 مسكن يمثلون 19251 نسمة لكل منطقة ، وتم حساب الكثافة كمايلي : (مسكن/5110 مسكن)×100=84,20. أي من مجموع 5110 مسكن يوجد 4303 مسكن داخل نطاق الخدمة و807 مسكن أي نسبة 15,56% موجود خارج نطاق الخدمة .

و ختم الدراسة بإقتراح:

– منهجية جديدة لتقييم جودة الخدمة التعليمية في المناطق السكنية الضاحوية عن طريق إستعمال مؤشر موضوعي جغرافي مستحدث يتمثل في الكفاءة المجالية للمدارس الابتدائية الذي يلخص لنا ندرة وفعالية المدرسة العمومية كخدمة مجاورة للسكن على تأدية دورها جغرافياً آخذاً كعينة خدمة المدارس الابتدائية بالضاحية الجنوبية لمدينة قسنطينة بحيث قدرة ب 84,20%، وهذا مؤشر يمكن أن يكمل منظومة مؤشرات أخرى متعلقة بجودة التعليم في المدارس لتشخيص نوعية خدمة أفضل وأقرب.

– المساهمة في تقييم التغطية المجالية للمدارس الابتدائية وسهولة استخدامها في إطار مخططات التهيئة والتعمير من قبل السلطات المحلية كأداة مساعدة في توجيه اتخاذ القرار في مجال التهيئة الحضرية، وفي برمجة المرافق العامة ، وبالتالي تحسين جودة المناطق السكنية والحد من استخدام السيارات في الوصول إلى المدارس والخدمات الجوارية الأخرى من أجل مدينة مستدامة.

دراسة سابقة: بوقبرين مفيدة و علقمة جمال ، مجال لعب الأطفال في المدن الجديدة بين التخطيط و الواقع حالة الوحدة الجوارية رقم 07 بالمدينة الجديدة علي منجلي.[1]

وهدفت الدراسة إلى تشخيص الواقع الحقيقي للمساحات الصديقة للطفل "المنطقة الحضرية زواغي بعين الباي و الوحدة الجوارية 16 بالمدينة الجديدة علي منجلي بين ما هو موجود بالواقع و ما تم التخطيط له بإعتباره المكان المؤثر على تكوين شخصية الطفل بهدف تلبية إحتياجاته الأولية.

وتمحوت إشكالية البحث : حول التهميش و الإهمال الذي يتعرض له الأطفال بفعل غياب مجالات صديقة للطفل ، بحيث تعتبر عناصر مهمة ومكون ذو تأثير قوي على البيئة الحضرية وعلى مستقبل الطفل داخل المجال العمراني. وبالرغم من أن هذه العناصر أصبحت ضرورة ملحة في وقتنا الحالي بإعتبارها جزء أساسي لا يمكن إهماله في المدينة، إلا أن الكثير من المخططين و المسيرين يتغاضون عنها، ويتم التركيز على العناصر التقليدية المشكلة للجهاز العمراني داخل المدينة (مساحات خضراء مهيأة ،متنزهات، حدائق). متضمنة في السياق على الأسئلة الأتية:

– ما هو واقع مجالات لعب الأطفال داخل المدينة الجديدة علي منجلي و خاصة بالوحدة الجوارية 07 ؟ هل هناك توافق بين المجالات المخططة و المنجزة ؟ أين يلعب أطفال الوحدة الجوارية رقم 07 وهل هناك توافق بين إحتياجاتهم و خيارات التهيئة ؟

---

[1] بوقبرين مفيدة ، علقمة جمال: **مجال لعب الأطفال في المدن الجديدة بين التخطيط و الواقع**، حالة الوحدة الجوارية رقم 07 بالمدينة الجديدة علي منجلي "، مجلة العمارة وبيئة الطفل، مخبر "الطفل، المدينة والبيئة"، جامعة باتنة1 ، الجزائر، المجلد 04 ، العدد 01 ، أفريل 2019 ، ص ص 33 – 51 .

وقد إعتمدا المنهج الوصفي كونهاالأنسب لوصف حقائق، وجمع البيانات ميدانية،و تحليل واقعها بإستعمال أداة الملاحظة المباشرة المدعمة بالصور الفوتوغرافية لتحليل واقع مجالات لعب الاطفال ، و على أسلوب المقارنة بين المجالات المخططة و المجالات التي تم انجازها بالوحدة الجوارية 07 ، و الإستمارة كأداة أساسية لجمع المعطيات حيث وزعت 25 إستمارة على الوحدة الجوارية رقم 07 و20 على عائلاتهم لرصد مواقفهم حول مجالات لعب الأطفال.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- عدم توافق معظم المجالات المخططة في مخططات التهيئة لمخطط شغل الأراضي رقم 01 مع ما هو موجود على أرض الواقع . بحيث أن مجالات لعب الأطفال للوحدة الجوارية رقم 07 والمخططة في مخطط شغل الأراضي رقم 01 لا تطابق الواقع المجسد ، و أن معظم تلك المجالات لا تؤدي الدور الوظيفي المسطر لها.
- أن حديقة الشهداء التي تعتبر الحديقة الوحيدة بمجال الدراسة و المتنفس الوحيد للأطفال تعاني الإهمال و تفتقر لأدنى التجهيزات التي يحتاجها الأطفال بغرض اللعب، و لا تؤدي الدور الوظيفي المنوط بها كونها لا تستجيب للمقاييس المعمول بها كما أنها لم تهيأ بل تركت على حالها الطبيعي .
- أغلب الهيئات المشرفة على إنجاز المشاريع السكنية لم تلتزم بتوفير مجالات خاصة بالأطفال ، إذ بقيت مسألة وضعها كخيار ثانوي جرى التخلي عنه بسهولة في أغلب الأحياء، و ركزت في الغالب على تجهيز المرافق السكنية، التعليمية ، وكذلك الصحية مع هيكلة المجال العمومي ليستجيب لحاجات السكان كالطرق، و لم تولي أهمية لمجالات التسلية و الترفيه التي هي ضرورية لمختلف الفئات العمرية.
- **التعقيب على الدراسات المشابهة:**

من خلال قراءتنا النقدية لمحتوى الدراسات السابقة، فإن هذه الأخيرة قدمت مادة علمية على درجة عالية من الأهمية والموضوعية والارتباط المباشر بموضوع دراستنا الراهنة، مما أسهم في الحصول على رؤية واضحة لموضوع الدراسة والاستفادة منها على الصعيدين النظري والتطبيقي، من مختلف ما قدمته من نتائج في التحليل والتفسير العلمي لموضوع الدراسة.

تتمثل جوانب الاستفادة من الدراسات المشابهة فيما يلي :أفادتنا الدراسات في تكوين خلفية نظرية حول موضوع تخطيط المرافق الخدمية الحضرية في بعدها الجغرافي .ومنها ما ساهمت في إبراز أهمية الخدمات الاجتماعية المرافقة للوظيفة السكنية ، مما ساعد ذلك في اختيار أبعاد هذا الأخير بعناية بإعتباره جوهر

البحث، كما أفادتنا بعضها في التعرف على المنهج المناسب للدراسة وعلى أدوات جمع البيانات: الملاحظة ،المقابلة، الإستمارة ، الأساليب الإحصائية المناسبة والتي اعتمدنا عليها في تحليل بيانات الدراسة ومقارنتها بنتائج دراستنا الحالية.

سابعا. المقاربة النظرية لدراسة الموضوع :

إختلفت نظريات تخطيط المدن بإختلاف الرؤى النظرية التي عرفها علم تخطيط العمران ، الذي إرتبط بمستوياته المحلية و الإقليمية ، وهو ما ساهم في إنبثاق رؤية حديثة تنظر إلى إستخدامات الأرض الحضرية كقيمة سلعية نادرة نظراً للإعتماد على العلاقة بين السكن وموقع الخدمة في بعدها الفيزيقي تحقيقًا للأداء الوظيفي للخدمة ، التي تهدف إلى تحقيق بيئية عمرانية حضرية صحية تُراعي فيها الجوانب الاجتماعية والثقافية ، كما تستجيب لمتطلبات التغير الإجتماعي الذي تشهده الحياة الحضرية .

وكان لظهور هذه النظريات بسبب ضرورة حتمية وادراكًا لأهميتها،حيث عمل المخططون على تطويرها وتحديد الأسس الخاصة بها من أجل المساهمة في ترتيب الحيز العمراني والحفاظ على القيم الخاصة بالمجتمعات الحضرية ، وتسهيل الحياة اليومية لأفراد المجتمع.

ويشكل تعدد أنواع إستخدامات الأراضي داخل المدينة مهما تباين حجمها العمراني الحضري إلى عدة إستعمالات بحيث تمثل بالوظائف الرئيسة التي تقوم بها الخدمة لسكانها أو سكان الإقليم المحيطة بها ، ومن تلك الوظائف السكنية والتجارية ،الإدارية والدينية ، و" كلما كبر حجم المدينة إزدادت أهمية موقعها كلما زاد تنوع إستعمالات الأرض فيها بحيث تُضيف إلى وظائفها وظائف جديدة كالإستعمال الصحي،التعليمي،الترفيهي وإستعمالات للنقل وغيرها."[1]

في هذا السياق تعتبر وحدات التخطيط العمرانية أحد المداخل الموضوعية لتشكيل وتخطيط وتنمية المناطق السكنية لما لها من تأثير مباشر على قرارات التخطيط والتصميم في ضوء الأهداف والمحددات ،بقصد الوصول إلى صياغة معايير تصميمية تتلائم مع التطور في أحجام المناطق السكنية التي غايتها تحقيق التوازن بين الإحتياجات والإمكانيات ، ومن ثم برزت العديد من المحاولات التي تستهدف إيجاد وحدة عمرانية تحترم المقياس الإنساني وتلبي غايات ، ومكونات بنائه الوظيفي فظهرت رؤية فكرية تبحث في تنمية وتخطيط مواقع الإسكان . "وأن هناك علاقة سببية واضحة بين نمط البيئة ونمط السلوك الفردي والمجتمعي، وأن الحياة الجمعية ضرورية للإنسان وهى شرط أساسي للنظام والتربية الاجتماعية. ولذلك فتنظيم البيئة على أساس

[1] صبري فارس الهبتي : **جغرافية المدن** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ،2010، ص 51

المحلة يعد وسيلة ضرورية لممارسة هذه الحياة الجماعية، كما أنها تساعد على حفظ القيم التى تميز المجتمع."[1]

- **نظرية الحي المتكامل:** يعتبر" العالم سير باتريك قيديس"Sir Patrick Geddes" أول من إهتم بالبيئة السكنية هي أساس العمق الحقيقي لمشاكل الإسكان ،كما وضع قواعد التخطيط العمراني بمفهومها الحالي ، وما يتصل بها من خلال تحديد النطاق الجغرافي للمسكن على أساس الاحتياجات اليومية للأسرة ، يمتد ليشمل محيط المسكن المباشر وهو الحي ،بينما محيط المسكن غير المباشر له فهو المدينة والإقليم . لذلك فإن الأسرة لا تحتاج فقط إلى المأوى ، ولكن تحتاج إلى غذاء،عمل،ترفيه وحياة إجتماعية. مما يجعل المسكن جزءًا يكمله الحي والمدينة والإقليم ليتم تحقيق هذه الإحتياجات.ففي الوقت الذي غابت فيه الكثير من القيم الاجتماعية والطبيعة في المدن الأمريكية والأوربية، ظهرت فكرة المجاورة السكنية للمخطط "كلارنس بيري" في الربع الأول من القرن العشرين في العام 1923م، وإهتم بتأييد وتنشيط هذه القيم الضائعة من خلال توزيعه لإستعمالات الأراضي وتخطيط الحركة. كما تعكس فكرتة الاهتمامات المتزايدة بالخدمات المختصة بالبلديات مثل المدارس والخدمات الصحية والإدارية،وتقوم الفكرة أساسًاعلى تجميع المساكن مع بعضها البعض، ومع ما يحيط بها بطريقة تعمل على تنشيط الحياة الاجتماعية الحضرية، ولهذا فإن المجاورة السكنية تضم المساكن والخدمات كالمدرسة الابتدائية، الحدائق، المحلات التجارية...الخ. التي لها دور هام في تنشيط الحياة الاجتماعية للسكان. والمجاورة السكنية التي إقترحها بيري تحدها من الخارج شوارع رئيسية وبالداخل شبكة شوارع فرعية توفر الهدوء والأمان، وبها مدرسة تسع ما بين 300 إلى 400 تلميذ وتقع في المركز، ويعتمد عليها سكان المجاورة الذين يبلغ عددهم 5000 نسمة ، وبكثافة سكانية حوالي 10 أسر للهكتار ، و بمساحة إفترض160 هكتار للمجاورة بحيث لا يسير الطفل مسافة تزيد عن نصف قطر المجاورة بالإضافة إلى المدرسة يوجد مركز إجتماعي وكنيسة ومكتبة."[2]

---

[1] مصطفي عبد الجليل : **نشوء وتطور فكرة المحلة وعلاقتها بالبيئة المحلية العراقية**، مجلة الهندسة والتكنولوجيا، المجلد34 ، الجزء (A) العدد10 ، 2016 ، ص437

[2] Easterling ,Keller : **Organization space : landscapes, highways, and houses in America** , The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England,1999, p 138

شكل رقم (01) : وحدة المجاورة السكنية في الخطة الإقليمية لمدينة نيويورك[1]

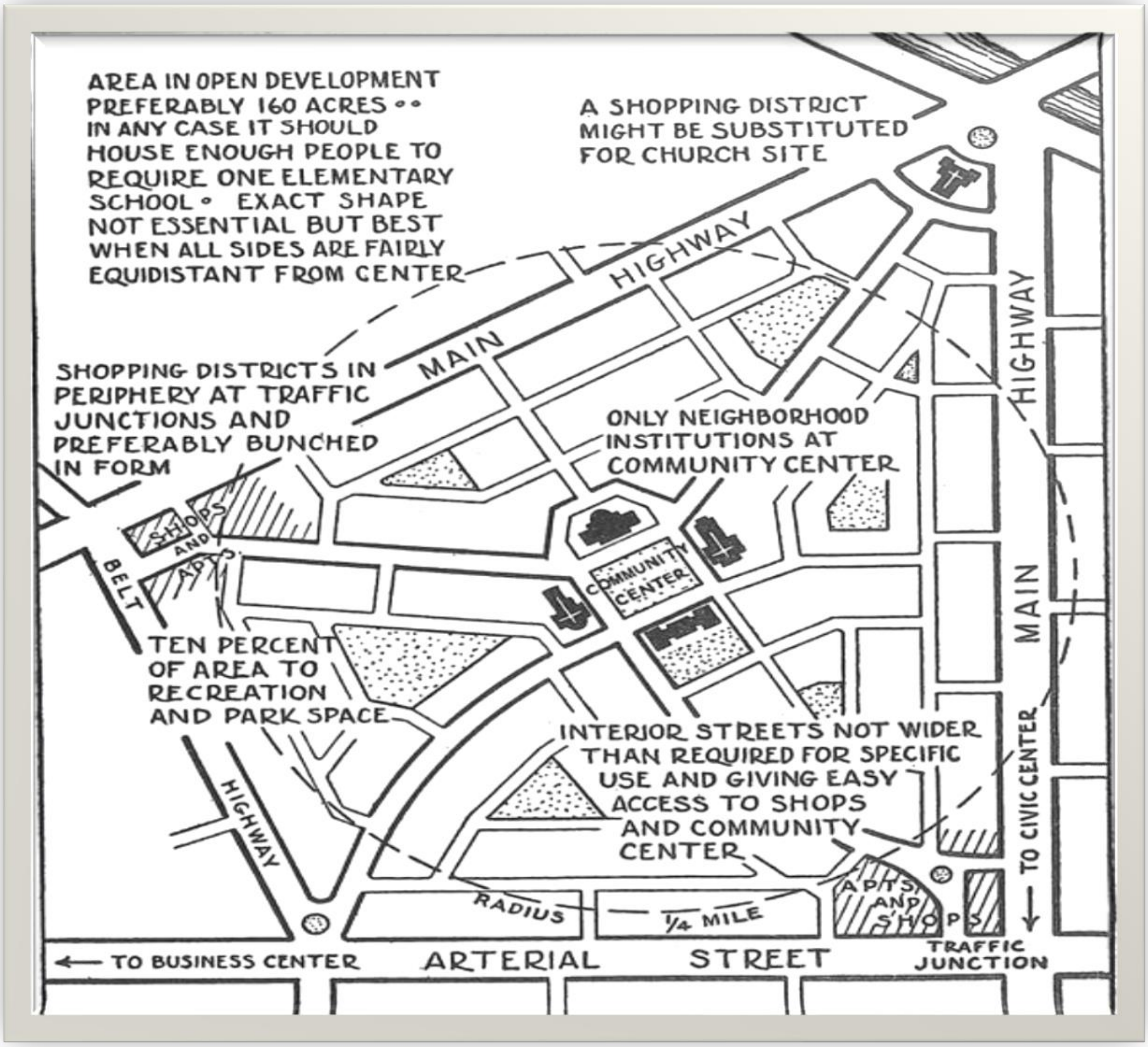

مما ساهم في ظهور وإنتشار مفهوم الجوار في علم الاجتماع الحضري الأمريكي في عشرينيات القرن الماضي ، وبذلك أعتبر تحويله إلى "وحدة حي" في تخطيط المدن ثورة كبيرة في تخطيط الخدمات. وإنتشرت وحدة الأحياء في تخطيط المدن الأمريكية ، ثم في أوروبا منذ نهاية الثلاثينيات، لتجد أثناء إعادة الإعمار في بريطانيا العظمى وإيطاليا والسويد وألمانيا إستقبالًا واسعًا . ففي فرنسا عُرف المفهوم منذ عام 1945 رغم أنه لم يتم تصور وحدة الحي فيما يتعلق بالحضور اليومي وهو بُعد ظل حاضرًا لما بعد عام 1945 للأماكن مثل المدرسة الإبتدائية أو الحضانة أو المركز المدني. بحيث تُصر تعريفات وحدة الحي سواء البريطانية أو التي تم رصدها في المراجعات الفرنسية في الخمسينيات من القرن الماضي، على أن المركز المجتمعي (بريطانيا العظمى) أو المرافق (فرنسا) لوحدة الحي يترددان عليهما يوميًا ، بينما نادرًا ما يتم إستخدام تلك

---

[1] Walters, David and Brawen , Linda: "**design first" design based planning for communities** , p 57

الموجودة في المستوى االمنطقة ثم المدينة ، أو حتى استثنائية أثبت وجودها حقًا كأداة لتخطيط المدينة حتى نهاية العقد التالي من العشرينيات من القرن الماضي.

وعليه" فنظرية "**مدينة المجاورات السكنية** " Neighbourhood ساهمت في إقامة أحياء سكنية في المدن بحيث ينقل هذا المفهوم للحياة الحضرية خصائص ومميزات الحياة التقليدية التي تستند إلى الترابط و التلاحم في العلاقات الاجتماعية ، ويترجم ذلك في إنشاء تجمعات من خلال الوحدات السكنية تجعل من مفهوم الجيرة بالنظر إلى الحي السكنى كجماعة محلية أو قرية سكنية مترابطة متكاملة إجتماعيًا وثقافيًا وماديًا ، وعندما تطبق هذا المفهوم في تخطيط المدن فإنه بإستثناء فكرة مدينة الحدائق التي طورت في إنجليترا في عام 1890 م بواسطة أبنزارهوارد Ebenzer Howrd لم تؤثر أية نظرية في التصميم مثل ما أثرت فكرة الجيرة في تخطيط الأراضي السكنية . وقد طور مفهوم الجيرة كلارنس أبيري Clarence A perry وأُدخل هذا المفهوم كعامل أساسي في الإسكان يجعلهم يشعرون بهوية الإنتماء إليه من خلال الشعور بالترابط أو على الأقل الشعور بالثقة إتجاه الأشخاص الأخرين . وتختلف نوعية الجيرة بإختلاف المساحة العمرانية للحي السكني ،بحيث يمكن أن تكون صغيرة بحيث لايتعدى مجموعة صغيرة من المساكن والبيوت حول مدرسة ومسجد ،ويمكن أن تخطط بحيث تضم ألاف المساكن و البيوت ،والتي يمكن إذا خططت بشكل جيد أن تضم جيرة فرعية صغيرة أو أصغر من ذلك، وهنا يمكن أن يكون للمساكن مستويات متعددة من المشاركة و الإندماج في حياة الجيرة."[1]

و ترتكز" فكرة الحي السكني كأساس لكل من الميدان الاجتماعي والإسكاني كوحدة أساسية في تخطيط الأرض الحضرية ، وأن الشعور بالإنتماء إلى هذا الحي يمكن أن يحل الكثير من المشاكل الاجتماعية خاصةً التنافر بين العناصر المكونة للمجتمع، كما يساعد على ممارسة الحياة الإجتماعهية اليومية. فالمجاورة (الحي السكني) أصغر وحدة تخطيطية في المدينة تقوم على أساس أن كل مدرسة ابتدائية تكفل لسكانها ممارسة النشاطات الاجتماعية، وتهدف إلى حماية المجتمع من التفكك الاجتماعي نتيجة لتضخم المدن وذلك:

- بتجميع السكان في مناطق سكنية حول مجموعة من الخدمات في مركزها المدرسة الابتدائية ضمن مسافة مقبولة للسير، والعمل على الإحتكاك والتفاعل الاجتماعي بين السكان دون تلوث وازدحام مروري. بحيث أُعتبرت المدرسة الابتدائية مركزًا للمجاورة.
- يتحدد عدد سكانها من 5000 إلى 8000 بناء على سعة المدرسة.

[1] هاشم عبود الموسوي و حيدر صلاح يعقوب : **التخطيط و التصميم الحضري** ، دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية ، الطبعة الأولى 1426هـ/2006 م ، ص 74

- المسافة التي يمكن أن يسيرها التلميذ سيرًا على الأقدام هي 500 م وتُحدد مساحة المجاورة.
- يجب أن توفر المجاورة أماكن ترفيه وتنزه وكذلك خدمات تجارية وثقافية.و كذلك عدم السماح للسيارات بإختراق المجاورة. "[1]

ومنه فإن مناقشة أفكار رواد التخطيط العمراني بين علماء الاجتماع الذين طالبوا بدراسات مكثفة عن الوحدة الاجتماعية الأساسية (الحي السكني) التي يتكون منها المجتمع الكبير "حيث أن هذا المجتمع من القرية إلى المدينة حتى الإقليم ما هو إلاّ تجميع لهذه الوحدات الاجتماعية وإقترحوا أن يكون حجم هذه الوحدة ليس بكبير للدرجة التي تغيب أو تنعدم عندها الاتصالات والعلاقات الشخصية، ولا بالصغير للدرجة التي تفشل معها الوحدة في تحقيق التنوع والإختلاف ،وأن تضم هذه الوحدة كل طبقات المجتمع وأن لا تحمل في طياتها أي تمييز أو تفاوت."[2]

وفي نفس السياق "أشار علماء الاجتماع أن ما بين 15 إلى 10 ألاف نسمة حجم مناسب لوحدة إجتماعية ، على أساس أن مثل هذا الحجم يبرر إنشاء مدرسة إبتدائية، وأن له مميزات مالية وإدارية يتضمنها المخططات العمرانية المهيكلة لها سواء كانت بهدف توسيع عمرانها أو إعادة بناء مدن ،ويتخذ هذا الحجم كوحدة أساسية في عمليات التخطيط العمراني."[3] "بحيث يجب أن يؤخذ في الإعتبار أن هذه الوحدة الاجتماعية (الحي السكني) لابأس بها تحت ظروف معينة ، ولكن في نفس الوقت لا يمكن تطبيقها ، والأخذ بها بدون حدود وبدون قيد ولاشرط فعلى سبيل المثال إقترحت أحد المدارس هياكل هرمية لأحجام السكان وإعادة تخطيط مدنهم (وحدة تخطيطية سكنية 1000 شخص ، وحدة مجاورة سكنية أوحي سكني 5000 شخص، قسم إداري Borough أصغر من مدينة 40000 شخص، حي أو منطقة District : 240000 شخص."[4]

وبالمقابل يرى البعض أن المجاورة السكنية هي" وحدة تخطيطية ملائمة عند إنشاء المدن أو إعادة بناء المدن وأن الأكثر ملائمة أحجاماً أكبر مثل الحي السكني حيث أن المبني قد يستوعب عدة ألاف أي مبنى واحد يصل إلى حجم مجاورة سكنية (البناء الأفقي). وبالتالي إذا كان التخطيط العمراني عادة يشمل مجموعة مباني فمعنى ذلك أن المطلوب وحدة أكبر بكثير من المجاورة السكنية ، وهذا الرأي يقابله رأي أخر مفاده أنه إذا كانت الوحدة الأكبر مطلوبة في مجال التخطيط للمدن الكبيرة ،إلاّ أنه مازال العمل في مجال التخطيط

---

[1] أحمد خالد علام، محمود غيث ، مرجع سابق ، ص 5

[2] أحمد خالد علام، محمود غيث ، مرجع سابق ، ص 7

[3] مرجع نفسه ، ص 8

[4] مرجع نفسه، ص 5

العمراني يتجه أساسًا إلى إنشاء مدن صغيرة أو متوسطة الحجم ،ترتكز على وحدة المجاورة السكنية ،بالإضافة فإن حجم المجاورة السكنية مستقبلاً سيظل ملائماً كوحدة تخطيطية في المدن الصغرى والمتوسطة كأنوية نمو، وستنمو وتتسع لتصبح مدنًا كبيرة وفقاً لعوامل النمو التي تكون في صورة امتدادات مجاورات لها مع الحفاظ على أساسياتها العمرانية والإجتماعية والإقتصادية."[1]

بينما "الرؤية المعاصرة للمجاورة ظهرت عام 1977 في المؤتمر العالمي لخبراء التخطيط والعمارة والإسكان العالمي المنعقد في فانكوفرت الكندية،التي تم فيها إعتماد مرادف للمجاورة السكنية Pedestrain Percinct الذي يُقصد به الحيز الخاص بالمشاة نصف قطره 400 إلى 500 متر، وفي نطاقه يكون الحصول على الخدمات اليومية ، ووضعت معايير لهذا المستوى وفقًا لتوصيات المؤتمر التي من بينها مايلي:

- حجم الأسرة يتراوح بين 600 – 2000 أسرة أي 3000 – 8000 نسمة وذلك وفق لحجم الأسرة.
- توفير الخدمات اللازمة في هذا الحيز للأفراد من مختلف الأعمار والدخول والنوعيات الاجتماعية.
- مشاركة السكان في عملية وضع القرار بالنسبة للإدارة والتنظيم والصيانة وأنشطة الحياة المختلفة.
- أن ينمو التكوين العمراني وفقًا لأساليب الحياة والقيم الحضارية المتعلقة بهؤلاء السكان.
- أن يكون يحتوي الحيز على المرافق العامة التي تتناسب مع الحجم والموقع .
- أن يكون لهذا النطاق شخصيته في إطار الحي السكني.
- أن يحدث ترابط بين هذه المنطقة والنسيج العمراني للحي السكني. أن يصمم الموقع بحيث يتلائم مع النواحي الطبوغرافية والبيئية للموقع وكل ذلك في إطار تكامل عناصر التنمية العمرانية والإجتماعية والإقتصادية."[2]

وعليه فإن الوحدة العمرانية الأساسية (المجاورة السكنية) ليبري هي القاعدة والأساس النظري والتطبيقي لكل محاولات رؤية وتحليل المناطق السكنية والتجمعات العمرانية السكانية في تدرجها على المستوى الإقتصادي من جهة والإجتماعي والثقافي من جهة ثانية والوظيفي من جهة ثالثة. حيث إرتكز فكر بيري ومدخله لتنمية المناطق السكنية على إستخدام وحدة مستقلة يتحقق فيها الأمان الاجتماعي والأداء الوظيفي الكفئ لمجموعة محددة من السكان على أن تتضمن هذه الوحدة مجموعة من المبادئ والأسس وثيقة الصلة بمكونات التشكيل وقرارات تخطيط المواقع على النحو الأتي:

---

[1] أحمد خالد ، مرجع سابق ، ص 12

[2] مرجع نفسه ، ص 9

- **خدمات المجتمع** : تشكل الركيزة الأساسية لصياغة وتحديد حجم المنطقة السكنية ، وأهم هذه الخدمات هي المدرسة الإبتدائية (مدرسة التعليم الأساسي) وملحقاتها ويحدد عدد تلاميذ هذه المدرسة بحوالي 1000 الى 2000 تلميذ بإعتبار أن لكل أسرة عدد أطفال يتراوح بين 5 و6 أطفال ليُصبح إجمالي السكان عددًا ما بين 5000إلى 6000 نسمة كما أعتبرت المدرسة في مجملها كمركز إجتماعي خدمي يتضمن الملاعب ودور العبادة وباقي المباني العامة الأخرى .
- **معابر الحركة والإنتقال:** وهي الطرق ومسارات الحركة كعنصر وظيفي مع إعتبار أن أفضل وسيلة للإنتقال داخل الوحدة يكون سيرًا على الأقدام مع ضرورة الفصل بين المرور الألي وحركة المشاة (على الأقدام) .ومن ثم إقترح أن يكون للوحدة شبكة من الطرق الرئيسية المخططة للمرور الألي تحيط بها من الخارج ولا تخترقها ،على أن تخصص مسارات الحركة الداخلية للمرور المحلي والبطئ ويشارك هذا العنصر أيضا في تحديد حجم فضاء الوحدة العمرانية انعكاسًا لقدرة التلميذ على السير من مكان السكن حتى المدرسة على الأقدام مسافة لاتتجاوز نصف ميل أي 800 متر.
- ويعد عامل الكثافة السكانية محددًا لسطح المجاورة حيث أُشير إلى ضرورة إستخدام الكثافة المنخفضة 10أسر /هكتار ومنها يُمكن تحديد مساحة حيز المجاورة بحوالي 160 هكتار أي مساحة الاجمالية للوحدة العمرانية."[1]

ومنه يمكن إعتبار الوحدة الأساسية هي حلقة الوصل بين مختلف المستويات العمرانية للتخطيط الهيكلى والوظيفي للمنطقة السكنية "بما تجمعه من وحدات للتألف الاجتماعي في مستوى الكفاءة الاقتصادية والإجتماعية في مستوى أخر، كما إعتبرها الدراسات المختلفة على أنها الوحدة المرتبطة بعدد محدد من السكان، لها خدمات متكاملة ومستقلة بالحد الأدنى من خدماتها ، ومع وجود تكامل وظيفي بين مواضع الأنشطة والوظائف ومعابر الحركة والإتصال فيما يسمى بـ" مكونات التصميم"، التي هي عبارة عن المنطقة التي تسمح ببساطة التوزيع بين عناصر ومكونات إستخدامات الأراضي السكنية والخدمات المجتمعية العامة ، و مصممة بحيث توفر العلاقات الجيدة (الإتصالية) بين عناصرها ، كما تحقق الملائمة بين الفضاءات والأمن واحتياجات النقل والحركة المرورية."[2]

وقد دعت إليها "كأساس دراسات علم الإجتماع الحضري منذ 1885 من منطلق التركيز على العلاقات التبادلية بين الفرد والجماعة والمكان، ومحاولات تنظير أبعاد هذه العلاقة و ما ترتبط بها من رؤى وطروحات حول الحجم الأمثل للتجمعات السكانية في المدن .وألمحت الدراسات إلى ضرورة أن تشترك الجماعة الواحدة

---

[1] هشام أبو سعده : <u>الكفاءة والتشكيل مدخل لتصميم المواقع وتخطيط المواقع</u> ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة 1994، ص 61

[2] هشام أبو سعده ، ص 62

في مجموعة مختلفة من الأنشطة العامة التعليمية أو الترفيهية الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الألفة والترابط بين أفراد الجماعة الواحدة ، وتشير كتابات كيبل KEEBLE إلى أن وحدة التخطيط الأساسية أو(المجاورة السكنية) في تحقيق أهداف التخطيط الحضري يجب أن ينظر إليها من خلال إطارين:

- وحدة التخطيط و المجال الاجتماعي الذي تظهر فيها الناحية الاجتماعية من خلال وحدة الجوار السكني على أساس أنها وحدة العلاقات الإنسانية ، و تبحث في كيفية توطيد العلاقات بين الأفراد وبين الأنشطة والوظائف التي تخدم كل وحدة عمرانية ويتحقق في ظل أهداف الخدمة الاجتماعية والتي تتجسد في الإطار العمراني والمعماري للإحتياجات من مدارس ومراكز صحية وملاعب ....الخ. و في ضوء البيئة الأيكولوجية (الأرض والبناء) والتي تتطلب عملية صياغته هذه العناصر في عمليات تخطيط المواقع.
- وحدة التخطيط والمجال العمراني بكل ما يعنيه بإستعمالات الأراضي وتوزيع عناصرها الوظيفية من خلال الترتيب العمراني لكل من مكونات بنائاتها الحضرية كالتنظيم الفراغي لكل من الطرق والخدمات والمناطق السكنية، وكل منها يخطط ويصمم بما يوفر تحقيق الرفاهية ،ومن هذا الأساس يمكن التأكيد على أن التعامل مع وحدات التخطيط الأساسية لا يفصل خلالها المنظور الاجتماعي عن العمراني ولكن للوصول إلى الأهداف النهائية تتداخل وتتشابك العوامل والقوى المؤثرة لتعطي في النهاية التصور المقبول للوحدة العمرانية القابلة للحياة والعيش فيها." [1]

وخلصت بعض التوجهات النظرية إلى أنه "يجب الأخذ بعاملين بعين الإعتبار لتنمية المناطق السكنية إرتكازاً على مفهوم الوحدة الأساسية :

– **الحجم الأوفق The Size of The Residential Area**: حيث حددت المنطقة السكنية في مخطط بيري إرتكازًا على الفضاء الذي يشمل الخدمات وأُعتبر المدرسة في إطار السن ومفهوم الأسرة كأساس لتحديد الحجم ، ووفقًا لهذا يجب الأخذ في الإعتبار نظم الدراسة و تأثيراتها في نطاق متغيرات البيئة والظروف المحيطة عند تحديد حجم الوحدة . ومن ناحية أخرى تتباين وتختلف فضاءات ومواصفات وملامح الخدمات التجارية من مكان إلى أخر لذا يجب مراجعتها في كل مرة يتطلب تحديد الحجم ذلك. ومن ثم فالأمر هنا متروك للمصمم والمخطط بعد مراجعتهما لمحددات التعليم والأنشطة التجارية قبل تحديد الحجم الأوفق للوحدة (المنطقة السكنية)، وهناك عامل أخر بجانب كل ما سبق تصيغه محددات مسافات السير وقدرة الإنسان على

---

[1] مرجع سابق، ص 60

الإنتقال على الأقدام من المسكن إلى منطقة الخدمة المجمعة ، وهذه تقدر بحوالي 400 إلى 600 متر أي حوالى من 5 – 6 دقائق مع مراعاة السن والنوع ، ومن ثمة يمكن صياغة المتغيرات المؤثرة على حجم المنطقة السكنية على النحو التالي:

- يمكن تحديد حجم المجتمعات السكنية (الوحدة الأساسية والمنطقة السكنية) في حيز مصطلحي السكان والحيز العمراني عن طريق فهم إقتصاديات توفير الخدمات الاجتماعية إنعكاسًا للسكان والمسافة المقبولة للسيرعلى الأقدام من المسكن وحتى المركز المحلي ، بالإضافة إلى أن الكثافة السكانية التي تلبي رضا السكان عن كل ما سبق تصيغه وتحققه المعدلات القياسة "بحيث يشير توماس لاسويل Thomas Laswil في كتابه "الإعتبارات الإنسانية في التصميم المعماري ، كما أن عامل تكوين الصداقات بين الجيران من أهم العوامل التي لابد أن يضعها المعماري والمخطط العمراني في حسبانه وهو يخطط لمنطقة سكنية التي بدورها تختلف عن أماكن العمل والدراسة وغيرها من الإستخدامات ، فمثلا المكان المخصص للأطفال بين المساكن يعتبر أكبر حافز للتعارف بين الأهالى ، حيث أن وجود مكان مخصص للألعاب في منطقة وسيطية بين المساكن تجعل من وصول الأطفال والأهالي إليها في غاية اليسر والسهولة."[1]
- **التركيب الاجتماعي Community Structure** : "يقصد منه التدرج الهرمي لمستويات التخطيط ،أو تتدرج الوحدات التخطيطية من الأدنى والأقل وصولاً إلى الوحدة التخطيطية العليا أو الأساسية ، ففي البدايات المبكرة للمستقرات البشرية كانت منطقة المركز النواة للخدمة ،ويمكن الوصول إليها من جميع الإتجاهات بسهولة. ويتطلب الأمر بعد ذلك على وجه الخصوص من المنظور الاجتماعي ورفع مستوى الإحساس بالإنتماء ، أن تنتشر مجموعة من أنوية الخدمات داخل المنطقة السكنية ، وتتنوع بحيث يمكن الإنتقال من مكان إلى أخر لتلبية الإحتياجات التي تصبح متعددة في هذا الإطار وأصبحت الفكرة أن وسائل الإنتقال أيضاً تنوعت فهناك الخدمات التي يمكن الوصول إليها على الأقدام ، وأخرى بإستخدام وسائل النقل البطيء أو السيارات العامة ، و على هذا النحو يمكن للمخطط أن يصمم على أساس نظام مرن (لا يحكمه المركز كنواة جامدة) لتلبية الإحتياجات المتنوعة مع رفع درجة حرية الإختيار. كل هذا أدى إلى التفكير في وجود وحدات تخطيط أقل تتلائم مع مسطحاتها وأحجامها أنماط الأنوية الخاصة . ويمكن رصد بدايات هذا التدرج في مخططي Telford 1969 وRuncorn1967 ، وكلاهما يتفق في تركيبه العام على إستخدام وحدة تخطيطية تسع لـ 8000

---

[1] هشام أبو سعده ، مرجع سابق ، ص 62.

أف نسمة وفي الأولى أُستخدمت أربعة مجاورات سكنية مقسمة بواسطة مسارات الحركة والمناطق المفتوحة ولكل منها خدماتها المركزية ، بينما في الثانية أقترحت وحدة تشكيل حضري تسع لعدد 1000 شخص وتتدرج بعد ذلك المستويات العليا."[1]

- **المقاربة الإيكولوجية :** مع ظهور الدارسات الحضرية فإننا نجد العديد من المداخل النظرية و النظريات التي درست المدينة والتي حاول العديد من الباحثين في ميدان علم اجتماع من خلالها ابراز مراحل نمو المدينة ، وتأثيراته على البناء العمراني والإجتماعي والنسق الثقافي ، وفي هذا السياق نجد الاتجاهات النظري الإيكولوجي الكلاسيكي والمحدث و تقوم هذه المقاربة "بالتركيز على دراسة سلوك الأفراد في المدينة ، وعلى تمثلاتهم ومواقفهم وممارساتهم التي تأتي نتيجة لوجودهم في المدينة والتي تحددها هذه المدينة ، وأن هذا الاتجاه هو امتداد لمدرسة شيكاغو وتندرج في اطار السوسيولوجيا الحضرية لإعتبارين أساسين أولا لما يسببه المنتمون لهذا الإتجاه على المستوى الإمبريقي ، وثانياً بالنظر للإشكالية التي يطرحها على المستوى النظري، لأنه يعتمد على بديهية ويحدد كلاهما حقلان حضريان خالصان أي أنه شكلاً إيكولوجياً خاصاً ينتج سلوكات خاصة وينتج ثقافة خاصة تحدد ممارسات إجتماعية خاصة."[2]

ذهب بارك في دراسة حول السلوك الإنساني في البيئة الحضرية في محاولة لفهم المدينة بوصفها مكانًا جغرافيًا وإجتماعياً من خلال التحليل الوظيفي بإظهار إمكانات الحياة الثقافية والأخلاقية فيها. وفي نفس السياق "وصفه للإيكولوجية لا تعني الإقتصار على تتبع التقسيم المكاني الداخلي أو وضع خريطة لمختلف الأشياء التي توجد بها ، وإنما ما أراده في الحقيقية هو إكتشاف تأثير هذه الظواهر الفيزيقية في سكان المدينة الإنسانية والعاطفية ودورها في تشكيلها .

وفي الواقع ذاته أن التنافس على المكان في هذا المجتمع الدينامي والغير المتجانس من شأنه أن يؤدي إلى عزل واضح ومتميز للجماعات والأنشطة والوظائف ، وهذا ما أشار إليه مانويل كاستيل أنه" لفهم معنى المدينة فإنه علينا تقصي عملية إستحداث أشكال المكان وتحولاته ، إذ أن الملامح المعمارية للمدن والأحياء تعبر عن أشكال الصراع بين مختلف الفئات في المجتمع ،وبعبارة أخرى فإن البيئات الحضرية تمثل التجليات الرمزية للتفاعل بين فئات عريضة من القوى الاجتماعية."[3] و" يعكس صورته بوضوح على ماله من نمط مكاني ، بحيث نجد أن مركز المدينة أو المنطقة الحضرية تحتل بطبيعة الحال الوظائف ذات الأهمية المحورية للمجتمع ككل مثل الأعمال الإدارية و البنوك الأمر الذي يجعل القيمة الايجارية في مثل هذه المراكز مرتفعة

---

[1] هشام أبو سعده ، مرجع سابق ، ص 63

[2] F.Ablathéa : **Les grands courants de la sociologie urbaine** , Recherche sociale N°101 , Janvier-Mars,1987, p 67

[3] جميلة العلوي ، مرجع سابق ، ص 378

وتؤثر المنافسة على المكان واستخداماته المختلفة وغيرها من عمليات إيكولوجية كالتوسع والغزو والتمركز والتشتت. فقد "إهتم بارك بدراسة التنظيم الخارجي للمدينة بينما "ماكينزي" حاول وضع الإجراءات التحليلية لفهم العمليات الإيكولوجية(**لمخطط التنمية الداخلية للمدينة**) التي تساهم في صياغة مخطط المدينة داخليًا ، هذه العمليات التي تُحدث في طريقها تغيرات في توزيع السكان والتنظيم الاجتماعي ،وذلك في محاولة منه لصياغة نظريات مفسرة لديناميات المدينة وتبين هذه العمليات فيمايلي :

- **التركز والتشتت** : فالاول تشير إلى تجمع وتوطن الوحدات الإيكولوجية للأفراد والأنشطة في أجزاء محددة من المدينة .وتشير العملية الثانية إلى ميل الوحدات الإيكولوجية إلى ترك مناطق التركز و الإنتقال إلى مناطق أخرى من المدينة وتقاس هذه العمليتين بمؤشر الكثافة السكانية .
- **المركزية واللامركزية** : فالأولى هي ميل الوحدات الإيكولوجية المشابهة إلى التجمع حول نقاط محورية وأنشطة حيوية ، وتقاس هذه العملية بمؤشر السيطرة ،أمّا العملية الثانية فهي ميل الوحدات إلى ترك النقاط المحورية .
- **العزل** : هو الإنفصال الحيزى للأنشطة والسكان في إطار المنافسة على الموارد النادرة والمواقع الجديدة ، ويقاس ذلك عمومًا بالتخصص الوظيفي أو المتشابه.
- **الغزو والإحتلال** : الغزو هو إنتقال الوحدات الإيكولوجية إلى منطقة الإنفصال الحيزي .أما الاحتلال فهو سيطرت الوحدات الإيكولوجية الغازية كلياً على منطقة الإنفصال الحيزي."[1]
- **نظريـــة الداوئـــر المتراكـــزة لبيـــرجس:** حيث عملت" نظرية العالم "أرنست بيرجيس E.Bergess " على تقسيم المجال العمراني الحضري واستعمال الأرض، وبالمقابل لم تقتصر دراسته على مجرد الوصف الفيزيقي (العمراني) بل إمتد ليشمل دراسة نتائج النمو وأثاره على التنظيم الاجتماعي والشخصية .و إستخلصها بعد دارسة لمدينة شيكاغو الأمريكية محاولا خلالها معرفة الأنماط التي تعتري نمو المدينة وتركيب الوظائف بها ، "وقد قدم هذه الدارسة في كتاب له تحت عنوان " نمو المدينة ". وضح بيرجس أن المدينة تنمو من المركز إلى الأطراف مكونة من حلقات ، وإستخلص أن أي مركز يتركب وظيفيًا من عدة مناطق متعاقبة بشكل دائري ، حيث أن للمدينة الأمريكية هو المركز الذي تتمركز حوله الخدمات المختلفة في مناطق إدارية و تقسم النظرية المدينة إلى :

---

[1] السيد حنفي عوض :<u>انسان المدينة بين الزمان والمكان</u>،القاهرة 1999 ،ص 172

- **منطقة الأعمال المركزية :** تقع هذه المنطقة في مركز التوزيع الايكولوجي للمدينة حيث تشكل النواة الأساسية إضافة إلى كونها ملتقى لمختلف النشاطات الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية ، المواصلات . بحيث تكثر فيها المرافق الإدارية و الخدماتية ، وتدور فيها أكثر النشاطات كثافة هذه الخاصية جعلت منها محل اهتمام و طلب متزايد، وهو ما أدى إلى إرتفاع أسعار الأراضي ، الشيء الذي أدى بـ "بيرجس "إلى القول أن الأعمال التي تؤدي إلى تحقيق الأرباح مرتفعة نسبياً بإستخدام الأرض بكثافة تجعل من المنطقة المركزية محط نشاطها.
- **المنطقة الانتقالية أو التحول :** يؤدي التوسع والنو الذي تتعرض له منطقة الأعمال المركزية إلى تعرض المنطقة الانتقالية للتغير المستمر، وتتميز بالكثافة السكانية العالية ،ضعف المستوى المعيشي، انتشار الأمراض، تدهور المساكن و...الخ ، فهي تمثل المنطقة الاجتماعية للوافدين الجدد إلى المدينة التي تعتبر من الأقليات العنصرية و الإثنية ، وهذه النظرية حسب "بيرجس "فإن منطقة الأعمال المركزية تمتد فيزيقيًا من خلال عملتي الغزو والاحتلال على حساب المنطقة الانتقالية التي تتوسع وتغزو هي المنطقة الموالية لها.
- **منطقة سكن العمال :** وكما يدل عليه المصطلح ذاته ، فهي منطقة العمال و اصحاب المهن الكتابية و أطفال وما يميز هذه الفئة هو تطلعهم الدائم الى تحسين مستوى معيشة أطفالهم و دفع المهاجرين لمستوى أعلى في السلم الاجتماعي (الحراك).
- **منطقة سكنية سكانية :** أرقى وأفضل وتتكون من مساكن تقطنها أسر وحيدة ، وأحياء الأعمال المحلية ، الى جانب الشقق والعمارات الجميلة وبعض فنادق الاقامة ، كما تعتبر هذه المنطقة ملجأ الفئة ذات الدخل المتوسط.
- **منطقة الضواحي أو السفر اليومي:** وتقع خارج حدود المدينة وتقع على خطوط النقل الخارجية ، حيث يسكنها ذوي الدخل في حين أن معظم سكانها يلزمهم ، البعض الأحياء المتخصصة المرتفع كما يمكن أن تكون مقر الانتقال يوميًا إلى مراكز أعمالهم.

وعلى هذا الأساس قدم برجس تفسيره لنمو المدينة و توسعها من خلال حلقات وداوئر متتابعة معتبرًا أن عملتي الغزو والاحتلال هي النقطة المركزية في ديناميكية التوسع من منطقة إلى أخرى . وحاول "برجس "صياغة نموذج مثالي لدارسة نمو المدينة في ضوء إمتدادها الفيزيقي و أنماط استخدام الأرض ، و توقع وجود إختلافات و تشويهات في نمط تمايزها المجالي ، وأرجعها إلى عوامل ليست اقتصادية مثل المعوقات الطبيعية ، البشرية ، و التدخل السياسي في شكل تخطيط المدن كل هذه العوامل تسبب تشويهات داوئر

المتركزة. "M.Davi " لقد خضعت نظرية "بيرجس "للكثير من النقد ، فقد انتقد "موريس ديفي بيرجس بقوله" أن المنطقة المركزية في المدينة ليست دائمًا دائرية الشكل ، ولذا فليس من الضروري أن يكون قلب المدينة دائري الشكل ،فالاستعمالات التجارية مثلاً تمتد على طول محاور شوارع والصناعية لا تقتصر وجودها على المنطقة الانتقالية و إنما تتواجد خطوط السكك الحديدية بجوار الأنهار للإستفادة من المياه، و المساكن القديمة لا يقتصر وجودها على المنطقة بعينها بل تتواجد في مختلف أرجاء المدينة حيث يتجاور القديم و الجديد معًا ." [1]

نظرية القطاعات لهومر هويت :

تأتي "هذه النظرية H.Homer الأمريكي هومر هويت بدرجة ثانية من حيث الأهمية ، و توصل لنظريته هذه انطلاقًا من مشاهدات واقعية لإنقسام بعض المدن إلى قطاعات مثل سان فارنسيكو ، مينابوليس ، فرجينيا و غيرها. تلخصت نظريتة في أن المدينة تنقسم إلى قطاعات مختلفة كبديل لمفهوم الحلقات و الدوائر المتتابعة ، وأن السكان يتجهون في إنتقالهم في حدود محور محدد كلما نمت المدينة ، و يرى أن المناطق مرتفعة الايجار التي تسكنها أكثر المجموعات انتقالاً هي الطبقات الغنية أسر ذات دخل مرتفع تقع على أطراف القطاع أو أكثر في المدينة و هذه المناطق لا تعطي حلقة بأكملها من المدينة بل جزء منها، وينتقل هذا الجزء للخارج و بإنتقال السكان من المركز إلى الخارج و تنتقل معهم الخدمات المختلفة، و ما يحدد إنتشار المناطق السكنية هو دخل الأفراد فالنمو يكون صوب الأطراف.من قلب المدينة في إتجاه الأطراف بحكم التركيب الداخلي للمدن ،وأن تحديد ساكني القطاعات يعتمد على القيم الايجارية، و المناطق السكنية تنقسم إلى قطاع الايجارات المنخفضة و يسكنه العمال ذوي الدخل المحدود. قطاع الإيجارات المتوسطة و يقطنه الجماعات ذات الدخل المتوسط . قطاع الايجارات المرتفعة و يسكنه هؤلاء الأغنياء . و أن النمو الحضري يتحدد في ضوء إمتدادات النمط السائد من أنماط نمو المدينة يكون بحيث يكون متسارعًا على المحاور الرئيسية و وتقل على طول استخدام الأرض المحاور الأقل مقاومة ، و خلاصة أفكاره من خلال متابعته لإنقسام بعض المدن الأمريكية إلى قطاعات سكنية كسان فرانسيسكو ، منيابوليس ، فرجينا وريشموند . في هذا المجال قام بدراسات واسعة عن تطوير الإسكان و لاحظ أهمية العلاقة التي تربط بين نمو السكان والأنماط المتغيرة لإستخدامات الأرض بقولة " إن التزايد السكاني ونشاط البناء المتزايد في أي مدينة يؤدي إلى توسع المنطقة المكونة وإنتقالها

1 السيد عبد العاطي السيد :علم الاجتماع الحضري ،الجزء الثاني ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية 2000 ، ص ص 49- 50

إلى المناطق المجاورة ، وأن سرعة هذه الحركة تعتمد على معدل الزيادة في عدد السكان في المنطقة الحضرية."[1]

- نظرية النوايا المتعددة لهاريس و أولمان:

تقدم "هذه النظرية على أساس أن الكثير من المدن في خط استعمالها للأرض لا تبنى حول مركز واحد، بل حول عدة أنوية قد تبدأ من عمق المدينة، وقد تنمو مع نمو المدينة و للإستقطابها للهجرة و التخصص.و أن نمو المدينة يَتَشكل عبر أنماط عديدة منها : نواة الخدمات الرئيسية في مركز المدينة.و النشاطات التجارية ، كما يعتبر أن مسألة تعدد النويات يختلف بإختلاف المدن و تطورها التاريخي ، وربط التوزيع المناطق السكنية حول هذه النويات بمسألة تخصصاتها المختلفة الدخل الأفراد ، ولقد حددا أربعة عوامل تتداخل و تعمل معا لتكوين النواة هذه العوامل هي : بعض النشاطات الاقتصادية التي تقتضي وجود خدمات خاصة فمثلا تجارة التجزئة تقتضي سهولة في الوصول إليها، أو صناعة تحتاج إلى أرضي واسعة، كما تحتاج إلى السكك الحديدية. و أن هذه النشاطات تتجمع معًا لتستفيد من خدمات بعضها البعض كما هو الحال في المنطقة المركزية. إلا أن بعض النشاطات لا يمكن أن تتجمع مع بعضها على صعيد واحد ، ومن ثم لا يمكن أن تتجاورا معًا ، مثلا البضاعة الثقيلة لا يمكن أن تتجاوز مع المناطق السكنية لذوي الدخل العالي ، ولهذا ينشأ كل منها في منطقة بعيدًا عن الأخر على شكل نواة مستقلة. بعض النشاطات الاقتصادية كالمستودعات و تجارة الجملة مثلا تحتاج إلى مناطق واسعة و لذا لا بد من أراضي رخيصة ، لذا نجد أنها تتجمع في المناطق ذات الأثمان المنخفضة."[2]

فمن خلال تفعيل إستعمالات الأرض الحضرية بإفتراض أن المدينة تنمو أثناء نموها على محاور النقل ، ليس بالضرورة أن تنمو حول مركز واحد، بل يمكن أن تتشكل أثناء نموها عدة مدن أصغر من المدينة الأولى، لكل منها مركزها التجاري، ثم تصبح هذه العقد أكثر تخصصًا وتنوعًا لوظائفها ، ويترتب عن هذا النموذج مايلي: سهولة الوصول، الإنسجام والتوافق في استعمال الأرض، الإنسجام والتوافق لبعض الأنشطة الحضرية ، كالخدمات وأنشطة القطاع الثالث، عدم الإنسجام إستعمال الأرض أحياء سكنية مجاورة لمناطق الصناعة الثقيلة ، التوطنات المناسبة لبعض الأنشطة الجوارية."[3]

و من خلال "عرض النظرية الايكولوجية الكلاسيكية (نظريات الدوائر المتاركزة ، القطاع النويات المتعددة) يتبين أن التصور الايكولوجي يستند إلى مجموعة من المقولات و القضايا النظرية و الامبريقية .....الخ.و في هذا الاطار تقدم النظرية الايكولوجية الكلاسيكية تصورات تزابد النمو و الهجرة لدراسة تطور المجتمع

---

[1] إسحاق يعقوب ،عبد إلله أبو عياش : **النمو والتخطيط الحضري في دول الخليج العربي** ، وكالة المطبوعات ط1 ، 1980 ،ص 306

[2] The Harris .C.D.and E ULman : **THE Nature of Cities** , Annals of the American Academy of polical and social Science,1951,p 237

[3] فوزي دقة : **التخطيط العمراني لمدينة الجزائر ،تحديات وبدائل** ، ديوان المنشورات الجامعية 2015 ، ص ص 18-19

الحضري الذي يخضع لتأثير كيفية تلبية الحاجيات الاجتماعية بكل مستوياتها . أن هذه النظرية النويات و القطاعات تعطي تصورًا يعتمد على العمليات الايكولوجية.

أ. "**التركـــــز**: يعني تركز أو تكدس الأنشطة و الخدمات مما يؤدي إلى تغير المناطق و تأثيرها في المناطق المحيطة و التي تتسع على حسابها ، و بالتالي يمكن أن يُنظر إليه على أنه الميل نحو الزيادة المحيطة و التي تتسع على حسابها ، ومنه يمكن أن ننظر إليه على أنه الميل نحو الزيادة العددية للوحدات الايكولوجية و التوطين في أجزاء المدينة.

ب. **التشتـــت**: وهو أن تتركز الأنشطة عند مرحلة الإشباع بحيث يفتقد لمدلولها الاجتماعي و الاقتصادي في إشباع الحاجات الإجتماعية المتنامية ، الأمر الذي يدفعها إلى الإنتقال إلى أماكن وأجز اء أخرى من المدينة قصد تنميتها. فالتركز و التشتت عمليتان تساعدنا على توازن النسق الفيزيقي فاذا كان التركز يؤدي إلى زيادة الإنتاج فإ ن التشتت يؤدي إلى إحداث التوازن في توزيع الأنشطة و السكن . و من هنا يمكن ان نبحث من خلال مقياس هاتين العمليتين عن التوازن في توزيع السكان عبر المدينة الجزائرية من خلال مقياس الكثافة السكانية و السكنية و الأنشطة عبر المدينة ، فهل أن توزيع المرافق يتوافق مع توزيع السكان ؟ وهل أن الأنشطة تحتل نطاقات تؤدي وظائف و أدوار في اتجاه تنمية المدينة ؟ و كيف نمت المدينة من خلال هاتين العمليتين:

- **المركزية و اللامركزية** : فهي عمليتان ايكولوجيتان في فهم نمو و تطور المدينة، فالمركزية وتكون عادة تتجمع بمقتضاها المؤسسات ذات الوظائف المتشابهة في نطاق معين من المدينة حوله المحاور الأساسية للنقل و التنقل . أما اللامركزية فتعني ميل الأفراد أو الوظائف الى تركز النقاط الحيوية في المدينة و اللجوء إلى أماكن معينة من المدينة بحيث تحافظ على سيطرتها و تأثيرها في التنمية المستدامة للمدينة.

– **الفصل أو العزل:** وهو بعد تنموي يشير الى تجمع وحدات ايكولوجية و انفصالها حيزيًا مثل الأحياء الراقية أو الأنشطة و الخدمات،و هذا الفصل يتم بالنسبة للجماعات الاجتماعية في ضوء الدخل و اللغة والثقافة .....الخ ، أما بالنسبة للأنشطة فيتم حسب تشابه أو تماثل وظائفها. في ضوء هذا فهل أنها نمت وفقا لتخصص معين في الوظائف و الأنشطة ؟ وهل أن انتقال الأفراد و الجماعات إلى المناطق المختلفة للمدينة يتم وفقا لخصائص التماثل و التشابه ؟ وهل يتم كل هذا وفقا لتخطيط عمل مدروس و أداوت فعالة ؟ أم بصورة عشوائية لا تأخذ بعين الاعتبار دور العمليات الإيكولوجية في التخطيط الحضري و التنمية الحضرية؟'

– **الغزو الاحتلال :** فهما عمليتان تسخدمان في تغيير وتنمية البيئة الحضرية ، فهما أداتان من أدوات التهيئة و التعمير ، فالأولى تشير الى توسع سكاني أو خدمي يتم من خلال انتقال جماعة إلى منطقة منفصلة أو إدخال نمط جديد في استخدام الأرض ، أما الاحتلال فيتحول بمقتضاها الغزو الى سيطرة على المنطقة المحتلة من حيث السكن أو النشاطات . إن هذه المتغيرات الايكولوجية السبعة في الواقع الأدوات الأساسية التي اعتمدت عليها النظرية الكلاسيكية في تنمية البيئة الحضرية ، و هذه المتغيرات يمكن من خلالها فهم التنمية الحضرية بالمدينة ، و مدى فعالية أدوات التهيئة و التعمير في توظيف هذه المتغيرات في عمليات التطوير الحضري . و إجمالاً يمكن القول أن هذه النظريات الكلاسيكية ساهمت في وضع إطار نظري يساعد على فهم نمو المدينة و تقسيماتها و إتجاه توسعها.[1]

- **النسق الإيكولوجي و التخطيط الحضري:** "حاول شنور Schnore صياغة نظرية ماكرو سوسيولوجية لدارسة "المجتمع و التنمية الحضرية" ، معتبرًا ذلك مجال اهتمام الايكولوجين، حيث سعى إلى تحليل التنظيم الاجتماعي كفكرة محورية و اعتبره الإطار لدارسة العلاقة الاجتماعية و شبه الاجتماعية . يتكون هذا الإطار النظري "من مجموعة المتغيرات المترابطة الذي أبرز "دنكانD.Duncan فيما بينها بطريقة وظيفية تبادلية هو ما أسماه بـ"المركب الإيكولوجي":السكان و التنظيم، و البيئة و التكنولوجيا ،حيث انطلق من فكرة أساسية مفادها أن التغير في واحد من هذه المتغيرات ، يؤدي إلى تغيرات تمس تغيرات أخرى .

بالتالي هي محددات أساسية في التنمية الحضرية المستدامة ،التي تساعد ويمكن الاعتماد عليها ، في فهم طبيعة نمو مدينة ما ، وطبيعة التسيير الحضري الذي يسودها بأسلوب أو بمخرجاتها كأدوات التخطيط الحضري و قياس مدى نجاعة في المكان و الزمان. كما قام كل من "شنور "و"دنكان "بدارسة حول التوزيع المنطقة السكنية و الوضع المهني، محاولين التأكد من صدق فرضية "بارك : "بأنه هناك علاقة ارتباط بين المسافة الفيزيقية و المسافة الاجتماعية فيما المجال بين الجماعات و توزيعهم في مناطق اقامتهم في المدينة بينهم. ولقد توصلا إلى مايلي:

- إن التحليل الإيكولوجي يساعدنا على تفسير الارتباط بين المسافة المكانية و المسافة الاجتماعية و يقاس هذا الارتباط من خلال مؤشرات الوضع السوسيولوجي و الاقتصادي و الاختلاف في المهنة.
- إن تركز مقرات الاقامة يرتبط بالوضع السوسيولوجي و الاقتصادي ، و من هنا توصلت هذه الدارسة إلى البرهنة على علاقة الارتباط و الصلة بين البحث. الإيكولوجي من جهة و نظرية التراتب

[1] فوزي دقة : مرجع سابق ، ص19 .

الاجتماعي من جهة ثانية."[1] و"في دراستها و تحليلها للمجال الحضري من لقد سعت النظرية الايكولوجية المحدثة في خلال إدخال أنساق معرفية جديدة ، من أهمها النسق الايكولوجي و المركب الايكولوجي. فالنسق الايكولوجي استعمل كأداة لدارسة العلاقات القائمة بين المتغيرات أو الظواهر الحيوية (المنافسة، التكافل ، الغزو ، الاحتلال ....الخ)، و دارسة هذه الأخيرة ترتبط جوهريا بالظواهر الاجتماعية.

و بالتالي تطورت النظرية الايكولوجية و أصبحت أكثر تكيفًا مع المتغيرات الحضرية وأصبحت تنظر إلى الفرد كعضو في التشكيلة الاجتماعية تتأثر بعلاقاتها وهي التي تشكله ، فهو بالتالي ليس فردًا منعزلًا. وهذه قفزة نوعية في الدارسات الإيكولوجية والتي كانت تركز على المكان و تنظر إلى المشاكل الحضرية على أنها نتاج طبيعة المتملك ليس إلا، بالتالي لتنتقل إلى فكرة نوعية جديدة ، وتعتبر من خلالها هذه المشاكل الاجتماعية على أنها أيضا ناجمة عن طبيعة الجماعة و بناءها و تفاعلها مع الوسط الاجتماعي، و منها تظهر المشاركة الجماعية كعنصر فاعل في العملية الاجتماعية ."[2]

– **البعد الثقافي كميكانيزم أساسي في تغير المجال الحضري:** حاولت هذه النظرية من جهة التأكيد على أهمية العامل الثقافي (المشاعر و الرموز) فقد جاءت لتعديل الرؤية الايكولوجية من خلال تقديم وجهة نظر أخرى ،في توجيه السلوك البشري تنطلق من يخلقون الثقافة التي هي، في تفاعلهم مع الآخرين و مع بيئتهم حقيقة مفادها بأن الأفراد تضم القيم المعتقدات، المعايير التي تحكم الفكر و التفاعل."[3]

- **نظرية لويس ويرث:** "لقد شكل البعد الثقافي لدى "لويس ويرث " إهتمامًا متزيدًا عبر مساهماته الفكرية L.Wirth في محاولة لفهم المدينة، و النظر إليه كمتغير أساسي في علم الاجتماع الحضري من خلاله كتابه المتميز (الحضرية كأسلوب في الحياة) ، فالحضرية من وجهة نظر"ويرث" هي أسلوب حياتي لا تعبر الحضرية عن الحجم الكثافة، اللاتجانس ، بقدر ما تتمثل في القدرة على تشرب نمط الحياة الحضرية ، و التكيف وواقع البناء و التنظيم الاجتماعي القائم له سماته و خصائصه ، فهي بالأساس عملية الاستيعاب لنمط الحياة الحضرية بكل أبعادها و مستوياتها ، و التكيف مع الواقع الاجتماعي و التنظيم الذي يميزه، فمن خلال هذه النظرية يبدو أنها في دارستها لتطور المجتمع الحضري طرحت عددا من الأدوات المساعدة على تنظيم المجال الحضري لتحقيق نوعًا من التوزيع المتجانس بين الجماعات الاجتماعية. و تعتمد هذه

---

[1] السيد حنفي عوض : **علم الاجتماع الحضري**، شركة الأمل للطباعة و النشر ، 1987، ص 31

[2] حميد خروف وأخرون : **الإشكالية النظرية والواقع : مجتمع المدينة نموذجا** ، دار البعث ، قسنطينة 1999، ص ص 31-32

[3] Firey W: **land USA in Central Boston** , Cambrige Hanvard,University,Press,1947,p p 140-145

النظرية على المتغيرات الثلاث المذكورة الحجم و الكثافة و اللاتجانس على اعتبار أنها أدوات أساسية في دارسة طبيعة التنمية الحضرية.وظائف المدينة متداخلة و ليس من السهل أن تحدد في المدينة الواحدة الوظائف الأولى و السائدة ، و يزيد الأمر تعقيداً محاولة المدينة تنويع وظائفها تريجيا فاذا تتبعننا مراحل نمو المدينة ما في فترات زمنية مختلفة لاحظنا تباينا في نوعية وكيفية الانتشار أنشطتها ووظائفها."[1]

ومن هنا" يرى شريف رحماني أنه لا يجب أن ينظر إلى المدينة كمجرد تجمعات سكانية و خليط من الأنشطة بل على العكس من ذلك فهي تقوم على أساس وظائف دقيقة تتصل أولا بالدور الذي تؤديه بالنسبة لمحيطها المتفاوت من حيث إتساعه حسب طبيعة تلك الوظائف و أهميتها ، ويتعلق الأمر بالنسبة لهذه الوظائف بأنشطة قاعدية."[2]

– **المدن الحدائقية إبنزار هوارد:** لقد " كان للأثار السيئة الناتجة عن المصانع الإجتهاد من المخططين والتفكير بإنشاء مدن تسمى بمدن النطاق الأخضر التي يمكن أن تقام على أرض مساحتها (6000) فدان ، يحتل الاستعمال السكني منها حوالي (1000) فدان والباقي كمناطق خضراء، وتوقع الصناعات على مسافة مناسبة بعيدًا عن الأنماط السكنية ، كما يهتم توزيع المساكن حول مساحة مركزية مفتوحة تكون على شكل ميدان تتوسط الحدائق وتحيط بالمباني التي تحيط بها حدائق عامة ،ومن تم سوق المدينة ،وتكون المساكن منفردة وتمتد على شكل نطاقات دائرية يتوسطها طرق دائرية تحيط بها المدارس ودور العبادة ، أما الصناعة فتقع على طريق دائري خارجي يحيط بالمدينة التي يخترقها ستة طرق رئيسة واسعة تقسم المدينة إلى ستة مجاورات سكنية كبيرة، وتكون الكثافة السكنية كل 14 أسرة /فدان.

شكل رقم (02) : المدينة الحدائقية

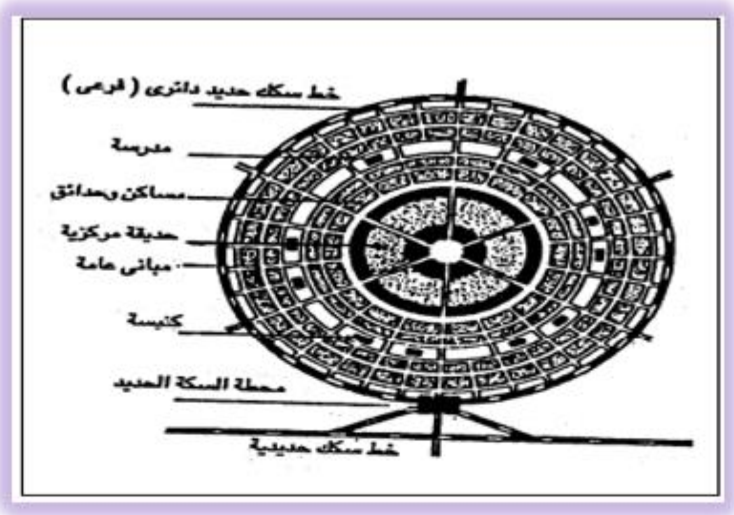

المصدر: أحمد علام وأخرون : __التخطيط الإقليمي__ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 1995 ، ص 322

– **المدن التوابع :** لقد تأثر ريموند يونين 1922 بنظرية المدينة الحدائقة ، وتهدف إلى حل مشاكل المدينة إسكانيًا ، سكانياً، إقتصادياً، واجتماعيا ، واقترح إنشاء ضواحي حول المدن تستوعب ما بين 12 – 18 ألف

[1] Loikini j : **__le marxisme , l'Etat et la question urbaine__** ,PUF ,Paris,1977,p p 61-62

[2] شريف رحماني : __الجزائر غدا__ ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1995 ، ص 65

نسمة ، بحث تتطلب وسائل نقل داخلية ، ترتبط تلك الضواحي بالمدينة الأم بشبكة طرق سريعة ، ويؤكد على أن يكون تخطيط تلك الضواحي وفق أسس علمية وعملية بحيث توفر خدمات أكبر بكلفة أقل ،كما يؤكد على ضرورة إشراف الدولة على أرض المدينة، وقد طبقت الفكرة على لندن بعد الحرب العالمية التانية كما تبعه في هذا الاتجاه روبرت ويتن و يونين راند في الولايات المتحدة وطبقت على مدينة رادبهرن بإنشاء أربعة مدن ذات أحزمة خضراء حول كل المدينة (جرين هل ، جرين ديل ، جرين يور ، جرين فالي) ، حيث عملت تلك المدن على إمتصاص الزيادة السكانية من المدن الكبرى، و نقل بعض الأنشطة من تلك المدن إلى التوابع التي ترتبط فيما بينها بطرق نقل سريعة مثل مترو الأنفاق وطرق المرور السريعة.

– **نظرية المدينة التابعة الحديثة (New satellite towns)** : تؤكد النظرية كيبل على انشاء مدن توابع ذات كثافة سكانية أكبر من خلال مخططاتها شعاعية دائرية تستوعب 60 ألف نسمة ويكون تصميم المساكن في قطع واسعة يستغل جزء للعمران والباقي لأغراض زراعية ، حيث تسقم المدينة إلى شرائط شعاعية تتضمن خدمات متنوعة ، مدارس وملاعب وتقع في مركزها المؤسسات محالات تجارية ، ويكون الشكل دائري تتوسط المؤسسات التجارية والهيئات الإدارية والمعاهد ، ويحيط بالمنطقة المركزية طريق دائري تتفرع منه طرق نحو مراكز أنشطة المختلفة وتقسم المدينة إلى أربع قطاعات واحد منها للنشاط الصناعي والباقية للأغراض السكنية ، منطقة صناعية ، مركز المدينة المراكز المحلية المسطحات الخضراء وملاعب الأطفال، وكل واحد يقسم إلى قسمين أيضا ،وكل قسم يستوعب 10 ألف نسمة مع الخدمات أساسية المختلفة. ومن مزاياها تمركز الخدمات الرئيسية خارج المدينة ، يساعد على سهولة الحركة وقلة الازدحام في مناطق الخدمات .وحل المشاكل المتواجدة في المدن الصناعية كندرة المناطق الخضراء والتي تعتبر امتداد طبيعي للمدن الحدائقية ، في حين يلاحظ قلة الخدمات في المدن التوابع لتمركزها في المدينة الرئيسية . وهنا قيد كيبل نمو المدينة بالشكل الدائري بحيث ينظم عملية الزحف العمراني العشوائي ،وفي حالة الزيادة السكانية يمكن انشاء مدن مجاورة لها نفس الشكل الدائري والحاقها بالمدينة الأم تماشيًا مع فكرة المدن التابعة .فهذه

شكل رقم (03) : مدن التوابع

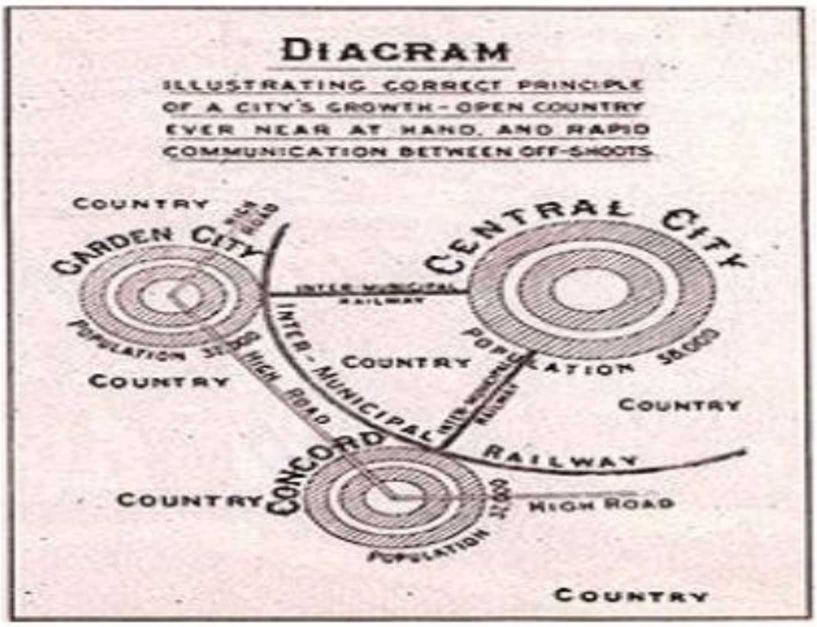

المصدر: فاروق عباس حيدر، مرجع سابق ، ص 123

المدينة من الممكن أن تكون غير قابلة للتنفيذ فإختيار الشكل الدائري يحتاج إلى طوبوغرافية خاصة ومساحات محددة غير موجودة في معظم أنحاء العالم."[1]

– **مدن التوسع الأفقي أو التضاعف الهندسي (هيلير زايمز)** : "تؤكد الفكرة على إمكانية إستخدام الشكل الشبكي لتوسع المدن من خلال الأبعاد النمطيه للوحدات المتنوعة والمتكررة والإمتداد الأفقي بعيدًا عن أراضي ذات القيمة الإقتصادية المالية ،و تستخدم في هذا النوع وحدات تخطيطية مستطيلة الشكل بمساحة 3 هكتار تضم كل منها أربع وحدات سكنية يمكن أن تكتفي ذاتيًا بحيث تتوفر الخدمات الضرورية لكل وحدة ، وتتكرر تلك الوحدات فهي شكل شبكي على طول إمتداد الطرق الرئيسة، التي تظهر على شكل وحدات وما تتضمنه من أنشطة كمايلي :

شكل رقم (04) : تطبيقات نظرية هليز رايمر

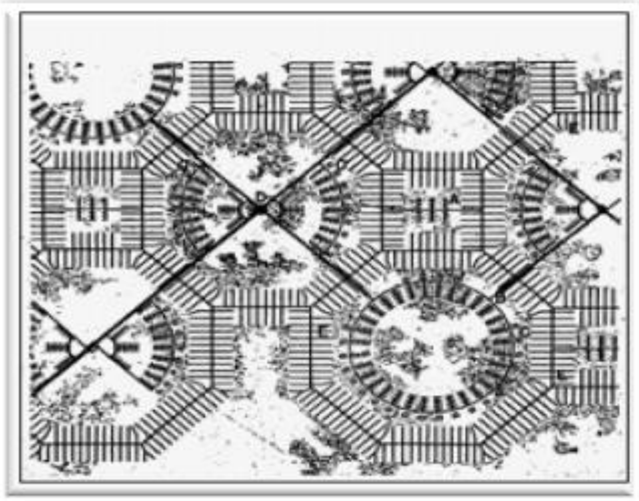

المصدر : هشام أبو سعده، مرجع سبق ذكره ، ص 37

– المنطقة السكنية بجوار الطريق الرئيسي وتمتد مع التفرعات الخارجة من الطريق والمسدودة النهايات.

– المحلات التجارية والمكاتب الادارية مقابل المنطقة السكنية على الجانب أخر من الطريق.

– توزع الخدمات بشكل يخدم كل سكان الوحدة السكنية (تعليم، صحة، ترفيه وغيرها).

–تكون المنطقة الصناعية على مسافة يستطيع الفرد الوصول إليها مشيًا على الأقدام خلال 15 الى 20 دقيقة ، وقد طبقت الفكرة على مدينة شيكاغو التي ظهرت فيها المدينة متجانسة حضريًا."[1]

الشكل رقم (05) : مدينة الغد

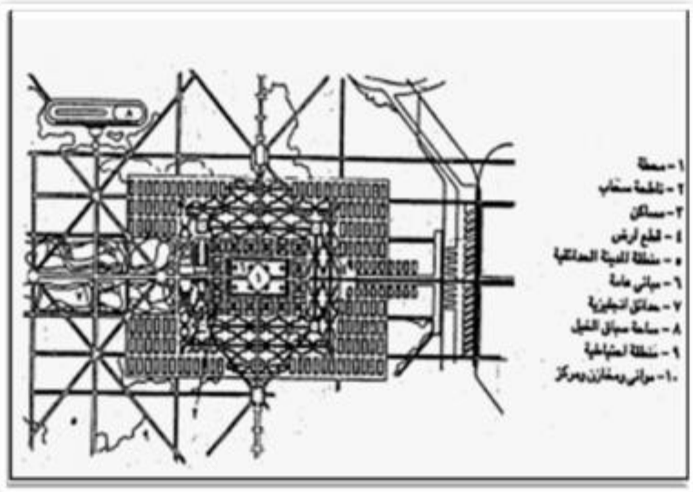

[1] فاروق عباس حيدر : **تخطيط المدن و القرى** ، منشأة المعارف الإسكندرية ط 1 ، 1994 ، ص 123

- **مدينة الغد (لوكوربوزيي):** "عام 1922 جاء لوكوربوزيي بعدة أفكار تخطيطية و عرض في فرنسا مشروعًا للمدينة الحديثة ، وهدفت إلى إزالة الشوارع الضيقة وإخلاء وسط المدينة القديمة بالعمارات ، و زيادة الكثافة البنائية وتوسيع الأراضي الخضراء،وتصنيف وسائل النقل وحركة المرور في مستويات مختلفة. وهي عبارة عن مدينة لها حدائق ضخمة تحتوى على مركز رئيسي يمثل النواة يضم 24 ناطحة سحاب بإرتفاع ستين طابقًا ، تستغل كمكاتب حيث تشغل هذه العمارات 5 % من مساحة المدينة. وقد وضع حول المباني ناطحات السحاب عمارات سكنية على شكل خطوط منحنية تتكون من ستة طوابق تتخللها مساحات خضراء بكثافة 30 نسمة /م^2. ووضع في خارج المدينة منطقة خاصة بالفيلات . أما الشوارع الرئيسية للمناطق السكنية عرضها 50 متر فإنها تبعد عن بعضها ب 40 متر ،وقد أقيم في مركز المدينة مطار تقع تحته الطرق الفرعية في ثلاثة مستويات لتنظيم السير في المدينة حيث يوجد بها محطات لخطوط المواصلات العامة، وتنص الفكرة على تخطيط مدينة عصرية تستوعب ثلاثة ملايين نسمة وتكون أبنيتها على شكل ناطحات سحاب تتركز فيها حدائق واسعة ويصل إرتفاعها لـ 60 طابق وتستوعب 1200 نسمة ويخصص 5% من مساحة المدينة للمباني العامة ، ويتضمن المركز المزدحم محطة مواصلات رئيسة مختلفة الوسائل، ويحيط بأبنية المرتفعة عمارات سكنية بإرتفاعها ثمانية طوابق ومرتبة على شكل صفوف زجاجية تتخللها فضاءات خضراء وتكون بكتافة سكانية 120نسمة/هكتار، وتحيط بالمدينة من الخارج مساكن خاصة."[2]

- **المدينة الاتحادية :** ترتكز " فكرة أري **جلودون** حول إقامة مدينة إتحادية. تتكون من وحدات قطر كل واحدة 2 كلم ، تكون مقفلة المحيط بحيث تنمو المدينة بواسطة إنشاء عدة وحدات جديدة ذات حدود واضحة وغير متداخلة مع بعضها لأنها ترتبط ببعضها بشبكة الطرق

الشكل رقم (06) : مدينة إتحادية

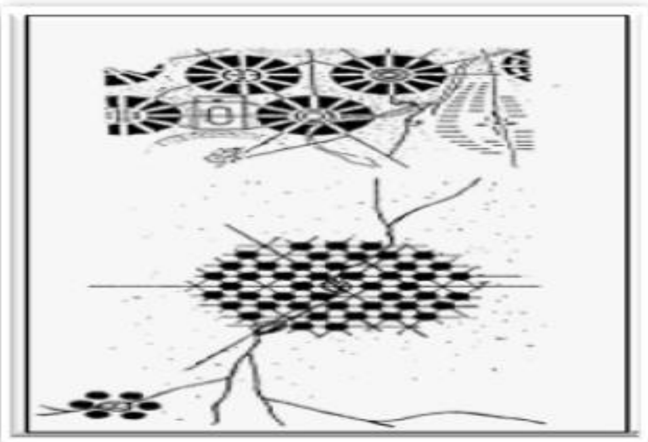

[1] خلف حسين ديلمي، مرجع سابق ، ص 80.

[2] خلف حسين ديلمي، مرجع سابق ، ص 81

والمساحات الخضراء ، والخدمات المختلفة التي توزع بشكل يخدم كل مجموعة من الوحدات." [1]

المدينة العضوية "هانزرانجوف": تستند فكرته على تصور المدينة كالكائن الحي يعني أن العلاقة بين نمو المدينة وأنشطتها كالعلاقة بين القلب والجسم وكيفية قيام الدورة الدموية ، إذ يهتم تصميم الخلية المعمارية للمدينة بشكل عضوي وتوزع أنشطتها حسب سعتها ونمو وتطور عمرانها، وتعد مدينة برلين من المدن التي طبقت عليها هذه الفكرة ، وأكدت في المخططات العمرانية والتصميم الحضري على الطاقة الإستعابية حسب توسع حجم وحداتها العمرانية المشكلة للنمو وتوسع المدينة ، المرتبطة بنمط البناء الذي يكون أفقيًا أو رأسيًا ، على أن يكون الأفقي أقل من الرأسي، وإقترح في أحد مخططاته أن الوحدة العمرانية السكنية تستوعب 2000 نسمة في التوسع الأفقي و 25000 نسمة في التوسع العمودي. فالنمو الحضري للمدينة يتماثل مع النمو العضوى للإنسان بحيث تنمو جميع أعضائه بطريقة طبيعية ومتوازنة وبمعدلات مختلفة من عضو إلى أخر، من حيث معدلات النمو العمراني والديمغرافي الرأسي مثلا تقل عن معدلات نمو الأطراف ، بحيث تحتاج عملية نمو الإنسان إلى الرعاية التدريجية من الولادة حتى تكتمل بنائه الفكرى والعضوي.

شكل رقم (07) : المدينة العضوية لهانزرانجوف [1]

وتنطبق نظرية النمو العضوي أيضًا على النمو العضوي للخدمات الحضرية الخدمية ، وذلك بإستعمال مبدأ الخلية المعمارية في المباني ووفق هذه الأمثلة نجد المدارس التي عادة ما تصمم على أساس الحجم الحدي للمدرسة ثم تبنى، ولذلك فإنه يمكن تطبيق نظرية الإمتداد العضوي على المدرسة حيث تُيبنى عدد الفصول الذي تتناسب مع متطلبات المراحل الأولى للإستقرار السكاني ،ثم يتضاعف مع تضاعف نمو السكاني، وذلك في اتجاه واحد من قلب المدرسة ، كما تزداد متطلبات الأدوار في الإتجاه الأخر من قلب المدرسة الذي يضم المدخل وغرفة الإستقبال، ومكتب المدير والغرف الصفية ....الخ، ويستمر النمو العضوي للمدرسة بذلك في الإتجاه الأفقي كما يمكن استمراره في الإتجاه الرأسي بإضافة طوابق أخرى.

[1] خلف حسين ديلمي، مرجع سابق ، ص 84

ولهذا حتى تصل المدرسة إلى حجمها الحدي مع وصول عدد السكان إلى حده الأقصى الأمر الذي يتطلب إعتبارات خاصة في إدارة التنفيذ بحيث لا تتعارض مع تخطيط المدرسة مع الإعتبارات الخاصة بطرق الإنشاء، و الإستعمال الدائم للمدرسة بغرض تقديم خدمة التعليم أثناء السنة الدراسية، وكذلك التثقيف والترويح في العطل.وهكذا وبنفس الطريقة تخطط وتصمم مباني الخدمات الصحية والثقافية والرياضية والإدارية والأمنية التي تضمها محاور الخدمات العامة. و تتميز محاور الخدمات بأنها تضم المناطق الخضراء وفضاءات الترفيهية التي تتناسب طبيعتيا مع طبيعة المباني التي تضمها مثل المدارس بأنواعها أو المراكز الصحية والثقافية أو المنشآت الرياضية وغير ذلك من المنشآت التي تجد أمامها الحيز العمراني المناسب لها من الأرض لإمتدادها تبعًا لمتطلبات المتزايدة السكانية." [1]

نظرية الخلايا المتباينة:" يفترض جاستون أن المدينة ذات تكوين متسلسل في التركيب السكني ، كل مستوى واضح في معالمه الرئيسية من حيث التخطيط ، التصميم ، البناء ، متميز في أسلوب حياة على مستوى المحلة والحي السكني،لذا تكون المدينة ذات مركز واضح مع إنشاء مراكز جديدة متباينة الحجم حسب الحاجة ، ولكل خلية مركزها الخاص الذي يقدم الخدمة لسكانها ." [2]

شكل رقم (08) : المدينة ذات خلايا متعددة

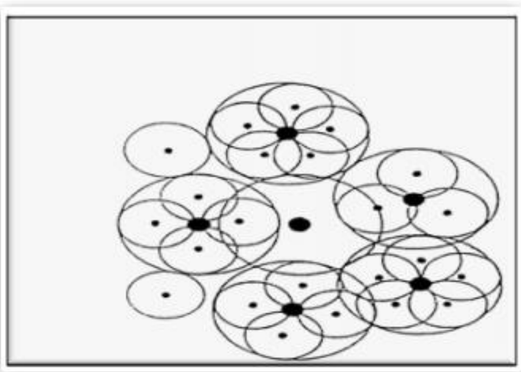

– **نظام الأنظمة System Approach** : إن المدينة في نظر بعض الباحثين" تتكون من وحدة من المكونات والعناصر، وترتبط بعضها مع البعض في علاقة ديناميكية التأثير فهي نظام مكون من أنظمة فرعية كنظامها التجاري، ونظامها الصناعي، ونظام السكني ،والمروري وغيرها . و كل مكوناتها السابقة تتأثر بالأنظمة الأخرى والمرتبطة بها .ويتجلى مفهوم النظام في الهيكل التنظيمي الذي إقترحه الجغرافي لاري بورن Larry Bourne لدراسة التركيب البنائي للمدينة من خلال الدراسة المتكاملة للمدينة التي تتم من خلال 8 مراحل ،

شكل رقم (09) : مدينة الغد

المصدر : أريج خيري عثمان الراوي، مرجع سبق ذكره ، ص 32

[1] أحمد خالد و أخرون، مرجع سابق، ص ص 333-334

[2] أريج خيري عثمان الراوي : **مقدمة في التخطيط الحضري و الإقليمي** ، مركز التخطيط الحضري والإقليمي ، جامعة بغداد ، ص 41

فالمرحلة الذهنية الأولى تمثل الصورة الذهنية التي تتشكل في أذهان الناس عن المدينة ووفقًا لهذه الصورة الذهنية تتشكل أنماط استخدامات الأرض والأنشطة الحضرية المرتبطة بها ، وترتبط الأنماط الوظيفية بعمليات تغييرية تمثل القوى والعوامل التي تصنع النمط وتشكله ، وأن هناك علاقات ديناميكية بين العمليات والأنماط تمثلها بشبكات الإتصال . و الذي يصنع الديناميكية جماعات السكان بحركاتها الدائمة ، وترتبط بهذه الجماعات في المرحلة السادسة أنشطة وفعاليات تقوم لخدمتهم ،وتبرز في المرحلة السابعة مشكلات نتاج النمو والتغير المستمر في العلاقات بحكم الديناميكية المميزة لحياة المدينة وتكون المرحلة الثامنة بمثابة وضع تصورات للحلول التي يمكن تبنيها لمعالجة المشكلات التي ترتبط مرة أخرى بالصور الذهنية للأفراد وجماعات المدينة.[1]

يُلاحظ مما سبق أن " الدراسات الموجهة لتحديد أنماط التركيب الداخلي للمدن قد" تطورت من وجهات نظر تقليدية إلى إتجاهات حديثة تركز على إتجاه دراسة استخدامات الأرض وربطها مع أنشطة المختلفة التي تشكل في مجموعها بنية المدينة ، ولكن تبقي الدراسات ذات خصوصية ،ومن الصعوبة بمكان تعميمها ،لأن إستخدامات الأرض داخل الحيز الحضري الحضري ماهي إلاّ إنعكاس للعوامل الطبيعية والإقتصادية والإجتماعية التي تحكم المركز الحضري وتعطيه شخصيته المميزة ،وهذا ما يأكد مقولة أمريز جونسون Amrys johns من أن كل مدينة تتصف بشخصية معينة وتتميز بتاريخ خاص يطبعها بطابع معين يجعلها مختلفة عن غيرها."[2]

بمعنى ظهور نظريات لرسم طبيعة توزيع الأرض الحضرية بحيث لوحظ أنه يوجد تغير ملحوظ في نمط توزيع إستعمالات الأرض ، وأن لكل مدينة خصوصياتها التي تؤثر في مجمل فعاليتها الحضرية سواء بحجامها وبنائها وكثافتها، لكنه من الناحية العملية لا يمكننا أن نهمل نتائج الدراسات السابقة في تخطيط المدن وفي تطورها لخدمة أهذاف تخطيطها الحضري.

إن دراسة وتحليل العلاقات المكانية بين المركز والإقليم وظيفيًا أدت إلى استنباط العديد من النظريات ، وكان من أهمها نظرية الأماكن المركزية التي تفسر مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وتصنيفها وفق الحجم والوظيفة، وبالتالي علاقة المراكز مع بعضها وعلاقتها مع محيطها.

نظرية الأماكن المركزية (كريستلر) : "ترتكز على تعريف المدينة بأنها مركز توزيع وخدمات للسكان ويعنى التوزيع هنا المراكز التجارية التي تتبع الأصول والقواعد العلمية للتجارة الحديثة وتسمح بتموضع مراكز التجارة

[1] عبد الله أبو عياش، خلف حسين ديلمي : **جغرافية الحضر**، ص 98-111.

[2] Harold Carter:**the stady of urban geogrephy**, published by Halsted Press, New York 1995 , p 136

الجملة أو للتجارة الإستهلاكية أو لتجارة الخدمات مما يحتم بالضرورة تكاثف الوظيفة التجارية للمدن والرفع من مستواها الإستقطابي. ترتكز على مبدأ المثالية التلقائية في توزيع المراكز الحضرية الذي تتخذ أشكالا شبه هندسية ، يتأثر توزيع المستقرات والمراكز البشرية بشكل حتمي ومباشر بتكاليف النقل وبشكل غير مباشر بالمسافة .وقد طورت هذه النظرية مفهوم المركزية centrisme ومفهوم منطقة التأثير influence zone التي تكبر بشكل طردي مع تفاقم دور المركز ودرجة استقطابه التي تتعدى الضواحي القريبة للمدن لتصل إلى ضواحيها البعيدة كلما عظم دور المركز ودرجة إستقطابه تدريجياً." [1] و"جاء الجغرافي الألماني (كريستلر) سنة 1937 بنظرية الأماكن المركزية التي ترى أن المدينة تشكل مركزاً لتقديم السلع والخدمات إلى المدن المجاورة وظهيرها، لذلك إعتمدت هذه النظرية في تفسير مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وحجومها وأصنافها وفق وظائفها وتحديد علاقاتها التشابكية مع بعضها وبمناطق التأثير حولها إنطلاقاً من الوظيفة الأساسية التي تقدمها تلك المدن لبعضها ولمناطق تأثيرها مما جعله يقر (كريستلر) بأن المدينة يجب أن تقع في موقع مركزي بالنسبة للإقليم . وبحيث يحقق لها ذلك الموقع أقصى حد ممكن من الفائدة المتبادلة. وإهتمت بتحليل التركيب المكاني للإقليم، كإقتراح مشاريع إقتصادية أساسية للإقليم تركز إهتمامها في إيجاد التحديدات المسافية التي تفصل بين كل نشاط وأخر في الإقليم، وصولًا إلى تحديد المسافة الفاصلة بين كل فرع من الفروع الصناعية والمركز العام لهذه الصناعة من جهة وبين الفروع نفسها من أجل توفير سهولة الوصول إلى السلع والخدمات ، وتحقيق النفع الاقتصادي."[2]

ويقصد بالمدن التي تقدم الإنتاج الاقتصادي للسلع والخدمات من الأنشطة الأساسية ويُشكل حجم مجالهم وسيلة لإنجاح تلك المشاريع ،ذلك لأن وجود السكان في أي مكان مركزي لحجم أقل من الحد الأدنى تعنى كساد البضائع ، ومثلها إقتصاديًا.

- **مدى المسافة:** و" تعني به أن أي نوع من الخدمات له ضرورات معينة تتناسب مع نوع الحاجة لتلك الخدمة ،وأن هناك مسافات معينة يعتمد عليها الفرد على قطعها لإشباع تلك الحاجة لتوفر تلك الخدمة ، فإذا زادت المسافة كثيرًا عن الحد المعقول فإن الرغبة والاستعداد لقطع ذلك المدى من أجل الوصول إلى سوق الخدمة يكون محددًا وأن معقولية قبول مدى السوق تكون مقاسة من خلال عاملين:

أ- عامل الوقت: وهو العامل الذي تتطلب عملية قطع المسافة التي يبعد فيها موقع الخدمة وما يترتب عليه من جهد وعناء لذلك تتم عملية مقارنة هذا الوقت والجهد المرافق له مع نوع الخدمة أو التي من أجلها تقطع المسافة ، وبالتأكيد فإن العلاقة طردية بين المسافة والوقت فكلما كانت المسافة التي تقطع للوصول إلى الخدمة

---

[1] ممدوح عبدالله ،محمد جاسم : **نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي** ، دار صفاء للنشر والتوزيع 2005 ، ط1، عمان، الاردن ، ص 90

[2] أبو رمان العاني : **نظريات و أساليب التخطيط الإقليمي** ، ط1 ، عمان ،2005 ، ص 90

طويلة كان الوقت لقطع مداها والعناء أكثر والعكس وبناء على هذا يتحدد استعداد المستهلك لقطع أي مدى ما في وصولا لتلك الخدمة.

ب-عامل التكلفة : وهي التي "يتوقع أن يدفعها الفرد للوصول الى الخدمة المطلوبة وبهذا فإن عاملي الوقت وتكاليف الوصول تعمل بشكل فعال على تفضيل حركة الانتقال نحو المراكز الخدمية أو الخدمة ، ولذلك فإن عاملي حجم السكان والبعد عن الخدمة صار يشكلان محددين لمركزية المدينة لتقديم الخدمة أو النشاط المطلوب منها لمجتمعها، وظهيرها المحيط ،حيث أن أي نوع من النشاطات لابد أن يرتبط بالسكان المنتفعين بنفس الوقت ، وهي ذات نظرة التي يأسسها البعد التخطيطي من أن المجتمع في أي مجال عمراني فهو هدف ووسيلة، لذلك فإن التوزيع المكاني للتجمعات السكانية له علاقة مباشرة بتقديم الوظائف الخدمية ." [1]

"على الرغم من فاعلية العوامل المحددة لنظريته في تحقيق غايتها المتمثلة أساساً في كيفية إيصال السلع والخدمات إلى سكان المدينة نفسها وظهيرها مما ينعكس على تحديد العلاقة بين المراكز فيما بينها وظهيرها فإن للمنافسة دور كبير في إحداث فعالية هذه النظرية لإعادة تركيب البيئة المكانية للأقاليم أي **(المجال الإقليمي لعمل نظرية الأماكن المركزية)** بحيث أن النشاطات الأساسية والخدمات تميل إلى الانتشار والتوزيع على عموم المسافة للإقليم بشكل منتظم ويفسره كريستالر وفق الخطوات التالية:[2]

"**الحالة الأولى** : عندما يكون في الإقليم مركز خدمي واحد لتوزيع الخدمات في هذه الحالة يكون هناك مجالاً لتوسيع الخدمات مركزيًا ومجالًا لتعدد المراكز الخدمية على مستوى الإقليم.

شكل رقم (10) : توزيع الإقليم ومراكز الخدمة والمناطق التي تحتاج الى خدمات [3]

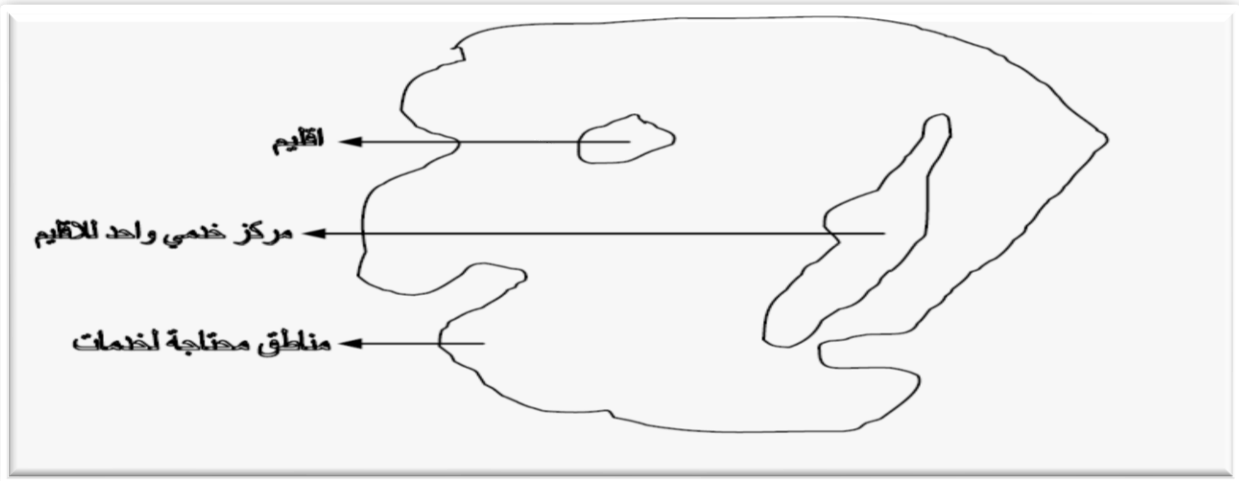

[1] المرجع نفسه ، ص ص 72- 71

[2] أبو رمان العاني ، مرجع سابق، ص 72

[3] M. R. Naser (Mo’min) : **Urban Planing from a geographic perspective** : Gaza-Palestine , SEM Institute for Climate Change, 2013 , p 75

الحالة الثانية : عندما تكون فيها الحاجة الى مراكز خدمية للإقليم تنشأ هذه المراكز لتوفير الخدمة مما يبقي المجال مفتوحًا لتوسع هذه المراكز لتوفير الخدمة إلى حد الالتماس مع بعضها،و مع ذلك تبقي أجزاء من الإقليم غير مكتفية أو معدومة فيها الخدمات ، ويبين ذلك بوضوح كيفية تماس مناطق الفراغات مع مناطق تقديم الخدمات في الإقليم.[1]

شكل رقم (11) : تماس مناطق الفراغات مع مناطق تقديم الخدمات على مستوى الإقليم [2]

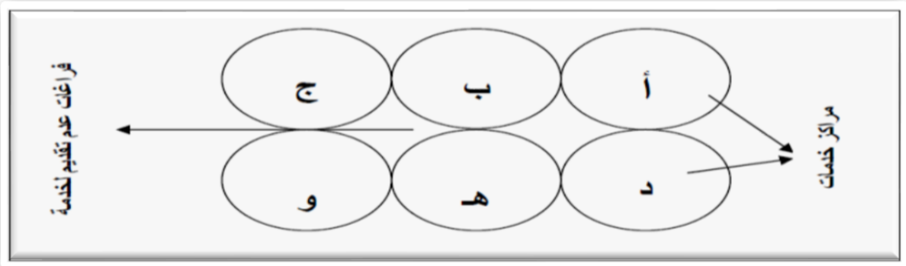

"**الحالة الثالثة :** عندما تتوسع المراكز الخدمية إلى حد التماس مع بعضها تبقي أجزاء من الإقليم لا يتوفر فيها مجال لإشباع حاجاتها من أحد المراكز الخدمية للتوسع ، وعندما تميل أحد المراكز الخدمية لإستيعاب عناصر الطلب الموجودة في المناطق المحصورة بين الدوائر المنتظمة التي تمثل المجالات المتشابهة لمدى السوق بالنسبة للسكان في هذه المجالات تتوسع أكثر لتغطية وشمول كافة مصادر الطلب في الإقليم بالنسبة للسكان. "Idem , p 76 ص77

شكل رقم (12) : تقاطع المجالات الخدماتية [3]

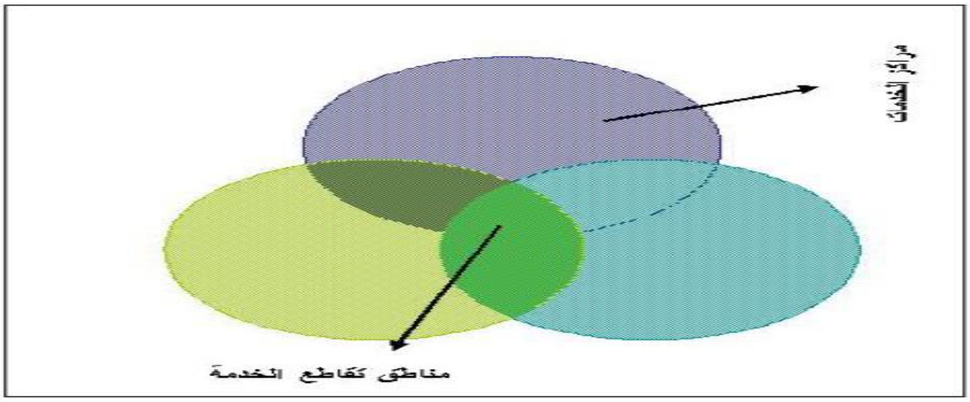

الحالة الرابعة : التقسيم المنتظم والمتداخل للخدمات نتيجة لوجود تداخل بين مجالات المراكز الخدمية ، وبحكم عاملي الزمن والمسافة وتكاليفها يحصل التقسيم المنتظم لمناطق التداخل بين المركز والمناطق التابعة لها

[1] M. R. Naser (Mo'min) op cite , p 76

[2] أبو رمان العاني ، مرجع سابق، ص 80

[3] مرجع نفسه، ص 81

فتأخذ مجالات المراكز الخدمية أشكال هندسية مضلعة سداسية ، بحيث تحقق غطاء تام للإقليم بالوظائف التي تؤديها المراكز الخدمية ، ويصبح للسكان أكثر من مركز معين للحصول على الخدمات ويتوقف الأمر على إختيار المستهلك نفسه في ضوء الخدمة التي يريد الحصول عليها ، فتأثير عاملي المسافة والوقت اللذان يؤديهما على تلك الخدمة ، فالسكان في مناطق التداخل هم من يتوفر لديهم خيار الاتجاه إلى أكثر من مركز محدد. يكون متداخل لمناطق الخدمات بحكم عاملي الوقت والمسافة وتكاليفهما، فتأخذ المراكز الخدمية أشكالاً هندسية تُحقق غطاءًا تامًا للإقليم من خلال الوظائف التي تؤديها المراكز الخدمية. "[1]

شكل رقم (13) : المراكز الرئيسية للخدمات الرئيسية وتشابكها وترابطها مع المراكز الإقليمية [2]

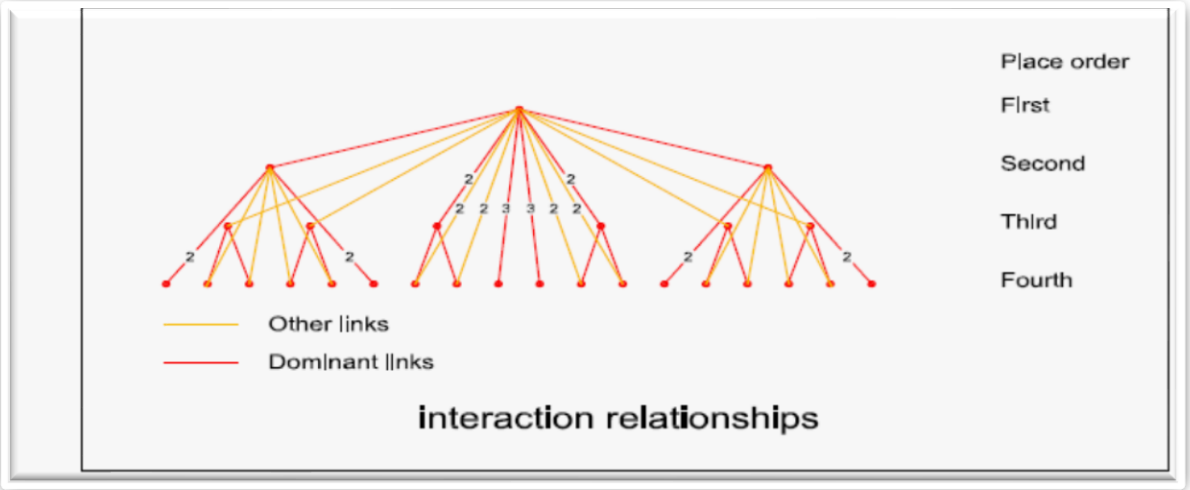

"ساعدت المساعي الفكرية للباحثين على مواصلة تطوير نماذج التخطيط العمرانى من أجل تطويرها ، وكشفت أن تنظيم المدن هي عملية معقّدة ، ينبغي أن تقوم وفق نظرة عميقة ، في طرح الإستراتيجيات كأسس دائمة لتبنى البدائل والحلول الملائمة ، مع إدراك أنه ليس هناك حلول مطلقة ، والحلول المثلى تبقي نسبية ، و تتأثر بظروف المكان والزمان فالتخطيط المعاصر هو عملية ديناميكية متحولة ،تحتاج إلى متابعة مستمرة وتقييم دائم للبدائل ،تماشيًا مع الحقائق الديمغرافية والإقتصادية الجديدة في البينايات العمرانية وفق خصوصيات كلِ منها."[3] " تعد المقاربات والمناهج في إعداد المخططات العمرانية العامة للمدن صالحة للتطبيق حيث أصبحت هذه المخطات إن لم نقل جميعها لم تتعدى مرحلة الإعداد النظرى في صورة احصائيات وتوقعات ومخططات تصور للمراحل نمو المدينة هلى مدى فترة زمنية ،والذي أدى للإستناد لعنصرين المخططين إلى ما يسمى بالتخطيط الهيكلي للمدينة وهو التخطيط الذي يرسم الخطوة الرئيسية

[1] M. R. Naser (Mo'min) , Op-cite , p 77
[2] ibid , p 77
[3] فوزي دقة : مرجع سابق ، ص 19

لمكونات المدينة مع إتاحة الفرصة للمرونة التخطيط التفصيلي لها في ضوء المتغيرات الديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية التي تتعرض لها عملية التنمية العمرانية.

فالنمو الحضري للمدينة "يتماثل للنمو العضوى للإنسان بحيث تنمو جميع أعضائه بطريقة طبيعية ومتوازنة وبمعدلات مختلفة من عضو إلى أخرمن حيث معدلات النمو العمراني والديمغرافي الرأسي مثلاً تقل عن معدلات نمو الأطراف، بحيث تحتاج عملية نمو الإنسان إلى الرعاية التدريجية من الولادة حتى تكتمل بناءه الفكرى والعضوى. ويستطيع مجابهة مدركات مستقبلية بنسه معينة معتمدا على غيره. وبهذا لم تعد نظرية بناء المدن عملية هندسية مبنية على أرقام ومعدلات وتصورات شكلية ،وانما هي عملية بناء اجتماعية ،اقتصادية وعمرانية تحتاج الى التسير الإداري(الرعاية) في بدايتها حتى تستكمل مقوماتها السكانية وتعتمد على إدارة نفسها بنفسها، وهنا تدخل عملية تنمية المدن وليس تخطيطها حيزا فكريا جديدا ترتكز على الخصائص السيكولوجية والطبيعية. ولهذا يلجأ المخططون إلى التخطيط للمدن على أساس العمرانية والديمغرافية في مجموع البيانات والتقديرات والمترجمة في مخططات لشكل المدينة في مراحل نموها وعادة ما توضع هذه المخططات العمرانية للمدن الجديدة أو القائمة على أساس التصور المبرمج لشكل المدينة في المستقبل ويتبين على أساس طبيعة الحركة العضوية في المدينة بصورة طبيعية ومتوازنة."[1]

وعليه تعنى التنمية العمرانية في مراحل نموها التي هي إنعكاس للقيم الاجتماعية والسلوكية والثقافية للمجتمع الذي يقيم فيها كما هي إنعكاس للقدرات الإدارية والتنظيمية للأجهزة القائمة على تنميتها، ومنه إذا كان من الممكن تطوير هذه القدرات الإدارية والتنظيمية على المدى القريب إلا أنه من الصعب وبنقس المعدل تغيير القيم الاجتماعية والسلوكية والثقافية للمجتمع. ومن هنا لا بد من ربط أسلوب التنمية العمرانية بالخصائص الاقتصادية والإجتماعية والسلوكية والثقافية للمجتمع بحيث يصبح نمو المدينة نمو متوازناً من البداية حتى النهاية ، وهنا يبرز دور التسيير الإداري والتنظيم لهذا النمو حتى تبلغ المدينة أشدها وترعى نفسه بنفسها من خلال إدارتها المحلية وبمكوناتها السكنية والخدمية ومرافقها العامة.

وتوصي"هيئة الأمم المتحدة بأنه ينبغي عند التخطيط لمجموعات سكنية جديدة أو إعادة تشكيل المجموعات القائمة أن تعطى أولية عالية لتعزيز الأحوال المثالية للتعايش الإنساني، وهذا يعني إيجاد حيز مديني محكم البنية بحيث يعتني بالموازين الإنسانية والقضاء على التوترات الإنسانية التي تضايق إنسان المدن والمتأنية من الإزدحام المفرط والفوضى."[2]وهي تطبيق رؤية معيينة من أجل أهداف محددة ترتبط بنمو المناطق الحضرية وتنميتها، أي وضع إستراتيجية محددة لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبط نموها وتوسعها

[1] فوزي دقة ، مرجع سابق، ص 125

[2] مصطفي وتي : **علم الاجتماع العمران** ، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية ، سوريا ،1981، ص 262

بهدف الوصول إلى أفضل توزيع للنشاطات والخدمات لتحقيق أقصى الفوائد للسكان."[1] ويشير وليام ريتشارد بأنها :"عملية تنموية تجمع بين الجوانب الجغرافية والسياسة والإقتصادية والاجتماعية والبيئية لمجتمع ما ضمن مدينة ما وبالذات الوقت، وهو أسلوب عملي منظم ويدار بطريقة تقنية وسياسات تنموية مستدامة، مستمرة، شاملة، متوازنة لتحقيق التنمية المكانية المتوازنة ومن ثم تنظيم الحيز الفيزيائي للمكان طبقاً للإستراتيجية شمولية."[2]

[1] نيفي رياض الزيبق : **سياسات التخطيط الحضري المستدام ودورها في تحقيق المساواة المكانية** ، دراسة حالة مدينة دمشق ، سلسلة العلوم الهندسية ، المجلد 36، العدد06 ، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية ديسمبر 2014 ، ص 538

[2] Richaad .H. W : **European union spatial policy and planning** , London chapman , 1996 , p 538

الإطار النظري لتخطيط الخدمات الحضرية

تمهيد:

شهدت المدن منذ نشأتها تغيرات وتطورات كثيرة حيث توسعت ، وتغيرت أحجامها . وتطورت بذلك السياسات التخطيطية التي تتحكم في مورفولوجيتها وتنظم وظائفها وتهدف هذه السياسات أساس إلى تنظيم مجالها العمراني من خلال وظيفتها الأساسية بإعتبارها مكان لتجمع السكان وتفاعلهم ، فتوفر الفضاء العمراني الملائم في إطار تخطيط إستعمالات الأراضي للمرافق الخدمية لأي تجمع سكني ليلبي احتياجات كل السكان وفق معايير كمية وكيفية من جهة ، ومن جهة أخرى النمو السكاني الذي يقابله تزايد الحاجة للخدمة المرفقية يقابلها الزيادة للمساحات العقارية و تزداد بذلك أهميتها في حياة الفرد بحسب حجم وكثافة السكان . وهذا قصد توفير المرفق الخدمي في بيئة عمرانية ملائمة بعيدًا عن الإكتظاظ والتلوث فهذه الفضاءات تساهم بطريقة أو بأخرى من الناحية الاجتماعية، وحتى النفسية للأفراد وهذا طريق التواصل الحسي مع المدينة، فالتبادل فيما بين فضاءات المدينة المختلفة والأفراد هو المادة الأساسية للحياة الحضرية .بما أن الفضاءات المرافق الخدمية الحضرية تؤدي هذا الدور الحيوي في تحسين إطار الحياة، ظهرت سياسة المشروع الحضري الذي تعمل على إيجاد حلول للمشاكل الخاصة بالمدينة وخاصة الناتجة عن السياسات السابقة ، كما تعمل على دمج مختلف الفاعلين بما فيهم السكان وذلك بمنحهم الفرصة لإبداء رأيهم والسماح لهم بالمشاركة في بناء عملية التنمية الاجتماعية وتطوير مدينتهم وتسييرها . ولم يرك المشروع الحضري في تدخله على المدينة على الإطار المبني فقط بل أعطى الاهتمام أيضا للإطار الغير المبني وسلط الضوء على الفضاءات والمساحات الخارجية وعلى الدور الهام والبارز الذي تؤديه سواءً من حيث كونها أماكن لتجمع للتعارف والتواصل الإجتماعي كفضاء للعب الأطفال والترفيه ومساحات خضراء.

أولاً . التخطيط الحضري للخدمات الحضرية:

في ظل تفاقم المشكلات الحضرية ، وما تعانيه المدينة من الزيادة السكانية السريعة التي شهدتها، أدت إلى زيادة النمو الحضرى الذى زاد في الضغط على الأراضي ذات الإستخدام السكني ، هذا مما يزيد من الضغط كذلك على الإستخدام الصناعي والتجاري بالإضافة إلى البنى التحتية الطرق ، الشبكات... الخ. حيث أصبح ينظر إلى التخطيط الحضري "كعملية من عمليات إعادة إنتاج وبناء العلاقات الاجتماعية وعاداتهم وذلك في عملية نقل السكان من منطقة إلى أخرى (إعادة الإسكان) في المدينة الواحدة نتيجة للتخطيط ، وكذلك في الكيفية التي يرغبون بها التوزيع مكانيًا في المناطق الجديدة المخصصة لهم"[1].

فظهرت سياسة المشروع الحضري في "ظل التخطيط الحضرى الذي يعمل على إيجاد حلول للمشاكل الخاصة بالمدينة وخاصة الناتجة عن السياسات السابقة، كما يعمل على دمج مختلف الفاعلين بما فيهم السكان وذلك بمنحهم الفرصة لإبداء رأيهم والسماح لهم بالمشاركة في بناء عملية التنمية الاجتماعية وتطوير مدينتهم وتسييرها وذلك سعيًا إلى تحسين ظروف البيئة الطبيعية في الموقع الذي بنيت فيه وتحسين الظروف العمرانية و الخدمات وكذلك الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لسكانها. بمختلف الأساليب و الإجراءات و التدابير التي يتخذها الانسان لتحويل الواقع إلى صورة أفضل و أحسن مما كانت عليه الأمور في الماضي وهذا يعنى دراسة وفهم الحاضر و التنبؤ بما سيكون عليه في المستقبل و ولم يرك المشروع الحضري في تدخله على المدينة على الإطار المبني فقط بل أعطى الاهتمام أيضا للإطار الغير المبني وسلط الضوء على الفضاءات والمساحات الخارجية وعلى الدور الهام والبارز الذي تؤديه سواء من حيث كونها أماكن لتجمع للتعارف والتواصل الإجتماعي كفضاءات اللعب الأطفال ، الترفيه و المساحات الخضراء. وعليه فإن الفضاءات و المرافق الخدمية الحضرية تؤدي دور حيوي في ديناميكية المدينة ، وتحسين إطار الحياة فيها."[2]

"فالتخطيط الذي ينظر إليه في نفس الوقت كمورد من الموارد المتاحة التي ينبغي في التنمية فهو الاستخدام الأمثل للوقت و المكان الذي ينظر إليه كمجموعة من المعطيات في ظل الظروف والامكانيات المحدودة التي تترجم الصورة الحقيقية للعملية التخطيطية ، والتي لا تتضح إلا بعد تنفيذها ومتابعتها على الواقع ، وما يترتب على ذلك من وضوح لكثير من الخصائص والأخطاء التي يتم عادة النظر فيها أو تعديلها. فالاستخدام الأمثل للموارد والإمكانات المتاحة البشرية والمادية بشكل فعال، والتقليل من إحتمالات

[1] محمد شوفي مكي : **الأسواق المركزية في مدينة الرياض** ، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، العدد 59 ، 1986 ، ص 18

[2] محمد شوفي مكي، مرجع نفسه ، ص ص 29-28

الخطأ وتسبيب الهدر ، وتحقيق درجة من الوضوح في أساليب العمل، والتغلب على المشاكل، إذ يهدف التخطيط إلى التنبؤ بالمستقبل ومواجهة المشاكل المتوقعة وتحقيق الربط بين أنماط التنمية وقطاعاتها."[1]

ويقوم التخطيط الحضري بإستخدام ثلاثة نماذج للتخطيط: تخطيط مخطط شغل الأراضي، ثم مخطط التهيئة العمرانية، ثم تجسيد المرفق الخدمات الاجتماعية. بحيث يعالج النموذج الأول الجوانب المرتبطة بتخطيط الأراضي لأغراض السكن و المرافق العامة الأخرى أي تطوير حي سكنى جديد ويعالج النموذج الثانى الجوانب المتعلقة بتخطيط الخدمات الاجتماعية وتقويم المنافع المختلفة لسكان حي من أحياء المدينة واضعين في عين الإعتبار النظر للحي كوحدة صغيرة ضمن الوحدة الكبيرة (وحدة عمرانية) ، أما النموذج الثالث فيتعلق بتنمية الموارد الذاتية للمدينة أي تخطيط المشروعات الاقتصادية و الاجتماعية التي من شأنها أن تجعل المدينة معتمدة على نفسها في تمويل ميزانيتها وتسهم في ذات الوقت بشكل في الإنتاج.

فالخطة الحضرية المحلية لا تقوم بمعزل عن الخطة الإقليمية والخطة الوطنية وهذا يعنى أن مشاكل التي تعاني منها المدينة يمكن إيجاد لها حلول بواسطة هذه الخطط سواء الإقليمية أو الوطنية فإذا إفرضنا أن مدينة ما توسعت بطريقة يصعب معها توفير مرافق الخدمية فربما يتجه التخطيط في مثل هذه الظروف إلى إنشاء مدن صغيرة قريبة من المدينة إذ أن مثل هذه التوسعات يمكن أن تساعد في تخفيف الضغط السكاني ، ولفهم تحليل العلاقة بين هذه مستويات الخطط و مجالات التخطيط الحضرى من حيث واقيعيته وعلاقته بالسياسة الاجتماعية فتشمل على مبدأ الواقعية لهذه الخطة التي لا يمكن تحقيقها إلا وفقا للامكانيات المتاحة والمنسجمة مع الواقع ، ومنتهجة نحو تحقيق الممكن وفق تقديرات الموارد المتاحة يتضمن معرفة الجوانب التالية:

- بيانات عن مجموع عدد السكان و الكثافة السكانية و حجم الأسرة و توزيع الدخل وعدد الوحدات السكنية القائمة في المدينة .
- بيانات بخصوص النقل و الاتصالات و التجارة و الخدمات وينبغي أن تشمل هذه على عدد الأشخاص العاملين في القطاعات المختلفة.
- مقدار الأراضي المتوفرة للمزيد من التوسع ومن المهم جدا وضع تصور بشأن السكان في اطار وحدة التخطيط من حيث العمر و الحالة الاجتماعية و الجنس والدخل و المهنة .
- ينبغي وضع تصور حول النمو في الإقليم الذي تقع فيه وحدة التخطيط." "[1]

[1] محمد شوفي مكي مرجع نفسه، ص ص 59–60

1-1 السياسة الاجتماعية:

إن المجتمعات المعاصرة تقوم على سياسة عامة تسير وفقها في مخططاتها الاجتماعية و الاقتصادية المختلفة والسياسة الاجتماعية هي"أحد فروع هذه السياسة العامة تنطلق أساسًا من الفرد وتعمل على رعايته وحمايته كما أنّها في ذات الوقت تعتمد نظريًا وعمليًا على سياسيات أخرى في المجتمع ، فتتعدم الخدمة الاجتماعية ورعايتها يعود إلى تقدم السياسة الاجتماعية التي في ذاتها تعتمد على ما يتم حقيقه وانجازه في مجال السياسة التعليمية والصحية و الثقافية فالعلاقة بينهما يمكن القول أنّه ينبغي على التخطيط الحضري تطوير أساليب بديلة تستجيب للإحتياجات المستقبلية لكي يتسنى إدخال حلول مناسبة مثل تفاقم المشاكل فيجب أن تتجاوب المخططات العمرانية مع خطط التطوير الاقتصادي المحلية و الإقليمية و الوطنية من حيث:[2]

- ترتيب الأولويات يكون المخطط على المشروعات الأكثر أهمية ثمم تليها ، بحيث تبدأ المشروعات العاجلة والأكثر أهمية ، فحاجة الإنسان تبدأ بتوفير السكن والخدمات الأساسية، والأنشطة الأخرى المكملة المناسبة لمواجهة التغيرات الجديدة.
- التوازن بين النواحي الاقتصادية والإجتماعية : إن الهدف من إعداد المخططات لم يكن موجهاً لتحقيق أهداف إقتصادية فيها ، أنما لتحقيق نوع من التوازن بين التنمية الاقتصادية والمنفعة الاجتماعية حيث يمكن فائدة المخطط في تحقيق أكبر منفعة للفرد."[3] فالتخطيط الحضري يسعى إلى تحقيق جملة من أهداف التي تكون عبارة عن ترجمة للإحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمعات الحضرية وتتعلق هذه الأهداف بجملة من الخصائص كالمرونة و الواقعية والسهولة التنفيذ، كما ترتبط بالموارد المالية و البشرية للمستقرات الحضرية فإن "طبيعة عملية التخطيط تتطلب توفر صفات أساسية:

---

[1] محمد شوفي مكي، مرجع سابق، ص 39

[2] هاشم عبود الموسوي ، حيدر صلاح يعقوب : **التخطيط و التصميم الحضري : دراسة نظرية تطبيقية حول المشاكل الحضرية** ، الطبعة الأولى 1426ه/2006 م ، دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع ،عمان ، ص ص 44-43

[3] عبد الباي ابراهيم : **تأهيل القيم الحضارية في بناء المدينة الإسلامية المعاصرة** ، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية ، القاهرة 1982، ص ص 56 -57

- ضرورة تقسيم العمل والتخصيص وتنفيذ ذلك على مختلف المستويات الدولة بما يحقق عن تكاملها الأعباء الإدارية بإسناد جزء منها إلى هيئات وسلطات محلية حضرية مستقلة (من المركزية إلى اللامركزية).
- العمل على تكافؤ الأعباء المالية على البيئات المختلفة مع الخدمات التي تتلقاها وتوفر العدالة لها حتى لا تستأثر ببيئات أو مدن بالنصيب الأعلى من الخدمات على حساب الأجزاء الأخرى .
- التغلب على مساوئ الروتين الإداري المركزي فإن وحدة النمط ورتابته الأسلوب الإداري لا يجعله أي التخطيط كفؤ المواجهة الاحتياجات المحلية التي تتطلب تنوعًا في الشكل وتعدادًا في الطريقة و الأسلوب وامكانياته و ظروفه وضرورة وأهمية مساهمة ومشاركة أهل الحضر في إدارة شؤون مدنهم مسألة لا تتطلبها الروح الديمقراطية فحسب بل تتطلبها أيضا قواعد الإدارة الناجحة لأنها طريق الحرية و المسؤولية في نفس الوقت."[1]

فأول الخطوات العملية التخطيطية "هي فهم الواقع و تكوين صورة حقيقية عنه وعلى أساس هذا الفهم تبني و تصمم البرامج و المخططات التي تنفذ في الواقع كما أن التخطيط الحضري يرتبط بالسياسة الاجتماعية وهي تعطيه ذات الوقت توجهًا وشكلاً عمليًا تنفيذيًا بل ومنها يأخذ الخطيط الحضري مهامه وقائمة أولوياته. ومن الاعتبارات العملية التي تبرز أثناء تنفيذ الخطط الحضرية والتي يجب مراعاتها سواءً في مرحلة تصميم الخطة أو في مرحلة تنفيذها:

- مواجهة إحتياجات سكان المدينة من الخدمات إذ أنه من الضروري جعل البية الحضرية مستعدة بقدر الإمكان لمعيشة جماعية مرضية .
- الشمول و المرونة و الإستناد إلى العلم و الخبرة كأساس لوضع الخطط .
- تجارب سكان المجتمع المحلي (الحي السكني) وإقناعهم بما يخطط لهم .
- التخطيط لنوع من التغير الموجه ولذلك يحسن أن تقسيم الخطة إلى مراحل لضمان سلامة التهيئة وتحقيقًا لأهداف الخطة .

[1] عبد الباي إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 40

- التنسيق و التدبير للاحتياجات التي تسفر عنها دراسات المتخصصين و التي هي صدى لأمال ومتطلبات أهل المدينة للنهوض بمجتمعاتهم الحضرية.
- وقاية المدينة من التكدس و الازدحام الذي يطرأ على أحيائها المختلفة وأن هذا التكدس يلاحق المخطط الحضري لما ينتج عنه من مشكلات."[1]

1-2 الخطة الإستراتيجية وعلاقتها بتخطيط الخدمات الحضرية:

تعتبر الخطة الإستراتيجية لتوفير الخدمات الحضرية ترجمة للسياسة الاجتماعية التي تحدد الغايات المنشودة في البلد وتحدد الاتجاهات الرئيسية لتحقيقها وتحويل ذلك إلى خطة عمل شاملة وطويلة المدى يرتبط فيها تحقيق الأهداف بمراحل زمنية محددة، و" تتضمن خطوات التخطيط الإستراتيجي للقطاعات الخدمية العناصر التالية :

- دراسة الوضع الراهن والتعرف على الموارد المتاحة وعمل قاعدة بيانات .
- حصر الخدمات الصحية المتاحة ووضعها في خرائط جغرافية معلوماتية.
- وضع معايير قياسية لعناصر تقديم الخدمة. والمعايير القياسية المطلوبة لكل منشأة .
- تحديد الأولويات.
- التنفيذ المرحلي من خلال إطار زمني.

فخطوات التخطيط الاستراتيجي والتي تعتمد على توافر خرائط معلوماتية ودراسة لطبيعة وتوزيع الخدمات والموارد المتاحة ونمط السكان المستهدفين بالخدمة بحيث يتم الاستفادة منها لتحديد الأولويات وعداد الخطة الرئيسية المعايير التخطيط القياسية ، وتحديد الاعتمادات المالية المطلوبة ويتم ذلك كله وفقًا لمعايير التخطيط القياسية. "[2]

[1] عبد الباي إبراهيم، مرجع سابق ، ص 40

[2] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية : **دليل المعدلات والمعاييرالتخطيطية لجمهورية مصر العربية** ، المجلد الثاني ، الخدمات الصحية 2014 . أطلع عليه يوم : 2021/08/07 على الرابط ، http://gopp.gov.eg/wp-content/uploads/2015/09

شكل رقم (14) : خطوات التخطيط الإستراتيجي في مصر[1]

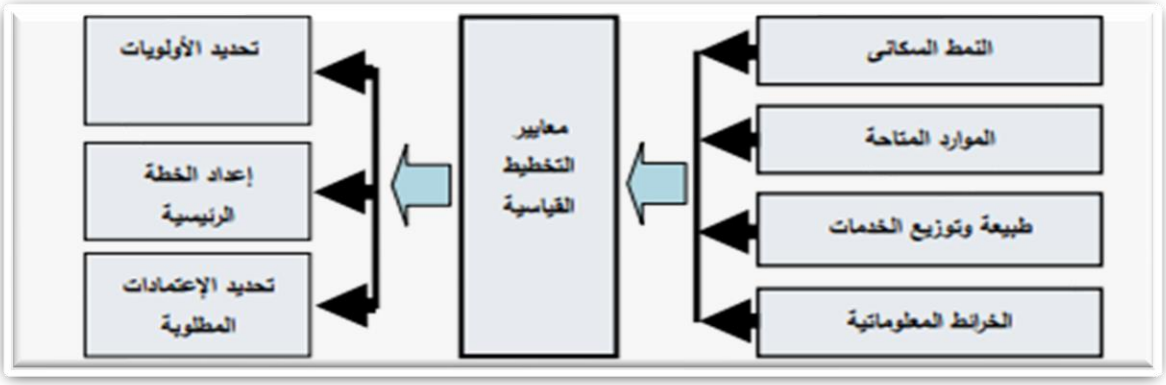

1-3 الأسس التخطيطية والتنظيمية للإسكان الحضري :

نظرًا لطبيعة التنمية العمرانية الحضرية التي تتطلب منهجية تخطيطية تأخذ في" الإعتبارها الأبعاد العلمية والعملية ، تهدف إلى التوجيه والتحكم في ضبط النمو العمراني والتوزيع المتوازن للتنمية العمرانية والتهيئة الحضرية ، لتحقيق بيئة عمرانية ملائمة تحقق التفاعل الاجتماعي بين الفرد وبيئته ،وضمان توفير الخدمات والمرافق لتحقيق بيئة عمرانية مستدامة الذي يرتكز على تكامل العملية التخطيطية والتنمية الحضرية وهذا في ظل تحقيق مؤشرات الإسكان ، وهذا ما أشار إليه "تقرير لجنة الإسكان الصحي لجمعية الصحة العامة الأمريكية عام 1960 بيشكاغو تحت إسم معدلات الإسكان الصحي في تخطيط مجاورة السكن."[2] لشبكة المنشأت الخدمية الموزعة على أحياء المدينة و أقاليمها السكنية فحتى يتحقق التوزيع العادل، والعقلاني للمؤسسات الخدمية على مختلف أحياء المدينة و أقاليمها السكنية .لابد من تأمين تشكيلة محددة من هذه المنشأت و المؤسسات المتناسبة كمًا ونوعًا مع كل حي و إقليم سكني في المدينة."[3] ومنه "تتناسب تشكيلة الخدمات طردًا مع حجم المدينة وعليه فتشير مؤشرات الإسكان الحضري إلى المقياس الذي يحدد مستوى تلبية الحاجات السكنية والتي تشكل نظامًا متكاملًا من الإسكان، و الذي يحتوى على الوحدات السكنية والحيز العمراني والخدمات الحضرية والخدمات الإجتماعية، بحيث تشكل الوظيفية التفاعلية بين مختلف الأنشطة ، مرتبطة إرتباطًا وثيقًا بالنمو السكاني، إذ تستخدم لتوجيه الخطط التنموية السكنية بما يلبي الحاجة السكنية والتي تسهم في بناء تجمعات سكنية مستدامة، بحيث لها دور مهم في تخطيط وتصميم

---

[1] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية : **دليل المعدلات والمعاييرالتخطيطية لجمهورية مصر العربية** ، المجلد الثاني ، الخدمات الصحية 2014 . أطلع عليه يوم : 2021/08/07 على الرابط ، http://gopp.gov.eg/wp-content/uploads/2015/09

[2] أحمد خالد علام، محمود غيث : **تخطيط المجاورة السكنية** ، جامعة المنصورة ، مكتبة كلية الهندسة ، 1995 ، ص 16

[3] ممدوح شعبان دبس: **جغرافية الخدمات** ، منشورات جامعة دمشق، 2005 ، ص 199

التجمعات السكنية وتطويرها في ضوء التنمية العمرانية والسكنية ، وكذلك في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للاسكان لأي دولة:

– معدلات الكثافة السكانية بحيث تعد الكثافة الاسكانية من الركائز التي يجب مراعتها في قطاع الإسكان و التي لها تأثير على مستوى كل الأنشطة الخدمية في أي منطقة عمرانية (المدينة)، فمن حيث مستوى السكن وعدد الوحدات السكنية ونوعها والخدمات الواجب توفيرها داخل الوحدات السكنية وخارجها ويعبر عن مقياس شدة أشغال أو التواجد السكاني في مساحة عمرانية أو هو عدد الأشخاص الذين يمارسون فعالية أو نشاط السكن ضمن منطقة سكنية معينة ،"و استعمال الكثافة كمؤشر في التخطيط هو لأجل الحصول على مقياس يساعد في تحديد كيفية إستعمال الأرض لكل الأغراض التي يحتاجها المجتمع ، ولضبط كثافة الإشغال في المناطق السكنية لأجل تجنب الضغط على الخدمات الموجودة ، وكذلك التنسيق بإعتباره كمؤشر لتنسيق بين إستعمالات الأرض لغرض الإسكان ومتطلبات الإسكان الحضري."[1]

ويشكل إستعمال الكثافة السكانية الخام بشكل واسع في مختلف الدراسات الجغرافية دليلًا على أهمية في تحليل خصائص توزيع السكان فقد كتب سوتر« تشكل الكثافة السكانية عنصر أساسيًا في فهم طبيعة العلاقات وبين المجال والمجتمع الذي يسكنه فهو عنصر وفي غاية الأهمية."[2]

بحيث "تسمح لنا هذا المؤشر بإبراز العلاقة بين عدد السكان الذين يقطنون في مساحة معينة ،الأمر الذي يمنح إمكانية مقارنة النتائج مكانيًا وزمانيًا "[3]. و"حسب دريك للمصطلاح له ثلاث تعاريف:

- ذو بعد عمراني يركز على المقارنة بين الكثافات الصافية والكثافات الخام.
- إقتصادي : يتجه نحو تنافس لشغل المجال .
- مقاربة متعددة التخصصات ترتكز على مبادئ التنمية المستدامة التوازنات الكبرى والفرد بين الكثافات الفعلية والكثافات المنتظرة ، ويستعين دريك "بالشكل رقم 14" ليبرز إختلاف شغل الأرض من مكان إلى أخر رغم أن الكثافة السكانية هي نفسها ، ففي الحالة الأولى السكان في العمارة التي

[1] صلاح حميد الجنابي : **جغرافية الحضر أسس وتطبيقات** ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ،الطبعة الأخيرة ،2011 ، ص 210

[2] SAUNEL G : **À-propos de quelques terrorise d'Afrique occidentale occi -leutale**, Essai comparatif ,Etudes rurales ; http://etudes rurales, revues .org/document 224. html.

[3] DERYCKEP H : comprendre les dynamique **métropolitaines** ,Puissant S.(eds) ,la métropolisation paris , Anthropos 1999 , p 119

تحتل مساحة مبنية 157نسمة / الهكتار ، عدد السكان 59 ساكن والمساحة المشغولة 10 % من المساحة الاجمالية .

أما الحالة الثانية نلاحظ مبنيين أقل إرتفاعًا من المبنى في الحالة الأولى المساحة التي يشغلها تصل إلى 17 والكثافة السكانية هي نفسها 157 نسمة/هكتار. والنتيجة أن التوسع الرأسي (العلو) يؤثر بشكل مباشر في تغير الكثافة السكانية .

و في الحالة الثالثة فهناك شغل مختلف للمجال بحيث المساحة المشغولة تمثل 33% ، والكثافة السكانية تنخفض (على خلاف المتوقع) مقارنة بالحالتين السابقتين ويمكن وتفسيرذلك بطبيعة البناء يتوافق نمو المدينة رأسيًا مع الحالة الأولى أين ترتفع الكثافة السكانية خاصة في مركز المدينة الذي يشهد ندرة في العقار، وبالتالي تحدث فيه عملية تكثيف كبير وينطلق التوسع المكاني للمدينة مع الحالة الثالثة أين تنخفض الكثافة السكانية ويسود بناء أفقي ، فردي.[1]

شكل رقم (15): الكثافة السكانية بحسب نوع البناء أفقي و عمودي[2]

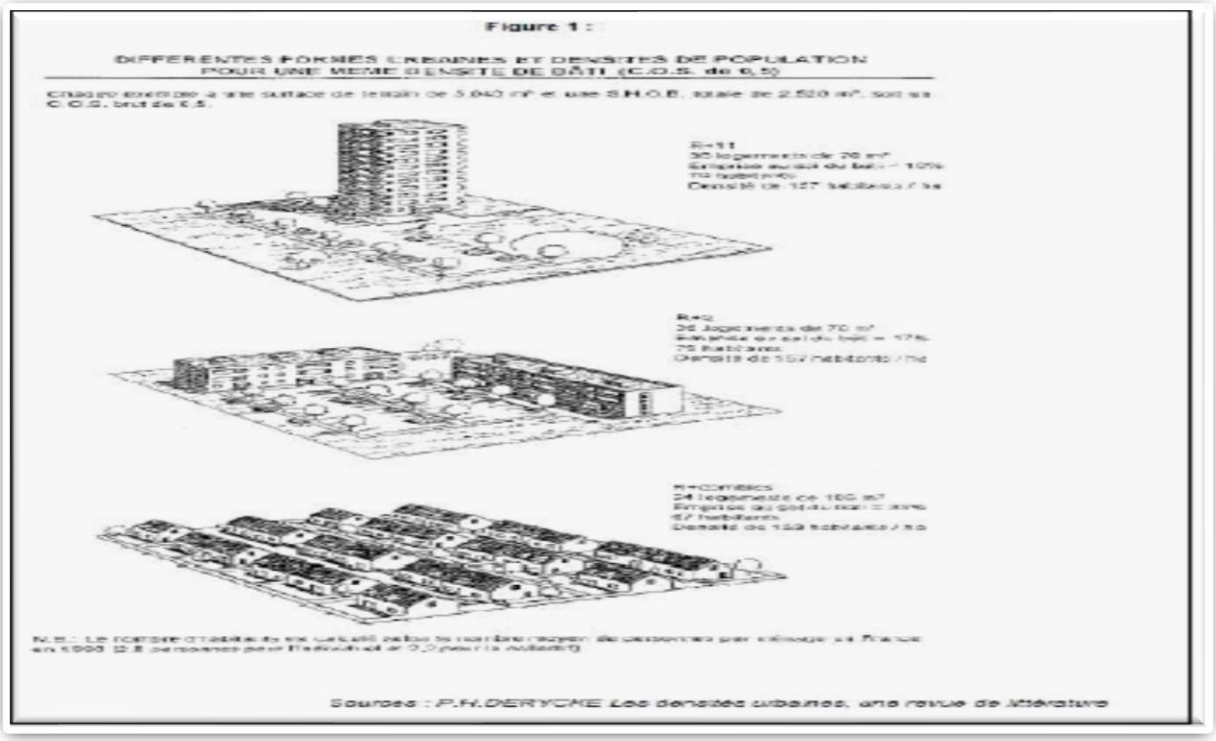

[1] عبد الحكيم كبيش: **التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري لمدينة سطيف**، أطروحة دكتوراه ، جامعة منتوري قسنطينة 2010- 2011 ، ص 49

[2] مرجع نفسه ، ص 49

- المعدلات القياسية كأداة تخطيطية للإسكان الحضري:

- **المعدلات القياسية للفضاءات:** إن المعدلات القياسية هي ركيزة أساسية وأولية في تخطيط مواقع الإسكان و معدلات الأداء بها من منظور إجتماعي التي تستخدم كأداة لكل من المخطط والمعمار ي ترجمة الإحتياجات الإنسانية إلى إعتبارات مادية تنعكس في تأثيراتها وتتجاوب مع المستويات الفضاء العمراني والأنشطة وبناءات المرافق الأنشطة الخدمية."فهي عبارة عن معدلات تصميمية ، وتخطيطية ، وثيقة الصلة بقرارت استعمالات الأراضي (وتوزيعها) /تقسيماتها/تنميتها). وتظهر على مستوى المخطط التوجيهي العام والتفصيلي لمخطط شغل الأراضي وعن طريقها يمكن التحكم في تحديد حيز الفضاءات العمرانية اللازمة للوظائف والأنشطة والمفترض ممارستها في أو داخل التجمعات السكنية أو المستقرات العمرانية ."فمقدرتها على عكس متطلبات وإحتياجات أطراف المشاركة وتنظيم إمكانيات التوفيق بينهم . في مجموعة من المقاييس أو القوانين أو القيم بشكل يمكن من التعامل معها في إطار مرن وخلال إدراك واعى ومتميز تنعكس تأثيراته على قرارت التشكيل الإيجابي.[1]

ويمثل كل من المخطط ،المهندس المعماري ،المصصم كأحد الأطراف المشاركة من الجانب الفعال والحيوي في التأثير على القبول بالمعدلات بشكلها أو تطويرها أو التدخل من أجل إعادة صياغتها في ضوء مراجعتهم للعلاقات الهيكلية الوظيفية للبناءات (مواضع الأنشطة وشبكة النقل والمواصلات) للهيكل العمراني العام. و ترتكز على فهم العلاقة بين الساكن وحاجته من منظور إجتماعي عمراني ، بالديناميكة التي يعرفها المجتمع تتغير الظروف المحيطة به تتغير العلاقات وتظهر بذلك معدلات قياسية جديد تمكن من بلوغ إلى تكوينات نسبية تتلائم مع الأهداف المحددة ."وعدم قبولها كمسلمات أو ثوابت بحيث يمكن إلقاء الضوء عليها وتوفير تصور عام لوظائفها الأساسية ، وتحديد جوانب الجودة والمرونة فيها."[2]

وتتضمن دراسة المعدلات في مجال الإسكان وتخطيط وتصميم المواقع أربعة مستويات كل منها وثيق الإرتباط بهدف أساسي من ناحية إستعمالات الأراضي وتوزريعها في مستوى الوحدة العمرانية ، وإختيار شبكة النقل طرق والحركة وايصالها بالشبكة المرافق بمختلف أنواعها من جهة أخرى، و تخطيط الهيكل الإنشائي وتكوينات المباني في المستوى الثالث وأسس التنظيم الفضاء والتشكيل البصري وجودة البيئة العمرانية كمستوى شامل يتداخل مع المستويات الأخرى . و" التي ترتكز على عامل الكثافة وتقاس في ضوء نصيب الفرد من الوظيفة المحققة لكل نشاط وفقًا لمدى الإحتياج النسبي لكل شخص الذي تحكمه متطلبات وظيفية وإقتصادية ، وعادة ما تكون وثيقة الصلة بأهداف إنسانية ، بالإضافة إلى تبعيتها لكل نشاط من

[1] هشام أبو شهدة ، مرجع سابق ، ص 124

[2] مرجع نفسه، ص 125

إجمالي الفضاء العام ، وتحكمه الإشتراطات البنائية والأسس التصميمية وفي هذا الإطار تمر عملية تحديد الفضاء بالمراحل التالية:

- تحديد مدى الإحتياج الفعلي للنشاط في ضوء وظفته وأهميته وتحكمها عوامل ديمغرافية، واجتماعية ، وثقافية.
- تحديد االحيز العمراني اللازم لإستيفاء وإستعاب هذه الحاجة ، وتحكمه قرارات سياسية وتنظيمية وكلاهما تتدخلان مع قرارات المعماري والمخطط والتي تنعكس في عملية التخطيط والتصميم العمراني الذي يرتكز على أسس التنظيم العمراني للفضاءات في إطار علاقات البنيوية والمهيكلية.[1] وتشير بعض النتائج الى مراجعة المعدلات القياسية في المخططات العمرانية سواءً عالميًا أو محليًا بسبب عدم وضوح الثبات النسبي لها لاستعمالاتها بالإضافة إلى تغيرها المستمر كنتيجة لبعض العوامل المؤثرة مثل:

- **الموقع:** تتغير المعدلات من بيئة إلى أخرى بتغير الجماعات والمجتمعات ، ففي بعض الأحوال يكون هذا التغيير كنتاج لعوامل إقتصادية و إجتماعية على المستوى الدولي ، وذلك يمكن رصده عند مقارنة بين نسب الإستخدام في الدول المتقدمة والنامية ،حيث أن نصيب الفرد من مسطح الإستخدام السكني بالموقع في المناطق الفقيرة في أسيا وافريقيا ليتراوح بين 2– 2,4 م / شخص للمسطح المبنى ، بينما في إنجلترا يرتفع ليتراوح بين 2,16– 2,17 م / الشخص.
- **في المستوى المحلي:** إرتكازًا على مستوى التحضر وما يواكب ذلك من تغير في المستوى الإجتماعي والإقتصادي للمجتمع الواحد يظهر التغير في المعدلات عند إجراء مقارنة للنسب الإستخدام (أو معدلات الإشغال) لمدرسة تقع دائرة تخديمها في حي شعبي ومتسوى إسكان متوسط أو منخفض. وأخرى تقع دائرة خدماتها في حي راق نسيًبا وإسكان فوق المتوسط أو متميز يلاحظ أن نصيب التلميذ من الإستعمالات (بالمتر المربع بالترتيب على النحو التالي : مساحة الموقع 1,4 – 1,3 م ، المساحة المبنية 0,7 – 1,5 م ، المناطق المفتوحة والملاعب 0,7– 8,8 . كما يعد العامل المناخي أحد المؤثرات الأساسية المتغيرة كنتاج لتغير الموقع الجغرافي ، وينعكس هذا التغيير في المكان على إستخدام المعدلات على وجه الخصوص في المناطق المفتوحة والمناطق الحارة وشديدة الحرارة عنه في المناطق المعتدلة التي تطبق هاته المعدلات. كما تتغير معدلات وفقًا لدرجة عمران المواقع في ضوء حجم الأنشطة التي تقع في نطاق تخصيص النشاط المرغوب (في المستقرات العمرانية الجديدة أو في المناطق القائمة) فيتحدد نصيب الفرد من مسطح الإستخدام لكل وظيفة وفقا لدرجة الإستفادة من

[1] هشام أبو شهدة، مرجع نفسه، ص 126

الأنشطة المحيطة (في حدود مسافة السير) ، ويرتفع المعدل في حالة نقص الخدمات في الحيز العمراني المحيط.[1] ويظهر التغير في إستعمال معدلات القياسية لقيم نصيب الفرد الواحد من مختلف الفضاءات المبنية والمفتوحة بحسب وظيفتها الخدمية .

- **الزمن** : وما يصاحبه من تغير في الأطر الاجتماعية والثقافية التي تملي توجهات المستعملين ،بإضافة إلى تغير الأنظمة السياسية والإدارية وتأثير معامل تغير القوانين والنظم والتشريعات.
- **القرار السياسي** : يعد تحديد الفضاء العمراني اللازم لممارسة نشاط وظيفي أمر غاية في التعقيد لإرتباطه بالقرار السياسي الذي عادة ما يكون بعيد تمامًا عن تحكم المخطط وتوجهات المخطط العمراني ، ويظهر هذا التأثير مثلاً إعتبارات مؤثرة على تحديد فضاء العمراني للإستخدام في المباني التعليمية (إرتفاع المبنى ، مساحة المبنى) . وكذالك سن الإلتحاق بمدرسة التعليم القاعدي الذي يختلف بإختلاف النظام التعليمي لكل دولة ، وتبعًا لذلك تختلف الفضاءات اللازمة لها منها الساحة الفناء وفضاء الملاعب ، فأي تغيير في أحد هذه العوامل ينعكس تأثيره على الإعتبارات الأخرى ، وعلى الخصائص والسمات التخطيطية والتصميمية والإعتبارات التي تحكم شكل المدرسة وتشكيلها العمراني وأداء لوظائفها .

ويمكن تتبع هذا التأثير كمثال لما حدث في مصر من تغيير لسن التعليم الإلزامي من سنة إلى تسعة سنوات (عمر التلميذ) ، وإرتفاع التعليم الأساسي إلى 11 سنة . كل هذا أحدث تغييرًا ملحوظاً ومؤثرًا على حجم التلاميذ الذي إرتفع من 10 – 14 % إلى 18 – 24 % من عدد السكان ، وبالتبعية كان لهذا تأثير على تغيير المسطح المخصص للمارسة النشاط المدرسى في حيز الفضاء المخصص للمدرسة من إجمالي الحيز العمراني للمنطقة السكنية ، ففي المناطق العمرانية الجديدة يجب أن يزيد فضاء المدرسة بمقدار زيادة عدد التلاميذ ، ويزداد حجم السكان الذي يُشكل وحدة التخطيط الأساسية (المجاورة السكنية – المنطقة المحلية) في ضوء هذه الزيادة . بينما في المناطق العمرانية التي تتمتع بمدارس قائمة بالفعل أدى إرتفاع عدد التلاميذ إلى إنخفاض نصيب التلميذ من الأنشطة المختلفة ولمواجهة ذلك يمكن زيادة إرتفاع المباني بما يؤثر على الكثافة البنائية ونمط البناء ، أو بالبناء في الفضاءات المفتوحة للتأثير على نصيب الفرد من الأبنية المدرسية والملاعب.

- **العامل الاقتصادي** : تختلف المساحة المخصصة للوحدة السكنية في ضوء ما يحدد للفرد من نصيب للاستخدام كإنعكاس مباشر لمستوى دخل الأسرة ، يعكس تغير مستوى الدخل في حدود القدرة على

[1] هشام أبو شهدة، مرجع سابق ، ص 126

الدفع . ويحكمه أيضًا مقدار العائد الاقتصادي من بيع الأراضي في مناطق إسكان متوسط ومرتفع ، ويلغى في مناطق إسكان ضعيف فهو لا يعتمد على العائد الاقتصادي بقدر ما يتطلب إستفياء إحتياجات المستعملين ذوى الدخل الضعيف ، ويظهر تأثير العامل الإقتصادي على الفضاءات ذات الإستخدام التجاري أين ترتفع معدلاتها في مناطق الإسكان المتوسط والمتميز .

كما أن للرؤية الشخصية للأطراف المشاركة في إعداد مخطط التهيئة وكذلك مستعمل المجال على مستوى المحلي ، كنتيجة لإستخدام المعدلات الأجنبية يمكن ملاحظة تغير المعدلات فعلى سبيل المثال في مصر نجد مدينة العاشر من رمضان يصل بها المعدل الى 8,4 م^2 ، بينما ينخفض هذا المعدل في مدينة السادات بمصر الى 3,5م^2 كما تتباين هذه المعدلات على مستوى الوحدات العمرانية التخطيطية الأساسية في الرؤية الشخصية كرغبة في تفادى أثار انخفاض وإرتفاع بعضها في المدن القائمة ، أو كتقليد لمعدلات أجنبية. ويلاحظ هذا التباين في المعدلات المستخدمة في المستقرات العمرانية الجديدة والمعبرة عن نصيب الفرد من إستعمالات الخدمات المجتمعية (سكن ، التعليم ، الصحة ، والبنية التحتية) . "[1]

– **المعدلات القياسية لشبكة المرافق :** تعد عملية توفير الإمداد بشبكات المرافق للغالبية من المستعملين في المناطق السكنية أحد الأهداف الأساسية التي يمكن تحقيقها عن طريق رصد الإعتمادات المالية وإستثماراتها. والإختيار الأوفق لكل من التجهيزات وأفضل تصميم لمخطط لمنافع في ضوء التعامل مع هذه المكونات مع مراعاة التوازن في مراحل التنفيذ وبين الموارد . وفي هذا الإطار يمكن تعريف المعدلات القياسية لشبكات المرافق على أنها المحددات المتحكمة في مواصفات التجهيزات أكبر مساحة لمجاري تصريف المياه ، الحاكمة لمواصفات التصميم (أقرب وأبعد مسافة بين المطابق لخطوط الصرف)، والحاكمة لخطوط التنفيذ والإنشاء."[2]

ومن ثم" تستخدم المعدلات لعامل شبكات المرافق بقصد تحقيق هدفين :

- تجنب أي أخطاء ،يمكن أن تحدث كنتيجة لعدم توافر الشروط الكافية واللازمة لتوفير هذه الخدمة.
- تجنب الجهود الزائدة عن الحد المبذولة بقصد توفير جودة أعلى من اللازم بما يؤثر على التكلفة، والتي تعتمد على جانبين . فالأول يكون على مستوى المستخدم من الخدمة ، وتحكمه النوعية ، والمدى والمجال والقيمة لكل نوع خدمة مستخدم ، كما تتداخل العوامل الثقافية والصحية والأمنية كمؤشرات أساسية . في حين أن الثاني فيكون في التصميم الملائم الذي يوفر التوافق لكل مستوى ، وتحدده

[1] هشام أبو شهدة ، مرجع سابق ، ص 127

[2] مرجع نفسه، ص 17

وتحكمه القرارات السياسية والإدارية . ومن هذه الناحية يطرح Rodwin مجموعة العديد من المشاكل والإضطرابات التي قد تؤثر على المعدلات من خلال التعرض لمجموعة المشاركين في عملية التخطيط :

- **مصممي المشروع والمقاولين** : وتتمثل أهم مشاكلها في التركيز على استخدام المعدلات القصوى بقصد تحقيق أعلى ربح لكل من المصممين والمسؤولين عن إتخاذ القرار التصميمي وأيضا لتلاقي مسؤولية عدم تلبية المعدلات الدنيا للأهداف الموضوعة ،بالإضافة إلى التخلص من الأضرار التي يمكن أن تحدث كنتيجة لغياب دور المحافظة والصيانة .والمسألة الثانية تكمن في :عدم القبول بمرحلية التنفيذ لدى المصممين والمقاولين بدعوى عدم القدرة على التنبؤ بالمستقبل وما يمكن أن يحدث من نقص في الموارد المحلية ،تغير للعمالة ، مستوى التكنولوجيا .بجانب الرغبة في الحصول على العائد دون إنتظار مدة طويلة . ولتجنب هذه المشاكل يُفضل إختيار المسؤولين عند إعداد المعدلات بحيث لا يكون لديهم مصلحة مباشرة في رفع مستوياتها ، مع مراعاة أن تتناسب الأتعاب مع بذل الجهد وليس كنسبة من قيمة المشروع الإجمالية ، والتأكيد على ضرورة أن يكون المصمم على دارية كفية وملم مسبقًا بأفضل الوسائل التي تلبي غايات خفض التكلفة دون التأثير على التصميم .[1]
- **الجهات الحكومية المسؤولة** : وهي "إما وطنية أو محلية أو بلديات ومسؤولياتها تتركز في توفير الإعتمادات المالية وأيضًا في الإشراف والمتابعة ."[2]

[1] هشام أبو شهدة ، مرجع سابق ، ص 129

[2] مرجع نفسه ، ص ص 129–130

4-1 تخطيط مواقع ومواضع الإسكان :

إن " البحث في منظومة الدراسات العمرانية الشاملة يتطلب التعامل مع تخطيط المدينة وتخطيط مواضع الإسكان(التوطن) بإعتبارهما عمليتان لهما خصوصيتهما عند المخطط والمستعمل لحيز المجال العمراني ، وظروف التغيير في المكان والزمان ، وتختلف وجهات النظر في هذه العلاقة المركبة والدائمة والتي تسعى في النهاية الى تحقيق أهداف تنمية عمرانية ملائمة ، وهذا ماعبر عنه كيبل Keeble في تسأوله حول ماهي المدن التي يجب أن نحيا فيها ؟ فالغالبية العظمى من البشر يولدون ويعيشون في بقعة من الأرض تغيب عنها عامل إختيار المكان بمعنى أنه ليس كل إنسان لديه القدرة على إختيار المكان الذي يعيش فيه وبالرغم كل كل ذلك فإنه لإختلاف الثقافات ، وتعدد التجارب الشخصية والذهنية بجانب ما توفره الفطرة إستطاع الإنسان على مر الزمان أن يتعرف على الأشياء الضرورية والمطلوبة لإستيفاء إحتياجاته بشكل يحقق جوانب : الراحة ، الأمن ، الصحة ، الرفاهية . ولكنه في الواقع لا يستطيع بمفرده تحقيق إلا القدر اليسير من كل ذلك ، وهنا يظهر دور المعماري والمخطط ليجعلا من المعطيات الرقمية والاحصائية قيمة لتوفير بيئة عمرانية تتسم برفع مستوى من الأداء الوظيفي والعمراني والاجتماعي والثقافي الأمر الذي يسهل حياة السكان. بحيث يخطط المصممون لحيز سكني مجهول فيه تماما نوعية السكان وعلى كليهما التعرف عليه لتحقيق متطاباته، وإحتياجاته والأمر الذي يصعب من المسألة المشكلا لتخطيط المواقع أو المواضع بأعلى كفاءة ."[1]

كما تتشابه عمليتي تخطيط المدن وتصميم المواقع في تركيز كل منهما على هدف واحد هو الوصول إلى تشكيل النهائي الذي يحل المشكلات الحضرية ، وتلبي احتياجات والأهداف المسطرة. "[2]

و يُعنى "بمناقشة علاقة عميقة الإرتباط بين الإحتياجات والإمكانيات في إطار عملية عقلانية واعية بهدف تحقيق أكبر قدر من التلائم و التوافق بين الأشكال العمرانية الناتجة Urban Form وبين المجال أو الحيز العمراني المحيط context في نطاق فهم كيفية العناصر المختلقة للتنمية العمرانية وصياعتها في بدائل تصميمية وتخطيطية في حيز البرامج والمحددات والأهداف، وفي حقيقة الأمر لا يمكن النظر إلى العملية

[1] هشام أبو سعدة ، مرجع سابق ، ص 47

[2] مرجع نفسه، ص 48

التشكيل التخطيط /العمراني دون فهم مكوناتها وإستقراء للقوى المؤثرة عليها (منفردة أو مجتمعة) من منطلق الحاجات ومحددات التخطيط الحضري للمستقرات العمرانية بحيث تنشأ هذه المستقرات الإنسانية نتاج التفاعل مجموعة من العناصر (المكونات) تعمل داخل الحيز العمراني وبحكم هذه المكونات علاقات وظيفية ممثلة في الأماكن والمواضع التي يمارس فيها جميع أنواع الأنشطة. تختلف هذه التفاصيل بإختلاف مسطح الموقع وحجمه ،وفي عملية التخطيط الشاملة يأتي دور تخطيط المواقع بعد وضع الإستراتيجية العامة للتخطيط وأيضا بعد إتخاذ قرارات إستعمالات الأراضي وأستنادًا إلى الإحتياجات الاجتماعية والثقافية والبيئية ،ومن ثمة فتخطيط المواقع يرتكز على التفاصيل التي سوف يتعامل معها موقع محدد والكيفية التي سيتم بها مقدار التكلفة ونوعية إدارة المشروعات في هذا الموقع بالإضافة إلى إمكانية فهمه كدليل إرشادي لتنمية جزء من الأرض في علاقة بين الموارد الطبيعية والمتطلبات الإنسانية ، وتعد عملية تنسيق المواقع إرتكازًا على البيئة الطبيعية ، ولقد أشار فيريرازر Fairrother عام حيث بين أن:

المواقع = البيئة الطبيعية + الإنسان.[1] Pandscape=Natural Habitat+Man

– "**وحدة التخطيط:** كأداة لتنمية المناطق السكنية لتلبى مرافق الخدمات الحضرية أو خدمات المجتمع المحلي من حيث الأهمية الإستعمال السكني وتختلف معدلات إستعمالاتها ومستوياتها وفقًا لحجم ونوع وطبيعة المنطقة السكنية وتمثل ركيزة التخطيط العمراني وتجسيد للبرامج التنمية من حيث التخطيط وتحديد الحاجات وتجسيدها في ضوء الجهود المبذولة (ماديًا وإستثماريا) لتوفيرها، وتتعدد أنماط تصنيف الخدمات في ضوء الهدف منها :

- التصنيف الوظيفي ويعتمد على الأهمية الوظيفية .
- التصنيف الحجمي يعتمد على الحجم المخدوم مثل المجاورات السكنية أو التجمعات السكنية.
- التصنيف تبعًا للأهمية التخطيط فيدرس موضع الخدمات وعلاقته بنمط المخطط العام والمواقع المجاورة.[1]

[1] هشام أبو شهدة ، مرجع سابق ، ص 49

ويرتكز" تحديد نوعية وحجم الخدمات على العوامل الإنسانية فالتراتب أو التدرج الهرامي للوحدات العمرانية أو للوحدات التخطيط الأساسية وفقًا للخصائص:

- الاجتماعية والإقتصادية للسكان ونوعة البناء السكني .
- كثافة السكان وطبيعة توزيعهم على المجال العمراني .
- معدلات الزيادة والنقصان في أعداد المستعملين وأثرها على تحديد المساحات اللازمة للنمو العمراني المستقبلي .
- توزيع الفئات العمرية بحسب السن والجنس لتوفير ما يتناسب من الخدمات وتكوينات الأسر و أحجامها لتحديد الخدمات المطلوبة .
- التركيب الهيكلي الداخلي للفضاءات والترفيه الثقافي والإجتماعي .
- المعدلات القياسية ودورها في توفير الخدمات لمنطقة ذات حجم ومقياس محددين وفي ضوء العلاقة بالمناطق المحيطة بما يحقق أقل ما يمكن من الفاقد في الوقت والمساحة مع الأخذ في الإعتبار تغيرها الدائم والمتوقع من موقع لأخر.
- التكلفة الإنمائية ومعدلات الإستثمار لكل مشروع أو منطقة سكنية .
- العلاقة الوظيفة والفراغية بين الأنشطة وبعضها في ضوء محددات التشكيل ومفاهيم الإتصالية وبحث محاولات دمج الإستعمالات المختلفة بحيث تتكامل مع مناطق السكن والخدمات العامة."[2]

– **التنمية العمرانية:** من" منظور التخطيط العمراني يعد التدرج الهرمي للوحدات العمرانية ركيزة في التخطيط للخدمات الحضرية بمختلف أنواعها والذي يجعل من هذا التراتب الهيراشي في المستقرات السكنية إنعكاسًا لتوزيع التدرجي لنوعية الخدمات التي يجب توفيرها وفقًا لاحتياجاتها كمرافق التعليمية (حضانة ، مدرسة إبتدائية، مركز تجاري ...الخ) . كما تشترك الخدمات العامة في تحديد حجم المدينة (وفقًا لعدد السكان الذي يستوجب عنده وجود نوع خدمة محددة) ، وبالمقابل لا يوجد قانون أو إشتراطات محددة حاكمة لهذه العلاقة.

[1] هشام أبو سعدة ، مرجع سابق ، ص 76

[2] مرجع نفسه ، ، ص 77

شكل رقم (16) : التدرج الهرمي للخدمات كنتاج لتدرج وحدات التخطيط[1]

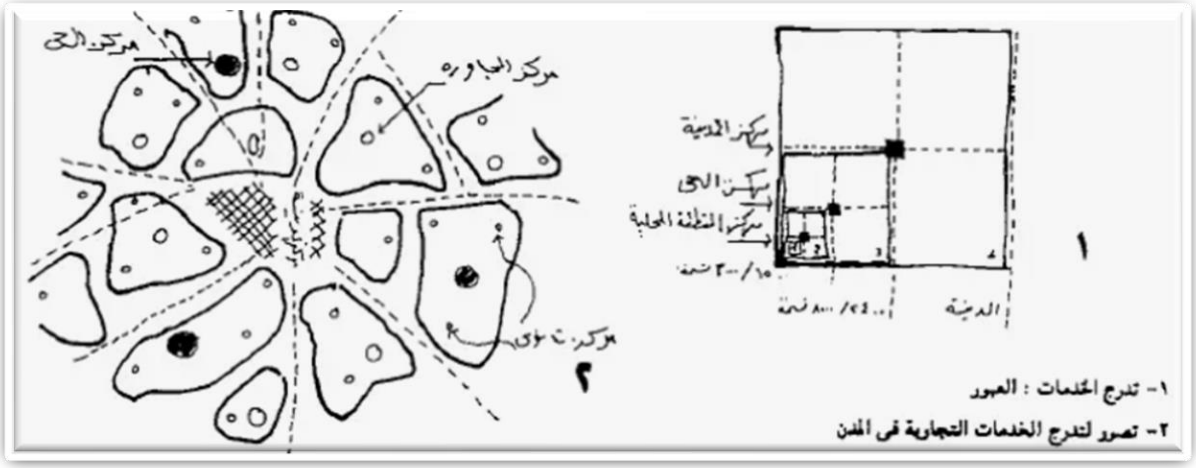

ويقدم تيرنر Turner تصورًا نظريًا للعلاقة بين متطلبات السكان ونوع الخدمة المتاحة ويظهر فيها أن لكل نوع خدمة مجال جغرافي تحكمها وعليه فيجب النظر إلى استخدمات الأرض من جانب اختيار مواضع الأنشطة في مجال الحيز العمراني بإعتباره سلسلة من الفضاءات المتداخلة تختلف بتنوع وظيفتها ومستخديميها ، ويلي ذلك دراسة كل نوع خدمة ونطاق نفوذها على حده في ضوء التأثيرات الاجتماعية والإقتصادية ومسافات السير (التي تؤخذ كمؤشرات منفصلة) ، ولكل نطاق تأثير مميز ، والمحصلة النهائية كنتاج لهذه المجالات ، تشكلها الخطوط المجتمعه في حيز التأثير الفراغي لمواضع أنشطة الخدمات.

شكل رقم (17) : مجالات الأنشطة للخدمات العامة[2]

[1] هشام أبو سعدة ، مرجع سابق ، ص 78

[2] هشام أبو شهدة ، مرجع نفسه ، ص 78

وهنا نشير إلى أنه من الصعوبة بمكان تحديد مجالات أنشطة الخدمات المختلفة بشكل قياسي فعلى سبيل المثال تختلف بمجموعة واحدة من الجيران في مبنى سكني واحد و أماكن حصولهم على متطلباتهم الخدمية (إحتياج تجاري ، أو إختيارهم لمدرسة) . وهنا يظهر مجال خدمي أخر لكل منطقة يتشكله من الطلب مع الخدمة وإتجاهاتها وعدد المستخدمين لها . وهذا ما يؤخذ على صعوبة تحديد نطاق جغرافي في محور لا يمكن تجاوزه لكل خدمة ، ولكن يتوفر فكرة الخدمات المجمعة The Catchment areas للمستعملين إمكانية الإستفادة من مجموعة كبيرة من الخدمات بأقل عدد من التنقلات ."[1]

1-5 العوامل المؤثرة على الوظائف والأنشطة :

توجد "من القوى كامنة مؤثرة في مجال الإسكان ومنها تخطيط المواقع و مواضع الأنشطة في المناطق السكنية في ضوء الكثافة واستعمالات الأراضي بحسب أثرجاليون الكثافة أحد أهم العوامل المؤثرة على تخطيط مواقع الإسكان ، والمجالات العمرانية السكنية بالخصوص ،وتأخذ كمؤشر في تحديد خصائص الوحدات السكنية ، و تؤثر على إختيار نوع ونمط السكن (عمودي أو أفقي) ، و تؤثر في نمط التنمية العمرانية .فهي كمقياس أساسي لتحديد مقدار الأرض المطلوبة لتسكين الأنشطة والوظائف داخل الحيز العمراني إنعكاسًا لعدد السكان ، وكمقياس لتركز الإستعمالات والأنشطة تقرأ الكثافة في مجال الدراسات العمرانية في نوعين :

- **كثافة عمرانية** : وهي تتناول معدلات إستغلال أو كثافة البناء في موقع ما ويعبر عنها كنسبة بين مجموع المسطحات المبنية ومساحة الموقع خالصة كانت او مضافاً اليها نسبة من مساحة الطرق المحيطة . وما يطلق عليها الكثافة البنائية .
- **كثافة الأنشطة** : وهي التي تتناول معدلات الأنشطة البشرية في الموقع وهي نوعين :
  - مباشرة : عدد الأفراد في الهكتار أو عدد العائلات في الهكتار .
  - غير مباشرة : عدد الأسر في الهكتار أو عدد الوحدات السكنية في الهكتار.[2]

[1] مرجع نفسه ،ص 79

[2] هشام أبو شهدة، مرجع سابق،ص 96 .

- **إستخدامات الأراضي في الحي السكني** : "يتعامل المخطط في تخطيط التجمعات السكنية أو مناطق العمرانية السكنية على أساس ثلاث جوانب : توزيعها ، وتقسيماتها ، وتنميتها كأداة لفهم المكونات المهيكلة للمجالات العمرانية من وظائف وأنشطة ووشبكة النقل . و تحديد إستخدامات الأراضي تعد عملية مركبة لإحتواءها على جانبي ماهو إجتماعي وثقافي ، سياسي وتنفيذي ، و إستخدامات الأراضي داخل فضاء عمراني محدود بالحجم والقياس هي أكثر تعقيدًا من مجرد تحديد أنواع الأنشطة ، ذلك الذي يتعلق بعملية التنظيم العمراني لفضاءات إستعمالات الأراضي ، فيما يختص بالأنشطة الخدمية وأنماط تركيبها العمراني الحضري للتجمعات السكنية ، في ضوء الإحتياجات توزيع الأنشطة الخدمية بحيث تكون هناك بعض الإستخدامات تحددها طبيعة المواضع (متميزة) أو منفصلة أو قائمة بذاتها مثل المدرسة ،أو التي تقسيمها إلى جزئين في وحدة التشكيل ، والبعض الأخر مثل الإستعمال التجاري قابلة للإنفصال والدمج نظرًا لطبيعتها غير المحددة ، وأحيانًا يكون من القبول والأفضل أن يخطط لها على أن تكون منفصلة . والقرار الحاكم لتحديد مواضع الأنشطة يعتمد إلى حد كبير على نوعية المستقرات خلال مصطلحي المظهر الخارجي والإتصالية.[1]

و من ناحية التنمية العمرانية يرتكز تنظيم الحيز العمراني للمواضع الأنشطة بقصد" تحقيق أهداف التخطيط الحضرى من خلال:

- **تكامل وفاعلية إستعمالات الأراضي** : فعن إختيارات المواضع الأوفق للإستعمالات الرئيسية في إطار العلاقات التبادلية والخصوصية الوظيفية لكل نشاط واستيفاء المعدلات القياسية .وهذه تحمها مفاهيم الكثافة البنائية ودرجة الإشغال ونسبة المسطحات المفتوحة ونسبتها إلى الحيز العمراني . وتحديد أقصى نسبة استغلال للمباني والمسطح المخصص للبناء وفقًا لماتحدده التشريعات والقوانين المنظمة للعمران للدولة .

- **تنمية شاملة متكاملة ومختلطة** : يؤكد على ضرورة تداخل الإستعمالات كمبدأ أساسي يرتكز على تعدد الأنشطة في كل فراغ ، والتكامل بينها ،ويشكل يساعد على الوصول إلى أعلى فاعلية من ناحية خفض فضاءات العامة التي تمثل عبئا على التكلفة أو فضاءات الإستغلال .فسهولة الوصول والحركة والإنتقال بين الأنشطة في إطار مصطلح أو مفهوم العلاقة بين المسافة والزمن داخل المستقرة ومنها إلى الخارج. بالإضافة إلى مفاهيم التشتت وعدم المركزية وهذه تشكل مع الإتصالية عنصر هام ومؤثر على اختيار مواضع الخدمات ومن ثم إعادة ترتيب مواضع الأنشطة .

---

[1] هشام أبو شهدة، مرجع سابق، ص 98.

– **تحقيق الأهداف الإنسانية** : وثقة الصلة بالوظائف والأنشطة والانساق السائدة المتمزة والمتعلقة بصحة البئة وسلامتها وهذه ترتبط ببعض المتطلبات والإحتياجات ويمكن تفصيل الأهداف الإنسانية على النحو التالي:

– **القدرة على الإختيار:** من خلال التأكيد على ضرورة أن يتوافر للمستعمل أشكالا مختلفة من الخدمات على أن تتحقق أمكانية الحصول عليها بسهولة هذا بالإضافة إلى القدرة على إختيار مكان السكن ونوعه وطبيعته وإتاحة إمكانات تعديله وتطوير وتنميته بما يتلائم مع البيئة المحيطة والإحتياجات الشخصية ،الامر الذي يتطلب نوعا من التوفيق بين مجموعة الإختيارات المطروحة بصورة تحد من التركيز على إستعمال دون الأخر وتحقيق التوازن بينها .

– **القدرة على التكيف والإمتداد والتوسع:** وإستيعاب التحولات والتغيرات المستمرة بأقل قدر ممكن من المبادرات والتداخلات المركزية وهذه تعتمد على نمط المستقرة أو المنطقة السكنية ومدى مرونتها لإستعاب التغير الحادث والضروري الذي لا يمكن منعه في المستقبل .

– **التفاعل المتبادل من حيث التجانس الثقافي والإجتماعي والإقتصادي:** بين المستعملين وبعضهم وعلى مستوى جماعة محددة متشابهة التوجهات والخصائص ، مع مراعاة التقارب بينها بقدر لا يحدث معه سيطرة فئة على أخرى. الأمر الذي يعمق الإتصال والتواصل ، و يشكل أهمية خاصة في تشكيل البيئة العمرانية السكنية.[1]

[1] هشام أبو شهدة ، مرجع سابق ، ص 99

ثانياً: التنظيم المكاني للخدمات الحضرية:

إن توفر الخدمات الحضرية بالشكل الكفؤ يسهم في إنتاج بيئة ايكولوجية صحية للمنطقة العمرانية الحضرية ، وبناء مدينة تتمتع بنمط حياة حضرية، و"الذي يعتبر تحدٍ يواجه المخططين والمصممين الحضريين في وضع إستراتيجية تنموية واضحة وطويلة المدى، إذ يجب أن يأخذوا في الإعتبار النمو السكاني، والتغيرات التي ستحدث في البيئة الاقتصادية للمدينة."[1]

فالتنظيم المكاني للمجتمع في مفهومه العام هو "تركيب شامل تكاملي يتضمن التوزيع و التفاعل المكاني لمكونات النشاط البشري الحيوية جميعها أي الوسط الطبيعي وموارده و السكان والبنية التحتية و الاجتماعية و الخدمات بشقيها الإنتاجية والاجتماعية ، وعليه فإن النشاط الحيوي للمجتمع بيئة عمرانية هرمية متعددة المراكز العمرانية و أنواع المؤسسات و الشبكة النقل التي هي قاعدة الأساسية في التنظيم المكاني لأنه إقتران (ترابط) البني الوظيفية (العمران البشري، و الإنتاج ، و إستثمار الطبيعة) مع البنية الإدارية في كليتها لتحقيق الإنتاج الضروري لحياة المجتمع."[2]ومن حيث أن التنظيم العمراني " كنتيجة (مخطط شغل الأراضي) ، وفي الوقت نفسه يفهم كعملية لتطور وهذا يعنى بقطاع الخدمات السكانية ، و يعنى أيضاً ما يتضمن من المتغيرات الموقع ، التوزيع، و العمران ، الذي يتصف بالازدواجية فهو من جانب يسجل ويثبت الحالة الحالية للخدمات ، ومن جانب أخر فهو يتضمن في ذاته عمليات التطوير و التغيير التي تصيبها ،فالتنظيم المكاني هو عملية مستمرة و متغيرة ومتطورة مع الزمن."[3] ويري" كوفاليف أن محتواها من الناحية المكانية تتضمن إتجاهين أساسين:

- دراسة التباينات المكانية في حاجات السكان إلى الخدمات و إستهلاكها أي البيانات في مستوى الخدمة.
- دراسة التنظيم المكاني لقطاع الخدمات و تشكل المراكز الخدمية من مختلف الأنواع .ويظهر ذلك، و في درجة تأمين هذه الإحتياجات وفي خصوصيات إستهلاك السكان للخدمات."[4]

---

[1] محمد إبراهيم صافيتا ، عدنان سليمان عطية: **جغرافية المدن و التخطيط الحضري**، منشورات جامعة دمشق، 2005 ، ص 26

[2] ألاييف إحسان: **الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية**، قاموس المفاهيم و المصطلحات، دار الفكر، موسكو، 1983، ص 33

[3] ممدوح شعبان دبس: **جغرافية الخدمات** ، منشورات جامعة دمشق، 2005– 2006، ص ص 181–182

[4] ممدوح الدبس: **دراسة تحليلية للتنظيم المكاني لشبكة المنشأة و المراكز الخدمية في المدن** ، مجلة جامعة دمشق، المجلد 31، العدد 3، 2015، ص 259

"فالتنظيم الخدمات على "مستوى المدينة " المجتمع المحلي" من خلال توزيع المنشأت و الهيئات الخدمية على مختلف أرجاء المدينة ،وبحسب الاحتياجات المختلفة من مكان إلى أخر في المدينة مع تركيز لبعض الخدمات في وسط المدينة، ويتم التغير من خلال البنية الخدمية من خلال تضمنها للتغيرات تطور شبكات المنشأت الخدمية في المدن و أحيائها السكنية (زيادة عددها، وتوسعها، وتقليص عددها، وإعادة تنظيمها...الخ). "[1]و"التغير في سلوك الإنتفاع السكان والتي لها أن ترتبط بحركة السكان والعمران اللذين يتسمان بالنمو و التطور مع الزمن، ولاسيما عند زيادة نسبة التحضر وكما لها أيضا بتطور شبكة طرق النقل التي تسهل الوصول إلى المرفق الخدمى و الحصول على الخدمة. فهي خدمات تتصف بالنمو والتوسع العمراني بحسب نوع الحاجة وكميًا ونوعيًا . وفي ذات السياق تتميز بعض مرافق الخدمات الاجتماعية "بالميزة المركزية لقدرتها على جذب المقيمين خارج حدود النقطة السكانية التي تقدم فيها الخدمة، يستثنى من ذلك الخدمات ورياض الأطفال ودور الحضانة ويشترط في إستهلاك الخدمة أو المسافة القصوى التي يرغب الأفراد في قطعها للوصول للخدمة ،فيميلون للمسافة القصيرة.[2]

2-1 التراتبية العمرانية للتوزيع الخدمات الحضرية:

يرتكز التخطيط العمراني على إستخدام النظام التسلسلي أو التراتب الهرمي لتقسيم المناطق السكنية التي تشغل الحيز العمراني الأكثر، و تحتل نصف مساحة المدينة بحيث تقسم إلى تجمعات متدرجة في المساحة وحجم السكان ابتداءً من المجاورة السكنية التي عرفت من قبل Wheeler "بأنها النواة الأساسية للتخطيط السليم الذي يحقق الحياة المناسبة للإنسان فهو يضم عدد من البلوكات السكنية سواء كان سكن عمودي أو أفقي بالإضافة إلى الخدمات المجتمعية من مدارس، ومراكز صحية وترفيهية، ودينية . فضلًا عن البنى التحتية."[3]

ولكن ليس مجرد تقسيم على أساس حجم أنسب فحسب بل المطلوب أن تتناسب الوحدات العمرانية مع متطلبات الحياة الحضرية الحديثة وتنبثق تلقائيًا من مجموع علاقاته وحركاته وإرتباطاته ، بحيث يجب أن "تضم وحدات كاملة من الشعور الاجتماعي وتمثل بإختصار مناطق من الحياة المشتركة أو أقاليم مجتمعية حية فعالة ، وهذا يعنى في الحقيقية أن تكون مناطق حياة وتفاعل بشري ، وذلك في إطارات جغرافية واضحة الحدود بقدر الإمكان ،فالهدف المطلوب هو وحدات جغرافية تعد في واقعها وحدات إجتماعية

[1] محمد إبراهيم صافيتا ، عدنان سليمان عطية ، مرجع سابق، ص 326

[2] محمد دياب وجلال بدر خضرة، مرجع سابق، ص 424

[3] Wheeler s **planning for Sustainabilitity** ,Taylor s Francis library 2004 , p.p 18-24

متجانسة."[1]و"التجانس هو وعي الجماعة في تنظيمها وإعتمادها على بعض البعض (....) لأن الهدف هو وحدة المصالح المشتركة والشعور المشترك والحياة العامة."[2]

2-2 التخطيط العمراني لتوزيع الخدمات الاجتماعية الحضرية:

إن "إعداد معايير قطاع الإسكان الحضري الذي يتضمنه دليل التخطيط التنموي لأي دولة من أهم التدابير الإجرائية في عملية التخطيط الحضري بإعتبارها النقطة الإرتكازية التي يتم من خلالها تقييم واقع الإسكان و كذلك الأداة التي بواسطتها يتم تقدير الاحتياجات المستقبلية منها حتى سنة الهدف ، إعتمادًا على عدد السكان المتوقع في سنة الهدف. "فمعايير تخطيط الخدمات و المرافق الاجتماعية عبارة عن أدوات أو مقاييس تستخدم لتقييم وضعها القائمة في منطقة ما)"[3]." فماهي إلا الموجه الرئيسي التي تحدد مسار التنمية الحضرية التي تتطلب منهجية تخطيطية تأخذ في إعتبارها الأبعاد العلمية والعملية، هادفة إلى تنظيم وتوجيه التنمية العمرانية، لضمان توفير الخدمات و المرافق لتحقيق بيئة عمرانية مستدامة تحقق التفاعل الاجتماعي بين الفرد وبيئته." [4]

و"تمثل المعايير بمعايير الوحدات السكنية ، معايير التجمع السكني ، معايير الخدمات الاجتماعية ،البنية التحتية وفقًا لتسلسل الترتيب الهرمي لتنظيم التجمع السكني. ومنه "تمثل مجموعة القواعد و الأسس اللازمة لتحديد خصائص وأحجام مشاريع الخدمات الاجتماعية والخدمات العامة الحضرية وكيفية توزيعها على التجمعات السكانية وفقًا لإعتبارات معينة ، إذ تنقسم معايير التخطيط الحضري إلى عدد من المستويات حسب البعد المكاني و الذي يعتمد على أسس التسلسل الهرمي للتجمعات السكنية ضمن المنطقة الحضرية الواحدة ، إذ أن تخطيط الخدمات يعتمد على عدد السكان الحالي و المتوقع وفق الزيادة الطبيعية وحيث يتم تخطيطها ضمن المخطط الأساسي للمدينة ، وتوزع بشكل ينسجم مع إستعمالات الأرض الحضرية ، وتوزيع السكان في المدينة فعندما ينمو السكان بوتيرة غير مدروسة يؤدي ذلك إلى ضغط على خدماتها مما ينتج عنه عدم كفاءة أدائها الوظيفي. [5]

---

[1] صالح بن علي الهذلول : **نشأة وتطور التصميم العمراني**، مجلة التصميم، جامعة هارفاد، 2010 ، ص ص 394-395

[2] صالح بن علي الهذلول ، مرجع سابق ، ص ص 394-395

[3] غنيم عثمان ، مرجع سابق ، ص 44

[4] أحمد علي إسماعيل : **المدينة العربية الإسلامية ، توازن الموقع و التركيب الداخلي**، نشرة دورية يصدرها قسم الجغرافية ، جامعة الكويت ، الجمعية الكويتية ، العدد (102) 1987، ص 18

[5] سناء ساطع عباس، غصون نجم عبد الزهرة ، مرجع سابق ، ص 7

2-3 تخطيط الخدمات الحضرية: يستخدم المخطط لتحديد عدد الفضاءات وأحجامها والعلاقة بين الوحدات السكنية وخدمات الاجتماعية فضلاً عن متطلبات الأساسية لمكونات العناصر التجمع المتعلقة بمكونات كل محلة والحي السكني والقطاع السكني."[1] ووحدات معيارية لكل خدمة بأنواعها (الصحية والتعليمية والترفيهية ...الخ) طبقًا للمستوى الذي يمكن قبوله سواءًا من حيث المساحة أو العدد أو المسافة."[2] وعليه تعتمد الدراسات السكانية على معدل عدد أفراد الأسرة والتي بموجبه يتم إحتساب عدد السكان وعدد الأسر به تُحدد عدد الوحدات السكنية، وتعتمد على إحصائيات تفصيلية دقيقية .فإختيار مواقعها من العوامل الارتكازية التي يتم أخذها بعين الإعتبار في عملية التخطيط التعليمي و الصحي و الترفيهي و الرياضي و السكني ويتطلب دراسة واقع هذه الخدمات من حيث موقعها ونمط توزيعها ووظائفها وخصائصها العمرانية، وعلاقة ذلك بالخصائص السكانية والعمرانية للمجتمع المستفيد منها، إذ يضمن تحقيق أكبر قدر ممكن من عدالة التوزيع بين سكان الأحياء."[3]

و يعتبر توزيع وتنظيم الخدمات الاجتماعية بالمدينة هدفًا ووسيلة لتصبح الخدمات في متناول السكان ووسيلة إذا أنشئت الخدمات على إرتباط مناسب بالأحياء السكنية لتحديد هيكل الخلايا السكنية بالمدينة ولتجميع السكان وتنمية الترابط و الروح الاجتماعية بينهم ويمكن ذلك بإنشاء الخلايا السكنية المستكملة للظروف المعيشية المناسبة وتنظيم سائر عناصر المدينة بحيث تؤدي الغرض منها مع التمكن من إنشاء الأحياء السكنية على أن يكون ذلك طبقًا للتخطيط. ويتم إنشاء وتخطيط الخدمات الاجتماعية في المدينة على أساس معرفة إحتياجات السكان الفعلية لمختلف أنواع الخدمات ودراسة الإمكانيات المالية للتنفيذ، وتتحدد الاحتياجات الفعلية من دراسة ما يلي:

- عدد و وظيفة ونطاق تأثير الخدمات العامة الموجودة فعلاً.
- إحتياجات الأفراد والمجموعات (ربات البيوت، الشباب، الشيوخ).
- إتجاهات السكان وعاداتهم الاجتماعية.[4]

[1] سناء ساطع عباس، مرجع سابق ، ص7

[2] أحمد علي إسماعيل ، مرجع سابق ، ص 18

[3] عمر محمد خليل: **نظم المعلومات الجغرافية ، أسس تطبيقات الجغرافيين** ، منشأة المعارف الإسكندرية ، 1998 ، ص 243

[4] أحمد خالد علام، مرجع سابق، ص 272

فيقوم المبدأ من توزيع الخدمات في المدينة هي إنشاء مدرج هرمي للخدمات المطلوبة من حيث الحجم وعدد السكان المقابل لها ، كما أن من الخدمات الحضرية وهي الخدمات الاجتماعية ما يشترط لها حد أدني من السكان لوجودها مثل الخدمات التعليمية والصحية ،"وأن خدمات أخرى يمكن إنشاؤها بأي حجم طبقًا لعدد السكان الذين تنشأ لهم مثل الحدائق العامة، وأساس التقدير فيها هو ما يتقرر كحد أدنى لنصيب الفرد الواحد أو الأسرة الواحدة منها لذلك تَتخذ مقياسًا هرميًا لكل خدمة من الخدمات الرئيسية (التعليم ، الصحة ، المتاجر ...إلخ) كنواة تحدد كل منها المجموعة السكنية التي تتبعها و تتلاءم بينهما لأن لكل منهما نطاق تأثير خاص وتضيف إليها سائر الخدمات بالقدر الذي يكافئ عدد السكان لكل مجموعة."[1]

" لبناء مختلف مرافق الخدمات الاجتماعية لتوفيرها للسكان بما يتناسب عددهم ومواقعهم الأمور التالية عند البدء في تحديد مواقع الخدمات في تجمع سكاني معين:

- أن تكون المساحات المخصصة لها مناسبة وكذلك حجمها وموقعها مع ما تؤديه من خدمات للتجمع السكاني.
- دراسة الأثار التي تحدث على حركة المرور في المنطقة والشكل الإجمالي لها مع الأخذ بالإعتبار إمكانية حدوث إزدحام على الطرق وتعرض الأرصفة للإعتداء عليها كإيقاف السيارات عليها والانتظارعلى هذه الطريق بسبب إختيار موقع خاطىء لمؤسسة خدمية عامة على طريق ضيق .
- موقعها بيئيًا وعلاقته بالمباني المحيطة به."[2]

2-3-1 الخدمات التعليمية: تعتبر الخدمات التعليمية مساوية في الأهمية لضرورة توفرها وفعالية توزيعها في الحيز العمراني ، وهناك أسس ومبادئ يتم الأخذ فيها للوصول إلى توزيع علمي منهجي لتلك الخدمة، فتدخل في أولويات عملية التخطيط للمدن والقرى ، فهي من الخدمات المهمة التي لابد من توفيرها لأفراد أي تجمع سكاني ، والتي هي غالبًا عنصر أساسي في التخطيط الحضري لأي تجمع سكني ، ولهذا فإن إختيار موقعها أو أبنيتها التعليمية يعتمد على أسس تخطيطية تتناسب مع نوع الخدمة التعليمية .تشمل الخدمات التعليمية المطلوب توفيرها بشكل عام (دور الحضانة، رياض الأطفال، المدارس الأساسية، المدارس الثانوية، مراكز تعليم الكبار أو محو الأمية، المدارس المهنية والفنية، المعاهد والكليات المتوسطة وأخيرا الجامعات) ، إلا أنّه لا يشترط توفر جميع الخدمات في الحي أو المجاورة أو القرية، فهناك شروط لتوافرها

[1] محمد أحمد عبد الله : **تاريخ تخطيط المدن** ، دار وهدان للطباعة والنشر 1981، ص 119

[2] محمد حماد : **تخطيط المدن عبر العصور** ، الهيئة المصرية للكتاب ، طبعة 1995 ، ص317

ووجودها، فالحضانة أو الروضة يجب أن تتوفر في المجاورة الواحدة، والمدرسة الثانوية قد تتقاطع فيها أكثر من مجاورة، وأما المدارس المهنية أو الفنية فهي تخدم مدينة بأكملها أو تجمعها لعدد من القرى والمجاورات .

إن أسس تخطيط مرافق الخدمات الإجتماعية تختلف من دولة الى أخرى، وقد إعتمدت مؤشرات معيارية كمية وكيفية لتطوير الخدمات التعليمية، ولتقييمها في أي مجال عمراني تتم مقارنتها بتلك المعايير، ومن ثم تحديد مدى تطورها، إرتباطها بالوحدات العمرانية وحجم السكان (مجاورة، حي، قطاع، مدينة)، وتضم عناصر منها مسافية ومساحية وإستعابية وعددية. ويرتبط تخطيط نوع المرفق الخدمي الذي يراد إنشاؤه بحسب حاجة السكان إليه، وعدد السكان المستفيدين من خدمتة، فلا يمكن" أَن نُخَصِص مدرسة إبتَدائية واحدة ضِمْن القطاع لأَنهَّا لاَ تُؤمن الحاجة التعليمية المطلوبة، وعليه يمكن الإشارة إِلى معيارين رئِسين يتعلق بتوفير الخدمات في المدينة."[1]

- الحجم الوظيفي للمرفق: إذ يجب أَن يكون مصاحبا للسكان المُلائمين لَهُ، لكي يعمل ذلك المرفق بمستوى أَفضل، وأَن يكون حجم السكان ملائمًا للتَأَكد من وجود جذْب كافِي للسكان المستفيدين.
- المسافة التي يكون المستعمل مستعدا لقطعها من أجل الحصول على خدمة المرفق، إذ يتناقص جذب المرفق للمستخدمين كلما زادت المسافة التي تفصل بين المستعمل والخدمة. فلأهميتها وجب توفيرها للأفراد في التجمعات السكنية، ولارتباطه ببناء مستقبل الأبناء، ودوره في تحقيق التنمية في مختلف المجالات، وأصبح تنظيمها في المدينة هدف وسيلة في أن واحد، فالهدف لتصبح في متناول السكان لتلبي حاجاتهم، ووسيلة إذا أنشئت بجوار الأحياء السكنية.

و من بين المعايير المعتمدة عند تخطيط الخدمات الحضرية نجد عدد السكان ، الكثافة السكانية ، وتوزيعهم على أحياء المدينة، بحيث أنه لكل خدمة من الخدمات المجتمعية معيار معين تقاس على أساسه ، إذ يكون توفير الخدمة على أساس حصة الفرد منها ،وتوزيعها يكون وفق أسس علمية مدروسة ، فتوزيع المدارس التعليمية تختلف في البناء الأفقي والعمودي من مؤشر الكثافة الإسكانية بحيث "يتم بناء مدرسة في حي سكني يتكون من عمارات سكنية ، وأخرى في حي سكني من بيوت مستقلة وتكون المدرستان بنفس

[1] الجمهورية العراقية ، مدينة الثرثار الجديدة : **تقرير التصميم الحضري النهائي**، الهيئة المركزية للمدن الجديدة ، دوكس . ع.ر.ق ج أيلول ، 1987، ص 164

المواصفات على أن الكثافة السكانية في حي العمارات أعلى من الحي الأخر وربما يحتاج إلى أكثر من مدرسة."[1]

"ويكون للعلاقة بين السكن وأطوار تمدرس التلاميذ دورًا هاماً في تحديد مسافة الوصول المقدرة بالمتر، ففي المرحلة الابتدائية تعتمد عموماً مسافة بين 500 و 700 متراً أخذاً بالاعتبار لقدرته على قطع المسافة ذهابًا و إيابًا مرتين في اليوم دون تعب ، و يكون عمر التلميذ في الطور الابتدائي مابين 6 و12 سنة .أما في المرحلة المتوسطة فتختلف المسافة المعنمدة بإختلاف النظام التعليمي للدولة فتصل المسافة إلى الضعف وصولاً على الأقدام إلى أقل من 800 و1500 م.[2]

وحددت المعايير المساحية والتي تضم حصة التلميذ من مساحة الصف أو الغرفة الدراسية، والمساحة المبنية والمساحة الكلية من المرفق التعليمي كمايلي:

أ . حصة التلميذ من مساحة حجرة الصف" يعتمد على نصيب الطالب من حجرة الدراسة، وقدتم تحديد حصة الطالب ما بين 2و4 م^2، ويختلف بحسب الدولة فمثلا اليمن يعتمد على معيار يتراوح ما بين 1,30 و1,90 م^2، وأما في سوريا فبلغت 1,25م^2.

ب . حصة التلميذ من المساحة المبنية: بحيث تطور هذه المساحة بفضل التطور العلمي بشكل يتوافق مع التطور التقنى الذي يشهده التعليم، حيث إزداد عدد المختبرات وقاعات التدريب على الحاسوب والتصميم وقاعات المطالعة فأصبحت كمايأتي:

- الروضة و الابتدائية كانت ما بين 2 و4 م^2 إرتفعت حاليا ما بين 4 إلى 6 م^2.
- المدارس المتوسطة كانت ما بين4 و 6 م^2، إرتفعت حاليا لتصبح ما بين 6 الى 8 م^2.
- المدارس الثانوية كانت ما بين 8 و6م^2 وإرتفعت حالياً الى ما بين 8 و 12م^2.

جـ . حصة التلميذ من المساحة غير المبنية: حصة التلميذ من مساحة نشاطات الفعاليات الممارسة في المؤسسات والتي ترتبط ببعض الأنشطة الممارسة مثل الأنشطة الرياضية والزراعية والتدريب عليه.

د . المعايير الإستعابية: يعد معيار مهم لتقييم كفاءة الخدمات التعليمية في أي منطقة عمرانية ، ويستخدم معيار دولي في هذا المجال وهو كل صف يضم 25 تلميذ فقط وبحد أقصي لا يزيد عن 30 تلميذ، وهذا

[1] خلف حسين علي الديلمي، مرجع سابق، ص 18

[2] وزارة الشؤون البلدية والقروية، **دليل المعايير التخطيطية للخدمات للمملكة العربية السعودية**، الرياض2005، ص 7

جاء نتيجة دراسات عدة، والتي تمخض عنها هذا العدد المثالي في كل مراحل ومستويات التعليمية دون الجامعية، فزيادة الطلبة في الصفوف يؤثر على العملية التعليمية من جوانب عدة."[1]

– **دور الحضانة ورياض الأطفال:** "وهما مرحلتان تسبقان مرحلة التعليم الأساسي، وهما ليستا إلزاميتين، وتلعبان دورًا هامًا ولا سيما في حياة الحضر، حيث تغيرت عادات وتقاليد المجتمع، ونزلت المرأة إلى ميدان العمل، وأصبح من الضروري وجود بديل لرعاية الأطفال في السنوات الأولى من عمرهم.[2] وهناك شروط عمرانية واجب توفيرها لمواقع الحضانة وذلك عند إنشائها في مبنى مستقل وهي :

- سهولة المواصلات من المنزل وبعدها عن الشوارع الرئيسة، وفي حدود 200– 400 متر من السكن.
- الموقع في مكان هادئ بعيد عن ضوضاء الطرق والمصانع والسكك الحديدية.
- توفر مساحة كافية للملاعب التي تتلاءم مع الأعمار المخدومة.
- تهيئة المبنى تهيئة صحية سليمة .
- عدم إزعاج السكان المجاورين لدار الحضانة.

ويوصى بأن تكون مشرفة لكل خمسة عشر15 طفلًا أو مشرفة ومساعدة لها بما لا يتجاوز ثلاثين طفلاً. ويبلغ عدد الأطفال الذين تتراوح أعمارهم 2,5 إلى 4 سنوات في الدول الصناعية حوالي 38طفلاً لكل ألف نسمة، وبما أن 85 % من مجموع الأطفال يلتحقون بدور للحضانة وبالتحديد حسب مقدرة العائلة المادية، فهذا يعني أن 30 طفلاً لكل ألف نسمة هم رواد الحضانة، وبما أن أكبر قدرة استيعابية لدور الحضانة هي120 طفلا فإن الدار ممكن أن تخدم 4000 نسمة.[3]

أما روضة الأطفال فهي تخدم الفئة العمرية 4– 6 سنوات، وتقدر أعداد الفئة العمرية هذه بـ 15 طفلاً لكل ألف نسمة، أي 75 طفلًا لكل مجاورة سكنية يصل عدد سكانها الى 5000 نسمة، ويوضح الجدول معايير تحديد الاحتياج من رياض الأطفال المعتمدة في المملكة العربية السعودية ، والذي يوضح أن توزيع أماكن تقديم الخدمة في دور الحضانة ورياض الأطفال يرتبط بالمجاورة السكنية ذاتها.

[1] خلف حسين علي ديلمي، مرجع سابق ، ص ص 95 – 96

[2] علام أحمد خالد، مرجع سابق، ص 35

[3] مرجع نفسه ، ص 360

جدول رقم (01): المعدلات التخطيطية لرياض الأطفال[1]

البيان	من	الى	ملاحظات
عدد السكان المخدومين	1500	2000	المجاورة
مطاق الخدمة بالمتر	200	300	
عدد الأطفال/عدد السكان المخدومين	–	–	–
عدد الفصول	90	180	
نصيب الطفل (المتر المربع/الطفل)	05	10	

– **المدارس الإبتدائية:** هي المدارس التي تخدم الفئة العمرية 6 – 16سنة ، وتبلغ نسبة هذه الفئة العمرية % 20 من إجمالي السكان في الدول النامية، وقد إعتمد الكثير من مخططي المدن في توزيع هيكلية الفضاءات السكنية على موقع المدرسة حيث إعتبروا ما يلي:

- المدرسة الأساسية بمثابة المركز الرئيسي للمجاورة السكنية، والتي تشمل وحدات جوار متعددة، وقد تم إعتماد المسافة بين أقصى وحدة سكنية وبين المدرسة من400– 800.[2]
- تحديد مجاورة سكنية واحدة تخدم الفئة العمرية 06–12 وبحيث لا تزيد المسافة بين أقصى وحدة سكنية وبين المدرسة عن 500 متر.
- تجميع 3 – 6 مجاورات سكنية يشكل حيًا سكنيًا وهذا يتطلب خدمات تعليمية مشتركة إضافة إلى المتواجد في كل مجاورة .

يعد إختيار مواقع المدارس الإبتدائية من أهم الأمور الفنية الدقيقة التي يجب أخذها بعين الإعتبار عند تخطيط المرفق بما يتلائم مع البيئة ومخطط التهيئة العمرانية، ويتم إختيار الموقع بالإعتماد على معايير

[1] وزارة الشؤون البلدية والقروية ، مرجع سابق، ص 6

[2] أحمد محمد شهاب ، مؤمل علاء الدين: **المتطلبات الفضائية لتخطيط المدينة** ، بغداد، مطبعة التعليم العالي 1999 ، ص114

خاصة متمثلة أساساً في نظام الخدمة السكانية، حجم الوحدات العمرانية، متطلبات الموقع المكاني، والكثافة السكانية.

وهناك شروط عمرانية واجب توفيرها لمواقع المدارس الإبتدائية:[1]

- أن تكون في مكان مستوى بالقدر الكافي ومساحة الموقع كافية لتلبية إحتياجات المبنى من مرافق خدمات مساندة.
- أن تكون في مكان لا يحتاج التلميذ أن يعبر الشوارع الرئيسية لتجنب حوادث المرور.
- ويفضل أن تكون في وسط المجاورة السكنية، أي مراعاة الوسط السكاني للموقع بحيث يكون المبنى واقعًا في حي سكني .
- أن تكون بجوار حديقة وملعب المجاورة حتى تتكامل هذه الخدمات مع بعضها.
- مراعاة سهولة الوصول بحيث يكون الوصول الى المؤسسة التعليمية سهلًا على الأقدام، ويجب أن يكون الموقع بعيدًا عن الإزدحام وحركة السيارت والضوضاء، والتلوث.
- التأكيد على أن تكون مواقع المدارس مطابقة لإحتياجات ورغبات المهتمين بالعملية التعليمية، بمن فيهم الأولياء، التلاميذ، والعاملون بالمدرسة مع ضرورة التأكد من دقة التوقعات السكانية الخاصة بنمو السكان في سن المدرسة.

جدول رقم (02) : المعدلات التخطيطية للمدارس الابتدائية بالمملكة العربية السعودية [2]

البيان	من	الى	ملاحظات
عدد السكان المخدومين	3000	6000	مستوى مجاورة سكنية
مطاق الخدمة بالمتر	–	500	
عدد التلاميذ / العدد المخدوم	480	960	بنين وبنات
عدد التلاميذ في المدرسة	240	720	للبنين أو البنات
عدد الفصول	12	24	

المصدر : وزارة الشؤون البلدية والقروية

[1] علام أحمد خالد : **تخطيط المدن** ، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية ، 1983 ، ص 427

[2] وزارة الشؤون البلدية والقروية، مرجع سابق ، ص 7

جدول رقم (03): يمثل المعدلات التخطيطية للمدارس التعليمية بمصر[1]

النظام / المعايير التخطيطية	إبتدائي	إعدادي	ثانوي
	6-11سنة	11-14سنة	15-18سنة
مجال الخدمة	مجاورة سكنية	حي سكني	عدد أكبر من الأحياء
مسافة بين السكن والمدرسة	400-500	1000-1500	1500-2000
المسافة بالدقيقة	10-12	15-25	20-30
الموقع بالنسبة للشوارع	فرعي	رئيسي	رئيسي
عدد التلاميذ	500-800	800-1000	820-1260
عدد تلاميذ الفصل	30	35	25
عدد فصول المدرسة	20	20-30	50-85

المصدر : الهيئة العامة للتخطيط العمراني: **دليل المعدلات و المعايير للخدمات التعليمية**

[1] الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، الإدارة المركزية للبحوث و الدراسات و التخطيط الإقليمي : **دليل المعدلات و المعايير للخدمات التعليمية** ، مصر، 2014 ، ص 67

شكل (18) : التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية على مستوى التجمعات العمرانية[1]

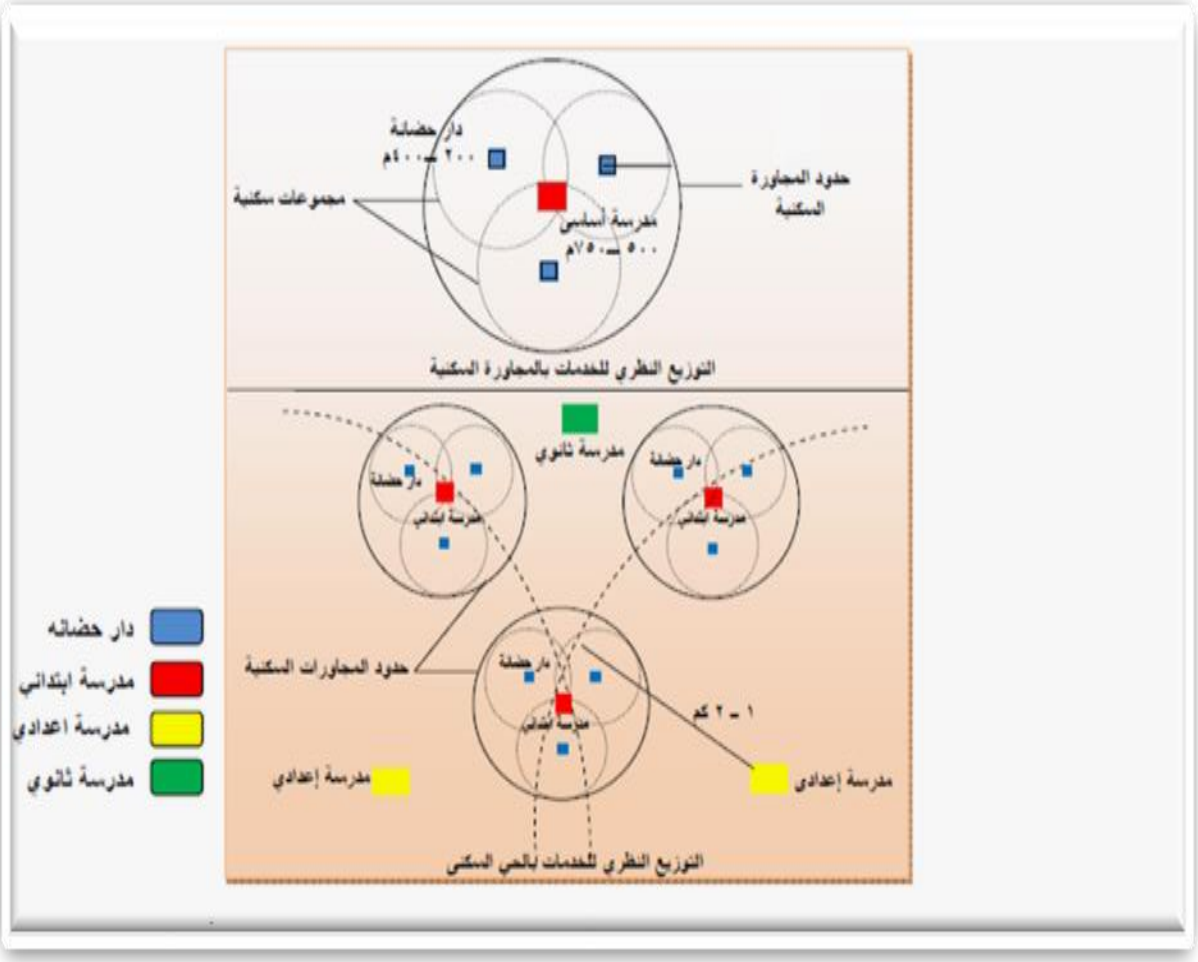

2-3-2 الخدمات الصحية:

تهتم الدول بتطوير نظم الخدمات الصحية حيث أنها تمثل عاملاً مهمًا يؤثر فى حياة السكان ولها تأثيرا إيجابيًا على كثير من جوانب حياتهم وكفاءتهم، "وتتراوح فاعلية المنظومة بين إنقاذ الحياة وتعزيز الأمل فى إستمرار الحياة بسلامة وصحة. وتولى الدولة جهودها وتركز برامجها للنهوض بالخدمات الصحية من خلال لتقديم و إستحداث فكرًا تخطيطيًا جديدًا لتقديم منظومة متكاملةً للخدمات الصحية. وترتبط الأنظمة الصحية في الدول بالوضع السياسي والاجتماعي لها ، ومن بين تلك الأنظمة الصحية نجد:

أ – النظام الصحي الحر: يستخدم هذا النظام في بعض الدول التي تترك مسؤولية تقديم الخدمات الصحية إلى القطاع الخاص ، وهنا يتحول من خدمة عامة لكل السكان دون تميزبين الخدمات التجارية، يحصل على

[1] الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، مرجع سابق ، ص 19

أفضلها الغني الذي يدفع مبالغ كبيرة ، أما الفقير فيتحصل على أدنى مستوى من تلك الخدمات ، وهذا النظام يعمل به عدد قليل من الدول المتقدمة صناعيًا.

ب – نظام التأمين الصحي: تعتمد ألية هذا النظام على أساس أن يدفع الشخص مبلغ معين من دخله إلى الدولة أو المؤسسات الصحية ، على أن يحصل على خدمات الصحية مجانًا ،عند مرضه أو اصابته ،وهذا النظام متداول في العديد من دول العالم.

ج – نظام التأميم الصحي: وهذا النظام هو في أن تمتلك الدولة كل المؤسسات الصحية وتقدم الخدمات الصحية لجميع السكان مجانا ، حيث يتم توفيرها بشكل متساوى للجميع ودون تمييز.

د – النظام المختلط: يسود النظام المختلط في عدد كبير من الدول ،حيث تعمل الدولة على توفير الخدمات الصحية مجانًا لكل شخص ، وفي نفس الوقت تسمح للراغبين في الاستثمار في القطاع الصحي في انشاء مؤسسات صحية خاصة للممارسة عملهم .وهنا يخير الإنسان بين نوعين من الخدمات الحكومية مجانية وخاصة مقابل ثمن ، بحيث تخضع المؤسسات الخاصة إلى الرقابة الصحية العامة، فلابد من توفر الشروط والمعايير المعمول بيها في القطاع الصحي العمومي ، وذلك للحفاظ على صحة الأفراد.[1]

2-3-2-1 تصنيف المؤسسات الخدمة الصحية وفق النظام الصحي المصري:

إن الخدمة الصحية تتضمن جميع المدخلات اللازمة لتلبية الاحتياجات الصحية لأفراد المجتمع وليس تلبية الطلب على الخدمة فقط ، وذلك طبقًا لمعايير و أسس يتم تحديدها بما يتناسب مع نوعية وعدد وتوزيع السكان. للتوزيع الجغرافي للسكان على للمستويات العمرانية ،وأما مستوى الرعاية الصحية هو مفهوم تخطيطي لتوحيد قياس منشآت تقديم الخدمة الصحية من حيث الخدمات المتاحة، التخصصات الموجودة، الموارد البشرية، الحجم، الموقع، المنطقة المغطاة بالخدمة وحقوق الإحالة.فيما يتعلق بالأسرة هناك أَسرة بأجر أو بدون أجر الدائمة والمخصصة لمرضى القسم الداخلى بالمستشفيات، ويعرف السرير الداخلي بأنه السرير المخصص لإقامة المريض لمدة 24 ساعة على الأقل.

وحدة صحة الأسرة: هى أول قناة اتصال بين السكان والخدمة الصحية وتمثل المستوى الأول من الرعاية الصحية الأساسية وبوابة الدخول للنظام الصحي.

---

[1] أمين علي محمد حسن : **الأنظمة الصحية في العالم**، تقرير منشور على موقع الانترنت، زيارة الموقع يوم 2021/08/7 على الساعة 09:31 صباحًا.

مركز صحة الأسرة: يمثل المستوي الثاني للرعاية الصحية والمستقبل لحالات الإحالة من قبل المستوى الأول للرعاية الصحية الاساسية وهي وحدات صحة الأسرة، ويقدم خدمات الأخصائي للمرضى في بعض التخصصات الطبية الرئيسية .

المستشفى المركزي: وحدة الخدمة الصحية التي تتولى تقديم الخدمة العلاجية على مستوى القسم الداخلي والعيادات الخارجية وتتوفر فيه بعض الأقسام التشخيصية والعلاجية والتخصصات العامة للرعاية .

المستشفى العام: وحدة الخدمة الصحية التي تتولى تقديم الخدمة العلاجية على مستوى القسم الداخلي والعيادات الخارجية وتتوفر فيه أغلب الأقسام التشخيصية والعلاجية ومعظم التخصصات العامة للرعاية الصحية، وتحول إليه الحالات الخاصة من المستشفيات المركزية.

المستشفى النوعي والتخصصي: تقوم بتقديم خدمة علاجية في مجال طبي تخصصي مثل: الحميات، الصدر، الرمد، الأورام، القلب...إلخ، وتحول إليه الحالات الخاصة من المستشفيات العامة والمركزية.

المستشفى التعليمى/الجامعي: تتوفر فيه كل الأقسام التشخيصية والعلاجية والتخصصات الدقيقة وكذلك تتوافر فيه الخدمات التعليمية والبحثية، وغالبًا ماتكون مرتبطة بكليات الطب بالجامعة وتحول إليها الحالات الخاصة من المستشفيات المركزية والعامة فى الإقليم المتاحة فيه.

وحدات الخدمات الصحية للوزارات الأخرى: مستشفيات جامعية، معاهد تعليمية وهى أساسًا وحدة خدمة بحثية تعليمية تدريبية وإن كانت تؤدى خدمة علاجية أو وقائية للسكان كضرورة بحثية ، مستشفيات طلبة، مستشفيات الشرطة والسجون، مستشفيات القوات المسلحة.

وسوف يتم التعرف على ذلك من خلال تحديد مفهوم كل نوعية من الخدمات الصحية ، وتحديد دور كل منها ومعدلات توزيعها على مختلف المستويات التخطيطية، وكذلك تناول متطلبات الموقع الأمثل لكل مستوى طبقا للاشتراطات والمعايير التخطيطية للخدمات الصحية التي تقدم خدمة مباشرة للسكان سواء كانت خدمة وقائية أو علاجية وصحة عامة منها ناخد دولة مصر ونظمها الصحي من خلال دليل تخطيط الخدمات الصحية في مصر.[1]

بحيث تشمل مرافق خدماتها الطبية على المؤسسات الصحية المسؤولة عن تحسين ومتابعة صحة السكان، تبدأ بـ(الإسعاف الأولي ومراكز رعاية الأمومة والطفولة والوحدات الصحية والعيادات الخارجية والمستشفيات

[1] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية : **دليل المعدلات والمعاييرالتخطيطية للجمهورية مصر العربية** ، المجلد الثاني ، ص ص 19-39

المحلية، المركزية والتخصصية والصيدليات والمختبرات الطبية)، ويقاس مدى تقدم الدولة في المجال الصحي بعدد هذه المؤسسات والعاملين بها ، فعلى سبيل المثال يتراوح عدد السكان الذين يخدمهم الطبيب في الدولة النامية ما بين 20 و 60 ألف نسمة يقابله في الدول الصناعية (400-600) نسمة كما يتراوح عدد الأفراد الذين يخدمهم السرير في الدول النامية 300 – 500 نسمة لكل سرير، ويقابله 80-120 نسمة لكل سرير في الدول الصناعية.[1]

جدول رقم (04): تصنيف المؤسسات الصحية للدولة المصرية [2]

وحدات رعاية أساسية ووقائية وصحة عامة	وحدات رعاية علاجية	وحدات أخرى
وحدات رعاية أساسية تتضمن: وحدات صحة ريفية ، مراكز صحية حضرية ، وحدات مراكز صحة الأسرة ، مراكز رعاية الأمومة والطفولة .	عيادات أحياء ، عيادات شاملة ، وحدة أو مستوصف صدر، وحدة فحص جموعي ثابتة ، عيادات تخصصية ، مستشفيات التكامل.	وحدات صيدلانية عامة ، وحدات معملية مركزية ، معاهد ومدارس فنية صحية.
وحدات الأمراض المتوطنة 4: البلهارسيا،الملاريا،الحمى الصفراء.	وحدات أسنان – مراكز طبيعي.	
وحدات ثقافة صحية: مكاتب صحة، وحدات فحص متداولي الأغذية ، وحدات صحة بيئية.	وحدات تأمين صحي: وحدات للقوى العاملة، وحدات صحة المدارس .	

و قد إعتمدت المعايير العالمية شروط عمرانية لمواقع الخدمات الصحية شروط الهدوء والبعد عن الضوضاء والتلوث البيئي ، وإحاطتها بالحدائق والمساحات الخضراء، وتوزع مواقع الخدمة بناءاً على المجاورة السكنية أو مجموع المجاورات والحي أو المدينة أو على مستوى الإقليم والدولة. فهناك خدمات صحية تعتمد عليها المجاورة في حين أن هناك خدمات صحية تعتمد عليها المدينة وأخرى خاصة بالإقليم، فمراكز الإسعاف ومراكز الأمومة والطفولة وكذلك العيادات الخاصة والوحدات الصحية يجب أن تتوافر في كل مجاورة سكنية

[1] أحمد خالد علام ، مرجع سابق ، ص 375

[2] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المصرية : **الخدمات الصحية** ، 2014 ، ص 19

آخذين بعين الإعتبار عدد سكان المجاورة، في حين أن المستشفيات المركزية والعامة هي خاصة بمجموعة كبيرة من المجاورات أو حتى المدينة، وتتصاعد الخدمة في المستشفيات التخصصية لأمراض السرطان والباطني والعيون وغيرها من التخصصات لتخدم شريحة أكبر على مستوى الإقليم. وعليه تهتم الدراسات الجغرافية الصحية بدارسة التباين المكاني لعناصر الخدمات الصحية وبتوزيع الخدمات الصحية من خلال بعدين هما:

- دراسة الإمكانات المادية المتعلقة بالمؤسسات والمنشأت الصحية .
- دراسة الإمكانات البشرية المتعلقة بالقوة العاملة في المجال الصحي .

2-3-2-2 : نماذج عربية (المملكة العربية السعودية ومصر) : في الجداول رقم05و ل 06 و07 و 08 و09 المعايير التخطيطية للخدمات الصحية في المملكة العربية السعودية ، وهي تبرز المعدلات التخطيطية للمراكز الصحية، والمستشفيات العامة والمستشفيات التخصصية.

جدول (05) : المعدلات التخطيطية للمراكز الصحية

البيان	من	إلى	ملاحظات
عددالسكان المخدومين	4000	15000	مستوى مجاورة سكنية أو أكثر من مجاورة
نطاق الخدمة بالمتر		800	
نصيب الفرد بالمتر	0,1	0,1	

المصدر: وزارة الشؤون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية، **دليل المعايير التخطيطية للخدمات**، 1426 هـ، ص39

جدول رقم (06) : المعادلات التخطيطية للمستشفيات العامة

البيان	من	الى	ملاحظات
عددالسكان المخدومين	20000	250000	على مستوى المدينة وتجمعات سكنية محيطة
نطاق الخدمة بالمتر		20	
عدد الأسرة لكل ألف نسمة	2	4	
نصيب السرير الواحد	150	250	

المصدر: دليل المعايير التخطيطية للخدمات ، مرجع سابق ، ص 3

جدول رقم (07) : المعايير بمساحة كل نوع من المؤسسات الصحية وحسب الكثافة السكانية بمصر[1]

نوع الخدمة	عدد السكان للخدمة	مساحة الخدمة
العيادة الخارجية	5000 – 15000	500م ^{2}
رعاية الأمومة والطفولة	5000- 15000	750م^2
مركز صحي درجة أولى	15000- 40000	3000م^2
مستشفى عام	40000- 60000	10000م^2
مستشفى أطفال	100000	80000م^2
مستشفى أمراض نفسية	200000	500م^2
مستشفى ولادة	200000	10000م^2

[1] فتحي محمد مصيلحي : **جغرافية الخدمات الاطار النظري وتجارب عربية** ، مطابع جامعة المنوفية ، مصر، ط1، 2001 ، ص 96

جدول رقم (08) : معايير توزيع المستشفيات في جمهورية مصر العربية

الخدمة الصحية		مركزي (طب علاجي)			إقليمي
		مستشفى مركزي ب	مستشفى مركزي أ	مستشفى عام	مستشفى جامعي
عدد السكان المخدوم (ألف نسمة)		أقل من 40	100-40	أكثر من 100	
الموقع بالنسبة للطرق		فرعي	رئيسي	رئيسي	
نسبة المساحة المبنية	الحد الأدنى	50 بالمئة			
	حد مفضل	40 بالمئة			
مساحة الموقع العام (م^2)	الحد الأدنى	2400 م^2		3000م^2	
	حد مفضل ومرغوب	3300م^2		4100م^2	
	الحد الأدنى	4800 م^2		6000م^2	
	حد مفضل ومرغوب	8250 م^2		10250م^2	
نطاق التأثير الجغرافي	عدد الاسرة	100- 50	200-100	300- 200	
	المستوى العمراني	مدينة صغيرة	مدينة متوسطة	محافظةأو مدينة كبيرة	
	المسافة بين السكن والخدمة	20- 10 كلم	20 كلم	50-40 كلم	
	الزمن بين السكن والخدمة	20 د	20 د	50-40 د	

جدول رقم (09): المعايير التخطيطية الخاصة بالخدمة الصحية[1]

الخدمة الصحية / معايير		مرافق رعاية صحية أساسية	
		وحدة صحة أسرة	مركز صحة أسرة
عدد السكان المخدوم (ألف نسمة)		5 - 20	20 – 40
الموقع بالنسبة للطرق		فرعي	فرعي
المساحة الكلية للمبنى($م^2$)	الحد الأدنى	180 $م^2$	400 $م^2$
نسبة المساحة المبنية	حد مفضل ومرغوب	270$م^2$	500 $م^2$
مساحة الموقع العام ($م^2$)	الحد الأدنى	60	% 50
	حد مفضل ومرغوب	50	% 40
	الحد الأدنى	300$م^2$	% 800
	حد مفضل ومرغوب	540 $م^2$	1250$م^2$
نطاق التأثير الجغرافي	المستوى العمراني	قرية/مجاورة سكنية	حي/ وحدة محلية
	المسافة بين السكن والخدمة	2,5-3 كلم	5 – 10 كلم
	الزمن بين السكن والخدمة	5 د	20 د

2-3-2-3 مستويات الخدمة الصحية: "يتم تقديم مجموعة من الخدمات الصحية الأساسية التي تدور حول خدمات الرعاية الصحية الأولية، وتقدم هذه الخدمات في عيادة صحة الأسرة من خلال طبيب صحة الأسرة ، ويرأس الطبيب الفريق ، وفي الحالات التي لا يمكن لطبيب الأسرة التعامل معها يتم تحويل المريض إلى مركز صحة الأسرة حيث به أخصائيون في الفروع الثلاثة (النساء والتوليد وطب الأطفال والأمراض الباطنية) وبه خدمات أرقى للمعامل والأشعة، كما يتلقى مركز صحة الأسرة حالات الطوارئ من الوحدة أو مباشرة ، ويتم تحويل الحالات الصعبة من هذه الباقة الأساسية للخدمات الصحية من مركز صحة الأسرة إلى المستشفى المركزي أو العام أو المستوى الأعلى .

[1] الهيئة المصرية العامة للتخطيط العمراني ، مرجع سابق ، ص 32

شكل رقم (19) : مستويات الخدمة الصحية في جمهورية مصر العربية [1]

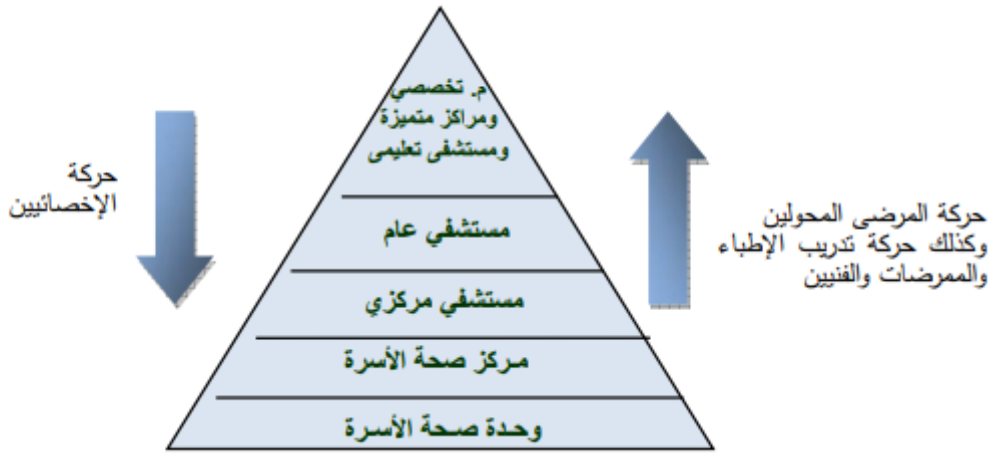

"ويعد نظام الإحالة إلى المستويات العلاجية الأعلى أحد أساليب تحقيق التكامل بين خدمات الرعاية الصحية الأولية والمستويات العلاجية الأعلى، فهو نظام متكامل ومستديم ذو اتجاهين للربط بين وحدات الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات ووفقًا لنموذج صحة الأسرة، فإن طبيب الأسرة في وحدة صحة الأسرة يمثل المستوى الأول لتقديم الخدمة الصحية. أما المستويات الأربعة الأخرى من الخدمات الصحية فإنها تقدم للمحولين فقط من خلال نظام الإحالة، فيما عدا حالات الطوارئ فإنها تستفيد من خدمات الرعاية الثانوية مباشرة بدون التقيد بنظام الإحالة.

ويوضح الشكل رقم (19) مستويات نظام الإحالة فى منظومة الخدمة الصحية ضمن مسار حركة المريض خلال المستويات المختلفة لنظام الإحالة والتي يشملها المستوى الأول (وحدة صحة الأسرة) وهي البوابة الرئيسية لتقديم الخدمة والتي بدورها تقوم بإحالة الحالات التي تتطلب مستوى أعلى من الخدمة إلى كل من مركز صحة الأسرة أو المستشفى المركزي والذي بدوره يقوم بإحالة الحالات التي تتطلب مستوى أعلى من الخدمة إلى إذا تطلب الأمر يتم إحالة المريض إلى مركز تخصصي، ويقوم كل مستوى من مستويات الإحالة المختلفة المستشفى العام و بإعطاء تغذية مرتدة للمستوى الأقل بشأن الحالات المحولة منه.

وكذلك يسير فى هذا الإتجاه الإطباء والممرضات والفنيين من المستويات الأدنى إلى المستويات الأعلى لحضور برامج التدريب المستمر للإرتقاء بمستواهم المهني .

[1] الهيئة المصرية العامة للتخطيط العمراني ، مرجع سابق ، ص21

وفى الإتجاه المعاكس تسير حركة الإخصائيين من المستوى الأعلى إلى المستوى الأدنى لفترات محدودة لنقل خبراتهم التخصصية فى مجالات الكشف والعلاج إلى زملاتهم الأطباء فى المستوى الأدنى . وبذلك ترتبط مستويات تقديم الخدمة الطبية بدرجاتها المختلفة وكذلك الأطباء من خلال التدريب المستمر لإكتساب خبرات تخصصية جديدة فى وحدة متكاملة مماؤدى فى النهايــة إلى الإرتقاء بالممارسة الطبية على أكثر من مستـــوى وفى أكثر من إتجاه."

شكل رقم (20): مستويات نظام الإحالة فى منظومة الخدمة الصحية[1]

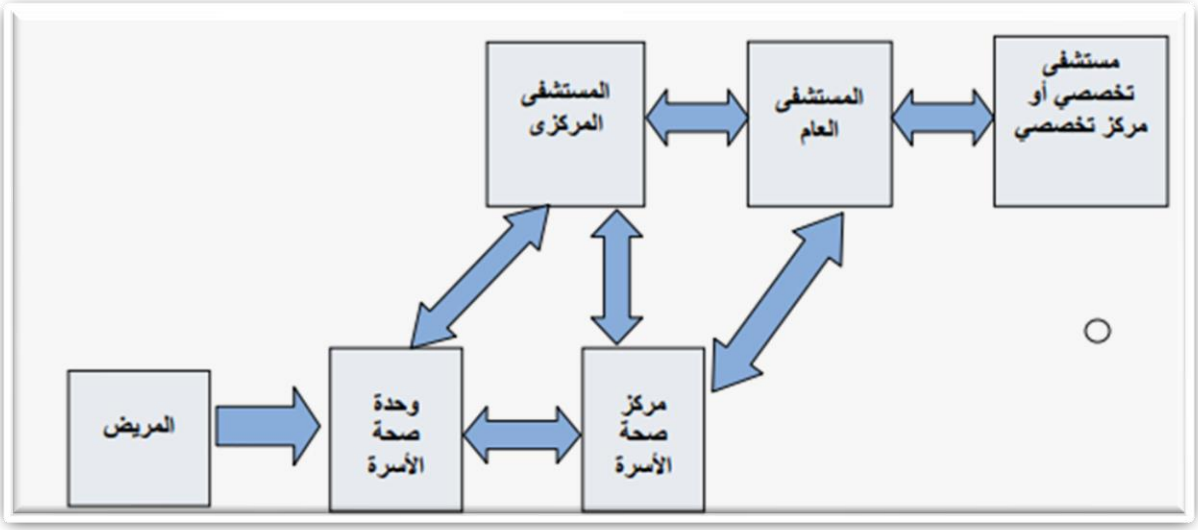

يمثل توزيع الخدمة الصحة جغرافيا دائرة التغطية بالخدمة جغرافيًا لكل من وحدة ومركز الخدمة الصحية والعلاقات التي تربط بين وحدات ومراكز صحة الأسرة وبين المستشفيات المركزية والعامة في إطار تكامل الخدمة الصحية.

[1] الهيئة المصرية العامة للتخطيط العمراني، مرجع سابق ، ص 22

شكل رقم (21): يمثل التوزيع الجغرافي للخدمة الصحية

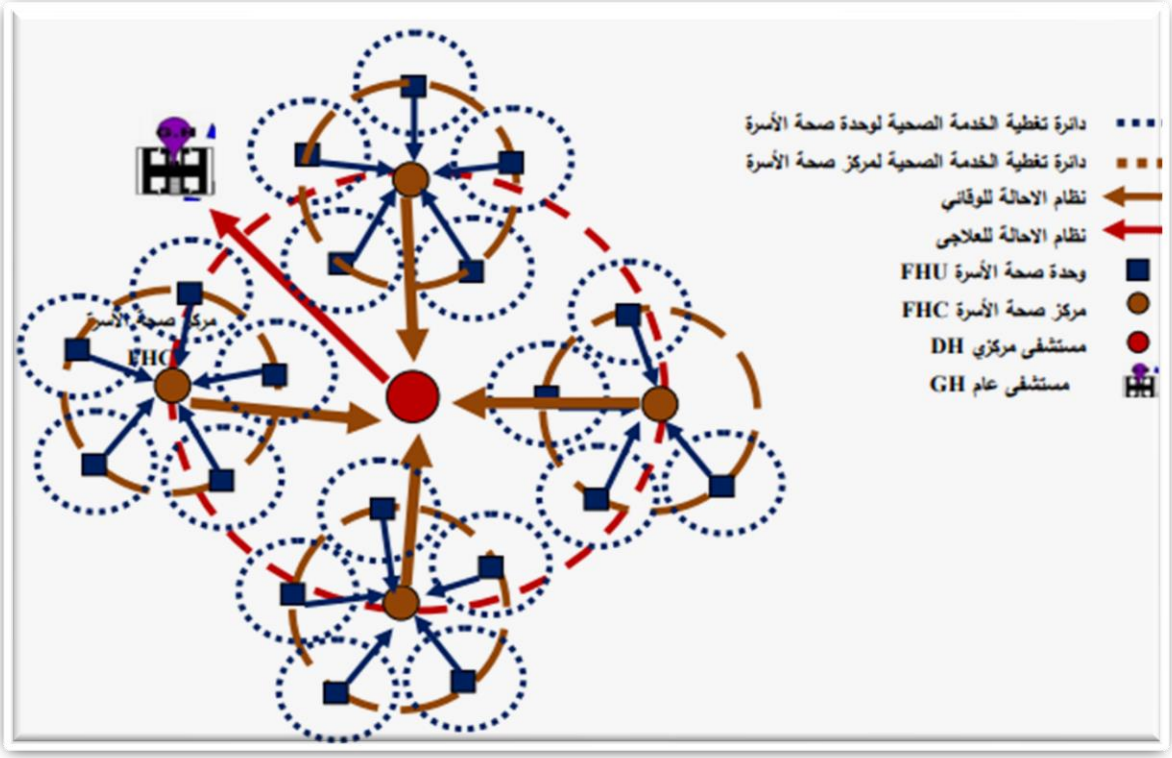

المصدر: الهيئة المصرية العامة للتخطيط العمراني، مرجع سابق ، ص 23

2-3-2- 4 معايير تقييم الخدمات الصحية : وتتمثل بعدد من المعايير الوصفية والكمية التي تستخدم في تقييم كفاءة الخدمات الصحية في أي مكان.

- **توزيع مؤسسات الخدمات الصحية** : سواء كان على مستوى الدولة ، الإقليم أو مدينة ، لابد أن يكون وفق أسس تحقق العادلة الاجتماعية في توفير الخدمة لجميع السكان ، ويتحقق ذلك من التوزيع العادل ضمن مسافات محددة وفي أماكن يسهل الوصول إليها ،وفي الغالب يفضل أن تكون تلك المؤسسات على مسافة لا تزيد عن 3 كلم ، كما يراعى في هذا المجال الكثافة السكانية ،فالعمارات السكنية تكون أكثر كثافة من مناطق التوسع الأفقي، وعليه في مثل هذه الحالة تحتاج منطقة العمارات إذا كانت واسعة إلى أكثر من مركز صحي ، ويفضل أن يعتمد أسلوب عدد السكان ، فكل تجمع سكاني أكثر من 10000 نسمة يحتاج إلى مركز صحي ، و50000 فأكثر مستشفى صغير ، أكثر من 100000مستشفى رئيسي .

- **نوع الخدمات الصحية** : تختلف الخدمات الصحية من دولة لأخرى وضمن الدولة الواحدة حيث توجد أنواع من المؤسسات التي تقدم تلك الخدمات ،فالتقييم يتم على أساس نوع المؤسسة التي تقدم الخدمة، فالمستشفيات الكبيرة أفضل من المراكز الصحية ، والأهم في أن تكون نوعية الخدمة منسجمة مع واقع حال السكاني ، وأنها متدرجة من أدني مؤسسة إلى أعلى مؤسسة ،كما يضم التقييم نوع البناء ومدى ملائمته

كمؤسسة صحية ،ونوع الإطارات الإداري والطبي الذي يعمل فيها ،فلربما تتوفر المؤسسة الصحية ولكن يغيب فيها الكوادر الطبية ، وعليه فإن نوعية الخدمة على درجة عالية من كفاءة الأداء على المستوى المكاني وفي كل المجالات، وأي خلل في عناصر الخدمة ستكون له أثار سلبية على كفاءة تلك الخدمة المتمثلة بالبناية والكادرالطبي والتقنيات الطبية– طبيب / شخص: أن من المعايير المعتمدة في تقييم الخدمات الصحية هم معيار طبيب لكل شخص، أي شخص حصة كل طبيب ،ولقد حددت منظمة الصحة العالمية معيار لذلك تم تحديده في 700 شخص لكل طبيب، وقد تباين الرقم من دولة لأخرى وتراوح ما بين 5000 و20000 شخص في الدول المتخلفة مثل السودان ، ومابين 300 و1200 شخص في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية ،وأغلب الدول الأوروبية أقل من 300 شخص في بريطانيا واسبانيا والبرتغال .

– **مستشفى / شخص** : يوضح العلاقة بين عدد المستشفيات وعدد السكان، حيث تتباين تلك العلاقة من دولة الى أخرى ،وعموما يزداد عدد السكان في الدول النامية ويتراوح مابين 50000–100000 أو أكثر، وفي دول أخرى أقل من ذلك ويتراوح ما بين 25000 و50000 نسمة، ودول ما بين 6000 و 25000 نسمة، ودول أقل من 6000 وهي دول مثل السويد والنرويج وفلندا واليابان.

– **طبيب مختص /شخص:** يعبر هذا المقياس عن العلاقة بين السكان والتخصصات الطبية الدقيقة على سبيل المثال يوجد عدد كبير من الأطباء بحيث عندما يتم تقسيم السكان عليهم تكون حصة الطبيب قليلة، إلا أنه عندما يصنف الأطباء حسب التخصص الدقيق فربما يظهر عدم توفر بعض التخصصات وهذا يعنى أن المعيار العددي السابق غير دقيق ويعبر عن حالة عامة ،أما التخصصات الدقيقة فهي المؤشر الحقيقي عن مدى تقدم الخدمات الصحية فيما يخص الأطباء حيث يتم تقسيم عدد السكان على عدد الأطباء في كل تخصص ، ومن هنا يظهر الفرق بين التخصص وخر ،وربما لا توجد بعض التخصصات المهمة، مثلاَ طبيب جراح، طبيب أمراض قلب، وعليه يتم تحديد التخصصات الموجودة ومن ثم علاقة ذلك بالسكان، وربما يقوم بعض المتخصين في المجالات النادرة بالعمل في أكثر من مكان لغرض توفير خدماته لأكبر عدد من السكان، وعليه تراوحت هذه العلاقة ما بين 400000 شخص لكل طبيب مختص في الدول النامية ، وأقل من 10000 في الدول المتقدمة.

– **سرير / شخص:** يوضح عدد الأَسِرَةَ في المستشفيات مقابل عدد من الأفراد، وقد تباينت الأرقام من دولة لأخرى حيث بلغت في الدول النامية ما بين 300–500 شخص /سرير ، وفي الدول المتقدمة ما بين 80–

120 شخص/سرير، وربما في الدول الفقيرة يزيد العدد عما في الدول النامية ويصل إلى أكثر من 600 شخص/سرير.[1]

– **ممرض/ طبيب:** يعد العاملون في التمريض من العناصر الأساسية في الخدمات الصحية، حيث يقع على عاتقهم مهام كبيرة، لذا يمثل نقص تلك الكوادر يحدث خللاً في كفاءة تلك الخدمات، فقد يقوم هؤلاء بتوفير المستلزمات الطبية للطبيب والمستلزمات العلاجية للمريض، ومراقبة حالة المريض والحرص على إعطاء الدواء في موعده، ولذلك يجب ان يتوفر 5 أشخاص عاملين في التمريض لكل طبيب، و هناك معايير أخرى تقيس عدد العاملين في التمريض لكل مستشفى ، أو عدد العاملين في التمريض بالنسبة لعدد السكان.

– **نصيب الفرد من مساحة الخدمات الصحية :** يستخدم هذا المعيار لبيان حصة الفرد الواحد من مجموع المساحة التي تشغلها مؤسسات الخدمات الصحية المختلفة في منطقة الدراسة، سواء كانت دولة، إقليم أو مدينة، ومقارنة ذلك بالمعيار العلمي الذي يتراوح ما بين 0,2–0,5، أي تكون حصة كل 100 شخص مابين 20– 50م^2.

2–3–2–5 الأسس والاعتبارات المؤثرة على تخطيط الخدمات الصحية : إن أسس عامة يتم مراعاتها عند التخطيط بالإضافة إلى الأسس السياسية والتشريعية ، يتم تخطيط الخدمات الصحية استنادًا ويضع المخطط للخدمات الصحية العوامل المؤثرة على طلب الخدمة وتوفيرها من الأولويات التي يجب مراعاتها عند التخطيط للخدمات الصحية و الأسس العامة لتخطيط الخدمات الصحية التي توضح فيما يلي:

- التوزيع الجغرافي للمنشآت الصحية وعلاقتها بالتجمعات السكانية بالنوع والتبعية والأبعاد.
- مدى كفاية المنافذ المتاحة لتغطية الاحتياجات السكانية.
- المناطق المكدسة سكانيًا والمناطق المحرومة من الخدمة .
- تحديد المواقع الفعلية فى حالة الإنشاءات الحديثة وفقًا للاحتياجات.
- وضع تصور لنظام الإحالة والربط الجغرافي للوحدات على المستويات الأعلى.
- وضع المقترحات المستقبلية وفقا للنمو السكانى وطبيعة المجتمعات.[2]

[1] زين العابدين علي صفر: **التخطيط الحضري مدخل عام** ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا بنغازي ، سنة 2004 ، ص ص 147–148

[2] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المصرية ، مرجع سابق ، ص27

2-3-2-6 العوامل المؤثرة على طلب الخدمات الصحية:

- عدد السكان المتزايد.
- زيادة الوعي الصحي.
- توفير خدمات صحية رفيعة المستوى من خلال القطاع الخاص.
- التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع ، وزيادة الدخل لبعض الفئات المجتمع.

2-4-3 الخدمات الثقافية: عند الحديث عن "الخدمات الثقافية فإننا نعنى بذلك المكتبات العامة ، مراكز الثقافة ومؤسساتها ، دور المسرح والسينيما ، المتاحف والمعارض ،مؤسسات المجتمع المحلي،فهي كلها منشأت عمرانية تهدف إلى إبراز الماضي والتعايش مع الحاضر وخوض غمار الثقافة في المستقبل ،ولا يمكن أن يتم تخطيط شامل لمدينة أو إقليم بعيدًا عن الهوية الثقافية للمجتمع، وهنا لابد من الإشارة إلى المعايير وشروط عالمية متعددة:

- إدارج مكتبة رئيسية لكل مدينة وبشرط أن يكون من ضمن المخطط الأساسي للمدينة أخذين بإعتبار معرفة الأهداف العاجلة والقصيرة والطويلة المدى للمكتبة ومستوى الخدمة المطلوبة تحقيقها ، هل هي مصدر ترفيه أم خدمة صفوة والنخبة من أبناء المدينة.
- إدراج مكتبات فرعية في المدينة التي يصل عدد سكانها إلى ألف نسمة فأكثر، حيث يُصبح وجود مكتبة رئيسية فقط دون وجود فروع لها غير كاف، وقد أوضحت بعض الدراسات أن المدن التي يزيد عدد سكانها عن 300 ألف نسمة تحتاج إلى عدة فروع، ويتفاوت حجم السكان الذين تخدمهم فرع مكتبة من 40 – 90 ألف نسمة، وقد يصل إلى 20 ألف نسمة، كما يتغر حجم السكان الذين يخدمهم الفرع بتغير المسافة بين المكتبات، ويتغير نصف قطر دائرة خدمة المكتبة الفرعية الذي يتراوح بين 1–2 كلم، و كما تتغير المسافة بين المكتبات بحسب كثافة السكان 1,5–3 كلم."[1]
- إدراج دار للثقافة في كل مدينة وبحيث يكون في مبني مستقل في قلب المدينة ومركزها قريب من المكتبة العامة، ومباني الإدارات، وإيجاد دار للثقافة على مستوى الحي أو عدد من المجاورات. و الهدف من قصر الثقافة هو نشر الوعي الثقافي بين سكان المدينة ولا سيما الشباب ورفع مستوى ثقافة أفراد ومنه ثقافة المجتمع.

[1] أحمد خالد علام : **تخطيط المدن** ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1998، ص 387

- يقام المسرح ودار السينما في وسط وقلب المدينة وبالقرب من المركز التجاري والإداري وبعيدًا عن الأماكن السكنية، و يتفاوت عدد هذه الدور بحسب عدد سكان المدينة ، وغالبًا ما يقام يتقارب مسرح لكل 5000 نسمة. ودار سينما لكل 10000 نسمة، وهذا لا يعنى إنشاء مسرح أو دار سينما لكل مجاورة سكنية بل من الأفضل إشراك العديد من المجاورات لهذا الأفضل."[1]

2-4-4 الخدمات الترفيهية: من العناصر الحيوية في مستويات التخطيط العمراني ولها بعد جمالي وإقتصادي فهي متنفس العمران الحضري، ومع تطور التخطيط والتنمية العمرانية زادت الحاجة إلى إيجاد معايير تخطيطية وتصميمية المتعلقة بمستويات التخطيط العمراني المهيكل للمدينة والأحياء السكنية بصفة خاصة والتي يجب مراعاتها عند اعداد وتصميم وتوزيع المرافق الترفيهية ومن حيث توزيعها على مستوياتها العمرانية المختلفة للمدينة.[2]ومن خلاله يعتمد توزيع المرفق الترفيهي أساسًا على التوزيع عدد السكاني، وكثافتهم في التجمعات السكنية وفقًا للخصائص العمرانية والايكولوجية المتوفرة في المناطق التي يتم اختيارها كمواقع مكانية للخدمة وعليه فيجب أن يسهم التخطيط الحضري في إنتاج علاقات ترابطية تكاملية بين المرفق الخدمي الترفيهي، وبين الفضاء الترفيهي المفتوح الذي يضمن التوزيع المتدرج لها وعليه هناك"إعتبارات في تخطيط وتصميم العمراني لها أن تراعي في استغلال الأراضي إختيار المواقع، الحيز العمراني، المساحة و الخصائص التالية:[3]

- أن تتناسب المساحات المخصصة مع الحجم السكاني الذي تخدمهم هذه المرافق.
- أن يكون موقع المتنزه مناسبا حسب الغرض من إستخدامه ويفضل أن يكون خارج نطاق توسع مباني المدينة في المستقبل ليبقي مكانها بعيدًا عن الإزدحام المدينة وفي مكان أمن بعيدا عن حركة السيارات السريعة.
- مراعاة توفير جميع العناصر الترفيهية في المرافق بشكل يحقق الإكتفاء الترفيهي للسكان.

بحيث يكون تخطيطها بمستويات متدرجة من حيث حجم السكانى، عدد السكان، ومستوى الخدمة، ودرجة التخصص لكل منها على حدا، بحيث يرتبط هذه المستويات المتسلسلة بعدد السكان ، فالخدمة لا تتواجد إلا

[1] أحمد خالد علام ، مرجع سابق ، ص 388

[2] وزارة الشؤون البلدية والقروية : **دليل المعايير التخطيطية للمناطق الترفيهية** ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، الطبعة الأولى 2005 م ، ص7

[3] مرجع نفسه، ص 8

عند الطلب عليها، ويمكن تقسيم السكان بالمدينة بحسب الطلب على الخدمات إلى مستويات وحدات عمرانية تخطيطية بحيث تهدف هذه المعايير إلى وضع معايير ومعدلات للمتطلبات العامة للخدمات الترفيهية من حيث مستوى:

- تحديد متطلبات المخطط من هذه الخدمات وسهولة الوصول الى الخدمات الترفيهية المتعددة.
- توضيح التوزيع الهرمي للمناطق الترفيهية التي تلبي إحتياجات السكان طبقًا للأعداد بالتجمعات العمرانية السكنية المختلفة.
- تحقيق بيئة سكنية أمنة تحقق المتطلبات الاجتماعية والبيئية والجمالية بحيث تتواجد المناطق الترفيهية بالمدينة وفق تدرج وظيفي من حيث الحجم، مستوى الخدمة، درجة التخصص لكل منها على حدا. وترتبط هذه المستويات المتدرجة بعدد السكان وبتوزيعهم بالمدن بحسب الطلب على الخدمة الترفيهية إلى مستويات وحدات تخطيطية المجموعة السكنية، المجاورة السكنية، الحي السكني، القطاع، المدينة.[1]

وقد تم "الأخذ بالتدرج الهرمي بناءًا على مجموعة من الإعتبارات أهمها:

- رفع كفاءة الوظفية الخدمية وعدم تكرارها إلا عند توافر عدد السكان المكافئ الذي يمثل طلبًا فعليًا على الخدمة.
- ضم المناطق الترفيهية مع الخدمات الأخر، وخلق ما يعرف بمناطق الخدمات المجمعة في شكل تدرج هرمي يعكس تقسيم السكان إلى مستويات ووحدات تخطيطية ذات أحجام تتوافق مع الخدمة، الذي يسهم في رفع كفاء الوظيفية للأداء، وتقلل نفقات التزويد ويسهل على السكان التعامل مع الخدمات المشتركة.[2]

[1] دليل المعايير التخطيطية للمناطق الترفيهية ، مرجع سابق ، ص ص 5-6

[2] مرجع نفسه ، ص 7

2-4-4 -1 توزيع المرافق الترفيهية على مستوى التجمعات العمرانية السكنية:

- المجموعة السكنية: يتراوح عدد سكانها بين 900-1200 ألاف نسمة،وتضم المرافق الترفيهية – ملاعب أطفال ، حديقة.
- المجاورة السكنية: يتراوح عدد سكانه بين 3 – 5 ألاف نسمة، وتضم حديقة المجاورة ، ملاعب المجاورة.
- الحي السكني: يتراوح عدد سكانه بين 10- 15 ألف نسمة ،ويضم حديقة الحي السكني و ملاعب الحي السكني.
- القطاع (البلدية الفرعية): يبلغ عدد سكانه بين 30 – 45 ألف نسمة ويضم الحداق العامة.
- المدينة: يبلغ عدد سكانها حسب حجمها فالمدينة الصغيرة أقل من 30 ألف نسمة، والمدينة المتوسطة من 30 – 100 نسمة، أما المدينة الكبيرة فهي أكثر من 1000 ألف نسمة، وتضم المراكز الترفيهية، المنتزهات العامة، و الحدائق. [1]

شكل رقم (22): توزيع المرافق الترفيهية في الحي السكني[2]

[1] وزارة الشؤون البلدية والقروية : **دليل المعايير التخطيطية للمناطق الترفيهية** ، مكتبة الملك فهد الوطنية للنش، الرياض، الطبعة الأولى 1426 ، ص 9

[2] وزارة الشؤون البلدية والقروية، مرجع سابق ، ص 11

– **حدائق وملاعب الأطفال:** " تحتل ملاعب الأطفال جزء من أي حديقة سواء كانت حديقة عامة أومتنزه عام ،ويحب الأطفال في هذه الفضاءات حرية اللعب دون التعرض للأخطار السيارات، والتي تكون مساحتها كافية بحيث تستوعب عدد الأطفال الدين يترددون عليها. كما يمكن أن تكون تصميم حدائق خاصة بالأطفال منفصلة عن أي خدمة ترفيهية أخرى، كما يمكن أن تكون مجاورة لمدرسة حكومية أو خاصة، أوداخل مجمع سكني، أو داخل مستشفى، أو مجمع تجاري....إلخ، و يكون بأحجام مختلفة وفقًا لموضعها في الحيز العمراني وحجم الحيز العمراني المخصص لها، والفضاءات الوظيفية ولعدد الفئات العمرية للأطفال المرتادين لها، والموارد المالية المتاحة لها، بحيث تحدد المعايير التخطيطية لخدمات النشاط الترفيهي بالنسبة للأطفال عامة على النحو التالي:

- خصص الملاعب للأطفال من سن 4–12 سنة.
- المسافة الطلوبة تتراوح من 0,4–1,67 م^2/ نسمة حسب الكثافة.
- نطاق الخدمة لا يزيد عن 275 م وهذه المسافة هي أقصى ما يمكن أن يقطعها الطفل."[1]

2–4–4 –2 الشروط العمرانية في مرفق حدائق وملاعب الأطفال:" إيجاد ممرات أمنة لسلامة وصول الأطفال إلى موقع (المكان) سواءاً مشيًا أو بإستخدام الدراجات، وإختيارالمواقع العمرانية (المكانية) القريبة من التجمعات والأحياء السكنية أو الحدائق العامة الكبرى أو مواقع أخرى مناسبة. أن يكون موقع الملعب بعيدًا عن الحركة المرورية التقاطعات الخطرة. ويفضل أن يكون ملعب الأطفال داخل حديقة عامة ، أو بجوار مدرسة أو وحدة مستقلة يعنى حديقة للأطفال ليًمكن استخدامه من قبل أكثر عدد ممكن من الأطفال، وأن يكون إختيار مواقع ملاعب الأطفال بحيث يكون مناسبًا لهذا الغرض، وألا يمثل استخدامه خطرًا على الأطفال، وألايكون ملاصقاً للمباني السكنية ولاتقل المسافة بين المباني والموقع عن 10 م^2، ومراعاة عامل السلامة أثناء

شكل رقم (23) : أشكال ألعاب الأطفال[2]

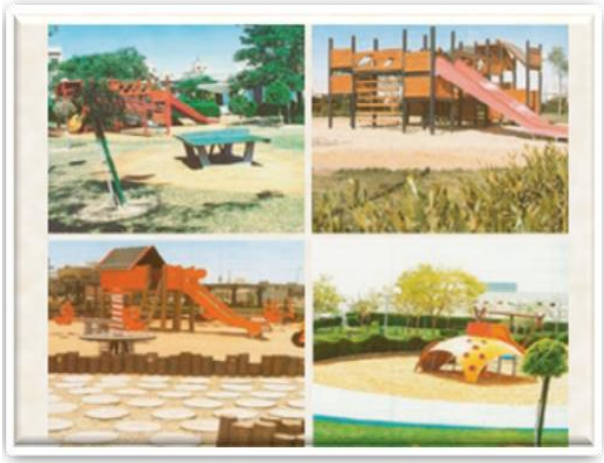

[1] وزارة الشؤون البلدية والقروية ، مرجع سابق ، ص 22

[2] مرجع نفسه، ص 8

التصميم وعند التنفيذ . كما أن هناك فضاءات خدمية ذات وظائف تكملية يجب أن تتوفر في ملعب الأطفال:

- مساحة تبلغ حوالى 100م^2: وذلك بغرض المراقبة والملاحظة من طرف الأولياء.
- مساحة تبلغ حوالى 100م^2 : أو أكثر وذلك للأعمال التنسيقية لإضفاء الجمال على الموقع المكاني.
- أن أقل مساحة ممكنة أو نصيب الطفل الواحد من مساحة الملاعب تبلغ حوالي 20م"^{2}.

– **أهمية الخدمات الترفيهية:** "لقد أخذ زايدة الطلب على خدمات الترفيهية في الربع الأخير من القرن العشرين في ظل تأثيرات الحياة الحضرية من الناحية النفسية والصحية والإجتماعية للساكن المدينة ، فطبيعة التوسع العمراني و تحول البناء من التوسع الأفقي إلى البناء العمودي وطبيعته (محصور بين الجدارن و بعيد عن البيئة الطبيعية) جعل الساكن يشعر بالحاجة أكثر للأماكن وفضاءات ذات إرتباط بالبيئة ، مما أدى إلى زيادة الوعي الثقافي و الاجتماعي لدى السكان ، ولد الإحساس لدى كل فرد أهمية الجانب الترفيهي في حياته ، وساعد على ذلك:

- النمو العمراني وزيادة عدد سكان المدن ،والذي أدى إلى تجاوزات على بعض المناطق الترفيهية فقلص ذلك من المساحات المخصصة لهذا الغرض مما خلق ضغطًا كبيرا على الأنشطة القائمة منها فقلل من كفاءة أداءها في الوقت الذي تتطلب فيه الزيادة السكانية و التوسع العمراني وزيادة الأنشطة المتعلقة بالترفيه .
- زيادة دخل الفرد ، مما ساعد على توفير جزء منه لغرض الترفيه .
- الروتين اليومي الذي يمارسه السكان بشكل منتظم بين السكن و مكان العمل ولذا يرغب بتغييره.[1]
- تطور الخدمات الترفيهية من حيث النوع و الكم أتاح الفرصة لكل فرد التمتع بتلك الخدمات حسب رغبته ، و تكمن" أهميتها في :
  - قضاء وقت الفراغ من خلال توفير أنشطة ترفيهية تناسب كل الأعمار ،حيث أصبح الفراغ من المشاكل التي تواجه سكان المناطق الحضرية ،وذلك لمحدودية ساعات العمل ،وخاصة أن بعض المهن لا تتطلب دوامًا كاملاً 8 ساعات، بل قد تكون أربع ساعات فقط مثل خدمات التعليم ، سواء الطالب أو المعلم.

[1] خلف حسين الديلمي: **محاضرات في جغرافية الخدمات لطلبة السنة الثانية قسم الجغرافيا** ، كلية الأداب جامعة عمر المختار لسنة 2006/2005، ص ص 209-210

- تساعد الفعاليات الترفيهية على تنمية قدرات الشباب و الأطفال و الكبار من خلال ممارسة بعض الهوايات المهمة سواء كانت رياضية أو مطالعة ....الخ، فمناطق الترفيهية مكان لتعارف أبناء المدينة سواء على مستوى الأفراد مما يخلق تجانس وتفاعل إجتماعي بين سكان المدينة."[1]
- النمو الجسمي و الاجتماعي و المعرفي الطبيعي للطفل يتطلب المرور بالعديد من الفعاليات خلال فترة نمو حيث تتم بعض هذه الفعاليات داخل المسكن و تحت اشراف الأولياء أو أحد أفراد الأسرة والبعض الأخر يتم خارج المسكن في المدرسة ،المسجد ، الحديقة و الملعب مع أقرانه من الحي السكنى ، فهناك مجموعة من الأنشطة الجماعية التي يتم من خلالها مزاولتها لتطوير مهارات العلاقات الاجتماعية التي تتكون بين الأطفال والمخطط التالي يوضح تكامل البنية الوظيفي العمرانية و التي توضح العناصر التي يتعامل معها الطفل خارج المسكن" [2]

شكل رقم (24) : إيجابيات تمكين الطفل من التواجد مع أقرانه في الحي وخارج جدران الوحدة السكنية [3]

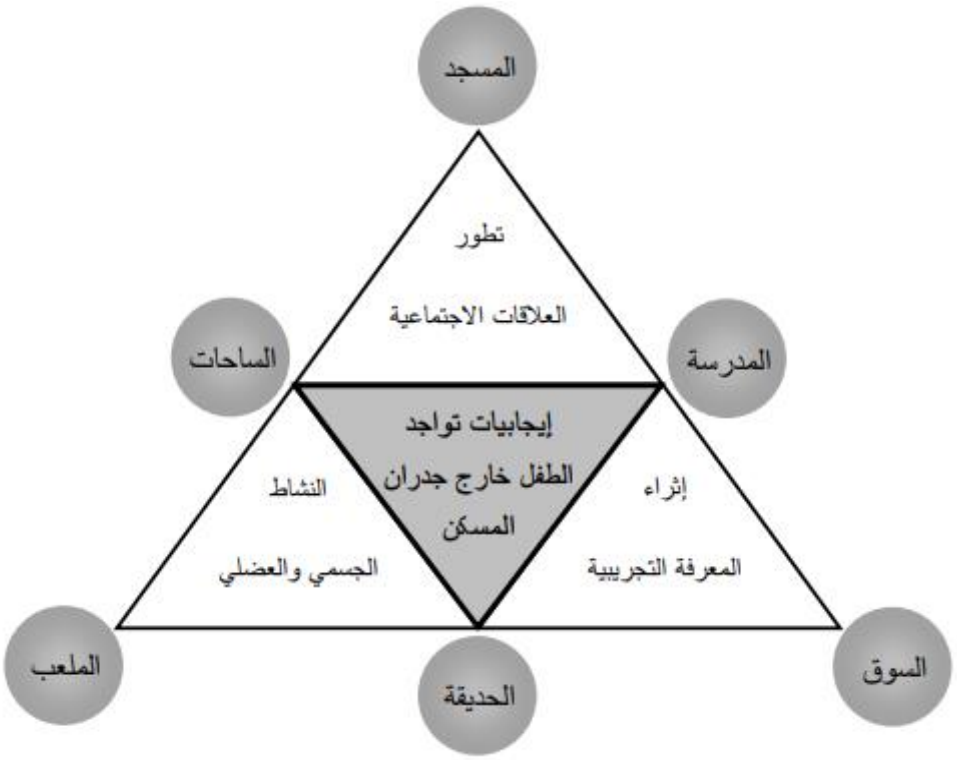

[1] خلف حسين الديلمي: مرجع سابق ، ص 28

[2] خلف حسين ديلمي: **تخطيط الخدمات المجتمعية و البنية التحتية : أسس، معايير، تقنيات** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الثانية 2015م/1436 هـ ، ص 207

[3] علي بن سالم بن عمر، مرجع سبق ذكره ، ص 3

2-5 المشاكل التي تواجه تخطيط وتوزيع الخدمات الحضرية :" إن عملية تخطيط وتوفير الخدمات بكل أنواعها يكتنفها مشاكل تختلف من خدمة إلى أخرى ،لأنه توجد بعض المشاكل المشتركة تتأثر بها غالبية أنواع الخدمات بدرجات متباينة:

- **الوضع الطبوغرافي:** يعد من العوامل المهيمنة على أي نشاط بشري والذي لابد أن يكون متوافقًا مع الوضع السائد ، وعليه كلما زادت المنطقة وعورة كلما واجهت عملية توفير الخدمات مشاكل كثيرة وقد تكون ذات تكاليف باهظة ، وحتى توفرت تلك الخدمات قد تكون ذات كفاءة متدنية أي تتعرض إلى الانهيار والانزلاق ، ففي مثل هذه المواقع يكون توفير وبناء المرافق الخدمية ذات تكاليف مرتفعة ، أو قد يكون مستحيل ،سواء ببناء ،أو مد شبكة الأنابيب أو أي نشاط أخر ، فقد تعرضت العديد منها إلى إضرار بسبب عمليات زحف التربة أو إنهيارها.
- **الكثافة السكانية:** تعد الكثافة السكانية العالية من بين المشاكل التي تواجه مرافق الخدمات وتقلل من كفاءة أداء أنشطتها، ومن العمر الزمني لمنشأتها لكل أنواعها ويظهر هذا بوجه جلي في مدن الدول النامية وخاصة منها المدن المليونية، حيث لا تستطيع السلطات المحلية في بعض تلك المدن السيطرة عليها لعدم وجود إستراتيجيات منتظمة لمتابعة كفاءة الخدمات وتطويرها بشكل يتماشي مع الكثافة السكانية والحاجة المستقبلية.

لذا تعاني من مشاكل المرافق الخدمية والخدمات التحتية، وخاصة تلك التي تظهر بها الأحياء العشوائية والنمو العمراني العشوائي داخلها وخارجها (الضواحي والأطراف)، والتي تنتج مشاكل من عدة جوانب ومنها تقديم الخدمة لهم ويعنى ذلك حرمان عدد كبير من السكان من أبسط الخدمات .

- **سوء التسيير الإدارات التنفيذية المحلية والسلطات الجماعات المحلية:** تمثل هذه الأجهزة الإدارية (إدارة الخدمات) من الجوانب الأساسية في توفير مختلف المرافق والبني التحتية والحد من مشاكلها ، فكثير من الدول تتوفر فيها كل الإمكانات من الأموال إلاّ أن سوء التسير الإداري يكون عامل أساسي في توفير الخدمات بمختلف أنواعها وبما يتوافق وحاجات السكان وعدم تطوير أساليب توفيرها ومعالجة مشاكلها، وهذا يعنى أن تلك المشاكل لا تتعلق بعنى وفقر الدول بقدر ما تتعلق بطبيعة الإدارة المسؤولة عن ذلك، وقد يؤدي سوء التسير إلى تعرض مختلف المرافق إلى إهمال من جميع الجوانب مما يؤدي إلى انخفاض كفاءتها وقلة عمرها الزمني الإفتراضي. فإهمال الأبنية أو المعدات والتجهيزات بدون صيانة مع الوقت ستفسد و تتلف مما يعرض السكان إلى معاناة بسبب نقصها.

- **قلة التخصيصات المالية:** تمثل الخدمات العنصر الأساس في حياة الانسان فكلما تطورت زادت من رفاهيته وراحته، وبما أن الانسان هو الغاية ويجب توفير كل متطلبات الحياة الأساسية له فلابد من تخصيص مبالغ مالية كافية لغرض تلبية حاجاته وإشباع رغباته.
- **ثقافة المجتمع:** إن الثقافة المجتمع تنعكس أثارها إما سلبًا أو إيجابًا على نوع الخدمة وكفاءتها ففي الدول التي يتمتع أفرادها بمستوى عال من الوعي والثقافة يشعرون أن هذه المرافق والمنشأت بمختلف أنواعها هي ملك لهم ولخدمته ،عكس ماهو موجودفي مدن الدول المتخلفة أين يغيب هذا الشعور لذلك كثير ما تتعرض هذه المنشأت إلى التخريب من قبل السكان دون شعورهم بروح المسؤولية اتجاه هذا المجال المادي والتي تجعلها تلك الخدمات ضعيفة ولا تلبي حاجة السكان إليها.
- **قلة إستخدام التقنيات الحديثة في تطوير وإدارة الخدمات:** إن التقدم التكنولوجي الذي شهده العالم كان له الأثر الإيجابي في تحسين أداء الخدمات بإستخدام التقنيات الحديثة في مجال الخدمات سواء في مجال العمل أو تخطيطها وتصميمها أو الإدارة مثل البرمجيات المتمثلة بنظم المعلومات الجغرافية أو إستخدام الأجهزة الإلكترونية، إلا أن العديد من الدول لم تعمل على تطوير أجهزتها الإدارية بإستخدام تلك التقنيات مما جعلها تعاني من مشاكل كثيرة في توفير الخدمات لسكانها وفق المعايير معمول بها.
- **إتجاهات النمو العمراني:** إن المدن تنمو بإتجاهات مختلفة حسب طبيعة الأرض المحيطة بكل مدينة وما يحيط بها من معوقات طبيعية وبشرية تحول دون نمو العمران في بعض الإتجاهات، لذا تتخذ بعض المدن الشكل الحلقي أو الدائري، وبعضها تنمو بشكل متواصل دون انقطاع والبعض الاخر يكون متقطع لوجود (أودية، أرضي زراعية) فهذه تنعكس أثارها على تخطيط وتوفير الخدمات حيث تعاني أطراف المدن في الغالب من قلة الخدمات، أو إنعدامها مما يجعلها أماكن طاردة للسكان."[1]

[1] خلف حسين ديلمي ، مرجع سابق ، ص ص 53 – 66

2-6 تقييم الخدمات الحضرية: " يتم الأخذ بالعناصر الأساسية التالية عند تقييم الخدمات العامة :

1. نوع الخدمة: لا بد أن تكون الخدمة على مستوى جيد وضمن المواصفات والمعايير المعمول بها في العالم ، وهنا لا يتم التركيز على الكم بل على النوع على سبيل المثال توفير مدارس بأعداد كافية لإستعاب عدد المتمدرسين، فإذا كانت نوع خدمة التعليم متدنية فهذا لوجود قصور في التقنيات المستخدمة في مجال التعليم ، أو وجود مرافق صحية كثيرة دون وجود اليد العاملة (أطباء، ممرضين، مختصين ... أو مخابر التحاليل)، وضعف شبكة المياة وغيرها، ومنه يكون تقييم نوع الخدمة على أساس مواصفاتها مقارنة بالمعايير المعمول بها والخاصة بكل نوع من الخدمة.

2 . توزيع الخدمة: من بين الأسس المعتمدة في تخطيط الخدمات هو توفيرها لجميع السكان بشكل متساوي وبدون تمييز، ولذلك يتم تخطيطها وفق توزيع السكان وعددهم وكثافتهم، فلكل نوع من الخدمات معيار معين تقاس على أساسه الخدمة، لذا يكون توفيرها حسب حصة كل فرد من تلك الخدمة ،فمثلا توزيع المدارس بحيث يتم بناء مدرسة في حي سكني يتكون من أبنية افقية وحي سكنى من أبنية عمودية مستقلة وتكون المدرستان بنفس الموصفات علمًا أن الكثافة السكانية تختلف في كلاَ الحيين بحيث تكون في الحي السكنى الأفقي أعلى من الحي السكنى العمودي فهذه بعض الأمثلة عن طبيعة توزيع الخدمة وما يجب إعتماده من أسسس في توزيع الخدمات الاجتماعية .

فالتوزيع المكاني هي التي تبين مدى كفاءة تلك الخدمات ،فاذا وزعت بشكل منتظم وعادل يخدم كل السكان المنطقة السكنية أو المدينة أو الإقليم فهذا يعنى أنها حققت العدالة في التوزيع ولا توجد مشاكل في الحصول عليها، وإذا كان توزيعها غير منتظم أي عشوائي فتستفيد مناطق بتلك الخدمة وتحرم مناطق أخرى منها ، ويكون الحصول عليها بمشقة وعليه يتخذ توزيع تلك الخدمات عدة أشكال منها التوزيع المنتظم و يمثل هذا النوع نمطًا مثاليًا لعملية توزيع الخدمات التعليمية من خلال انتشارها بشكل منتظم في جميع المنطقة العمرانية السكنية بإختلاف أحجامها ويسهل الوصول إليها دون مشاكل، وهذا ما يحقق العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص لكل السكان.

3 . كفاءة الخدمة: إن كفاءة الخدمة تقاس على أساس توفيرها لكل شخص وفق مواصفات ومعايير ،أي تكون بكمية كافية ووفق ما تقتضيه التطورات للنمو السكاني والتي تتماشي والزيادة الطلب على مختلف الخدمات الحضرية، فعندما تكون المؤسسات التي تدير وتسير هذه الخدمات تتماشي مع التطور الحاصل في زيادة الطلب على الخدمة الناتج عن الزيادة الطبيعية والتحضر اللذان يزيدان من حصة الفرد الواحد من

الخدمات بدون مشاكل،"فهذا يعنى أن الخدمة تقدم على الكفاءة التي تقاس على أساس نوع التقنيات المستخدمة في إدارتها وتوفيرها، حيث تستخدم الدول الصناعية تقنيات متطورة جدا في هذا المجال ،وعليه يعد تطبيقها من العناصر المهمة في تقييم تلك الخدمات ،وكذلك طبيعة الجهاز الإداري المسؤول عن تلك الخدمات ،فلابد أن يكون هناك إطارات متخصصة تتضمن عناصر لها القدرة على إستيعاب ما يحدث من تطورات في مجال عمله.

4 . مرونة الخدمة: تعني مرونة الخدمة القدرة على تلبية الطلب المتزايد والمستمر عليها بما يضمن توفيرها لجميع السكان وبدون تأثيرها على حصة السكان (الساكنين)، فقد يحصل أن يزداد عدد سكان منطقة أو مدينة ما بصورة غير طبيعية مثل التعرض إلى الهجرة الجماعية سواءكانت مفاجئة أو عادية ، ومنه ومن الطبيعي أن يحتاج هؤلاء إلى الخدمات مثل غيرهم من السكان، فإن لم يكن بمقدور المؤسسات المسؤولة عن تلك الخدمات لتلبية حاجة الزيادة السكانية الجديدة سيؤدي ذلك على مشاركة السكان بتلك الخدمات فيؤثر على مستواها ويقلل من كفاءتها، وعليه من بين عناصر التقييم مرونة الخدمة في القدرة على مواجهة التغيرات المتوقعة في زيادة حاجة الطلب عليها، ومن الجدير بالذكر أن المرونة لا تكون على نطاق غير محدد بل ضمن حدود معينة ، وحسب نوع الخدمة ومؤسساتها، ربما تصل قدرة استيعاب بعض الخدمات بمقدار حوالى 10% فوق عدد السكان الأصلي للمدينة، وقد يكون في خدمة أخرى اقل من 5 %، وهذا يختلف من خدمة للأخرى."[1]

[1] خلف حسين علي الديلمي ، مرجع سابق ، ص ص 54– 56

ثالثاً. البيئة الحضرية وإستخدامات الأرض:

3 -1 إستعمالات الأرض وهيكلة البنية العمرانية: من أبرز السمات المميزة للمدن الحديثة هو تصنيف استخدامات الأرض لمعالجة مشكلات التحضر، التي تعتبر ركيزة لفهم التركيب الداخلي للمدينة لهذا وجب التعرض إلى أهم هذه الإستعمالات التي يتكون منها المدينة ونسبتها في حيز المدينة التي تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية والإجتماعية. لذا فإستخدامات الأرض تعتبر احدى الوظائف الأساسية التي عملت المخططات العمرانية على تطبيقها بغية تنظيم الهيكل الوظيفي للمدينة وتحديد طبيعة تركيبها ومورفولوجيتها ،وبهذا تساهم في عملية التوزيع الأمثل لعناصرها الوظيفية ومدى إستفادة ساكينها منها، فالبعد الشمولي للهيكل البنائي العمراني يربط بين الإحتياجات والإمكانات في ظل عملية تنموية عمرانية متكاملة تهدف الى تحقيق التوافق بين مرفولوجية أشكال الأبنية في حيز الوحدات العمرانية المجسدة وبين البيئة العمرانية المحيطة به. "[1]فتحدد مكونات العناصر في الحيز العمراني أو في المستقرات العمرانية السكنية في اطار العلاقات الوظيفية بين عناصر الأنشطة المختلفة والتي تحدد في ضوء الإحتياجات الاجتماعية و الاقتصادية لمكوناتها وفي تغيير تحديد إستخداماتها الخدمية."[2]و تتأثر بدينامية الحركة بين مواضع الأنشطة داخلها وبتطور أحجام و أشكال المستقرات السكانية من حيث الحجم ومكوناتها من حيث الكثافة السكانية ومواضع الأنشطة ووظائفها وعناصر شبكة حركة النقل."[3]

تعتبراستعمالات الأرضي من أهم العناصر المهيكلة للبنية العمرانية للمدينة ،فهي المعيار الذي يوضح إختيار أماكن السكن والعمل و الخدمات بإعتبارها العناصر الثلاثة الغالبة على تخطيط المدينة، "يحتل الاستعمال السكنى المرتبة الأولى ما بين 35-45% ، ويليها الشوارع وخدمات النقل و التي يصل في أغلبها أكثر من 70%، ثم الحدائق و الملاعب 15 %، و الصناعات و الخدمات الصناعية حوالى 10%، والتجاري حوالي 3%، وتعنى ذلك بقية الاستعمالات وهذا التباين يختلف من بلد إلى أخر و من منطقة عمرانية إلى أخرى في داخل المدينة الواحدة ومن أمثلة ذلك الولايات المتحدة الأمريكية."[4]

---

[1] فتحي محمد أبو عيانة: **جغرافية المدن دراسة تحليلية للقرية والمدينة** ، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية ، القاهرة ،1993، ص 38

[2] هشام أبو سعدة ، مرجع سابق ، ص 30

[3] مرجع نفسه ، ص 30

[4] خلف حسين علي الديلمي: **التخطيط الحضري** ، أسس و مفاهيم ، الطبعة الأولى 2002 ، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع عمان ، الأردن ، ص 162

جدول رقم (10): إستعمالات الأرض الحضرية في الولايات المتحدة الأمريكية[1]

الاستعمال	المدن الرئيسية	المدن التوابع
السكن	% 39,70	%42
صناعات الخدمات الصناعية	%11,30	%12,5
التجاري	%3,32	%2,45
الطرق وخدمات النقل	%28,10	%27,67
خدمات عامة	%10,93	%10,93
مناطق ترفيهية	%6,74	%4,37

المصدر: خلف حسين علي الديلمي: التخطيط الحضرى، أسس و مفاهيم.

في حين نجد في المدن العربية تباينًا أيضًا فمثلاً نجد استعمالات الأراضي في مدينة الرمادي عاصمة إقليم الأنبار في العراق في عام 1990 كمايلي: الإستعمال السكنى 42%، والصناعة و الخدمات الصناعية 7% و التجاري 3%، والمدارس و الفضاءات 9%، الطرق 10%، خدمات عامة 5% حيث يفوق الاستعمال السكني مقارنة بماهو عليه في المدن الأمريكية بينما تقل نسبة الإستعمالات الأخرى، بينما حصة الفرد من الأنشطة الخدمية و الخدمات العامة تتباين أيضاً من بلد لأخر ومن مدينة لأخرى بحسب طبيعة توزيعها و المجال العمراني الذي تشغله وعمومًا تكون حصة الفرد ما بين 80 و120م^2 ، وربما يزيد أو تقل عن ذلك في العديد من الدول وذلك بحسب كراس التخطيط للاسكان و تكون حصة الفرد وفقًا لمعيار م^2 كمايلي : النشاط أو الخدمة السكنية بين 45 و 55 م^2 والنشاط التجاري من 1 الى 2 م^2 والنقل من 8 الى12 م^2 و الصحة من 0,5 و1 م^2 أو الخدمة التعليمية من 3 الى 4 م^2 ، والترفيهية والمساحات الخضراء 13- 20 م^2 ، الخدمات الادارية، والمرافق العامة 4 – 6 م^2 .[2]

و"تعد الدراسات الحضرية من أكثر الدراسات الجغرافية التي تناولت الوظيفة السكنية نتيجة إرتباطها بالنمو السكاني ولما لها من أهمية على الأنشطة الوظيفية الأخرى في المدينة منها الخدمية. و الوظيفة السكنية في المدينة من الوظائف الأساسية التي تشترك مع الإستعمالات الأخرى و التي تسيطر على مساحة الفضاء

[1] خلف حسين علي الديلمي: **التخطيط الحضرى** ، أسس و مفاهيم ، الطبعة الأولى 2002 ، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع عمان ، الأردن ، ص 162

[2] خلف حسين علي الديلمي: **مرجع نفسه**، ص ص 163-164

الحضري (الحيز) فهي تختلف من مدينة إلى أخرى ،إلا أن الدراسات التي أجريت بهذا الصدد تشير بأن هذا الإستعمال يحتل في المعدل بين (30 %–40%) من مساحة المعمرة للمدينة.[1]).

وهناك "عدة متغيرات وعوامل تؤثر و تتحكم في اختيار موقع الوحدة السكنية بالنسبة للساكن الحضري أهمها:

- ظروف البيئة الاجتماعية والاقتصادية والتي تدخل كمعايير في اختيار الوحدة السكنية.
- القرب من موقع العمل.
- أثر القوانين و الأنظمة المفروضة على إستعمالات الأرض للمركز الحضري.
- دور وسائل النقل المستعملة في تحديد موقع الاستعمال السكني." [2]

دراسة التباعد بين الوحدات السكنية و العوامل المؤثرة في ذلك من خلال:

- العلاقة بين معدل ايجار الوحدة السكنية وقيمتها.
- نمط الكثافة في الوحدة السكنية و علاقة ذلك بالكثافة السكانية العامة في المدينة ، وبمعدل الإيجار وما يترتب على المدينة من تفاوت في المناطق السكنية الكثيفة مقارنة بالمناطق ذات الكثافة الضعيفة.[3]

[1] Raymond E.Muryhy : **The American city ,urban geography** , op cit, p 367

[2] عاطف حمزة حسن : **تخطيط المدن أسلوب ومراحل**، جامعة قطر، ص 53

[3] صلاح حميد الجنابي : **جغرافية الحضر : أسس وتطبيقات**، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة الموصل، الطبعة الأخيرة، 2011، ص 191

3-2 توزيع إستخدامات الأرض الحضرية و إعداد مخطط التهيئة العمرانية:

أ – توزيع إستعمالات الأرض الحضرية:

يمثل تخطيط إستخدامات الأرض أحد القرارات الهامة في المراحل المبكرة لتخطيط المواقع والوصول إلى التشكيل العمراني الملائم لصياغة البدائل التخطيطية كتمهيد لإختبارها وإختيار أفضلها بقصد تقييمه وتقويمه وتعدد جهات الإختصاص المسؤولة عن إتخاذ القراروتنفيذه من جهة أخرى يجعل من الصعوبة بمكان تجاهل تأثيراتها على الإطار العام لتلبية المتطلبات في ضوء الأولويات و أهداف النمو والتطور ومراعاة الجوانب المؤثرة على الفاعلية وتبين الأداء الوظيفي وتحقيق أفضل إقتصاديات للتنمية العمرانية."[1] فعملية بناء بيئة عمرانية حضرية ملائمة تحتاج إلى عملية تفاعلية بين مختلف الفاعلين في العملية التخطيطية منهم (المخطط و مصمم التهيئة العمرانية) وصولًا للسكان فكل واحد منهما يهدف إلى توفير المكان الملائم للساكن وفق متغيرات بيئة وإجتماعية وعمرانية مرتكزة على الواقع الموجود لكل منطقة عمرانية وعدم الاعتماد على المخططات و التصاميم المستوردة لأنها لا تنسجم مع الخصوصية الثقافية للمجتمع العربي ، الذي أنتج عدة مشاكل حضرية تعانى منها المدينة العربية عامة والذي به ساهمت بشكل مباشر في إضعاف نسيج العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة نفسها نظرًا لصغر حجم المسكن و عدم تناسبها مع عدد أفرادها وغيرها من النتائج السلبية للبناء الأفقي المتعدد الطوابق، والتي تحوى على وحدات سكنية صغيرة المساحة جعل الساكن نفسه بعيد عن الحياة الاجتماعية الطبيعة، لذلك إنعكست أثار ذلك على سلوكه فأخذ يميل إلى الانطواء و الشعور بعدم الراحة، وبالتالي على ابداعاته و عطاءه ولكن لا يشعر بها بشكل ملموس لأننا لا نتحسس مشاعر الأخرين، بل أيضا التصاميم لا تنسجم مع عادات وتقاليد المجتمع العربي من جوانب عدة منها:

- صغر مساحة المسكن بحيث لا يمكن فصل مجالس الرجال و النساء.
- عدم إمكانية عزل المواقع غرف الخدمات (المطبخ و الحمام) مع بقية غرف المسكن.
- كما ساهمت التصاميم في اضعاف العلاقات الاجتماعية لصعر مساحتها وعدم قدرتها على إستيعاب حجم الأسرة."[2]

ومما زاد في المشكلات ثقافة أفراد المجتمع فعندما يسكن العمارات أفراد تغيب فيهم ثقافة الحضري، ولا تنسجم سلوكاتهم مع النظام الحياة الحضرية مما يزيد في تفاقم المشاكل الحضرية، وعليه أصبح من الضروري على المخططين في مجال العمران و التهيئة العمرانية والتصميم الأبنية و المرافق الخدمية أن

[1] هشام أبو سعدة: **الكفاءة والتشكيل العمرانية: مدخل لتصميم وتخطيط المواقع** ، المكتبة الأكاديمية 1994، الطبعة الثانية ، ص 47

[2] صلاح حميد الجنابي ، مرجع سابق، ص 158

يأخذوا بعين الإعتبار توفير المتطلبات التخطيطية و التصاميم المرفقية التي تحقق الراحة والصحة لمستعمليها. فتوزيعها على العمران الحضري تتحكم فيه عدة عوامل يجب مراعاتها، منها الطبيعية والبشرية والتخطيطية و بيئية، التي يتم على أساسها تحديد الموضع و المواقع الملائمة لكل استعمال بحيث يحقق من التوزيع:

- توزيع الاستعمالات بشكل متجانس وبنسب تتفق مع المعايير التخطيطية.
- إختيار المواقع المرتفعة البعيدة عن المشاكل التلوث ومخاطر الفياضانات و الانهيارات.
- تخطيط المواقع الصناعية وخدماتها في أماكن لا تؤثر على المدينة.
- تخطيط الطرق بما يحقق انسيابية المرور وسهولة التنقل دون مشاكل و تحديد وسائل النقل الملائمة كالحافلات النقل الحضري و القطارات.
- توزيع الخدمات العامة بما يخدم كافة سكان المدينة.
- توزيع المواقع الترفيهية و الثقافية و المساحات الخضراء على كافة أرجاء المدينة[1].

ب . إعداد المخططات التهيئة العمرانية: "يتم إعداد مخططات أساسية لتوزيع الاستعمالات التي توضح موقع المكاني لكل استعمال للأرض الحضرية تعد مخططات شاملة، كما تعد مخططات تفصيلية (مخطط شغل الأراضي حيث يبين فيه كل نشاط خدمي، وتوضح طبيعة امتداده وما يتضمنه من أنشطة وخدمات، على سيبل المثال مخطط المنطقة السكنية والذي يتضمن السكان وخدمات التعليم والصحة والترفيه وغيرها. فتوزيعها تختلف تبعًا أيضاً لطبيعة إستخدمات الأرض في المدن الجديدة. التي تشمل توزيع جميع الاستعمالات و الخدمات، ولذا تختلف عما في مناطق توسع المدن القائمة الذي يكون متفقًا ومتجانسًا مع الهيكل التخطيطي و العمراني القائم ومكمل له في توفير مختلف المرافق الخدمية، ويكون في شكل أحياء أو تجمعات سكنية أو منطقة سكنية.

[1] خلف حسين علي الديلمي : **التخطيط الحضري أسس و مفاهيم** ، الطبعة الأولى 2002 ، الدار العلمية الدولية للنشر و التوزيع ودار الثقافة للنشر و التوزيع عمان ، الأردن ، ص 160

شكل رقم (25): توزيع إستعمالات الأرض الحضرية بحسب مخطط شغل الأراضي[1]

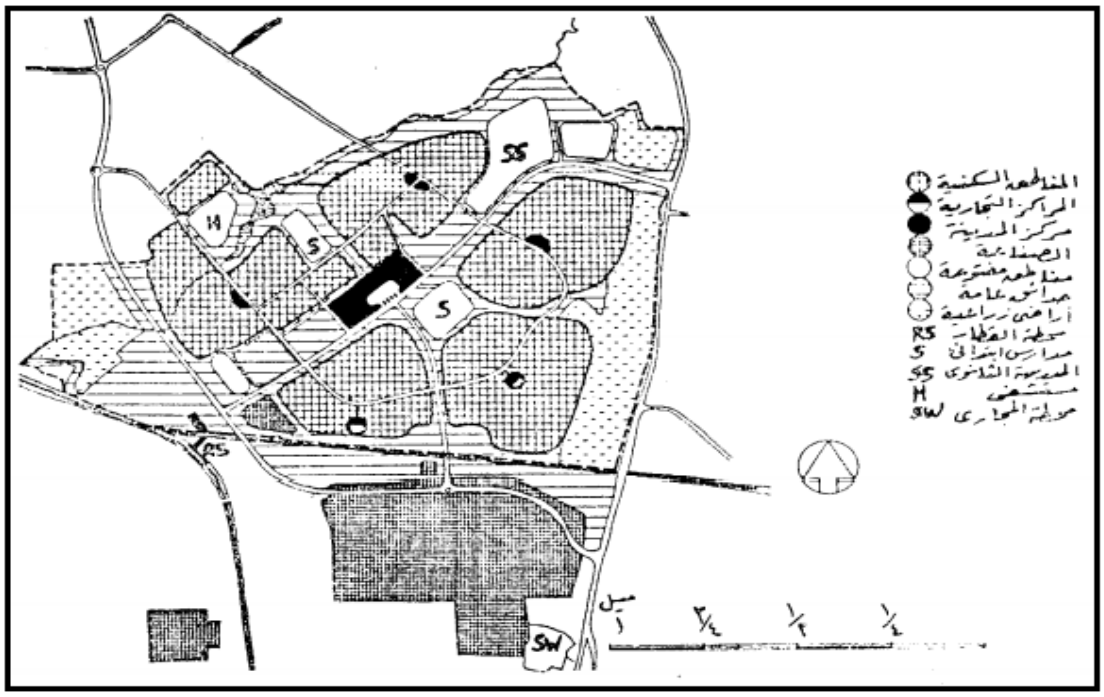

وعليه فتحديد الموضع الملائم لكل إستعمال بحيث يتم إعداد مخططات تفصيلية وتصاميم خاصة منها و تكون منسجمة ومكملة لما يجاورها من أنشطة الأخرى ، وإن تخطيط أنماط التجمعات السكانية يكون على مستويات تبدأ بما يسمى بلوك سكني وتنتهي بالتجمع الحضري الذي يتكون من عدة مدن وعليه نجد:

أ – **بلوك سكني:** ويعني مساحة من الأرض يتم تقسيمها إلى قطع سكنية متجاورة لا يفصل بينها شيء وبمساحات حسب المعيار المطبق في البلد أو المدينة، فعلى سبيل المثال في العراق 200 إلى 250م ^{2} في المدن الكبيرة و 250 إلى 300 م^2 في المدن الصغيرة ، وفي الغالب لا يتجاوز طول البلوك 100 م .

ب– منطقة سكنية: تضم عدد من البلوكات حسب المساحة المخصصة لتلك المحلة وعدد السكان المخطط لإسكانهم، كما أنها تتضمن بعض الخدمات مثل مدرسة إبتدائية وروضة ومحلات تجارية ومراكز ترفيهية لخدمة سكانها، والمنطقة السكنية تعني وحدة الجوار.

[1] خلف حسين علي الديلمي، مرجع سابق، ص 167

جـ- الحي السكني: يشمل منطقة سكنية واسعة تضم عدد من المحلات السكنية تتضمن خدمات عامة لجميع سكان المحلات فضلًا عن الخدمات المتوفرة في كل محلة، مثل مدرسة ثانوية، مسجد كبير، مركز ثقافي، نادي رياضي، خدمات نقل وإتصالات، مركز تجاري، مركز صحي.

د- المدينة: تضم عدد من الأحياء السكنية وتتضمن خدمات متنوعة لخدمة جميع السكان مثل مركز تجاري رئيسي كبير، مستشفيات، جامعة أو معاهد، حدائق عامة، مسجد رئيسي، خدمات صناعية، وغيرها من الخدمات وفي المدن الكبرى مثل لندن وباريس والقاهرة حيث تم بناء مدن تابعة لها قريبة منها للسكن فقط ، أي يعمل في المدينة الكبيرة ويسكن في الصغيرة، لهذا تخطط مثل تلك المدن لإستيعاب عدد محدد من السكان توفر لهم كل الخدمات اللازمة.

هـ- التجمع الحضري: يعني وجود عدد من المدن على مسافات متقاربة وعدم وجود فواصل بينها والعمران متواصل، وقد تكون مدينة كبيرة وحولها مدن صغيرة أو مدن كبيرة متجاورة."[1]

شكل رقم (26): أنماط التجمعات السكانية [2]

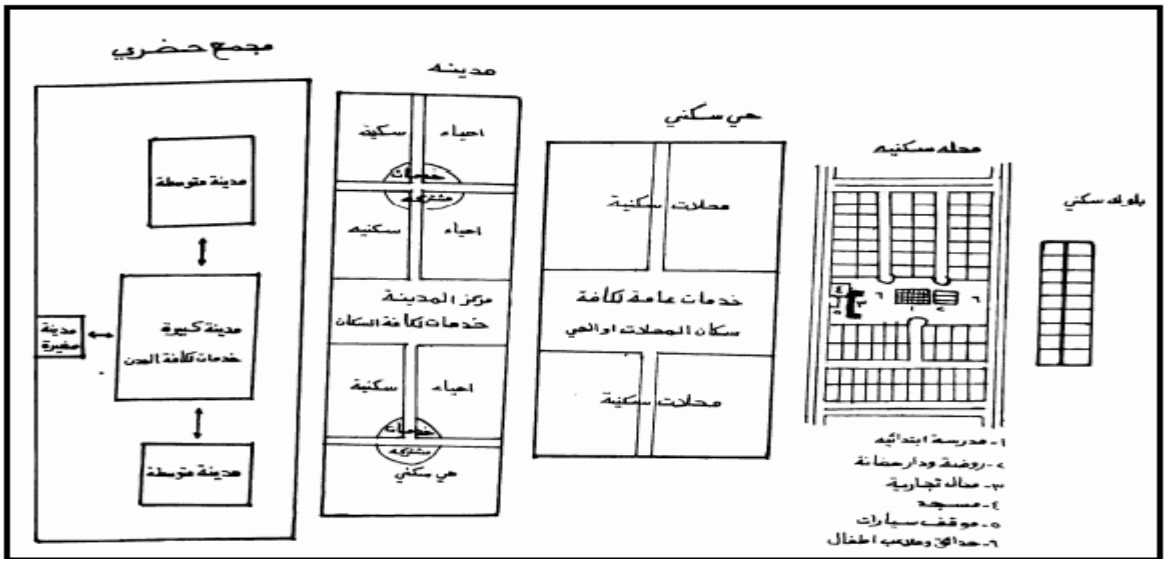

وتختلف مرفولوجية الأحياء السكنية في مخططاتها وتصاميم تهيئتها العمرانية، لهذا تظهر بأنماط ومساحات وأحجام مختلفة و هناك عوامل تتحكم فيها:

[1] خلف حسين علي الديلمي، مرجع سابق، ص 177

[2] مرجع نفسه، ص 178

- الكثافة السكانية وهو عدد السكان في أي مكان على المساحة السكنية المستغلة فعلاً والتي على ضوئها يتم تحديد نوع السكن، وتعتبر نقطة هامة لتحديد نمط البناء ، ولتحديد المواقع المكانية والمساحات والاتجاهات الملائمة لمواقع الخدمات سواء العمودي منها أو الأفقي ، فالعمودي يحتاج إلى مساحة أقل، أما النمو الأفقي يحتاج إلى مساحة أكبر، حيث ترتفع الكتافة السكنية في البناء العمودي وتقل في الأفقي.
- مراعاة المستوى الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للسكان الذين يستغلون تلك المساكن لتجنب الكثير من المشاكل الناتجة عن ذلك.
- مراعاة الجانب الاقتصادي المتمثلة بتوفير الخدمات المختلفة ومنها إمتداد العمران الذي بزيادته تزداد الكلف ويشمل ذلك واجهات الأبنية التي يفضل أن تكون ذات واجهات ضيقة وتمتد طوليًا في العمق.
- تحديد إرتفاع أبنية حسب خصائص الموضع والحاجة إلى التوسع العمودي.
- تحقيق التجانس بين العمران القائم والجديد وخاصة في المدن القائمة، والانسجام بين الاستعمالات المجاورة سواء في المدن القائمة أو الجديدة.
- توفير الخدمات المختلفة بما يكفي الحاجة حاضرًا ومستقبل ويؤخذ بعين الاعتبار النمو السكاني.
- تخطيط وتصميم الوحدات السكنية بما يتلائم و خصائص الموقع والموضع، وتتفق جميعها في توفير الخدمات المختلفة لسكانها وفق معايير تخطيطية ، ومنها ما يتم تخطيط بعض الأحياء السكنية على شكل دائري تتوسط خدمات مختلفة لخدمة سكانها.

تتخذ الأحياء في بعض الأحيان نفس الشكل ، وتتضمن خدمات أوسع ومشتركة لكل التجمعات السكنية التي تقع ضمن الحي السكني. في حين تتخذ بعض التجمعات شكل مربع أو مستطيل وتشغل مساحة من الأرض مناسبة لعدد السكان المخطط إسكانهم وطبيعة التوسع عمودي أم أفقي هي لذلك ظهرت نماذج متنوعة من التجمعات السكنية، ففي النمو الأفقي تظهر أشكال مختلفة طولية أو مربعة أو أي شكل أخر،ففي النمو العمودي قد ظهرت أشكال متنوعة من النمو بما يتلائم والبيئة الطبيعية،كما ظهرت تصاميم تجمع بين النموذجين الأفقي والعمودي.[1]

[1] خلف حسين علي الديلمي ، مرجع سابق، ص 190

شكل رقم (27) : المرافق الخدمية في حي مستطيل الشكل [1]

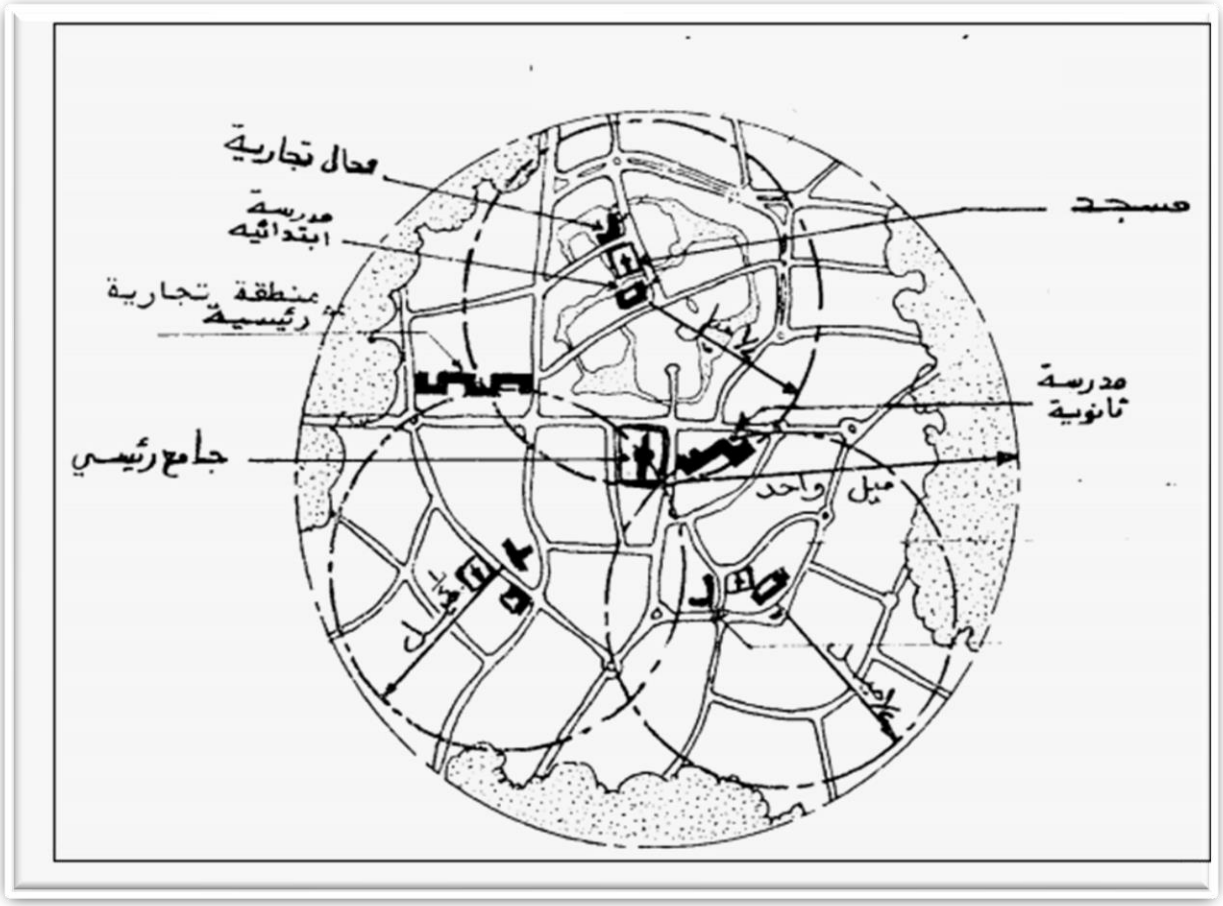

ويعتبر تخطيط الطرق ضمن أرض المدينة من الجوانب المهمة التي تحتاج إلى الدقة والتنظيم لأنها تمثل الشرايين التي تربط بين أجزائها ومع المناطق المجاورة حسب أهمية المدينة، فقد تتضمن المدن الكبرى طرق مرور سريع وسكة حديد وقطارات وموانئ إذا كانت تقع على بحر، في حين التى تتضمن المدن الصغيرة ذلك وربما يقتصر على السيارات، وتعد طرق السيارات من أهم أنواع طرق المواصلات التي تربط بين أجزاء المدينة وإلى مستوى محدود جدًا وهو المسكن، لذا يجب أن تكون وفق أبعاد وقياسات دقيقة لتؤدي وظيفتها بكفاءة عالية وضمن مساحة محددة، ففي الشكلين (أ وب) يوضحان تخطيط الطرق على نفس المساحة بنمطين الأول (أ) شغلت فيه الطرق حيز بلغت مساحته 4 كـم وفي النمط الثاني(ب) 3 كلم حيث تم إستغلال المساحة الزائدة كحديقة وسطية.[2]

[1] خلف حسين علي الديلمي ، مرجع سابق ، ص 191

[2] شفيق الموضي الوكيل، محمد عبدالله سراج : **المناخ وعمارة المناطق الحارة** ، ط3، عالم الكتاب القاهرة، 1989، ص 142

وتمتل الطرق نشاط وظيفي لتلبية حاجة الانسان في التنقل بين المناطق المختلفة. والذي يعبر عنه بمصطلح تولد الرحلات المرتبط بطبيعة توزيع استعمالات الأرض. ومن الخصائص الأساسية التي يجب أن تتصف بها الطرق تحقيق سهولة الوصول، ومرونة الحركة والتنقل بين أنشطة المنطقة الحضرية وخارجه وتخطيط الطرق يعتمد على عدة عناصر منها ما يأتي:

- الوضع الطوبوغرافي لموضع المدينة فكلما كان متضرس وتتخلله أودية ومنحدرات شديدة تعيق تمدد الطرق وتقلل من مرونة الحركة والتنقل.
- حجم المرور المتوقع علو الطريق ، فكلما ازداد عدد السيارات يجب توسيع الطريق.
- طبيعة النقل عبر الطريق ففي النقل العام يحتاج إلى توفير محطات انتظار على طول الطريق وعمل مواقف خاصة بحافلات النقل للحد من تأثيرها على انسيابية المرور. فإذا كان النقل خاص فتكون الحاجة إلى ساحات لوقوف السيارات ، لذا تحدد نوعية النقل عملية تخطيط الطرق.
- تحقيق اختصار في الزمن وقلة الكلفة والأمن و الأمان من خلال تقليص نقاط التوقف عند التقطعات ونقاط عبور المشاة وخاصة في بداية الدوام ونهايته.
- تخطيط الطرق بشكل متدرج وعلى عدة مستويات يؤدي كل واحد منها خدمة معينة ضمن المنطقة الحضرية وخارجها التي تقل سعتها بشكل تدريجي حتى أخر مستوى يربط بين أجزاء المنطقة السكنية.
- تخطط الطرق في المدن الجديدة بشكل متكامل ويتضمن كل مستويات الطرق وبأبعاد مناسبة لحجم حركة المرور المتوقع على كل طريق ونوع المركبات التي ستسير عليها ، بحيث تحقق تلك الطرق سهولة النتقل والوصول بين أرجاء المدينة بشكل منتظم وبدون مشاكل ،وتتضمن تلك الطرق معالجات للتقطعات بما يضمن انسيابية المرور وعدم التوقف.
- يتحكم بطبيعة امتداد الطرق التوزيع الأنشطة المختلفة على أرض المدينة فضلًا عن طبيعة سطح الأرض، فقد يكون توزيع الطرق بشكل شعاعي وخاصة في المدن التي لا توجد فيها أنشطة قريبة من مركز المدينة، إذ يكون غالبيتها

شكل رقم (35) : أنظمة حركة المرور داخل و خارج المدينة

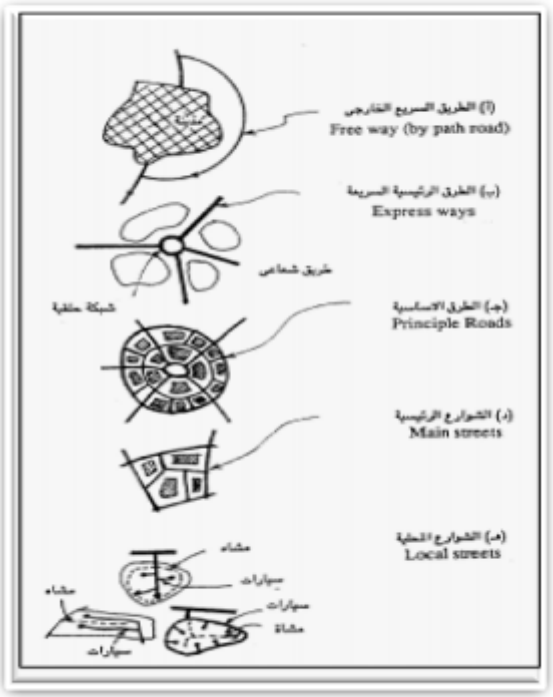

المصدر: خلف حسين علي الدليمي ، مرجع سابق ، ص 200

متباعدة عن المركز وفي إتجاهات عدة الشكلين (أ و ب) أو لربط أنشطة مع بعضها.

- يجري تخطيط طرق المدن القائمة وفق تخطيط طرق المناطق العمرانية الجديدة التي توسعت نحوها المدينة والتي تكون منسجمة ومكملة لما متوفر من طرق بما يخدم سكان المدينة في المناطق القديمة والجديدة . وإعادة تخطيط طرق المدن القائمة وخاصة القديمة ذات الشوارع الضيقة من خلال توسيع بعض الطرق ومد طرق جديدة ضمن الرقعة الحضرية وخارجها، ويحتاج تخطيط الطرق وتنظيم النقل في المدينة إلى دراسة شاملة لجوانب عديدة منها ما يأتي:

- طبيعة أنظمة والقوانين الخاصة بالمرور و أثرها على النقل في المدن وتحديد الجوانب الايجابية والسلبية فيها.
- إعتماد المخططات الأساسية للمدن التي تتضمن الطرق بمستوياتها المختلفة وأبعادها وطاقتها الإستيعابية للحركة المرورية وخاصة ساعات الذروة في بداية الدوام ونهايته، وتحديد بداية الرحلات ونهايتها وطبيعة الحركة على الطرق حسب مستوياته ويتوقف على ذلك إختيار النظام الملائم للحركة.
- تحديد مسارات النقل العام داخل المدينة والوسائل المستخدمة وطبيعة كفاءة الأداء والمعوقات التي تجابه ذلك.
- طبيعة الحركة بين المدينة والمدن الأخرى أو إقليمها المحيط ويظهر ذلك من خلال عدد السيارات الداخلة والخارجة من المدينة.
- تحديد المشاكل البيئية التي تؤثر على النقل مثل الغبار والضباب والتلوث.
- حركة المشاة وتأثيرها على حركة المرور.
- كفاءة مواقف السيارات و حافلات النقل المهام بما ينسجم وعدد المركبات الخاصة والعامة .
- مدى كفاءة عمل نقاط تقاطع الطرق وخاصة على الطرق الرئيسية ."[1]

[1] خلف حسين علي الديلمي، مرجع سابق ، ص ص 206 -207

3-3 التخطيط المستدام لإستعمالات الأرض:

تتباين وجهات النظر حول تحديد مفهوم التخطيط العمراني المستدام ، "فقد يراه البعض على أنه وسيلة لمعالجة المشاكل العمرانية الآنية التي يواجهها أي تجمع سكاني ، في حين يعتقد البعض الآخر أن دوره الأساسي يعتمد على وضع تصميم صحيح لشبكة الطرق و الخدمات الخاصة بالبنية التحتية ، وأسلوب يقوم على تقسيم الأراضي إلى عدد كبير من القطع بهدف إستثمارها وإعمارها . و يتفق عدد من الباحثين على أن المفهوم الأكثر شمولية للتخطيط هو الذي يجمع بين المعنى العلمي والمعنى العملي. وإرتباط مفهومه بأساليب التخطيط العمراني منها التخطيط العمراني المستدام و العمران الأخضر و المدينة المستدامة و هي تعكس الاهتمام بقضايا التخطيط العمراني في علاقته بحماية البيئة الايكولوجية و"تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية و الاعتماد بشكل أكبر عل مصادر الطاقة المتجددة مما ينتج مدنا أمنة ومريحة بيئيًا و يقلل فيها الأثر على البيئة وتنخفض فيها تكاليف التشغيل و الصيانة ، وقد ظهرفي مؤتمر قمة الأرض في ريو دي جينيرو 1992 وقد ترجمت في محتوى الأجندة (21) التمهيدية المحلية وكذلك في مؤتمر الذي إنعقد في تركيا (إسطنبول) 1996 والذي ضمن في توصياته أن لكل فرد الحق في امتلاك مساحة مخصصة للسكن ،كما عرض مؤتمر Urban في برلين 2000 نماذج لأفضل الممارسات في تجسيد التنمية العمرانية المستدامة في مدن العالم والتي هي مجموعة متكاملة من العناصر التي يعيش ضمنها الانسان (سكن، إقتصاد، بيئة صحية) لتحقيق حياة مريحة للسكان ، كما تتضمن تنمية إقتصادية و إجتماعية وثقافية فهي ليست عمران فقط فالطريق للوصول الى تنمية المستدامة يبدأ بالقضاء على الفقر في المراكز العمرانية فالاقتصاد المستدام يؤدي الى تنمية عمرانية ويوزع عل السكان بشكل سليم وعادل."[1] ومن" بعض أراء مخططي المدن منهم Andrew Blowers تتحقق مدن مستدامة بحيث من أهم التغييرات اللازمة للإستدامة المستقبلية أن تصبح مراكز المدن جذابة للسكن والعمل ، وأن يقلل الاعتماد على الرحلات الطويلة للوصول للعمل إلى جانب التوزيع المناسب للفعاليات ، و تحسين نوعية السكن بتقليل الكثافة، و إعادة تصميم الفراغات ، إضافة لزيادة العناصر والفراغات المحلية المفتوحة، ورفع مستوى الاكتفاء الذاتي للمناطق المحلية بالحصول على الخدمات اليومية."[2]

"فإستعمالات الأراضي تعنى بتقييم منهجي منظم للأرض واستخداماتها القائمة وللعوامل الطبيعية و الاجتماعية و الاقتصادية بحيث تكون منتاسقة مع تخطيط المدينة ومرتبطة بشكل وثيق بالتركيبة السكانية و

[1] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل): **تخطيط المدن المستدامة و توجهات السياسات العامة** ،2009 ، ص2

[2] الوكيل شفيق العوضي : **التخطيط العمراني** ، القاهرة ،2000، ص 4

الديمغرافية وتؤثر على اختيار نوع السكن بشكل رئيسي وعلى تحديد مساحات الأراضي اللازمة للوظائف وفقًا لعدد السكان، كما تعد مقياسًا للتوازن بين مختلف المناطق المخصصة للسكن و الخدمات وتوفير محاور الحركة الملائمة لها ،فإختيار أنماط استخدام مستدامة تزيد من الإنتاج وتلبي حاجات السكان وتحافظ على البيئة .فهي جزء من عملية تخطيط شاملة تقوم بوضع التصورات المستقبلية للتنمية العمرانية و الإدارية و الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و الخدمية و البيئية و أنماط استخدامات الأرض المستقبلية.

و"تأتي أهمية التخطيط العمراني المستدام لإستعمالات الأراضي المستدام من إزدياد الاهتمام به نتيجة للتضخم السكاني في العالم مع محدودية مساحة العقار، و الموارد ويظهر هذا التوجه للتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الأعمال، الخدمات، المساكن، لتحسين الفضاءات العمرانية وتوجيه نموها بمراعاة:

- الزيادات المستمرة في أعداد السكان لذلك فإن معرفة كيف يتزايد السكان ؟ و أين يتزايدون؟ هي أمور مهمة بالنسبة لمخطط شغل الأرضي ومحدودية مساحة الأرض في دول العالم المختلفة .
- المحافظة على الموارد الطبيعية بكل عناصرها والبحث عن الحلول المستدامة لاشباع الحاجات القائمة و توجيه التنمية.
- التغلب على الكثير من المشاكل التي تنجم عن التغيير في أنماط استخدام الأراضي كأساس في الاستخدامات المختلفة .
- تدهور الأراضي الزراعية ومصادر المياه و الغابات و ظهور الكثير من المشاكل الحضرية نتيجة الزحف العمراني .
- الضغط المتزايد على الخدمات و المرافق العامة و الحاجة إلى مزيد منها نتيجة الزيادة السكانية.
- تحقيق العدالة الاجتماعية في مجال توزيع الوظائف لجميع المناطق . [1]

3-3-2 أهداف تخطيط المستدام لإستعمالات الأراضي: من بين الأهداف "نجد:

- تقدير الحاجات الحالية و المستقبلية وتقييم قدرة الأرض على تلبيتها و إيجاد الحلول للمشاكل الحالية والمتوقعة .
- وضع الحلول المناسبة للاستخدمات المنافسة بين المصالح الفردية والعامة وبين الأجيال الحالية و المستقبلية .

[1] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، مرجع سابق ، ص ص 10-3

- حل مشاكل التجمعات العمرانية مثل تداخل استعمالات الأراضي، و النمو المشوه لبعض الأحياء،و القطاعات مشاكل الطرق و المرور ومشاكل العمرانية القديمة .
- الموازنة بين التجمعات السكنية و المناطق العمرانية من ناحية الخدمات و خطط التطوير .
- البحث عن حلول المستدامة لاشباع الحاجات القائمة و توجيه التنمية و تحقيق التخطيط المتقدم و الناجح و الملائم لحاجات السكان و مشاكلهم."[1]

3-3-3 العوامل المؤثرة في تخطيطها:

إن "السياسة المعتمدة للدولة تلعب دورًا رئيسيًا ومؤثر على مجمل الحياة العامة للسكانها بحيث تمثل الإدارات و المؤسسات العامة الذراع التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية ،ففي الأنظمة الديمقراطية يطبق نظام اللامركزية و نجد المشاركة الحثيثة والواضحة من قبل المواطن في رسم سياسات المدينة و التجمعات السكنية بعكس الأنظمة المركزية، حيث يأخذ صانع القرار أراء المواطنين و يتأثر بها في محاولته لاسترضاء المنتاخبين الذين يعطيهم القانون حق التدخل و التأثير على مجريات الأمور مما ينعكس إيجابيا عل العملية التنموية و لا تقتصر الأنظمة اللامركزية. على عمليات صنع القرار فقط في السياسات التنموية ، وانما يمكن أن تتعدد إلى أن تصل إلى اللامركزية المؤسساتية و المالية و الاقتصادية وفقًا لمستوياتها من المركزية والأهداف المرجوة."[2]

جدول رقم (11) : مستويات اللامركزية [3]

مستويات من اللامركزية	الأهداف الرئيسية
اللامركزية في مستوى صنع القرار	تحسين ألية صنع القرار و تحقيق المساواة
اللامركزية الإدارية أو المؤسسية	تحسين كفاءة الإدارة و مستوى تقديم الخدمات
اللامركزية المالية	تحسين الأداء المالي من خلال زيادة موارد الدخل و الانفاق بحكمة
اللامركزية الاقتصادية أول لا مركزية السوق على الرغم من انها تعتبر مستو بحد ذاتها	إيجاد بيئة أفضل للمشاريع الخاصة و التجاوب مع الاحتياجات المحلية

المصدر : برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: **تخطيط المدن المستدامة وتوجهات السياسات العامة 2009.**

[1] A.K.JAIN ,Sustainable Urban planning 2011,op cite , p 8

[2] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية : **تخطيط المدن المستدامة وتوجهات السياسات العامة 2009** ، ص 18

[3] مرجع نفسه ، ص 27

وقد أظهر "التمركز العمراني يتأثر بالعوامل المحيطة به **فالعوامل الثقافية** للمجتمع الصناعي له عاداته، تقاليده، سلوكه وقيمه التي تختلف عن عادات، سلوك، قيم المجتمع بحيث أشارت أن المدن وما في حكمها من التجمعات ما هي إلا أوعية للساكنين وقاطينها و القاعدة أن محتويات الوعاء تأخذ شكل الوعاء، و لهذا كان على المخطط أن ينظر لكل العوامل التي تؤثر فيها."[1] بحيث تؤثر الثقافات السائدة في المجتمع على أنماط إستعمالات الأرض التي تصبح جزء لا يتجزأ من من الخلفية الثقافية للمجتمع و السكان هذا بالطبع إذا سمح المجتمع بالتأثير على هذه الأنماط ولم يتم صياغتها من جهات بعيدة عن ثقافات ومعتقدات الناس ، فكلما كان المجتمع أكثر مشاركة في صياغة سياسات استعمالات الأراضي و تطبيق و تعديل هذه السياسات كلما اكتست هذه الاستعمالات ثقافات و عادات و عقائد المجتمع و أمكن تطبيقها عل الواقع .

و العوامل الاجتماعية لها أثر الواضح على تمدد واتساع واطرف المدن حيث يميل البعض إلى البناء الأفقي و المستقل أخر فقيرة و معدومة ، و تبرز أيضا مناطق السكن العشوائي والسكن المتخلف و المناطق المكتظة غير الملتزمة بأنظمة البناء كالارتدادات والنسبية السطحية وارتفاع الأبنية و تنشأ المجتمعات الغير متجانسة و تنعكس أثارها على المخططات الهيكلية و التنظيمية و تطورها."[2]

فالتنمية الحضرية المستدامة "تهتم بتحسين الصحة الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية للمدن الطويلة الأجل من خلال التوفيق بين الرؤى و التطلعات المستقبلية لسكان و احتياجاتهم وواقعهم الراهن وتعزيز الامن البشري في المناطق الحضرية و ان تحقيقها لزم العمل على المستويات الوطنية و الإقليمية و المحلية مهيكلة للمدن."[3] ،"التي ترتبط بتشكيل المكان حيث يختص بدراسة السكان و استخدام الأرض و النقل ومستندة على أهداف محلية ضمن الاطار العام لسياسة الوطنية و الإقليمية و نترجم هذه الرؤى إلى مجموعة برامج وسياسات من خلال المخططات التنظيمية و تخلق اطار للعمل يسهم في انجاز التنمية المستدامة[4]."إلا أن تحقيق هذه المتطلبات من خلال مواجهة عمليات التنمية العمرانية ضمن أطر التخطيط و السياسات المتبعة على كل مستوياتها الوطنية والإقليمية وصولا المحلية بما في ذلك توفير مرافق البنية التحتية والخدمات المضمونة بما في ذلك امدادات المياه وإدارة المخلفات، النقل، الاتصالات .وتوفير فرص الحصول على الأراضي أو المباني في مواقع مناسبة .وقوى عاملة سليمة ومتعلمة وتتمتع بمهارات مناسبة

---

[1] غنيم عثمان محمد : **تخطيط استخدام الأرض الريفي و الحضري** ، إطار جغرافي ،2001 ، ص 7

[2] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، مرجع سابق، ص 7

[3] محمد يسار عابدين ، روال ميا ، صفاء ميا : مرجع سابق ، ص 8

[4] CITIES ALLIANCE .ICLEI.UNEP.LIVEABLE : **CITES THE BENEFILS OF URBAN ENVIRONMENTAL Planning** -A cities Alliance Study on good Practices and us ful tools 2007 , p162

في الأطر التنظيمية المناسبة التي تساهم في تحديد وفرض الحد الأدنى من المعايير غير التمييزية وملائمة للسياق المحلي من أجل توفير بيئة عمل أمنة وسليمة .وفي نفس السياق لقد تضمنت أجندة المؤيل بعض المباديء ذات الصلة كتحقيق الفرص المتساوية و المنصف للخدمات ، التكامل الاجتماعي من خلال حضر ممارسات التمييز وتوفير الفرص و الحيز المادي اللازمين لتحقيق التفاعل الإيجابي. فالتخطيط البيئي هو الذي يسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة، من خلال إعداد الخطط البيئية، ودمج البعد البيئي في الخطط الأخرى، بحيث لا تتعدى المشروعات والأنشطة المخططة الإعتبارات البيئية. كما تسهم مستوي التخطيطي و العمراني في خلق محاور جديدة للحركة لتسير مرور ، وما ينتج ذلك من تعبيد ورصف وتشجير، إمداد هذه المناطق بالبنية الأساسية و التي تنقصها .توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية لهذه المناطق مثل المراكز الصحية و المدارس و نقطة الشرطة وغيرها ، بالإضافة إلى إيجاد فراغات مفتوحة (حدائق عامة، مساحات ... بأنواعها). أما من الناحية الاجتماعية من خلال تحسين النوعية الاجتماعية البيئية وذلك بإيجاد خدمات إجتماعية ترفع من المستوى الاجتماعي للسكان (نوادي إجتماعية ، مراكز تأهيل)، تشجيع السكان على المشاركة بالتطوير العمراني و المعماري من خلال إستكمال الواجهات الخارجية إذ أن أغلب هذه المباني تنقصها هذه الإجراءات ، إيجاد مراكز اهتمام حيوية و نوعية في الفراغات المتروكة، إجراء بعض المعالجات المعمارية الممكنة مثل تحسين الأداء الوظيفي للأبنية. "[1] فهي علاقة عميقة الارتباط بين الاحتياجات والإمكانات فى إطار عملية عقلانية واعية. تهدف هذه العملية إلى تحقيق أكبر قدر من التلاؤم والتوافق بين الأشكال العُمرّانية الناتجة وبين المجال أو الحيز العمرانى المحيط."[2] و تعبر "بشكل واضح عن السياسات المستمدة من الاستراتيجية التخطيطية التنموية، ويستجيب للحاجيات الكلية للمجتمع المحلي، وتطوير البنى التحتية، بضبط استعمالات الأرض و الكثافة السكانية لأنه وثيقة عمل استراتيجية تأخذ بالحسبان وحدتي الزمان و المكان بمتغيراتها و تتبعها مراكز اتخاذ القرار لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبط نموها وتوسعها بحيث يتاح للنشاطات و الخدمات الحضرية توزيع جغرافي أفضل."[3]

---

[1] شيخ ذيب سامي : **التنمية المستدامة مدخل للحفاظ على البيئة العمرانية** ، جامعة تشرين 2004 م ، ص 189

[2] ريدة ديب ، سليمان مهنا : **التخطيط من اجل التنمية المستدامة** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس و العشرون العدد الأول 2009، ص 505

[3] خليفة محمد علي : **التأثيرات البيئة للمنطقة الصناعية في المدن** ، مجلة المخطط و التنمية جامعة بغداد 23 ، المجلد 23 ،2011 ، ص 87

فهو" أداة لتحسين تنسيق السياسات الحضرية من خلال النظر في أثار المكانية الحضرية المترتبة عليها ،حيث يعمل مع الاقتراحات الأساسية حول مستقبل الاتجاهات التنموية من الناحية العملية و تصميم المشاريع مع عملية اتخاذ عملية المشاركة كمبدأ له، ويتم عمله من خلال تفعيل عناصره وربطها بمعايير ومؤشرات مستمدة من أهداف الاستدامة، وتطوير الاستراتيجيات على مستوى المدينة من أجل التماسك و الاستدامة البيئية.[1]

3-4 التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بتنفيذ خطة التنمية:

ترتبط "عملية التنسيق بين المؤسسات المعنية بعملية تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية إعداداً وتنفيذاً بوجود قانون للإدارة العامة في الدولة ، وكذلك قانون للإدارة المحلية يحددان نظام الإدارة المعتمد في البلاد ، فهذه القوانين هي التي تحدد الهيكل التنظيمي لمؤسسات الدولة في المستويات المكانية المختلفة الوطني والإقليمي والمحلي ، وهي أيضا التي تحدد مهام وصلاحيات كل مؤسسة من مؤسسات الدولة ، وهذه جميعاً تبلور قنوات إتصال رأسية وأفقية داخل الهيكل التنظيمي للدولة ،وقنوات الاتصال هذه هي بمثابة الشبكة التي تربط دوائر ومؤسسات الدولة مع بعضها البعض من خلال ما يتدفق فيها من قرارات ومعلومات وبيانات. وفي حالة خطة تنمية الخدمات والمرافق الاجتماعية، فإنه لا بد من تحديد الهيئات والمؤسسات المسؤولة عن إعداد هذه الخطة وتنفيذها، ولا بد من تحديد واضح لصلاحيات كل منها ، ولا بد أن تمتلك هيئة التخطيط المركزية أو الرئيسية السلطة والقدرة التي تخولها من إحداث التنسيق الأفقي والرأسي اللازم بين هيئات التخطيط مع بعضها البعض من جهة، ومع مؤسسات الدولة الأخرى المختلفة من جهة أخرى، وبصورة تمكن من تحقيق الأهداف المنشودة لعملية تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية."[2]

" وعادة ما تقود الجهة التي قامت بإعداد خطة تنمية الخدمات والمرافق الاجتماعية عملية التنسيق بين هيئات ومؤسسات الدولة المختلفة فيما يتعلق بتنفيذ خطة تنمية الخدمات والمرافق الاجتماعية ، وتكون هذه الجهة مخولة بالزام كل الجهات الرسمية في المنطقة بالقيام بمهامها أدوارها المطلوبة منها فيما يتعلق بتنفيذ الخطة بمراحلها الزمنية المختلفة، وخلال المدة الزمنية المقررة، ولا بد من الإشارة بشكل واضح لآليات

[1]Adrian Pitts : **Planning and Design Strategies for Sustainability and Profit**, Pragmatic sustainable design on building urbain Scales ELSEVIER.2004, p34 -72

[2] عثمان محمد غنيم: **تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية من منظور عمراني** ، الطبعة الأولى 2013، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 163-164

تنفيذ الخطة واليات التنسيق بين الجهات المختلفة بعد تحديد دور ومهام وصلاحيات كل جهة فيما يتعلق بتنفيذ الخطة.

3-4-1 متابعة تنفيذ الخطة: ويقصد بها الاشراف على تنفيذ الخطة وما تشمله هذه العملية من إجراءات وتعليمات وضوابط تقوم بها الجهة المخولة بعمليات المتابعة، وعادة يقوم بهذه المهمة وحدات خاصة تتبع مشاريع الخطة يتم انشائها لهذا الغرض إضافة لهيئة التخطيط المركزية، تقوم هذه الوحدات بإعداد تقارير متابعة دورية أسبوعية وشهرية يبين من خلالها مدى سلامة عملية تنفيذ البرامج والمشاريع وفق ما هو محدد في الخطة أيضا تتضمن تقارير متابعة الدورية بيان لمواطن الخلل في عملية تنفيذ المخطط وتحديد للمشكلات والعقبات التي تواجه عملية التنفيذ مع تحديد لأسباب هذه الإشكاليات والجهات المسببة واقتراح السبل المناسبة للتغلب عليها بشكل يضمن تصحيح مسار عملية تنفيذ الخطة، كذلك تركز هذه التقارير على خطط الإنتاج والكفاءة الإنتاجية للمشاريع و البرامج قيد التنفيذ.

ترفع تقارير المتابعة عادة من وحدات المتابعة الى إدارة المشروع والى اللجنة التوجيهية إن وجدت وإلى هيئة التخطيط المركزية، وذلك لإبداء الرأي واجراء اللازم والتوجيه بإجراءات معينة، وتجدر الإشارة إلى أن عملية المتابعة لإجراءات تنفيذ الخطة التي تقوم بها وحدات المتابعة في المشاريع المختلفة تشمل على اعمال مكتبية وأخرى ميدانية، ولضمان نجاح عملية المتابعة لتنفيذ الخطة فلا بد ممايلي:

- يجب أن تقوم عملية المتابعة على أسس موضوعية بعيدا عن الاعتبارات الشخصية.
- لابد من تنفيذ إجراءات المتابعة على أنها وسائل لتصحيح الأخطاء واواجه القصور وليست هدفًا في حد ذاته لتسجيل الأخطاء على الأخرين.
- يجب أن تنفذ إجراءات المتابعة بصورة علنية في الميدان حتى لا تعتقد الجهات المنفذة أن هذه الإجراءات تسعى لكشف أخطائهم.
- يفضل أن يشمل فريق المتابعة مختصين من السلطات المركزية والمحلية.
- وبعد الانتهاء من تنفيذ خطة تنمية الخدمات والمرافق توضح ألية واضحة لتقييمها من قبل فريق متخصص يتم تشكيله لهذه الغاية لتحديد مدى تحقيق الخطة لأهدافها وأسباب أي قصور والجهات المسؤولة عن ذلك." [1]

[1] عثمان محمد غنيم، مرجع سابق، ص 100

3-4-2 إقرار خطة التنمية والاعلان عنها:" يعتبر الاطار التشريعي والتنظيمي والمؤسسي لعملية التخطيط من أهم جوانب العملية التخطيطية التي لابد من الاهتمام بها بشكل كافي ودقيق، والا سينعكس ذلك سلبًا على مجمل العملية التخطيطية، فعملية التخطيط لا يمكن اعدادها وتنفيذها ومتابعتها دون وجود هياكل مؤسسية متخصصة تقوم بذلك، والعملية التخطيطية متعددة الأبعاد ،لذلك فهي نتاج عمل جماعي لمجموعة من المؤسسات التي لابد من وجود قنوات تنسيق معينة بينها تؤمن نجاح عملية التخطيط ملزمة للأفراد والهيئات والمؤسسات دون أن يكون لها سند تشريعي أو قانوني يجعل التقيد بها وتنفيذ محتواها الزاميًا ،لذلك فإن الهيكل المؤسسي والتنسيق بين أجزائه وضبط أدائه بالقوانين والتشريعات أمر على درجة عالية من الأهمية."[1]

و"لتنفيذ خطة التنمية لا شك أن تقسيم خطة التنمية إلى مراحل وزمنية من شأنه أن يضمن الدقة والتكامل في عمليات التنفيذ والمتابعة ، وأيضا يعمل على تحقيق المرونة والواقعية اللازمة للخطة، وهنا لا بد أن يكون قانون التخطيط وما يتبثق عنه من قوانين خاصة بالمخططات العامة والشاملة للمدن والتجمعات العمرانية المسار التشريعي الذي يتم من خلال إضفاء صفة الشرعية والالزام على مراحل تنفيذ المخططات العمرانية. و هذه ليست أكثر من قواعد تحكم التنفيذ وتنبثق من أهداف وسياسات تنمية الخدمات والمرافق الاجتماعية، وإجراءات التنفيذ بإختصار ليست إلا الخطوات التفصيلية لتنفيذ مختلف الأنشطة والعمليات الخاصة بخطة تنمية الخدمات والمرافق الاجتماعية وذلك من أجل:

- تنفيذ ماهو مخطط بدقة ووضوح بعيدًا عن الفوضى والعشوائية.
- توفير الوقت والجهد.
- تسهيل عملية الرقابة على الأداء الفعلي للمؤسسات ذات العلاقة.
- تحقيق التنسيق بين العاملين والنشاطات والعمليات مع بعضها البعض، وهنا لابد من الإشارة إلى ضرورة أن تشترك الجهات التي أعدت خطة تنمية الخدمات والمرافق في عملية تنفيذها، على إعتبار أنها الجهات الأكثر معرفة ودراية بالخطة ومحتواها وتفاصيلها، وبالتالي لا يجب يكون هناك أفصل بين الجهات الاعداد وجهات التنفيذ لأن هذا سيؤدي إلى خلق بعض المشكلات."[2]

[1] عثمان محمد غنيم ، مرجع سابق ، ، ص 159

[2] مرجع نفسه ، ص 114

3-4-3 أولويات تنفيذ المشاريع العمرانية: "تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط وتحديد الأولويات يعنى تحديد درجة أهمية المشروع مقارنة بغيره من المشاريع، وأهمية أي مشروع تنبع من مدى قدرته على اشباع حاجات سكانية ملحة في حدود الامكانيات المتاحة، وبأسرع فترة زمنية ممكنة، لذلك تعتبر قلة الموارد المتاحة مقارنة بالحاجات المتعددة للسكان أساس عملية تحديد الأولويات، فإيجاد توازن بين درجة الحاجات وأنواعها وكم ونوع الموارد المتاحة هو أساس نجاح عملية التخطيط في تحقيق أهدافها، ولما كانت الحاجات غالبًا أكثر من الموارد كان لابد من تفضيل حاجات على أخرى عن طريق إختيار برامج مناسبة، والمبدأ الأساسي الذي تقوم عليه عملية تحديد الأولويات يتمثل في ضرورة أن تحقيق هذه العملية أقصى درجة ممكنة من التكامل بين المشاريع التنموية. وتعتمد عملية تحديد الأولويات بشكل أساسي على ثلاثة متغيرات أساسية وهي:

- حاجات السكان .
- المشكلات القائمة .
- الموارد المتاحة والكامنة .

ويقوم فريق التخطيط بتحديد إعتبارات عامة يتم على أساسها بناء سلم أولويات لمشاريع كل نوع من أنواع مرافق الخدمات الاجتماعية وعادة تتمثل أهم هذه الاعتبارات فيمايلي:

- تحديد الأولويات بشكل علمي موضوعي بعيدًا عن الاعتبارات الشخصية.
- يشترك فريق التخطيط مع السكان المستهدفين وهيئات التخطيط المركزية في تحديد سلم أولويات لتنفيذ المشاريع.
- يجب أن تأخذ عملية تحديد الأولويات التكامل الرأسي والأفقي بين المشاريع بعين الاعتبار.
- أن تراعى عملية تحديد الأولويات الموارد المتاحة بأنواعها في منطقة الدراسة.
- تنفيذ عملية تحديد الأولويات عن قيم المجتمع وتطلعاته.
- تنفيذ عملية تحديد الأولويات ضمن اطار السياسة العامة للمجتمع.

أما المبادئ الرئيسية لعملية تحديد الأولويات فهي:

- أهمية المشكلة وخطورتها وفي هذه الحالة تعطى الأولوية لمشاريع الخدمات والمرافق الاجتماعية غير المتوفرة في المجتمع بالدرجة الأولى وحسب الأهمية فمثلاً تكون الأولوية دائمًا للمرافق السكنية والتعليمية والصحية بالدرجة الأولى وبقية أنواع المرافق بالدرجة الثانية.
- تعطى الأولوية لتنفيذ مشاريع الخدمات والمرافق الاجتماعية ذات الكلفة المنخفضة.
- تعطى الأولوية لمشاريع تنمية الخدمات والمرافق الاجتماعية التي يحتاج تنفيذها لوقت قصير.
- تعطى الأولوية لمشاريع المرافق الاجتماعية التي يهتم بها السكان.
- تعطى الأولوية لمشاريع المرافق الاجتماعية التي يكون نجاحها مضمونا بحكم الخبرة والتجربة السابقة.[1]

[1] عثمان محمد غنيم: **تخطيط الخدمات والمرافق الاجتماعية من منظور عمراني**، الطبعة الأولى 2013، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ص 91–94

خلاصة:

للبيئة العمرانية تأثير كبير في حياة الأفراد إجتماعياً، ثقافياً و كذا صحيًا، فهي تعتبر أحد الحاجات الضرورية للانسان و عنصراً هام يحدد نوع الحياة فهي التي تيُوفر لها مختلف الامكانات و التسهيلات التي تضفي على الحياة الانسانية الراحة و الاطمئنان، ومنه يعد الاسكان الموضوعات الحيوية التي تحتل الصدارة في إهتماماتها و التي أصبحت معالجتمها تتماشى مع حركة فكرية موازية للبحوث و الدراسات بتطوير التخطيط الممنهج و المدروس الذي يساعد على ايجاد الحلول للمسائل التي يعاني منها. خاصة في ظل النمو الحضري المتسارع الذي تشهده المدن سواء المتقدمة أو النامية، و ذلك من خلال العمل على تحسين الظروف التي يعيشها سكانها، وتوفير حاجات السكان ومتطلبات الحياة الحضري.

التخطيط والإسكان الحضري في الجزائر

تمهيد:

تأتي الظاهرة العمرانية كإمتداد للظاهرة الاجتماعية من حيث الأهمية في دراسة الظاهرة الحضرية، فالظواهر العمرانية يتعامل معها المخططون بإختلاف تخصصاتهم والتي تكون نتيجة في المخططات التفصيلية المهيكلة للمجال العمراني، ويعتبر الوعي بها من خلال درجة تأثيرها على المجالات العمرانية الحضرية من المتطلبات الأساسية في التخطيط الحضري.

فالظاهرة العمرانية تظهر في المدينة ممثلةً في الوظائف التي تحتلها إستخدامات الأرض الحضرية، وتعتبر هذه الوظائف التي تشغلها القائمة أو المخطط لها من أكبر التحديات التخطيطية لأن الرؤية المستقبلية لنمو المدينة يرتكز على الاستعمالات الحالية، فيجد المخططون صعوبة في التعامل مع ما هو وظيفي، فإختلاط استخدامات الأرض داخل المدينة إذ يلاحظ تجاوزات في تغير الوظيفة من ماهو سكني إلى عيادات طبية خاصة ومكاتب إدارية أو روضات ....إلخ. فظاهرة تغيير وظائف إستعمالات الأرض من أكثر الظواهر إنتشارًا في مدن العالم الثالث.

وإختلال التوزيع الوظائف عمرانيًا منها الوظيفة الخدمية على مستوى المدينة عامة أو على مستوى التجمعات السكنية خاصة والأحياء السكنية يؤثر على الحياة اليومية للسكان بإعتبارها لا تحقق أهداف التخطيط الحضري وهو التكامل بين السكن والخدمة والتفاعل الاجتماعي،وهذا ما يعتبر من الإشكالات التي يعاني منها المجال الحضري في المدينة الجزائري، والتي عملت الدولة جاهدةً من خلال إنتهاج إستراتيجيات تخطيطية لمعالجة صعوبات تحقيق التنمية في المجال الحضري، وكان من بينها إعادة تنظيم مجالها العمراني بتطبيق مختلف السياسات العمرانية لتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية، لأجل تحقيق التجانس و العدالة الإجتماعية في توزيعها، وهذا لا يتحقق إلا في ضوء تكامل العملية التخطيطية و التنمية الاجتماعية.

أولا– التنمية المحلية: التنمية المحلية هي العملية التي تتكفل من خلالها الهيئات الرسمية المحلية سواء كانت بلدية أو ولاية بالتنمية وحل المشاكل التنموية الخاصة بها إنطلاقا من الإمكانيات المتوفرة لديها، وهذا ما نص عليه الميثاق الوطني لسنة 1976 على البلديات والولايات حل المشاكل الخاصة بها، وعلى السلطة المركزية البث في القضايا الوطنية ، ومن هنا ينبغي للمركزية أن تحول الولايات والبلديات كامل الصلاحيات للنظر في كل المشاكل ذات المصلحة المحلية ، كما أن الميثاق الوطني لسنة 1986 إعتبر البلدية الخلية الأساسية للدولة وتمثل منطلقًا قاعديًا للتخطيط وسيلة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المحلية. فهي عملية التغيير التي تتم في إطار سياسة عامة محلية تعبر عن إحتياجات الوحدة المحلية وذلك من خلال الهيئات التنفيذية والجماعات المحلية القادرة على إستخدام وإستغلال الموارد المحلية وإقناع السكان المحليين بالمشاركة الشعبية والاستفادة من الدعم المادي والمعنوي الحكومي ، وصولاً إلى رفع مستوى المعيشة لكل أفراد الوحدة المحلية. ومنه فهي جزء مكمل للتنمية الشاملة تستهدف الارتقاء بالحياة اليومية للأفراد على المستوى المحلي عن طريق الشراكة بين جهود و مكونات المجتمع المحلي وجهود السلطات الرسمية، وذلك عن طريق برامج تنموية تنطلق من مميزات وموارد وكفاءات وثقافة المجتمع المحلي وتستهدف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية من أجل تحقيق تنمية شاملة تحقق التنمية الاقتصادية من جهة وتعزز الروابط والعلاقات الاجتماعية والثقافية من خلال عملية الإدماج الإجتماعي. [1]

" إن تحقيق التنمية لمحلية مرتبط بتحقيق مجموعة من الأهداف المسطرة والمبرمجة والتي من خلالها تتجسد التنمية المحلية ميدانيًا و تتمثل هذه الأهداف في:

– **إشباع الحاجات الأساسية للأفراد:** إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين، ويعتبر العلاج والأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم من الاحتياجات الأساسية للأفراد المجتمع المحلي، وبالتالي فإن توفيرها وتلبيتها يعتبر شرطا أساسيًا في تحسين حاجيات الأفراد والتطلع لما هو أفضل.

– **تقليل التفاوت بين الأفراد:** تعيش معظم البلدان النامية في تمييز وتفوت كبير بين أفراد مجتمعاتها هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة و استحواذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر تمتد إلى" المجتمعات المحلية الصغيرة، فتكونت فئة برجوازية محلية أمام هذه الشريحة الكبيرة من المجتمع حيث ينشأ التفاوت وتشعر الغالبية بغياب العدالة الاجتماعية وتتولد طبقات مختلفة في المجتمع مما يزيد من الشعور

[1] شويح بن عثمان: **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** ، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان ، الجزائر،2011 ، ص 73

بالتفاوت بين مختلف الطبقات، ومن واجب الدولة هنا تقليل التفاوت في الدخول والثروات والتي تعد أيضا من الأهداف العامة التي تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها".[1]

- **بناء الأساس المادي للتقدم:**" إن بناء الأساس المادي مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي ، فالتنمية المحلية تكون فعلية حينما ترتكز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية .

- **الرفع من مستوى المعيشة:** تعمل التنمية المحلية على الرفع من مستوى المعيشة لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية و المادية فزيادة الدخل القومي والمحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في هيكل الزيادة السكانية وتنظيمها والتحكم في المواليد لتتلائم والمعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة ، والمعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصيب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الأخر منخفض، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين والرفع من مستوى المعيشة .

- **إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار:** تسعى التنمية المحلية للتحرر من العادات والتقاليد والمعتقدات التي تقف عائقا في سبيل التنمية والقدرة على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفضل."[2]

1-1 - المبادئ الأساسية للتنمية المحلية:

أ- **مشاركة أفراد المجتمع المحلي:** "إن مشاركة أفراد المجتمع المحلي في التنمية المحلية يعتبر مبدأ من أهم مبادئ حيث يستوجب إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل من أجل تحسين مستوى حياتهم الاقتصادية والاجتماعية كما يتطلب العمل على إقناعهم بالحاجات الجديدة وتدريبهم على إستعمال الوسائل الحديثة في الإنتاج وتعويدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية ، خاصة في مجال الادخار والتوفير والاستهلاك.[3] بل يجب أيضا تعديل القوانين ذات العلاقة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني بما يمنح المرونة اللازمة للعلاقات التنظيمية والاجتماعية بينهم، وإنشاء هيئات

[1] محمد بلخير: **التنمية المحلية وانعكاساتها الإجتماعية** ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005 ، ص 40

[2] مرجع نفسه، ص 41

[3] محمد خشمون: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية**، أطروحة دكتوراه ، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،2011 ، ص 102

وطنية شبه حكومية وبقانون خاص مهمتها رعاية ودعم الشراكة بين الفاعلين على المستوى المحلي(إدارة، مجتمع ،أفراد ، قطاع خاص).[1]

"إن كل مجتمع له خصائصه المميزة والتي تعكس بيئته وتاريخه، والمؤسسات القائمة في مجتمع من المجتمعات هي نتاج الاعتماد المتبادل والتلاحم مع الظواهر الكلية، فالمجتمعات المحلية تمتلك المنطق و الميكانيزمات الخاصة بتطورها الداخلي."[2]والشراكة بين المجتمع المحلي والسلطات المسؤولة على عملية التنمية يعزز الثقة بين الطرفين ويسمح لأفراد المجتمع بالشعور بالمسؤولية تجاه تنمية الفضاء أو الإقليم، وهو ما يسهم بدوره في رفع نسبة النجاح في المشاريع والبرامج التنموية المحلية المقترحة وبالتالي تحقيق التضامن والحوار والتآزر بين أفراد المجتمع المحلي والقائمين على تخطيط وتنفيذ البرامج التنموية.

ب – توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي: تكون الأولوية للمشروع التي تهم الأفراد في حياتهم مباشرة وتعمل على تلبية حاجاتهم المستعجلة، ذلك أن إشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل من أجل إنجاح المشروعات التنموية. إن إدراك أفراد المجتمع المحلي بأن الهدف المباشر من التنمية المحلية هو تنمية الفضاء والإقليم وتلبية حاجياتهم الأساسية يدفع بهم إلى التضامن والتعاون من أجل تجسيد هذه البرامج التنموية.

جـ – الاعتماد على الموارد المحلية المتاحة: تهدف التنمية المحلية لتحقيق وتلبية حاجات المجتمع المحلي، وبالتالي فهي مطالبة بالبحث عن مصادر تمويل محلية من خلال الموارد المحلية، وهي كل الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوافرة في المجتمع المحلي ، إن الاعتماد على التمويل المحلي للبرامج التنموية يمنح المرونة الكافية لتجسيد المشاريع من خلال سهولة الحصول على هذه الموارد وترجمتها إلى مشاريع حقيقية تعود[3]. بالفائدة على أفراد المجتمع وتلبي حاجياته، بالإضافة إلى ذلك فإن الطاقات البشرية المحلية تكون أقدر على فهم حاجيات مجتمعها، وهو ما يسهم بدوره في تعزيز نسبة النجاح.

---

[1] صباح غربي، وهيبة غربي: **دور منظمات المجتمع المدني في تطوير الخدمات العامة** ، مجلة علوم الانسان والمجتمع ، جامعة بسكرة، العدد 10، 2014 ، ص 85

[2] كينئيتشياونو، مرجع سابق، ص 20

[3] محمد خشمون، مرجع سابق، ص ص 104-103

د – ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي: إن التنمية المحلية ليست عملية معزولة عن التنمية الشاملة للبلد بل عملية تحتاج إلى تنسيق مع أطراف مركزية أو إقليمية أو محلية أخرى ، لذا فالدعم المركزي أو الحكومي في هذه الحالة يعتبر جد ضروري سواء كان مادي أو تقني أو طاقات وكفاءات بشرية من أجل مرافقة التنمية المحلية وخاصة إذا كانت في مناطق تفتقر إلى موارد وكفاءات بشرية تجسد البرامج ميدانيًا .

هـ – الإسراع بالنتائج المادية الملموسة: يفضل في التنمية المحلية التركيز على المشاريع ذات النتائج السريعة كالمرافق الصحية،الخدمات الإدارية لتسهيل حاجات الأفراد، وكذلك مرافق التعليم والتربية، وبعض المشاريع ذات العائد والنتيجة السريعة، وأيضا الاهتمام بالبنية التحتية ما يسمح بتسهيل الحياة اليومية للمواطن،وتجنب المشاريع الاقتصادية الكبيرة التي تتطلب جهدا ووقتاً كبيراً وتمويل كبير وكفاءات عالية .

و – توظيف القيم والتصورات القائمة في المجتمع: تشكل القيم والتقاليد والتصورات القائمة بين أفراد المجتمع المحلي عاملاً مهما في نجاح أو فشل البرامج والسياسات التنموية على المستوى المحلي لما لها من دور في التأثير على ثقافة أفراد المجتمع لذا يتوجب على القائمين على هذه البرامج الأخذ بالحسبان الموروث الثقافي والاجتماعي للمجتمع المحلي كونها تشكل الإطار المرجعي للسلوكات الاجتماعية والاقتصادية للأفراد .

ي – التقويم : كأي برنامج أو خطة أو مشروع لا بد لبرامج التنمية المحلية أن تخضع لعملية تقويم تراعى فيها الأساليب العلمية للتقويم ، من أجل معرفة مدى تحقيق النتائج المرجوة ونسبة النجاح فيها وتصحيح مسار التنمية المحلية إذا ما كانت النتائج عكسية و الوقوف نقاط الضعف ميدانيًا ، فالتقويم يمنح الفرصة لمراجعة الأخطاء السابقة ويسمح بمواصلة البرامج بطريقة أفضل.[1]

فمبادئ التنمية المحلية توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية حيث تكون الأولوية للمشروعات الحضرية التي تهتم بالأفراد والمرتبطة بحياتهم مباشرة وحاجاتهم المستعجلة وذلك أن اشباع الحاجات يزيد من ثقة الأفراد ويحفزهم أكثر للتعاون والعمل على إنجاح المشروعات التنموية لتحسين ظروف المجتمع وهذا ما يسهل كسب ثقة الأفراد المجتمع المحلي من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي، ويشمل قاعدة أساسية ومبدأ جوهري في أي عملية سياسية تنموية في المجتمع المحلي يؤدي إلى نجاح البرامج التنموية المتسلسلة داخل المجتمع حيث يتم في كل مرة معالجة مشكل أو مشكلات متفاقمة ومتجددة ، وبالتالي فالعمليات التنموية المتسلسلة ، ومن مبادئها التراكمية خلال مدة زمنية إذا وجهت بدقة

[1] محمد خشمون ، مرجع سابق ، ص ص 105-104

ستزيد من قدرة المجتمعات بالنهوض بالتنمية من خلال الإلتفاف حولها ومساعدتهم لها وهو ما يؤدي إلى توفير جهود إضافية نحو التنمية. [1]

"فإستراتيجية التنمية المحلية من السياسات والإستراتيجيات التي تُوجه السلوك والجهد التنموي في مختلف المجالات وعلى كافة المستويات المحلية ، وتنبثق السياسات والاستراتيجيات الملائمة من البيئة المحيطة بالخطط والبرامج التنموية حيث أنها لا تأتي من فراغ ، بل تنطلق من الواقع العملي وما فيه من خصائص إقتصادية وسياسية واجتماعية وإدارية وغيرها .كما أن لكل مجتمع خصوصيات وامكانياته الوفيرة أو المحدودة وبالتالي لابد من تبني الإستراتيجية والسياسات التنموية الملائمة للظروف والبيئة المحلية والوطنية المترابطة."[2]

1-2 المخطط البلدي للتنمية المحلية: إختارت الجزائر وإعتمدت في سياستها التنموية على البرامج التالية:

- التخطيط المركزي في صورة برامج ممركزة plan sectoriel concentré
- التخطيط الإقليمي في شكل برامج قطاعية غير ممركزة plan sectoriel non concentré
- المخططات البلدية التنموية plan communal de développement

"يعبر المخطط البلدي عن التنمية المحلية المجسدة للبرامج التنموية التي يمس فيه مختلف القطاعات وتكون فيه جميع أبعاد الحياة الحضرية لسكان البلدية بإعتبارها جهاز إداري محلي قريب للسكان ومطلع على إحتياجات في جميع المجالات وما تتضمنه أطر البرامج المحلية التنموية التي تحاول الدولة من خلال سياستها اللامركزية في مجال التخطيط التنموي لتُسهم في التنمية المحلية من خلال المخطط البلدي الذي يعتبر أداة للتنمية المحلية الشاملة وجاء لتكريس مبدأ اللامركزية على مستوى الجماعات المحلية ،مهمته توفير الحاجات الضرورية للسكان ويشمل على عدة مخططات منها مخطط التجهيزات القاعدية والفلاحية وتجهيزات الإنجاز. "[3]

"وقد إعتبرها المرسوم 136/73 المؤرخ في 9 أوت 1973 برامج أعمال قصيرة المدى تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني المتعلق بشروط تسير وتنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية. والذي

---

[1] عبد الفتاح علاوي : **دور صندوق الجنوب في التنمية المحلية** ، الملتقى الوطنى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ، المركز الجامعي برج بوعريريج يومي 14 و 15 أفريل 2008 ، ص20

[2] نائل عبد الفيظ : **إدارة التنمية ،الأسس والنظريات ، التطبيقات العلمية** ، دار زهران للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن الطبعة الأولى 2010، ص ص 26-27

[3] عثمان محمد غنيم : **مقدمة في التخطيط التنموي الإقليمي** ، مرجع سابق ، ص 23

يجري العمل به ليومنا هذا دون التعديل فيه . وأدخل أسلوب المخطط البلدي للتنمية في سنة 1973 وجاء ليخلف النظم القديم والمتمثل في برامج التجهيز المحلي "[1] و"يعتبر من أكثر البرامج التنموية إستعمالًا خاصة بعد صدور مرسوم 136/73 والمتعلق بشروط تسيير وإنجاز المخططات البلدية للتنمية ، إذ تتكفل الدولة بتمويل بعض المشاريع المدرجة في المخططات البلدية بعد أن تكون قد وافقت عليها ، ويتدرج المخططات البلدية في إطار سياسة التوازن الجهوي قصد التقليص من الفوارق الاجتماعية وإعطاء كل بلدية حظوظًا متساوية في التنمية وتستجيب مساعدة الدولة إلى الإنشغال لضمان قابلية اقتصادية نسبية للجماعات المحلية ، وذلك بتكملة النشاطات المشروع فيها في إطار المخططات غير ممركزة والمعتمدة من طرف الولاة ."[2]

ومخططات البلدية للتنمية هي" برامج عمل تقررها السلطات المختصة في إطار المخطط الوطني وتحدد مدته ، وأولويتها وكيفية تمويلها ، ويتم إنجازها عبر مراحل حيث تكلف كل بلدية بإعداد وإعتماد مشاريعها التنموية وترفعها إلى الولاية وتتعلق المخططات البلدية بقطاعات تمس الحياة اليومية للسكان كالمياه والتطهير والنقل وغيرها، كما تعتبر من الإختصاصات المباشرة للمجلس الشعبي البلدي ، هذا الأخير يقوم بإعداد برامجه السنوي والمتعدد السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها."[3] و قد حدد القانون 11-10 المتعلق بالبلدية مهام البلدية في ممارسة صلاحياتها في المجالات التالية:

1- **التهيئة والتنمية** : من المهام الأساسية للمجلس الشعبي البلدي إعداد برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته، ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات المخولة له قانونًا، وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذلك المخططات التوجيهية القطاعية."[4]

كما يشارك المجلس الشعبي البلدي في إجراءات إعداد عمليات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، من خلال وضع المخططات التنموية والعمرانية على الصعيد المحلي، والمشاريع القطاعية المتعلقة بحماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء. كما أعطى المشرع للمجلس الشعبي البلدي حق المبادرة أو عمل ما من شأنه التحفيز ، وبعث تنمية نشاطات إقتصادية تتماشى مع طاقات البلدية ومخططها التنموي.

[1] الجريدة الرسمية رقم 67 المؤرخة في 21 أوت 1973

[2] Gruermoud ; **le financement des pcd et PMIL financiére n1 et 2** , 1977, p 23 -27

[3] قانون البلدية 11/ 76، مرجع سابق، المادة 107

[4]مرجع نفسه، المادة 107

2- التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز: تتولى البلدية في هذا المجال التأكد من:[1]

- إحترام تخصيصات الأراضي وقواعد إستعمالها.
- السهر على المراقبة الدائمة لمطابقة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن.
- السهر على إحترام الأحكام في مجال مكافحة البنايات الهشة غير القانونية، وذلك بإشتراط الموافقة المسبقة للمجلس الشعبي البلدي على إنشاء أي مشروع على تراب البلدية يتضمن مخاطر من شأنها الإضرار بالبيئة،
- إضافة إلى حماية التراث العمراني بالعمل على المحافظة على المواقع الطبيعية والآثار نظرًا لقيمتها التاريخية والجمالية، وحماية الطابع الجمالي والمعماري وإنتهاج أنماط سكنية متجانسة في التجمعات السكنية إضافة إلى وجوب قيامها بتسمية كافة المنشآت والتجهيزات والتجمعات السكنية والشوارع والفضاءات المتواجدة داخل إقليم البلدية.

3- نشاطات البلدية في مجال التربية والحماية الاجتماعية والرياضة والشباب والثقافة والتسلية والسياحة:

تقوم البلدية في هذا المجال بكافة الإجراءات قصد:[2]

- إنجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقاً للخريطة المدرسية الوطنية وضمان صيانتها.
- إنجاز وتسيير المطاعم المدرسية والسهر على ضمان توفير وسائل نقل التلاميذ والتأكد من ذلك.
- إتخاذ عند الاقتضاء ، وفي إطار التشريع والتنظيم المعمول بهما، كل التدابير الموجهة لترقية تفتح الطفولة الصغرى والرياض وحدائق الأطفال والتعليم التحضيري والتعليم الثقافي والفني.
- المساهمة في إنجاز الهياكل القاعدية البلدية الجوارية الموجهة للنشاطات الرياضية والشباب والثقافة والتسلية التي يمكنها الاستفادة من المساهمة المالية للدولة.
- تقديم مساعدتها للهياكل والأجهزة المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.
- المساهمة في تطوير الهياكل الأساسية الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية ونشر الفن والقراءة العمومية والتنشيط الثقافي والحفاظ عليها وصيانتها.
- إتخاذ كل تدبير يرمي إلى توسيع قدراتها السياحية وتشجيع المتعاملين المعنيين بإستغلالها.
- تشجيع عمليات التمهين وإستحداث مناصب الشغل.

[1] قانون البلدية 11/ 76، مرجع سابق، المادة 115

[2] مرجع نفسه ، المادة 122

- حصر الفئات الاجتماعية المحرومة أو الهشة أو المعوزة وتنظيم التكفل بها في إطار السياسات العمومية الوطنية المقررة في مجال التضامن والحماية الاجتماعية.
- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية المتواجدة على ترابها وضمان المحافظة على الممتلكات الخاصة بالعبادة.
- تشجيع ترقية الحركة الجمعوية في ميادين الشباب والثقافة والرياضة والتسلية وثقافة النظافة والصحة ومساعدة الفئات الاجتماعية المحرومة لاسيما منها ذوي الاحتياجات الخاصة.

4- النظافة وحفظ الصحة والطرقات البلدية: تسهر البلدية بمساهمة المصالح التقنية للدولة في مجال الصحة والنظافة العمومية والطرقات البلدية على القيام بمايلي:[1]

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- مكافحة نواقل الأمراض المتنقلة.
- الحفاظ على صحة الأغذية والأماكن والمؤسسات المستقبلة للجمهور.
- صيانة طرقات البلدية.
- إشارات المرور التابعة لشبكة طرقاتها.

1-3- الاستراتيجيات التنمية المحلية:

- **التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي:** "من خلال قيام الحكومة المركزية بوضع الخطط الملائمة لكافة أقاليم الدولة أو الالتزام بها في أي مجال من المجالات التنموية ،وقد يكون مثل هذه الاستراتجيات ملائمة في حالة عجز الإمكانات المحلية وتخلفها العام خصوصًا في مجال الكفاءات البشرية والمالية أو التكنولوجيا .

- **المشاركة المتوازنة:** تكون هذه المشاركة في الجهود التنموية وبمختلف مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم المستمر، وقد تكون هذه الاستراتيجية ملائمة في حالة توفر إمكانات محلية جيدة بما فيها المورد البشري المؤهل ،والوعي الاجتماعي والسياسي وتوفر المصادر المالية وغيرها.

[1] القانون 11- 10 المتعلق بالبلدية ، مرجع سابق ، المادة 123

– **اللامركزية في التخطيط والتنفيذ للجهود التنموية:** قد تكون هذه الإستراتيجية ملائمة في مراحل متقدمة من التنمية الوطنية الشاملة حيث يظهر أسباب عملية وفكرية وسياسية تدعو لذلك ، فعندما يتعقد المجتمع وينمو ويتطور بدرجات عالية وعندما تتوفر الإمكانات المحلية المناسبة قد تكون مثل هذا التوجه اللامركزي عمليًا وناجحًا ، وأن بلورة إستراتيجة في عملية التنمية المحلية مهم جدًا من أجل وضع مسار تنموي سليم بحث يمكن التحكم فيه ،وتقيمه ومراجعتة في حالات فشله أو قصوره. وكلما كانت فرصة النجاح أكثر لأنه يجب مراعاة طبيعة المجتمعات المحلية بناءًا على العوامل أو الظروف الاقتصادية ،السياسة ،الإدارية ،الثقافية ،الفكرية والبيئة .وأن استراتيجية التنمية المحلية هي إحدى المكونات الهامة في أي تخطيط لتنمية المجتمعات المحلية ،حيث أن أي استراتيجية للتنمية المحلية لابد أن تشكل احدى مكونات لخطة إستراتيجية واسعة على نطاق المجتمع المحلي.[1]

1 –4 – مراحل إعداد وتحضير المخطط البلدي إلى غاية تنفيذه:

المرحلة الأولى: لم ينظم المرسوم 136/73 عملية إعداد المخطط البلدي للتنمية بدقة وبطريقة مفصلة ، وهي من صلاحية المجلس الشعبي البلدي الذي يجب أن يقوم بدراسة ملائمة للبرامج التي يجب القيام بها وفق احتياجات سكان البلدية والوضعيات الإستعجالية التي يجب أن تحتل الأولوية ،وكذلك دراسة تكامل وتوافق هذه البرامج مع مشروعات البلدية الأخرى وظروف البلدية بشكل عام ، وذلك في ظل الأولويات وتوجهات الخطة الوطنية وخصوصيات الإقليم."[2]

مع مساهمة اللجنة التقنية للبلدية التي تتولى عند نهاية كل سنة ميلادية إعداد بطاقة تقنية لكل عملية مقترحة أو مشروع من طرف المجلس الشعبي البلدي والتي يراها ضرورية لإنجازها حيث يؤشر رئيس المجلس الشعبي البلدي في جميع الدراسات ويسمر بإنجازها، ويعقد الصفقات والتعاقدات وا لاتفاقيات المرتبطة بعمليات النجهيز والاستثمار التي يتولى القيام بها، وذلك بمساعدة المصالح التقنية."[3] ومن خلال إعداد البطاقة التقنية (Fiche Technique) يتم تحديد طبيعة الأشغال أو التجهيزات المراد إنجازها بالتفصيل وتحديد تكلفتها المالية .

المرحلة الثانية: يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي بإرسال مدونة الإقتراحات إلى الوصاية " الولاية أو الدائرة" حسب عدد سكان البلدية، بحيث إذا تعدت 50000 نسمة يصبح التعامل مباشر مع الولاية، أما البلديات التي

---

[1] فؤاد عضبان : **التنمية المحلية ممارسات وفاعلون** ، دار صفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،الأردن ،الطبعة الأولى،2015، ص ص 54–55

[2] محمد خشمون: **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية** ، رسالة دكتوراه علوم ، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة قسنطينة، 2010/2011 ، ص 208

[3] المرسوم 136/73، مرجع سابق، المادة 13

تضم عددًا دون ذلك تبقى تحت وصاية الدائرة التي تقوم بدراسة ما هومقترح من طرف اللجنة التقنية للدائرة التي تقوم بمناقشتها وترتيب أولوياتها تبعًا لأهمية كل مشروع حسب ما تراه وبما يتماشى والمخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم ، وكذا مخططات التوجيه القطاعية."[1] أو حسب الحاجات الضرورية للبلدية كما يمكن حذف أو زيادة بعض المشاريع التي ترى أن لها أهمية في ذلك ، وتتوج أشغال لجنة الدائرة بتنقيذ الإجراءات المتخذة والمتوصل إليها ، ضمن محضر إجتماع يرفع إلى اللجنة التقنية بالولاية وتحت رئاسة والي الولاية ، وبحضور مدير التخطيط والتهيئة العمرانية بالولاية ،وكذا رئيس المجلس الشعبي الولائي ،ويتم إجراء عملية التحكيم للعمليات المقترحة المرفوعة إليها من قبل لجنة الدائرة وضبطها ، يقوم الوالي بدوره بطلب الإعانات المالية اللازمة لتنفيذ المخططات البلدية من السلطات المركزية ،التي تقررها الدولة إجمالًا في قانون المالية تحت عنوان المخططات البلدية للتنمية ،تم تخصيص لكل ولاية برخصة شاملة.[2]

ويظهر الوالي أنه صاحب سلطة القرار في منح الإعتمادات للعمليات المسجلة في المخططات البلدية ، والمسؤول الأول عن ضبط وإعداد برامج التنمية المحلية بالبلدية.[3]

ويبقى دور "المجلس الشعبي" هو إقتراح العمليات فقط ، وهذا ما أكدته المادة 107 من قانون البلدية لسنة 2011 صراحة عندما نصت في فقرتها الثانية على :"يكون إختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي "ويقصد بالإختيار هنا اقتراح المشاريع فقط من الناحية العملية.

المرحلة الثالثة: "بعد مصادقة الوصاية على مدونة الإقتراحات ،وإعتماد المبالغ المالية لكل مشروع مع تحديد الأولويات حسب الوضعية المالية ،يبلغ الوالي رئيس المجلس الشعبي البلدي والمحاسب البلدي بالإعتمادات المخصصة للعمليات المدرجة في المخطط البلدي الموافق عليها. "و العمليات المعتمدة في إطار المخطط البلدي للتنمية تقيد في الجدول البلدي للتجهيز والإستثمار ، ويبلغ الوالي بهذه الوثيقة بعد المصادقة عليها إلى رئيس المجلس الشعبي البلدي وكذا المحاسب المنفذ للبلدية.[4]

ومن "هنا يبدأ تنفيذ المخطط البلدي للتنمية بعد أن يسجل المجلس الشعبي البلدي الملف المرسل إليه من طرف الوالي، والذي يعد وثيقة الميزانية الأساسية لإنجاز المخطط البلدي للتنمية، حيث تنص المادة 6 من المرسوم 136/73 على أن الوالي يبلغ في كل سنة وابتداء من السنة المالية أمين خزينة الولاية، ورئيس المجلس

---

[1] قانون البلدية 11/ 10 ، مرجع سابق ، المادة 107

[2] المرسوم التنفيذي227/98 ، **المتعلق بنفقات التجهيز**، الجريدة الرسمية ، عدد 51 الصادرة في15 جويلية 1998 ، المواد 21 –22

[3] Chabane Banakezouh , **la déconcentration en Algérie** , Thèse de doctorat d'Etat , Alger, 1987, p 17

[4] المرسوم 136/73 ، مرجع سابق ، المادة 3

الشعبي البلدي والمحاسب المنفذ لدى البلدية إعتمادات الدفع المخصصة لتمويل العمليات المقيدة في المخطط البلدي للتنمية. و يعد رئيس المجلس الشعبي البلدي المسؤول عن تنفيذ عمليات التجهيز والإستثمار طبقًا لسجل الإستحقاقات بمساعدة المصالح التقنية ،ينجز جميع الدراسات المتعلقة بعمليات المخطط ويعقد الصفقات المتعلقة بها. و إشهار المناقصات لإختيار المؤسسة التي تقوم بالإنجاز ضمن الإطار المحدد لقانون الصفقات العمومية أو إستغلالها عن طريق البلدية بوسائلها الذاتية حيث تنص المادة 15 من المرسوم الرسوم 136/73على أنه: يمكن إنجاز العمليات المقيدة في القائمة ، إما عن طريق الإستغلال المباشر أو عن طريق المقاولة." [1]

" ثم تأتي مرحلة متابعة المشروعات عن طريق مكتب الدراسات ، أو القسم الفرعي المتخصص قطاعيًا ، ثم الإقرار بإنجاز الأشغال بواسطة وضعيات شهرية ، حيث يمكن هذا الإجراء من تسهيل تسيير التقديرات في مجال إعتمادات الدفع السنوي التي توضع تحت تصرف المسير لتسوية وضعيات الأشغال ، ويتم توزيع إعتمادات الدفع حسب الفصول والبلديات ، يقوم رئيس الشعبي البلدي الذي يعتبر مسير الحوالات المعادلة لوضعية الأشغال المؤشر عليها من طرف المصالح التقنية على أمين خزينة البلدية.[2]

بعد ذلك يتم إستلام المشروع عند انجاز العملية ،ثم رفع التحفضات وتسليم شهادة المطابقة ،ويتم في الأخير إقفال العملية على أساس بطاقة الإقفال النهائي للمشروع ليكون بذلك المشروع قد إستوفى الأهداف التي وضع من أجلها، وتبعًا للإحتياجات المضبوطة عند بداية الإنجاز ليتم استغلاله من طرف السكان بحسب النشاط المنوط به.

من خلال ما تقدم نجد أن المجلس الشعبي البلدي ورئيسه يخضعان في تنفيذ المخطط البلدي للتنمية للرقابة الوالي ، فلا يجوز لهما التعديل في رخص البرامج لعملية ما إلا بموافقة الوالي، الذي له حق التعديل في حدود الإعتمادات الإجمالية للمخطط .وبعد أن تنتهي اللجنة المركزية للتخطيط من دراسة المقترحات التي تجمعت لديها تتولى اللجان إعداد تقرير تفصيلي تبدي فيه رأيها، وتحدد الوزارات المختلفة من إقامة المشروعات جديدة أو التوسع في المشروعات القائمة، ويجب أن تدرس المشروعات بدقة، ويفاضل بينها و ترتب في سلم الأولوية عن طريق دراسة الجدوى من هذه المشروعات من خلال الأشكال والرسومات والخرائط وأدوات التنفيذ، وتقوم الأجهزة التخطيطية بإرسالها إلى مختلف المؤسسات المعنية بعملية التخطيط لإستشاراتها للمرة الثانية حول الخطة النهائية قبل أن يصادق عليها، ويشرع بعدها مباشرة عملية التنفيذ . وبعدها تأتي خطوة وضع الإطار النهائي

[1] المرجع نفسه ، المادة 17

[2] محمد خشمون ، مرجع سابق ، ص 209

للخطة فبعد أن تم وضع العديد من الخطط البديلة بحيث يجب وضع خطة واحدة ثم القول أنهم بصدد عملية التخطيط الذي تكون له فعالية هو من يضع العديد الخطط ثم يتم إختيار خطة واحدة بعد القيام بإستشارة العديد من الفاعلين الإجتماعين الذين يمسهم الفعل التخطيطي سواء كانوا أفراد لديهم خبرات عملية ومهنية كأساتذة باحثين ذوى الكفاءة العلمية والعملية ،أو ممثلي المؤسسات الحكومية ومؤسسات القطاع العام وكممثلي بعض مؤسسات المجتمع المدني."[1]

– **مرحلة الرابعة:** "تعد هذه المرحلة الأساسية في عملية التخطيط ، ويتوقف عليها نجاح العملية التخطيطية أو فشلها . وترتبط هذه المرحلة بتنفيذ الإجراءات الفعلية في المرحلتين السابقتين ،وتتمثل في ترجمة الخطة والبرامج المتضمنة فيها على السلوك التطبيقي والعملي ، ومن الضرورى هنا التأكيد من مستوى الكفاءة الإدارية والفنية للأجهزة التنفيذ ضمانًا لحسن تنفيذ البرامج المخططة ."[2] ويحتاج تنفيذ هذه الخطة على صعيد مختلف المستويات وفي القطاعات المختلفة مايلي:

- تحديد أولويات تنفيذ المشروعات التي تبدأ بها أولاً وفقًا للشكل المحدد في الإطار النهائي للخطة .
- عدم تجاوز الزمن المقرر بتنفيذ المشروعات المختلفة .
- تحديد المشروعات التي تقوم بتنفيذها الأجهزة المركزية .
- تحديد المشروعات التي يقوم بتنفيذها الأجهزة المحلية.[3]

1-5 تقييم دور المخطط البلدي في تنمية المحلية: إن سياسة اللامركزية المتبعة في التسيير الإداري ، لم تصل إلى تحقيق المرجو منها، مما أدى إلى ظهور الكثير من المشكلات و إخفاق المخطط البلدي في تحقيق أهدافه التنموية الاجتماعية . فتبيان دور المخطط البلدي في التنمية البلدية وتطويرها بإعتباره ركيزة البرامج التنموية لتنوع القطاعات الخدمات التي يمسها المخطط البلدي والتي تمس الإحتياجات اليومية لسكانها ، وذلك في وكيفية إعداده وتنفيدها وطرق تمويله ، والوقوف على أهم المعيقات التي تقف أمام عمليات التنمية التي تهدف إليها الدولة من خلال المخطط البلدي . فسوء التقدير للإحتياجات المحلية ، وغياب المناقشة والإجماع عند إختيار المشاريع لأنه بعد طرح الإقتراحات من طرف المجلس الشعبي البلدي ، قد يغيب ممثلوه عند اختيار المشاريع الأكثر أهمية ،رغم كونهم أكثر علمًا بالمحيط الاقتصادي والإجتماعي لبلديتهم .

[1] سميرة كامل محمد : **تخطيط المشاريع** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 1998 ، ص 28

[2] سميرة كامل محمد، مرجع نفسه ، ص 105

[3] مرجع نفسه ، ص 106

- وكذالك "عدم الترتيب الجيد للأولويات لقلة خبرة وكفاءة مسيري البلدية، وكذلك نقص المعلومات والمعطيات الحقيقية التي يأخذ على أساسها المجلس الشعبي البلدي قراره ليبني عليه عمله. فالعمل بدون علم بواقع ومعطيات مغلوطة قد يؤدي إلى نتائج خاطئة."[1]
- كما قد تتدخل عوامل شخصية وذاتية في إختيار المشاريع قد لا تتماشي والمعايير الاقتصادية والإجتماعية ،الأمر الذي جعل كل المخططات البلدية للتنمية تتحول إلى مخططات بلدية للصيانة ، فمعظم المشاريع المقترحة تتعلق بصيانة الهياكل المحلية من طرق،وشبكات الصرف الصحي ....الخ.[2]
- كما أن "هناك ضعف وسائل الإنجاز المحلية، لأن معظم المشاريع تنجز من طرف مؤسسات محلية ضعيفة، ولا تملك كفاءة عالية، ومن جهة أخرى تجد أن معظم المشاريع تشهد اختلالات في متابعة إنجازها لنقص المتابعة التقنية، ونقص الموارد المالية، لأن دور البلدية كما ذكرنا سالفًا يقتصر على الإقتراحات دون القدرة على تمويل المشاريع من مداخيلها المحلية بسبب قلتها، وكذلك تخلي المقاولين عن الأشغال بسبب المشاكل المالية وأكثرها تأخر الدفع. فتمويل المخططات البلدية من ميزانية الدولة، وهي التي تحدد مبلغ الإعانات وتخصص إستعمالاتها، فأي تمويل مركزي تتبعه رقابة صارمة بحكم من يمول يراقب ، كما أن إعانات الدولة للبلدية خاصة لتغطية نفقات التجهيز والإستثمار هي اعانات مشروطة ويرجع ذلك أساسًا إلى كون أنه على الدولة أن تحقق أهدافها الأساسية المتمثلة في كونها الضامن لكل مصالح المجموعة الوطنية "، منها العدالة الاجتماعية."[3]
- " بسبب ضعف الإعتمادات المالية المقدمة لإنجاز البرامج وعدم تطابقها مع متغيرات السوق والحاجة .أظف الى الك غياب التأطير التقني للمخططات البلدية للتنمية ، مما يؤدي إلى تزايد التكاليف وزيادة الأجال ،وتراجع جودة الخدمات في المشاريع المحلية، فبطاقات هذه المشاريع تحمل فقط التكلفة المالية العامة دون التفصيل فيها ، مما يؤدي إلى عدم تقييم التكاليف جيدا، وضرورة إعادة التقييم عند الدخول في مرحلة الإنجاز. مع العلم أن تمويل المخططات من ميزانية الدولة يفقد المسؤول المحلي القدرة على مراقبة تسيير التنمية المحلية على مستوى المنطقة ويجعل منه مجرد مسير للإعتمادات الموكلة له، وهذا ما يخلق عدم إهتمام البلديات بمواردها الذاتية لأنها تنتظر دائمًا المخططات بمختلف مستوياتها الوطنية والجهوية والمحلية لتغطية إحتياجاتها من المرافق الخدمية. مما يؤدي الى تركيز التنمية دائمًا يكون في

---

[1] جمال الدين مغوفل : **التنمية المحلية :البلدية والولاية** ، دار خلدونية، الجزائر، 2010 ، ص 16

[2] خيضر خنفري: **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق** ، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03، 2011/2010 ، ص 126

[3] مصطفي كراجي : **أثر التمويل المركزي على استقلالية الجماعات المحلية في القانون الجزائري** ، المجلة الجزائرية القانونية والإقتصادية الجزء 34 ، الرقم 02، 1996 ، ص 356

المركز العمراني للبلدية دون باقي مجالها العمراني، كما لوحظ أن دور البلدية في التنمة المحلية ضعيف جدًا ،لأنها لا تملك الموارد المالية الكافية لتجسيد مختلف حاجاتها في عملية التنمية، بل يبقي دورها يكمن في إعداد المخططات العمرانية وما يتعلق بها من برمجة المرافق والهياكل والتي من خلالها تحاول تحديد النقائص على المستوى المحلي، وتنتظر الموافقة من الهيئات والجماعات المركزية التي بدورها تسير هذه البرامج حسب الأولويات التي تتماشي مع السياسة التنموية العامة، بحيث أن رئيس البلدية والمجلس الشعبي البلدي لا يتحكمان كليًا في المخطط التنموي لا من حيث الإعداد ولا من حيث التنفيذ، إذ يخضعان إلى رقابة الوالي ويعملان تحت سلطته في كل مراحل إنجاز المخطط . "[1]

- من خلال ماتقدم فإن مخططات البلدية للتنمية هي عبارة عن برامج عمل تقررها الهيئات المختصة في إطار المخطط الوطني وتحدد مدتها وأولويتها وكيفية تمويلها، ويتم إنجازها عبر مراحل ، حيث تكلف كل بلدية بإعداد وإعتماد مشاريعها التنموية، وترفعها للولاية، وتتعلق المخططات البلدية بقطاعات تمس الحياة اليومية للسكان، المياه ، التطهير، التعليم، الصحة، النقل وغيرها. كما تعتبر من الإختصاصات المباشرة للمجلس الشعبي البلدي، هذا الأخير يقوم بإعداد برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهدته ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها.

[1] خيضر خنفري: **تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وافاق**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 03 ، 2011/2010 ، ص 126

ثالثا. دور الإدارة المحلية في تسيير وإنجاز الخدمات الحضرية: "من أساليب التنظيم الإداري المحلي توزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة أو معينة ومستقلة ، وتمارس إختصاصات تحت اشراف الإدارة المركزية ومنها الهيئات التنفيذية للمشاريع الحضرية بحيث جاء المرسوم التنفيذي رقم 13/13، والذي يقسم الإدارة المحلية بحسب الوظائف المنوطة بها إلى مديريتين تعمل كل منهما في تنفيذ السياسة المتعلقة بالسكن والتجهيز الحضري على المستوى المحلي."[1]

"فالبرجوع للقرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 ذي الحجة عام 1418 نجده ينص"على إنشاء مديرية السكن والتجهيزات العمومية مبينًا مختلف المصالح المكونة لها، وهي مصلحة السكن، مصلحة التجهيزات العمومية، مصلحة الإدارة والوسائل."[2]

"فمديرية السكن تتولى تنفيذ سياسة السكن على المستوى المحلي من خلال مصالحها وهي مصلحة السكن العمومي الإيجاري، ومصلحة السكن الريفي، وتأهيل الإطار المبني ومصلحة الترقية العقارية، و إعانات الدولة ومصلحة الإدارة والوسائل (المادة 05 و06) من المرسوم السابق الذكر. فنجد مصلحة السكن العمومي الايجاري تختص بالسكنات العمومية المخصصة للإيجار فقط، بينما مصلحة السكن الريفي بكل ما يتعلق بالسكنات الريفية والمتمثلة أساسًا في تدعيم الفلاحين والبناء الريفي وفق ما تقتضيه القوانين من شروط، أما مصلحة الإدارة والوسائل فتتولى القيام بكل ما يتعلق بالإدارة من حيث الوسائل وخدمات . ومديرية التجهيزات العمومية تتولى تنفذ سياسة الدولة في مجال انجاز المرافق الخدمات الحضرية على المستوى المحلى بالإستعانة بمصالحها التالية : مصلحة الدراسات والتقويم، مصلحة التسيير ومتابعة العمليات المنجزة، مصلحة الصفقات العمومية ومصلحة الإدارة والوسائل.[3]

و" تعمل الهيئتين الاداريتين التنفيذيتان بالاشتراك فيما بينهما على تلبية محتلف المتطلبات والاحتياجات على المجال الإقليمي للولاية، واللتان تعتبران من أهم الهيئات التنفيذية على مستوى المحلي نظرًا لما لهما من دورفي تدخلهما على المجال الحضري من خلال تجسيد مشاريع الخدمات الحضرية للسكن والإسكان، بحيث لها علاقة مباشرة بحياة سكان المدينة في مختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإدارية من خلال دعم

[1] المرسوم التنفيذي رقم 13/13 في 3 ربيع الأول عام 1434 المرافق ل 15 يناير سنة 2013 الذي يحدد قواعد وسير المصالح الخارجية لوزارة السكن والعمران الجريدة الرسمية العدد 03 المؤرخة في 04 ربيع الأول عام 1434 الموافق لـ 16 يناير سنة 2013 ، ص ص 27- 28

[2] القرار الوزاري المشترك في 25 ذي الحجة عام 1418 الموافق لـ22 أفريل سنة 1998 والذي يحدد عدد المدريات الولائية التابعة لوزارة السكن ويضبط التنظيم الداخلي للمصالح المكونة لها ، الجريدة الرسمية العدد 54 المؤرخة في ربيع الثاني عام 1419 ، ص 21

[3] المرسوم التنفيذي13/13 ، المواد 08-10

التنمية الحضرية بتوفير السكن ومختلف الخدمات الحضرية من تعليم وصحة وترفيه والتي تساهم في النهوض والرفع من مستوى التنمية الحضرية وتطويرها بحيث توفر شروط بعث و انجاز عمليات السكن الاجتماعي وتشجيع الاستثمار الخاص في مجال الترقية العقارية بالتعاون مع الجماعات المحلية.[1] وعلاقة مديرية السكن ومديرية التجهيز العمومي بالجماعات المحلية حيث تنص المادة 121 بأن الوالي هو الأمر بصرف ميزانية التجهيز المخصصة له بالنسبة لكل البرامج المقدرة لصالح تنمية الولاية.[2]

ومن خلال هذا فإن "الوالي علاقة مباشرة بالميزانية المالية لمديريتي السكن والتجهيزات العمومية والتي تسجل بإسمه حيث يعمل الوالي على تدعيم مختلف البرامج التنموية داخل الإقليم الولاية بما في ذلك كل المشاريع الحضرية المنجزة من قبل المديريتين في إطار التنمية الحضرية. كما له الدور الرقابي عليها وفي تعيين المدراء هذه المصالح. فمن خلال العلاقة الوظيفية التي تربط الوالي بالمصالح الخارجية للوزارات، و المتواجدة على مستوى إقليم الولاية، فالوالي ينشط وينسق ويراقب نشاط المصالح غير الممركزة للدولة المكلفة بمختلف قطاعات النشاط في الولاية."[3]

وهو نفس الشأن بالنسبة لمديرية السكن والتجهيز العمومي فنظرًا للسلطة الرقابية على الأعمال غير الممركزة فله أن يطلب نقل أو إنهاء مهام المديرين الولائيين في حال إرتكابهم أخطاء، و وضعهم تحت تصرف الإدارة المعنية بتقرير مفصل يوضع بين الوزارة الوصية ووزير السكن والعمران.

3-1- **علاقة مديرية السكن بالتجهيزات العمومية:** " تسند لمديرية السكن صلاحيات ومهام محددة قانونيًا تهدف إلى تنفيذ السياسة المتعلقة بالسكن على المستوى المحلي، تتمثل هذه الصلاحيات عموماً في إقتراح برامج السكن المبادر بها من الدولة والجماعات المحلية ومتابعة حالة تقدمها بالإتصال مع السلطات المحلية ، والهيئات المعنية."[4]

كما "تعمل على مراقبة النوعية التقنية المرتبطة بمشاريعها السكنية، و التنسيق بين نشاطاتها من أجل تطوير برامج الترقية العقارية من خلال مراقبة النشاط الممارس من طرف الوكلاء العقاريين، والعمل على ضمان التحكم في الأشغال بصفة صاحب المشروع "المفوض" لبرامج السكن التي بادرت بها الدولة والجماعات المحلية

[1] المرسوم التنفيذي رقم 328/90 ، مرجع سابق ، المادة 06

[2] القانون رقم 07/12 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فبراير 2012 يتعلق بالولاية الجريدة الرسمية رقم 12 مؤرخ في 29 فيفيري 2012 ، ص 97

[3] القانون رقم 07/12 ، مرجع سابق، المادة 111

[4] المرسوم التنفيذي رقم 13/13، مرجع سابق، المادة 05

، ومتابعة البطاقية المحلية في مجال توزيع السكن بالإتصال مع الجماعات المحلية والهيئات المعنية ، ومتابعة تقييم إنجازات برامج السكن على المستوى المحلي. بينما تظهر صلاحيات مديرية التجهيزات العمومية وفقًا للتعديل الذي جاء به المرسوم التنفيذي رقم 13/13 الذي يغير في مهامها في إنجاز التجهيزات العمومية المحلية على المستوى المحلي تنفيذًا لسياسة الدولة وتكلف بهذه الصفة في إشراكها في تحديد الإحتياجات من المشاريع الحضرية الخدمية بالتوازي مع برامج السكن المبرمجة . "[1]

و" كذلك المساهمة في تحديد إجراءات حماية الإطار المبني والمشاركة في تحضير الملفات التنظيمية المتعلقة بصفقات الأشغال والدراسات وضمان جمع وإستغلال المعطيات المتعلقة بالدراسات والإنجازات في مجال التجهيزات العمومي و كما يحرص على ضمان تسليم المشاريع المنجزة لأصحابها، بالإضافة إلى قيام بتحديد النسيج الحضري الموجود وإقتراح عمليات لتكيفيه بالاتصال مع الهياكل المعنية."[2]

وفي نفس السياق نشير ضمنه أن تسير الخدمات الحضرية (المرافق الخدمية) وعلاقته بالتخطيط الحضري على مستوى الجماعات المحلية (البلدية) والمديريات التنفيذية والهيئات المركزية (الوزارات القطاعية) ، ذلك من خلال تبادل المعلومات والمعطيات بحيث يتم إدارة الخدمات المجتمعية صحة و تعليم بمعلومات حول المجتمع المعني بالمشروع الحضري كمعدلات النمو السكان وخصائصهم السكانية، وكذلك الخطة العامة للمدينة في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والذي من شأنه أن يأثر على تخطيط وتوزيع مرافق الخدمات المجتمعية عمرانيًا ،كما تساهم إدارة التخطيط الحضري الخدمات المجتمعية في اختيار وتخطيط وتوزيع مرافقها الخدمية من خلال تحديد معايير اختيار إستغلال الأرض الحضرية وفقًا لتخطيط الطرق والنقل ،وكذلك البرامج التنموية المستقبيلية للنمو العمراني للمدينة ، وكذلك تزويده (المخطط الحضري) بالمعطيات ولمعلومات من أجل أن يستطيع وضع مخطط للمرافق الخدمية المجتمعية ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وهذا من خلال إعطاء رؤية واضحة للجماعات المحلية البلدية حول اسكانه والتحكم في نمو مجاله العمراني وتوزيع الخدمة بين السكاني، ومختلف المرافق الخدمات التي ستوزع على عمرانها في ظل البرامج التنموية الأنية والمستقبلية .

[1] مرجع نفسه ، المادة 06

[2] المرسوم التنفيذي رقم 13/13، مرجع سابق، المادة 05، المادة 07

ثالثا. التخطيط الحضري وأزمة المدينة الجزائرية:

إن النمو الحضري الذى عرفته المدينة الجزائرية أفضى بمجالها العمرانى إلى مشكلات وعدة إختلالات على مستواها، حيث عرفت نموًا سكانيًا لم تتمكن السلطات المعنية من التحكم فيه بفعل التدفقات السكانية الريفية، مما أدى إلى حدوث تحولات حضرية على جميع المستويات (الإجتماعية ، الإقتصادية و العمرانية) ، و تدهور الحياة الحضرية كظهور الأحياء العشوائية و النمو العشوائي للعمران وكذلك إلى الفقر الحضري المتمثل في غياب أو نقص المرافق الحضرية بمختلف أنواعها خاصة منها: المدارس والمستشفيات، المراكز الصحية، وسائل النقل. بالإضافة إلى المشكلات البيئية، فأصبح المجال الحضرى يعاني من مشكلة التلوث وسوء تسيير النفايات الحضرية ، ضف إلى ذلك التهميش الاجتماعي. أرغمت هذه الوضعية القائمين على تخطيط المدينة إعادة النظر في مختلف السياسات بهدف القيام بتخطيط عمراني متوازن ومندمج ومنسجم تجسد في المخططات والقوانين التالية :[1]

- المخطط الوطنى للتهيئة،
- المخطط الإقليمى ومخطط التهيئة والتعمير،
- مخططات إستغلال الأرض إلى جانب قانون المدينة الذي صدر في 2006 وقانون التنظيم العقاري.

فالوثائق العمرانية السالفة الذكر جاءت بمبادئ و أفكار جديدة بخلق شبكة عمرانية متوازنة، وتهدف إلى إعادة توزيع السكان و الأنشطة الخدمية والإقتصادية على كامل التراب الوطنى لأجل القضاء على الإختلالات وإعادة التوازن للمدن الجزائرية، من خلال تفعيل التخطيط الحضرى الذي يراعى الخدمات والتجهيزات الضرورية للسكان. خاصة وأن المدينة الجزائرية تعاني من أزمة متعددة المستويات في بعدها الفيزيقي و الحضاري الذي تقاطعت فيه كل الأزمات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، وأنها أيضا الإطار الذي جسدت فيه فشل محاولات النهوض بالتنمية المدينة من من منطلق الإستجابة المتواصلة للإحتياجات الاجتماعية، و هذا ربما بسبب أنه لم تفهم جيداً خصوصية المدينة الجزائرية، وبالتالي لم تكن مقاربتنا لها بالقدر الكافي من الفهم و التحليل، وبمعنى أن الدراسات التي أحيطت بالمدينة إفتقدت إلى الوحدة النظرية للإسهام المتميز في فهم وتحليل الواقع الحضري و الحياة الاجتماعية و المشكلات الحضرية المختلفة، ومن جهة أخرى فهذه الدراسات إتسمت بالحلول الجزئية و التدخلات الجانبية في مقابل تعقد الظواهر وتشابك المتغيرات الإيكولوجية حيث تكمن مظاهر أزمة المدينة."[2]

---

[1] لعروق محمد الهادى: **التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية**، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية 10.9 جانفي 2008 ، جامعة منتوري قسنطينة 2008 ، ص 32

[2] تومى رياض: **أدوات التهيئة و التعمير وإشكالية التنمية الحضرية** ، ماجيستير ، جامعة منتورى قسنطينة 2006/2005، ص 72

"والتي أدت إلى إفراز أزمة حضرية حقيقية تبدو مؤشراتها بارزة على مورفولوجيا المدينة أو على نظامها الاجتماعي أو على نسيجها الاقتصادي ، أو على أساليب تدبرها أن الفقر على واقع الحياة العمرانية وبخاصة التوترات داخل الفضاء الحضرى والإرتماء في أحلام المدن العملاقة دون تحديد مسبق لأدوات الإنجاز و التوضيح الدقيق للمشروع الحضرى الذي يبقي قوامه التنمية الاجتماعية الحضرية يؤدي إلى مضاعفات تعميرية يصعب التحكم في تعقيداتها سواء على التوازنات داخل المدن أو فيما يتعلق بالأمن الاجتماعي والرفاهية الحياتية الحضرية."[1]ويمكن تخليص أهم هذه الإختلالات التي تعاني منها المدينة الجزائرية:

– **مشكلات فيزيقية:** وتتمثل أساسًا في الإختلالات المجالية التي إتسمت بها المدينة نتيجة التوسع و التمدد الحضرى ، مما أدى للفوضى عمرانية في المجال الحضرى وتوسعه الفوضوى وانتشار الأحياء العشوائية التي أصبحت تنمو بجانب المدن أو بداخلها، إضافة إلى مشكلة النقل و الإزدحام المروري وكذلك تدهور الأماكن العامة. فعلى المستوى الفيزيقي فالتوسع العمرانى غير المتوازن عبر محيط المدينة و الأراضي الفلاحية حيث أقيمت مشاريع سكنية ومناطق صناعية لمواجهة الإحتياجات الاجتماعية من السكن والمرافق.

– **مشكلات إجتماعية:** على المستوى الاجتماعي والحياة الحضرية وتتلخص فيمايلي :[2]

- عدم قدرة الأفراد و الجماعات على التكيف مع الحياة الحضرية.
- تراجع القيم وإستفحال النزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني.
- تفشي الأمراض و الأفات الاجتماعية وإرتفاع الكثافة السكانية ...الخ
- أزمة النقل خاصة بالنسبة للمدن الكبرى ، إزدياد حجم البطالة وإزدياد أزمة الشغل.
- إنهيار إطار الحياة الحضرية وتفشي ظواهر الفقر والتلوث.
- أزمة السكن بفعل اللاتوازن بين العرض والطلب حيث إرتفع معدل شغل المسكن من 5.5 سنة 1966 إلى 8.5 سنة 1987 ، هذه أحد المظاهر التي تجلى فيها أزمة المدينة الجزائرية التي تعكس فشل الهيئات في وضع الحلول السياسات حيث اتسمت بالظرفية."[3]
- "الجريمة، الضبط الاجتماعي، الهامشية الحضرية، حيث أصبحت المدينة تمثل مجالاً للإقصاء الاجتماعي و التهميش الذي إرتفعت نسبتة نتيجة هشاشة العلاقات والإجتماعية وتقلص التضامن الاجتماعي داخل المدينة. بحيث خلق انتقال القيم الريفية إلى المدينة نتيجة التحضر وعملياتها السريعة من اللاتجانس في

[1] رسالة الرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة اليوم الوطني للمدينة بتاريخ 20 فيفري 2007

[2] CF . ICHEBOUDENE L : **L'intégration citadine : à propos de la difficulté d'être algérois in** : ouvrage collectif la ville dans touts ses état , Alger CASBAH 1998 , p p 5-23

[3] حطاب محمد عبد الصمد وأخرون: **أدوات التخطيط الحضرى بين النظرية و التطبيق** ، نموذج مدينة بوسعادة ، الجزائر

المنظومة القيمية و المعيارية الحضرية وأعاق كل عمليات الإندماج الحضري. وساعد على ذلك تدخل عدة عوامل كالتهميش، الإقصاء، الفقر وأصبح من الصعب تحديد مفهوم المدينية citadinité في ظل إعتماد سكان المدينة على مرجعيات وخلفيات متناقضة ومتعددة، حيث تختلف ممارسات الأفراد من أجل التكيف مع فضاء المدينة ، وأخذ لقب المدينى الذي يبقي مفهوم نسبي. وأنّه من المستحيل أن تعتمد على معايير ومرجعيات معينة لبناء مفهوم المدينة الذي يبقي يختلف بحسب خصوصية كل مجتمع وأفراده."[1]

أ. **مشكلات تشريعية تنظيمية:** "تتمثل في تداخل بين إختصاصات مهام الفاعلين الحضريين الأساسين وهذا يرجع إلى عدم تحديدها بدقة بين القطاع العام و القطاع الخاص و الإدارة و المنظمات الحكومية وغير الحكومية مما أدى إلى حدوث فوضى في التسير الحضري، التي تعاني من نقص ومحدودية كفاءة جزء كبير من المسؤولين في تخطيطها."[2]

و"لمواجهة كل هذه الإختلالات و الأزمة متعددة الأبعاد برزت الحاجة إلى بناء مقاربة جديدة لإعداد التنمية الحضرية وتخطيطها، ولهذا جاءت سياسة المدينة التي تنطلق من الأسس المنهجية التالية لتحقيق التنمية الحضرية:

- معرفة عميقة ومشتركة بين مختلف المعنيين بالواقع الحالي للمدينة ولخصائصها و مواطن قوتها وضعفها.
- تحديد أهداف معينة بناءًا على رؤية لمستقبل التنمية.
- ترجمة هذه الرؤية لخطة عمل محددة المسؤوليات ووسائل لتنفيذها ومنظومة نتتبعها في التنفيذ و تقييم النتائج. فهذه السياسة هي إصلاحية قصدية متعددة الأبعاد تستدعي إنخراط المتدخلين من مختلف القطاعات وترتيب وتنسيق تدخلاتهم في إتجاه تحقيق حكامة وتنمية مستدامة بالمدن الكبرى و المتوسطة والصغرى وهكذا فإن سياسة المدينة تفيد على السواء."[3]

---

[1] CF. SIDI BOUMEDIENE R : **la citadinité : une notion impossible : ouvrage collectif la ville dans touts ses états** , Alger, CASBAH ,1998 , p-p 25-38

[2] بيار سينيول : **حول الأزمة الحضرية في البلدان العربية** ، ترجمة محمد هناد ، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي ، نقد ، العدد 16، ص13

[3] القانون رقم 06/06 بتاريخ 20 فيفري 2006 ، الجريدة الرسمية رقم 15 بتاريخ 14 مارس 2006 ، المواد من 13 الى 16

- "ضرورة إعتماد مقاربة شمولية تكاملية بين كل القطاعات في إطار أفق محاولة تحريك دواليب التنمية الحضرية ، لذا فإن أبعاد سياسة المدينة تشمل جميع الجوانب(إقتصادية، إجتماعية، ثقافية، بيئية، حضرية ...الخ) على هذا الأساس فقد جاءت لتحقيق الإستراتيجية التالية:[1]

- ضمان جودة تساعد في تجديد الشكل الحضري في إطار تحقيق جاذبية المدينة.
- تكييف المدينة مع متطلبات الأنشطة الاقتصادية بإعتبار أن جاذبية وتنافسية المدينة يتطلبان إنجاز مرافق وخدمات عامة في المستوى.
- محاربة الإقصاء و التهميش و الارتقاء بالمناطق الحضرية المهمشة وذلك عبر ضمان مستوى من الخدمات والمرافق بشكل منصف، وإنجاز مساكن متوافقة مع متطلبات السكان. فتحسين الحضري عبر وضع إستراتيجية شاملة للمدينة تحتوي على البعد الاجتماعي، والتركيبة المالية والتنظيم المؤسساتي الذي يسمح بإنجازها لذا تكمن أهمية التنمية الحضرية في كونها تسعى إلى إحداث قطيعة مع أساليب التسيير السابقة وتعزيز القدرات و الإمكانيات والموارد البشرية ."[2]

3-1 الإسكان في الجزائر: لقد "صاحب ظاهرة التحضر في المدن الجزائرية ظهور مشكلات حضرية كثيرة ، منها مشكلة الإسكان الحضري، التي أثرت سلبًا على حياة الأفراد. وتعرف المدن إختلالاً في التوزيع المكاني والوظيفي للمرافق على مستوى الأحياء السكنية، مما يؤثر على الحياة اليومية للسكان بإعتبارها لا تحقق التكامل بين السكن والخدمة ، وهذا يعتبر من أكبر إشكالات التنمية التي يعاني منها المجال الحضري ، لهذا عملت الدولة الجزائرية جاهدةً من خلال إنتهاج إستراتيجية تخطيطية لمعالجة صعوبات تحقيق التنمية في المجال الحضري ، وفق سياسة عمرانية تسعى لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية من تحقيق التجانس و عدالة في توزيع الخدمة المرفقية . وهذا لا يتحقق إلا في ضوء تكامل العملية التخططية والتنمية الاجتماعية. مما دفع بالفاعلين في مجال التخطيط إلى بلورة رؤية ، وأفكار لإيجاد حلول مناسبة ، هادفة لتنظيم الهيكل البنائي والوظيفي بما يخدم سكان المدن ، والتي تجعل من المدينة فضاء بيئي، صحي ، وقد وقد تجلى هذا المسعى من خلال القانون التوجيهي للمدينة 06/06 .

بينما أشار الميثاق الوطنى سنة 1976 للأهمية التي تحتلها التجهيزات الجماعية في بعدها الاجتماعي مثل المراكز التجارية، المنشأت الصحية، والطبية، الفضاءات الخضراء، المركبات الرياضية، والتسلية ، ووسائل النقل

[1] ALGERIE 2025 : **Schéma National d'aménagement du territoire, Equilibre durable et compétiturté des territoires tome 2 prescriptions** : les lignes direction et les 20 programmes d'Action territoriale, février 2007 , p 292

[2] بوبكر بوحوش : **النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة : أي سياسة للمدينة** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 24 جوان 2017، ص 207

الجماعية وكلها تجهيزات يجب أن تتوفر في الأحياء الموجودة والمستحدثة . لتلبية الحاجيات الضرورية والمتزايدة للسكان.[1]

و" لتجسيد سياستها العمرانية اعتمدت على المخطط العمراني كآلية تنموية، في برامج التنمية المحلية، كمخططات البلدية، وهي مخططات خاصة بكل بلدية بحيث تعتبر البلدية اللبنة الأساسية في تسير وتخطيط مجالها العمراني المحلي بما يتناسب و حاجيات السكان ، و المخططات القطاعية غير الممركزة(psc)، الخاصة بمصالح الدولة الغير ممركزة الممثلة في مختلف الهيئات التنفيذية التي تشرف على متابعة إنجازها (المديريات الولائية).

وإعتمد على مجموعة من التشريعات والأدوات لتجسيد. سياستها في السكن والتعمير وتسيير المدينة ، التي تسهم في تنظيم وتسير المجال العمراني قانون(البلدية، الولاية، التوجيه العقاري، التهيئة والتعمير، القانون التوجيهي للمدينة رقم 06/06). وفي ظلها عرف شغل مجالها العام صدور أهم قانونين يحددان التهيئة العمرانية بطابعها التنظيمي ، وهما قانون 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية، وقانون 90- 29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، وكما إعتمدت الجزائر منذ 1995 على تفعيل سياسة المدن الجديدة في مواجهة ظاهرة التحضر وما حملته من أثار ومشاكل ،وعملت أيضا على صياغة قانون 12- 20 المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم والذي حدد بدوره أطر جديدة للتسيير الحضري وتعمل في إطاره أدوات التهيئة والتعمير (المخطط التوجيهي و مخطط شغل الأراضي). وهي آليات للتسيير والتنظيم المجال العمراني والتي جاءت كنتيجة للتغيرات التي طرأت على البيئة العمرانية والمجتمعية ، فإذا كان المخطط التوجيهي يضع القواعد العامة للتهيئة والتعمير ضمن قانون تهيئة الإقليمية للبلاد (قانون 03-87) ، وهو أداة للتخطيط المجالي، والتسيير الحضري على المستوى المحلي، فإن مخطط شغل الأراضي هو وسيلة تدخل مباشر يعمل ضمن توجيهات المخطط التوجيهي ويحدد كيفية إشغال الأرض والقواعد التنظيمية و المحددة لها. وكإستراتيجية لتحقيق التنمية المحلية الحضرية، ومواجهة ظاهرتي التحضر والتعمير بكل أبعادها العمرانية والاجتماعية والبيئة ، وإيجاد الحلول لمشكلة السكن والإسكان، والتي تعتبر إحدى الدلائل العمرانية التي تعكس تسيير توجهات مختلف السياسات الوطنية ، على مستوى التخطيط المحلى للمدينة، وتكامل أدوار الفاعلين في العملية التخطيطية. ومن أجل تحقيق التنمية المتوازنة على المستوى الوطني ، والقضاء على الفوارق المجالية والاجتماعية إنتهجت الجزائر أسلوبين من برامج التجهيز من خلال نوعين من مخططات التنمية منها التي تعتمدها الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية البلدية (pcd)، وهو أكثر تجسيدًا للمركزية على مستوى الجماعات المحلية، والذي يهدف لتوفير الحاجات للسكان، والأخر قطاعي يتم على مستوى الولاية (psd) ، والذي يتم فيه تحديد الأهداف والبرامج بالوسائل المسطرة بصفة

[1] الميثاق الوطنى لسنة 1976 ، ص 46

تعاقدية بين الدولة والجماعات المحلية قصد ضمان التنمية في مختلف المجالات الاجتماعية، الثقافية، الإدارية ، الاقتصادية للولاية، وعليه يبصنف التجهيز العمومي وفق البرامج الى:

- برنامج قطاعي ممركز (مشاريع وطنية) الوزارات المختلفة مخططات التنمية البلدية تابعة للوالي.
- برامج قطاعية غير ممركزة تابعة للوزير الذي يسند تنفيذها للوالي. [1]

2-3 الشبكة الوطنية للتجهيزات الإجتماعية: "أتت على خلفية قرار وزارة التعمير والبناء لسنة 1995 حول صعوبة تحديد المرافق الضرورية بإختلاف حاجة السكان إليها،وكلفت بموجبه مكتب الدراسات" CNERU"، وتم تحديثها سنة 2000 الذي قام بتحديد الشبكة النظرية للتجهيزات الاجتماعية ، ويضم مجموعة من المقاييس التي تسمح بتحديد نوع وحجم المرفق أو التجهيز الضروري لكل تجمع سكاني بحسب عدد السكان ، ويسمح بإنشاء المرافق على المستوى الوطني، ويحتوي مجموعة من القواعد التنظيمية والتقنية التي تستند عليها المرافق المهيكلة للمجال الحضري وتكون موضوعة وفقًا لعدة معايير تسمح بخلق تجهيز أو خدمة معين في منطقة معينة، كما تمتاز الشبكة النظرية بطابع المرونة لأن مواصفاتها عبارة عن مؤشرات مبدئية يمكن التعامل معها بحسب طبيعة المدن من خلال عدد السكان وهي خمسة أنواع،وإطاره تعتمد على وظيفة المرفق من خلال المساحة الضرورية المقدرة بالمتر المربع للفرد الواحد ، ومتوسط مساحة كل وحدة تخطيطية وتراعي الحاجيات الأساسية لكل وحدة تخطيطية ، والبعد البشرى وهو ضمان توفر أفضل خدمة للسكان وبأداء جيد ، والبعد المجالي وهو خلق ديناميكية في المجال الحضري ، وتحقيق مبدأ العدالة في التوزيع مجاليًا وسكانيًا . البعد البشري وهو ضمان توفر أفضل خدمة ممكنة للسكان وبأداء جيد. والبعد المجالي وهو خلق ديناميكية في المجال الحضري. "وتحقيق مبدأ العادلة في توزيع التجهيزات مجاليًا وسكانيًا ، وربطها بتحقيق التماسك والرابط الاجتماعي على مستوى نسيج العلاقات الاجتماعية بإقامة سياسية إسكانية قائمة على محو الفوارق المجالية في مجال توفير الخدمات ...، ودون إحداث خلل إجتماعي."[2]

فرغم" محاولات التغيير التي باشرتها السلطة في مجال تنظيم المجال العمراني و التنمية المحلية الحضرية في إطار مختلف المخططات العمرانية ، إلا أنها في الواقع عبارة عن كتل إسمنتية، تغيب فيها روح الحياة الحضرية، فهدف الفاعلين في ظل أزمة السكن هو السكن دون إرفاقها بمختلف المرافق الضرورية بقي سكانها، فمرافق الخدمات الاجتماعية في جل المدن الجزائرية تعكس صورتها العمرانية هذه أزمة متعددة الأبعاد (التنظيمية، الاجتماعية، البيئية، الثقافية).[3]

---

[1] المرسوم تنفيذي رقم 98-227 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق 13 يوليو سنة 1998، يتعلق بنفقات الدولة ، المادة 4 ، ص ص 7-10

[2] ذيب بلقاسم: **البيئة العمرانية والمرض الاجتماعي في المدينة** ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 25 ، العدد الأول والثاني ، 2009، ص 433

[3] ذيب بلقاسم ، مرجع سابق ، ص 433

إستدعى الأمر توطينها لفك الخناق عن طريق إنشاء تجمعات حضرية جديدة مزودة بمختلف التجهيزات و المرافق العمومية لإنشاء وسط حضري متكامل من جميع النواحي التي توحي في ظاهرها بإمكانية التحكم الفعلي في الوسط الحضري." [1]

بحيث تشكل التهيئة والتعمير أحد الأدوات الرئيسية للتنمية الحضرية ، و أكثر الخدمات العملية إرتباطاً وتأثيرًا في حياة السكان لما لها من مردود فعال في توفير مختلف المرافق الخدمية التي تضمن ترقية إطار حياته إجتماعيًا، وتحقق بيئة حضرية متكاملة ومتجانسة ، لذا أسندت الدولة في إطار لامركزية القرار الأدوار الأولى للبلديات في رسم خيارات وتوجهات التهيئة والتعمير في إطار إستراتيجية تحددها الدولة وبتحكم مشترك من خلال أدوات التهيئة والتعمير. لتنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير على مستوى البلدية وجعلها جاهزة للإستقبال مشاريع التجهيز"aspect des projet "."[2] "بإعتبارها قريبة من احتياجات ومتطلبات السكان ثمة في إطار سياستها الهادفة إلى إرساء أدوات للتهيئة والتعمير، وتطوير أدواتها الادارية (التنفيذية)، في مجال التنمية العمرانية للمرافق الخدمات الاجتماعية الحضرية، بحيث تعتبر قوانين التخطيط العمراني الموجه والمنظم لها. و الذي تهدف من خلاله التأكيد على الأهمية الوظيفية للمدينة من جهة ، وتوجيه مظهرها الحضري من خلال التحكم في إتجاه التوسع و النمو العمراني المستقبلي، ورسم مختلف الشبكات الحضرية، وتوزيعها المكاني وفقًا للمعايير التخطيطية من ناحية ، وإستخدام الأرض وظيفيًا بما يتوافق حاجات السكان المحليين (النقل، الإدارة، التعليم، الصحة، الترفيه، مساحات خضراء...الخ).

فالقانون التوجيهي 06/06 المتعلق بسياسة المدينة الذي يعرف بالقانون التوجيهي للمدينة جاء في ظل فشل المخططات التوجيهية في التحكم في نمو المدن وتنظم مجالها العمراني، و يهدف الى إلغاء الفوارق بين الأحياء وإعادة تهيئة أحياء المدينة ، فمختلف أدواتها تعمل على إعادة تنظيم، وإنتاج المجال الحضري، وتطبيق سياسات جديدة إستراتيجية في أدوات التعمير كالتحسين والتطوير الحضري في إطار إعداد خطة إستراتيجية تنموية من أجل ترقية الأحياء والنهوض بها كتوفير الفضاءات الخضراء وتوفير المرافق الخدمية التعليمية، والصحية، الترفيهية...الخ، خاصة منها في التجمعات الحضرية الجديدة. "[3]

[1] ذيب بلقاسم، مرجع سابق، ص 434

[2] قانون رقم 06/06 يتضمن القانون التوجيهي للمدينة الجريدة الرسمية ، عدد 15 ، 2006

[3] Baouni. Tberchache: **Internationlity and urban developement In The Algiers Agglomeration challenges and prospects** ,les cahiers de CREAD,2011

3-3 البرمجة العمرانية:

ظهر مصطلح البرمجة العمرانية في عام 2010 في الطبعة الرابعة من قاموس العمران والتهيئة وتم تعريفها على أنها " تلمس جميع مكونات النسيج العمراني من السكن، الأنشطة إقتصادية، التجهيزات الجماعية، النقل، اللوجستية و المرور، تحلل و تقيس و تنظم على ضوء متطلبات المستخدمين (السكان، المستخدمين، الخدمات، الزوار و السياح) إحتياجات إقليم أو نسيج موجود و تطوره على المدى القصير، المتوسط والبعيد."[1]

فيما تحدد البرمجة الحضرية ما يجب بناؤه أو تهيئته من أجل تلبية الحاجات بسبب تزايد النمو السكاني في المدن بهدف الإستجابة للمشاكل المتزايدة للنشاطات الحضرية وذلك بحسب إختيارات إستراتيجية بمنهجية توفير الوسائل المادية والتقنية والإدارية والبشرية ، فهو عمل ضروري في كل عملية تخص المجال الحضري وبتقوية ومراقبة التداخلات التي تتجاوز الإطار الحضري وجعلها على شكل تقوية وتهيئة هياكل التسير و التدخل.
المستويات المجالية للبرمجة الحضرية التي تتعلق بـ :

- المستوى الإقليمي (مدن ، بلديات) .
- المستوى الحضري (مدن ، أحياء) .
- المستوى المحلي (أحياء ، مواقع).

فتهدف البرمجة الحضرية للإستجابة لحاجيات السكان على مستويات مختلفة متمثلة في:

- إطار مشروع حضري كبير (من أجل GPU) الذي يهدف الى:

  - التخفيف من قدرات الإستعاب المجالية والبيئية.
  - من أجل تحديد الحدود العمرانية للتحضر.

- في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU الذي يهدف الى:

  - تقدير الإحتياجات للأجال (السكن، تجهيزات، مرافق).
  - توزيع إستعمالات التوجهات الكبرى للأرض وخلق الشروط الجمالية للعمران.

[1] Houda Hissar **: Programmation Urbaine :** Un Essai De Clarfication Entre Parole D'acteurs et Observation au Cœur D'un bureau D'etudes,mémoire pour l'obtention du master 2.paris.2012. p 5

- في إطار مخطط شغل الأراضي POS الذي يهدف الى :
  - تحديدالأوعية.
  - وضع القواعد التشكيل الحضري.
  - ضبط حقوق التعمير.

وهي محددة بناءاً على طلب الأشخاص الراغبين في الاستجابة لجودة التخطيط الحضري من أصحاب المشاريع والمستثمرين، المرقيين العقاريين من أجل دراسة جيدة للسوق.

مراحل تسجيل المشروع الحضري :[1]

رقم 1 : جمع الاحصائيات (مكتب الإحصاء المديريات المحلية).

رقم 2 : التأكد من وجود نقص أو ضغط فى القطاع على المستوى المحلى المدينة أو(الولاية).

رقم 3 : (الوزارة الوصية) مديرية الفرعية للإحصاء + المديرية الفرعية للتخطيط.

رقم 4 : تجتمع اللجنة الأولى (مديرية القطاع + مديرية الفرعية للتخطيط) هذه المرحلة تسمى ماقبل التحكيم.

رقم 5 : تجتمع اللجنة الثانية مع ممثلي وزارة الداخلية ووزارة المالية.

رقم 6 : في شهر نوفمبر يصادق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني.

رقم 7 : في ديسمبر يصادق عليه من طرف رئيس الجمهورية.

رقم 8 : يعود الملف إلى مديرية القطاع.

رقم 9 : يتم إختيار الأرضية + وضع برنامج للمشروع.

رقم 10: تقديم مشروع من طرف مديرية القطاع إلى مكاتب الدراسات أو إعلان عن مسابقة معمارية.

إن عملية جمع الاحصائيات والمعطيات الخاصة بكل مدينة تتم من طرف المكاتب المختصة المتواجدة عبر مختلف البلديات والمديريات المحلية ذات أهمية قصوى في تحديد متطلبات واحتياجات كل قطاع من المرافق، وهذا من أجل الانطلاق في عملية البرمجة.

[1] مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية سطيف، 2018

جدول رقم (12): تحديد متطلبات وإحتياجات كل قطاع خدمي

المعطيات	العراقيل	الاحتياجات	المتطلبات
التعرف على المحيط	مفصلة في برنامج	تحديد المسافة والأحجام	ذات طابع تقنى (نوع الواجهات).
المخططات الطبوغرافية	إحترام التنظيمات المختلفة	الإحتياجات الوظيفية	مالي (الثمن الأقصى)
التعرف على الطرقات	ذات طابع التقني	تحويل الرغبات إلى قيم مالية ومدة زمنية ونوعية الإنجاز	ذات طابع معماري
شبكات القنوات	ذات طابع عمراني		تاريخ بداية الأشغال

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية سطيف 2018

شكل رقم (29) : المراحل الأساسية في البرمجة

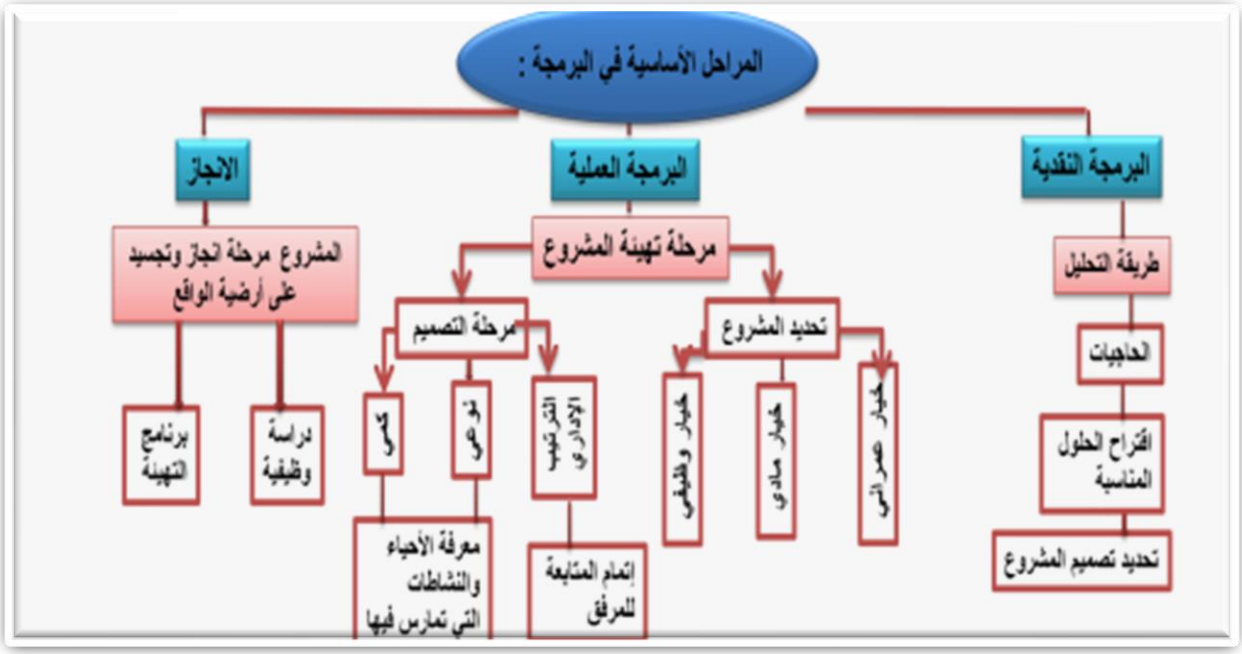

المصدر: مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية سطيف 2018

من خلال هذا المخطط نلاحظ أن مضمون البرمجة يرتبط إرتباطًا وثيقًا بالمعطيات والمتطلبات حسب طبيعة ونوعية المرافق وهذا كله أوجب توفير البيئة المناسبة ويعبر عن العراقيل التي تحول دون تحقيقه . ومنه يتبين أن عملية جمع الإحصائيات والمعطيات الخاصة بكل مدينة من طرف المكاتب المختصة عبر مختلف البلديات على

المستوى المحلي ومديريات على المستوى الوطني ذات أهمية في تحديد الإحتياجات ومتطلبات كل قطاع من المرافق والتجهيزات و هذا من أجل الإنطلاق في عملية البرمجة.

ومما سبق يمكن تحديد المراحل الأساسية التي تمر بها البرمجة كمايلي:

- **البرمجة التوقعية** (النقدية): فهي مرحلة تتبع القرار فيجب الإستجابة للإحتياجات لها يدب تحليلها واقتراح الحلول والهدف منها تحديد تصميم المشروع الذي سوف ينجز. ويحتوى البرنامج القاعدي "البرنامج الأولي" على ثلاث جوانب وهي تلي البرمجة القياسية تكون في حالة عدم توفر نظام المرفق لدى الوزارة.
- نتائج التعيين يجرى بالتعاون مع العمراني بهدف متابعة البرنامج الأولى للمشروع على الصعيد الجغرافي "حي، ضاحية، بلدية " أي بوضع المشروع على الخريطة الجغرافية.
- مرحلة مراجعة وضع المشروع تحت إشراف الهيئات الإدارية و المعنية.
- **مرحلة البرمجة العملية:** تتمثل في تنسيق الإنجاز، وتتميز بدقتها وتشمل تحديد المشروع الذي يتوقف على فروع الخدمة المقدمة وهي تشمل تعدد حجم المرفق ودوره وطاقة الإستيعاب. أما فروع الخدمة الحضرية فهي تختص بتحديد موقع المرفق في المدينة، بينما الفروع الوظيفية فهي تقديم المرفق الواحد لعدة نشاطات، في حين الفروع المادية فهي تختص بتكلفة الإنتاج حتى تنصيبه أو استلام المشروع الحضري أو الريفي. فالبرمجة العمرانية تهدف إلى تحديد ما يجب بناؤه أو تهيئته لأجل تلبية الإحتياجات لتزايد النمو الديمغرافي في المدن الذي أدى الى تنامي الحاجة للخدمات وهذا ما إستوجب تنظيم عملياتها وتخطيطها من خلال البرمجة المالية لها، والتي تختلف بحسب مضمونها وسياساتها، وتختلف البرمجة بحيب مضمونها (حضرية، ريفية). فالنوع الأول للبرمجة يهدف للإستجابة للمشاكل المتزايدة للنشاطات الحضرية، وذلك بحسب إختيارات الإستراتيجية المتبناة من طرف الهيئات المركزية والمحلية، وتوفير الدعم المالي والتقني والبشري، فهي عناصر ضرورية في كل عملية تخص المجال الحضري بغية تقوية وظائفه وإستمرارية مراقبة مختلف التدخلات التي تمسه من خلال عملية التسيير والصيانة.

جدول رقم (13): المعايير الوطنية لبرمجة المرافق الخدمية

القطاع	المرفق	المعيار (مرفق /نسمة)	نصيب الفرد	مساحة الوحدة ($م^2$)
التعليم والتربية	مدرسة ابتدائية	14000/04ن	1,45 $م^2$	5000
	متوسطة	14000/01ن	0,90 $م^2$	54000
	ثانوية	14000/01ن	0,90 $م^2$	54000
الصحة	مستشفى 240 سرير	120000/1ن		53000
	مستشفى 120 سرير	60000/30000 ن	–	–
	مستشفى 60 سرير	10000/3000ن	–	–
	عيادة متعددة خدمات	48000/1 ن	0,14	4000
	المراكز الصحية	12000/1ن	0,07	1000
	قاعة علاج	2000/1ن	0,1	350
	الصيدليات	15000/1ن		300
الإدارية و الأمنية	فرع بلدي	14000/1ن	0,05	
	فرع بريدي		0,05	–
	ضمان إجتماعي		0,03	
	حماية مدنية		0,02	700
	مركز الشرطة		0,03	1000
الثقافية والترفيهية	دار الثقافة	2000000/1ن	0,7	
	مركز ثقافي	60000/1 ن		
	دار الشباب	50000/1 ن		
	سينيما	100000/1 ن		
	مسرح	30000/1ن		
	قاعة نشاطات	5000/1 ن		
	مكتبة	3500/1 ن		
	مساحة لعب	14000/1 ن		

المصدر: الشبكة النظرية للتجهيزات العمومية والمعايير القطاعية للمرافق ومعالجة الطالبة.

إن برمجة المرافق تقوم به حاليًا مكاتب التعمير بالتوافق مع الشبكة النظرية القديمة، أو عن طريق مختلف القطاعات بالتوافق مع احتياجاتها المصرح بها، وكذا متطلبات عملية تسير المشاريع وهذا مانجم عنه إختلافات مؤثرة على السكان في وضع المرافق والاستعمال غير كامل للقدرات المهيكلة (المرفقية) في المجال الحضري

من طرف المرافق، التي تلعب دورين أهمها ضمان تلبية حاجيات المباشرة، وكما يمكنها أن تنمي حركية وديناميكة هيكلة الحيز العمراني الحضري المرتبط بها.

فالدراسة التي قامت بها الوزارة الوصية تهدف الى ضمان خدمة نوعية للسكان أخذًا بعين الإعتبار الجانب الاقتصادي الضروري لسير المرافق العامة، و تنظيم الأثار المهيكلة (Effets sturctuants) للمرافق من خلال التجميع المناسب لها من أجل تطبيق سهل وتكييف جيد مع الحاجيات، فبدل إقتراح شبكة واحدة قام المركز الوطني للدراسات الحضرية CNERU بإعداد أربعة شبكات نظرية للتجهيز، بالإضافة للمخططات النظرية للهيكلة الحضرية المرتبطة بها. فكل شبكة تخصص للمدينة الأكثر تمثيلاً للنظام الحضرى الجزائري، وبهذا إستطاع المركز تحديدها من خلال:

- التحليل الإحصائي للأفاق الأولية للخطة الوطنية لإستخدام الاراضي لسنة 2000 والتي مزال معمولاً بها لحد اليوم، وتضم هذه الخطة سلسلة من الشبكات النظرية لتجميع الشبكات القطاعية التي حصل عليها CNERU من الوزارات المعنية. كما تساهم في تنظيم الأثار المهيكلة للمرافق من خلال الحصول على مستوى الأمثل للخدمة وذلك عن طريق تنظيم المدينة في وحدات وظيفية هرمية: الوحدات الأساسية، وحدات جوارية، حي. وتشمل كل وحدة على السكن والمرافق اللازمة للتأكد من مستوى الخدمة بالنسبة للوحدات ذات الحجم المحدد التي تشكل مركزًا . وتجدر الإشارة أن التجهيزات الإستثنائية وغير المتكررة لا تغطيها الشبكة النظرية للتجهيزات.
- وضع رسم تخطيطي نظري للمعدات يتم إرسال مشروع أولي له إلى مختلف القطاعات الوزارية المعنية لإبداء الرأي و تقديم المعلومات الإضافية التي من شأنها إثراء المشروع الأولى من أجل إنتاج مشروع الشبكة.

3-4 تخطيط الخدمات التعليمية:

تعد المرافق في المدينة ضرورية لتحقيق التوزان الاجتماعي و الحضاري وتلبي لساكنيها كل الخدمات الحضرية ولهذا تم إعتماد الشبكة النظرية للمرافق (التجهيز) التي تضم مختلف المعايير التخطيطية لكل مرفق بحسب نصيب الفرد الواحد منها وكذا المساحة العقارية للمرفق، وهذا بالاستناد على التقديرات السكانية يمكن تحديد الاحتياجات المرفقية للأمد الطويل ، وحسبها فخدمة المؤسسات الحضرية يتم ترتيبها في تدرج هرمي للوحدة التخطيطية (وحدة قاعدية ، وحدة جواريه ، حي ...الخ)، وتعتمد الخدمة التعليمية على مبدأ أساسي قائم من التركز إلى الانتشار على مجال تأثير خدمة كل تجهيز فمثلاً نجد تجهيزات أكثر تمركز مثل المدارس الابتدائية لأن تأثير خدمتها محدود بكل وحدة قاعدية وتجهيزات منتشرة مثل الثانويات و الجامعات لأن مجال نفوذها أوسع.

وتكتسي المؤسسات التعليمية للطور الابتدائي مكانة هامة في حياة السكان، لذلك صنفت كخدمة جوارية، وأُعتمدت كمرجع للتخطيط التهيئة العمرانية.

وهي من بين المرافق الخدمية التي أُعتبرت من الضروريات التي يجب أَن تتوفر في أي تجمع سكني فتخطيط المدارس الابتدائية وإنجازها يأخذ بعين الاعتبار متغيرات الزيادة السكانية والنمو العمراني من حيث (حجم الوحدات العمرانية، حجم السكان وكثافتهم، عدد الأطفال في سن التمدرس، مسافة الوصول، حصة كل فرد ...إلخ).[1]

وتعتبر المرافق التعليمية من بين أهم المرافق الحضرية التي تحظى بالأولوية في برامج التجهيز العمومي ، كونها تقدم خدمة اجتماعية لا يمكن الاستغناء عنها في مختلف التجمعات السكنية، وكغيرها من المرافق العامة تحتاج في إنجازها للتخطيط وفقاً لأسس محددة في مخطط التهيئة العمرانية وبما يتماشى مع حجم الوحدات العمرانية، عدد السكان، والكثافة السكانية.

إن إختلال التوزيع المكاني للمدارس الابتدائية على مستوى التجمعات و الأحياء السكنية يُؤثر على الحياة اليومية للسكان، بإعتبارها لاتحقق أهم هدف للتخطيط الحضري وهو التكامل بين السكن و الخدمة ، وهذا ما يعتبر من أكبر الإشكالات التي يعانى منها المجال الحضري في المدينة الجزائرية، والتي عملت الدولة جاهدة من خلال إنتهاج إستراتيجيات تخطيطية لمعالجة صعوبات تحقيق التنمية في المجال الحضري، وكان من بينها إعادة تنظيم مجالها العمراني بتطبيق مختلف السياسات العمرانية لتحقيق أهداف التنمية الإجتماعية، لأجل تحقيق التجانس و العدالة الإجتماعية في توزيعها، وهذا لا يتحقق إلا في ضوء تكامل العملية التخطيطية و التنمية الاجتماعية.

3 -4-1 الخدمة التعليمية بين التخطيط والبرامج التنموية: إن السياسة التي إنتهجتها الجزائر منذ إستقلالها في التنمية الإجتماعية ، في مختلف مراحلها من التوجه الإشتراكي إلى التوجه الليبرالي، والتي تضمنتها مختلف المخططات التنموية، قد أنتجت عدة إختلالات وفوارق مجالية إجتماعية بين المدن. وقد إعتمدت وزارة التعمير والبناء سنة 1995 دليل (CNERU) تستند عليه المرافق المهيكلة للمجال الحضري، ويضم مجموعة من القواعد التنظيمية والتقنية التي تسمح بتحديد نوع وحجم المرفق أو التجهيز الضروري لكل تجمع سكاني بحسب عدد السكان، وتراعي فيه الحاجات الأساسية لكل وحدة عمرانية تخطيطية بحيث تعتمد على:

- حجم المدن وقدراتها.
- وظيفة المركز (إدارية ، سياسية ، صناعية ...).

[1] JANNIERE Hélène (2008) **: planifier le quotidien , voisinage et unité de voisinage dans la conception des quartiers**, d'habitation en, France (1945-1965) strates .*Online : http://strates.revues.org./6656 (visité le : 15.04.2019).*

- نوعية التجهيز (المرفق)، مستوى خدمته، ومجال نفوذه.
- الوحدة التخطيطية أي وحدة قاعدية، أووحدة جواريه، أو حي.
- حجم السكان.

ويهدف الدليل التنموي إلى تحقيق أهداف منها:

- ضمان توفر أفضل خدمة ممكنة للسكان وبأداء جيد.
- خلق ديناميكية في المجال الحضري.
- تحقيق مبدأ العادلة في توزيع التجهيزات مجاليًا وسكانيًا.

فالمرافق المدرسية بمختلف مستوياتها يعتمد في توزيعه على مبدأ أساسي، و"ينطلق من التركز إلى الإنتشار، وهو مرتبط بمجال تأثير كل نوع من الخدمة، وحاجة السكان إليه. بحيث نجد المدارس الإبتدائية أكثر تمركزًا في الوحدات العمرانية القاعدية، لأن تأثير خدمتها محدود بكل وحدة قاعدية. بحيث يكون مرفق التعليم الابتدائي لا تتعدى المسافة بينه وبين ومسكن التلميذ 400 م. وقد قسمت المستويات الوظيفية للمؤسسات التعليمية إلى 4 أصناف (أ، ب، ج، د)، وتختلف هذه الأخيرة من حيث عدد الأقسام، عدد التلاميذ، والمساحة العقارية.[1]

[1] وزارة التربية الوطنية: **الشبكة النظرية للمرافق والمقاييس الوطنية المعتمدة في وضع الخريطة التربوية والإدارية** ، الجزائر، 06 جانفي 1997

جدول رقم (14): المستويات الوظيفية لمؤسسات التعليم الابتدائي

العدد / الصنف	الأقسام	عدد التلاميذ	مساحة مبنية م^2	مساحة شاغرة م^2	مساحة عقارية	قدرة الاستيعاب
أ	3	36	553	900	1453	108
ب	6	36	1003	1500	2503	216
ج	9	36	1474	1500	2503	324
د	12	36	1896	1500	2974	432

المصدر: الشبكة النظرية للتجهيزات العمومية

جدول رقم (15): المستويات الوظيفية لمؤسسات التعليم الابتدائي والمتوسط

الأصناف	عدد التلاميذ	المساحة المبنية م^2	المساحة الشاغرة م^2	المساحة العقارية م^2
القاعدة 3	324	1437	1532	2960
القاعدة 4	432	1738	1142	2880
القاعدة 5	540	1965	1634	3600
القاعدة 6	648	2332	1988	4320
القاعدة 7	826	2687	2353	5040

المصدر: الشبكة النظرية للتجهيزات العمومية

وتنجز ثانويتين لكل 33000 نسمة بمساحة وحدة تقدر ب 224000م^2 بنصيب الفرد 0,66 م^2 /للفرد.

3-4-2 التخطيط التربوي أهميته و أساليبه: للتخطيط عدة تعاريف ومعاني ويستخدم للوصول إلى أهداف مستقبلية يراد تحقيقها ويتم تنفيذها حسب الإمكانيات المتاحة، ومن تعاريف التخطيط أنه نشاط إنساني منظم ،شامل ومستمر لتحقيق الأهداف المحددة في إطار الإمكانات المادية والبشرية، وهو العملية المتصلة المستمرة التي تتضمن أساليب البحث الاجتماعي ومبادئ وطرق التربية وعلوم الإدارة والإقتصاد، وغايتها أن يحصل الطالب على تعليم كافي ذو أهمية واضحة وعلى مراحل محددة ، وأن يتمكن كل فرد في المجتمع على الحصول على فرصة تعليمية يُنمي بها قدراته ويُسهم سهامًا فعالاً بكل ما يستطيع في تقدم بلاده في شتى النواحي

الاجتماعية والإقتصادية والثقافية. فهو رسم للسياسة التعليمية بكامل صورتها، مع مراعاة أوضاع البلد السكانية والإقتصادية والإجتماعية وأوضاع الطاقة العاملة ، وذلك من أجل تنمية العنصر البشري الذي هو رأس مال كل أساس وتطور.

ب – **مستوياته :**

- على مستوى الدولة .
- على مستوى الوزارة .
- على مستوى الإدارة العامة .
- على مستوى الإدارة التنفيذية .
- على مستوى الإدارة المدرسية .
- على مستوى المعلم .

ويمكن تحديد خطوات عملية التخطيط على النحو التالي :

- تحديد الأهداف المراد تحقيقها .
- جمع المعلومات اللازمة وإعداد تقديرات وتنبؤات .
- تصنيف المعلومات وتحديد الأعمال الضرورية منها.
- تحديد الإمكانات المطلوبة ورصد الإعتمادات المالية للتنفيذ.
- رسم الخطة بعناصرها.

أ– **أهمية التخطيط التربوي:** إستطاع التخطيط التربوي أن يفرض نفسه في النظام التربوي الحديث، لما قدّمه من دعائم وركائز نبتت منها ثمار التنمية الشاملة، ليثبت نفسه كأساس يُعمل به ويُستعان فالواقع أثبت حاجته الملحة للتخطيط التربوي المبني بالمنهجية العلمية ، ليكون أساسًا متينًا لا إجراءً ثانويًا أو كماليًا، ليصبح أحد معايير نجاح الدول وعوامل تقدمها بالتخطيط السليم والإجراء المبني على الخريطة والدليل ،أما الإرتجالية والعشوائية فهي السلاح الهدّام الذي يأكل كل ماتقدم حتى لا تقوم للدولة قائمة، وتبرز أهمية التخطيط التربوي في عدة عناصر فعالة أهمها:

- قدرته على تشخيص الواقع وتحليل مُدخلاته، واستشراف المستقبل وتوقع نتائجه، وبناء الأسس التي تقوم عليها تفاعلات العناصر المختلفة المدخلة لضمان الإنتاج الأمثل.
- القدرة على تحديد الإمكانات المجتمعية والفردية وقدرات النظام التربوي، ثم تحديد الأهداف التربوية بما يتلائم مع الواقع المتاح.

- تخطيط العملية التربوية وتقسيماتها إلى مشروعات وعمليات مبنية على أساس الإهداف المنشودة ، وربطها بالعامل الزّمني لتكون متينة التنظيم والإنجاز.
- معرفة جميع البدائل المتاحة لتطوير البيئة التربوية وتنميتها ضمن الإستطاعة، ثم الموازنة بين الإهداف والموارد.
- مواكبة التطور التربوي العصري، واستدراك مافات من العمليات التي تضمن التحسين والتطوير.
- تعددّ مجالات الإفادة والتطوير، إذ يؤثر ايجابيًا في الاقتصاد، السياسة، الثقافة وغيرها، فهو بذلك عملية تطوير شمولية مستمرة لا مرحلية.
- إختزال الوقت والمال والجهود، واستثمار الكلفة الأقل بالإنتاج الأكبر والأمثل.
- رفع مستوى الدخل القومي ومعدلات النمو الإقتصادى عبر زيادة الإنتاج ، وتدني الكُلفة.
- تحديد الفجوة بين الواقع والمستقبل، ووضع الأليات والإستراتيجيات المناسبة لتقليل الفجوة والإندفاع نحو تحقيق التقدم والتطور."[1]

ب- أساليب التخطيط التربوي: "الخريطة المدرسية حسب المرسوم التنفيذي رقم 10 – 04 والمتضمن القانون التوجيهي للتربية الوطنية[2]، الذي يحدد إلى تحديد كيفيات إعداد الخريطة المدرسية وتنفيذها ومراقبتها ، بحيث تنص المادة 02 الجريدة الرسمية العدد الأول منه أنها " تهدف الخريطة المدرسية، كأداة تخطيط في إطار السياسة العامة للسكن والعمران وتهيئة الإقليم إلى التنظيم المتجانس لمواقع إنشاء مختلف أنماط مؤسسات التربية والتعليم العمومية والهياكل الأساسية المرافقة لها بالتنسيق مع القطاعات المعنية والولايات والبلديات من أجل ضمان أحسن الشروط الممكنة للتمدرس على الدوام عبر كامل التراب الوطني.

وتنص المادة 03 على أنه يخضع تنظيم سير المؤسسات التربوية والتعليمية في مجال فتح المناصب المالية إلى قرار مشترك بين الوزير المكلف بالتربية الوطنية والوزير المكلف بالمالية والسلطة المكلفة بالوظيفة العمومية.

المادة 04 : يرتكز إعداد الخريطة المدرسية على مايلي :

- المعلومات والمعطيات المقدمة من الولايات والبلديات خصوصًا بعدد الأطفال المقيمين في كل بلدية والبالغن سن التمدرس ومؤسسات التربية والتعليم الجاهزة الإستلام والتوسيع.

---

[1] لخضر لكحل، كمال فرحاوي: **أساسيات التخطيط التربوي، النظرية و التطبيقية**، الجزائر 2009 ، ص ص 18-26

[2] المرسوم التنفيذي المؤرخ في 18 محرم 1431 هـ الموافق 4 يناير 2010 وطبقًا لأحكام المادة 101 من القانون رقم 08 – 04 المؤرخ في 15 محرم 1429 الموافق 23 يناير 2008

- المعلومات والمعطيات الناتجة عن عمليات التنسيق الدورية مابين مصالح الوزارات المكلفة بالتربية الوطنية والداخلية والجماعات المحلية، والسكن والعمران وتهيئة الإقليم والمالية والإدارات المعنية الأخرى، والبيانات المتعلقة على الخوص بالمخطط الوطنى لتهيئة الإقليم والمناطق السكنية الجديدة.
- المعلومات والمعطيات الإحصائية التي يقدمها دوريًا مدراء التربية بالولايات. "[1]

3-4-3 الخطوات التي يقوم بها مدراء المؤسسات التعليمية عند وضع خطة:

- تحديد حاجيات المعلمين والطلاب والبيئة المدرسية والمجتمع المحلي بما يخدم العملية التعليمية من خلال:

  - الإجتماعات والمقابلات الفردية أو الجماعية.
  - دراسة جميع السجلات التراكمية للمعلمين والطلاب.
  - تحديد الإمكانيات البشرية والمادية في المدرسة والإدارة المدرسية والمجتمع المحلى وذلك من خلال: [2]
    - دراسة واقع البيئة المدرسية والمجتمع والمحيط بالمدرسة.
    - تحديد قدرات المعلمين وأفراد المجتمع والمسؤولين في الإدارة التعليمية.
    - دراسة المناهج والكتب المدرسية وأساليب التقويم من خلال المعلمين.
    - دراسة الخطة السنوية السابقة ونتائج تقويميها.
    - تحديد مجالات التي تحتويها الخطة.
    - تحديد الحاجات في كل مجال وترتيبها بحسب الأهمية.
    - ترجمة الحاجات إلى أهداف محددة قابلة للتحقيق مع مراعاة الإمكانات المتاحة.
    - تحديد الأنشطة والإجراءات والوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف.
    - تحديد الشخص المسؤول أو الأشخاص أو الجهة المسؤولة عن عملية التنفيذ.
    - تحديد الزمن اللازم لعملية التنفيذ.

3-4-4 متطلبات تخطيط المرافق المدرسية: هناك العديد من الأسس والمبادئ التي يُستند إليها في التخطيط التعليمي منها أن تلبي إحتياجات المجتمع من جوانبها المختلفة (الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الثقافية)، وأن تكون نتاج للعدالة و التكافؤ في الفرص التعليمية. وحيث تكون الفرص متاحة لجميع أفراد المجتمع وفئاته، و أن يتم العمل على توفير التعليم الأساسي لكل أفراد المجتمع دون إستثناء، وكذلك الاهتمام بالتطوير النوعي للتعليم الى جانب التطوير الكمي له في الخطط التعليمية الموضوعة، والعمل على ضمان إستمرارية

[1] القانون التوجيهي للتربية الوطنية ، مرجع سابق، المادة 3

[2] أطلع عليه بتاريخ 28 أفريل 2021 على الساعة : 11 و 53 د https://docs.goole.com/viewer?a=vSpid=sitesScsrcid=ZGV

التعليم."[1]و"لكي يكون التخطيط التعليمي ناجحًا و يحدد أهدافه بكفاءة وفعالية ينبغي أن يستند لمجموعة من الخصائص التي يجب أن يتميز بها أهمها:

- الدقة في كل مرحلة من مراحل العملية التخطيطية، ومن حيث الدقة اللازمة في جمع البيانات عند إعداد المخطط التربوى، وهذا يتطلب ضرورة التوعية الكاملة لجميع الأفراد والمؤسسات بأهمية تقديم المعلومات الدقيقة والبيانات التي تطلبها الجهات المختصة بالتخطيط .
- تدريب القائمين على عملية التخطيط وإعدادهم لهذه المهمة مسبقا حتى يكونوا قادرين على أدائها بإتقان وبَعدها يتم إختيار الأشخاص الأَكفاء في جمع البيانات.
- توفير الإمكانيات المادية والعينية اللازمة لتحقيق المستويات المتقدمة من الدقة.

وهذه العناصر لازمة وأثرها الواضح وفعاليتها في إحداث المطلوب من العملية التخطيطة، وهي عبارة عن الإحصاءات وتهتم جوانب العملية التربوية التي يمكن قياسها كميًا. وهي معلومات عن المؤسسات التربوية وتنظمها. فالخريطة المدرسية تعنى بعدد المدارس وتوزيعها والمعلومات الديمغرافية ويمكن الحصول عليها عن طريق جمع معلومات عن المعلمين والعاملين في التربية والتعليم موزعين بحسب الجنس والسن مع بيان مؤهلاتهم ومدى خدمتهم ومعلومات عن الطلاب وإعدادهم ومعلومات عن المباني المدرسية."[2]

"واقعية التخطيط فهو يتعامل مع الواقع الفعلي للمشكلة فعليه أن يدرس الإمكانات من أجل تحويلها إلى وضع جديد، فهي يجب أن تناسب الإمكانات المتاحة مع الأهداف التي تسعى لتحقيقها فيكون أهداف التخطيط وإستراتيجيات التنفيذ في ضوء كل الإمكانيات المادية والبشرية بما يتناسب مع الواقع. فالواقعية لا تقتصر فقط على الإمكانات المتاحة بل مرتبط أيضا بالواقعية السياسة من حيث رسم السياسات العامة، وإتخاذ القرارات، وكذلك الواقعية الإدارية من حيث مستوى الأجهزة الإدارية وتنظيمها، وظروف العمل فيها وكل ما يؤثر فيها، ويرجع غياب الواقعية في العملية التخطيطية إلى بعض الخصائص منها تهوين حجم المشكلات المدروسة، وذلك إعتقادًا ممن يقوم بعملية التخطيط أن ذلك يساعد على حل المشكلات وتسريع التعامل معها من قبل الجهات المعنية.

– **المرونة:** تعنى قابلية الخطة للتعديل وفق التطورات و التغيرات التي تحدث في الظروف الطارئة، وكذلك قابليتها لمواجهة كافة الظروف الزمانية والمكانية المختلفة، مما يتطلب عملية الحذف أو التعديل، ويظهر أن

[1] فهمى محمد : **التخطيط التعليمي ، أسسه و أساليبه و مشكلاته** ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ،1995، ص 31

[2] أدم عصام : **التخطيط التربوي و التنمية البشرية**، العين دار الكتاب الجامعي، 2006، ص 85

ضعف خاصية المرونة في بعض الأحيان يؤدي الى تقييد العاملين عليها، فالتقيد بالتعليمات المعطاة للمنفذين لا يساهم في تجاوز المشكلات المتعقلة بالظروف الطارئة التي قد تعترض سير العمل، فلابد دائما من إشراف الجهات المشرفة على المكان، وكذلك لا بد من وجود بدائل لتنفيذ المشاريع ، إضافة إلى الإنفتاح الإداري وزيادة معدلات اللامركزية في التسيير.

- **الشمولية:** تعنى الإحاطة الكاملة بجميع جوانب المشكلة أو الظاهرة بحيث يذكرالبعض أن الشمولية تعنى أن تكون للخطة السيطرة والتوجيه على كافة الموارد المتاحة لضمان تحقيق التناسق، والتكامل بين القرارات والسياسات التخطيطية بما يكفل النمو المتوازن، ويكون التنسيق ما بين الأهداف التي توضع للتنفيذ من ناحية وبين الإجراءات والأساليب المستخدمة لتنفيذها من ناحية أخرى.

-**التكاملية** : تلعب دورًا مهمًا في عملية التخطيط فهي تؤثر في مرحلة الإعداد، التنفيذ، والمتابعة، فالتكامل بين عناصر التخطيط يساعد على نمو مختلف الأقسام والخطوات التخطيطية، وذلك بالإعتماد على بعضها البعض، والتكامل لا يقتصر على جانب التنفيذ فحسب بل يتعلق بعملية الإعداد النظري للخطة لأنها تساعد على إختصار الوقت والجهد.

- **سهولة التنفيذ:** هي إمكانية ترجمتها إلى أفعال وإجراءات، وكذلك المتابعة في التخطيط تعني الرقابة المستمرة على سير العمل والأداء قبل الهيئات التنفيذية المحلية فوضع موازنة تخطيطية يستلزم وضع الخطة التعليمية ووجود برامج للتمويل. فالتخطيط الناجح يحدد مصادر التمويل اللازم والتي يمكن الإستفادة منها من خلال تحديد الإحتياجات، والتي تعد بمثابة ترجمة واقعية للتنبؤ، إذ يتحول التخطيط إلى واقع ملموس معبر عنه بطريقة كمية تحدد الاحتياجات المستقبلية، وما يجب إنجازه لتحقيق الأهداف. "[1]

3-4-5 المقاييس المتعلقة بالبنايات والتجهيزات المدرسية:

"المادة 05: يعتبر تنفيذ الخريطة المدرسية ومراقبتها مهمة مشتركة بين القطاعات والإدارات المعنية والمذكورة في محتوى المادة 04 أعلاه، ويتم تحت مسؤولية وزارة التربية الوطنية.

المادة 06: يتعين على كل هيئات الدولة تزويد التربية الوطنية بالمعطيات والوسائل الضرورية لإعداد الخريطة المدرسية وإنجازها .

المادة 07: يتعين على المصالح المعنية للولايات والبلديات كل فيما يخصها إرسال كل المعلومات المتعلقة بالخريطة المدرسية إلى مديرية التربية بالولاية.

[1] خلود حضراوي ، مرجع سابق ، ص 18

المادة 08: تسهر الولايات والبلديات، بصفتها سلطات مكلفة بالإنجاز أو كذا جميع المصالح المعنية مديريات التربية معًا على تطابق الأشغال مع المقايس الخاصة بالبنايات المدرسية واحترام برامج توزيع المشاريع المحددة بالخريطة المدرسية والسهر على إحترام مواعيد تسليمها.[1]

جدول رقم (16): معايير برمجة المرافق الرياضية

نوع المرفق الخدمي	عدد السكان	المساحة المبنيةم^2	نصيب الفرد م^2	الطاقة الإستعابية
قاعة متعددة رياضات	10000	7000	0,07	2960
قاعة متعددة رياضات	33000	3500	0,106	2880
قاعة رياضية	3300	1500	0,045	3600
مسبح 25 م	10000	2000	0,020	4320
مسبح 25 م	33000	900	0,027	5040
ملعب 8/6 أروقة	10000	30000	0,3	.
فضاء للعب	10000	800	0,008	.
ملعب كرة	10000	.	.	.
ملعب جواري	.	.	.	.
دار الشباب	33000	1685	0,051	.

المصدر: الشبكة النظرية للتجهيزات العمومية

3-5 الخدمات الصحية:" تعتبر الخدمات الصحية من القطاعات الهامة، و ذلك لإرتباطها بشكل مباشر بحاجات الإنسان، حيث تعتبر الصحة من الأولويات التي يجب الإهتمام بها لرفع مستوى المعيشة لدى السكان في مجتمع ما. ويرتبط إختلاف الأنظمة الصحية من دولة الى أخرى بتمايز الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، بحيث تمثل الخدمات الصحية مؤشرًا للتنمية البشرية، ولها أهمية كبيرة لأنها ترتبط بالعديد من القطاعات التنموية إجتماعية أو إقتصادية كانت، ولها علاقة مباشرة بحياة الفرد والمجتمع. لذا تولى الدولة الأولوية في توفيرها من خلال مرافق وتسعى إلى تطويرها دائمًا، كما أن الإرتقاء بالمستوى الصحي للمجتمع يستند على ضرورة توفير الخدمة الصحية وتحسين نوعية وكفاءة الخدمة الصحية المقدمة للسكان.

فتتجلى أهمية المرفق الصحي في أي مجتمع لما له من تأثير على مجالات الحياة، فكلما كان الفرد يتمتع برعاية صحية أفضل، كانت قيمة هذا المجتمع أكبر، و ذلك " أن الفرد المريض يكون أقل إنتاجًا وفعالية من

[1] https://elearn.univ-tlemcen.dz/mod/resource/view.php?id = 1810Sforceview=1.
أطلع عليه بتاريخ :28 أفريل 2021 على الساعة: 11 و 53 د

الذي يتمتع بالصحة في مجتمعه، والإهتمام بتطوير وتنمية قطاع الخدمات الصحية يعد من أولويات السياسات العامة لدى صانعي القرار في أي دولة، و يقاس مدى تقدم الدولة في المجال الصحي بعدد هذه المؤسسات والعاملين فيها، ومستوى كفاءة تقديم الخدمة الصحية لتلبية حاجة السكان وخاصة في المناطق الحضرية التي تتمتع بزيادة في السكان سنويا في الدول النامية." [1]

فالخدمة الصحية مطلب أساسي لكل فرد ،تسعى جميع المجتمعات إلى توفيرها مهما إختلفت نظمها السياسية والاقتصادية، وذلك من خلال أيجاد هياكل صحية بالإمكانات المناسبة، سواء تعلق الأمر بالمورد البشري أو التقني أو المالي، وهذا لأجل الإرتقاء بمستوى الخدمات الصحية. فهي أيضا مؤشر لقياس درجة تقدم وتحضر المجتمعات. و الإهتمام بتطوير وتنمية قطاع الخدمات الصحية يعد من أولويات السياسات العامة لدى صانعي القرار في أي دولة. وذلك في إطار خطة منظمة ذات سياسة وأهداف واضحة خلال الفترة زمنية محددة، تأخذ في الإعتبار الإمكانيات والموارد والمحددات الحالية أو المستقبلية سواء كانت بشرية أو طبيعية.

3-5-1 تنظيم المرافق الصحية في الجزائر: " شهد النظام الصحي الجزائري عدة مراحل مختلفة عبر الزمن ففي سنة 1962 ورثت الجزائر وضعية صحية حرجة وكانت سياستها الصحية جد محدودة نظرًا لقلة الوسائل، وإنحصرت في تقديم الحد الأدنى من العلاج وكذا ضمان لحملات التطعيم للحد من الأمراض المتفشية ، ومنذ ظهور مجانية العلاج سنة 1974 شهدت السياسة الصحية في الجزائر من تغيرات جذرية مست قطاعها الخدمي الصحي، لإرتباطها بتغير الظروف السياسية والإقتصادية والمؤشرات الديموغرافية للبلد ،"وسعت الدولة الجزائرية جاهدة لتحسين الوضعية الصحية للسكان ويتجلى لنا هذا من خلال إهتمامها بصحة الفرد مهما كانت حالته الإجتماعية، وخير دليل على ذلك تطبيق مبدأ مجانية العالج، هذا الأخير الذي كان من وراءه تقسيم جديد للمجال بخلق قطاعات صحية بداية من فيفري 1973."[2] و" هذا من أجل القضاء على مركزية العلاج وتقريب مختلف المرافق الصحية من السكان،وكرست مبدأ التكفل بمجانية العلاج، وتطبيقًا لهذا التوجه تم إختيار الدوائر لتكون على رأس عدد معين من البلديات بإعتبارها مقرًا رئيسيًا للقطاع الصحي، ليكون بذالك هو المهيكل والمنظم للنشاط الصحي محليًا، كما أعتبر القطاع الصحي المحور الأساسي لتوزيع العالج من خلال مراكز صحية وقاعات علاج تقع تحت إشرافه.وعرفت الجزائر إعتماد سياسة لإصلاح القطاع بداية من سنة 2002 الى غاية 2012، وكان من بين أهم نقاطها هي إعادة تنظيم المرافق الصحية وفق هيكلة جديدة وهذا ما تجسد في إصدار المرسوم التنفيذي 2007 الذي يعتبر نقطة تحول في المنظومة الصحية، التي كرست توجه جديد

[1] سعيدة رحامنية: **وضعية الخدمات الصحية في الجزائر**، مجلة الباحث الاجتماعي قسم علم الاجتماع، 11، 2015، ص ص 216-215

[2] رابح بوصوف: **أقاليم المستشفى**، دكتوراه دولة في الجغرافيا الصحية، غير منشورة، نابولي، إيطاليا،1998 ص 35

نحو تأمين خدمات الرعاية الصحية في بيئة صحية وفقا لمبدأ المساواة والتوازن في توزيع المرافق، كما عملت على تقريب الخدمات الصحية وفق مبدأ تقريب الخدمة الصحية للسكان. فالنظام الصحي يشير إلى الإطار الذي يتم من خلاله التعرف على إحتياجات السكان للخدمات الصحية والعمل على توفير هذه الخدمات من خلال إيجاد الموارد اللازمة وإدارتها على أسس علمية تؤدي إلى المحافظة صحة السكان"[1].

وبالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 07 – 140 المؤرخ في 2 جمادي الأول عام 1428 الموافق 19 مايو سنة 2007 المتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية وتنظيمها وسيرها، نجد أن المرافق الصحية العمومية منظمة وفق المستويات التالية:

1. **على مستوى الولائي:** يشمل على عدة مرافق منها ما يكون له طابع إداري كمديرية الصحة ، ومنها مرافق خدمية وظيفتها تقديم الخدمة والرعاية الصحية ، وهي كما يلي:

- **مديرية الصحة:** يعتبر مدير الصحة والسكان على المستوى 'الولائي' كسلطة تفويضية بحيث يكلف بعدة مهام وعلى رأسها تمثيل وزير الصحة والسكان على مستوى الولاية بكل ما يتعلق بالصحة والسكان، والعمل على توزيع الوسائل الصحية توزيعا منسجما ومتوازنا، ومتابعة تحضير ميزانيات القطاعات الصحية وتنفيذها ، بالإضافة الى مراقبة وتوزيع الأدوية والمواد الصيدلانية وتفقد مخازنها وإعداد التقارير لتحديد الإحتياجات الصحية بالولاية في مجال الوقاية، العلاج، الأدوية، الموارد البشرية، المنشئات الأساسية والتجهيز والتكوين، وبإعداد جدول الإحصائية للسكان (النمو الديمغرافي) وضبطها بإستمرار ودراسة المنازعات المترتبة بأعمال تسيير ممارسي الصحة ،بالإضافة الى الإتصال بالمصالح المعنية لتحديد الاحتياجات لموظفي الصحة وإعداد برامج العمل الخاص بميدان التكوين، والتكفل بالمعوقين والأشخاص المعوزين للمساعدات الطبية والإجتماعية، كما أنها تهتم بالمراكز الصحية التي تنشئها وتسيرها مجالس الخدمات الإجتماعية للإطارات والشركات الإجتماعية العمومية (**CMG**) ليستفيد منها العمال وعائلاتهم، كما أنها لا تتهاون في تطبيق أي إجراء من شأنه أن يسهل تطبيق القانون الأساسي لممارسة الصحة في الولاية.
- **المراكز الاستشفائية الجامعية:** إنشأت المستشفيات الجامعية بموجب قانون رقم 100/74 الصادر في 13 جوان 1974 وهي نتاج إتحاد مركز استشفائي جهوي يضم مابين 660 و700سرير ومعهد طبي، ودون أن يفقدها شخصيتها المتميزة، يعتبر المركز الإستشفائي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، ويتم إنشائها بموجب مرسوم بناءًا على إقتراح مشترك بين الوزير المكلف بالصحة والوزير المكلف بالتعليم والبحث العلمي، بحيث تبعا للمرسوم التنفيذي رقم 467/97 المؤرخ في

[1] رابح بوصوف : مرجع نفسه، ص 36

1997/12/12، و يُمارس الوزير المكلف بالصحة الوصاية الإدارية على المركز الاستشفائي الجامعي، ويمارس الوزير المكلف بالتعليم العالي الوصاية البيداغوجية. وعليه فيمكن أن يوصف المركز الإستشفائي الجامعي بأنه يكون ذا مساحة كبيرة، يقع بمنطقة حضرية، و يتولى تقديم مجموعة من الخدمات الطبية ويستقبل مرضاه من بين قاعدة السكان العريضة ويهتم بتدريب هيئة فنية في مجال البحث والرعاية على حدِ سواء بمعنى أنَّه يشرف على ثلاث ميادين أساسية هي : الميدان الصحي، الميدان التكويني، ميدان الدراسة والبحث. ويدير المركز الاستشفائي مجلس إدارة، ويسيره مدير عام ويزود بجهاز إستشاري يسمى المجلس العلمي.

2. **على مستوى المحلي (البلدية):** تنظم مرافق الخدمات الصحية على مستوى البلدية في المؤسسات العمومية الإستشفائية، ومؤسسات الصحة الجوارية، وحدات صحية قاعدية، وحدات إستشفائية متخصصة والتي هي منشأة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي تتكفل بمرض معين، أو مجموعة ذات عنصر معين مثل(مستشفى الأمراض العقلية، أمراض السرطان، أمراض الأطفال). وتتولى هذه المرافق تحديد إحتياجات السكان قبل تنفيذ البرامج الصحية الوطنية والمحلية وهذا بالإستعمال الأمثل للموارد المادية والبشرية. ولتحد من الضغط على خدمات المرافق (المراكز) الإستشفائية وتطبيقًا(**Hiérarchisation des soins**)، تم إنشاء القطاعات الصحية الفرعية **sous-secteur sanitaire** المسماة قاعدية، لتتسع نسبتها في المجتمع حيث مهمتها تحديد الحالات المرضية بعد الكشف عنها، وتوجيه الخطيرة منها نحو المستشفى. و تقديم الرعاية الممكنة على مستواها إلى جانب الحملات الوقائية والتطعيم للسكان المنطقة معينة وهي مرتبة وفق المرسوم التنفيذي رقم140/07 لسنة 2007 على النحو التالي:

أ. **المؤسسة العمومية الاستشفائية (EPH):** حسب المرسوم التنفيذي السابق ذكره أعلاه هي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي وتوضع تحت وصاية الوالي، وهي تتكون من هيكل للتشخيص والعلاج والاستشفاء وإعادة التأهيل الطبي، تغطي سكان بلدية واحدة أو مجموعة بلديات، تحدد المشتملات المادية للمؤسسة العمومية الاستشفائية بقرار من الوزير المكلف بالصحة، وحسب المادة 4 من هذا المرسوم في التكفل بصفة متكاملة ومتسلسلة بالحاجات الصحية للسكان وتتمثل مهامها فيمايلي:

- ضمان تنظيم وبرمجة توزيع العلاج والتشخيص وإعادة التأهيل الطبي والاستشفاء.
- تطبيق البرامج الوطنية للصحة.
- ضمان حفظ الصحة والنقاوة ومكافحة الأضرار والآفات الاجتماعية.

- ضمان تحسين مستوى مستخدمي مصالح الصحة وتجديد معارفهم.
- كما يمكن إستخدام المؤسسة العمومية الاستشفائية ميدانا للتكوين الطبي وشبه الطبي والتكوين في التسيير الاستشفائي على أساس اتفاقيات تبرم مع مؤسسات التكوين.

ب.المؤسسة العمومية الاستشفائية للصحة الجوارية (EPSP): تتكون من مجموعة من عيادات متعددة الخدمات وقاعات العلاج وتحدد المشكلات المادية والحيز الجغرافي لها بقرار من الوزير المكلف بالصحة بحسب المرسوم التنفيذي رقم (07 /140) المؤرخ في 2جمادي الأول عام 1428 الموافق مايو2007. وتوفر الوقاية و العلاج الوقائي، تشخيص المرض، العلاج الجواري، الفحوص الخاصة بالطب العام و الطب المتخصص القاعدي، الأنشطة المترابطة بالصحة الإنجابية، والتخطيط العائلي، تنفيذ البرامج الوطنية للصحة والسكان، المساهمة في ترقية وحماية البيئة في المجالات المرتبطة بحفظ الصحة والنقاوة ومكافحة الأضرار والآفات الاجتماعية، المساهمة في تحسين مستوى مستخدمي مصالح الصحة، فالمرسوم التنفيذي (07- 140) يتضمن إنشاء المؤسسات العمومية الإستشفائية و المؤسسات العمومية للصحة الجوارية و تنظيمها و سيرها، ومن خلال المادة 8 من هذا المرسوم فهي تتكفل بصفة متكاملة ومتسلسلة بمايلي:

- الوقاية والعلاج القاعدي.
- تشخيص المرض.
- العلاج الجواري.
- الفحوص الخاصة بالطب العام والطب المتخصص القاعدي.
- الأنشطة المرتبطة بالصحة الإيجابية والتخطيط العائلي.
- تنفيذ البرامج الوطنية للصحة والسكان.
- المساهمة في ترقية وحماية البيئة في المجالات المرتبطة بحفظ الصحة والنقاوة ومكافحة الأضرار والأفات الاجتماعية والصحة المدرسية.

عيادة متعددة الخدمات **(Polyclinique)**: من بين مهامها الأساسية مايلي:

- تقديم مختلف الخدمات الصحية والاستعجالية والفحوصات العامة المتخصصة.
- الاشراف الفني والإداري على المراكز الصحية البلدية.
- تقوم بدور الوساطة بين المركز الصحي والمستشفى.

وتنشأ في كل قرية أو تجمع سكاني، وتوكل له مهمة الوقاية الصحية، حماية الأمومة والطفولة، التطعيم، العلاجات والفحوصات العامة .

قاعات العلاج (**Salle de soin**): وهي التي تتولى تقديم العلاجات البسيطة يتراوح مابين 1000إلى 2000 نسمة، إلا أنه تم تغيير التقسيم السابق وفق المرسوم التنفيذي رقم140/07 لسنة 2007 لتتغير تسميتها كمايلي:

- المؤسسات العمومية الاستشفائية **Etablissement publics Hospitalier (EPH)**
- المؤسسات العمومية للصحة الجوارية **Etablissement publics de santé de proximité**
- المؤسسات الاستشفائية المتخصصة **Etablissement Hospitaliers spécialisé (EHS)**

وعليه ألغيت المراكز الصحية (**Centre de santé**) وحولت بدورها الى عيادات متعددة الخدمات (**Polyclinique**)، أو قاعات للعلاج (**salles de soin**) حسب حالة ووضعيتها المالية.

3-5 -2 معايير تخطيط وتوزيع المرافق الخدمية الصحية: من " بين المعايير الكمية والنوعية التي تستعمل في تقييم كفاءة الخدمة الصحية في أي منطقة عمرانية نجد المعايير المتعلقة بمساحة كل نوع من المؤسسة الصحية وإرتباطها بالكثافة السكانية حيث أن توزيع مؤسسات الخدمات الصحية سواء على مستوى المركزي أومستوى الإقليم أوعلى مستوى المدينة لابد أن تكون وفق أسس تحقق العدالة الإجتماعية في توفير الخدمة لجميع السكان، ويتحقق ذلك من خلال التوزيع العادل ضمن مسافات محدودة ،وفي أماكن يسهل الوصول اليها ،وفي الغالب يفضل أن تكون تلك المؤسسات على مسافة لا تزيد عن 3 كلم، كما يراعي الكثافة السكانية، ويفضل أن يعتمد معيار عدد السكان، فلكل تجمع سكاني لأكثر من 10000 ألف نسمة يحتاج الى مركز صحي، و50000 ألف فأكثر مستشفي صغير، أكثر من 100000 مستشفى كبير أو رئيسي."[1]

و" لابد أن يتم اختيار الموقع الذي يسهل الوصول اليه من كل مكان. وقد حددت المعايير المسافة المطلوبة للوصول إلى الخدمة الصحية (المركز الصحي) في جمهورية العراق حسب وزارة الصحة هي بالمتوسط 700 م بينه و بين الإستعمالات السكنية. فإبراز العلاقة المكانية لتوزيع مراكز الخدمات الصحية من خلال ربطها مؤشر الكثافة السكانية والحكم عليها إذا ما كانت تتناسب وحجم السكان وتوضحها مكانيا من خلال تصنيف الأحياء السكنية بحسب مستوى الخدمة الصحية المقدمة إعتمادًا على معيار المساحة والسكان. أي سواء للتجمعات السكانية على مستوى أحجامها العمرانية الى مستوى المدينة. الذي تشكل خدمته جانباً مهماً في النظام الصحي

[1] خلف حسين علي الديلمي : **تخطيط الخدمات المجتمعية و البنية التحتية: أسس، معايير،تقنيات** ، دار صفاء للنشر و التوزيع المحرر، عمان، الأردن، المجلد 2، 2015، ص 2

لأي دولة على مستوى وحدات تجمعاتها السكنية بإعتبارها واحدة من الحاجات الأساسية التي لابد من توفرها بشكل يتناسب مع عدد السكان بشكل متوازن في توزيعها المكاني وكفاءة خدماتها، إذ تمثل المدينة مكانًا للحياة الاجتماعية قد يتجاوز تأثيرها إلى خارج أقاليمها من خلال مستوى خدماتها المجتمعية. فسهولة الوصول إلى الخدمة الصحية هو معيار مهم بما يسهل الوصول إلى جميع السكان دون الشعور بالمعاناة والتعب وقد أكد الجغرافيون على أهمية الموقع المناسب للتسهيلات الصحية للسكان، وأنه من المناسب إختيار الموقع الملائم لمراكز (المرافق) الخدمات الصحية لتقليل النفقات التي تبذلها الدولة لإيصال الخدمات الصحية إلى المستفيدين منها بسهولة تامة."[1] " فوجود الخدمات الصحية في مواقع ينتج عنه اللامساواة الإجتماعية بين السكان في مواقع أخرى، ولقد أثبتت الكثير من الدراسات بأن هناك علاقة ما بين المستوى الصحي للسكان والبعد عن مواقع الخدمات الصحية لذلك فإن المستوى الصحي يتحسن للسكان عن طريق:

- إعادة التوزيع الجغرافي لمواقع هذه الخدمات بحيث تكون أقرب ما يكون إلى مواقع الكثافة السكانية.
- إقامة وفتح مراكز خدمية صحية جديدة في مواقع جديدة بحيث تلبي حاجات السكان دون الحاجة إلى التنقل لمسافات بعيدة.[2]

وتحقيق أكبر قدر من التكامل بين إحتياجات السكان من الخدمات الصحية على المستويين الكمي والنوعي. من خلال الوصول لصياغة الأسس والقواعد التفصيلية لسياسات وأساليب تقديم الخدمات الصحية للتجمعات العمرانية في المدن. فالمعايير التخطيطية وسيلة المخطط لتحديد إحتياجات المستفيدين من الاستخدامات الخدمية منها الصحية ، وترجمة هذه الإحتياجات إلى مواصفات يتم من خلالها إعداد المخططات المختلفة، وتساعد في توفير ماتتطلبه التنمية العمرانية على جميع المستويات التخطيطية.

[1] المظفر عبدالصاحب محسن: **التحليل المكاني للأمراض المتوطنة في العراق: دراسة في الأسس الجغرافية للتخطيط الصحي**، بغداد، العراق، 1979، ص 316

[2] صدقي المؤمني: **التخطيط الإقليمي وأثره على الأداء الكلي للمرافق و الخدمات العامة : دراسة تحليلية للمرافق الصحية في محافظة الطفيلة** ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المحرر ، 1994 ، ص 3

جدول رقم (17) : معايير تخطيط المرافق الصحية في الجزائر

صنف المدينة / عدد السكان	معايير تخطيط المرافق الصحية/ الوحدات التخطيطية للمجال السكني			
	نوع المرفق	المساحة م^2	نصيب الفرد م^2	وحدات عمرانية /عدد المسكن
صالحة من 5000 الى 25000 نسمة	عيادة متعددة خ	–	–	وحدة جوار 4000 نسمة /538 مسكن
	مركز صحي	800	0,06	12000 نسمة/1600 مسكن
	عيادة متعدد خ	750	0,62	
صالحة بين 5000 الى 25000 نسمة	عيادة متعددة خ (20*50)	–	–	وحدة جوار 8000 نسمة /667 مسكن
	مركز صحي	600	0,053	مجموع وحدات الجوار 45000نسمة/2000 مسكن
	عيادة متعددة خ	750	0,05	
صالحة مابين50000 الى 150000 نسمة	مركز صحي	800	0,07	تجميع وحدات الجوار 14400نسمة/1520 مسكن
	عيادة متعددة خ	1500	0,045	حي 33300 ساكن/14440 مسكن
	مستشفى الأم والطفل 60 سرير	600	0,090	
	مستشفي 240 سرير	15000	0,0150	مدينة بـ 100.000 نسمة /13333 مسكن
صالحة من250.000 الى: 350.000 نسمة	عيادة متعددة	–	0,416	2400 نسمة /318 مسكن
	عيادة متعددة	600	0,06	9520 نسمة /1270 مسكن
	عيادة متعددة	1500	0,045	حي 33000نسمة /4440 مسكن.
	مستشفي الأم والطفل 60 سرير	50000	0,090	
	مستشفي 400 سرير	25000	0,026	مجموع أحياء 100.000 نسمة/13333 مسكن
صالحة من 250.000 الى 350.000 نسمة	عيادة متعددة الخدمات	600	0,063	وحدة جوار بـ 9520 نسمة /1270 مسكن.
	مركز صحي *2	1600	0,066	حي 24000 ن/3265مسكن
	مستشفى 240سرير 2*240	25000	0,083	وحدة جوار بـ 300.000 نسمة /41000 مسكن

المصدر: الشبكة النظرية للتجهيز لسنة 2000+ معالجة الطالبة

3-5-3 العلاقة بين تخطيط المرافق الصحية والتخطيط الحضري: تكمن العلاقة التكاملية بينهما من خلال إدارة التخطيط على مستوى الإدارة المحلية (البلدية) أو الإقليمية، وذلك من خلال تبادل المعلومات والمعطيات ، فعلى إدارة التخطيط الحضري على المستوى المحلى أن تزود إدارة الخدمات الصحية بكل ما يتعلق بالمجتمع المعنى بالمشروع الصحي مثل، معدلات النمو السكاني للمدينة، وخصائصهم السكانية بالإضافة إلى خصائصهم الاجتماعية والإقتصادية ، وكذلك نمو إستعمالات الأراضي بها وفق المخطط العمراني التوجهي للمدينة وطرح استراتيجيات نموها العمراني والتي قد تأثر على تخطيط وتوزيع الخدمة الصحية."بحيث تساعد إدارة الخدمات الصحية في تزويد المخطط الحضري بالمعلومات التي يحتاجها، والتي تمكنه منوضع مخطط للخدمات الصحية ضمن المخطط التوجيهي العام للمدينة، كإختيار الموقع أو إستعمالات الأراضي للوظيفة الصحية في المجال الحضري، مع احترام المعايير المعمول بها في ظل البرامج التنموية المستقبلية. ذلك بتقديم رؤية واضحة لمجلس المدينة عن سكانه و الخدمات التي توجد في المدينة مما يساعد على التخطيط المستقبلي لها ،وكذلك مساعدة مجلس البلدي للمدينة على رؤية واضحة للسكانه ومرافق الخدمات التي توجد في المدينة مما يساعد على التخطيط المستقبلي للمدينة، ويمكن أن تعمل الخدمات الصحية مثل المستشفيات والمراكز الصحية على تجديد أحياء من المدينة المختلفة حيث أن هذه المرافق تعتبر نواة للتنمية في هذا الحيز، فالرفع من كفاءته ومستوى معيشته من خلال إيصال شبكات البنية التحتية لهذه الأحياء ،بالإضافة إلى فتح فرص عمل جديدة."[1]

بحيث " تعمل مواقع المرافق الصحية بمختلف أنواعها في الحيز العمراني وما جاوره بعملية الإستقطاب والجذب لعمليات البناء والإستثمار مثلا في الأنشطة المساندة أو المكملة للأنشطة المرافق الصحية كالمدارس الطبية ،عيادات ،مختبرات التحاليل الطبية وغيرها مما تساهم في تنمية المنطقة. وعليه تسهم المرافق الطبية بمختلف أنواعها على إضفاء الحيوية والحركية للمناطق المختلفة للمدينة، لأنها تكون نواة للتنمية في هذا الفضاء أو الحيز العمراني من خلال تحسين الظروف الاجتماعية ،ذلك يمد شبكة النقل والطرق وتهيئتها حضرياً ،كمدها بالخدمات المساندة لهذه الخدمة كالمدارس الطبية، أو العيادات ومختبرات التحاليل والصيدليات مما يساهم بشكل مباشر في تنمية المنطقة ."[2]

فالخريطة الصحية حالة مثالية ولا يمكننا الوصول إلى تحقيقها، لأن المرضى يلجئون للتداوي أينما شاءوا و يحكمهم في ذلك عدة عوامل منها: الأسباب الشخصية والمسافة والبحث عن الإختصاصات حيث أنهم

[1] قاسم دويكات : **أنظمة المعلومات الجغرافية** ، مجلة جامعة مؤتة 2011 ، ص 16

[2] يوسف حماس: **تحليل العملية الإدارية في بعض المستشفيات العراقية** ، مجلة البحوث الاقتصادية، المحرر، 1975 ، ص 20

يتجاوزون حدود المجال المرسومة على الخريطة الصحية، ويرسمون مجال استشفائي خاص بهم. أي عدم التوافق بين الحدود الجغرافية والمجال الحقيقي لطلب العالج يؤكد لنا عدم وجود كفاية محلية سواء من حيث المرافق أو لنقص الإختصاصات ،ومنه ويبين أن عرض الخدمات الصحية لا يتوافق مع الطلب عليها.

مما سبق تقديم تحليل للوضعية الحالية لتخطيط المرافق الصحية في المدينة الجزائرية على ضوء المعطيات المتوفرة في قطاع الصحة من نصوص تشريعية وتنظيمية ومعايير تقنية، فمن المؤكد أن المنظومة الصحية تزخر ببنية تحتية هامة وموارد بشرية مؤهلة ونظام وقاية من الأمراض المعدية، كما هي غير ممكنة من ناحية النمو الديمغرافي الذي هو عنصر مهم في تحديد الإحتياجات من الخدمات الصحية غير أن الجوانب الإيجابية السابقة لا يمكنها بأي حال من الأحوال أن تغطي على النقائص التي تعرفها المرافق الصحية.

لقد أصبح من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تكون المرافق الصحية اليوم أكثر من مجرد خلفية للرعاية المقدمة، فهي قادرة على أن تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذه الرعاية، وبالإضافة إلى تعزيز الكفاءة، وتضييق الفوارق ، وتسهيل علاج المرضى والأسر، يجب أن تكون المرافق بيئة فعالة ومستدامة وصحية، ويتطلب إنشاء المرافق الصحية اليوم في الجزائر الأخذ بعين الاعتبار شروط التخطيط العمراني، فمن المعيقات التي تواجه

الخدمات الصحية في المدينة الجزائرية:

- إنخفاض الموارد المخصصة للإنفاق على الصحة ، وفرض قيود عليها.
- الضغط المستمر على الخدمات الصحية بسبب زيادة عدد السكان بشكل مستمر.
- عدم تحقيق العدالة في توزيع الخدمات الصحية مكانيا بما ينسجم مع توزيع السكان وكثافتهم.
- إرتفاع تكاليف الخدمات الصحية وزيادة الطلب عليها من جهة وتطور الأجهزة المستخدمة في مجال تلك الخدمة.

4-6-4 المرفق الصحي رهين السياسة العمرانية والبرامج التنموية: إن النمو السكاني الناتج عن التحضر و الزيادة الطبيعية نتج عنه زيادة الطلب على الخدمات الحضرية الخدمية ولاسيما منها الصحية سواء لمنتسيبي المهنة والمؤسسات الصحية ويعنى ذلك "تخطيط الموارد البشرية بالتقدير الكمي والكيفي للإحتياجات المستقبلية من كل أنواع القوى العاملة ومستوياتها خلال مدة زمنية معينة، ورسم الإستراتيجيات لسد تلك الإحتياجات في ضوء الوضع الراهن وتحليل أبعاده ،ووضع الإفتراضات والبدائل والتنبؤات."[1] فدراسة تطور عدد السكان ونموه يُؤثر بصورة مباشرة على الخدمات الصحية والخدمات الأخرى في المدن، فتسهم في وضع الاستراتيجيات التخطيطية لمواجهة هذه الزيادة بما يلائم طبيعة الخدمة الصحية التي تلبي حاجتهم وبشكل تُحقق الكفاية والكفاءة وسهولة الوصول إليها.

فالمشهد المميز للبيئة العمرانية في مدننا هو اللاتوازن من حيث توزيع المرافق الخدمية الحضرية فيها ومن بينها مرفق الخدمة الطبية من حيث عدد السكان، فيتم التخطيط العمراني للأرض الحضرية وفق مستويات عمرانية مختلفة، ويختلف وفقه توزيع الخدمات الإجتماعية في التجمعات العمرانية السكنية من الحي السكني إلى القطاع السكني، والى المدينة، وتبعًا لإختلاف معايير التخطيطية من دولة إلى أخرى. وهذا يتأتى بإعتبار الخدمة المعنية التي يراد إنشاؤها بحسب عدد السكان ،وحسب حاجة السكان إليها، فمن البديهي أنه لا يمكن وضع مستشفى في كل حي سكني، لأن الخدمات التي توفرها أكثر بكثير من متطلبات السكان،"فتتوزع مختلف مرافق الخدمات الصحية بشكل تدرجي من التركز الى الإنتشار في أي مدينة لتوفر خدماتها الصحية للسكان."[2]
التخطيط للاستعمالات الوظيفية الخدمية عامل مهم في عملية التخطيط العمراني في أي مجتمع عمراني والذي يحدد النمو العمراني و الحضري للمدينة مما يسهم في رسم مرفولوجية تركيبها الداخلي وتنظيمه وويحسن مستويات معيشة السكان فيه من خلال "إعطائها شكلا وأبعادا مكانية وزمانية ضمن الأحياء السكنية مع متطلبات سكانها المتزايدة، و تطويرهم الاجتماعي والإقتصادي الأمر الذي ينعكس على تباين توزيع المؤسسات الخدمية ضمن الرقعة الجغرافية للمدينة."[3]

والعلاقة وثيقة بين المستوى الصحي للسكان وبين البعد عن مواقع الخدمات الصحية والتي تظهر تبين أهمية التوزيع الجغرافي للمرفق للخدمة الصحية، والتي "يعد من بين الخطوات اللازمة للإهتمام بهذه الخدمات هي إعادة التوزيع المكاني لها بشكل أكثر في المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة أو توفير مؤسسات صحية

---

[1] مازن عبد الرحمان الهيتي : **جغرافية المدن و التحضر (أسس ومفاهيم)**. دار العراب للدراسات والنشر والترجمة، المحرر دمشق، سوريا، الإصدار 1، 2011 ، ص47

[2] مديرية التخطيط العمراني : **معايير الاسكان الحضري لجمهورية العراق**، بغداد، العراق1986 ، ص 09

[3] يحي عبدالحسن فليح الجياشي (2012): **تحليل المخطط الأساس لمدينة الرميثة المشكلات و الحلول**، (جامعة المثنى، المحرر)، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية ، 2 ، ص 361

جديدة."[1] فدراسة التوزيع المكاني للمراكز الخدمة الصحية وتحليله تعد من الأمور المهمة التي ينبغي أخذها بعين الإعتبار عند إجراء أي تخطيط الصحي. فبإزدياد التحضر والنمو الديمغرافي زاد معها تأثيرات الحياة الحضرية والبيئة العمرانية ، وإزداد الطب على الخدمات الصحية والطبية ومختلف تخصصاتها وخاصة في ظل تاثيرات الحياة الحضرية و ارتفاع حالات الأمراض المستعصية والوبائية. وإزدادت حركة السكان وإنتقالهم من مكان إلى أخر واتساع دائرة نطاقها فتضاعف الضغوط المتزايدة على الخدمات الصحية والطبية.

فالخريطة الجغرافية الصحية هي إحدى الأدوات التخطيطية للخدمة الصحية ،وتمثل أحد الوسائل المهمة التي تساهم في الكشف عن مناطق التوزيع الجغرافي للظواهر الحضرية، ومنها توزيع مؤسسات الصحية عبر مختلف المدن ومستوياتها العمرانية المحلية بحيث "تعتبر إحدى الخرائط الإحصائية التي تضم توزيع الخدمات جغرافيًا (الصحية، تعليمية، كهرباء، طرق ....الخ)، وقد تكون هذه البيانات في أنواع مختلفة ومتباينة (إجتماعية / إقتصادية / بيئية .... الخ)، ويكون الهدف منها تمثيل بيانات وصفية مرتبطة بالمكان الجغرافي ،وهي أداة فعالة لبيان نتائج التحليل المكاني لتسهيل عملية نشر هذه النتائج بشكل تخطيطي ليتمكن من تداولها و إستغلالها عدد كبير من أصحاب القرار."[2]

فتحدد الخريطة الصحية على المستوى الوطني وبين الجهات وعلى مستوى كل جهة ،مجموع البنية التحتية الصحية الموجودة، أهمية وطبعة البنيات التحتية الصحية والمنشأت العمومية والخاصة الثابتة والمتنقلة المتوقعة وكذا المجال التراب الذي ستقدم فيه خدماتها ،مواصفات ومعايير وكيفيات أحداث البنيات التحتية والمنشأت الصحية:

كما عرض سنة 1997 إعادة تنظيم المؤسسات الصحية من حيث التنظيم والتسير وذلك من خلال المراسيم التنفيذية الخاصة بالمرافق الإستشفائية المتخصصة والقطاعات الصحية والمراكز الإستشفائية الجامعية ولاسيما في سنة 2007 أعيد تنظيم القطاعات الصحية لتصبح المؤسسات العمومية والإستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية أي فصل الإستشفاء عن العلاج والفحص وهي نوع من اللامركزية هدفها تسهيل الوصول إلى العلاج وتقريب الخدمة الصحية من الساكن.

فالنظام الصحي هو ذلك النظام الذي يساهم في تحسين مستوى الصحة للسكان بحسب منظمة الصحة العالمية فإنه لا تكتفى فقط بالحفاظ أو تحسين متوسط المستوى لمجتمع معين في الوقت الذي يوجد فيه ارتفاع في

---

[1] سليمان أبو خرمة : **التوزيع الأمثل للخدمات الصحية في الأردن: دراسة مقارنة بين محافظات إقليم الشمال**، *مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية*،2004، ص ص 3-4

[2] صدقي المؤمني : **التخطيط الإقليمي وأثره على الأداء الكلي للمرافق و الخدمات العامة: دراسة تحليلية للمرافق الصحية في محافظة الطفيلة** ، مؤتة للبحوث والدراسات، المحرر،1994، ص 32

نسبة الفوارق بين السكان في مجال الحصول على الخدمات، وان التطور في متوسط المستوى الصحي تستفيد منه ميسوري الحال والذين هم في صحة جيدة فلهذا فتحسين الصحة ينقسم إلى عاملين:

- متعلق بالجودة والتي تمثل أحسن مستوى صحي.
- متعلق بالعدالة في توزيع الصحة والتي تمثل أقصى درجة في تقليص الفوارق بين الأفراد والجماعات في مجال الحصول على الخدمات الصحية."[1]ويعتبر دليل معايير التخطيط التنموي وإستخدامها في تخطيط الخدمات والمرافق الإجتماعية من أهم الخطوات الإجرائية في عملية تخطيط هذه الخدمات ومرافقها وذلك لأن هذه " المعايير هي الميزان الذي يتم من خلاله تقييم واقع هذه الخدمات والمرافق ، ونحدد ما إذا كان هناك فجوة أم لا، كذلك هي الأداة التي بواسطتها يتم تقدير الحاجات المستقبلية من هذه الخدمات حتى سنة الهدف إعتمادًا على عدد سكان منطقة الدراسة المقدر أو المتوقع في سنة الهدف."[2] فمشكلات الأرض الحضرية لها تأثيرها على التوزيع الجغرافي للمرافق الصحية، والذي يتم بالإحتكام لحل المشكلات الحضرية منها العمرانية إلى التخطيط الحضري والإقليمي و المحلي في ظل الخطة التنموية الشاملة لمعالجة جميع المشاكل المترتبة عن سوء تسيير أو التي يمكن أن تواجه العمران لخمس سنوات قادمة كمشكلة زيادة السكان وإتساع حجم المدينة وحركة السكان.

4-6-5 التخطيط للمرفق الصحي في ظل المخططات التنموية:

أ- برامج التجهيز: تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة ، تشمل جميع الميادين فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الأبنية الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات المتعددة الجوانب ،بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق الهدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات فتعتمد السياسة التنموية في الجزائر للتوزيع الخدمة الصحية على برامج التجهيز من خلال المخطط الخماسي 2010 – 2014 فإنه دعم بإنجاز 73 مستشفي بها 5 جامعية و8 مراكز للأمومة والطفولة ،و60 مستشفي من صنف 240 سرير و24 مدرسة للتكوين شبه الطبي تسمح بتكوين 30 ألف متربص في أفاق 2014 إضافة إلى تأهيل المتواصل لموظفي القطاع انسجامًا مع التطورات العلمية في ميدان العلم والصحة وهو ما يضمنه الغلاف المالي المخصص للقطاع 619 مليار دج .

---

[1] معراف إلياس ، عماري عمار : **من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر** ، جامعة سطيف ، مجلة الباحث العدد 7 ، 2010 ، ص 32

[2] عثمان محمد غنيم : **معايير التخطيط فلسفتها وأنواعها ومنهجية إعدادها وتطبيقاتها في مجال التخطيط العمراني** ، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المحرر، عمان ، الأردن ،2011 ، ص 27

ومن بين أهدافها النهوض بمستوى الصحة وتحسينها ،فالحق في التنمية الذي أقرته الأمم المتحدة في عام 1986 هي عملية متكاملة ذات أبعاد أقتصادية ،وإجتماعية ،وثقافية وسياسية تهدف إلى التحسين المتواصل لكل ما يهدف إلى رفاهية السكان من خلال تفعيل حصولهم وحرياتهم الإنسانية وعليه فالتنمية هي عملية واعية وهي محددة الغايات ذات بعد أفقي بما أنها عملية توجيهية يمتلك واضعوها بإرادة تنموية تعنى غاية المجتمعات وتلتزم بتحقيقها من خلال الإستخدام الكفئ لموارد المجتمع.

ب- في اطار المخطط التوجيهي للصحة 2009 – 2025: فبحسب الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمارات عن موقع الرسمي للوكالة "قطاع الصحة " في إطار مخطط التوجيهي للصحة قفد تم رصد ما قيمته 20 مليار أورو لبناء مرافق صحية جديدة ،وكذا تحديث المستشفيات الموجودة في هذا الصدد تم الشروع في الإصلاحات المتعلقة على تقرير وظيفة صيانة البني التحتية ، ومعدات المستشفيات وتدريب الهيئات الصحية وفي اطار برنامج الإستثمارات العمومية للفترة الممتدة مابين 2010 – 2014 استفاد القطاع الصحي من غلاف قدره 619 مليار دينار جزائري ومنه فالخطوط العريضة لهذا البرنامج انجاز 172 مستشفى،45 مجمع صحي متخصص ،377 مستوصف ، 1000 قاعة علاج ،17 مدرسة للتدريب شبه طبي ، و أكثر من 70 مؤسسات متخصصة للأشخاص ذوى الإحتياجات الخاصة.[1]

4-6 تغيير الخريطة الصحية و العلاج الجواري: شهدت الجزائر خلال العشريتين الأخيرتين تحولًا وبائيًا وديموغرافياً هامًا أدى إلى تغيير الخارطة الصحية ، بما يسمح بتعزيز العلاج الجواري في سياق تقريب الصحة من السكان، إلا أن هذا التغيير الذي صاحبه رفع معدل الإنفاق على القطاع لم يأت بثماره، كما أن درجة استجابة النظام الصحي لتغير الخارطة الوبائية تبقى دون المستوى سواء من حيث تقسيم الخدمات أومن حيث نوعية العلاج. وحسب المختصين ، فإن وزارة الصحة طبقت تنظيمًا جديدًا للمؤسسات الصحية يهدف إلى فصل مهام المستشفيات الجامعية ، وتلك التي تضمن علاجًا قاعديًا. كما برز تقسيم آخر للمؤسسات الصحية على غرار المؤسسات العمومية الاستشفائية والمؤسسات العمومية للصحة الجوارية ،التي تشمل أيضا قاعات العلاج والعيادات متعددة الخدمات، وسمح هذا المسعى بإنجاز أكثر من 7000 مركز علاج وأكثر من 1500 عيادة متعددة الخدمات، مقابل 13 مستشفى جامعي فقط أغلبها موروث عن الحقبة الاستعمارية. هذه الأرقام حسب المختصين لا ترقى إلى تحسين الرعاية الصحية على المستوى الوطني،" فرغم معدل الإنفاق الهام على القطاع إلا أن درجة استجابة النظام الصحي سواء من حيث توزيع أو عدالة الخدمات الصحية على السكان تبقى دون المستوى المرجو، فحتى سياسة إصلاح المستشفيات لم تأت بالكثير بدليل ان اعتماد خارطة صحية

[1] www .andi.dz /index .php/ar/secteur de sante زيارة الموقع يوم : 2019/02/22 على الساعة 14:32

جديدة هدفها الفصل بين الجانب العلاجي والاستشفائي الذي تتكفل به المؤسسات الاستشفائية الجامعية، وبين الجانب الوقائي الذي تتكفل به مؤسسات الصحة الجوارية لم يصل إلى تحقيق الأهداف المرصودة، لذلك نقول إن وفرة الإمكانيات المادية والمالية لم يواكبها تحسن في الواقع الخدماتي للرعاية الصحية في الجزائر."[1] أي أن الرجوع إلى النظام الصحي الذي أوصت به المنظمة العالمية للصحة ضمن إعلان ألماتا بكازاخستان في 1978 والذي صادقت عليه الجزائر في نفس السنة مهم جدا في خلق التوازن في الرعاية الصحية، وهو النظام الذي ينص على مشاركة الجماعات المحلية في العلاجات الصحية القاعدية الأساسية، أي مشاركة البلدية والدائرة والولاية في ميزانية نفقات الصحة غير المباشرة (السكن اللائق، توفير ماء الشرب، العناية بقنوات الصرف الصحي...إلخ).

وكنتيجة لذلك أنشئت بالجزائر عام 1981 قطاعات صحية كانت ستصبح تلقائيًا قطاعات صحية جامعية بمجرد توفر الموارد البشرية (أطباء وأطباء مختصين)، والميزة الكبيرة لهذه القطاعات أنها كانت ستحترم التقسيم الإداري للوطن، كونها توفر قطاعًا صحيًا أو قطاعًا صحيًا جامعيًا لكل دائرة، والجزائر تحصي 148 دائرة يقابلها بالتالي 148 قطاعًا صحيًا، إلا أننا اليوم نعود للوراء إذ لم يتم احترام هذا التنظيم، فالخلل يكمن في وجود مراكز إستشفائية جامعية في 13 ولاية فقط وحرمان الـ38 ولاية المتبقية من مستشفى جامعي يقدم علاجًا نوعيًا، وحرمانها أيضا من تكوين متخصص للأطباء، وبقي الحال على حاله لغاية 2012 وتحديدًا في الأغواط عند إفتتاح رئيس الجمهورية للسنة الجامعية، ونادى بفتح مراكز إستشفائية جامعية وجامعات بالجنوب الكبير". ويتابع المختص تحليله فيقول: "الأخطر من هذا الوضع أن الـ13 مركزًا استشفائيًا جامعيًا المتواجدة حاليًا يستهلكون لوحدهم ثلث ميزانية الصحة، ضف إلى ذلك عامل الاكتظاظ الكبير في هذه المراكز الذي يؤثر سلبًا على عامل التكوين سواء الأطباء أو الأطباءالأخصائيين، و بين كل هذا وذاك أن ولاية الجزائر كونها عاصمة البلد تأوي لوحدها أربعة مراكز استشفائية جامعية، ولكنها كلها مراكز موروثة عن العهد الاستعماري (مصطفى باشا، بارني، مايو وبني مسوس)، وهذا كما قلنا رغم المصاريف الطائلة التي صرفت ولكنها لا ترقى لا إلى الجهد المبذول لتحسين القطاع ولا حتى لمستوى تحسين الخدمات، فالمواطن في 2015 ما زال يعاني من مركزية العلاج وخير دليل على هذا ما يجري في علاج مرضى السرطان الذين ينتظرون أشهرا وسنوات للحصول على موعد للعلاج رغم خطورة المرض.

ولا يقل الوضع فوضوية في القطاع الخاص عنه في القطاع العام، فقد جاء التفكير في فتح العلاج التكميلي في القطاع الخاص منذ 1988 في إطار فتح المجال الاقتصادي للجزائر، وخلق مفهوم إصلاح

[1] https://www.el-massa.com البروفيسور عبد الوهاب بن ڤونية، أخصائي علم الأوبئة والطب الوقائي لدى نزوله ضيفاً على منتدى المساء

المستشفيات، جاء الترخيص لفتح العيادات الخاصة "ومع الأسف لم ترق هذه الخطوة للنتيجة المرجوة، فعوض أن يكون قطاعا عامًا وقطاعًا خاصا متكاملين ومتنافسين لفائدة المريض، وقع تشغيل العيادات الخاصة على حساب الموارد البشرية في القطاع العام، أي تسرب الكفاءات الطبية، ثم جاء التنظيم من قبل الوزارة في 1997 من خلال تقنين العمل بالوقت التكميلي للأطباء، إلا أن الرقابة كانت غائبة تمامًا نظرًا لسنوات اللاأمن التي عصفت بالبلاد في التسعينيات، مما أدى مع غياب الرقابة إلى نزيف كبير للمال وللعتاد الطبي من طرف بعض الجهات، وكان لهذه التصرفات اللامسؤولة الأثر السلبي الكبير على القطاع الصحي العام الذي أصبح لا يلبي متطلبات الصحة، كما يظهر عامل آخر لا يقل خطورة وهو تراكم ديون المستشفيات وتهوين الأمر من طرف الوصاية، وأعطيكم مثالا، ففي 2004 تم مسح 10 آلاف مليار سنتيم من ديون الـ13 مركزا استشفائيًا جامعيًا، وفي 2014 تم مسح مبلغ آخر يصل إلى 2500 مليار سنتيم لـ622 مؤسسة صحية، والسؤال الذي نطرحه هناهو: أين ذهبت كل تلك الأموال الطائلة؟ علما أن مسح الديون هي حالة طارئة ولا تتم إلا بعد إثبات المُسيِّر للقوة القاهرة، فهل 622 مؤسسة صحية ومنها المراكز الاستشفائية كلها قد أثبتت القوة القاهرة؟، يتساءل المختص ملمحاً إلى أن غياب الرقابة يضرب بمصداقية تسيير المؤسسات الصحية بالوطن وبالتالي فقدان الثقة فيها من طرف المريض بدليل إنعدام أبسط وسائل العلاج من التطبيب البسيط إلى الجراحة المتخصصة. وفي سياق متصل، يشير إلى الاستعجالات الطبية الجراحية التي يعتبرها النقطة السوداء في المنظومة الصحية ببلادنا، وهذا ما يجعل معدل الوفيات بالجزائر أعلى بكثير عن نظيره بكل من تونس والمغرب، فالاستعجالات كما يدل عليها اسمها لا تدع المريض في قائمة الانتظار، والواقع غيرذلك أن المريض ينتظر بالاستعجالات في طابور، فهل يعقل أن ينتظر مريض بالربو في هذه المصلحة؟ وهذا سببه سوء التسيير الناجم عن إنحراف للغلاف المالي الموجه للاستعجالات وحتى لغيرها من المصالح.

و بهدف تحسين المستوى المعيشي للسكان عمدت السلطات إلى انتهاج سياسة المخططات التنموية ممثلة في برامج الانعاش الاقتصادي وذلك على طول الفترة (2001- 2014)، وفيما يلي محتوى هذه البرامج :

أ- **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004)** : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي أو المخطط الثلاثي هو برنامج أقرته السلطات في إطار تنفيذ مجموعة من الاصلاحات للنهوض بالنمو والتنمية في الجزائر، ولتحقيق ذلك خصص له غلاف مالي قدر ب 525 مليار دينار (حوالي 7 مليار دولار أمريكي)، قبل أن يصبح غلافه المالي النهائي مقدرا بحوالي 1.216 مليار دينار (ما يعادل 16 مليار دولار)، بعد إضافة مشاريع جديدة له وإجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقًا. وتهدف الدولة من خلال هذا البرنامج إلى مجموعة من الأهداف العملية التي تنطلق من إعادة تنشيط الطلب التي يجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة

المضافة ومناصب شغل، عن طريق ترقية المستثمرة الفلاحية ومؤسسة الانتاج الصغيرة والمتوسطة خصوصًا المحلية منها، وكذا رد الاعتبار للمنشآت القاعدية خاصة تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجات السكان في مجال تنمية الموارد البشرية، كما هدفت الدولة من خلال هذا البرنامج إلى تقليص معدلات البطالة وبالتالي رفع مستوى التشغيل، وبهذا فإن نطاق الاصلاحات اتسع ليشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية."[1]

جدول رقم (18) : برنامج الانعاش الاقتصادي (2001-2004) [2]

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
دعم الإصلاحات	6	11	13	15	45	8.5
النشاطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12	65.3	12.68
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3	114	21.7
الأشغال الكبرى	93	77.9	37.6	2	210.5	40
تنمية الموارد البشرية	39	29.9	17.4	3.9	90.2	17
المجموع	181	181.9	126.2	36	525.2	100

المصدر: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة (2001-2004)

يتبين من خلال الجدول السابق أن الأشغال الكبرى والقاعدية ،حضت بإهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية وذلك نظرًا للغلاف المالي الذي خصص له 210 مليار دينار من أصل 525.5 مليار دينار أي بنسبة 41% من المبلغ الإجمالي ، الأمر الذي يبين أن السلطات الجزائرية على دراية بحساسية هذا القطاع وأهميته الكبيرة في الاقتصاد ، أما قطاع التنمية المحلية فقد خصص له مبلغ 114 مليار دينار بنسبة تقدر 21% من المبلغ الإجمالي وهو ما يعكس نية السلطات في تحسين الظروف المعيشية ، كما اهتمت السلطات أيضا بتطوير وتنمية الموارد البشرية حيث خصصت لها 90 مليار دينار بنسبة 1% من المبلغ الإجمالي، فحين تم تخصيص ما قيمته 65 مليار دينار لدعم الإصلاحات، كما تم تخصيص مبلغ 45 مليار دينار لدعم النشاطات المنتجة

[1] ناجية صالحي ، فتيحة مخناش: **أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم**، ورقة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف1، 2013، ص 3

[2] عياش بولحية : **دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة (2001-2004)**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص 40

كقطاعي الفلاحة والصيد البحري، والملاحظ أن المبلغ المخصص لهذا القطاع هو الأضعف بين القطاعات السابقة وذلك نظرًا لاستفادته المسبقة من برنامج خاص (البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية) إبتداءًا من سنة 2000."[1]

ب – البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009) : قدرت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة لهذا البرنامج بـ 8705 مليار دينار (ما يعادل 114 مليار دولار)، بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1216 مليار دينار) ومختلف البرامج الإضافية، لاسيما برنامجي الجنوب والهضاب العليا والبرنامج التكميلي الموجه لإمتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية، أما الغلاف الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند إختتامه في نهاية 2009 فقد قدر 9680 مليار دينار (130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى."[2]

جدول رقم (19) : التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005–2009)

القطاعات	المبلغ	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجية الحديثة للاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005–2009) الوحدة : مليار دينار

يبين الجدول أعلاه التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، فقد تم رصد غلاف مالي قدر 4202 مليار دينار لتنفيذه، حيث خصص أكبر وأهم مبلغ مالي لتنفيذ برنامج تحسين ظروف معيشة السكان بقيمة 1908 مليار دينار بنسبة قدرت ب 40% من الغلاف الإجمالي، كما تم تخصيص مبلغ 1703 مليار دينار لتطوير المنشآت الأساسية بنسبة قدرت ب 40%، وكذلك تم تخصيص مبلغ 337 مليار دينار تنفيذ برنامج دعم التنمية الاقتصادية ومبلغ 203 مليار دينار لتطوير الخدمة العمومية وتحديثها، أما عن تطوير التكنولوجيا الجديدة للاتصال فقد تم تخصيص ما قيمته 50 مليار دينار من الغلاف الإجمالي للبرنامج.

[1] نبيل بوفليح : **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة (2000–2010)** ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، ص 46

[2] محمد مسعي، المرجع السابق، ص 147

ج- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014) : لتنفيذ هذا البرنامج وضعت السلطات غلاف مالي قدر ب21214 مليار دينار(ما يعادل حوالي 286 مليار دولار)، بما في ذلك الغلاف الإجمالي للبرنامج السابق ، أي أن البرنامج الجديد قد خصص له مبلغ أولي قدر ب 11.534 مليار دينار (ما يعادل 155 مليار دولار). ويشتمل هذا البرنامج شقين إثنين، حيث يتضمن الشق الأول استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بالخصوص في قطاعات السكة الحديدية ، والطرق والمياه بمبلغ 9,700 ملياردينار مايعادل 130 ملياردولار، أما الشق الثاني فيشمل إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11,534 مليار دينار ماقيمته 156 ملياردولار.[1]

جدول رقم (20) : برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014)

القطاعات	المبلغ (مليار دينار)	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45,42
برنامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38,52
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16,06
المجموع	21803	100

المصدر: معطيات بيان إجتماع مجلس الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010

ركزت السلطات من خلال هذا البرنامج على التنمية البشرية حيث خصصت له ما يقارب 9400 مليار دينار ، و يندرج هذا المحور تحسين التعليم في مختلف أطواره، حيث تضمن هذا البرنامج انجاز 3000 مدرسة إبتدائية و1000 إكمالية و850 ثانوية بالإضافة إلى 2000 وحدة بين داخليات ومطاعم ونصف داخليات وفي هذا الشأن إستفادت وزارة التربية الوطنية من ميزانية قدرت ب 852 ملياردينار وخصص مبلغ 868 ملياردينار للتعليم العالي (600000 مقع دبيداغوجي، 400000 سرير، 44 مطعمًا جامعيًا وغلاف مالي قدرب 178 ملياردينار للتكوين والتعليم المهنيين لإنجاز 220 معهدًا و82 مركزًا للتكوين و58 داخلية والتكفل الطبي والنوعي حيث رصد لذلك مبلغ 619 مليار دينار (172 مستشفى، 377 عيادة متعددة الاختصاصات ، 1000 قاعة علاج، 17 مدرسة للتكوين شبه الطبي) ، أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعاقين. وتحسين ظروف السكن 3700 ملياردينار للإنجاز مليوني وحدة سكنية (500000 إيجاري، 300000 ترقوي، 700000 سكن ريفي) ، والتزويد بالمياه 2000 بمبلغ ملياردينار (35 سداً، 25 عملية تحويل مياه، 34 محطة تصفية وأزيد من 3000 عملية تزويد بالماء الشروب وتطهير وحماية بعض المدن من الفيضانات) والموارد الطاقوية، بالإضافة إلى قطاعات الشبيبة والرياضة التي إستفادت من غلاف مالي قدر بحوالي 1130 مليار دينار (80

[1] برنامج التمية الخماسي (2010-2014): **بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بمقر رئاسة الجهورية** ، 24 ماي 2010، ص 2

ملعب ا كرة القدم، 750 مركبا للرياضة الجوارية، 160 قاعة متعددة الرياضات وأكثر من 400 مسبع وأزيد من 3500 فضاء للألعاب، 230 بيتا و دور شباب، 150 مركزًا للتسلية العلمية للشباب)، وأما وزارة الثقافة والاتصال دعمت ب 140 مليار دينار(40 دار للثقافة، 340 مكتبة، 44 مسرحًا، 12 معهدا موسيقيا ومدارس للفنون الجميلة، 156 مركزا لتسلية العلمية، أيضا وزارة الشؤون الدينية خصص لها 120 مليار دينار، وزارة التضامن الاجتماعي والمجاهدين خصص لها مبلغ 19 مليار دينار ، كما تم تخصيص 106 مليار دينار لقطاع الاتصال من أجل تحسين التجهيزات الاذاعية والتلفزيونية وتجديد شبكات بثها، بالإضافة إلى تخصيص ما قيمته 379 مليار دينار لقطاع العدالة وذلك في إطار تحسين الخدمة العمومية، بالإضافة إلى أزيد من 40 مليار دينار لقطاع التضامن الوطني (70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين وحوالي 40 منشأة خاصة بالأطفال)."

المرافق الإدارية : لا تخضع إنجاز المؤسسات الإدارية إلى معايير نظرية محددة :

البلدية لا تقل المساحة البلدية الواحدة عن 2600م^2:

- **مركز بريد** : ينجز لكل 5000 نسمة إلى 100000بمساحة 1200 م^2.
- **محكمة** : تنجز لكل 10000 نسمة مساحة تقدر ب 2500 م ^{2}.
- **مرافق الدينية** : ينجز لكل 20000. 3000 نسمة أي 1م لكل مصلى 1م^2 لكل سكان أي 0,2 م^2 لكل ساكن.

المرافق الأمنية :

- **مركز شرطة** : ينجز مركز لكل 2000-3000 ساكن بمساحة 700 م^2.
- **أمن حضري** : ينجز لكل 33300 نسمة و بمساحة وحدة تقدر ب 1000م^2 ويقدر نصيب الفرد 0,03 م^2/الفرد.
- **حماية مدينة** : تنجز لكل 33300 نسمة بمساحة تقدر ب 666 م2 ويقدر نصيب الفرد بـ 2,02/للفرد.

مرافق ثقافية :

- **دار ثقافة** : تنجز لـ 10000 نسمة بمساحة 4196 م^2 ونصيب الفرد بـ 0,042 م^2.

4-7 أدوات التخطيط القطاعية.[1] فقد إستوجب تعزيزها إستراتيجية التهيئة والتعمير بأدوات جديدة وهيئات من شأنها تطوير السياسات الحضرية ، وتحسين أداء الإدارة الحضرية ،وتحسن من دور وكفاءة السلطات المحلية في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة ،بالإضافة الى تعزيز الشراكات بين متخذي وصانعي القرار

[1] CF ADJIDJD : **Passé le sociologue ? In :sociologie « ville et société en Algérie ; ou est donc et société en Algérie** ,Actes de colloque national de sociologie des 4 ,5 ,6 mai 2002 Oran Algerié ,CASBAH édition ,2004 ,p p 87-85

والفئات المستهدفة ومنه فقد ورد في القانون التوجيهي للمدينة (06/06) هذه الأدوات والهيئات بحيث ان تعزيز توجهات المشاريع الحضرية التي تسعى للاهتمام بمتطلبات السكان ومختلف الشرائح العمرية في المخططات العمرانية محددة بدقة"مخطط التوجهيهي للتهيئةوالتعمير . أو"مخطط شغل الأراضي بإعتبارها الأداتين الأساسيتين المرتبطة بتخطيط المدينة". ووفق ما يتم برمجته وما حددته الشبكة النظرية للتجهيزات العمومية .

فالتسيير الحضري الفعال ويضمان التطبيق الناجع لأدوات التخطيط العمرانى والحضري تُدرج أدوات جديدة للتخطيط والتوجيه القطاعية على مستوى المدينة ،و لاسيما تلك المتعلقة بحماية البيئة والتراث الثقافي والنقل والمياه والتجهيزات والمنشأت الكبرى ، فلما لا تكون هناك أداة قطاعية خاصة برعاية وتنمية الطفولة على سبيل المثال لا الحصر يتم إعداده من طرف المختصين في التنشئة و التربية ، الصحة ، والعمران .

– **أدوات الشراكة** : تحتاج المدينة اليوم إلى عناية أكثر فيما يتعلق بتسييرها بوصفها فضاء حيويًا ومعقدًا ،يشترط فيه توازن المصالح بين كل الفاعلين .وعليه أصبح اليوم الحديث عن "عقد الحي " والذي سيصبح أداة عملية ملموسة يتم من خلاله إدراك السكان في حماية المحيط وتحمل مسؤولية صيانة المرافق العمومية والحفاظ على الطابع الجمالي لأحيائهم. وعقد الحي هو وثيقة قانونية يندرج ضمن "عقد تطوير المدينة "الذي هو اتفاق اكتتاب مع جماعة إقليمية أو أكثر أو فاعل أو شريك اقتصادي أو أكثر في اطار النشاطات والبرامج التي تنجز بعنوان سياسة المدينة ، وفي هذا السياق يمكن تجسيد مبادرة المدن الصديقة للطفل من خلال وصع بنود موجهة لفائدة الأطفال ، في عقود الأحياء أو بتنظيم اتفاقية لحقوق الطفل ضمن عقد تطوير المدينة .

– **أدوات الإعلام والمتابعة والتقييم** : أمام رغبة المجتمع في المشاركة لبناء مجتمع معلومات جامع يستطيع كل فرد فيه أن يخلق المعلومات والمعارف وأن ينفذ إليها وأن يستخدمها وأن يتقاسمها ، بما يعين الأفراد والمجتمعات على تحقيق امكاناتهم الكاملة وتحسين نوعية حياتهم ،فمن الضرورة التفكير في وسائط إعلام كتخصيص برامج أو نشر مجلات تهتم بمختلف شؤون الطفل وكذا التفكير في هيئات جديدة أو مصالح مستحدثة في هيئات قائمة تتابع إحتياجات الطفل مثل تخصيص مكتب لحقوق الطفل يكون ملحقًا بالمرصد الحضري للمدينة .

أدوات التمويل: على اعتبار ان توفير قدر من الاغلفة المالية احد المتطلبات الضرورية لتجسيد المشاريع الحضرية الاعمارية ، فكلما كان للبلدية اغلفة المالية مخصصة للتنمية المحلية فانه من الضروري انشاء أدوات تمويل بتخصيص اعتماد مالي للهيئات المرفة على تلبية احتياجات الطفل بالاقتطاع من الضرائب والرسوم المحلية والاعانات الحكومية التي تكل المصدر الأساس لتمويل برامج العمرانية ،بالإضافة الى دور المستثمرين الخواص والعموميين في المساهمة في التنمية .

ومنه فإن توظيف هذه الأدوات الجديدة وعلى وجه الخصوص أدوات الاعلام والرصد مهم جدا لتجسيد احياء سكنية صديقة للطفل تتركز على ثلاثة اهتمامات تنموية هي تلبية احتياجات الحيوية والنفسية والاجتماعية إذ ان تداخلها بتناغم وتكامل وفق مقاربة مدروسة يؤدي إلى اعداد مشروع العمرانى الحضري تمثل فيه جودة الحياة الحضرية غاية محققة . حيث كلما إزدادت درجة تداخل الدوائر مكمل بعضها بعضها الأخر، إزدادت رفاهية الطفل وأضحى المشروع مثاليًا. وتصور لرهان تحقيق أحياء صديقة للطفل ، لابد من أن يتضمن المشروع الحضري إدارج الشروط والأبعاد التالية :

- **البعد الزمني :** بوصفه ضرورة لبرمجة مشاريع التنمية في أجال مختلفة الحاضر و المستقبل بمعنى أن يكون للمشروع أهدافه في الأجال القريبة والبعيدة.
- **البعد المكاني:** لأن التخطيط عمل شامل لكل المجال وتنظيم الجزء منه مبني على تنظيم الكل (من مقياس المسكن إلى مقياس المدينة) . ونقصد هنا أن المشروع الذي يهدف إلى رفاهية الطفل يجب لن يراعي هذه الرفاهية في مقاييس مختلفة بدءًا بمقياس الوحدة السكنية إلى غاية مقياس المدينة .
- **البعد الإداري والسياسي :** للمشروع ويقصد به بذلك ضرورة وجود هيئات أو مصالح إدارية تشرف على متابعة تنفيذ المشروع بإتخاذ القرارات التشريعية و الإدارية المناسبة كهيئة مرصد المدينة وبالاشراف على الاتفاقات والعقود عقود تطوير المدينة) وهي الأمور التي من شأنها تجسيد المشروع الحضري .
- **البعد الكمي والنوعي :** والذي يندرج ضمن فلسفة التخطيط المستدام الذي يهدف إلى مضاعفة الثروة حسب الموارد المتاحة (أدوات التمويل) والمحافظة على النوعية الجيدة للبيئة بإشراك الجميع الفرد و المجتمع ،فإنه من الضروري التفكير في مصادر تمويل متجددة و أدوات إعلام يستشار من خلالها جميع أفراد المجتمع فيها."[1]

[1] نوردين عنون : **واقع الاحياء السكنية من أجل أحياء صديقة للطفل**، دراسة حالة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة بمدينة باتنة ، قسم علوم الأرض والكون كلية العلوم ، جامعة الحاج لخضرباتنة ، الجزائر، نشر بتاريخ 1436/02/26 مجلة العمارة والتخطيط ، 28(1) ، الرياض (2016م/1437 هـ) ، ص ص 45-46

رابعاً . المدينة والتنمية المستدامة في ظل السياسات العمرانية:

إن النمو المتوازن بالمدينة يتطلب مشروع يستند إلى التنمية العمرانية المستدامة ،ذلك المفهوم الذي يؤكد على الإستفادة من دروس الماضي ،وفهم الحاضر لإستشراف المستقبل ،ويهدف إلى تحقيق توازنات النمو السكاني و العمراني وإرتباطها بالتنمية الاقتصادية ، وأن فهم واستعاب مفهوم التنمية العمرانية المستدامة من لدن المجموعات المحلية يجنب المدينة التعمير العشوائي ، بالنظر إلى تطبيقاته المتعددة ،وما يهمنا هنا مدى تلبية الإحتياجات الراهنة ،دون الإضرار بإحتياجات الأجيال القادمة ،من مساحات للتعمير بغرض السكن ، وإقامة المرافق الحضرية والبنية التجتية ،وسبل المحافظة على الأراضي الفلاحية . يمكننا مفهوم التنمية المستدامة من تحليل إشكالية التحولات المجالية والسكانية والبيئة ، وإطار الحياة في المدن الكبرى بإعتبارها مرأة التغيير في التحولات التكنولوجية ، وإعادة التنمية الاجتماعية والإقتصادية ،فالنمو الحضري في المجتمعات الإنسانية هو عملية حتمية سواء كانت هذه المجتمعات متطورة أو في طريق التطور ،هذا النمو لا ينظر إليه إيجابًا في حالات عدم التمكن من مواجهة المشكلات الاجتماعية ،التمدينية والإقتصادية ،ففي غياب هذه التقنيات تمتد المدينة بصفة غير منظمة ما يفتح الطريق أمام النمو العشوائي.[1]

لقد تبنت الدولة في بداية سنة 2000 لإحداث تنمية حضرية يتدرج مفهومها في ظل التهيئة الإقليمية ونتمية المستدامة ترجمت مساعي الدولة نحو تغيرنظرتها في سياستها اتجاه فضاء المدينة ، وقد توج بصدور قانون رقم 01-20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتعلق بتهيئة الإقليم الذي يهدف في ظله لتحسين سياسة التنمية الشاملة ، التي ترتكز على تهيئة الإقليم وتنميته ، وذلك على أساس الإختيارات الإستراتيجية التي يقتضيها مشروع تنمية الإقليم الوطني بحيث تكون تنمية متجانسة على أساس مؤهلات كل إقليم جهوي .

ثم تلاها صدور قانون 02- 08 المؤرخ في 02 فيفري 2008 المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة كما أتبع هذا القانون بصدور قانون رقم 06- 06 المؤرخ في 20 فيفري 2006 المتضمن قانون التوجيهي للمدينة والذي يهدف إلى تحديد السياسة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة .

وقد إعتمدت على مجموعة من أليات التخطيط (أدوات التخطيط المجالي والحضري) والتي تعتبر من الوسائل أو الأدوات القانونية التي تتوفر على مستوى الهيئات العمومية من أجل تسير فضاءها الحضري والتحكم في عمرانها . وقد شملت هذه الأدوات المخططات (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والمخطط الجهوي لجهة البرامج ،المخططات التوجيهية للتهيئة وفضاءات الحواضر الكبرى ، مخطط الإقليم الولائي ،المخطط التوجيهي

[1] فوزي دقة : **التخطيط العمراني لمدينة الجزائر تحديات وبدائل** ، ديوان المنشورات الجامعية 2015/04 ، ص 22

للتهيئة والعمران ، مخطط شغل الأراضي .مخطط تهيئة المدينة الجديدة ،المخطط الدائم لحفظ القطاعات واستصلاحها مخطط الدائم لحفظ القطاعات واستصلاحها ،مخطط استصلاح المواقع ،المخطط العام لتهيئة الحضائر الوطنية وتعتمد سياسة المدينة على أدوات التخطيط والتوجيهية لا سيما المتعلقة بالنقل والمياه والتجهيزات والمنشأت وفي أطر هذه المخططات السابقة الذكر يوضع في إطار للتشاور والتنسيق بغرض التطبيق المنتاسق لهذه الأدوات ومنه فإن تحليل مختلف المخططات المعتمدة في إطار سياسة المدينة يسمح بتصنيف هذه المخططات وفقاَ للقانون المنظم لأحكامها إلى مجموعتين هما:

أ. المخططات الخاضعة للقانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنمية المستدامة .

ب. المخططات الخاضعة للقانون المتعلق بالتهيئة والتعمير.

والتخطيط والتسيير الحضريين تربطهما علاقات متشابكة ومعقدة ، والذي يظهر بوضوح مع الثورة التكنولوجيا والمعلوماتية ،التي وفرت للمختصين في هذا المجال وسائل تقنية سمحت بتحديد الدقيق للمشاكل التي تعاني منها المدينة ، ومن بين هذه التقنيات نجد في مقدمتها نظم المعلومات الجغرافية والإستشراف عن بعد كثير التعامل معهم المختصيين مع المشاكل الحضرية اليومية ، والتحكم في نمو المدن، ذلك بتوفير بيئة حضرية أفضل للسكان من خلال أمكانية التدخل السريع لحل أية مشكلة تواجه الساكن أو البيئة العمرانية الحضرية كتسير النفايات الحضرية والمرافق الخدمية ، وتحديد مستويات التلوث وطبيعته .فمفهوم التسير المدينة يحمل في مضمونه ، وتصوراته، و أفكار وسلوك الفاعلين ذاتهم المتدخلين في فضاء المدينة ،وحجمها أيضا يؤثر في قراراتهم ،ولكن تأثير فكر حول محورين أساسيين :

- البحث عن كيفية التنسيق بين مختلف المتدخلين في المدينة من سياسين واداريين وتقنيين ....الخ.
- البحث عن كيفية التحكم في تسيير كل العناصر المهيكلة للمدينة ،
- وترتكز عليها حياة سكانها مثل المرافق الخدمية ،البنية التحتية ، تسيير الفضاء العمومية والنفايات .

وإن الفاعلين في تسييرها يختلفون بالمكان والزمان ،وبإختلاف المحيط المتعلق بالعملية التنموية والتي هي مرتبطة بالفاعل نفسه من حيث قدراته من الإستفادة من وسائل المتاحة له وثقافته وتكوينه الشخصي، وعوامل أخرى مرتبطة بالمدينة بحد ذاتها من حيث حجمها ونمط بنائها وهيكليته، فكل هذه العوامل تتفاعل فيما بينها، والتي يمكننا أن نسميها متغيرات لتبين حملة المشكلات التي تؤثر على نوعية البنية العمرانية والمعمارية ،ومنها عدم تبني تصور عمراني ومعماري يحمل البعد الثقافي والإجتماعي للمشروعات العمرانية الحضرية تساهم في

احداث حركة تعمير في المدينة بشكل يجعل غياب التفاعل بين الفضاءات العمرانية المنجزة والمشيدة ومستعميلها أكبر دليل على فشل تسييرها وإنجازها .

4-1 السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة :

شرعت الجزائر في محاوله تسيير برامج تهيئة من طرف أهل الاختصاص وفق برامج مدروسة لتنظيم سير كل القطاعات و وفق خطط متوازنة ومنسقة فيما بينها ، ولذا عمل المشرع و المخططين الى إنتهاج السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، التي تعمل على بسط التوازن الجهوي بين الأقاليم وادخال العصرنة والحداثة للنشاط العمراني عبر القوانين التعمير والمخططات الكبرى للتخطيط المجالي . حيث تهدف هذه السياسة إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص ، ومؤهلات لكل فضاء جهوي، كما تهدف الى:[1]

- تعويض العوائق الطبيعية والجغرافية للمناطق والاقاليم لضمان و تثمين الاقليم الوطني، وتنميته وإعماره بشكل متوازن.
- تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية من خلال الخدمات العمومية ،ومحاربة كل أسباب التهميش والاقصاء الإجتماعين في الأرياف والمدن على حد سواء.
- خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية والتشغيل.
- تساوي الحظوظ في الترقية والازدهار بين جميع المواطنين.
- الحث على التوزيع المناسب بين المناطق والأقاليم لدعائم التنمية ووسائلها يستهداف تخفيف الضغوط على الساحل والحواضر الكبرى ،وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا وتنمية الجنوب .
- دعم الأوساط الريفية والأقاليم والمناطق و الجهات التي تعاني الصعوبات وتفعيلها من أجل إستقرار سكانها.
- إعادة التوازن للبنية الحضرية وترقية الوظائف الجهوية والوطنية والدولية للحواضر الكبرى.
- حماية الأقاليم والسكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية .
- الحماية و التثمين والتوظيف العقلاني للموارد التراثية والطبيعية والثقافية وحفضها للأجيال القادمة.

[1] القانون 20-01 المؤرخ في 15 ديسمبر 2001 : **المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة** ، الجريدة الرسمية العدد 77، المادة 07

لكي تتمكن الدولة من تسيير برنامجها ، الذي يعمل على تنظيم سير كل القطاعات وفق خطة متوازنة ومنسقة فيما بينها، ولذا عمد المشرع الجزائري على إنتهاج السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة."[1]

من أهم الأهداف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة نذكر:

4.4-1 التوازن الجهوي : حيث تسبب عدم التوازن الجهوي في نشأت اختالات عديدة، تمثلت أساسًا في تسريع ظاهرة الهجرة المكثفة نحو الساحل في ظل الإقتصاد الموجه، وكذا ظاهرة النزوح الريفي،جراء عدم وجود مرافق ضرورية في الر يف، هذا ناتج عن افتقار الدولة سياسة رشيدة تعمل على توازن توزيع عادل للسكان في كافة المدن، لهذا ظهرت السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم بهدف الوصول إلى تصحيح الإختلالات، وإزالة الأسباب المهيكلة لعدم التوازن الجهوي بإعادة التوزيع الأمثل.[2]للمشاريع والتجهيزات الكبرى والبنى التحتية الأساسية بين مختلف الأقاليم والمناطق العمرانية وذلك عن طريق:

- **إعادة التوازن للأقاليم الساحل :** جاء في القانون 02/02 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه انشاء هيئة وطنية للمحافظة على الساحل تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة ومن إختصاصاتها :

أ. إنشاء مخطط لتهيئة المنطقة الساحلية:[3]

- تقوم بتصنيف أجزاء المناطق الشاطئية التي تكون فيها التربة معرضة للإنجراف كمناطق مهددة والتي يمنع فيها القيام ببناءات أو المنشئات والطرق وحظائر توقيف السيارات .
- الحد من التوسع العمراني على الشريط الساحلي والإهتمام بإختيار المشاريع الأنمائية الأقل تلوثًا والأقل إستهلاك الأراضي الزراعية[4].

ب. إعادة توازن إقليم الهضاب العليا: وذلك بإعداد برنامج ومخطط مدروس لتعمير هذا الأقليم بترقية التجمعات الحضرية الموجودة مع إنشاء مدن جديدة وتدعيم تنمية المنشآت الأساسية للمواصلات السلكية واللاسلكية من أجل فك العزلة وتدعيم المبادرات الإقتصادية والنشاطات الثقافية ،ومن جهة أخرى تخفيف الضغط على المدن الكبرى وخاصة الساحل و الإستثمار في المناطق الداخلية وإعمارها.

ت.إعادة التوازن الأقاليم الجنوب: تصل نسبة المساحة المخصصة لمدن الجنوب في الجزائر بـ 87 بالمئة ، كما تعد المنطقة الغنية بثرواتها الطبيعية الباطنية والتي يقوم عليها الإقتصاد الوطني الجزائري حاليًا ، ورغم

---

[1] الهادي عمر : **بعض إشكاليات التنمية الجهوية** ،2004 ، ص 72

[2] التجاني البشير: **التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2000 ، ص 7

[3] القانون 02/02 مؤرخ في 2 أفريل 2002 يتعلق بحماية البيئة، الجريدة الرسمية عدد 10 ، 12 أفريل 2002

[4] القانون 02/02 مؤرخ في 2 أفريل 2002 يتعلق بحماية البيئة، مرجع سابق، المواد القانونية 28 ،29 ،30

طبيعتها القاسية إلا أنه يمكن للدولة أن تقوم تحفيزا لتثبيت السكان فيها ، ومنه الوصول به إلى إقليم حيوي يضاهي غيره من الأقاليم، وهو ما تقوم به السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.

ث.تنمية مناطق الحدود: لفرض سياسة توازنيه بين مختلف جهات الوطن يجب إعادة الإعتبار للمناطق الحدودية وذلك لما لها من قيمة في ترسيم الحدود بفضل ألية التهيئة الإقليمية لتتمكن الدولة من تعمير هذه المناطق.

ج.إعادة الأعتبار للأرياف: أولت الدولة أهمية بالغة للمناطق الريفية جراء عملية التحضر و الأزمة المتعددة الأبعاد التي نتجت عنها وتعيشها المدينة ، حيث قامت الدولة بتقديم كل الضروريات العامة كالدعم الفلاحي ومنحه فرصة أكبر من خلال إستغلال وخدمة الأرض، إستصلاح الأراضي ، تهيئة المسالك والطرق ، الإمتداد بالبنى التحتية ، الكهرباء والغاز ، الماء وشبكة الاتصالات ، كما يجب تشجيع سياسة توزيع السكن الريفي لتثبيت السكان لأن الدولة تفطنت للدخول الذي تساهم به الزراعة في الإقتصاد الوطني، "وتعد هذه المشاريع كحوافز كبيرة تحرك الهجرة العكسية من المدينة إلى الريف والإستقرار به وتعميره، وبالأخص مع الإنتشار الواسع للتكنولوجية الإعلام والإتصال الحديثة، التي يمكن أن يشغلها أبناء الريف في التعلم عن بعد بإستخدام التعليم الإلكتروني."[1]

4-1-2 التأطير لحركة البناء والتعمير: يساهم التخطيط لوضع برنامج مستقبلي مدروس من شأنه أن ينقص ويقضي على البنايات غير الشرعية التي خلقت مشاكل وفوضى في العمران، خاصة في المدن الكبرى ، ويتم ذلك من خلال إحصاء الأراضي التي يمكن التوسيع فيها عمرانيًا بإنشاء مدن جديدة أو وتوسع المدن الحالية لغرض إستقبال مشاريع تنموية والبنى التحتية الوطنية الكبرى."[2] لذا فان السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة تهدف الى تأطير علمي والقانوني لحركة البناء والتعمير من خلال الوصول إلى إنجاز خيارات مثل وقاية الشبكات المختلفة في المدن والتجمعات السكنية من المخاطر الكبرى المتمثلة في:[3]

- الأخطار الطبيعية والجيولوجية من زلزال وإنزالاقات التربة .
- المخاطر الصناعية والطاقوية والمخاطر الإشعاعية والنووية وكل المخاطر ذات التأثير على صحة الإنسان والتلوث البيئي بكل أبعاده.

[1] محمد الهادي لعروق: **المدينة الجزائرية ورهانات العولمة** ، مجلة التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، العدد الرابع ، 2005 ، ص 16

[2] القانون 87- 03 المؤرخ في 27 جانفي 1987 والمتعلق بالتهيئة العمرانية ، الجريدة الرسمية عدد 77 ، المادة 21

[3] الشبكة النظرية للتجهيزات العمومية ، مرجع سابق ، ص 2

- جعل المدينة الجزائرية سواء كانت صغيرة أو متوسطة أو تجمع حضري، أو وحدات عمرانية ذات نوعية، تمكنها من الإستجابة للإحتياجات سكانها، وعلى المساهمة في ترقية الثقافة والهوية المعمارية المحلية والوطنية.
- جعل المدن الكبرى للموطن متنفس وبيئة للتنمية، بالعمل على تطوير الثقافة العمرانية وتوسيعها، وعليه وجب على الدولة وضع إستراتيجيات تتماشى مع المقاييس العالمية لجعل هذه المدن الكبرى نقاط نشاط ومنافسة تتماشى مع العواصم العالمية .
- إنشاء مدن جديدة كألية حديثة لفك الخناق والضغوطات على المدن الكبرى.
- فالتجمع الحضري : هو فضاء حضري يشمل على الأقل 5000 نسمة.
- والمدن الكبرى : هي تجمع حضري يشمل على الأقل مئة ألف (100.000نسمة).
- والمدينة المتوسطة : هي تجمع حضري يشمل ما بين خمسين ألف(50.000) ، و مئة ألف (100.000) نسمة.
- والمدينة الصغيرة : هي تجمع حضري يشمل ما بين عشرين ألف(20.000) خمسين الف (50.000) نسمة.

4-2 أدوات التخطيط المجالي : تعد "هذه الأدوات ذات بعد وطني أو إقليمي بها جوانب قانونية وتقنية، تقوم بدراسة نقاط القوة والضعف من الجانب السكاني ، و الإستقرار الموجود أو النزوح الريفي الناتج عن عدم ملائمة المكان والإستقرار، وما يترتب عن ذلك من اقتراح للمشاريع الكبرى، و مختلف القطاعات التي تتضمن كثيرًا من الحوافز وتهدف أساسًا إلى تثمين واثراء المناطق الداخلية بتشجيع الهجرة العكسية للسكان ، وإعادة اعمار الهضاب العليا والصحراء والريف ، وفق خطط مدروسة ومخططات مستقبلية ذات بعد وطني أو جهوي ، كما تسعى هذه الأدوات إلى معالجة إشكالية الإختلالات والتباينات الطبيعية والتنموية بين مختلف تشكيلات المجال، التي أصبحت تشكل عائقًا كبيرًا أمام محاولات التنمية المستدامة على جميع المستويات."[1] وهذا ما يتطلب جهود كبيرة لتشخيص هذه الفوارق وقياسها مقارنة بوضعية مرجعية ، ومعايير مستعملة في الميدان لأخذ التدابير التي من شأنها تصحيح وتخفيف الفوارق المجالية بالشكل الذي يضمن تنمية مستدامة على المستوى الوطني.

[1] Djamal Rahem : **les structures spatiales de l'Est Algérien Les Maillages territoire et Urbain et Routiers** , thèse Doctorat d'Etat Université Constantine 2001, p 23

شكل رقم (30) : أدوات التخطيط المجالي

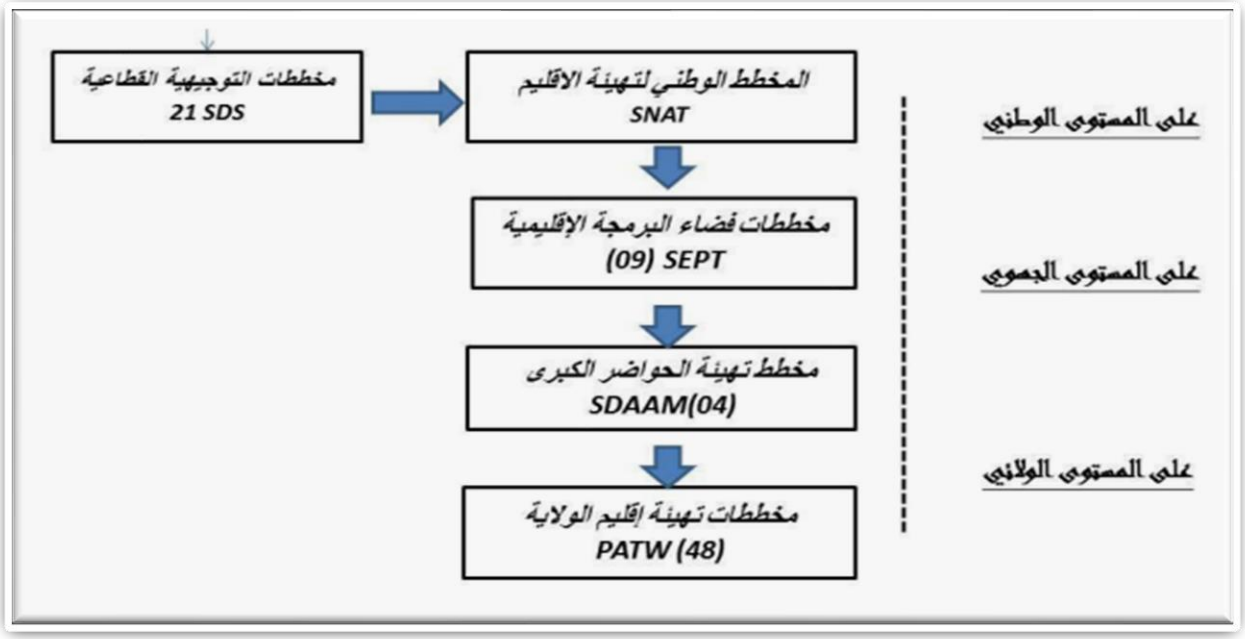

Source:Djamal Rahem: les structures spatiales de l'Est Algérien Les Maillages territoire et Urbain et Routiers

4-2-1 على المستوى الوطني : إعتمد المشروع على خطة محكمة لضمان تنمية الفضاء العمراني الوطني وتجسيدها ميدانيًا وفق اطار زمني أفاق 2030، ومكاني مدروس ، حيث أُعتمدت على المخطط الوطني كركيزة أساسية تعتمد عليها السياسة:

أ – المخطط الوطني لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة :

" يعتبر المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية(2010–2030) أداة مفتاحية للإستراتيجية الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة ، التي ترسم جزائر الغد الذي تم تأسيسه من خلال القانون 10 –02 المتضمنة المصادقة على المخطط الوطنى للتهيئة الإقليم. هذا المخطط الذي تم إعداده من قبل الحكومة بعد التشاور دام خمسة سنوات شمل كل أرجاء الوطن، هو الوثيقة التي تعلن بواسطتها الدولة عن مشروعها الإقليمي، ولا يتضمن إجابات وحلول للفضاءات المحلية، وإنما يعتني بالإنشغالات الكبرى ذات المنفعة والبعد الوطنيين، ويحدد هذا المخطط الوطني التوجهات الأساسية للدولة للعشرين سنة أو للعقدين المقبلين. حيث يشكل الإطار المرجعي للأعمال التي شرع فيها من طرف السلطات العمومية، بحيث تلتزم كل القطاعات الوزارية وكذلك الجماعات الإقليمية، والمؤسسات الوطنية والمحلية بإحترام الضوابط و القواعد، والعمل بها في كل مشاريعها ومخططاتها.

كما يجسد الإختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني وتنظيمه على المدى الطويل، حيث تطرح من خلاله ملفات متعلقة بالديمغرافيا،الموارد الطبيعية،النشاطات الإنتاجية ،المنشآت القاعدية والبيئية، ويشكل الإطار

الإستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية وتوزيع أماكنها ،فهو إذن بمثابة أداة استراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة الإقليمية، وبهذا فهو يدمج بصفة الزامية الأهداف المحددة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية. وعليه فإن هذا المخطط يحدد المقاييس وذلك اعتمادًا على الأهداف الأساسية الموكلة إليه :

- الشغل العقلاني للمجال الوطني.
- وضع قنوات للهياكل القاعدية بصفة منسقة وتعيين التجهيزات الكبرى.
- توزيع المخططات المعدة للسكان، والأنشطة الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية.
- تقييم الإستغلال العقلاني للموارد البشرية.
- حماية التراث الإيكولوجي والثقافي والتاريخي الوطني وفي هذا الصدد فإنه يحدد البرامج ، والنشاطات الكبرى بفترات زمنية تتناسب مع المجال التخطيطي الوطني، ويحدد سلم الأولويات وتخصيص الموارد النادرة والغير القابلة للتجديد، كما يحدد توجيهات التنمية والتهيئة على المستوى الجهوي.

تشكل الخطة الوطنية للتهيئة الإقليمية بصفتها المنظور الشامل والمنسجم طويل الأمد لشغل المجال الوطني في إطار التشاور بين القطاعات والتنسيق بين المناطق. ويرتكز المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية على ثلاث أسس وبثلاثة إستحقاقات أساسية وهي :

- الرهان الديموغرافي وهو إستحقاق مبرمج بدقة مع وصول الموجة الكبيرة من طالبي العمل .
- الرهان الإقتصادي بمضمونه المرتبط بالتنافسية وتأهيل الأقاليم، ويتزامن هذا الرهان مع إنشاء منطقة التبادل الحر والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- الرهان الإيكولوجي الذي يتطلب الحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي في ظل وضعية ندرة لمياه والتربة حيث تزداد المنافسة قوة بين الإستعمال واستدامة الموارد. [1]

"وتسمح إستراتيجية المخطط بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثالثة، وبالاستجابة لاستحقاقات المستقبل والرهانات الديمغرافية والإجتماعية و الرهان الإيكولوجي والتي تمثل تحديات يتعين التكيف معها وذلك بالأخذ بعين الإعتبار المتطلبات الأساسية كالإختلالات في تموقع السكان والنشاطات في الإقليم، و تفعيل جاذبية الأقاليم. من خلال إنشاء التجهيزات ووفرة الخدمات، والحفاظ على رأس المال الطبيعي والثقافي وتثمينه.

فالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو فعل تعلن من خلاله الدولة عن مشروعها الإقليمي . ويبين أيضا الطريقة التي تعتزم من خلالها الدولة ضمان التوازن الثلاثي المتمثل في الإنصاف الاجتماعي ،الفعالية الإقتصادية

[1] القانون 01/20 ، مرجع سابق ، ص ص 13-14

والإسناد البيئي في اطار التنمية المستدامة في العشرين سنة المقبلة. وهو محصلة مسار طويل من النضج موسوم بعدة مراحل تم اعدادها وفق أهداف هذا المخطط. "[1]

ب – مخططات القطاعية التوجيهية (SDS) : مراحل إعداده ومحتواها:

تتمثل المخططات المتفرعة قطاعيًا عن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، في المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى، والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية وعددها 12 مخطط ، تم تجميعها في الميادين الخمسة التالية: البيئة والتراث، الاقتصاد، النقل والمواصلات ، التكوين، الصحة والرياضة . تعد هذه المخططات الأدوات المفصلة لتطوير الإقليم الوطني والتنمية المنسجمة لمناطقه، كما أنها تسمح بتوجيه العمل الإقليمي للوزارات المختلفة."[2]

كما تسعى الدولة من خلال هذه المخططات إلى إقامة سلسلة من البنى تحتية للنقل مترابطة ومتعددة الأنماط لضمان المواصلات الإقليمية ،وتعزيز العلاقات داخل النظام الحضري وضمان مستوى علاقات مُرْضِي بين المدينة والريف .....الخ، و يتضمن كل مخطط توجيهي قطاعي تحليل استشرافي عام للميدان المعني بالمخطط ، وتشخيص عام للقطاع المعني وتطوره،، يحدد الأعمال الواجب القيام بها على المدى الطويل،المتوسط والقصير ،وكذلك تقسيمها الإقليمي وعناصر برمجتها، مع تبيان المشاريع ذات الأولوية، وكل الأحكام المطلوبة لتنفيذه . و من أجل اعداد هذه المخططات صدر المرسوم التنفيذي443/05 المؤرخ في 2005/11/14 المتضمن كيفيات تنسيقها ومجال تطبيقها ومحتواها، وكذا القواعد الإجرائية المطبقة عليها،والذي أنشئت بموجبه لجنة مركزية لكل قطاع وفق قرارات وزارية مشتركة بين الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية والوزير المعني، مهمتها إعداد مشروع المخطط وتنظيم مختلف الإستشارات وتشمل:

- إستشارة كل من المجلس الوطني لتهيئة الإقليم طبقا للمادة 21 من القانون 20/01.
- إستشارة الندوة الجهوية لتهيئة الإقليم طبقا للمادة51 من نفس القانون.
- إستشارة المجالس الشعبية الولائية والهيئات المحلية التنفيذية الولائية المعنية.

نصت على محتوى المخططات التوجيهية القطاعية والتي تتضمن مايلي:

[1] هاجر شنيخ : **إستراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلية الاقتصادية المستدامة وتنمية الإقليم لتهيئة الوطني المخطط (SNAT) نموذجًا**– مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد7 ، العدد3 – ديسمبر 2020 ، ص 320

[2] المادة 16 من القانون 01/20

- تحليل استشرافي للميدان المعني بالمخطط التوجيهي القطاعي المعد على أساس إحصاء مادي ، إجتماعي، اقتصادي، ومجالي وتشخيص حالة القطاع المعني وتطويره مرفقًا بمجموعة من الخرائط على السلم التراتبي المناسب .
- الأعمال التي يجب القيام بها على المدى القصير والمتوسط والطويل ، وتصنيفها إلى مجالي إقليمي، وكذا عناصر برمجة المشاريع ذات الأولوية عند الإقتضاء .

من الناحية العملية فقد جرى إعداد ودراسة مجمل المخططات التوجيهية القطاعية من طرف الحكومة من خلال سنة 2007 ، حيث حدد لكل مخطط سياسته الخاصة بالقطاع قصد تمكين الهيئات الإقليمية من الولاة والمنتخبين المحليين من جمع وتعريف المتغيرات والأولويات على المستوى الإقليمي، وقد تمت عملية الإعداد وفق خمسة محاور أساسية :

- الفرضيات، الإتجاهات والمتغيرات .
- برامج عمل للعشرين سنة المقبلة .
- نظم الأولويات .
- رزنامة الإنجاز.
- مسالة التمويل.

و تحتوي المخططات القطاعية التوجيهية SDS حسب ما جاءت به المادة 10 و11 من القانون التنفيذي 443/05 على إجبارية إعدادها والمصادقة عليها وقد حددت أيضا المادة 22 من القانون 20/01 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة هذه المخططات ، بحيث تعد طبقًا للتوجيهات والأولويات المحددة في المواد من 24 إلى 39 من نفس القانون.

جدول رقم (21): أنواع المخططات التوجيهية في الجزائر

أنواع المخططات التوجيهية	موضوعه
المخطط التوجيهي للفضاءات والمساحات المحمية (المادة 24)	وضع التدابير الكفيلة بتأمين نوعية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية وغير المتجددة وكذا التنوع البيولوجي.
المخطط التوجيهي للمياه (المادة 25)	تطوير البنية التحتية بحشد الموارد المائية السطحية والباطنية وتوزيع هذا الموارد بين المناطق طبقًا للخيارات.
المخطط التوجيهي للطرق والطرق السيارة (المادة 26)	وضع المحاور الكبرى للشبكة الوطنية للطرق تبعًا لهدف خدمات النقل وفك العزلة عن كافة الأقاليم .
المخطط التوجيهي للسكك الحديدية	تطوير وتوسيع شبكة السكك الحديدية الوطنية بكيفية تسمح لها في النهاية بتأمين التواصل والتكامل بين شبكات نقل الأشخاص والبضائع.
المخطط التوجيهي للمطارات	تدعيم البني التحتية والبني الفوقية للمطارات وتطويرها .
المخطط التوجيهي للموانئ البحرية	يبين وسائل الدعم الضرورية للوجهات مختلفة الأنواع من خلال تكييفها مع تطوير شبكة النقل والأنشطة المينائية ،مع مراعاة الأقاليم التي تتوفر فيها النقل .
المخطط التوجيهي للتنمية الفلاحية	تحديد كيفيات الحفاظ على المناطق الفلاحية والريفية والرعوية وتوسعها وحمايتها،وكما يبين شروط توزيع الأنشطة الفلاحية .
المخطط التوجيهي لنتمية النشاطات الصيد البحري وتربية المائيات	ترقية الصيد البحري وتربية المائيات ،مع تشجيع أنشاء الموانئ وملاجئ للصيد إلى جانب المحافظة على المنظومة البيئية المائية والموارد الصيدلية
المخطط التوجيهي لشبكات الطاقة	الإستغلال العقلاني لموارد الطاقة والطاقات المتجددة وكذا المساعدة على مكافحة التلوث البيئ وأثار الإحتباس الحراري.
المخطط التوجيهي للخدمات والهياكل في ميدان المواصلات السلكية واللاسلكية والإتصالات والإعلام.	تأمين إيصال الخدمات السلكية واللاسلكية إلى كافة الإقليم وكذا ضمان أستفادة الجميع من الإعلام والثقافة والتكنولوجيات إلى الجانب ترقية أستعمال تكنولوجيات الإعلام والإتصال .
المخطط التوجيهي للتعليم العالى والبحث العلمي	تنظيم التوزيع المتوازن لخدمات التعليم العال يوالبحث العلمي ،وكذا تشجيع بروز أقطاب للتعليم العالي ذات الصبغة الوطنية والدولية ،وكذا قيام إتصالات بين التكوين وعالم الاقتصاد
المخطط التوجيهي للتكوين	تحديد التوزيع المناسب لمؤسسات التكوين وتطويره ،وكذا تشجيع

	التكامل بين التكوين وعالم الاقتصاد .
المخطط التوجيهي للصحة	ضمان استفادة الجميع من العلاج في كل موقع من الأقاليم وإلى تحسين نوعية التكفل بالعلاج ،كما يحدد تنظيم منظوكة علاج ناجح ، وكذا وضع المؤسسات الإستشفائية في شبكة متكاملة
المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة	تحديد كيفيات تطوير الأنشطة السياحية ومنشأتها الأساسية ،وكذا تحديد قواعد المحافظة على المواقع ومناطق التوسع السياحي.
المخطط التوجيهي للموارد والخدمات والتجهيزات الثقافية الكبرى	تحديد الوسائل الكفيلة بتشجيع الإبداع وتطوير الإستفادة من الممتلكات والخدمات والعروض الثقافية ، وتثمين الممتلكات الثقافية وحمايتها .
المخطط التوجيهي للمناطق الأثرية	//
المخطط التوجيهي للرياضة والتجهيزات الرياضة الكبرى	العمل على تشجيع إستفادة المواطنيين من الخدمات والتجهيزات والمواقع المتعلقة بالممارسات الرياضية وتوجيه الخدمات والتجهيزات
المخطط التوجيهي للإستثمار الفضائي الصناعي	العمل على تطوير المناطق الصناعية والأنشطة ومواقعها خاصة من خلال دعم القدارات الصناعية الجهوية والمحلية ،تطوير المؤسسات الصغيرة ، والمتوسطة ...إلخ
المخطط التوجيهي للنقل	وضع المحاور الكبرى للشبكة الوطنية للطرق السريعة والطرق وكذا البنية التحتية للموانئ وكذا المطارات

المصدر: قانون تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة 20-01

ج – مخطط تهيئة إقليم الولاية PATW : هو أداة لتنفيذ سياسة التهيئة والتنمية المستدامة على مستوى إقليم الولاية تهدف إلى ضمان الإنسجام بين الأدوات المتسلسلة لتهيئة الإقليم والمحددة مسبقًا (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ، المخططات التوجيهية للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية ومخططات فضاء كما يعمل على البرمجة الإقليمية، المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل وأنظمة تهيئة اقليم الكتل الجبلية)، تجسيد توجيهات المخطط الجهوي المستمد من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم."[1] يضاف إلى ذلك معرفة مناطق القوه والضعف في كل القطاعات على مستوى بلديات كل ولاية ، ويعمل أيضا على تقدير المؤهلات الوسط الجغرافي والموارد الطبيعية وأشكال شغل الإقليم والتأثيرات الإقتصادية والإجتماعية والبيئية والبنى التحتية القاعدية، وهو أداة للتهيئة والتنمية الإقليمية تقوم على تقدير المؤهلات الوسط الجغرافي والموارد الطبيعية وأشكال شغل الأقاليم

[1] المرسوم التنفيذي رقم 16 – 83 المؤرخ في 1 مارس 2016 ، المادة 3

والتأثيرات الإقتصادية و الإجتماعية والبيئية والبنى التحتية القاعدية والتجهيزات المهيكلة وكذا قدرات تحمل الأنظمة البيئية.[1]وتتمثل الأهداف العامة لمخطط تهيئة الإقليم الولائي في ما يلي:[2]

- وضع سياسة ووطنية لتهيئة إقليم الولاية مثلما هو محدد في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.
- سياسة وطنية لغاية سنة 2030 ومخطط تهيئة الفضاءات المبرمجة الإقليمية .
- الوضع المحكم للسياسات القطاعية على مستوى الولايات المعنية، مثلما هو محدد من خلال مخططاتها التوجيهية القطاعية.
- تحديد التعليمات الإقليمية والقطاعية من أجل تأطير أدوات التهيئة والتعمير ، للبلديات التي تشكل اقليم الولاية المعني ، التي يجب أن تندرج في ضمن توجيهات التهيئة والتنمية المستدامة وهذاوفقًا للقانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير.[3]

تجمع أغلبية التعاريف على أن عمل التهيئة العمرانية تبرز في المساهمة ، فيحل المعادلة الصعبة ،بين كل من المستلزمات الطبيعية والمحددات العمرانية وبين حاجات السكان ، وذالك بهدف إحداث التوازن والتكامل والتنسيق بين المدن و أقاليمها من جهة والعيش ضمن مدينة حيوية ومنسجمة من جهة أخرى ، وبالتالي التهيئة العمرانية تستخدم عدة وسائل لتحقيق هاته الغاية ، نذكر من أهمها الأدوات الخاصة بالتهيئة العمرانية والتي يتم بواسطتها يتم تحديد المحاور الكبرى التي يجب إتباعها خلال فترة زمنية طويلة ، قد تمتد إلى 25 سنة القادمة سواء كان على المستوى المحلى ، أو جهوي ، أو وطني."[4]

أدوات التهيئة العمرانية تتميز بخاصية التدخل للسيطرة على المجال العمراني ضمن أسلوب إستراتيجي ذو بعد مستقبلي ومحدد زمنيًا ، وهو ما يتجلي في تكامل الجانب النظري التنظيمي والجانب التصنيفي من خلال تنفيه من الفاعلين على المستوى المحلي بحيث أنها تمتاز بمركزية وضع المناهج ومحلية التنفيذ والقرار ، ويصبح بها المخطط أو المهيء العمراني الشريك الضروري للسلطات العامة في تنظيم المدن والمجال العمومي العمراني.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 16 – 83 ، المرجع السابق ، المادة 3

[2] القانون 01/20، مرجع سابق ، المواد 53 و22

[3] ساسي محمد : **أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر بين الواقع و تحديات التنمية المستدامة**، منشورات قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ، جامعة الأغواط ، العدد 03 ، ص 222

[4] ساسي محمد ، مرجع سابق ، ص 221

4-3 أدوات التهيئة العمرانية بحسب إمتدادها الجغرافي: تعرف عمومًا بأنه وسيلة الدولة القانونية التي يتم على إثرها بلورة أعمال التهيئة وتوجهاتها الإستراتيجية ، وبيان إجراءات تنفيذها ، وهذا من أجل تحقيق أهداف مجالية معينة ضمن منطقة جغرافية محددة قد تكون على المستوى الوطني أو الجهوي ، أو المحلي . لذا فإن منهجية الدراسة العملية الخاصة بأدوات التهيئة العمرانية يتم تقسيمها حسب مقاييس الإمتداد المجالي جغرافيًا والذي يضم نوعين من المخططات يشمل:[1]

- المخطط الوطني للتهيئة العمرانية .
- المخططات التوجيهية للبني التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.
- المخططات التوجيهية للبني التحتية الكبرى والخدمات ذات المنفعة الوطنية SD GISCIN
- المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر SDPTLCD
- المخطط الجهوي للتهيئة المنطقة الشمالية الشرقية SRAT
- المخطط الجهوي للتهيئة المنطقة الوسطى SRAT
- المخطط الجهوي للتهيئة المنطقة الغربية SRAT
- المخطط الجهوي للتهيئة المنطقة الهضاب العليا الشرقية
- المخطط الجهوي للتهيئة المنطقة الهضاب العليا الوسطى
- مخطط المنطقة الهضاب العليا الغربية
- مخطط المنطقة الجنوبية الشرقية
- مخطط المنطقة الجنوبية الغربية
- مخطط التهيئة أقصى الجنوب
- المحطط التوجيهي لتهيئة مجال الحواضر الكبرى
- المخطط الولائي للتهيئة
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير
- مخطط شغل الأراضي

بالإضافة إلى أدوات التهيئة العمرانية المتمثلة في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير ومخطط شغل الأراضي ، وتتبع هاته الأدوات عمومًا منهجية موحدة حسب مستوياتها الجغرافية (وطنية ، جهوية، محلية) حيث تحاول الإجابة على ثلاث أسئلة مثل : ماهو الموجود في المدينة أو إقليمها ؟ ماهو المفقود؟ وماهو

[1] ساسي محمد ، مرجع سابق ، ص 224

المنشود؟ بدءًا بتشخيصها العام للأوضاع القائمة الطبيعية ، والإقتصادية والبشرية بغرض إضهار الإمكانيات والمعوقات لتقدير وقياس حجم التدخلات التي يتلائم مع منطقة الدراسة الخاصة بكل مخطط ، ثم وضع التوقعات المستقبلية للمجال العمراني ، وتقديم خطة تحليلية للمشروع الخاص بالتهيئة العمرانية وضوابط تنفيها مرفقة بالمخططات والبيانات التوضيحية .

ومن خلال كل ذلك نستنتج وجود إشكالية تتمثل في غياب العلاقة التكاملية التي تربط الأدوات ،ووجود تداخل في مهام المنوطة بكل منها ، مما يؤدي في الأخير إلى وجود العديد من الثغرات والغموض والتكرار والتعارض في أخذ القرارات الخاصة بالتهيئة العمرانية لمنطقة ما أو مدينة واحدة ،خاصة عند ما تتم دراستها بواسطة مخططات متعددة في نفس الوقت.[1]

إن الواقع العام للتخطيط العمراني قد شهد عدة تحولات متسارعة عبر مختلف مراحلها ، بحيث اتسمت بالإختلالات الجهوية زالفروق المحلية بين المدن من جهة ،وكثافة الإشكالات البيئية والعمرانية داخل المدينة الواحدة من جهة أخرى .علاوة على غياب العلاقة التكاملية بين الريف والمدينة ومن انهيار المستوى والإطار المعيشي للسكان والمكان معًا.[2]

4-3-1 المخططات الخاضعة للقانون المتعلق بالتهيئة والتعمير:

إن التعمير هو أداة لتحسين الشكل العمراني و عملية تخطيط و تنظيم تندرج في هذا الإطار، و هو يرتكز على التنبّؤات والتقديرات المبنية على الأساس الديموغرافي والإجتماعي، حيث أن هذا الأساس مرتبط بتلبية الحاجات المتزايدة للسكان نتيجة النمو الديموغرافي هذا من جهة، ومن جهة أخرى يُبنى على الأساس الإقتصادي، لارتباطه بالنشاطات الإقتصادية بالأساس الأول، ولارتفاع معدل العمالة ومجالية خطوط التوسع الجغرافية للمدينة وإشكالات شغل الأراضي. فالقانون 87 – 03 المتعلق بالتهيئة العمرانية المؤرخ في 27 جانفي 1987 بهدف إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي ، والموازنة بين الوظائف السكن والفلاحة والصناعة ووقاية المحيط والأوساط الطبيعية ومجالات أخرى تضمنها القانون ، وهذا على أساس إحترام مبادئ وأهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية وجاء فيها ثلاث أنواع من المخططات :

أ – **المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT)** : يعتبر المادة الأساسية والخام المشكلة لهذا القانون حيث يجسد الإختيارات المحددة بخصوص تهيئة المال الوطني وتنظيمه على مدى الطويل ،وذلك في أفاق 10 إلى 25 و30 سنة ، وطرحت من خلاله ملفات متعلقة بالديمغرافية ، والموارد الطبيعية ،النشاطات الغنتاجية

[1] ساسي محمد ، مرجع سابق ، ص 227 – 228

[2] مرجع نفسه ، ص 235

،المنشأت القاعدية والبيئة ويشكل الإطار الإستدلالي لتوزيع الأعمال اللتنموية وتوزيع أماكنها فهو إذن بمثابة أداة استراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة العمرانية ،وبهذا فهو مدمج بصفة الزامية الأهداف المحددة للتنمية الاقتصادية والإجتماعية.

يعتبر المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية (2010-2030) كما ذكرنا سابقًا الأداة مفتاحية للإسراتيجية الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة ، الذي تم تأسيسه من خلال القانون 12-20، حيث يشكل الإطار المرجعي لأعمال التي شُرع فيها على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو أداة للتهيئة تحدد التوجهات المستقبلية للتنمية العمرانية بغرض تنظيم إستخدامات الأرض على المستوى الوطني، وهو من صلاحيات السلطة المركزية يهدف إلى:

- تنظيم توزيع النشاطات والسكان عبر المجال الوطني .
- إعادة خلق توازن بين الأقاليم .
- تثمين الموارد الطبيعية وعقلنة إستغلالها .

ويندرج تحت هذا المخطط :

ب- المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT) :

هو أداة لتطبيق المباشر لتجسيد توجهات المخطط الوطنى للتهيئة العمرانية حيث يتولى في حدود مجاله شرح وتوضيح التوجهات و المبادئ المقررة في المخطط الوطنى ، ويحدد بنفس الإجراءات التي يحددها (SNAT)، ويتكفل بالتنمية الجهوية عاملاً على تبسيط وتكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمت الخطة الوطنية قصد القضاء التدريجي على الفوارق الجهوية وتشجيع التنمية والتكامل ما بين الجهات على المستوى الجهوي: هو أداة للتهيئة العمرانية ، ينجز من طرف السلطات المركزية ويشمل 9 أقاليم ممثلة لكامل التراب الوطني ، يهدف إلى :

- تحديد التوجيهات العامة المتعلقة بإستخدام الأرض على المستوى الإقليمي .
- تحديد مواقع البنى التحتية ومواقع التجهيزات .
- تحديد مواقع التوسع الحضري .

جـ – المخطط الولائي للتهيئة العمرانية (PAW) : يقوم على أساس توجهات ومبادئ كل من المخططين الوطنى والجهوي بحيث تقوم كل ولاية بإعداد مخطط تهيئتها ، حيث تبادر بذلك الإدارة بالتشاور مع الفاعلين الإقتصادين والإجتماعين للولاية ومجالس المدولة بالولاية والبلديات وممثلي الجمعيات المهنية ،يهدف المخطط الولائي للتهيئة إلى توضيح التوجهات المعدة في المخطط الجهوى وشرحها فيما يخص الإقليم الذي تشغله بإدخال التوجهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط في البلديات التي تهيكل الولاية . يسير من طرف الولاية مع مراعاة أحكام المخططين الوطني والجهوي ، يهدف هذا المخطط الى:

- تحديد توجيهات التنمية والخطوات التي يجب إتباعها لإعادة التوازن اللازم في توزيع النشاطات على مستوى البلديات.
- تحديد أهم الأهذاف لترقية المجال الإقليمي .
- تنظيم إستخدامات الأرض الحضرية تماشيًا مع توجيهات المخططين الوطني والإقليمي ، وتشكل الأدوات السابقة الذكر القاعدة المرجعية الأساسية التي تستوحي منها أدوات التهيئة والتعمير معظم توجهاتها ومبادئها وأهذافها وينص التشريع على إلزامية تطبيق لهذه الأدوات الإستراتيجية لكن الواقع يؤكد عكس ذلك لأننا نلاحظ غيابًا كليا لهذه الأدوات المرجعية حيث لم تصادق الهيئات المختصة بعد على المخطط الوطني للتهيئة العمرانية رغم موافقة مجلس الوزراء عليه سنة 2007 في حين أن المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية لاتزال قيد الدراسة ، أما مخططات تهيئة الولاية فلازال العمل يتم وفق الأدوات القديمة.

جـ –1 الأهداف الخاصة لمخطط تهيئة الإقليم الولائي : العمل على تجسيد التعليمات الخاصة بكل اقليم ولائي وفقا لمخطط تهيئة الفضاء البرمجة الإقليمي المعني ، لاسيما في ما يتعلق :

- المخططات التي تنظم الخدمات المحلية ذات المنفعة العمومية .
- مساحة التهيئة والتنمية المشتركة بين البلديات.
- مبدأ الحماية البيئة وتنمية مستدامة خاصة الموارد الطبيعية.
- السلم الترتيبي وحدود تمدن التجمعات الحضرية و الريفية بحيث يجب أن نأخد دراسة المخطط بعين الإعتبار أربعة سنوات للتدخل :
  - المستوى الوطني : بالرجوع الى توجيهات القانونين 01/20 و02/10.
  - المستوى الجهوي : بالإندماج ضمن اطار توجيهات المخططات فضاء البرمجة الإقليمية المعني وبتحديد مكانة الولاية في هذ الفضاء .
  - المستوى الولائي : بتحديد توجيهات تنمية إقليم الولاية.
  - المستوى البلدي: بتحديد توجيهات لكل منطقة تهيئة متجانسة محددة.

جـ–2 المحاور التي يتناولها مخطط تهيئة إقليم الولاية PATW :

تناول مخطط تهيئة إقليم الولاية العديد من الأبعاد الحساسة للنهوض بالإقليم وتنميته ونذكر منها :

- البعد الاجتماعي dimension sociale
- البعد الإيكولوجي dimension écologue, Patrimoine et cadre de vie
- الحركة والنقل Transport et mobilité

- البعد الحضري Dimension urbain
- البحث والتكنولوجيا الحديثة Dimension recherche et T.I.C

جـ –3 مجالات مخطط تهيئة الإقليم الولائي : لقد سبق القول أن مخططات تهيئة الإقليم الولائي تهدف إلى تحقيق تنميته وفقًا لخصوصية كل إقليم، فالولاية الساحلية على سبيل المثال تتطلب ما الاتحتاج إليه الولاية الصحراوية، أو الواقعة في السهوب أو الهضاب، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها الطبيعية والتضاريسية، الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية وغيرها، إلاّ أنه على كل ولاية أن تترجم مخطط تهيئة إقليمها الولائي في المجالات التالية:

أ– تنظيم الخدمات العمومية : تسعى الولاية عند إعدادها مخططها إلى إعداد مخطط يترجم مشاريع مستقبلية لتنظيم الخدمات الحضرية وعلى اعتبارها الفضاء الذي يحقق تلك الخدمات فهي على دراية كاملة بما يحتاجه سكان إقليمها، فتعمل على وضع سياسة إقليمية تعالج فيها كل هذه المتطلبات سواء كانت اجتماعية أو ثقافية ، أو اقتصادية ذلك بترقية القطاعات الإقتصادية، وتوسيع وتأهيله المناطق الصناعية، أو كتطوير أعمال الوقاية ومكافحة الأوبئة، وحماية وتطهير مجاري المياه، وغيرها من الإحتياجات، خاصة منها الإدارية من خلال فسحها المجال لتمكين السكان من المشاركة في تسيير شؤونه المحلية وهذا من خلال الإستجابة لتطلعاتهم، حول المشاريع التي تعود عليهم بالنفع، دون التخلي عن مبادئ وتوجهات المخططات الجهوية والوطنية لتهيئة الإقليم.

ب– التنمية المشتركة : وتعنى مساحات التنمية المشتركة بين البلديات **التي** يترجمها المخطط الولائي لتهيئة الإقليم إضافة إلى تقديم الخدمات العمومية، مراعاته للإنسجام بين البلديات التابعة له، بغية تحقيق التنمية المنسقة والمتكاملة للولاية، وذلك عن طريق تحديدها للتوجهات التنموية لمختلف البلديات التي تتداخل مؤهلاتها التنموية، وتشترك في خصوصيات متماثلة ومتشابهة سواء كانت إقتصادية، إجتماعية، ثقافية،...وغيرها. وتتكون هذه الخطة ، التي تم التحقق من صحتها ، في تنفيذ االإستراتيجية الوطنية للتنمية والتنمية المستدامة التي تسمح بالتباين الإقليمي للمبادئ التوجيهية والتوجهات الرئيسية المحددة في إطار SNAT و SEPT و SDAAM بحلول سنة 2030 ، والتسلسل الهرمي العام وعتبات التمدن في التجمعات الحضرية والريفية، دون أن ننسى مخطط تنظيم الخدمات المحلية للمنفعة العامة الذي يشكله على مستوى الولاية أحد أنسب الأدوات للتسوية عادة والتوازن في أقاليم الولاية أيضاً. لكن في نفس الولاية كنقاط ضعف، بما في ذلك عدم وجود نظام نقل متعدد الوسائط ، وتشبع شبكة الطرق بسبب أشكال التحضر على طول الطرق الرئيسية، والقيود المرتبطة بتعبئة الأراضي الصناعية بسبب الطبيعة ونوعية التربة . تدرج هذه الخطة تنميتها وتطويرها في بعد ثلاثي على المستوى

المحلي ، وتنمية مواردها الخاصة ، الإقليمية والوطنية ، هذه هي التحديات الأساسية التي يجب على الولاية مواجهتها لمواجهة ما تتوقعه في هذه السنوات القادمة.البيئة و السلم الترتيبي والحدود المتعلقة بالبيئة الحضرية .

د – مخطط تهيئة البلدية PAC : إن البلديات بإعتبارها جماعات قاعدية هي المجالات التي ينبغي أن تفضي إليها وتتجسد فيها السياسات التي تحملها التهيئة العمرانية بمختلف أشكالها ، والتي من بينها نوعية إطار الحياة والعدالة الاجتماعية ،وإنخراط المواطنين بإعتبارهم الصانعين للتنمية والمستفيدين منها وعليه فان مخطط تهيئة البلدية هو الخلية الأساسية لتطبيق السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي المحددان بموجب القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير.[1]

لم تكن سياسة السكن ضمن إهتمامات الدولة (الإكتفاء بالسكن الذي تركته فرنسا) إلا مع نهاية السبعينات حيث أصبحت مساهمة الجماعات المحلية في ميدان المشاريع و المتابعة و الإعانة تكتسي أهمية وهذا ما يوضحه المخطط العمراني الرئيسي الذي يعتبر المرجع الحقيقي لنمو وتوسيع المجال العمراني ومختلف العمليات المتعلقة يتحسين وتطوير انسجتها العمرانية الموجودة و التحكم أكثر في تنظيم المجال العمراني للمدينة . فعدم قدرة الدولة على حل المشكلة وحدها أفضى ذلك لإشراك السكان بصفة فردية أو جماعية للمساهمة في بناء المسكن من أجل التخفيف من حدة الأزمة ، فعمدت حينئذ لتذليل العقبات والسبل الإدارية و المالية عن طريق القروض بصناديق الإحتياط و الإعانات البلدية ،التي تتمثل في شق وتنظيم طرق التجزيئات البلدية وشبكاتها وبيع الأراضي بأثمان رمزية وتسليم رخص البناء فضلًا عن سبلين أخرين للإستفادة من مسكن جماعي عن طريق الترقية العقارية أو التنازل عن أملاك الدولة."[2] فالنمو الجضري الذي عرفته المدينة الجزائرية أفضى الى عدة مشكلات حيث عرف مجالها العمرانى عدة إختلالات على مستواها مما أدى الى تدهور نوعية الحياة الحضرية لأنها عرفت نمواً سكانياً أدى الى ظهور العديد من المشاكل كالنمو العشوائي للعمران والمتمثل في غياب أو نقص المرافق والتجهيزات الحضرية بمختلف أنواعها خاصة منها الإجتماعية منها المدارس ، و المراكز الصحية والرياضية." بالاضافة الى التلوث البيئة الحضرية وسوء تسير النفايات الحضرية وأضف الى ذلك مشاكل الفقر الحضري والتي أصبحت تعانى الفقر والتهميش الإجتماعي ، والذي أدى بهذه الوضعية بالمسؤولين على تخطيط المدينة وإعادة النظر في مختلف السياسات التي تهدف تنمية وتخطيط عمرانى متوزان ومندمج ومستديم للمدينة وعليه فقد صوغت عدة قوانين ومخططا عمرانية وأدوات للتهيئة والعمير كالمخطط

[1] https://dzair-extra.blogspot.com/2018/08/laws-and-tools-urban-development-and-reconstruction-in-algeria.html. visite le :15 Aout 2021 à 23 H 17 mn

[2] Abed Bendjelid : **Planification et organisation de l'espace en Algérie** , OPU, 1986, p 9

الوطني للتهيئة ، والمخطط الإقليمي ، ومخطط التهيئة و التعمير ، ومخططات إستغلال الأرض إلى جانب قانون المدينة الذي صدر في 2006."[1]

وقانون التنظيم العقاري هذه الوثائق العمرانية جاءت بمبادئ وأفكار جديدة بخلق شبكة عمرانية متوازنة ، تهدف إلى إعادة توزيع السكان و الأنشطة الخدمية والإقتصادية على كامل التراب الوطنى لأجل القضاء على الإختلالات ، وإعادة التوازن للمدن الجزائرية من خلال تفعيل التخطيط الحضري الذي يراعي الإحتياجات الضرورية للسكان . بحيث يشمل البلدية ولا يهتم بالتهيئة العمرانية داخل حدود الفضاء العمراني للتجمع الحضري، بقدرما يتناول التجمع الحضرى داخل إطاره الطبيعي والبيئوي ، ويراعي جوانب الإنسجام بينه وبين جميع المراكز الحضرية المجاورة .

فالأدوات العمرانية المعتمدة رسمياً و المتمثل في المخطط العمراني الرئيسي (P.U.D) الذي يحدد المناطق الحضرية (المحيط الحضري) المزمع تهيئتها أو تعميرها لضمان التحكم في توسع المدينة وتوجيهه ،ولقد تضمن صورتين معماريتين من شأنها تحقيق مجال عمراني منظم ، والإسهام في دفع ديناميكية المدينة وتطويرها في بعديها : الزماني والمكاني وهما منطقة السكن الحضري الحديث ولقد سُطر لذلك أهداف يجب تحقيقها تتمثل خاصة في عدم عزل هذه المناطق السكنية الحديثة وضرورة تزويدها بالمرافق الضرورية للسكن والوظائف المناسبة ، وإدماج الأحياء الجديدة معمارياً و إجتماعيًا ،وعليه فإن المنطقة الحضرية الحديثة ملزمة بأن تأخذ بعين الإعتبار النقص المتواجد في الأحياء السكنية القديمة من المرافق القاعدية لتجنب الضغط المتوقع خاصة في ميدان التمدرس والصحة والتزود المياه."[2]

4-4 أدوات التهيئة والتعمير ومدى ملائمتها مع الواقع : إن تغير المجال العمراني للمدينة يصبح مصيرها ومستقبلها العمراني مرتبطًا بمدى التحكم والقدرة على توجيه وتنظيم هذا المجال العمرانى، ومواجهته التوسعات العشوائية نحو أطرافها للمدينة ، وهذا بإسهام المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير وشغل الأراضي بالقيام مهامها ودورها كمنظمة ومسيرة في هذا التمدد ومتحكمة في التوسع العمراني. فقد أدي ذلك لتوجيه إلى تفريغ الضغط السكاني من مركز المدينة نحو الأطراف والضواحي المحيطة بها مثلما هو بمدينة سطيف (شوف لكداد ، الهضاب..إلخ) بحيث عرفت ضواحيها نمواً عمرانياً كبيراً لنمو المدينة تتمثل في التجمعات السكنية الجديدة كأقطاب نمو.

[1] لعروق محمد الهادي : **التهيئة والعمير في صلاحيات الجماعات المحلية** ، ملتقى وطنى حول تسيير الجماعات المحلية يوم 9، 10 جانفي 2008 ، جامعة منتوري قسنطينة ، ص 32

[2] Younsi F : **Mécanisme d'intervention spatial et processus de production de l'espace bâti en Algérie ''**in crise de l'habitat et perspectives de eco-développement avec les pays du Maghreb ;Publi sud ,paris 1987, p 6

وتعتبر من الوسائل التي تنظم عمليات التخطيط الحضري بالمدينة وتنظيم المجال العمرانى بأنها "الأدوات التي تحدد التوجهات الأساسية لتهيئة الأراضي المعنية ،كما تضبط توقعا التعمير وقواعده ،وتحدد على وجه الخصوص الشروط التي تسمح من جهة بترشيد إستعمال المساحات والمحافظة على النشاطات الفلاحية وحماية المساحات الحساسة والمواقع والمناظر من جهة أخرى تعيين الأراضي المخصصة للنشاطات الاقتصادية وذا المنفعة العامة والمبانى الموجهة للإحتياجات الحالية والمستقبلية في ميدان التجهيزات الجماعية والخدمات والنشاطات والمساكن وتحدد أيضا شروط التهيئة والبناء والوقاية من الأخطار الطبيعية والتكنولوجيا."[1]

تعتبر أدوات التخطيط الحضري جزءً من الهيكل التنظيمي والتنفيذي للمدينة ،ويشتمل الجانب التنفيذي لتجسيد العملية التخطيطية اعتمادًا على النصوص التشريعية والتنظيمية ،والمخططات المهيكلة والتفصيلية ومعايير إستعمال الأرض لأنها تلعب دور إرتكازي في تحديد الأنماط المكانية لإستعمالات الأرض التي تتجسد في مخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ،مخططات شغل الأراضي والمخططات القطاعية ،بالإضافة إلى أدوات الشراكة والإعلام والمتابعة والتقييم والتمويل . ويعد نظام التهيئة والتعمير هو نظام الذي يحكم عمليات التخطيط الحضري يسمى قانون الهيئة والعمير 29/90 المعدل والمتمم بالقانون 05/04 محتويًا على المحددات وتحدد التفاصيل التقنية والقانونية ترتبط بهيكل ومكونات ومحدات القوانين ولوائحها التنفيذية يقدم حلولاً تنظيمية تمكن من كيفية إنجاز عمليات التخطيط الحضري."[2]

ويمثل مخطط شغل الأراضي من أهم أليات تجسيد أهداف قانون التعمير وبإستعراض المادة 31 من قانون رقم 29/90 المتعلق بالتهيئة يغطى مخطط شغل الأراضي في غالب الأحيان تراب بلدية كاملة ولقد تم أستحداثه في ظل القانون 29/90 بعد ما أظهر (pud) نقائص في التحكم في التهيئة العمرانية للبلدية من حيث الدقة و إذ كان هناك فراغ بين التعمير الذي يقوم على على الخطوط العريضة للمدينة والذي يتولاه (pud) ، والتعمير المتعلق بالرفض . فالتخطيط من إستجابة هذه الرخص لشروط البناء لا يمكن تحقيقه من خلال مخطط يؤخذ بالتوجهات العامة ، هذا ما يستدعي وجود مخطط تفصيلي ، لذلك يعد مخطط شغل الأراضي كجيل جديد لمخططات التعمير.

أ – من حيث التنظيم للمخطط : بالرغم من العلاقة الوطيدة بين مخططات شغل الأراضي بأدوات التهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة ،إلاّ أنها تتواجد في مستوى أدنى من هذه الأخيرة .حيث أنها تترجم السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة والي تغطى الإقليم الوطني بحيث أن مخطط شغل الأراضي يجب أن يتبنى

[1] الجريدة الرسمية 52 الصادرة بتاريخ 2 ديسمبر 1990 ، **قانون 29/90 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير** ، المادة 11

[2] عمار درياس ، شادلي محمد وأخرون : **أدوات التخطيط الحضري بين النظرية والتطبيق** ، نموذج مدينة بوسعادة ، الجزائر ، ص7

ويحترم أحكام كل من المخططات الوطنية والجهوية والولائية فيما يخص برامج التجهيزات العمومية والبنى التحتية.

كما يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير مرجعاً للمخطط شغل الأراضي بحيث هو الذي يضبط محيطات حدود شغل الأرض التي يجب إنجازها من جهة . إذ يجب أن ينسجم مخطط شغل الأراضي مع مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وهذا ما يستوجبه المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 91. 178 مؤرخ في 28ماي 1991 يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ،ومحتوى الوثائق المتعلقة به الجريدة الرسمية عدد 26 لسنة 1991 معدل ومتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 05-318 مؤرخ في 10 سبتمبر 2005 ، جريدة الرسمية عدد 62 لسنة 2005 عندما نصت بصريبح العبار على ضرورة احتواء مخطط شغل الأراضي على مذكرة تقديم بينت فيها تلائم أحكامه مع أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير .

ب – من حيث التطبيق : يعتبر مخطط شغل الأراضي من المخططات المرنة ذو الحركة الديناميكية لأنه يتماشي والمدى الزمنى قصير (05)، ومتوسط (10سنوات)، وطويلة (20 سنة) مع إمكانية مراجعة المتتابعة له مما يجعل التعامل مع المعطيات والمستجدات مع ما يتم من برمجة للمشاريع التنموية وكذلك حسب الألويات .كما تساهم هذه الفترات الزمنية (الأجال) كل مجلس بلدي جديد من حصر وبرمجة برامج تمهيدية وفق أهداف محددة مسبقا بما فيها المشاريع الحضرية ضمن هذه المخططات المرنة وهذا في ظل احترام القواعد المنظمة لحركة البناء والتعمير المنصوص عليها في القوانين .وعليه فان نطاق التطبيق العمراني لها (مخطط شغل الأراضي) يغطى في غالب الأحيان تراب بلدية كاملة أو جزء من إقليمها تطبيقاً لنص المادة 34 من قانون 29-90 ولكن من الناحية الواقعية لا يمكن تغطية تراب بلدية بمخطط واحد من مخططات شغل الأراضي إلا إذا كانت البلدية مساحتها صغيرة لذلك في الحالات العادية يوجد أكثر من مخطط واحد لشغل الأراضي."[1]

كما يمكن لمخطط شغل الأراضي أن يغطي أكثر من بلدية والتي تتقاسم فيما بينها العديد من العوامل المشتركة سواء كانت إقتصادية ،إجتماعية وفي هذا السياق يأخذ بفكرة توسيع مجال تطبيق مخططات أدوات التعمير إلى مابين أقاليم البلديات تنص المادة 12 من قانون رقم 90/29 على "...أنه يمكن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذا مخطط شغل الأراضي أن يضم مجموعة من البلديات التي جمع بينها مصالح إقتصادية ..."، وبهذا يمكن أن يغطى مخطط شغل الأراضي بلديتين أو أكثر في حالة تداخل نسيجها الحضري بعضه ببعض على شكل تجمع حضري كبلديات الجزائر . وهذا عكس المخطط التوجيهي للتعمير الذي لا يتجاوز الحدود الإدارية لإقليم البلدية الواحدة .

[1] بوزغاية باية : **المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذجاً** ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية العدد 15، 2014 ، ص 34

ج – دور مخطط شغل الأراضي في تحقيق تهيئة عمرانية منسجمة في العمران المحلي:

هو ألية تنظيمية لتسير الحضري ذو طابع إلزامي للبلدية والذي يهدف الى تحديد قواعد التعمير كامل بترابها أو جزء منه ، ووتشكيل إطارها المبني و يظهر دوره الجوهري في تقسيم عمرانها من خلال مساهمته في ضبط وتوجيه حركة البناء والتعمير ورسم المبادئ الخاصة للتهيئة والتعمير وتقسيم القطاعات إلى مناطق .فمن حيث ضبط حركة البناء والتعمير والذي تمثل الوظيفة الأساسية في القانون رقم 90/29 والنصوص التنظيمية له في ضبط حركة البناء والتعمير في البلدية ويكون ذلك من خلال تنظيم شهادات ورخص التعمير ووضع معاملات لشغل الأراضي. فمن حيث تنظيم شهادات ورخص التعمير طبقا للمرسوم التنفيذي المذكور أعلاه فإن مخطط شغل الأراضي يشمل على الوثائق التالية :

وهي مذكرة ايضاحية وتقديمية تبرز فيها ما مطايقة ما يتضمنه مخطط شغل الأراضي مع الضوابط التي حددها المخطط التوجيهي وبرنامج التنمية للبلدية أو البلديات المطبق فيها في شكل لائحة تنظيم . وهي كذالك نظام يحدد بالتفصيل حقوق البناء وكيفية إستخدام الأرض بالنسبة لكل منطقة يضبط فيه الشكل الحضرى أو العمراني. وتحدد الشوارع والإرتفاقات والأحياء والحد الأدنى والأقصى للبناء المسموح به في المتر المربع والمتر المكعب الحجمي والقواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي ،لهذا تكيف أدوات التهيئة والتعمير على أنها قرارات تنظيمية."[1]

الوثائق البيانية : تتكون الوثائق البيانية مما يأتي :

- مخطط الموقع (بمقياس 2000 /1 او 1/5000).
- مخطط طوبوغرافي (بمقياس 1/500 أو 1/1000).
- مخطط التركيب العمراني (بمقياس 1/500 او 1/1000) يتضمن على الخصوص قواعد البناء من معامل شغل الأراضي ، معامل الإستيلاء وعلو البنايات .
- مخطط الوضع القائم (بمقياس 1/500 أ و 1000/ 1) يبرز الصورة الحالية لتركيبة النسيح الحضري من إطار مبني شبكة الطرق والشبكا ت المختلفة للإرتفاقات الموجودة .
- مخطط التهيئة العامة (بمقياس 1/500 أو 1/1000) يحدد مايلي :
  - المناطق المتجانسة .
  - موقع إقامة التجهيزات و المنشأت ذات المصلحة العامة والمنفعة العمومية .

[1] بودريوة عبدالكريم : **إختصاص القاضي الإداري في منازعات التعمير** ، دراسة خاصة لدعوى الإلغاء لمواجهة أدوات التعمير المحلية إستناداً إلى الإعتبارا ت البيئية ، العدد الأول كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم 2013 ، ص ص 50-60

- المساحات الواجب الحفاظ عليها نظرا لخصوصيتها .
- القطاعات الحضرية .
- خارطة (بمقياس 1/500 أ 1/1000) تحدد المناطق و الأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية و التكنولوجية وكذا الأخطار الكبرى المبنية في المخطط العام للوقاية."[1]

وبصفة عامة يعتبر مخطط شغل الأراضي ألية تفصيلية لتنظيم الأراضي ولايترك فجوة أو مجالاً شاغراً في المساحة التي يغطيها فهو يهتم بالإطار المبني وغير المبنى بطريقة تمنع من نشوء كل مظاهر البناء الفوضوى وتظهر علاقته بأدوار الرقابة أو قرارات التعمير الفردية التي تشمل الشهادات ورخص البناء والتجزئة والهدم المنصوص عليها في قانون 29/90 والمرسوم التنفيذي 15-19 المتعلق بكيفيات إعداد عقود التعمير. بحيث تكون هذه الرخص والشهادات ملائمة مع مخطط شغل الأراضي ولا يمكن ان تخالف أحكامه ، فمن بين الوثائق اللازمة لإستصدارها نجد المخططات الهندسية المعمارية والمدنية التي يجب أن يتطابق محتواها كلياً مع أحكام مخطط شغل الأراضي .

وبالتالي تظهر أهمية مخططات شغل الأراضي في كون ان عملية التهيئة والتعمير تكون على أساسها ،وانه لا تسلم أية رخصة ولا شهادة في مجال التعمير إلا إذا كانت تستجيب للمقاييس المحددة في هذا المخططات ،وبالتالي يمكن مواجهة الغير به وذلك بقوة القانون ،ومن ثمة يشكل مخطط شغل الأراضي بالنتيجة او بالنسبة كدفتر شروط للمقاولين و المهندسين من جهة ، ومرجع نظامي للسلطات العمومية المحلية من جهة أخرى ، ونظراً لوجود مخططات منصوص عليها في بعض القوانين كالقانون الذي ينظم شروط إنشاء مدن جديدة وقوانين البيئة ، السياحة فإنه لا بد من أن تكون مخططات شغل الأراضي متناسقة مع مختلف هذه المخططات."[2]وتظهر أهمية الوظائف الأساسية لمخطط شغل الأراضي في تحديد أو ضبط معاملات إستغلال الأراضي كمايلي :

- **معامل شغل الأراضي** : يهدف إلى الإستغلال المنسجم للبنايا من حيث الطول والعرض والارتفاع وبناء على ذلك وحفاظا على القطاعات غير قابلة للتعمير او القطاعات المخصصة للتعمير المستقبلي .
- **معامل ما يؤخذ من الأراضي** : يمثل نسبة الاستخواذ أو إستغلال الأراضي وهو يساوي مساحة قطعة الأرض الكلية ناقص مساحة المخصصة للمبنى والهدف منه هو إلزام صاحب المشروع على إنشاء فضاءات خضراء.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 91 -178 ، مرجع سابق ، المادة 18

[2] بزغيش بوبكر : **مخطط شغل الأراضي ، أداة للتهيئة والتعمير** ، المجلد 17، العدد1 ، 2008 ، ص 660

- **عامل الكثافة العضوي :** بحيث حدد المشرع الجزائري كثافة البناء للمناطق الحضرية في البلديات بموجب المادة من مرسوم التنفيذي رقم175/91 المتضمن القواعد العامة للتهيئة والتعمير بحيث تساوي واحد من حاصل القسمة ، المساحة الأرضية خارج البناء /مساحة قطعة الأرض."[1] وترتكز دراسة مخطط شغل الأراضي على:[2]
  - معرفة مكونات الوسط الحضري او التركيبة الحضرية من طبوغرافيا ، إطار مبنى ، عوائق التعمير و مختلف الشبكات وحالتها الفيزيائية .
  - إستخلاص أفاق تنمية مجال الدراسة .
- تحديد الإختيارات المناسبة للتهئية .
- وضع قواعد التعمير التي تضبط قواعد شغل الأراضي وحقوق البناء.

وبهذا فإنه من خلال ميزته التفصيلية من حيث وظيفته الأساسية المرتكزة في رسم المبادئ الخاصة بالتهيئة والتعمير وتقسيم القطاعات العمرانية المحددة في المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير إلى وحدات عمرانية والذي يهدف من ورائه في إطار التنمية العمرانية الى تطبيق مبدأ التدرج من الكل إلى الجزء للوحدات العمرانية :[3]

- الوحدة القاعدية unité de base
- وحدة الجوار Unité de voisinage
- تجميع وحدات جوار للأحياء Groupement d'unités de voisinage
- تجميع الأحياء: بعد الوحدات المكانية يتغير حسب نوع المدينة ، وحجم الوحدات يتوافق مع شعاع تأثير الوظيفة، ويختلف حجم الوحدات المكانية حسب نوع المدينة وسيتوافق حجمها مع نصف قطر تأثير الوظيفة الخدمية.

في ضوء هدف التهئية إلى التنمية والتطوير الحضري المتناسق لمختلف إقليم المحدد عن طريق هذا المخطط وعلى ذلك "أعتبر المخطط وسيلة للتخطيط والتسيير المجالي ودليل للتنبؤات المسؤولين المحليين

---

[1] المرسوم التنفيذي رقم 91 /175 مؤرخ في 18 جوان 1991 : **القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 26، 1990

[2] سعيدانى نورة : **أدوات تدخل الدولة والجماعات المحلية لحماية الأراضي الفلاحية والعمرانية** ، دراسة تحليلية على ضوء القانون الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون ، تخصص القانون العقارى والزراعي ، كلية الحقوق جامعة سعد دحلب ، البليدة 2005 ، ص ص 27-33

[3] المركز الوطنى للدراسات و الأبحاث التقنية في التعمير: **شبكة النظرية للتجهيزات العمومية** ، 1999 ، ص 3

وبالأخص مسؤولي البلديات كما يعد كبرنامج للتجهيزات والبني التحتية للمدينة وللتجمعات السكنية."[1]ويعتبر من المخططات المرنة ذات الحركة الديناميكية كونه يأخذ بالابعاد الثلاثة القصيرة 05 سنوات، المتوسطة 10 سنوات ، والطويلة 20 سنة. بالإضافة إلى مراجعة والتعديل المتتابع يجعل من هذه المعطيات ألية متزامنة مع المستجدات ومع ما يتم من برمجة للمشاريع بحسب الأولويات التنموية العمرانية.

[1] البشير التجاني ، مرجع سابق ، 2000 ، ص 68

خلاصة :

إن الوصول إلى تنمية شاملة وحقيقية تتطلب تضافر جهود السلطات المركزية مع نظيرتها على المستوى المحلي، قصد تلبية حاجيات المجتمع المحلي من جهة، ودفع عجلة التنمية بالإعتماد على الجهود المحلية من جهة أخرى، وهو ما يسهم على المدى البعيد في إرساء ثقافة تنموية على المستوى المحلي تعتمد على الطاقات البشرية والمادية المتوفرة على مستوى الإقليم من أجل خلق الإستقرار الاجتماعي، وهو ما يخفف من عبئ النفقات التي تتحملها الدولة من أجل دفع التنمية المحلية، وتسهم هذه الأخيرة بدورها في تعزيز من خلال إستغلالها ومعرفتها بالإمكانيات المتوفرة على المستوى المحلي.

التحول المجالي وتوزيع المرافق الخدمية بمدينة سطيف

تمهيد:

بالرجوع لعمران المدن الجزائرية خلال الفترة الكولونيالية نجد أن أغلبها قامت وفق خطة تخطيطية للمراكز النواة الأوروبية آنذاك ، منها مدينة سطيف التي أقيم فيها أول مخطط حضري سنة 1918، بصدور أمر ملكي لبناء أسوار المدينة وكذا الإنشاء الرسمي لمركز مدينة سطيف، والتي عرفت نموا سكانيا عمرانيا سريعا نتيجة الزياة الطبيعة والتحضر مما زاد في حاجاتها للخدمات الاجتماعية ولمختلف أنشطتها التي عكسها استخدامات عمرانها للوظيفتها الخدمية.

أولا: التوسع العمراني لمدينة سطيف :

بالرجوع لعمران المدن الجزائرية خلال الفترة الكولونيالية نجد أن أغلبها قامت وفق خطة تخطيطية للمراكز النواة الأوروبية آنذاك ، فمدينة سطيف التي أقيم فيها أول مخطط حضري سنة 1918، بصدور أمر ملكي لبناء أسوار المدينة وكذا الإنشاء الرسمي لمركز مدينة سطيف، وبالتالي كان بداية التشكيل التدريجي للمركز الاستعماري الذي تميز بمخطط متعامد ذو طرق واسعة ومباني متراصفة وقد كانت النواة الأولى مقسمة إلى حيين هما الحي العسكري في الشمال، والحي المدني في الجنوب يتضمن إنشاء بعض المرافق الخدمية سنة 1843، بحيث تم إصدار أمر ملكي أخر يضم إنشاء البنك 1855 ، فندق وقاعة للحفلات سنة 1863، ومحكمة من الدرجة الأولى سنة 1866 ، و collège colonial 1873، بالإضافة إلى إنشاء مراكز إدارية 1874م، وإنشاء خط السكة الحديدية سطيف بإتجاه قسنطينة سنة 1878 ثم المسرح البلدي في سنة 1989م، وكذا سوق وساحات وميادين ، ونافورة رمزية "عين الفوارة" في سنة 1898م.[1]

خريطة رقم (01): نمو الأحياء الضاحوية في مدينة سطيف مابين 1818 و 1892م

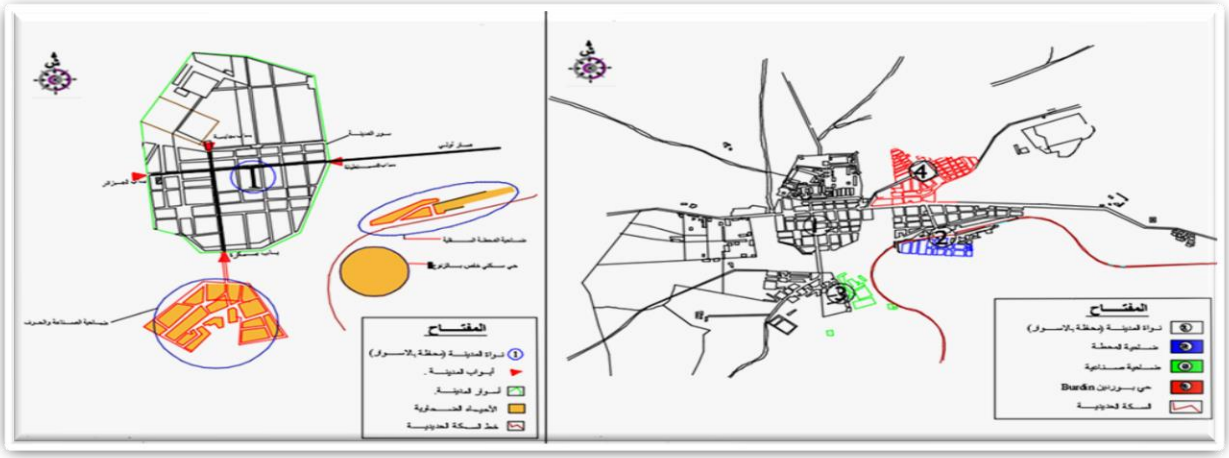

المصدر: المتحف العمومي بسطيف

كما أدى إنشاء خط السكة الحديدية في 1925 لهدم أسوار المدينة في حركة تعمير كبيرة، أدت إلى تنوع أشكال التوسع العمراني من توسع عمودي (مركز المدينة) إلى توسع أفقي (حي ثليجان)، وظهت التجمعات السكانية على الأطراف مثل الشيخ العيفة، وعين طريق ...وغيرها. و تميز مركز المدينة بنسيج عمراني منظم، أما الأحياء الشعبية فقد تميزت بكثافة سكنية كثيرة وعمران غير منظم وقد بلغت مساحة المدينة في نهاية هذه المرحلة 283هكتار.[2] وقد كان نموها وفق شارعين رئيسين شمالًا وجنوبًا، حيث ترك الشمالي للأغراض العسكرية، أما الجنوبي فقد قسم إلى أربعة أبواب ورافقها ذلك إنشاء مرافق خدمية غرباً على **باب الجزائر** في

[1] La Ville de Sétif à travers les ages, article publié sur http://www.setifhexagone.com/histoire2.htm. dernier accès : 21/02/2019, 9:34

[2] urba-setif : **Révison du plan d'urbanisme directeur** , juin 1991 , p 68

سنة 1938 وبذالك أصبحت المدينة تضم 34172 نسمة ، حيث أنشئ فيها مستشفى مدني (1939) ، وتم توسعيه فيما بعد سنة 1952 ، **كما تم** بناء حضانة و مدرسة في حي Lévy سنة 1949.

صورة رقم (01): مستشفى سعادنة عبد النورحاليًا	صورة رقم (02): مستشفى سعادنة عبدالنور1952
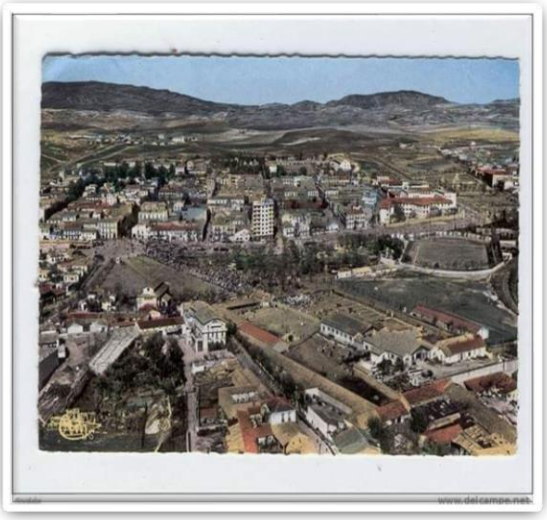	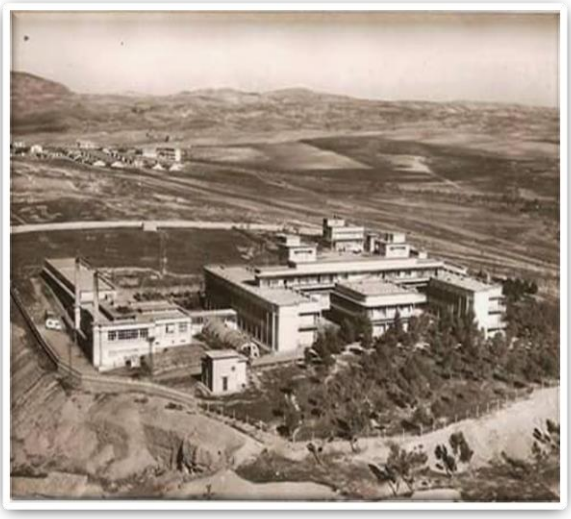

المصدر: المتحف العمومي بسطيف

شرقاً باب قسنطينة : أنشيء فيه مسجد ، Compagne genevoise، المقبرة المسيحية .

جنوباً باب بسكرة : تضمن قصر العدالة ، مركز Leclerc.

ونهج الشرطة الرئيسي،سوق العرب ، ثانويتين (Albertini .Frlacier) ، وحديقة Egirunt ، ملعب وثانويتين جديدتين للبنات (مليكة قايد ، و قيرواني حالياً).

ونتيجةً للسياسة العسكرية المضطهدة (1940 – 1962) ظهرت أحياء محيطة بالنواة وهما حي طانجة 1954حيث أنشيء بمقتضاه mobile garde ، ومراكز مراقبة منها fourrage،l'école maternelle ، مدرسة إبتدائية ، و حي لاندريولي 1956 وفي نفس السنة أصبحت المدينة مقرًا للمحافظة وأنشأت بمقتضاها عدة مرافق خدمية سنة 1957 مثل مركز التكوين المهني والتمهين والتقني سنة 1959 بمحاذاة باب بسكرة، و محكمة ومركز رئيسي للشرطة CNET سنة 1960.[1]

[1] www.google.com/setif19.le premier plan urbain de setif.

خريطة رقم (02) : مخطط مدينة سطيف سنة 1847 م

- **مرحلة 1954 - 1962:** مع زيادة التركز وهجرة السكان من الريف باتجاه المدينة زادت المشاكل الاقتصادية وإنتشرت البطالة في المدينة مما أدى إلى ظهور الأحياء غير المخططة كحي طنجة وحي بومارشي bon marché، كما ظهرت في هذه المرحلة مجموعة من المشاريع التي تندرج في إطار مخطط قسنطينة للجنرال ديغول،و تم ذلك بتطبيق مخطط قسنطينة 1958- 1962 ، و تعميم على كامل التشريع الحضري الفرنسي في الجزائر وعليه أنجزت دراسات خاصة التي تنظم بموجبها المجال الحضري، ووضع المخطط الحضري الموجه PUD لسطيف وكباقي مدن الشرق الجزائري عمل على تصحيح نماذج التحضر الموجودة عامة والسكن خاصة، وتوجيه نمو العمران مستقبلا(التحضر) ، الذي استفادت منه بعض الأحياء السكنية من مشاريع سكنية أهمها : حي 66 مسكن، السور القديم1961، حي المستقبل، وحي 130 مسكن1960 ، حي الهواء الجميل 103 مسكن، و حي الموظفين1961 . في حين قدر عدد السكان في سنة عام 1960 م بـ 70000 نسمة.[1]

[1] http://www.setif.com/Histoire_ville_Setif.html, dernier accés 18/05/2015, 15:81.

خريطة رقم (03) : مخطط مدينة سطيف سنة 1955م

المصدر: المتحف الجهوي بسطيف

خريطة رقم (04) : مخطط مدينة سطيف لسنة 1962 م

المصدر: مصلحة الأرشيف لبلدية سطيف

ولكن دون استكمال إنشاء المرافق الخدمية الحضرية بحيث شهدت هذه المرحلة نموًا سكانيًا أدى إلى تكييف عمراني بالبناء نحو المركز بحيث تميزت ببداية ظهور أحياء عشوائية كحي كعبوب دون تهيئة أو توجيه بينما إقتصرت سياسة التنمية العمرانية في تدخلات الدولة للإستكمال بعض المشاريع العمرانية السكنية الذي تضمنه مخطط قسنطينة و المخطط الثلاثي 1967 – 1970 ، و تم تجسيد بعض المرافق كمقر الولاية والمركب الرياضي دون عملية تجهيز الأحياء السكنية بالمرافق الخدمية ، في حين ميزت 1970– 1985 بظهور التجمعات السكنية " ZHUN " حيث تبنتها الدولة في توجيه حركة التعمير وبناء قاعدة صناعية في المدينة في ظل المخططات الرباعية الأولى وفي ظل الضغط السكاني وانطلقت مشاريع المجمعات السكنية الكبرى" ZHUN " وهو نمط جديد في السكن تمثل في المنطقة الجديدة للسكن الحضري التي كانت حلًا كنتيجة أزمة السكن. والذي جعل قطاع السكن يفرض نفسه في مختلف المخططات التنموية الرباعي الأول والثاني، والمخططات القطاعية : مشروع 750 مسكن بحي الهواء الجميل. مشروع 600 مسكن بساحة التدريب العسكري سابقًا ، مشروع 300 مسكن بحي المعبودة. مشروع 1000 و 400 مسكن في جنوب المدينة محور المسيلة، مشروع 1006 و 1014 مسكن شرق المدينة حيث إفتقدت إلى المرافق ومستلزمات الحياة الحضرية ، كما أدت إلى تشويه الفضاء النسيج العمراني من خلال عملية شغل الجيوب الفارغة وتكثيف الأحياء الفوضوية كحي كعبوب وحي بيزار.

- **مرحلة 1985 – 2000 ترقية السكن الفردي lotissement:** عرفت هذه المرحلة تبني سياسة جديدة بصيغة ليبرالية شجعت السكن الفردي فتم تحويل قطاعات واسعة من المنطقة الجديدة للسكن الحضري التي تمت دراستها من طرف مكتب الدراسات تسكو"TESCO" الى تجزئات سكنية إجتماعية وبذالك ترك المجال للسكان للمساهمة في إنجاز مساكنهم بأنفسهم. كما شهدت هذه المرحلة إنجاز بعض المرافق الكبرى (حديقة التسلية ...الخ) ، وبداية ظهور قطاعات سكنية جديدة كحي تبينت و حي أول نوفمبر 1954.[1]في ظل الأزمة الاقتصادية وتراجع أسعار النفط ظهر بطء ملحوظ منذ 1985 في تمويل المشاريع العمرانية السكنية مما جعل "الدولة تعيد النظر في الاستراتيجية الاقتصادية والاجتماعية و في إطاره تقييم تدخلها تم في هذه المرحلة إتخاذ مجموعة من الإجراءات كتحرير العقار الذي شجع استمرار السياسة السكنية في صيغة الترقية العقارية مما أدي إلى نمو كبير للحظيرة السكنية في ظل التحول إلى نظام اقتصاد السوق تحولت قضية السكن من حق يكفله الدستور لكل مواطن بإعتباره حاجة إجتماعية على الدولة تلبيتها إلى منتج اقتصادي يخضع لأليات العرض والطلب."[2] وقد تم بموجبه اللجوء لعملية التخصيص أو ترقية السكن الفردي "lotissement" ، وهذا النوع من السكن أدى إلى تشجيع البناء الفردي وعليه ظهور أحياء جديدة كحي حشمي وحي نوفمبر كما عرف

[1] http://www.setif.com/Histoire ville Setif.html, dernier accés : 21/09/2017, 18:29.

[2] لعروق الهادي محمد : **السكن التطوري ألية للقضاء على السكن الهش ،المشروع الفاعلون و الحوكمة** ، مجلة التهيئة ، العدد 6 فيفيري ، ص 40

البناء في صيغته الترقوي PROMOTIONNEL في منتصف الثمانينات نمو معتبرًا بعد تحرير السوق العقارية وتراجع دور الدولة في تسيير وتوجيه العمران بشكل عام. وفي ظل التحرر العقاري عرفت المدينة توسعًا عمرانيًا أكثر حيث بلغت مساحة المدينة في نهاية هذه المرحلة 2073 هكتار.

خريطة رقم (05) : مراحل التوسع المجال العمراني للمدينة سطيف 1782 – 2002[1]

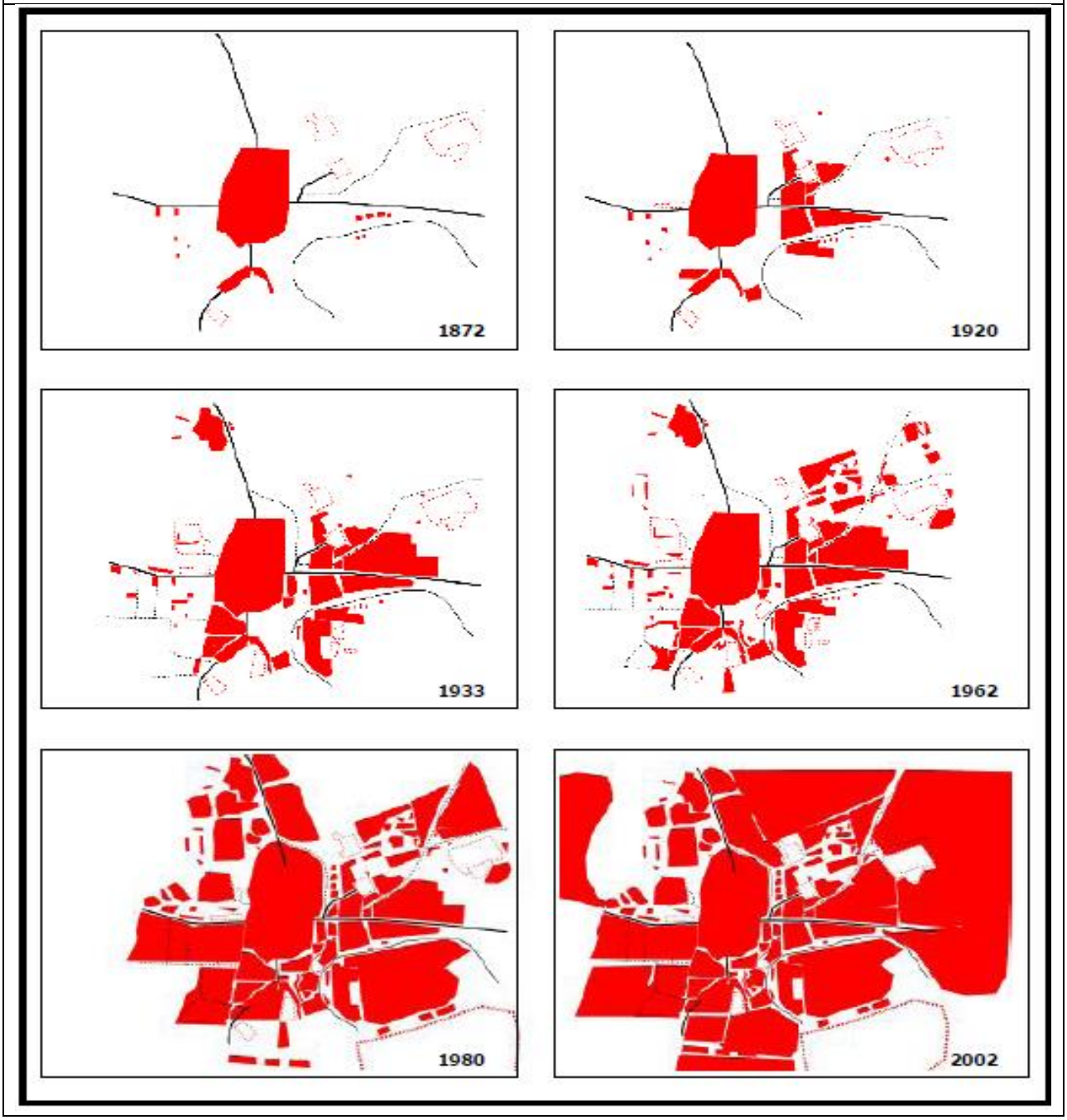

وكانت نتائج واضحة على الواقع العمراني الذي اتسم بالفوضى والعشوائية وظهور أحياء سكنية جديدة تفتقر إلى التجهيزات والمرافق الضرورية ،وتشكل نقاط سواء في النسيج الحضري كحي شوف لكداد، التي دعت الضرورة

[1] عبد الحكيم كبيش : **التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري بمدينة سطيف** ، أطروحة دكتوراه علوم في تهيئة المجال كلية علوم الأرض ، الجغرافيا والتهيئة العمرانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة السنة الجامعية 2010 -2011، ص 71

للتدخل من خلال رخص التدخل المباشر لتنظيم النسيج العمراني بوضع مخطط شغل الأراضي له. ونظرًا لما تشهده المدينة من نمو حضري متسارع وتعتبر أكثر هذه المراحل التعميرية تأثيرًا ما شهدته المدينة في العشرين سنة الأخيرة 2000- 2020 الذي كان نتيجة تشويه للنسيج عمرانيًا، الذي لم يراعي فيه توزيع إستخدامات الأرض وانتشار للتجاوزات و لثقافة التحايل في غياب أو تواطأ للفاعلين على المستوى المحلي غياب للراقبة على العقار الذي أدى إلى ظهور مناطق عمرانية سكنية ونموها العشوائي للمساكن في ظل أزمة على السكن، ويمكن تحديد مراحل التعمير في مدينة سطيف في هذه المرحلة 2001-2004 التوسع العمراني في كل الاتجاهات حيث كان أهم ما ميز هذه المرحلة هو التوسع المجالى العمراني خارج حدود المدينة أو البلدية ،وتم اختراق الحدود الجنوبية إلى ما وراء الطريق الوطنى رقم 5 الذي يشكل ولفترة طويلة خطًا أحمرًا أمام التوسع على حساب الأراضي الزراعية ،وقد نتج عنه تلاحم المحيط العمراني للمدينة بتجمع عين السفيهة ،أما في الجهة الغربية فالنمو الحضري للمدينة قد تجاوز وادي بوسلام ليعم هضبة الباز ، بالإضافة إلى منطقة النشاطات التي توسعت في الجهة الشرقية والمنطقة الصناعية التي توسعت بدورها في الجهة الجنوبية و ظهرت مشاريع سكنية تمثلت في مختلف الأقطاب الحضرية في الهضاب ، دحو العيد ، المعبودة ، توسع حي حشمي1 ، وكذلك بإتجاه منطقة الحاسي ، وتم تسجيل خلال هذه المرحلة انطلاق عمليات التحسين الحضاري ، وكذا إنجاز العديد من المشاريع السكنية خاصة في منطقة الهضاب في الجهة الشمالية الشرقية للمدينة التي أختيرت للدراسة الميدانية .

شكل رقم (31) : إتجاهات التوسع العمراني للمجال العمراني للبلدية سطيف 2008.[1]

[1] عبد الحكيم كبيش ، مرجع سابق، ص 73

فالنمو العمراني لمجال جغرافي معين يرتكز على عنصرين أساسين هما السكان والمساحة المبنية، فكلما إرتفعت نسب تزايد السكان زاد الطلب على العقار بهدف تجسيد وإنجاز المساكن والمرافق التابعة لها . والنمو الحضري المرتبط بالتوسع المكاني للمدن والتجمعات السكانية و أشكال النمو الحضري الذي يعني كميًا نمو المساحة المبنية بوتيرة تفوق الزيادة السكانية ، والتي تحاول قياسه خلال مراحل زمنية مختلفة.

و عرفت مدينة سطيف في المرحلة 2004 – 2009 عمليات هيكلة عمرانية من خلال مشاريع تنمية حضرية خاصةً السكنية منها حيث بلغ عدد السكنات في طور الإنجاز في 2006 مايقارب 4588 سكن.[1]

و يعتبر قطاع السكن من الأولويات الكبرى في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة الجزائرية، ففي سنة 1996 أعيد النظر في سياسة احتكار الدولة الكلي للقطاع من خلال إدخال رؤية جديدة تقوم على مبدأ الدولة المنظمة عوض الدولة المتعامل و المحتكر. وقد تعددت صيغ عروض السكن كما تنوعت طرق دعم الدولة التي حضت القطاع بميزانيات ضخمة لمشاريع طموحة كان آخرها برنامج إنجاز مليون سكن، و تدعم بمشروع مماثل في الفترة 2010 – 2014 . فولاية سطيف الثانية على مستوى الوطن من حيث السكان ، إستفاد مركزها على غرار البلديات الأخرى من مختلف البرامج السكنية مما جعلها تعرف حركة تعمير كبيرة أدت إلى توسع المساحات المبنية و تطور المرافق العمومية و نمو العمراني للمجالات الفضاءات الحضرية.

جدول رقم (22) : تطور الحظيرة السكنية في ولاية سطيف 1987–2008 .[2]

السنة	عدد المساكن	عدد المساكن المنجزة	معدل شغل المسكن
1987	143832	_	8,47
1998	214522	706090	7,68
2008	289168	74646	6,80

من خلال معطيات الجدول رقم (37) نلاحظ التطور الكبير للحظيرة السكنية على مستوى ولاية سطيف للفترة الممتدة بين 1987 – 2008 ، و قد عرفت مدينة سطيف و بلديات النطاق أكبر النسب في النمو كما يعبر عرض واقع الحظيرة عبر مختلف المحطات الزمنية . كلها تنطوي تحت صيغة البناء الإجتماعي التساهمي موزعة على 13 موقع داخل المحيط العمراني ،وهذه المشاريع الضخمة التي استفادت منها المدينة في مجال السكن ومشاريع التجهيزات الكبرى دعمت بأغلفة مالية إضافية أقرها رئيس الجمهورية في إطار زياراته الميدانية للمدينة وكان قد أقرها المخصص المالي بمليار دينار."[3]

[1] Wilaya de Setif Cellule de communication de la l'information
[2] Wilaya de Sétif, DPAT : **Plan d'aménagement du territoire de la Wilaya de Sétif** , aout 2017 p 81
[3] Revue de press-Article 28/06/2007 ; www.vitamne dz .com . Consulté le: 13/11/2018 à 23:44

وقد إستفادت من أغلفة مالية من أجل تجهيز مختلف الأحياء بالمرافق الضرورية في ظل سياسية التحسين الحضري و تحسين الحياة الحضرية والاجتماعية لسكانها بحيث أعدت برنامج التحسين الحضري و التي رصدت لها الدولة أغلفة مالية هامة و كان تسيرها تحت إشراف مديرية التعمير و البناء التي إهتمت بإعادة هيكلة الأنسجة العمرانية للمدينة و تنظيم البنية التحتية ، وتحسين مختلف وظائفها الخدمية ، وللإستجابة لمختلف احتياجات السكان حيث شمل الغلاف المالي البرنامج الخماسي الأ ول 2005 – 2009 حوالي 792 مليار سنتيم ،من بينها 642 مليار ستنيم ابتداء من سنة 2006 من أجل تحقيق إحتياجات التي عبرت عنها مختلف بلديات الولاية ،في حين بلغ الغلاف المالي الخماسي الثاني 2010– 2014 حوالي 3500 مليار سنتيم بحيث كان نصيب بلدية سطيف 2179 948 108 دج ، وقد قدر المبلغ المخصص للمرافق و المؤسسات التربوية 2 849 615 دج."[1]

بالإضافة إلى مشاريع مرفقية ذات بعد وطنى حيث أقر المرحوم رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة غلاف مالي إضافي يقدر مليار سنتيم.[2]

– **مرحلة 2000–2009** : قدرت المساحة الاجمالية في نهاية هذه المرحلة 3070 هكتار كما قدرت الزيادة في إستهلاك المجال بـ 709 هكتار،حيث استمر التوسع في الجهة الغربية كحي 700 مسكن ،وفي الجهة الشمالية توسع حي الهضاب كما شهدت بعض الأحياء عمليات إعادة التجديد والتحسين الحضري و إعادة التهيئة "كحي لاندريولي " ، وأجزاء من "حي كعبوب" ،كما تم إنجاز بعض المرافق الخدمية على مستوى الأحياء السكنية كثانوية حي 1006 مسكن في حين تم التوسع في هذه المرحلة على حساب الأراضي الزراعية وهذا لإستنزاف الإحتياطات العقارية.

– **مرحلة 2009– 2016** : قدرت مساحة المدينة بنهاية هذه المرحلة ب 8428 هكتار كما قدرت زيادة في استهلاك المجال ب 5358 هكتار بحيث كان التوسع بإتجاه الجهة الشرقية حي عين موس و الهضاب وهو اتجاه التوسع الحالي للمدينة وشملت هذه الزيادة إنجاز مرافق الخدمات الاجتماعية كثانوية ،متوسطة و أحياء سكنية بمختلف الصيغ (تساهمي ، ترقوي ، عدل).

جدول رقم (23) : تطور المساحة العمرانية لمدينة سطيف (1851– 2016 – 2017). الوحدة : هكتار

السنة	1851	1930	1954	1962	1980	1990	1997	2009	2017
المساحة العمرانية	39	80	185	333	945	2123	2361	3070	8426

المصدر: مديرية التهئية والتعمير سطيف 2018

[1] المجلس الشعبى الولائي سطيف : **تقرير حول ملف السكن و التحسين الحضري** ، الدورة العادية ديسمبر 2008.

[2] Revue de presse Article,op cite, 28/06/2007. Consulté le : 13/11/2018 à 23:44

ومن خلال هذه المعطيات فإن تطور النمو العمراني للمدينة سطيف خاصة مابين 2009 – 2017 ، يرجع إلى مختلف البرامج الإسكانية التي استفادت منها في ظل مختلف البرامج التنموية من أجل تخفيف أزمة السكن ،كما أن أهم ما يميز النمو العمراني في المراحل السابقة ضمنها التوسع العشوائي والفوضوي للمجال العقاري في مختلف الاتجاهات و مختلف التجاوزات للفاعلين فيه ،والساكنة ومختلف ممارساتها على المجال العمومي منها المساحات العمرانية المحيطة بالتجمعات السكنية خاصة منها الفضاءات الخضراء و لعب الأطفال.ولإحتواء هذه المرافق التي تستدعي هذا الوعاء العقاري الجديد تتمثل في الأراضي (زراعية) المحيطة بالمجال العمراني للمدينة (الحدود الإدارية للبلدية) في ظل غياب سياسة فعليه تحمى رصيد العقار الفلاحي،وقد حددت مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير الإحتياجات المستقبلية للمدينة من حيث العقار والذي قدر بحوالي ألف 1000 هكتار ويمكن تحديد توسع عقار السكن وبالمشروعات الاعمارية كمنطقة شوف لكداد بالغرب التي خصصت لها أكثر من 264 هكتار ،المنطقة الشرقية التي رصد لها عقار بـ 354,70 هكتار وعين السفيهة بالجنوب أكثر من145,60 هكتار.[1]

بحسب القانون 90-29[2] الذي يحدد القواعد العامة الرامية إلى إنتاج الأراضي القابلة للتعمير من خلال أدوات التعمير من المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي التي تحدد التوجهات الأساسية للتهيئة الأراضي وضبط توقعات التعمير كما تحدد التخصيص أو الإستعمالات الوظيفية العامة للأراضي ومناطق التدخل في الأنسجة الحضرية تحدد المادة 19من نفس القانون القطاعات كمايلي:

- قطاعات المعمرة Secteurs urbanises تشمل المجال المبني.
- قطاعا ت المبرمجة للتعمير Secteur a urbaniser على المدى المتوسط والقصير 10 سنوات.
- قطاعات التعمير المستقبلية secteur d'urbanisation future المدى البعيد 20 سنة .
- القطاعات الغير قابلة للتعمير secteurs non urbanisation.

حسب مكتب الدراسات التقنية والمعمارية ومكاتب الدراسات المعتمدة بالبلديات ووفقًا للمخطط التوجهي للتهيئة والتعمير فقط تم تسجيل 41 مخطط شغل أراضي وقد تم المصادقة على 38 منها وتم الدراسات إنجاز على 3 مخططات شغل للأراضي، والتي إعتمدت في 15سنة الأخيرة 2000-2015 ، وقد تكفل بها مكتب الدراسات التقنية و المعمارية بحيث قامت بـ 36 منها ، أما 3 منها فقط قام بها الخواص، بهدف الوقوف على حجم وتطور الأوعية العقارية المتوفرة للتوسع الحضري لمدينة سطيف بحسب معطيات بلدية سطيف والتي أقرتها بمخططات التهيئة والتعمير PDAU المصادق عليها.[3]

---

[1] URBASETIF : **Révision PDAU de Sétif** , phase finale Sétif , 2009.

[2] الجريدة الرسمية العدد 52 ديسمبر 1990 ، المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 **والمتعلق بالتهيئة والتعمير**.

[3] **الدراسات التقنية والمعمارية ومكاتب الدراسات المعتمدة وتوزيعها بالبلديات** ،2018، ص 328

جدول رقم (24): تطور الأوعية العقارية للتوسع الحضري لمدينة سطيف

مساحة بالهكتار / السنة	القطاعات المبنية	قطاعات التعمير	قطاعات التعمير المستقبلي
31/12/2005	2210,70	350	0
31/12/2007	2210,70	838,2	394
2009/12/31	2443,7	989,5	0

المصدر: مديرية التعمير ولاية سطيف 2018

فمراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، أدى لتوسع المناطق السكنية التي تستدعى هي الأخرى توسعًا في المساحات المخصصة للمرافق والتجهيزات ،وبذلك زيادة الطلب على إحتياجات عقارية جديدة عادة ما تعجز السلطة المحلية على توفيرها ، وتهيئتها ما يؤدى إلى تحويل التدفقات نحو التجمعات السكانية القريبة، التي إستفادت من مشاريع الإصلاح، الدعم، إعادة التنظيم، توجيه نمو المدينة، وتحديد إحتياجاته المستقبلية من تجهيزات ومرافق. وتضمن الاحتياطات العقارية التي يتم عليها التوسع المستقبلي. لكن عمليًا إفتقرت هذه الأدوات إلى الوزن القانوني وللأليات التي تضمن اجرائها ، وتنفيذ التوصيات التي جاءت بها كما تميزت هذه الأدوات الجزئية النظرة، ومحدودية المعالجة لوضعية النسيج العمراني للمدينة ، حيث غالبًا ما تم التوسع بشكل عشوائي، مما أدي إلى تقطيع وتشويه النسيج الحضري، وظهور أحياء سكنية تفتقر لأدنى التجهيزات."[1]

وبالرجوع للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية سطيف PDAU لسنة 1997 الذي أوصى بضرورة التحكم في النمو العمراني والحضري للمدينة، من خلال إنشاء أقطاب نمو تخفف من حدة الضغط على المركز مثل: عين أرنات، أولا صابر، الأوريسيا، مزلوق. كما تطرق المخطط للنمو العشوائي الذي تعرفه التجمعات الثانوية ، و أوصى بضرورة إعادة هيكلة أنسجتها العمرانية ،وأكد على تنمية المراكز الريفية لتحقيق توازن داخل إقليم المدينة، من شأنه تثبيت سكان الأرياف لكن ميدانيًا يلاحظ غياب أليات تنفيذ لهذه التوصيات. كما إفتقر هذا المخطط إلى أدوات التحليل الدقيق للواقع الحضري ،التي يتم من خلالها تحديد الاحتياجات المستقبلية للتوسع حيث يتم في كل مرة استنفاذ الاحتياطات العقارية المحددة بسرعة ، مما يؤدي إلى نمو المدينة عشوائيًا. كما إفتقر هذا المخطط إلى النظرة الشمولية في معالجة للواقع الحضري حيث أهمل العديد من الأحياء كحي قاوة الواقع شمال المدينة والذي إلتحم بالمدينة ،وهو يفتقر إلى المرافق والتجهيزات كما يمكن الإشارة كذلك إلى الواقع العمراني للمدينة بكل نقائصه هو نتاج تداخل فيه المسؤولية "التسيير" بين السلطة المحلية (البلدية) والولاية والسلطة المركزية وغياب أي تنسيق بينهما. و تم في سنة 2005 مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير،

[1] الحكيم كبيش، مرجع سابق، ص 74

وهذه المراجعة لم تكتمل بعد ليتم المصادقة عليها ، وهذا التماطل في الإعداد، والإنجاز للمخططات، وعدم مراعاة الأجال المحددة من نشأته زيادة تأزم واقع المدينة. في ظل مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير سنة 2005 بحكم القرار الولائي ،رقم 1471 المؤرخ في 08/13 /2005، وإعداد مناطق التوسع لمحيط التدخل للمخطط التوجهي للتهيئة والعمرانية لبلدية سطيف حيث بلغت المساحة الاجمالية للتوسع المستقبلي 1323 هكتار منها 417,20 هكتار للتوسع الاقتصادي خاصة توسيع المنطقة الصناعية التي تستقطب استثمارات كبيرة خاصة في السنوات الأخيرة في مجال الالكترونيك.

جدول رقم (25) : توزيع مساحات التوسع المستقبلي التي أقرها PDAU

الجهة	مساحة التوسع	الوحدة بالهكتار
المنطقة الشرقية	354,70	
المنطقة الغربية	264,4	904,93
الباز	53,10	68
عين السفيهة	145,60	
الشمال الغربي	90,78	
الحاسي	38,70	
عين الطريق	30,79	
فرماتو	18,00	
توسع المنطقة الصناعية	139,70	417,10
المنطقة الجنوبية الغربية	92,54	32
المنطقة الجنوبية الشرقية	185,94	
المجموع	1323	

Source : Wilaya de Sétif Révision du PDAU La commune de Sétif phase finale

ويمكن تحديد مناطق توسع الإعمار السكاني و السكني ،و المشاريع الإعمارية كمنطقة شوف لكداد بالغرب التي خصصت لها 264 هكتار، أما المنطقة الشرقية خصصت لها حوالي 354,70 هكتار ،عين السفيهة بالجنوب أكثر من 145,60 هكتار .

فالبعد التنموي للتجهيز الاجتماعي (الخدمات المجتمعية) له أهمية في إطار المجال المبني، إذ يهدف توفيرها للوصول إلى حرية الأفراد في إستهلاك الخدمة ، فالتخطيط الحضري يسهم في إدراجها في الانجازات السكنية بطريقة منظمة، ومنسجمة، ومتوازنة مما يحقق تلبية حاجات السكان، وفي حالة كان إدراجها بطريقة عشوائية تصبح من دون شك عائقًا في طريق التنمية ، فإذا كان "توفر الإسكان على أنه نشاط إجتماعي ، وليس سلعة

مستهلكة تنتجها الحكومات في نماذج نمطية تفشل في تحقيق قيمتها الاجتماعية نتيجة تجاهلها لإحتياجات و أولويات وإمكانيات المستعملين."[1]

"وهي من العوامل المؤثرة في توازن المجال الحضري فقلتها أو إنعدامها في الأحياء يؤدي إلى ظهور مشكلات اجتماعية ، ومنه فلا بد من تحديد تصورات في ظل تنمية إجتماعية محكمة في مجال التهيئة و التعمير تساهم في توزعها الأمثل في أحياء المدينة ،بشكل يتناسب مع إحتياجات السكان ، فتبني فكرة بناء مجتمع سكاني عادل (عمل ، تعليم ، صحة) لا تتم إلا بالمساواة المجالية Egalite de L'espace."[2]

والتي تتحقق في ظلها توزيعها المتناسب مع التوسع العمراني، وزيادة حجم السكان، والكثافة السكانية ، ومواكبة إحتياجاتهم ، فإختلال التوازن الوظيفي لقطاعات المدينة ، ناتج من توطن مختلف الخدمات الاجتماعية في مركز المدينة والقطاعات المجاور لها، وتظهر بوضوح تجاوزات ناتجة عن عدم توافق مخطط التوجيهي و مخطط شغل الأرض للمعايير التخطيطية ، وهذا ما يؤثر على الخدمة المقدمة من جهة ،ونطاق تأثيرها من جهة أخرى. فمن خلال الامتداد العمراني لمدينة سطيف الذي وصل إلى 4183.59 هكتار ، فقد تم تقسيمها من15 ثم إلى 18 ثم إلى 23 قطاع سكني بحسب الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية "ANAI" ، وذلك وفقًا لتاريخ نشأة الأحياء السكنية و التطور التاريخي لنشأة الأحياء السكنية بالمدينة ،أنماط السكن المتعددة وأنواعها المختلفة ، نسبة الطرق المهيكلة للمدينة ، توزيع الوظائف الحضرية من حيث الوظيفة الخدمية (سكنية ، إدارية ، مالية ، ترفيهية ،...الخ)، الحواجز الطبيعية و البشرية (واد ،غابة ، طريق خط السكة الحديدية)، توزيع القطاعات الإحصائية الذي يقصد به مستوى الحي السكني ، ويضم مجموعة متجاورات سكنية ، نسبة الطرق المهيكلة للمدينة أن التوزيع العمراني أو المجالي للمختلف مرافق المهيكلة لبناء المدينة في مختلف أحيائها، وفق ماهو موجود في مخطط شغل الأراضي، يعكس دائمًا التغطية الجغرافية (المجالية)لإحتياجات سكانها التي تهدف إلى توفيرها لكل السكان.

ثانيا- تطور السكان و السكن لمدينة سطيف : تمثل الدراسة السكانية والسكنية ركيزة أي دراسة عمرانية بحيث تمثل قاعدة في تخطيط الأرض الحضرية بحيث يتم تحديد وتيرة النمو السكاني ، وما يتبعه من زيادة إحتياجات الطلب الأني، و المستقبلي على الوحدات السكنية والمرافق بمختلف أنواعها والجدول التالي يوضح تطور السكان و السكن في مدينة سطيف من سنة 1962- 2016 .

[1] عبد الحميد ديلمي ، مرجع سابق ، ص 63

[2] عبد الرزاق الجلالي : **هل توجد مدن في الجزائر** ، ملتقى وطني حول أزمة المدينة الجزائرية، منشورات جامعة متنوري قسنطينة 2003-2004، الجزائر، ص 147

جدول رقم (26) : تطور السكان و السكن في مدينة سطيف من سنة 1962-2016

المرحلة	عدد السكان	عدد المساكن	الزيادة في عدد المساكن	معدل شغل المسكن(فرد/المسكن)	معدل النمو السكاني
1962 -1966	88000	7588	/	11,59	1,42
1966 -1977	126020	17607	10019	7,15	3,30
1977 -1987	168681	27767	10160	6,07	2,91
1987 -1998	211859	38554	10787	5,49	2,09
1998 -2004	248456	41300	02746	6,02	2,69
2004 - 2009	288461	61844	20544	4,66	2,34
2009 - 2015	354801	95760	33916	3,71	2,04

المصدر: معالجة الباحثة لمعطيات مكتب الإحصاء لبلدية سطيف.

أ- **مرحلة 1962 - 1966 :** ميزها ظهور أحياء فوضوية أو عشوائية منها حي يحياوي ، بيزار ، وذلك تتجه لحركة الهجرة الوافدة من الأرياف ،حيث إرتفع عدد سكان المدينة من 83368 نسمة إلى 88000 نسمة من 1966 بمعدل نمو منخفض بلغ حوالي 1,42 %.بينما تقدر حظيرتها السكنية فقد عدد المساكن في أخر هذه المرحلة بحوالي 7588 مسكن ووصل معدل شغل المسكن إلى مستوى مرتفع جدًا بحوالي 11,59 فرد في المسكن الواحد .

ب - مرحلة 1966-1977: عرفت بظهور الأحياء السكنية 400،750، 1000 مسكن ، وبعض الأحياء الفوضوية. هذا ما أدى إلى إرتفاع في عدد السكان حيث بلغ 126020 نسمة بمعدل نمو سنوي 3,30 % ، أما بخصوص عدد السكان فقد قدر ب 17607 مسكن مما جعل معدل شغل المسكن في نفس المرحلة إلى معدل 7,15 فرد في المسكن الواحد ، وسببه النزوح الريفي الذي عرفته المدينة .

جـ- مرحلة 1977-1987: إستمر نمو السكان بوتيرة أقل في هذه المرحلة حيث قدر تعدادهم بحوالي 168681 نسمة بمعدل نمو قدر ب 2,91 % ،أما فيما يخص الحظيرة السكنية فلقد بلغت 27767 مسكن مما يجعل معدل شغل المسكن ينخفض مرة ثانية ليصل إلى 6,07 فرد في المسكن هذا التحسن ناتج عن سياسة السكنية المنتهجة كإتمام مشروع المنطقة السكنية الحظيرة الجديدة ، و إنشاء تخصيصات البلدية .

د - مرحلة 1887 - 1998: بلع عدد السكان المدينة 21185 نسمة بمعدل نمو قدر 2,09 % سنة 1998 ، وهو منخفض إذا ما قورن بالمعدل الوطنى للنمو السكاني خلال نفس المرحلة المقدر ب 2,15 % .أما فيما يخص الحظيرة السكنية فقد بلغت في نهاية هذه المرحلة 38554 مسكن أي بزيادة نمو قدرها 10787 مسكن ،هذه الزيادة كانت على شكل أحياء جديدة مثل حي المعبودة ،وحي أول نوفمبر بحيث انخفض معدل شغل

المسكن إلى 5,49 فرد في المسكن، وهذا راجع إلى السياسة الإسكانية التي تتماشي والزيادة السكانية هادفة لتحسين ظروف الحياة الحضرية للسكان .

هـ- مرحلة 1998- 2004 : تميز باستمرار النمو السكاني حيث بلغ عدد السكان ب 248456 نسمة بمعدل نمو ب 2,69 %، وفيما يخص الحظيرة السكنية فلقد بلغ عدد المساكن في نهاية سنة 2004 ب 41300، فيحين قدر معدل شغل المسكن إلى 6,02 فرد في المسكن ، بحيث أن وتيرة معدل نمو السكان في ارتفع ،وهذا راجع إلى تواصل النمو الحضرى والزيادة الطبيعية للسكان .

ت - مرحلة 2004- 2009: بلغ تعداد السكان في نهاية سنة 2009 نسمة بمعدل نمو يقدر بـ 2,34 % مما أدى إلى زيارة في الحظيرة السكنية بـ 61844 وحدة معظمها يدخل في اطار المشروع الرئاسي الذي يرمى إلى إنجاز مليون وحدة سكنية ،كما وصل نسبة التمركز بالبلدية 89,21 % وهذا راجع إلى الهجرة الريفية، و تحسن الظروف الأمنية، و جاذبية المركز بحثًا عن العمل ومن أجل تحسين الظروف المعيشية.

ث - مرحلة 2010 -2015: إستمر النمو السكاني حيث بلغ عدد السكان في نهاية هذه المرحلة 354801 نسمة و بمعدل نمو يقدر ب 2,04 % ،أما الحضيرة السكنية فقدر عدد المساكن في نهاية 2015 بـ 95760 مسكن بزيادة تقدر بنحو 33916 مسكن، ويقدر معدل شغل ب 3فرد /مسكن، وهذا راجع بالأساس لإستفادات البلدية من البرامج التنموية السكنية، وعوامل النمو الحضري ولمواكبتها للتطور الحضري والاجتماعي.

2-1 الكثافة السكنية و السكانية: من بين العناصر الرئيسية في التحليل العمراني الكثافة السكنية بإعتبارها عامل تأثير في التخطيط للبنية العمرانية، بحيث تتوزع السكنات تبعًا للنمو العمراني، أين نجد نمط السكن الفردي بمركز المدينة و المناطق المجاورة له و في الجهة الشمالية الشرقية للمدينة، ثم تليها السكنات ذات النمط الترقوي الجماعي التي أنجزت في إطار مشاريع سكنية جماعية و الترقيات العقارية في كل من الجهة الشرقية و الجنوبية الغربية للمدينة،أما **الكثافة السكانية** فتختلف من حي لأخر، و هذا لعدة أسباب حسب ظروف و تاريخ نشأة الحي، المساحة، النمط السكني بحيث الجدول التالي يوضح توزيع الكثافة السكانية و السكنية عبر القطاعات السكنية لمدينة سطيف.[1]

[1] مكتب الإحصاء لبلدية سطيف ، مكتب الدراسات المعمارية ،2021

جدول رقم (27) : تقسييم المجال العمراني "الجغرافي" لمدينة سطيف للقطاعات السكنية

القطاعات العمرانية	عدد السكان	عدد المساكن	المساحة (الهكتار)	الكثافة السكنية ن/هـ	الكثافة السكانية مسكن/الهكتار
وسط المدينة	7702	1183	62,05	124,12	19,07
المعبودة	10075	1157	134,37	74,97	08,61
الثليجان	8987	2022	82,81	108,52	24,41
الحي الجديد+C+B	11907	1663	59,68	199,51	27,86
يحياوي	43706	9198	142,50	306,70	64,54
600 مسكن +كعبوب	9957	1762	82,34	120,92	|21,40
بلير	17588	2322	76,10	231,11	30,51
1000+400+لندريولي	31379	3337	117,18	267,78	28,47
20 أوت 55	-	-	-	-	-
المعدومين 05	23149	3445	199,84	165,33	24,63
SNTV+1014	33487	5742	43,98	340,11	58,33
حشمي موسع	2497	4158	143,75	173,72	28,92
1006مسكن	24973	3864	187,75	280,60	49,76
حي حشمي	9353	3779	59,68	156,71	63,32
أول نوفمبر	11819	1528	87,81	134,52	17,40
عين تبينت	4504	603	17,68	254,75	34,10
قطاع الهضاب	22418	4876	186,85	246,42	47,83
100مسكن	13177	2714	137,01	96,17	19,80
حي المحطة	4069	1090	32,81	124,01	33,22

المصدر: مكتب الإحصاء لبلدية سطيف ومكتب الدراسات المعمارية2021

ثالثا- الخصائص السكانية والاجتماعية للدراسة العمرانية:

3-1- التركيب العمري و النوعي و الأسري لسكان مدينة سطيف: إن دراسة التركيب العمرى و النوعي ذو أهمية في الدراسة السكانية بإعتبارها تبين الخصائص الديمغرافية للمجتمع ذكورًا واناثًا، و هما يعتبران من العوامل المؤثرة في النمو السكاني من المواليد و الوفيات والهجرة ، فالتركيبة الديمغرافية في مجتمع المدينة بما يميز ساكنها خصوصًا ،وتيرة النمو الديمغرافي و السلوك الزواجي، وتفاصيل التركيب الخصوبة لأنه يعطي صورة عن الماضي والحاضر ويتنبأ بالمستقبل ،من خلال توضيح الحجم العددي السكاني حسب فئاتهم العمرية ونسبهم حسب "العمر" و "الجنس" ."وكذلك أهميتها في الدراسات السكانية وغيرها من المجالات البحثية. بحيث تسهم توفير مثل هذه المعطيات ليس فقط في تحليل الخصائص السابقة الذكر "وتأثيرها ليس في معدلات المواليد و الوفيات الخام و إتجاه الخصوبة وحركة الزيادة الطبيعية و الهجرة السكانية فحسب، بل في التخطيط في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية."[1]

وتأتي أيضًا أهميتها في تقدير الحاجات الخدمية للأفراد في المجتمع، لوضع الخطط المستقبلية الكفيلة بتوفير الخدمات اللازمة لهم في ضوء خصائصهم السكانية كنسبة النوع و الفئات العمرية ، ولتكون لدى متخذى القرارات وصناع السياسات التنموية في مختلف المجالات ، وذلك لتحديد حجم الخدمات التي ينبغي توفيرها لمختلف شرائح أفراد المجتمع في التعليم ، الصحة ، الثقافة ، الرياضة ....الخ . وتأتي أهميتها من ناحيتين:

- **التركيب النوعي:** يقصد به نسبة الذكور إلى الإناث حيث تمثل نسبة النوع إجمالى عدد الذكور في البلدية /عدد الإناث *100، وهو يعبر عن نسبة عدد الذكور لكل 100 من الإناث ، و" تعرف هذه النسبة بنسبة "Sex Ratio "بحيث يمكن حساب نسبة النوع من خلال المعادلة التالية : عدد الذكور /عدد الاناث ×100. ويمكن أن تحسب للمجموع الكلي للسكان أو جزء منه.'[2]وفي"العادة تتراوح هذه النسبة عند الولادة ما بين 104-106 أي ذكر لكل مائة أنثى."[3] فعلى سبيل المثال فإن إنخفاض النوع الذكر فيعنى ذلك انخفاض في سن الزواج ، وبه ينخفض معدل المواليد، وما يرتبط بذلك من تقدير لإستعمالات الأرض الحضرية السكنية ، ويليها الخدمات الصحية ، التعليمية ، الترفيهية الأمنية....إلخ .
- **التركيب العمري** : يؤثر في تقدير الحاجات الأنية والمستقبلية من حيث المرافق الخدمية بمختلف أنواعها ، و المساحة العمرانية (العقار) اللازمة لإنشاء الوحدات السكنية ، لمختلف الأنشطة الخدمية داخل المدينة عامة ، وبحسب حاجة الشرائح المجتمعية ، وهذا ما ينعكس على تغيير مخطط شغل الأراضي ومخطط البرمجة العمرانية و "معرفة حجم ونسبة الفئات العمرية لسكان منطقة الدراسة تُعتبر من المعايير الأساسية

[1] طه حمادي الحديثي : **جغرافية السكان** ، دار الكتب للطباعة و النشر ، جامعة الموصل ط1 ،2000، ص 610

[2] عباس فاضل السعدي : **جغرافية السكان** ، الجزء الثاني، بغداد 2001، ص729

[3] فتحي محمد بو عيانة : **جغرافية السكان** ، دار الجامعات المصرية ،1977، ص389

التي على ضوئها يتم تقدير تلك الحاجات ، و أن بيانات هذه الفئات ما لم يتم تمثيلها تبقي مشوشة وغير مؤهلة لإبراز معالم تلك الفئات، ما لم يتم تمثيلها بيانيًا ويعد الهرم السكاني في هذا المجال من أبرز تلك الأشكال البيانية و أكثرها شيوعًا و الذي يمثل صورة إشعاعية يستطيع من خلالها الباحث المختص أن يستقري حالة السكان من حيث الفتوة أو الشباب أو الشيخوخة."[1]

جدول رقم (28) : التركيب العمري والنوعي لسكان مدينة سطيف[2]

العمر / الجنس	0-10	10-19	20-29	30-39	40-49	50-54	+55
إناث	40329	31286	28629	27550	11818	8903	25631
ذكور	20034	56812	29127	27821	11825	9043	25473
مجموع	82238	88098	57748	55371	23643	17947	51104

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية : **الحولية الإحصائية 2018**

جدول رقم (29) : معدل النمو السكان في مدينة سطيف [3]

المواليد الأحياء			الوفيات			المعدل الخام		النمو الصافي	نموإجمالي
ذكور	إناث	مجموع	ذكور	إناث	المجموع	المواليد	الوفيات		
4467	4391	8858	814	681	1495	2,36	0,40	1,96	2,45

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية : **الحولية الإحصائية 2018**

[1] محمد صفوح الأخرس : **علم السكان وقضايا التنمية** ، ط7، مطبوعات جامعة دمشق،2003، ص 189

[2] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية : **الحولية الإحصائية 2018**، ص ص 44-49

[3] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، مرجع سابق، ص ص 44-49

جدول رقم (30): الحظيرة السكنية لمدينة سطيف[1]

المجموع2017	إنجازات من 1/1 إلى2018/12/31				المجموع 2018	معدل /سكن نظري
	سكن عمومي إيجاري	سكن تساهمي	سكن ريفي	بيع بالإيجار		
79165	0	565	0	155	79885	5

المصدر: مديرية التهيئة والتعمير، مديرية البرمجة و متابعة الميزانية 2018 سطيف

جدول رقم (31) : يبين عدد الوحدات العمرانية المبرمجة للتعمير لبلدية سطيف[2]

عدد	عدد القطع الأرضية			المساحة	عدد	عدد القطع الأرضية			مساحة
تجزئات	المحدثة	مباعة	مبنية		تعاونيات	محدثة	مباعة	مبنية	إجمالية
86	7777	7651	7354	326180	156	2999	2999	2900	458411

المصدر: الوكالة الولائية للتسيير و التنظيم العقاريين الحضاريين سطيف **2021**

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية و مصالح الحالة المدنية بالبلديات ، ص 52

[2] الوكالة الولائية للتسيير و التنظيم العقاريين الحضاريين سطيف ، ص 325

رابعا: مرافق الخدمية بمدينة سطيف:

أ- المرافق التعليمية:

- **التعليم الابتدائي:** تعتبر إستعمالات الأرض الخدمية عامل مهم من عوامل تحديد النمو العمراني بصفة خاصة والحضري بصفة عامة فضلًا "عن إعطائها شكلًا ، و أبعادًا مكانية وزمانية ضمن الأحياء السكنية لتتناسب مع متطلبات سكانها المتزايدة ،وتطورهم الاجتماعي و الاقتصادي ،الأمر الذي ينعكس على تباين توزيع المؤسسات الخدمية ضمن الرقعة الجغرافية للمدينة."[1]

ونظرًا لأهمية التخطيط الوظيفي للأرض الحضرية ، و شموليته لمختلف القطاعات المرتبطة بحياة السكان الحضرية ، ففي ظل خريطة شغل الأراضي (pos) في مدينة سطيف لتبيان توزيعها الجغرافي ، وأنواعه وكفاءة أدائها من خلال توفير متطلبات حياتهم الحضرية ، فالتوزيع المكاني للسكان يساهم في وضع الخطط و البرامج التنموية ، ونجاحها في تحقيق أهدافها التي وضعت من أجلها ، إذ لا يمكن دراسة كفاءة توزيع المرافق الخدمية أيًا كان نوعها في ظل غياب المعطيات عن طبيعية توزيع السكان وأنماط كثافتهم بحيث "أن توزيع السكان قد يكون بصورة متوازنة مع تلك الخدمات أو على العكس من ذلك الأمر الذي يؤثر على بنية الخدمات المقدمة في المدينة، لذا فإن خارطة توزيع السكان لأي مكان تعد المرأة التي تنعكس فيها جميع العناصر الجغرافية الطبيعية والبشرية مجتمعة ومتفاعلة ،كما تهدف إلى عرض صورة لتوزيع السكان وكثافتهم و الطريقة التي ينتشرون بها في الوحدات المساحية المدروسة ،وبيان مناطق تركزهم وتخلخلهم و المناطق المعمورة و غير المعمورة و تحديد مراكز الثقل السكاني ، وتحليل هذا التوزيع و تحديد أسبابه و العوامل المؤثرة فيه."[2]

فالخريطة السكانية يتصل بعضها "بالتوزيع العددي للسكان و الأخر يهتم بأنواع الكثافة السكانية وغيرها من خصائص السكان ، و تعتمد على إحصائيات التعداد السكاني."[3]

إلى جانب ما تمثله المرافق الخدمية في مختلف الدراسات الحضرية و العمرانية كونها تكتسي دور حيوى في المجال الحضري من خلال نوعية الخدمات المقدمة للسكان سواء إجتماعية وإقتصادية ، وفي مساهمتها بشكل كبير في تحسين إطار الحياة الحضرية على مستوى المدينة حيث تعد مدينة سطيف من بين المدن التي لها منظومة مرفقية على المستوى المحلي وإقليم الهضاب العليا و الشرق.

---

[1] الحسن فليج الجياشي : **تحليل المخطط الأساس لمدينة الرميثة ،المشكلات و الحلول** ، مجلة أوروك علوم الإنسانية ،جامعة المثنى ، المجلد 5 ، العدد2، 2012 ، ص 361

[2] حسام صاحب حسون أل طمعه : **التمثيل الخرائطي لسكان العراق تعداد 1997** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الأداب ، جامعة بغداد ، ص 57

[3] يسري الجوهري : **الخرائط الجغرافية** ، مكتبة الاشعاع للطباعة والنشر و التوزيع ، الإسكندرية ، 1997 ، ص 133

تعد مرافق الخدمات الاجتماعية بمختلف وظائفها من العناصر المهيكلة للمجال الحضري فهي تقدم خدمات لتلبية حاجات السكان و حياتهم اليومية ، وتساهم في التنمية و التطور وعليه فهي تصنف من حيث المرفق وطبيعة النشاط الخدمي الذي تقدمه ، ومنه توجد في المدينة مؤسسات التعليم الابتدائي الموجهة لخدمة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6-12 سنة، بحيث تضم على 92 مدرسة ، يقدر عدد المستغلة منها 88 و04 منها مغلقة ، *موزعة* على مختلف أحيائها بحيث تضم 845 قسم أو حجرة تدريسية عادية ،ضمنها 94 قسم مخصص للطور التحضيرى ،بينما يوجد 47 قسم مغلق ، و10 أقسام مستغلة من طرف مؤسسات التعليم المتوسط ،بالإضافة إلى استغلال 28 قسم للنشاط الإداري بها نظرًا لعدم توفر مثل هذه المرافق المخصصة للنشاط الإداري ،وقد خصص لها أو تنازل 24 قسم منها أيضا لصالح القطاعات الخدمية الأخرى تستغلها بما يوافق نشاطها ،و تقدر الطاقة الاستعابية لها ب 41920 تلميذ، وقدر عدد التلاميذ المسجلين في السنة الدراسية 2019/2018 بـ 37967 بنسبة نمو سنوي 2,46 %،بحيث يقدر عدد الاناث ب 18331 أي ما نسبته 48,28% ،وعدد أفواج تربوية تقدر بـ 1085، وعدد التلاميذ المستفيدين من الاطعام المدرسي ب 9327 ،ويقدر معدل شغل القسم ب 45 تلميذ /القسم وهو معدل يفوق المعدل الوطنى المقدر ب 36 تلميذ /القسم.

أما من حيث عدد المستخدمين في الطور التحضيرى فقد بلغ 99 مسنخدم بما يقدر ب 94 إناث ،بينما الطور الابتدائي فيقدر عدد الأساتذة في اللغة العربية ب 1087 منهم ما عدده 1093 أستاذة ،فحين قدر عدد أساتذة اللغة الفرنسية ب 184 بمجموع مؤطر قدره 28 .

جدول رقم (32): توزيع السكان ومدارس الطور الابتدائي في القطاعات الحضرية بمدينة سطيف

القطاع	عدد السكان	مساحة بالهكتار	الكثافة السكانية	عدد المدارس	متوسط عدد التلاميذ	متوسط عدد الأقسام	متوسط شغل القسم تلميذ/قسم
الباز	7688	623.1	12.31	02	898	24	37.41
الهضاب	5638	276.8	20.36	03	658	34	19.35
حشمي	19096	174.5	109.41	05	1906	58	32.86
قاوة	5404	386.8	13.97	02	594	23	25.82
يحياوي	60741	204.2	297.34	06	3037	74	41.04
كعبوب	40314	148.7	271.07	07	3225	84	38.39
1014	42167	204.8	175.10	13	4925	153	32.18
مركز	3863	65.30	59.16	03	356	18	19.77

معدومين	18887	117.2	161	05	2153	59	36.49
ثليجان	22656	182	124.44	06	2263	70	32.32
م نشاطات	2665	242.9	10.97	01	317	12	26.41
م صناعية	1652	724.9	2.93	00	159	/	/
ع سفيهة	1463	473.6	3.09	01	156	06	29.33
1000	27735	246.2	112.61	08	3293	93	34.82
القصرية	11589	142.1	81.54	04	1146	84	23.87
المجموع	271.5	4183	64.92	65	25052	756	33.33

المصدر: مديرية التربية، مكتب البرمجة والخريطة المدرسية : **دليل المؤسسات التربوية لولاية سطيف 2018/2017**

فمن خلال الجدول تضم مدينة سطيف على 65 مدرسة ابتدائية، وفقا لمستويات تغطيتها المجالية تشهد توزيعًا غير متوازن من حيث الكثافة. المستوى الأول: " تغطية كثيفة": يندرج ضمن هذا المستوى القطاعات الحضرية التالية: "حي 1014مسكن"، "حي 1000 مسكن"، "كعبوب"، "ثليجان"، "يحياوي"، حيث تتميز بتغطية جيدة، ما يساعد على تقريب هذه الخدمة من سكان هذه القطاعات الحضرية، و هو ما يؤثر لا محالة في مستوى الخدمة التعليمية المقدمة للتلاميذ.– المستوى الثاني: "تغطية متوسطة": يصنف ضمن لهذا المستوى كل من قطاع "حشمي"، "المعدومين 5"، " القصرية".القطاعات الحضرية لمدينة سطيف، . المستوى الثالث: "تغطية ضعيفة": يندرج ضمن هذا المستوى و تتمثل في: "الهضاب"، "شوف الكداد"، "قاوة"، "مركز المدينة"، "منطقة النشاطات"، "المنطقة الصناعية"، "عين السفيهة"، حيث تميزت هذه القطاعات الحضرية المذكورة بعجز واضح في عدد المؤسسات التعليمية.

فإختلال التوازن الوظيفي للخدمات التعليمية الابتدائية في قطاعات المدينة ، من خلال زيادة زمن التنقل اليومي للتلاميذ،و صعوبة الوصول إلى الخدمة،وهذا عكس الهدف الرئيسي من تخطيط المجاورات أو التجمعات السكنية التي ترتكز على العدالة الاجتماعية ،فتباين توزيع مراكز الخدمة ،و عدد تلاميذها ، أعطى معدلات إشغال قسم متفاوتة من شأنها خلق فروقات في نوع الخدمة التعليمية المقدمة.و تأثير لمستوى الثقافي،الاجتماعي،الاقتصادي للأسرة واتجاهاتها نحو استهلاك الخدمة التعليمية .

– **الطور المتوسط** : تمثل المرحلة الانتقالية بين التعليم الابتدائي و التعليم الثانوى وبفئة أعمار تكون من 12 – 16 فتتوفر مدينة سطيف على 35 متوسطة ، وتضم على 662 حجرة أو قسم تدريسي،وقسم للنشاط الإداري ، وقسمين مستغل للطور الابتدائي بالإضافة إلى غلق 11حجرة ،و10 مدرجات ،و 65 ورشة ،و75 مخبر ،وقسم لأغراض أخرى ،ويقدر عدد التلاميذ المسجلين في الموسم الدراسى 2018– 2019 ب28550 ويقدر

عدد الإناث 13906 أي ما نسبته 48,71 % ، بمعدل نمو سنوي ب 5,96 %، بينما تقدر الطاقة الاستعابية بـ27080، وتقدر عدد الأفواج التربوية ب 744 ،ومعدل شغل التلاميذ ب 45 تلميذ/القسم، والذي يفوق المعدل الوطنى المقدر بـ40 تلميذ في القسم ،ويقدر عدد الأفواج التربوية بـ 744 فوجًا، و المستفيدين من الاطعام المدرسي ب 1180 تلميذ.

– **الطور الثانوي:** وتعتبر أخر مرحلة من مراحل التربية والتعليم ، و تضم مدينة سطيف ما عدده 18 مؤسسة ثانوية و تضم 338 حجرة تعليمية عادية ،و4 أقسام موجهة للنشاط الإداري، و3 أقسام للأغراض الأخرى ،بينما تضم 25 قسم مغلق ، كما تضم 12مدرج ، 12ورشة ،99 مخبر، بطاقته الاستعابية بـ 16800 ، ويقدر عدد التلاميذ المسجلين في السنة الدراسية 2018 – 2019 ب12803. بـ عدد اناث 7348 بنسبة 57,39% ،وتقدر نسبة النمو السنوية بـ 3,92 %،عدد الأفواج التربوية بـ 420، بمعدل شغل التلاميذ بـ 33 تلميذ / القسم . والتلاميذ المستفيدين من الاطعام المدرسي 2530 ، بينما يقدر عدد المستخدمين في هذا الطور التعليمي بـ 916 أستاذ بـ 573 أستاذة بـ 14 مؤطر.

جدول رقم (33) : عدد المؤسسات التعليمية في مدينة سطيف

الطور	عدد المؤسسات	عدد التلاميذ	نسبة النمو	إستعابية طاقة	عدد الحجرات	التلاميذ/القسم في	عدد الأفواج	المستفيدين من الاطعام المدرسي
إبتدائي	88	37967	2,46	41920	845 94 تحضيري	44,93 أي 45	1085	9327
متوسط	35	28550	5,96	27080	622	43,13 أي 44	744	1180
ثانوي	18	12803	3,92	16800	338	33	420	2530

المصدر: معالجة الباحثة لمعطيات الحولية الإحصائية لولاية سطيف لسنة 2018 /2019

ب – مرافق التكوين المهنى والتمهين: التكوين هو المدخل الرئيسى للتطور العلمي، وإنتاج الكفاءات بإستقطاب الشباب المتسربين من المدارس التعليمية بأطوارها المختلفة وإعطائهم الفرصة لإكتساب المهارات والخبرات المهنية والحرفية أما بالتعليم والتكوين أو التمهين ولكل مفهومه الخاص، فالتعليم والتكوين هو ممارسة العمل فعليًا وتطبيق ما تعلمه فى المجال النظري من خلال المهنة التى إختارها وهو ماتقوم به مراكز التكوين المهنى التى يخضع فيها المتربص إلى التحصيل العلمى والتطبيق النظري والتوجيه المهنى الذى هو بمثابة

التوفيق بين الرغبات والمؤهلات الجسدية والفكرية لطالبى التكوين ومتطلبات وخصائص ومميزات مجموعة من المهن التى يختار واحدة منها، والتمهين هو تغليب الجانب العملى على النظري وهو النشاط المستمر لتزويد الفرد بالمهارات والخبرات لإكتساب فنون الصنعة ميدانيًا بالمؤسسات الخاصة والعمومية مما يجعله صالحًا لمزاولة عمله بسهولة واتقان و كليهما يصب في:

- إمداد سوق العمل باليد العاملة المؤهلة حسب ما تقتضيه الحالة ، وتشهده التغيرات الميدانية ، والتقنية وما تحتاجه المؤسسات لرفع التحدى وتحقيق المبتغى.
- المساهمة فى حل مشاكل المتسربين من المدارس ومساعدتهم فى تأمين مستقبلهم المهنى.
- مساعدة الأفراد على أداء عملهم بطريقة أفصل وبأقل جهد ممكن .

جدول رقم (34) : المؤسسات والمتربصون لسنة 2018 بمدينة سطيف

عدد المراكز	طاقة الاستقبال النظرية	متربصين نظاميين		فترة التكوين			المتخرجين		نسبة الإستغلال
		مجموع	منهم إناث	ف1	ف2	ف3	مجموع	إناث	
4	1250	805	473	475	330		279	143	64,40%

المصدر: مديرية التكوين المهني بسطيف ، **مصلحة الإحصاء 2018**

جدول رقم (35): يمثل مؤسسات أخرى للتكوين المهني[1]

إسم المؤسسة	طاقة الاستقبال	عدد المتربصين		التوزيع حسب فترة التكوين			مجموع المتخرجين	نسبة إستغلال المؤسسة
		مجموع	إناث	ف1	ف2	ف3		
المعهد الوطني للتكوين المهني	1200	1198	415	568	311	319	207	99,84%
معهد التعليم المهني	1300	316	5	–	–	–	46	24,31%
معهد التكوين المهني(IFP)	300	–	–	–	–	–	–	100%
المركز الوطني للتعليم عن بعد	متغير	2099	621	816	488	795	187	100%

المصدر: مديرية التكوين المهني بسطيف، الحولية الإحصائية 2018

ج – التعليم العالي: لم يعد قطاع التعليم العالي مجرد خدمة عمومية تسهر السلطات على تلبيتها و حسب، بل أصبح يمثل اليوم استثمارًا قوميًا تتسابق السلطات المحلية لجذبه ، وهذا لما له من أثر اقتصادي على المدينة وعلى المجال الحغرافي بما يولده من حركة وحيوية عبر مختلف الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية بالمدينة . وتتوفر مدينة سطيف على ثلاث أقطاب جامعية تتمثل في جامعة : فرحات عباس ، الباز والهضاب 2.

جامعة فرحات عباس: أنشأت جامعة فرحات عباس في سنة 1978م، كفرع جامعي ثم تم ترقيتها كجامعة سنة 1989م وتضم 06 كليات ، وهي على التوالي : كلية الطب بفروعها ، كلية الاقتصاد التي تضم ثلاث فروع ، كلية اللغة و الآداب وتحتوي على أربعة فروع ، كلية العلوم وتحتوي على أربعة فروع، كلية الهندسة تحتوي على سبعة فروع وأخيرا كلية العلوم التكنولوجية ، ويوجد بالجامعة 19 مدرج، 138 قاعة تطبيقات و 42 مخبر، أما من ناحية التدريس والتأطير فيوجد بالجامعة 1421 أستاذ بمختلف الرتب و إجمالي مناصب بيداغوجية وصل الى 10379 منصب بيداغوجي.

أما من ناحية الخدمات الجامعية فقد وصل عدد الاقامات الجامعية11 إقامة بسعة نظرية قدرت بـ: 18994 طالب وعدد مقيمين قدر بـ: 11386طالب منهم 195 طالب من 23 بلد أجنبي و 11191 طالب جزائري منهم6493 طالب مقيم ينتمون إلى بلديات الولاية و 4698 طالب من 48 ولاية جزائرية.

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، الحولية الإحصائية 2018 ، ص ص 44-49

القطب الجامعي الباز: يقع بالجهة الغربية للمدينة فوق هضبة الباز تتربع على مساحة قدرها 815 هكتار تشتمل على عدة فروع تابعة للجامعة المركزية فرحات عباس كما توجد إقامة جامعية مختلطة تعرف باسم محمد الأمين دباغين بها مطعم بقدرة 1555 وجبة يومًيا، ويتوفر هذا القطب على 86 مدرج ، 875 قاعة تطبيقات بالإضافة إلى 76 مخبر، وكذا 15 ورشة، في حين قدر عدد المناصب البيداغوجية التي يوفرها هذا القطب بـ10875 منصب بيداغوجي.

القطب الجامعي الهضاب: يقع القطب الجامعي الهضاب بالجهة الشرقية للمدينة في قطاع الهضاب، ويحوى هذا الصرح الجديد على 81 مدرج بسعة 8188 مقعد بيداغوجي و881 قاعة للدروس ، وعلى قاعة محاضرات بسعة 855 مقعد، وكذا على 10 مخابر، بالإضافة إلى 05 إقامات جامعية، وتمت برمجته في إطار المخطط التهيئة العمرانية للقطب الجامعي حيث يقدر عدد الطلبة نظريًا بـ 85555 طالب وعدد الطلبة المقيمين بـ 6080 منهم 80 طالب من 51 دولة أجنبية. فكل هذه المنشآت الجامعية التي تزخر بها مدينة سطيف من شأنها تعزيز الطاقة الاستيعابية والمكانية التي تتمتع بها الجامعة على الصعيد الوطني .

د – المرافق الصحية: تعد المرفق الصحية من التجهيزات المهمة في المدينة، ويتعدى تأثير تواجدها حدود المدينة ، وتحتوي مدينة سطيف على 02 مؤسسة إستشفائية عمومية، 04 عيادة متعددة الخدمات ، 12 قاعات علاج وقاعة ولادة ، ويقدر العدد الجمالي للأسرة بـ 1134 سرير.

جدول رقم (36): عدد المرافق الصحية للمدينة سطيف[1]

المرفق الصحي	مستشفى	عيادة متعددة الخدمات	مركز صحي	قاعة علاج	دار الولادة
العدد	01	03	10	04	02

المصدر: مديرية البرمجة و متابعة الميزانية، **الحولية الإحصائية**.2018

هـ – مرافق الرياضية و الثقافية: لها أهمية بالغة في الحياة الحضرية ، و الاجتماعية للفرد والجماعة.

جدول رقم (37): عدد المرافق الرياضية في سطيف[2]

نوع المرفق	مركب رياضي	مسبح	ملعب ألعاب القوى	قاعة متعددة الرياضات	ملاعب رياضات	ملاعب كرة القدم	قاعات اللعب	ملعب أولمبي	قاعة متخصصة
العدد	02	04	03	02	05	06	02	01	06

المصدر : مديرية البرمجة و متابعة الميزانية ،**الحولية الإحصائية 2018**

[1] مديرية البرمجة و متابعة الميزانية: **الحولية الإحصائية** ، ص ص 48-49

[2] مرجع نفسه ، ص ص 49-48

و – شبكة الطرق: تلعب شبكة النقل دورًا حيويًا في ديناميكية النظام الحضري لكل مدينة بحيث تؤثر على مرفولوجية نسيجها العمراني وتطوره وهذا يعكس مستوى النمو الاقتصادي و الاجتماعي لها ، وتتضمن مدينة سطيف على شبكة طرق وطنية و ولائية.

أ– الطرق الوطنية:

- الطريق الوطنى رقم 05 الرابط بين العاصمة و قسنطينة
- الطريق الوطنى رقم 09 الرابط بين سطيف و بجاية
- الطريق الوطنى رقم 75 الرابط بين سطيف وباتنة
- الطريق الوطنى رقم 28 الرابط بين سطيف وبسكرة

ب – الطرق المحلية الحضرية: تتهيكل ضمن مخطط شعاعي حلقي يضمن سهولة الوصول إلى الأحياء المدينة وبالمقابل توجد بعض الطرق تعانى من الازدحام مما ستوجب إعادة تأهيلها خاصة الطرق (باب بسكرة ، بوعروة، القطاع الجديد).

ز – الشبكة التقنية:

أ – شبكة تزويد بالمياه الصالحة للشرب:[1]إن الطاقة الاستعابية النظرية للمدينة تقدر ب 62461م^3/يوميًا بحيث تعتمد المدينة في مجال التزود بالماء الصالح للشرب على عدة مصادر هي: سد عين زادة، الأبار الارتوازية، ومنبع عين الرمان بالإضافة إلى كمية المياه المتوفرة من عمليات الضخ من المحطات التالية :محطة التبنت 4000م^3 بشرق المدينة، محطة رأس الماء بـ 1200م ^{3} ، واد البارد 2500م^3 ، ومحطة عين السفيهة بـ 3000م^3 وهذه الأخيرة تقوم بدورها بتزويد المنطقة الصناعية لكونها هي الأقرب إليها. هذه المصادر المائية توفر كمية تقدر بـ 56625 م^3 يوميًا حيث تغطى هذه الشبكة نسبة94 % من إحتياجات السكان وتوزع عبر قسمين:

- شبكة المنطقة الحضرية الجديدة بحيث تتميز بحالة جيدة .
- شبكة وسط المدينة بحيث تعانى من الضغط نتيجة التوسع العمراني للمدينة بالإضافة لإنعدم تجديد أعمال الصيانة و تجديد الشبكة القديمة .

ب – شبكة الصرف الصحي : يتم عن طريق شبكة القنوات بنظام موحد وهذا بإستثناء المنطقة الصناعية و تخصصات قطاع السكنى الهاشمي حيث بها شبكة بنظام معزول و تتجمع المياه المستعملة للمدينة عن طريق ثلاث قنوات رئيسية ومقسمة كمايلي :

- **القناة الرئيسية الشرقية** : تجمع المياه المستعملة للمنطقة الشرقية من الشمال إلى الجنوب .

[1] مديرية البناء و التعمير ، سطيف2018

- **القناة الرئيسية الغربية** : تجميع المياه المستعملة للمنطقة الغربية من الشمال إلى الجنوب .
- **القناة المركزية** : تجميع المياه المستعملة لمركز المدينة و الجهة الجنوبية لها .

جـ- شبكة الكهرباء : تبلغ نسبة التغطية الجغرافية للطاقة الكهربائية بنسبة 100 % حيث يتم نقل الطاقة الكهربائية عبر خطين كهربائين بقيمة 60 كيلو فولط من مصدر التحويل و التوزيع بالحاسي ، أما تمويل المدينة فيتم عبر مركز التحويل "ببوعروة "، أما المراكز الثانوية فتتغذى عن طريق خطوط الضغط المتوسط الموصولة عبر المدينة.

ت - شبكة الغاز الطبيعي : تحتوى مدينة سطيف على شبكة الغاز الطبيعى تغطى كامل أحياء المدينة بنسبة 100 %. ويتم التوزيد به إنطلاقًا من مركز التخزين بعين الطريق الموصول بقناتين هما قناة "تلاغمة بنى منصور "على طول الطريق الوطنى رقم 75 و قناة عين الكبيرة .

خـ- شبكة الهاتف : مربوطة بشبكة وطنية وعالمية بواسطة ثلاث مراكز هاتفية حيث :

- سطيف 01 : 10000 خط بمعدل إشتراك 100 %., سطيف 02 : 10000 خط .

سطيف 03 : 1200 خط منها 2000 موجهة لعين أرنات وهذا المركز موسع الى 60000 خط .

خلاصة:

ان التوسع العمراني لمدينة سطيقف رافقه تجسيد لمختلف المرافق الخدمية بمختلف أنشطتها لتلبية الإحتياجات لساكنيها، ورغم أنها استفادت من مختلف البرامج التنموية إلا أن فضائها العمراني مازال يعانى من ضعف في بنية مرافقها الخدمية وقدرتها نتيجة عدد سكانها وتزايد المطرد لحاجاتهم فالأهداف والمجالات المتعددة للتنمية ، تسعى إلى خدمة وتطوير الإنسان اجتماعيًا وثقافيًا و أخلاقيا وتدمجه في العملية التنموية ليكون جزءًا منها يخطط، يشارك و يتفاعل، كون نتائجها موجهة بالدرجة الأولى لإشباع حاجيات الإنسان، لأنه يشكل الركيزة الأساسية لبعث أي تنمية، على أي مستوى كانت.

الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد:

لإجراء دراسة مدانية على الباحث إتباع مجموعة من الخطوات المنهجية ،واستخدام أدوات جمع البيانات ،كما يستلزم أيضًا تحديد مجتمع البحث بدقة من أجل إخضاعه كليًا أو جزئيًا للدراسة ،بهدف جمع البيانات ومعالجتها وتحليلها ،للخروج بمجموعة من النتائج التي ستناقش فيما بعد على ضوء الفرضيات والدراسات المشابهة .

وسيتطرق هذا الفصل إلى عرض مجالات الدراسة المكانية والزمنية والبشرية ،بالإضافة إلى منهج الدراسة والأدوات التي تم استخدامها في جمع البيانات ،وتبيان نوع العينة المعتمدة وكيفية إختيارها ،وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة .

أولا . مجالات الدراسة: يعتبر تحديد مجالات الدراسة من مراحل البحث العلمي و الذي يستند إليه البحث الميداني هادفا الى الوصول الى نتائج مؤسسة على ما يعرف بالتحقيق الميداني الذي يستسقي من واقع الموجود في مجال الدراسة أو حدود موضوع من الناحية العلمية والعملية و التي تضم ثلاث مجالات.

أ . المجال المكاني (الجغرافي): يشير إلى مجموعة النقاط التي لا يخرج عنها نطاق البحث الذي هو بصدد الإنجاز وذلك من خلال تحديده للموقع العام والخاص و الذي يحدد في النطاق المكاني و الجغرافي .و تنحصر حدود هدة الدارسة في المجال العمراني الحضري لمدينة سطيف بالضبط في مجالها العمراني لحي الهضاب شمال وشرق.

– الموقع العام: سطيف ولاية من الولايات الجزائرية الواقعة في" إقليم الهضاب العليا الشرقي تتوسط سلسلتين جبليتين شمالًا سلسلة الأطلس التلي ممثلة في جبال بابور وجنوبا الاطلس الصحراوي ممثلة في جبال الحضنة ، تحمل عاصمتها نفس الاسم "مدينة سطيف "وهي تعني بالرومانية التربة السوداء. ويطلق عليها عاصمة الهضاب العليا ، تتربع على مساحة تقدر بـ 6504 كلم^2 أي ما يعادل 0,27 % من المساحة الاجمالية للتراب الوطني بعدد بلديات يقدر بـ 60 بلدية و 15 دائرة ، وبإجمالي عدد سكان قدر في سنة 2014 بـ 1,740002 نسمة . وهي بذلك تحتل المرتبة الثانية بعد الجزائر العاصمة من حيث الكثافة السكانية .و تحتل مكانة إستراتيجية هامة لأنها تقع في مفترق طرق و همزة عبور للجهات الأربع ، وما زاد من أهمية موقعها إختراق لعدة طرق وطنية والتي ساهمت بشكل كبير في دفع وتيرة التنمية ولعل من أهمها الطريق الوطني رقم (5) المزدوج الذي يربط عاصمة البلاد بالمنطقة الشرقية ، كذلك الطريقين الوطنيين رقم 09 و 28، واللذان يربطان الولاية بالساحل والصحراء، بالإضافة إلى الطريق السيار شرق غرب و خط السكة الحديدية.وهي واحدة من أهم ولايات الهضاب العليا، تقع في الجنوب الشرقي لعاصمة البلاد على بعد 300 كلم غرب مدينة قسنطينة على بعد 130 كلم يحدها :

*من الشمال ولاية بجاية التي تعد أقرب شط ساحلي لعاصمة الولاية (ساحل سوق الاثنين) على بعد 65 كلم.

- من الجهة الشمالية الشرقية ولاية جيجل.
- من الشرق ولاية ميلة.
- من الجنوب ولاية المسيلة.
- الجنوب الشرقي ولاية باتنة.[1]

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف، **المدونة الاحصائية (السكان)** ، لسنة 2018 ص 18.

– **الموقع الخاص** : تقع حدود الدراسة الميدانية أو المجال العمراني للدراسة الميدانية لسطيف حيث يحدوها من الشمال بلدية أوريسيا ومن الشرق أولاد صابر ومن الجنوب بلدية مزلوق ومن الغرب بلدية عين أرنات.

شكل رقم (01) : حدود المجال الحضري لمدينة سطيف

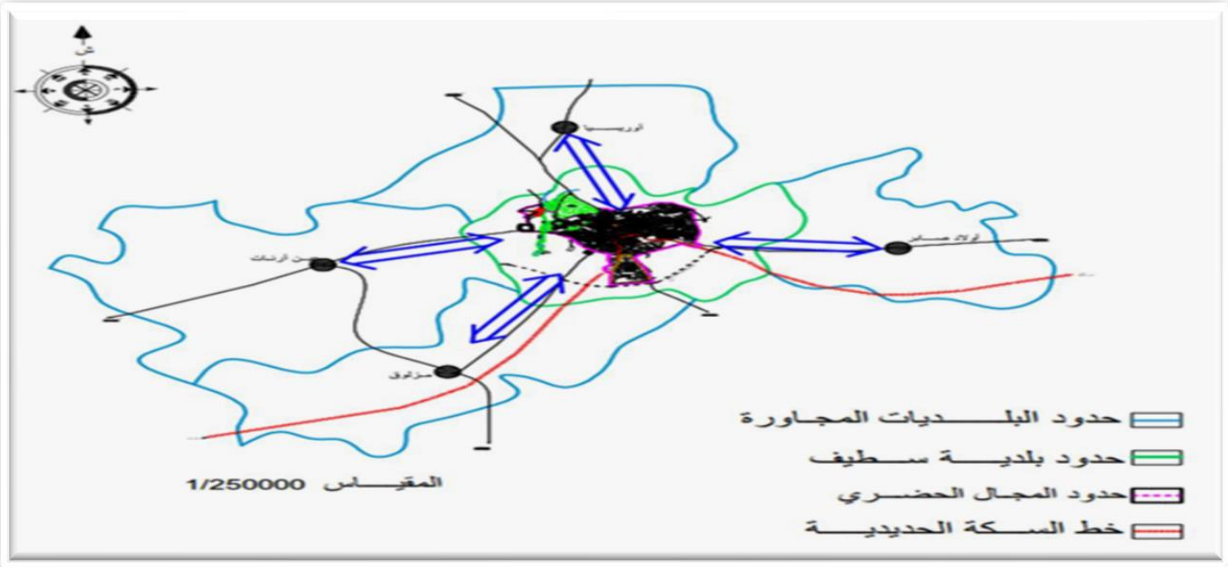

المصدر: مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لسنة 2007

ونظرًا لعدم حصولنا على الحدود العمرانية لمجال الدراسة من مديرية التهيئة والتعمير إستعنا بتقنية google "maps" في تحديد موقع المجال العمراني الخاص بالدرسة لحي الهضاب ، وقد تحصلنا فقط على مخطط التهيئة العمرانية "الهضاب شرق" و"هضاب شمال شرقي" من المركز العمراني دون أن نحصل على مخطط التهيئة العمرانية لحي "الهضاب شرق"وتحصنا على مخطط شغل الأراضي له فقط . ولم تظهر استخدمات الأراضي فيه بصورة واضحة، وقد تم تحديد المجالين التاليين للدراسة

يقع مجال مخطط الأراضي الهضاب للشطر الثالث في الجهة الشمالية الشرقية لمدينة سطيف ويمثل الوحدة الجوارية رقم (4) المتضمنة لجزء مخطط شغل الأراضي الشمال رقم(3) على مساحة 32,03 هكتار .

يقع مجال مخطط الأراضي الهضاب بالشطر الثاني في الجهة الشرقية لمدينة سطيف ويمثل الوحدة الجوارية رقم (2) المتضمنة في مخطط شغل الأراضي رقم (3) على مساحة 83,00 هكتار .

شكل رقم (02) : مخطط شغل الأراضي الهضاب

المصدر: مركز الدراسات الحضرية URBA Setif، 24 نوفمبر 2020

ب . المجال الزمني : ويقصد به المدة التي أستغرقه البحث بجانبيه النظري والميداني ،حيث أن الانطلاقة الأولى للدراسة الميدانية كانت في بداية سنة 2018 ،أين شرع الباحث بمسألة أهل الإختصاص حول الموضوع و إجراء القراءات بالإطلاع على الدراسات السابقة .بالإضافة إلى الخرجات الإستكشافية الميدانية التي مكنته من جمع بعض المعلومات الأولية حول الموضوع التي تسمح للباحث بالتفتح الذهني والإقتراب من الموضوع اقترابًا منهجًيا .لكن الانطلاقة الفعلية للدراسة الميدانية كانت في بداية شهر ديسمبر 2018، والتي بدأت بالخروج في زيارات استطلاعية وتدوين مختلف الملاحظات حول المرفق التعليمي الإبتدائي ،وأخذ أراء بعض السكان حول المرافق الخدمية من أجل ضبط أسئلة الاستمارة أين حدد الباحث توجهاته وأهدافه والمؤشرات التي سيخضعها للدراسة الميدانية مع تمكنته من تحديد مجتمع البحث في 2020 ،وبعد عملية تجريبهاعلى عينة من السكان يقدر ب15 ساكن ،تم التحكيم والتعديل النهائي للإستمارة من طرف أساتذة في الإختصاص، بعدها شرع الباحث في توزيعها على السكان القاطنين في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب شرق والشمال الشرقي ، مستخدمُا المرفق التعليمي الإبتدائي وذلك في استغلال اليوم المفتوح للتسليم نتائح الفصول الدراسية للتلاميذ التي

تنظمه المؤسسات التربوية،ودامت العملية من1 ديسمبر 2020 إلى غاية 13 أفريل من سنة 2021.وتمت على النحو التالي :

الفصل الأولى : يوم 17 ديسمبر 2020 تم جمعها في 10 جانفي 2021

الفصل الثاني : يوم 18 مارس 2021 تم جمعها في 13 أفريل 2021

كذلك اجراء مقابلات على فترات مع مسؤولين (المديرين التنفيذين) من خلال دليل مقابلة مع مديرية التربية، وبعض المديريات الفاعلة في عملية التخطيط مديرية التهيئة والتعمير، مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية، مديرية التجهيزات العمومية من أجل الحصول على المعلومات التي تخدم الموضوع سواء كانت تقارير ،أو معطيات ،خرائط ، احصائيات .وتمت على النحو التالي:

- 17 فيفري 2018 و 15 مارس 2021 مع مديرية التجهيزات العمومية.
- 05 ديسمبر 2019 مع مديرية التربية لولاية سطيف .
- 15 ديسمبر 2019 مع مديرية البرمجة وتسير الميزانية .
- 02 ديسمبر 2020 مع مديرية السكن لولاية سطيف
- 25 أكتوبر 2021 مع مدير ابتدائية بهوش عبد الرحمان .

ج- المجال البشري : يقصد به عدد أفراد المجتمع الذين ستجرى عليهم الدراسة وفق شروط محددة سلفًا ،فكلما حدد الباحث مجتمع دراسته بدقة كلما سهل عليه الحصول على البيانات وتضفي عليه مصداقية النتائج وموضوعية علمية ،ويشمل مجتمع الدراسة الحالية عينة من السكان القاطنين(الأسر) في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب (شرق والشمال الشرقي).

ثانيا.المنهج و أدوات جمع البيانات:

أ – المنهج: إن طبيعة الدراسة تندرج ضمن الدراسات الوصفية التي تركز على التعرف على ظاهرة الدراسة، ووصف وتفسير جميع الظروف المحيطة بها، ويعد ذلك بداية الوصول إلى النتائج الدراسية التي تتعلق بالبحث، وبما أن الدراسة تستدعي استخدام منهج تبعًا لطبيعة الدراسة أهدافها البحثية المحددة مسبقًا و طبيعة المعلومات و المعطيات المراد جمعها، التي يسعى الباحث لتحقيقها، فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي هو"الطريقة العلمية والمنظمة لوصف الظاهرة عن طريق جمع وتصنيف وترتيب وعرض وتحليل وتفسير وتركيب المعطيات النظرية والبيانات الميدانية بغية الوصول إلى نتائج علمية."[1] و"لا يقتصر المنهج الوصفي التحليلي على التعرف على معالم الظاهرة وتحديد أسباب وجودها ،وإنما يشمل كذلك تحليل البيانات وقياسها وتفسيرها والتوصل إلى وصف دقيق للظاهرة ولنتائجها "[2]

إن هذا التعريف ينطبق بدقة على مضمون الدراسة الحالية من حيث خصائصها وعلاقتها والعوامل المؤثرة فيها فهو المنهج المناسب لها والذي يساعد للوصول إلى نتائج علمية

فطبيعة الدراسة تقوم على وصف الواقع وتقييم وتحليل الظاهرة العمرانية والإجتماعية من خلال دراسة الواقع الحالي لتوزيع العمراني للمرافق الخدمية منها المؤسسات المدارس الإبتدائية في منطقة الدراسة، وتحديد مختلف الخصائص العمرانية المحيط بها خصائصها المعمارية، وكذلك مختلف المشكلات الناتجة عنها وعن توزرعها، بالإضافة إلى مراعاة مؤشرات الإسكان الحضري في تجسيدها : عدد السكان ،كثافة السكان ،نصيب الفرد الواحد المتربطة بكل مرفق خدمي حضري .وكذلك استوفائها لشروط توطنها في الحيز العمراني و انعكاس ذلك على سلامة المنتفعين من الخدمة وعلى وكفاءة وظيفتها الخدمية.

---

[1] رشيد زرواتي: **تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية**، دار هومة للطبع والنشر، ط3، الجزائر ، 2008ص 44

[2] مرجع نفسه ،ص 43

ثالثا. أدوات جمع البيانات:

1- الملاحظة: يعتمد البحث على الملاحظة كأداة فهي المشاهدة والمراقبة البحثية الدقيقية لظاهرة أو سلوك معين تحت ظروف وعوامل بيئية معينة لغرض الحصول على معلومات دقيقة لتشخيص هذا السلوك أو الظاهر، وهي" تخضع لدرجة عالية من الضبط و اتباعها مخطط مسبقًا ويحدد فيها الظروف ويستعان فيها بالوسائل وهدفها جمع البيانات الدقيقة عن الظاهرة ووضع الفروض."[1]

بحيث تم تحديد دليل ملاحظة الباحث من خلال الخرجات الاستطلاعية الدورية بالتركيز على الأطر العمرانية والايكولوجية المتعلقة بمواقع مرافق الخدمية منها التعليمية والصحية والرياضية الموزعة على المنطقة السكنية الجديدة الهضاب ومدى توفر التهيئة الحضرية فيها، وملاحظة طبيعة الحياة الإجتماعية الحضرية في إطار توفر بعض المرافق فيها كالفضاءات الخضراء كحديقة العرسان والملعب الجواري، ومدى مساهمتها في التلاحم الإجتماعي بين ساكنها بإعتبارها فضاءات للتعارف و الإلتقاء فيما بين الأفراد.

و استخدم الباحث مختلف السجلات والتقارير الرسمية و ملاحظتها لمقارنة المؤشرات الإسكان المحددة في الشبكة النظرية للتجهيزات للمرافق المدارس الإبتدائية ، من حيث المعايير الحجم والكثافة (عدد التلاميذ والكثافة الطلابية في القسم، والطاقة الإستعابية) وما مدى تجسيدها واقعيًا في الفضاء في المنطقة السكنية الهضاب . وكذلك ومقارنة استعمالات الأرض للوظيفة الخدمية في مخطط التهيئة العمرانية للوحدات الجوارية المحددة في منطقة الدراسة وإحترام تجسيدها في الواقع.

2- المقابلة: تعد تقنية المقابلة من أهم أدوات جمع المعطيات في دراسة الأفراد و الجماعات الانسانية و يعد التحقيق بواسطة المقابلة تقنية يطرح خلالها الباحث مجموعة من الأسئلة مدروسة و مدققة وهادفة من أجل خدمة موضوع البحث."[2] و إعتمدت الدراسة على دليل المقابلة هو "مجموعة من النقاط والموضوعات التي يجب على القائم بالمقابلة أن يغطيها مع المبحوث خلال الحوار الذي يجريه معه، ويسمح في هذه الحالة بدرجة عالية من المرونة في الطريقة طرح الأسئلة والصياغة والترتيب المنطقي الذي تخضع له الأسئلة وفي السياق يعرفها خيرالله عصار :" تلك الأداة التي تستخدم لدراسة سلوك فرد أو أفراد للحصول على إجابة عن موقف معين أو عن أسئلة معينة، أو لملاحظة النتائج المحسوسة للتفاعل الجماعي أو الاجتماعي."[3]

---

[1] غرابيه غذى و أخرون : **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، الجامعة الأردنية ، الأردن 1997 ، ص 33

[2] عمار بوحوش و ليندة لطاد و أخرون ، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية** ، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والإقتصادية برلين – ألمانيا 2019 ، ص 70

[3] خيرالله عصار ، **محاضرات في منهجية البحث العلمي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1982 ، ص 72

وعليه فقد اعتمد على مقابلات رسمية مع مسؤولينين في المديريات المحلية التنفيذية من مختلف الدوائر الرسمية ، مديرية التربية ، مديرية التعمير ، مديرية البرمجة وتسير الميزانية،مديرية التجهيزات العمومية ، مديرية السكن.

3 – أسلوب التحليل الاحصائي (الكمي):

كما تم الإستعانة الدراسة بنظم المعلومات الجغرافية (Gis). التي تختلف التعريفات المقدمة للأداة تبعًا لإختلاف مجالات تطبيقاتها العلمية، ومنه يعريفه دويكر DUEKER " هي حالة خاصة من نظم المعلومات تحتوى على قواعد معلومات تعتمد على دراسة التوزيع المجالى للظواهر و الأنشطة و الأهداف التي يمكن تحديدها مجاليًا كالنقط أو الخرائط أو المساحات لجعل البيانات جاهزة لإسترجاعها و تحليلها أو الاستفسار عن بيانات من خلالها"[1].

– "يُستخدام أسلوب التحليلي المكاني من خلال استخدام تحليل جار الأقرب (أسلوب صلة الجوار) Nearest Neighbor Analysiss: في الجغرافية الحضرية ذلك لمعرفة نمط توزيع الظاهرة الجغرافية لها، و دورها الوظيفي في تحليل توزيع الجغرافي (المكاني) للمرافق العمومية على مستوى المدينة ومدى فعاليتها من خلال تحديد مناطق العمرانية الغير مخدومة في النطاقات العمرانية. وتُظهر النتائج التحليل بحيث اذا كان يساوي صفر يكون التوزيع المكانى نمط متجمع ، وإذا كان يساوى واحد (1) يكون نمط التوزيع عشوائيا ويشير إلى عامل الحظ و الصدفة، وإذاكان أكبر من واحد (1) يكون نمط التوزيع متقاربًا إلى أن يصل 2,10 يكون النمط منتشرًا على سطح منطقة الدراسة كلها ، وهذا يعنى أن هناك قوى وعوامل وراؤه."[2]

وتكمن أهمية أسلوب صلة الجوار في هذه الدراسة ليدرس نمط توزيع الخدمات التعليمية المدارس الإبتدائية في في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب الذي يساعد على فهم نمط التوزيع هل هو عشوائي أم توزيع متمركز ، منتظم مما يساعد على التخطيط العمراني السليم مستقبلاً ، بحيث تطبق المعادلة التالية في دراسة صلة الجوار. بحيث يكون لدينا :

---

[1] الخزامي محمد عزيز : **نظم المعلومات الجغرافية أساسيات وتطبيقات للجغرافيين** ، دار النشر، منشأة المعارف بالإسكندرية 1998، ص. ص 12-13

[2] صفوح خير : **الجغرافيا موضوعها ومناهجها وأهدافها** ، دار الفكر للنشر ، دمشق 2000، ص 228.

R=2d*NIA
R = صلة الجوار
A= مساحة كمنطقة الدراسة
N =عدد نقط مواقع الخدمات
d = معدل المسافة الفاصلة بين النقط (المسافة الحقيقية) والمعدل هو جمع المسافات بين النقاط وقسمتها على عدد القراءات (القياسات).

4- الاستمارة: تعد إستمارة البحث من" أكثر أدوات جمع البيانات استعمالًا في البحوث الاجتماعية ، هذا ما يدفع الباحث إلى بذل الجهد من أجل صياغة استمارة البحث لتحقيق أهداف الدراسة .فهي أداة لجمع البيانات، "و مستعملة على نطاق واسع للحصول على الحقائق والتوصل إلى الوقائع والتعرف على الظروف والأحوال ودراسة المواقف والاتجاهات والأراء."[1]

وقد تم الإعتماد على الإستمارة كأداة رئيسة لجمع البيانات بإعتبارها الأداة التي تسمح للباحث بجمع أكبر قدر ممكن من البيانات من المبحوثين وبشكل مباشر ،والتأكد من فهم لجميع بندودها فهمًا صحيحًا.

و تم اختيار عينة تجريبية من المبحوثين عددها 15 من الساكنة بين 22 جانفي إلى 28 فيفري 2019.

وقد تم بناء محاور الإستمارة تبعًا لفرضيات الدراسة التي تم مراعاة الدقة والإنجاز في صياغة أسئلتها وترتيبها ترتيبًا منهجيًا ،وقد شملت على 3 محاور. و للتأكد من صلاحية الإستمارة قد تم عرضها على مجموعة من المحكمين ذوي خبرة المنهجية والعلمية،بعد تجريبها على عينة قدرها 11 ساكن، وذلك قبل الإعتماد النهائي وتطبيقها في الميدان ،بهدف توجيه الباحث إلى مواطن الضعف والقصور من حيث طبيعة الأسئلة وشكلها ومنطقيتها التراتبية وصياغتها ،حيث تم الأخذ بأرائهم وملاحظاتهم بعين الإعتبار ،ومن ثم إعادة صياغة الأداة بناءً على ملاحظتهم واقتراحاتهم . واستقرت في أواخر شهر أكتوبر 2020على 36 سؤال موزعة على المحاور الثالث كالتالي:

المحور الأول: البيانات الشخصية (من رقم 1 – 7) ويتضمن هذا المحور أسئلة حول:الجنس، السن، مدة الإقامة ،الحالة العائلية، المستوى التعليمي، صيغة السكن، مستوى الدخل .

[1] فاخر عاقل : **أسس البحث العلمي**، بيروت، دارالعلم للماليين، 1979، ص 225

المحور الثاني: الخصائص التخطيطية والعمرانية والإجتماعية للمرافق الخدمية (من رقم 8 – 26)

المحور الثالث: رأي السكان عن الخدمات الحضرية (من رقم 27 – 36)

5. الوثائق والسجلات :

للوثائق والسجلات أثر كبير على الدراسة فهي توضح بوضوح البيانات من خلال إحصائيات معتمدة وكذا خرائط وصور ومن بينها ما يلي :

– دليل المؤسسات التعليمية: مديرية التربية لولاية سطيف.

– الخريطة التربوية: مديرية التربية لولاية سطيف .

– الشبكة النظرية للتجهيزات العمومية 2000:المركز الدراسات العمرانية .

– الحولية الإحصائية لولاية سطيف : مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية .

– مخطط التهيئة العمرانية للمنطقة السكنية الجديدة الهضاب : مركز الدراسات العمرانية .سطيف.

1- العينة وطريقة إختيارها: العينة هي" جزءمن المجتمع الذي سيتم دراسته بالفعل والذي سيتم استقراه لمعرفة خصائص المجتمع بكامله "[1]حيث يعد تحديد مجتمع البحث والتعرف على خصائصه وحجمه من المشكلات التي تواجه الباحث، نظرًا لحجم مجتمع البحث كبير ، وإمكانية الوصول إلى جميع أفراده غير ممكنة، لذا يعمد الباحث إلى أسلوب العينة (العينة العشوائية) حتى يعطى لجميع مجتمع البحث نفس الفرص لتمثيل مجتمع البحث الأصلي.

"بحيث تقدر عدد الوحدات السكنية الموزعة على المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الهضاب ب 1070 سكن ترقوي مدعم LAP ، و 3392 بصيغة الجديدة للسكن الاجتماعي التساهمي بعدد إجمالي لسكان يقدر ب 22418 نسمة ، في حين يقدر عدد الوحدات السكنية الموزعة على شرق والشمال الشرقي للمنطقة السكنية

---

[1] داقيد ناشميار :**طرق البحث في العلوم الاجتماعية** ،ترجمة ليلى طويل ، بانوا للنشر والتوزيع ،دمشق ،سوريا ،2004، ص 681

الحضرية الجديدة الهضاب ب 4876 وحدة سكنية.بحيث تضم الجهة الشرقية للمنطقة السكنية الحضرية الهضاب 2150 وحدة سكنية ، بينما جهة الشمال الشرقي لها تضم 2826 وحدة سكنية "[1]

وعليه يتكون مجتمع الدراسة من السكان القاطنين في شرق والشمال الشرقي للمنطقة السكنية الجديدة الهضاب والمقدرة ب 4876 وحدة سكنية . ولتحديد حجم العينة المطلوب اختيارها لأهداف البحث فقد تم الإستعانة بمعادلة Richard Geiger لتحديد حجم العينة بإستخدام برنامج الإكسال Excel كالتالي:

ادخل حجم المجتمع N في الخلية المقابلة				4876
إذاًحجم العينة=				356,1717385
0,0002050861362	1536,64	39,2	1,96	0,05
			حجم المجتمع	N
			المقابلة لمستوى الدلالة 0.95 وتساوي 1.96	Z

n = حجم العينة ويساوي 356.

وبإتباع تطبيق هذه المعادلة تم تحديد حجم العينة المقدرة ب 356 مفردة موزعة على الأحياء شرق والشمال الشرقي البالغة 57 حيًا و. أُعتمد على طريقة التوزيع النسبي لحجم العينة في توزيع الاستمارات حول رأي السكان(الأسر) نحو مختلف المرافق الخدمية المنجزة في منطقة الدارسة معتمدة على الطريقة النسبية لكل حي حسب عدد الوحدات السكنية في كليهما ، كمايلي :

وحدات السكنية لكل الحي % = عدد وحدات السكنية في كل حي /عدد الوحدات السكنية الكلية .

وحدات السكنية في جهة الشرق%= عدد الوحدات في الهضاب شرق /عدد الوحدات السكنية الكلية

2150 /4876 =**0,44 %**

[1] مديرية السكن لولاية سطيف يوم 14 ديسمبر 2018

وحدات السكنية في جهة الشمالية الشرقية %= عدد الوحدات في الهضاب الشمال الشرقي/عدد الوحدات السكنية الكلية

% 0,55 = 4876/2826

عدد مفردات عينة كل حي = نسبة المئوية لوحدات السكنية *حجم العينة

عدد مفردات عينة الشرق =0,44 % * 356=156,64 =157 .

عدد مفردات عينة الشمال الشرقي = 0,55 % * 356 = 196,35 = 197 .

بحيث أخذت عينة عشوائية من الأسر ووزعت عليهم بحسب عدد مفردات عينة جهة الشرق والشمال الشرقي في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب.من خلال استخدام المرفق التعليمي الإبتدائي علمًا أن كلا الحيين يشملان على مدرستين ابتدائيتين .

خلاصة:

بعد قيام الباحث بجميع الإجراءات المنهجية اللازمة لإجراء الدراسة اختيار نوع المنهج الملائم وتحديد لمجتمع البحث وسحب العينة الممثلة له، واختيار الأدوات المناسبة لجميع البيانات وترميزها وتفريغها ،تأتي مرحلى أخرى لا تقل أهمية وهي مرحلة عرض وتحليل النتائج ومناقشتها والوصول إلى تعميماتها وهذا ما سيتم التطرق إليه في الفصل اللاحق.

عرض وتحليل
وتفسير البيانات

تمهيد:

تسعى كل البحوث الاجتماعية للوصول إلى الحقائق علمية من خلال إتباع خطوات منهجية علمية وضرورية، و لا تكتمل هذه البحوث إلا بوجود الجانب الميداني الذي يتم من خلال جمع البيانات الخاصة بموضوع البحث من خلال استخدام مجموعة من الأدوات التي تم التطرق إليها سابقا، هذه الأدوات تمكننا من الربط بين الجانب النظري و الجانب الميداني الملاحظة، المقابلة و من المحاور التي نظمت في الاستمارة انطلاقا من موضوع الدراسة والإشكالية ومؤشرات الفرضيات المسطرة وبعد جمع المعلومات و ملأ الاستمارات من طرف المبحوثين الذين يشكلون عينة البحث تأتي مرحلة تفريغ هذه البيانات والتعبير عنها بالأرقام والتعليق عليها وتحليلها والربط بينهما، وتفسيرها وفق الأطر النظرية وما هو في الواقع للوصول إلى نتائج الدراسة التي تخدم موضوع البحث.

أولا: عرض و تحليل البيانات الخاصة بأداة الملاحظة و المقابلة:

1-1: عرض وتحليل الملاحظة: إعتمد الباحث على أداة الملاحظة من خلال الخرجات الاستطلاعية الدورية للإستكشاف مختلف المرافق الخدمية الموجودة في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب والتي اسفرت عن مخطط ملاحظة للوقوف على على الخصائص العمرانية و الايكولوجية وتموضعها في الحيز العمراني للمدارس الابتدائية عبر بعض الأحياء السكنية ومدى توفر الشروط العمرانية في إنجازها ، وكذلك مختلف الظواهر الحضرية الناتجة عن توزريعها :

- الخصائص العمرانية والبنائية والتصميمية لمختلف المرافق الخدمية الموجودة في منطقة الدراسة .
- السلوكيات التي ينتهجوها التلاميذ عند الدخول والخروج من مؤسساتهم التعليمية منها مرحلة التعليم الإبتدائي .
- أثر تصاميم أبنية المؤسسات التعليمية الإبتدائي على سلوكات لتلاميذ .
- أثر الخصائص العمرانية للموقع أبنية المؤسسات على سلامة وأمن التلاميذ .
- محتوى الإعلانات التي تساعدنا في ضبط أسئلة المقابلة التي ستتم مع مديري المؤسسات التعليمية .
- مختلف التغيرات التي تطال الأبنية التعليمية ، سواء بناء، تغير بوابة ، توسيع...إلخ ، وأثر هذه التغيرات التي أستحدثت على سلامة أمن التلميذ ، وتلبية حاجاته (مطعم ، دورة مياه ، ملعب ..الخ).
- وجود روضة الأطفال بإسم بلوط محمد الطيب والتي تعرضت للتخريب وهي ملكية خاصة.
- يوم 02 مارس 2020 تم الإعلان عن قائمة الأقسام السنة الأولى متوسط وعددها 4 لإستكمال دوامهم الدراسي يوم الثلاثاء مساءً من الساعة الواحدة زوالاً الى غاية 16:00 مساءً ، وذلك على مستوى ابتدائية مروش محمد بإعتبار أن المؤسسة قريبة من المتوسطة ،كذلك تعمل بنصف دوام . ،لأن عدد التلاميذ الناجحين في نهاية مرحلة التعليم القاعدي الذي يكون بنسبة 100 % يفوق طاقة المؤسسة بحسب مدير المؤسسة . فهذا حل مؤقت ريثما يتم الإنتهاء من انجاز المتوسطة الجديدة .
- إبتدائية مروش محمد تم الإعلان يوم 2021/02/13 عن قائمة التلاميذ الذين سيتم تحولهم إلى المدرسة الجديدة وعددهم: (مستوى الأول فيه 18 تلميذ)،(المستوى الثاني فيه 27 تلميذ)،المستوى الثالث فيه 38 تلميذ)، (المستوى الرابع فيه 43 تلميذ).
- بداية الأشغال لبناء قاعة للأساتذة وذلك بالاقتطاع جزء من مساحة الساحة للتجسيد المشروع .
- وجود بوابة دخول وخروج التلاميذ مباشرة مع الطريق دون وجود حاجز مناسب يفصل بوابة المدرسة بالطريق وهذا ما يعرض التلاميذ إلى خطر حوادث المرور .

- فضاء اللعب للتلاميذ عبارة ساحة مبلطة بالإسمنت والذي يمثل خطر على التلاميذ .
- كذلك قام مدير الإبتدائية بتغير واجهة دخول التلاميذ وخروجهم، وسبب ذلك أن البوابة التي كانت يدخل منها التلاميذ تحوى على ساحة ضيقة جدًا لا تتسع لعدد التلاميذ الإبتدائية ، فأصبح هذا الحيز موقف لسيارات الفريق التربوي والإداري. فالفضاء الذي كان مخصص للنشاط الرياضي للتلاميذ أصبح الأن هو مدخل دخول وخروج التلاميذ .
- قام المدير أيضًا بتغير وتوسيع واجهة الذي يدخل منه هو والفريق التربوى والإداري وذلك بالتعدى على الرصيف.
- عدم وجود فضاء خاص بالتلاميذ للإنتظار موعد الدخول إلى مؤسستهم فهم يتظرون في قارعة الطريق ، وفي الأرصفة مع أوليائهم .

– **إبتدائية شلاحي لخضر** : تمت يوم 24 فيفيري 2018 على الساعة 11:23 صباحًا

حيث تسجيل بداية أشغال تغيير واجهة مدخل دخول وخروج التلاميذ ومنع التلاميذ من الدخول والخروج من المدخل الرئيسي لأن السكن الوظيفي للمدير ملتصق مع المدخل الرئيسي مما يتسبب له من إزعاج لعائلته وعدم راحتهم من ضجيج وصراخ التلاميذ من بداية إلى نهاية دوامهم .

فغلق البوابة الرئيسية للدخول وخروج التلاميذ واستبدالها ببوابة أخرى من الجهة اليمنى وهي بمحاذاة الطريق أيضًا "طريق رئيسي" و "طريق ثانوي" وهو ما يشكل خطر على التلاميذ في هذه المرحلة من العمر.

و من بين خصائصها أنها ضيقة جداً لا تتسع لعدد التلاميذ.

– **إبتدائية لهوش عبد الرحمان** : تمت الزيارة بتاريخ 15 سبتمبر 2021 حيث بدأت أشغال بناء مساكن الذي تم من خلال إقتطاع قطعة مساحة من الحيز العمراني الذي كان مخصص للنشاط التلاميذ المدرسية ، والضجيج الصوتي الصادر من ألات الحفر ما يعرقل أداء الطاقم التربوي .

تم بناء سور نصفه من الأجور والنصف الأخر تم تركيبه من الحديد وهو مقابل للمدخل التلاميذ وهو على علو مرتفع قليلاً،وهذا ما يشكل خطر على التلاميذ أثناء انتظار وقت الدخول للدراسة ،علماً أن الطفل في هذه المرحلة يكون جد حركي في سلوكاته.

رغم الحركة التنموية التي شهدها القطب الحضري الهضاب إلا أن طبيعة النسيج العمراني يفتقد إلى اللمسة الجمالية العمرانية والمعمارية ، وذلك بسبب غياب التنسيق فيما بين المرافق الخدمية بحسب طبيعتها منها التعليمية، أين طالت التغيرات أيضًا المرافق التعليمية أين طغى التغير العشوائي لواجهات الدخول والخروج ، وكذلك استغلال فضاءات الساحة للبناء أو استكمال بناء حاجيات المدرسة من الحجرات التدرسية ، التي تكون

عشوائية فإتخاذ القرار التغير يكون ارتجالى من طرف المديرين مع البلدية دون احترام مخطط المؤسسات التعليمية. وهذا يؤثر على العملية التعليمية، فنقص كفاءة المخططين المعمارين والعمرانية من حيث عدم إختيار المكان المناسب للمؤسسات من جهة، و المساحة التي خصصت للمرفق بمختلف وحداته الوظيفية لا تستجيب للإحتياجات الأنشطة التعليمية الأنية والمستقبلية بسبب أن مساحة الحيز العمراني المخصص للساحة على سبيل المثال لا الحصر يتم استغلالها في زيادة عدد الحجرات وبالمقابل تنقص مساحة فضاء التلاميذ للراحة وممارسة الرياضة، والذي يؤثر على راحة وسلامة التلميذ من جهة أخرى، و نصب التلميذ الواحد من فضاء الساحة .

– هناك شبه إنعدام للمساحات الخضراء وفضاءات لعب الأطفال مما أثر سلبًا على سكان وأطفال المنطقة السكنية الجديدة الهضاب، فرغم وجود المركب الرياضي الجواري والملعب الجواري اللذان من شأنهما أن يُساهما في إحتواء أطفال هذه الأحياء من مختلف الأفات الاجتماعية ، حيث أن نشاطات خدماتهما توجه لذوى الدخل المرتفع ، وهذا ما أدى إلى عدم مقدرة الأسر الميسورة والمتوسطة من تسجيل أبنائها فيهما بسبب ثمن الإشتراك الشهري أو السنوى الذي من شأنه أن يؤثر على إستغلال أوقات الفراغ للأطفال، الشباب الذي من شأنه أن يساهم في إنحراف الطفل .

صورة رقم (01) : ملعب جواري	صورة رقم (02) : حديقة بدون تهيئة

– إن النمط العمراني السكني، لايتوافق مع الخلفية الاجتماعية، والثقافية للسكان المرحلين، والذين كانوا يعيشون في "حي فوضوي" يفتقر إلى أدني شروط العيش.و عدم الأخذ بعين الإعتبار عدد أفراد العائلة، مما أدى بالأفراد إلى تجاوزات عمرانية على مستوى سكناتهم،بما يتوافق وحاجاتهم سواء على " الفضاء الداخلي" أو "الفضاء الخارجي" و وعدم تكيف السكان مع هذا النمط السكني، مما يجعلهم يقومون بعدة ترميمات يتوافق مع مستواهم الإقتصادي ، بالإضافة إلى الوضعية التي آلت إليها السكنات بعد حوالى 15 سنة من عملية إعادة

الإسكان.هذا ما يؤكد غياب الدراسات العمرانية التي تحدد مدى صلاحية السكن، وعدم مرافقة الأحياء السكنية بمختلف المرافق الضرورية (فضاءات اللعب للأطفال، مساحات خضراء ،...) ، هذا ما يعكس إهمالًا واضحًا من طرف القائمين،و المشرفين على هذه المشاريع التنموية الذي أثر على الحياة الحضرية للسكان .

– تعود مختلف السلوكات الإنحرافية التي تصدر من الأفراد، لتنشئتهم الإجتماعية،عبر مختلف أطوار حياتهم، إبتداءَا من الأسرة إلى المدرسة، وللمجتمع بإعتباره بناء متكامل.إضافة للظروف الاجتماعية، الإقتصادية التي تعيشها الأسرة، وهذا يؤثر بدوره على أساليب التربية الموجهة للأبناء. وتراجع دور المدرسة بسبب تغير القيم التي أصبح الطفل يأخذها من بيئته الأولى، تغير مفهوم الأدوار و أصبحت متمحورة حول التعليم دون التربية في السنوات الأخيرة. خوفًا من ردة فعل الأولياء إتجاه أساليب التربية،التي تقوم بها المدرسة،أو المعلمين، وتفاديًا للمشاكل. و للإصلاح التعليمي الذي طبق في السنوات الأخيرة الذي أعطى أكثر الحق للتلميذ، وتهميش دور الفعال للمعلم، وانسحاب أفراد المجتمع عن أداء دورهم في النصح،خوفًا من ردة فعل تكون عنيفة من أولياء أمرهم.

– عدم وجود لجنة مراقبة البناء وتوزيع السكنات ما فتح المجال للطرق الملتوية التي يتم بها توزيع السكنات من طرف المقاولين الذين لا يراعون الأولوية في التوزيع حسب الحالات الصحية، وذوي الإحتياجات الخاصة ،عدم القيام بصيانة مختلف الشبكات المختلفة الكهرباء ،الغاز ،الماء ،وعدم استعمال ملاط الإسمنت ،وطلاء الأسقف تمهيدي وبعدها يأتي مرحلة وضع مانع التسرب ، ولكن هذا لم يتم العمل به من طرف المقاولين ،وهذا ما أدى إلى تأكل أسطح الطوابق العليا ودخول الماء ، فصيانة الأسقف تكون إجبارية و بإنتظام مرتين على الأقل في السنة.

وهذا ما أكده لنا مقابلة التي جرت يوم 10 أكتوبر 2021 على الساعة 11:35 مجموعة من سكان أحياء أسامة بورحلة ، زايدي و50 مسكن الهضاب ، حيث تقدم إلينا رجل عمره 52 سنة ويسكن في حي أسامة في الطابق الأخير يروى لنا عن الطريقة التي يتم من خلالها توزيع السكنات وعن التجاوزات التي طالت أحياء الهضاب الشمال الشرقي منها حي أسامة من طرف المقاول نفسه حيث " أن زوجته من ذوي الإحتياجات الخاصة، ولنا الأولوية في الطابق الأول إلا أنه رفض ذلك ،والأهم من هذا أعطى الطوابق الأولى لأبنائه وأنسابه ، ولكِ أن تتأكدى من أقوالي فهم يسكنون الطوابق الأولى، ونزيدلك الطابق الأول يتكون من شقتين لكن هو ردها شقة واحدة يعنى أصبحت F3 يعنى أصبحت طوابق بشقق F3 وعندما قمنا برفع شكوي عليهم

أنا ومجموعة من السكان الأحياء المذكورة ، أعلابالك واش قالنا روحو اشتكيو والله ما تقضيولي وماديرو فيها أي شيء."

وحقيقة أن عندما دخلنا إلى المساكن وجدنها قد تأكل الأسقف من جراء مياه الأمطار ،والمياه تدخل من فتحت السقف وحقيقة ان ما قالوه لنا وقفنا عليه عندما تظاهرنا بتوزيع الإستمارات على حي أسامة A B C D b ولحسن الصدفة أنه عندما طرقنا الباب فتح شاب الباب وعندما سألته هل هذه العمارة أو الترقية باسم أسامة فأجاب نعم وهذا البيت المقابل لي هو لأختي ،هل انت من العائلة انا لا أعرفك ؟ فأجبته أنا لست من العائلة وإنما باحثة جامعية بصدد إجراء بحث حول المرافق الخدمية الموجودة بالهضاب وشرحت له محتوى والهدف من البحث وبعدها قبِل أن يمسك استمارة البحث .وكذلك بالنسبة لحي زايدي A B C D ، وحي بورحلة أيضا.

وعند العودة بتاريخ 2021/10/23 على الساعة 9:38 صباحًا ولما قصدنا ترقية أسامة بالضبط جناح أ (1- 8) ، وب (9- 16) ،ج (17- 24) وجدنا أن أرقام العمارة قد غيرت في الطوابق الأرضية ، وهذا ما أدى إلى إنكار أسامة (إبن المرقي العقاري) أنه قد إستلم هو ولا أي أحد من الساكنة في العمارة منا أي استمارة بحث ،وفي هذا الوقت نزل بعض السكان الذين كانت عندهم استمارات البحث وأرجعوها لي أمام مرأي المرقي العقاري وإبنه، وهذه الطريقة تم الإعتماد عليها من طرف سكان الأحياء بورحلة ،زايدي ،مخلوفي أيضا بأننا لم نوزع عليهم استمارات البحث ،أو إعادتها دون ملئيها والحجة أنهم ليس لديهم الوقت لذلك .مع أننا تركنا لهم فترة تقدر 10 أيام.

فالتوزيع الغير العادل للسكن تشير إلى الأليات التي يتم بها توزيع السكن و المضاربات المحمومة حوله التي تشكل في مجموعها عوامل مرئية للتمايزات في السكن والذي لم تستطع مختلف السياسات السكنية محوه، بل زادت من حدته ،بسبب أن محتوى هذه السياسات حاملة في مضمونها لمنطق سياسي يقوم على إعادة إنتاج التمايز والتباين الاجتماعي في المجتمع "هذا ما أشار إليه M.Castells" أن "الفضاء الحضري مهيكل بمعنى ليس منظمًا بشكل عفوي أو صدفي."[1]

و أن توزيع أفراد المجتمع عبر الفضاء العمراني يخضع لقوانين عملية توزيع المورد الاقتصادي (الدخل)، الذي يحدد المكانة الاجتماعية للأفراد في المجتمع والفضاء.وفي نفس السياق يشير حجيج الجنيد الذي أعطى تحليلاً وصفيًا سوسولوجيًا لكيفية الحصول على السكن الاجتماعي بالمدينة حيث يذكر "أن الظلم الاجتماعي

[1] Castells.M : **la question urbaine** ,Maspero.paris 1977. P 153

بالإضافة إلى السياسة السكنية المتبعة الغير المنسقة أدى بالمقابل إلى سياسة غير رشيدة في توزيع السكن الاجتماعي، بالإضافة إلى مفهوم "الحقرة " هذا المفهوم بمدلوله المثقل الذي رافق الطبقة الكادحة من المجتمع التي تنتظر الفرج القريب من الدائرة ،بإعتبار أن الدائرة هي التي تقوم بهذه العملية وفقًا للمرسوم التنفيذي 142/08.[1]

حيث يتم تكليف لجنة من الدائرة يترأسها رئيس الدائرة بإختيار المستفديين ويكون من الأعضاء التالية : رئيس الدائرة رئيسًا ، رئيس المجلس الشعبي البلدي المعنى ، ممثل المدير الولائي المكلف بالسكن ، قرعة)"يتم تعيين أعضاء اللجنة بقرار من الوالي المختص تُرابيًا ، ما عدا المجلس الشعبي البلدي فإنه يتم تحديد عضوية الأعضاء الأخرين لمدة سنة واحدة وهذه اللجنة التي تحمل على عاتقها "قنبلة موقوتة "إلاَّ أنها مجبورة على القيام بعملية توزيع عندما يُطلب منها القيام بذلك . و أن رئيس اللجنة يجد نفسه مضطر للقيام بهذه العملية ،وهذه العملية لا تقام وفق مقرر إستلام البرنامج السكني ، وإنما وفق قرار وزاري أو قرارات يُصدرها الوالي.[2]

إلاّ أن طريقة الإعلان عن المستفيدين أو الطعن فيه والمراسيم التي يتم بها توزيع المفاتيح تضرب عرض الحائط ما جاء في المرسوم التنفيذي 142/08 فهي تقوم وفق المحسوبية والمحاباة من طرف المرقيين العقاريين ،فمختلف الصيغ التي أنجزت منها السكن الإجتماعي والتساهموي المدعم تكون الأولوية لحاشيتهم وأبنائهم . فرغم مختلف الطعون التي قدمت للوالى إلى يومنا هذا لم يجرى أي تحقيق في ملابسات توزيع السكنات في مثل هذا النمط من السكن(الاجتماعي) كيف لإين وبنت المقاول أن يسكن مع ذوي الدخل الضعف؟ وفي هذا السياق نأخذ دراسة الأستاذ رشيد سيدى بومدين حول الفوضى العمرانية حيث "إفترض بأن هذه الفوضى إنما هي شكل من النظام حصل حوله اتفاق بين الفاعلين الإجتماعين بما فيهم الدولة وخلص إلى القول بأن "مخالفات القوانين من طرف المشيدين الخواص تلقي نوعاً من التسامح من طرف الجهات المعنية .غير أن هذه المخالفات التي يتم غض الطرف عنها هي أيضا وسيلة لإخفاء تلك المخالفات التي يرتكبها أعوان الدولة ،من دون شك ،خدمة لبعض الزبائن."[3]

---

[1] MINISTÈRE DE L'HABITAT, DE L'URBANISME ET DE LA VILLE , **Texte de Mise de œuvres des differentes formes de logement**, édition 2018

[2] HADJIJ el Djounid : **Urbanification et Approprition de l'espace** , Op cit , p 323- 324

[3] رشيد سيدي بومدين : **أهي فوضى عمرانية حقاً** ؟ في مجلة نقد ، العدد 16 ،2002 ، ص 16

"فعندما يتحول الفضاء العمراني إلى رصد المبادئ التي تقوم عليها ممارسات الفاعلين الإجتماعين وهي في الغالب غير معلنة ،تحدد بشكل كبير طبيعة الفضاء وما يرتبط به من أبعاد إجتماعية وثقافية.[1]

"عندما يتحول الفضاء العمران السكني إلى معيار للتفاوت الاجتماعي ومصدر للنفوذ الاقتصادي والسياسي ، ومصدر ريع ومضاربة فإن النموذج الذي يفرض نفسه هو نموذج الإقصاء والإلغاء ، فيصاب الفاعلون الإجتماعيون 'بهوس وحمى' امتلاك الفضاء الذي يؤمن لهم مكانة اجتماعية واقتصادية مرشحة للديمومة في الزمن حتى تورث لأبنائهم و أحفادهم، وبذلك يعاد إنتاج العلاقات الاجتماعية. أما النموذج القائم على التنافس يطرح مبدأ المشاركة في الإطار الحضري وتطرح القضية بصيغة النزاع بين منطق الإنتاج ومنطق الإمتلاك .فالأفراد والجماعات التي تتخذ من حجة تنمة القدرات الإنتاجية للتأكيد على ضرورة إقامة تضامن واسع النطاق في المجتمع لتحقيق الغايات الجماعية و"الصالح العام" ،يلحون على ضرورة إتخاذ القرارات مركزيًا بغض النظر عن كيفيات التطبيق الميداني لهذه القرارات وبهذا مبدأ المشاركة ليس ذي قيمة.[2] "

صورة رقم (03)	صورة رقم (04)

توضح الصورتان أعلاه أن السكنات تم التعديل فيها.

[1] عبد الرزاق أمقران : **<u>الفضاء العمراني: فضاء إجتماعي وثقافي</u>** ، الملتقى الدولي حول "الدينامية الحضرية والتنمية المحلية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف 21.22 أكتوبر 2003، ص ص 132-133

[2] عبد الرزاق أمقران ، مرجع سابق، ص 134

صورة رقم (05)	صورة رقم (06)	صورة رقم (07)

الصور توضح إستغلال بهو الأروقة بوضع خزانات الماء ، ومحرك الماء ، وأحيانًا أخرى تسييج الرواق وجعله فضاء خاص لهم.

– غياب مختلف المرافق التي تهتم بفعاليات وأنشطة السكان اليومية كفضاءات اللعب ،والحدائق ، والمنتزهات ، ففي مجال الإسكان هي فضاءات تحتوى على عناصر وتصميم المشهد الطبيعي هدفها جزء من حاجات الفرد و التي يتعذر أحيانًا أو دائماً تلبيتها بصورة كفؤة ضمن الفضاءات العمرانية المكملة للوظيفة السكنية بإعتبارها إحدى المكونات البني الإرتكازية الاجتماعية .

– صعوبة كبيرة في توزيع الإستمارات على السكان فمن خلال الحديث معهم فهم يتكلمون ويناقشون أمور الأحياء و ما ألت إليه من انحلال أخلاقي وإنتشار لمختلف الأفات الاجتماعية ،وعندما نطرح عليهم موضوع والمغزى من البحث رفضوا التجاوب معنا أو الأمساك بإستمارة ، ويهمسون لبعضهم العض بقولهم ""فيها أو مافيهاش"..؟

– الحركة التي يشهدها محل " متعدد الخدمات" في حي 100 مسكن معبد عاشور الهضاب شرق، وعن كثرة إرتياد الشباب له ، وعندما دخلنا لاحظنا العفوية التي يتعامل بها هذا الشاب سفيان مع زبائنه وعن الطابع الذي يغلب على حواراتهم فهي مجموعة من الكلمات المفتاحية التي تغلب عن خطاباتهم .

وعرضنا عليه مساعدتنا وشرحنا له الهدف من البحث المتضمن رأيه في المرافق الموجودة في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب ،حيث قام بالإتصال بمجموعة من أبناء الحي والأحياء المجاورة بإعتبارهم بطالين ولديهم الوقت للجلوس معنا ، وأعطاهم إستمارات البحث لكي يجيبوا عنها بعد أن قال لهم "مافيهاش ، ثقة "، في هذه الأثناء أخذ واحد منهم الإستمارة قراءة كل محتوى أسئلة الإستمارة .وفي هذه اللحظة قال : نعم ثقة .وبقوا في المحل مع سفيان حتى إنتهى من إجراء المقابلة " **شبه موجهة** " معنا وهم يستمعون إلينا:

1-2 عرض وتحليل المقابلات:

سفيان مجيبًا عن سؤالنا " لماذا كل هذه التصرفات إتجاهنا رغم أنهم يتحدثون معنا عن جيرانهم، ويشتكون من سلوكاتهم ،ومن إنتشار مختلف الظواهر الغير أخلاقية في مختلف أحياء الهضاب ، وبالرغم أن مختلف من تحدثنا إليهم من المتعلمين ويحملون شهادات علمية " .فأجاب ""يا أختى هنا الشعب في الهضاب موسوس من كل شيء حتى في نفسه وفي أولادو" وهذا بسبب أولاً الجامعة التي ساهمت بشكل كبير في هذا الوضع ' فهو ليس مرفق خدمي يزيد من تعليم وتثقيف المحيط "

– أما بالنسبة أنهم لا يثقون فيك وفي نفس الوقت هم يحدثونك عن مشاكلهم مع الجيران، وهذا هو النفاق الاجتماعي، وهوسبب رئيسي في مختلف المشاكل التي حدثت في هذه الأحياء لأنهم أصبحت عادة هذا يتكلم في هذا و الكلام يمشي بين الناس، ومن هنا تبدأ العداوة والشجارات بين العائلات.

– ما نوع هذا الكلام الذي ينقل ربما تكون عبارة عن إشاعة أو وشاية ؟.

المهم أن الكلام سواء كانت إشاعة أو وشاية أخذت في الطريق الشباب و المراهقين إلى السجون، وحتى أطفال في سن 8 إلى 12 سنة إلى مراكز إعادة التربية بسبب إلصاق التهم لإبن هذا وإبن ذاك، لذلك لا ترين جماعات الشباب متجمعين،و لا الأولاد يلعبون في الخارج أمام السكنات أو العمارات .حيث الأولياء بعد ما كانوا يذهبون لإرجاع أولادهم من المدرسة الإبتدائية، أصبحت مراقبتهم حتى في المتوسطة و الثانوية خوفا على أولادها وهذا سببه من الغيرة والحسد التي طغت بشكل كبير في مجتمعنا .

وكذلك وجود دوريات الشرطة ورجال الأمن تقوم بتفتيش المراهقين الجالسين في "حديقة الحجر"أو أمام المتوسطات والثانويات بسبب سلوكاتهم ، وكذلك إنتشار المخدرات بين التلاميذ في كلا المستويين ،وقد ازدادت الرقابة الأمنية مختلف الأحياء مدينة سطيف في ظل الحراك الشعبي ،وفي الحجر الصحي .

– يقول شاب عمره 28 سنة،أن المكان العمومي أصبح يشكل لنا خطر الإعتقال والتفتيش من رجال الأمن فمثلا هذه الحديقة الموجودة أمامنا"حديقة الحجر" لا يمكن لأي واحد أن يجلس فيها لأنه يخاف التفتيش والمُسألة من طرف رجال الأمن وكذلك إلصاق التهمة، ورجال الشرطة لا يتركوننا نجلس فيها ،والمركب الرياضي الجواري لانستطيع دفع الإشتراك الشهري 3500 دج ، والملعب الجواري مخصص الأندية الجوارية وليس لأولادنا الحق في اللعب فيه.

كذلك ليس لدينا مركز الصحي توجد عيادة متعددة الخدمات،لا تتوفر على الخدمة الطبية التي يحتاجها السكان ،ولهذا أنا شخصيًا أذهب للحي الحشمي لتوفر الخدمة الطبية والمناوبة الليلية ،أو أتجه للمستشفي المركزى سعادنة عبد النور .

بالنسبة للمرفق الدينى لا يوجد مسجد على مستوى الهضاب شرق، ونذهب لمسجد حي عين موس، نصف المصلين يأدون الصلاة داخل المسجد وباقي السكان يصلي في الطريق.

والمسؤولين يهتم فقط ببناء الإبتدائيات، ومتوسطات، لماذا لا يتم بناء محطة وقود ، متنزه ، مركز صحي مختص في الإستعجالات، مركز انتاع إعادة التأهيل العضلي للمسنين وللشباب، ومركز ثقافي، وبالمقابل تم بناء مركز الطفولة المسعفة في وسط أحياء سكنية لكي يُزيد من إفساد المجتمع.

– يتدخل مهندس معماري ويرد عليه بالنسبة للمرافق الإبتدائيات والمتوسطات هذا راجع إلى الكثافة السكانية، وهي قليلة مقارنة بعدد السكان وكثافتهم الموجودة بالهضاب، خاصة مع ازدياد النمو العمراني السكني من جهة الهضاب عين موس، والهضاب من جهة الجامعة، ومن جهة الهضاب الشمال الشرقي يعنى النمو العمراني والسكاني راه يزيد وبطبيعة الحال على 5 سنوات وتصبح هذه المدارس لا تتحمل الزيادة السكانية والنمو الديمغرافي للهضاب، وبالتالي تتم هذه المشاريع التعليمية في البرامج الإستعجالية ،والهضاب بأكملها عندها عيادة متعددة الخدمات ومركز صحي ليس لها الحق في مركز صحي ثاني ،وعندك الحق في المرافق محطة وقود لأننا نذهب إلى فرماتو ،أو للوسط المدينة ... ومسجد وفضاءات خضراء وحدائق للعب الأطفال، و من 8 إلى 10 ملاعب جوارية لكي تستقطب الفئات العمرية من 6 سنوات وما فوق .

– تمت يوم الخميس 16 فيفري 2019 على الساعة 15:12 مع رجل عمره 59 سنة وهو معلم متقاعد ويعمل حاليًا تاجر في المواد الغذائية العامة، ويسكن في حي الهضاب شرق 220 السكن الاجتماعي. منذ قرابة 8 سنوات.

إنطلاقًا من تجربتي التي عشتها هنا. بعض الأفراد أثروا على الشباب،والمراهقين حيث أصبحوا يتناولون المخدرات،والتعدي بالأسلحة البيضاء من أجل السرقة و شراء ذاك السم " و"الحكمة الوقاية خير من العلاج".وحقيقة الكلام الذي يقال عنهم أثر في تكوين مثل هذه العلاقات فهي ليست وليدة اليوم. وحقيقة أن المشكلة لا تتوقف عند هؤلاء .فالأحياء المجاورة أصبحت مرتع للفساد،والانحراف، و الإجرام. خاصة بعد عمليات الترحيل التي مست حي الهضاب في 15سنة الأخيرة من 2007 إلى 2017 .

و نفس اليوم على الساعة 16:27 مع شاب 27سنة، وهو يملك مقهي للأنترنت ويبيع لوازم الإعلام الألى. و هو مقيم في في حي الهضاب بالضبط في ترقية دويدى 60 مسكن تساهموي منذ 6 سنوات "أحد اصدقائي تعرض لإعتداء بالسلاح الأبيض من أحد أبناء سكان الحي الهضاب شمال بسبب فتاة تقطن في حي 200 مسكن بياتيجاك .وكذلك حادثة السرقة التي تعرض لها المحامي و زوجته اللذان استاجر في هذا الحي.

لأنه مع الوقت بدأ سلوكهم الغير أخلاقي يبرز جليًا في محيط الأحياء المجاورة، وهذا إنعكس سلبًا على حياة الساكن عن قرب أو بعد في مختلف الفضاءات، ولهذا لو لاحظتي تجدين كل السكنات الموجودة هنا بالضبط القطاع السكني الهضاب شرق إعلان للبيع (وحقيقة هذا لاحظناه أخي)،إذن السبب الإنحرافات والإجرام المنتشر في هذا القطاع السكني) ولأن المجتمع لا يرحم فيضطر الأولياء إلى قرار البيع ومغادرة المكان .

و يمكن القول أن هناك ازدياد للإنحراف خاصة في ظل إكتساب الأبناء لسلوك ،و التسرب المدرسي، و بعض المنحرفين الذكور تم القبض عليهم..و هذا يرجع إلى الفراغ الذي يعيشه الطفل داخل الأسرة أولًا، و الحي ثانيًا، لا مكتبة، ولا قاعة رياضة، ولا قاعة للثقافة .كل شيء منعدم،والمبادرة التي قام بها السكان (انشاء فضاء للمقهِي) لإحتوائهم قوبل بسرقة مقر . فالمركب والملعب الجواريين الموجود في جهة الهضاب شمال يجب أن تكون مُشترك لمدة 9 أشهر يعنى من شهر سبتمبر إلى شهر ماي أو اشتراك قيمته 1500 دج، وهذا غالِ جدًا بالنسبة للطبقة المتوسطة والضعيفة الدخل، حيث أصبحت أحياء الهضاب خاصة في 6 سنوات الأخيرة مرتع للإنحرافات، ويمكن القول أن عصابات الأحياء ظهرت جليًا في فترة الحجر الصحي أين حدثت الكثير من المواجهات بين الأحياء وأصبحت BRI تجول في الأحياء صباحًا ومساءً .

ترعرعت" نظرية التفكك الاجتماعي، في أحضان نظرية الأيكولوجية، التي طورها بارك، ورجس، بدراسة البيئة الحضرية، وقد فسر التفكك تفسيرا عرضيا،إذ جعل أبعاده ناتجة عن العمليات، التي تمر بها المدينة، ثم تقسيم السلوك المنحرف، أو الإجرامي على أساس افترض ارتباطه، بأوضاع معينة نشأت نتيجة لنمو المدينة.

كما فسره تفسير السلوك الانحرافي أو(الاجرامي) ،"كليفو" و "ردشو" حيث ينظران إليه بإعتباره نتيجة، لا مفر منها لتوسع المدينة، وامتدادها، وهو ينظر إلى بعض العوامل مثل الظروف السكنية السيئة، والازدحام، وانخفاض مستويات المعيشة على أنها أمراض، تعكس نمط الحياة في الجماعة المحلية أكثر، من كونها عوامل تسهم اسهاما مباشرا في الانحراف والجريمة ."[1]

ومنه فالمجتمع الجزائري يعاني من حالة" اللامعيارية"، وعليه يقول عالم الاجتماع إميل دور كايم بأنها:" حالة تغيب فيها القيم والمعايير الاجتماعية وتنعدم القواعد المسؤولة عن توجيه سلوك الأفراد وتنظيم نشاطهم، وتهذيب غرائزهم ورغباتهم في إطار النظام الاجتماعي القائم، وغالب ما تؤدي هذه الحالة إلى اضطراب الرؤيا لدى الأفراد واختلال ادراكهم السليم المميزة بين ما هو ممكن وغير ممكن وبين ما هو مسموح ومحرم. وعليه فإن إنعدام الضوابط المحددة للسلوك البشري يؤدي إلى انعدام الضوابط المحددة لطموحات الأفراد ورغباتهم وسبل تحقيقها . بمعنى أن حالة اللامعيارية أو الأزمة القيمية المنتشرة في المجتمع تجعل الضوابط الاجتماعية

[1] عبد الكريم ناهدة : **بعض الأطر التفسيرية للمشكلة الجنوح** ، بحوث وأعمال الحلقات الدراسية الخاصة لوقاية الأحداث من الانحراف مركز البحوث والدراسات ،بغداد ،1983 ، ص 113

المنظمة للسلوك الإنساني في حالة ضعف وانهيار وعدم القدرة على السيطرة على سلوك الأفراد ، وعليه فإن الفرد يتحرر من كل الضوابط، وتبعًا لذلك تنتشر السلوكات غير السوية على نطاق واسع وبشكل غير مسبوق ، ويصبح اللجوء إلى الوسائل غير المشروعة في سبيل إشباع الحاجات والرغبات والغرائز وتحقيق الطموحات أفضل وسيلة لدى فئة المنحرفين و المجرمين.[1]

ويجمع مختلف الباحثين المهتمين بقضايا التنشئة الاجتماعية على أن هذه الأخيرة هي السبيل الوحيد تقريبا الذي يمكن الفرد من استدماج قيم وعادات وتقاليد مجتمعهم ويتمثلها كلها أو جزءً منها، بالتقليد والحفظ والمحاكاة لتصبح بذلك جزءً من أفكاره وقناعاته ومعتقداته ومعارفه وسلوكه، التي يعمل على نقلها مستقبلا للجيل اللاحق."[2] ومن هنا" أضحت التنشئة الاجتماعية القاعدة الأساسية للضبط الاجتماعي الذي يضم مجموعة من القيم والمعايير والعقوبات السلوكية التي تعمل على دفع الفرد نحو التماثل المعياري، وعندما ينشأ الفرد على التماثل القيمي المعياري يصبح ممتثلًا ومنضبطًا ذاتيًا واجتماعيًا، أي يصبح محصنًا من كل المؤثرات التي قد تفضي به إلى سلوكات تخالف القيم والمعايير الاجتماعية التي نشأ عليه ولاشك أن عملية التنشئة الاجتماعية لا تتم بصورة عشوائية تلقائية بل تؤطرها وتشرف عليها مؤسسات إجتماعية كالأسرة ،المدرسة ووسائل الإعلام..المرافق..الخ. تعمل في إنسجام تام على غرس قيم المجتمع وقواعده وتعزيزها في شخصية الأفراد حتى يتمكنوا من التوافق التام مع النظام الاجتماعي القائم، تحمل المسؤوليات، وتقمص الأدوار الاجتماعية التي يتوقعها المجتمع منهم بشكل فعال باختصار إنها عملية تهدف إلى تحقيق التكيف الاجتماعي السليم للفرد مع الحياة الاجتماعية."[3]

وفي محاولة إعطاء فكرة عامة عن علاقة الأحياء العشوائية، بظهور مختلف السلوكيات الانحرافية. وكيف تؤثر عملية إعادة الإسكان في إنتشارها في الأحياء الحضرية الجديدة. يُجمع المختصين في علم ،الاجتماع،النفس أن السلطات أرادت القضاء على مشكل السكن من خلال عمليات الترحيل الجماعي لسكان البيوت القصديرية لكنه نتج عن ذلك مشكل المواجهات اليومية بين السكان والسبب في ذلك عدم القيام بدراسة كافية وعدم توفير المرافق الضرورية في الأحياء الجديدة ساهم في تزايد الظاهرة لأن أبطالها منحرفون ومسبوقون قضائيا ودون مستوى تعليمي:"الزعامة وحب فرض السيطرة". وراء حرب العصابات في الأحياء الجديدة، فرغم لحصول السكان على سكن لائق، واستقرارهم في حي حضري جديد.إلا أن السلوك الانحرافي،الذي كان يميز بعض أفراد السكان، أثرت في عملية اندماجهم في محيطهم الاجتماعي الجديد. وهذا من خلال تنامي الإعتداءات المتكررة على سكان الأحياء المجاورة، أو الوافدين الجدد إليها، خاصة بين

[1] عدنان الدوري : **أسباب الجريمة و طبيعة السلوك الاجرامي**، منشورات ذات السلاسل ،الكويت، ط3 ،1984، ص 20

[2] مراد زعمي : **مؤسسات التنشئة الاجتماعية** ، منشورات جامعة عنابة ، الجزائر، ص 16

[3] عدنان الدوري ، مرجع سابق ، ص 28

الشباب و المراهقين،وتنامي الأساليب المنتهجة في عملية الانحراف.فالعلاقات التي تربط بين السكان الحي،و بين السكان المجاورين، هي علاقات سطحية ،أو منعدمة، فهذه هي مميزات الحياة الحضرية، و التي عبر عنها لويس ويرث بأن الحضرية "هي أسلوب حياة". فالمشاكل التي تعيشها المدينة الجزائرية، لها بعد إجتماعي أمني، فبحسب ضابط الشرطة "أن طريقة تفكير الفرد يجب أن تتغير، وهذا عامل يُسهم في تهذيب السلوك فعلاً فمختلف عمليات التدخل أعوان الشرطة في مثل هذه الأحياء(العشوائية)، كانت تقوم وفق استراتيجية معينة لصعوبة التدخل فيها.لأن سكانها متشبعين بثقافة التلاحم، عكس الأحياء الجديدة ، وبالنظر إلى إختلاف مستواهم التعليمي،والثقافي فإنه يسهل من عملية التدخل، لأنهم لايتدخلون في عملنا. فهم يساعدوننا من أجل القبض على المجرمين، وبالتالى السلوك التهذيبي، الذي إنفتح وينفتح عليه المجتمع أراه نقطة ايجابية، تساهم في عملية إرساء الأمن الجواري بمدينة سطيف ككل.

والمشكل الحقيقي للأحياء الحضرية الجديدة أنها عبارة عن مراقد فتجسيد البرامج السكنية دون إرفاقها بمختلف المرافق التي يحتاجها السكان بمختلف الفئات العمرية من أطفال ،شباب ،كهول ،شيوخ.... جعل سكان الأحياء الفوضوية مرتبطين بأحيائهم الأصلية (الأحياء الفوضوية).رغم عملية الترحيل إلا أن نشاطهم مازال قائمًا في بها.وبالتالي المشاكل التي يعاني منها هؤلاء المرحلين أولا العزلة (المجالية و الاجتماعية) لأنهم لا يقومون بعلاقات اجتماعية جديدة،بسبب الأفكار وهي الواقع التي هي شائعة على هؤلاء(الانحراف و الاجرام).وبالتالي هذا الاقصاء الاجتماعي في عملية اندماجه في هذا الوسط تبقي بعيدة.مما يجعل هؤلاء يعودون إلى أصلهم(الحي العشوائى)،الذي جاؤوا منه،وإقامة علاقات مع هده البيئة، أو مع الأحياء المجاورة له. لأنهم يعتبرون أنفسهم أبناء شارعين لها، و نقص أو غياب المرافق الضرورية تساهم في انتشار مثل هده الظواهر لأن هذا الفضاء الجديد لم يساهم في احتواء هؤلاء الشرائح.

فإعادة اسكانهم على مستوي الأحياء الجديدة فإن النشاط (السلوك الانحرافي)، لديهم لايتم داخل الحي السكني الذي يقطنونه فيه، وإنما يتوزع على الأحياء المجاورة. وبالتالي ينعكس سلبًا،أويمتد إلى المدينة بشكل عام. و هذا هو الإشكال الذي يتطلب الدراسة ؟ لأن في الحي السكني لهؤلاء المنحرفون يعرفون أنفسهم تمام المعرفة.وبالتالي ينشطون بطريقة خفية أوعلنية في الأحياء المجاورة، أو في الأحياء الأخرى. وهناك من يستغل القصر ،فهذه القضايا لها طابع قضائي أخر. فالبنسبة للذين تم القبض عليهم في الأحياء المجاورة، ومنهم من أحياء الهضاب ومازالوا في السجن، ولم يتم تسريحهم بعد. وهناك فئة أخرى بعد السياسة المنتهجة، من العدالة (إعادة إدماج المسجونين في المجتمع) و التوبة.

والقضاء على هذه الظواهر ،يكمن في الإعتماد على المشروع، المعتمد في كل من كندا، و أمريكا. ويطلق عليهsemi-collectifs وهو عبارة عن تمازج بين سكنات فردية خاصة،وسكنات عمومية.لأنها هي الحل

الوحيد الذي رأت هذه الدول أنها الكفيلة بالقضاء،أو الهروب من المشاكل التي تعاني منها الأحياء العالية الكثافة السكانية.وعن خلق أقطاب سكنية داخل نطاق المدينة ، واعتبارها تجمعات حضرية ثانوية، للمدينة الأم. فأنا ضد هذه الفكرة. لأن هذه الإستراتيجية تساهم بشكل مباشر في انتشار الإنحراف، والإجرام في الأحياء الأخرى. "لأن إذا مرض عضو في الجسد ، فإنه ينتقل المرض إلى أعضاء الجسم الأخرى. وإتباع هذه الإستراتيجية خاطئة. بإعتبار الفرد يحن إلى ماهو ريفي (ثقافة الريف). ومنه خلق أقطاب سكنية خارج المدينة على فضاء مفتوح و توفير فقط الكهرباء، الغاز ، الماء و جعل مقرات عملهم داخل المدينة فقط .

1-2-3 عرض وتحليل المقابلات الرسمية :

– إجراء المقابلة : يوم 15 /2019/11 على الساعة 05 : 11 مع موظف في مصلحة تنمية المنشأت والضبط ، السيد أغروط ، م عمره 39 سنة ليسانس علوم قانونية وإدارية ، مديرية البرمجة.

– يتم على مستوى هيئتنا هنا بتسجيل المشاريع في إطار ما يسمي بالمشاريع القطاعية الغير المركزة (psd)، والمخططات البلدية (pcd)، وتتم عن طريق المراسلات الإدارية ، وعقد اجتماعات مع مجلس الولاية تحت إشراف الوالي، وتستقبل المشاريع العمرانية بتنفيذ قانون المالية عن طريق رخص البرنامج وتوزع على كافة القطر الوطني أي على الولايات ،وبناءً عليه تُبلغ الإدارات المعنية الفاعلين الممثلة في الشخصية المعنوية للهيئات، الذين بدورهم يقدمون لنا ملفات لتسجيل العملية وفق رخصة برنامج يقدر فيها تكلفة المشروع العمراني ،عن طريق ملف إداري يتضمن بطاقة تقنية للمشروع ،والمحتوى المالي والهيكلي ، محضر اختيار الأرضية، والذي به يسهل لنا تسجيل العملية على مستوانا في شكل مقررات تسجيل وترسل إلى الولاية .

وبناءً على هذه المقررات تشرع المديريات في تنفيذ البرامج التنموية العمرانية ،ويبقي المشروع العمراني غير مسجل لمدة معينة أي 2 سنتين بفعل مقرر اختتام،إذا لم ينطلق المشروع سيحذف بطريقة ألية بوزارة المركزية في اطار مشروع التطهير في مدونة الاستثمارات العمومية .ويخضع البرنامج التنموي لسنة المالية والمخططات الخماسية ،التي تحدد في ضوء احتياجات البلدية والإدارات المحلية في مختلف القطاعات الموجودة على مستوى كل ولاية.

فالمشاريع العمرانية خاضعة للسيد الوالي وهو المكلف بالتنمية المحلية بإعتباره المفوض،وهذه القرارات ذات طابع سياسي أكثر فهو فاعل سياسي في توجيه التنمية محليًا .

أما من حيث البعد الإحصائي: يوجد على مستوي مكتب الولاية الذي يتضمن إحصاء الحاجيات وترفع على شكل تقارير لوزارة المالية عن طريق أشغال التحكيم مع مديرية الميزانية مع مصالح الحكومة لأجل الاستفادة من البرامج ترتيب الأولويات في وزارة المالية بين ميزانية تجهيز والمتعلقة بالتنمية الاجتماعية ،والاقتصادية ...وميزانية التسير المتضمنة له ،فرخصة البرنامج هو كل غلاف مالي مخصص لنفقات التجهيز ،فالحصول

عليها يتم مباشرة بتبليغ المديريات التنفيذية ،مديرية السكن ،مديرية الأشغال العمومية ...بكل البرامج الخاصة بها، والمهيكلة عن طريق عمليات التسجيل والذي يرفق بملف تقني الذي أشرته إليه أنيفًا وفيه محضر اختيار الأرضية مصادق عليها من المصالح التقنية وفق المرسوم التنفيذي 227/98، وبعدها تأتي عملية مقرر تسجيل مدونة إحصاء سنوية مثلا يقوم مكتب الاحصاء بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية عن طريق الاتصال بمختلف المديريات الموجودة محليا كمديرية التربية والمتمثلة بتقدير حاجيات البلدية التعليمية من خلال البطاقة المدرسية والمتضمنة لعدد السكان، عدد المدارس، العدد المطلوب في البلدية أي تقدير العجز وبه. يكتب التقرير المتضمن للحاجيات التعليمية والذي يرسل إلى الوزارة من أجل أشغال التحكيم .

– إن التوزيع العشوائي للمختلف المرافق الاجتماعية حسب رأي عائد إلى عدم احترام مخطط شغل الأراضي أولا، وعدم وجود تشريعات تنظيمية ومتابعة لهذا المخطط، ومراقبة محضر اختيار الأرض، ومدي تطابقه مع موقع المشروع في المخطط ، وأخص بالخصوص التأشيرة التقنية للمشاريع العمرانية التي تعطيها مديرية السكن والتجهيزات العمومية والوقوف على مدى احترام المعايير، مخطط شغل الأراضي. فعدم وجود هيئة مستقلة لمراقبة هذه التأشيرة زاد من عدم احترام المعايير التخطيطية للمشاريع العمرانية، وفتح المجال لمختلف التجاوزات التي لحقت بالمشروع الحضرى الذي أنجز من أجل الصالح العام .

– **مقابلة أجريت مع مهندس** معماري في مديرية التجهيزات العمومية لولاية سطيف يوم الثلاثاء 17 فيفري 2018 على الساعة10: 13 وهو المسؤول عن التخطيط المعماري للمختلف المشاريع العمومية عمره 48 سنة .

إن توزيع المرافق العمومية له طابع سياسي 100 % ،ولا يخضع إلى أي معيار أخر سواء من رئيس البلدية أو الوالي، سوى في تحديد حاجيات السكان من مختلف الحاجيات المجتمعية صحية، تعليمية، ادارية، أمن ....،واختيار مكانها الوظيفي في المدينة أو في التجمعات السكنية لا يخضع للمعايير دراسية معيارية ،وعمرانية بل تتم وفق ارتجالية صناع القرار على المستوى المحلي البلدية أو الولاية خاصة في ظل ندرة الأرض الحضرية، التي طالها النهب من مافيا العقار، فالمرفق مرهون بوجود العقار وتوفره ولا يخضع للمعايير المجاورة السكنية التي تقوم على مسافة الوصول، واستخدام المشي على الأقدام لتفادي استعمال السيارة ومختلف المشاكل الناتجة عنها كالازدحام ،حوداث المرور ....،ولا يخضع أيضا إلى نوع الخدمة التي يجب أن تتوفر و يحتاجها السكان ،ولا إلى معيار الكثافة السكانية، وحجم السكان المخدومين، وهذا انعكس على مختلف المرافق الموجودة إذ لم نقل على مستوى المدينة ككل. أين نعيش في مجتمع يسوده فوضي في البحث عن الخدمات، فمثلا قطاع التعليم والصحة بإعتبارهما من أولويات الخدمات التي يجب أن تتوفر في التجمعات السكانية. فهذه المرافق بالضبط تعاني من اكتضاض من طلب خدماتهما أين مثل المؤسسات تربوية، وأيضا

على نوع معين من الخدمات الطبية، وهذا ما يطرح سؤال أين معيار الأولوية في توفر الخدمات القائمة على تحديد الحاجيات ؟فهذا المعيار عبارة عن حبر عن ورق، وبإعتباري مهندس ومسؤول عن تخطيط العمراني للمرافق، وأنا الذي قمت بتخطيط الحي الإداري عين تبنت والموجودين فيه حاليًا ،والذي مدته التعميرية أو الحياتية 40 سنة، ويتكون كل مبني إداري من 10 طوابق، التي رصدت أغلفتها المالية، لكن جسدت منها سوى 50 % يعنى 5 طوابق فقط ؟أين 5 طوابق أخرى .وأشير هنا إلى إشكال وهو عمق المشكلة التي لا أري فيها حل أن هناك اختلاسات للأغلفة المالية المرصودة للمشاريع العمرانية ،ويتزامن لعدم وجود هئية مستقلة لمراقبة مثل هذه المشاريع ،وبالتواطؤ من مديرية السكن والتجهيزات العمومية ،ومديرية التعمير والتهيئة العمرانية لتقاسم النسبة المالية بينهم هذه من جهة.

ففي مشاريع المؤسسات التربوية مثلا تعتمد على عشوائية اختيار الأرض الذي يتحكم فيه رئيس البلدية ،وتجسيد المشروع كذلك بالتواطؤ فكثيرًا ما رفضت الدراسات التقنية الطوبوغرافية للأرض المشروع ، ولكن بالضغط من جهات معينة أُجبرت للتخطيط للهذه المشاريع أما قطاع السكن فهو مرهون بالبرامج السكنية المبرمجة على مستوى بلدية سطيف التي تم تخطيطها في مخطط شغل الأراضي في التجمعات الحضرية الجديدة كالهضاب ،عين سفيهة ة،شوف لكداد وقد روعي فيها مختلف المرافق الخدمية التي يحتاجها الساكن ، ولكن الاشكال الذي يطرح لمن تقدم هذه الصفقات العمومية لإنجاز هذه المشاريع؟ لأن احترام معايير الانجاز تعود إلى الشخص الفائز بصفقة الذي لا يحترم المساحة المبنية، و لا حيز الأرصفة، المساحات الخضراء، فضاء الأطفال ....فكل هذه الأمور لها فائدة مالية، ويجب إستغلالها في البناء.

فالمديرية ينحصر دورها في بعد تسير المالي لمختلف المشاريع المبرمجة في ظل المخطط الخماسي للتنمية، فنحن كفاعل حيوي في العملية، عن طريق حصص التوزيع والمرتبطة بمراحل انجاز المشروع الخدمي ذات المنفعة العامة بدءً من قبول المشروع وبرمجته إلى غاية قبول البطاقة التقنية للمشروع للهيئة المعنية به، وهنا أخصص أن هذه المراحل المتعلقة فقط بالدعم المالى الذي يتم بطريقة حصصية والمرتبطة بمراحل ومدة الانجاز المشروع العمراني الخدمي، وليس لنا أي علاقة بما يجري خارج هذا الإطار.

– **تمت المقابلة الثانية** : يوم الإثنين 15 مارس 2021 على الساعة 10:53 صباحاً مع موظف اداري برتبة مهندس رئيسي عمره 52 سنة وهو رئيس مصلحة .

يتم انجاز المشروع الحضري (التجهيزات) بالتنسيق مع الوزارت المعنية فدورنا هو إنجاز كل المرافق الخدمية (الجامعة، المتوسطات، الابتدائيات، الثانويات، الإدارة القطاعية)، ويشترك فيه الكثير من المتدخلين ، قطاع معين الموالي المشاريع القطاعية، كل ماهو تجهيز عمومي : الخدمات التربوية ، والجمارك كل القطاعات فكل ما هو تجهيز عمومي نختص في إنجازه هذا ما هو نظري، وبالمقابل فإن الوالي هو المشرع الأول في تكليف

الإدارات في إنجاز المشاريع القطاعية الموجودة على مستوى النسيج الحضري بإعتباره الأمر بالصرف الأول، ونحن كهيئات إدارية تنفيذية محلية ثانوية فالتوجيه يكون من سيد الوالي بإنجاز المشروع الحضري .

عندما يتم المصادقة على إنجاز نوع إداري (الهيكل) أي المكونات الموجودة فيها فتشترك مؤسسات أخرى كمديرية التعمير والتهيئة العمرانية، مديرية البرمجة والميزانية، ثم يكلف بإنجاز بطاقة تقنية للمشروع، و تتواصل العملية الإدارية مع مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية التابعة للوزارة المالية وبعد مقرر التسجيل ويكفلون من الناحية المالية، وبعدها يتم ارسال المحتوى الفيزيائي للمشروع في شهادة التسجيل والذي يسجل من الناحية من المراقب المالي وبعدها تتم إجراءات انطلاق المشروع طبقا لبنود الصفقات العمومية وإعداد دفتر الشروط مؤشرة من طرف لجنة الصفقات العمومية للولاية. ويتم انطلاق المحتوى الفيزيائي للعملية طبقا لدفتر الشروط المصادق عليها من لجنة الصفقات العمومية للولاية BOMOP.

ثم تأتي مرحلة الإشهار في المتعامل العمومي باللغتين العربية والفرنسية وبعدها يأتى دور المقاولين تقديم العروض وفتح الأظرفة، وإختيار المؤسسة الموكلة بالإنجاز المشروع المترجم في المحتوى الفيزيائي للعملية، وبعدها يتم إعداد الصفقة وعرضها على لجنة الصفقات لتأشيرة عليها ثم التكفل بها من طرف مصالح المراقب المالى للإلتزام بها، وإعطاء أمر بالخدمة رقم (1) ضمن المخطط الزمنى المحدد للمشروع المدرج في الصفقة الإنطلاق في الأشغال، كاما كان نسبة الأشغال مقننة يستطيع المقاول بإعداد وضعية أشغال facturation قصد التسديد (المالي) عبر مصالح المراقب المالي و أمين الخزينة العمومية ....وهكذا حتى يتم الإنتهاء من المشروع .

كل منشأة إدارية متكفلون بالإنجاز هو الوالى الأمر بالصرف بالتنسيق مع المراكز المركزية القطاعية أي التجهيزات الحضرية لكل مرفق قطاع المعني المستعمل المصلحة .

أما بالعودة إلى مخطط (pos) :فإختيار الأراضي من الناحية النظرية تقييمها ولكن في الجزائر تكون من الوالي من أجل إرضاء بعض الجهات، وكذلك فإختيار المواقع المكانية تحت اشراف رئيس الدائرة من بين أعضاء الإداريين (بلدية ،أملاك الدولة ،الهيدرولك ....من الفاعلين .

فتخصيص الأراضي مع أملاك الدولة ورخصة البناء بالتنسيق مع مكتب الدراسات وبالتنسيق مع المصالح المعنية ممديرية التهيئة العمرانية .

ثم يبدأ بالإجراءات الإدارية وانطلاق المحتوى الفيزيائي للمشروع .

أما فيما يتعلق بالمشاريع الملحقة فهي أشغال ليست ضمن أشغال الصفقة الأولى بل يتعين اعداد ملاحق لإستكمال المشروع بحيث يتم إقتراح جدول الأسعار للبنون التي لم تظهر في الصفقة وبعد موافقة المصلحة المتعاقدة لهذه الأسعار يتم إعداد الملاحق التي يتكون من أشغال تكميلية أي البنون الجديدة واشغال إضافية

هي البنون القديمة والزيادة في الكميات)، في الملاحق يجب أن يمر على اللجنة الصفقات خاصة في الأجال وتمديديها أو يتعدى نسبة الأشغال 20 % من مجمل أشغال الصفقة الأولية ثم عرضها على لجنة المراقبة ثم على الخزينة فالأشغال الناقصة لا يتم إنجازها يتم سحبوها من الملحق المدرج ويتم التكفل به مالياً (يوجد الغلاف المالي سواء مع المصالح الرقابة المالية أو الخزينة العمومية) .

الدراسة التقنية لسيت لذوى خبرة : فالزيارات الميدانية للوالى لها تأثير مباشر في بعض الأمور تغير في الهيكل العام للمرفق من حيث التخطيط والبناء علما ان نسبة الدراسات العمرانية ليست في المستوى فهي ضعيفة جدا بالإضافة إلى العوامل الايكولوجية فالمستوى العمراني للفضاء الحضري ليست فيه الكفاءة العلمية والعملية مع الدراسات .

– **مقابلة مع مديرية السكن** : تمت يوم 02 ديسمبر 2020 رئيس المصلحة بالنيابة واعانة الدولة السيد بن النوى بدر الدين تقنى سامي في العمران يبلغ من العمر 55 سنة و خبرة 32 سنة .

بالنسبة للمشاريع السكنية يتم إحترام المعايير التقنية مثل السكن ذا الصيغة الاجتماعية OPIG عنده معايير ودفتر الشروط وكذلك LPA السكن الترقوى المدعم وكل صيغة سكنية لها معايير ودفتر الشروط ،فكل مشروع حضري سكنى تتدخل فيه الكثير من الأطراف الفاعلة منها مكتب الدراسات ،البطاقة التقنية للمشروع والمعاملات الإدارية إلى أخره ،كل صاحب مشروع يرافقوا من خلال المعايير المسطرة في دفتر الشروط ووفق المعمول به والمدة الزمنية للمحددة .فكل مشروع حضري له ميكانزماته وظروفه الإيكولوجية لأن يكون بالقرب من الساكن. فالمرفق السكنى يضمن سهولة الوصول إلى المدرسة الإبتدائية ، التي تقدر مسافتها ألا تتجاوز 400م، ولكي يتم ذلك يجب أن تتكاثف الجهود لكي نصل إلى هذا الطرح في غياب روح المسؤولية لدى مسؤولينا ابتداءً من رئيس البلدية إلى البناء ،وكذلك غياب لدور شرطة العمران وبإختصار يغيب عندنا الثقافة العمرانية، وهذا ما يشهده المرفق الخدمى السكنى فإنه يتعرض للتجاوزرات من طرف ساكنه عندما تتحول الملكية من الدولة إلى ملكه الخاص، فالساكن يقوم بتغيير الكثير في مسكنه ابتداء من الواجهة ،النافذة، دورة المياه ....الخ، فنحن كفاعل في البناء السكنى فإحترام POS فهو مصادق عليه من الأراضي المخصصة للسكن ومرافقه ممثلة في مديرية التعمير والتهيئة العمرانية ، المصالح التقنية فكل مرفق عمومي مخطط له في المخطط شغل الأراضي، وعليه فنحن إحترامنا صارم لهذه المخططات للأراضي المخصصة للمرفق السكني.

نعم الدولة عملت بجهود لخلق صيغ سكنية جديدة من أجل تحقيق إحتياجات السكان /السكن الريفي المدعم ، السكن الاجتماعي ، السكن الرقوي المدعم ، السكن العمومي بغرض إحتواء إحتياجات السكان ولمختلف الشرائح الاجتماعية ودخلهم المالي حتى لعشرة ملايين وثمانية مئة 108000دج ، البيع بالإيجار للفئة محدودة الدخل ،LPP السكن العمومي بالعملة الصعبة يقدر بـ 54 مليون المخصص للمهاجرين ،وتخصص له

أراضي في الأحياء الراقية وتظهر في المدن الكبرى بوضوح .بعض المقاولين LPAلأن المتدخلين في العملية وبالضبط الأراضي .

– مقابلة إجريت في مديرية التربية لولاية سطيف، مع رئيس مصلحة البرمجة والخريطة المدرسية يوم 2019/11/05 على الساعة 40 : 13، وهو بوقندورة مراد عمره 47 سنة، ليسانس علوم قانونية وادارية، برتبة متصرف مستشار .

تقرير عن كيفية إعداد إحتياجات قطاع التربية للأطوار الثلاث (إبتدائي، متوسط ، ثانوي).

1/بالنسبة للتعليم الابتدائي :القيام بإحصاء عدد التلاميذ المتوقع بعد ثلاث سنوات حسب كل بلدية اعتمادًا على عدد المواليد المقدم لنا من طرف مديرية البرمجة ،ومتابعة الميزانية بالولاية ،ولكن عدد المواليد المتحصل عليهم من قبل مديرية البرمجة يتم بناء وعلى أساس مكان الولادة ،وليس على أساس الاقامة الذي هو الأساسي لإعداد الخريطة التربوية ،وبالتالي نحصل على توقعات غير دقيقة حسب كل بلدية .

- إحصاء جميع الحجرات الموجودة التي هي في حيز الخدمة والمستعملة ، والجاري إنجازها حسب كل بلدية.
- إستخراج معدل شغل الحجرات حسب كل بلدية نوذلك بقسمة عدد التلاميذ المتوقع على الحجرات المستعملة ، والجاري إنجازها . ووفقا لهذه الطريقة نحصل على معدلات متباينة لشغل الحجرات بين البلديات الموجودة بالولاية ، فقد نحصل مثلا على معدل 51 في بلدية ما ،وقد نحصل على 48،وقد نحصل على 43و40، كما أننا قد نحصل على أقل أي 39،35،33 ....الخ في هذه الحالة نقوم بالترتيبات التالية :

– التركيز على البلديات التي سجل بها معدل شغل الحجرات هو الأعلى في الولاية ،وذلك بإنزال معدل شغل الحجرات بها بدرجتين أو ثلاثة /(المعدل المستهدف) للحصول على احتياجاتها من مجمعات مدرسية ،وكذا أقسام التوسع ،لكن بالرغم من هذا العمل ،إلا أنها تبقي تعاني الإكتظاظ رغم حصولها على هذه الإحتياجات ، وعليه سيتم إدراجها في المخططات القادمة من كل سنة لتحقيق احتياجاتها بالتدرج ،عملا بمحتوى وكيفية تحضير المخطط السنوى للتنمية لسنة 2008. والذي يتضمن في فقرة السياق العام لبناء وثيقة المطالب و الاقتراحات : حساب حاجيات القطاع بشكل موضوعي ،وقابل للتحقيق في الآجال المحددة لها ،ووفق الأهداف المرحلية ،والتدريجية في الإصلاح).

هذا بالنسبة للبلديات المسجل بها ارتفاع معدل شغل الحجرات ،غير أننا قد نقوم بطلب تسجيل مدارس ابتدائية ،أو أقسام توسيع لبلديات سجل بها معدل شغل حجرات أقل من 40 تلميذا في القسم ،لأن هذا المعدل يمثل مجموع التلاميذ على الحجرات المستعملة بالبلدية ،لكن عند تفحصنا للمؤسسات الابتدائية الموجودة بهذه البلدية قد نجد مؤسسة ،أو اثنين سجل بها معدل يفوق 40 تلميذ، وأن اقتراح تسجيل المشروع هو موجه أساسًا لفك

الضغط على هذه المؤسسة. ووفقا للمنشور الوزاري المتعلق بالمقاييس المعتمدة في وضع الخريطة المدرسية رقم :16/و.ت /أ.د المؤرخ في 1997/01/06.

كما أننا قد نلجأ إلى تسجيل المشروع (ابتدائية) بالمناطق الحضرية الجديدة عملاً بمحتوى السياق العام لبناء وثيقة الاقتراحات الخاصة بتحضير المشروع المخطط السنوى للتنمية بعنوان السنة المالية 2009، ولكن بعد الانتهاء من الأشغال بها. بسبب عدم تبليغ رؤساء البلديات مديرية التربية مسبقًا بتوطن هذه المناطق. كما أن سكان هذه التجمعات يأتون من بلديات أخرى، ومثال ذلك ما وقع هذه السنة ببلديتي عين أرنات ،وأولاد صابر،حيث شهدت البلديتان عمليات ترحيل عدد معتبر من السكان من بلديات أخرى إليهما، مما جعل المؤسسات التربوية، وخاصة المدارس الابتدائية تعاني الاكتظاظ .

2 / بالنسبة للتعليم المتوسط :

- إحصاء عدد التلاميذ المتوقع بعد ثلاث سنوات حسب كل مؤسسة .
- إحصاء عدد الحجرات المستعملة للتدريس (الطاقة الاستعابية للمؤسسة)، وحسب كل مؤسسة .
- إستخراج العجز المسجل في مقاعد البيداغوجية حسب كل مؤسسة، وذلك بطرح طاقة الاستعابية للمؤسسة من مجموع التلاميذ المتوقع .

– في حالة الحصول على عجز في مؤسسة، أو عدة مؤسسات في البلدية نقوم بإحصاء هذا العجز المسجل الذي يمثل عدد التلاميذ الزائدين على الطاقة الاستيعابية للمؤسسة ، ومثال ذلك أن متوسطة ما طاقتها 600 مقعد أو تلميذ بينما عدد التلاميذ المسجلين بها هو 800، وبالتالي فإنها تسجل عجزا لاستعاب عدد يقدر بـ 200 مقعداً للتلاميذ). وعليه نقوم بإحصاء هذا العجز لتقيم ما نحتاجه من بناء متوسطات،أو حجرات توسيع ووفقا للمنشور الوزاري المتعلق بالمقاييس المعتمدة في وضع الخريطة المدرسية رقم :16/و.ت /أ.د المؤرخ في 1997/01/06، كما أننا نقوم بتسجيل مشروع متوسطة على مستوى المناطق الحضرية الجديدة وفقًا لمحتوى كيفية اعداد، وتحضير مشروع المخطط السنوى للتنمية بعنوان السنة المالية 2009، ولكن بعد إنتهاء الأشغال بها بسبب عدم تبليغ رؤساء البلديات مديرية التربية مسبقا بتوطين هذه المناطق. كما أن قاطني هذه السكنات يأتون من بلديات أخرى لا يمكن التنبؤ بها أثناء إعداد إحتياجات القطاع .

3/ بالنسبة للتعليم الثانوي :

- إحصاء عدد التلاميذ المتوقع بعد ثلاث سنوات حسب كل مؤسسة .
- إحصاء عدد الحجرات المستعملة للتدريس، والطاقة الاستعابية للمؤسسة حسب كل مؤسسة.
- إستخراج العجز المسجل في المقاعد البيداغوجية ،وذلك بطرح طاقة المؤسسة من مجموع التلاميذ المتوقع. في حالة الحصول على عجز في مؤسسة ، أو في عدة مؤسسات في البلدية ،والعجز يمثل عدد التلاميذ الزائدين على طاقة المؤسسة ،ومثال ذلك أن ثانوية ما طاقتها 800 مقعد أو تلميذ ،بينما يدرس فيها 1000 تلميذ مسجل ،وبالتالي فإننها تسجل عجز لإستعاب عدد يقدر ب 200 مقعد للتلاميذ)، وعليه نقوم بإحصاء هذا العجز المسجل لتقييم ما نحتاجه من بناء ثانويات، أو حجرات توسيع ،وفقا للمنشور الوزاري المتعلق بالمقاييس المعتمدة قي وضع الخريطة المدرسية رقم :16/و.ت /أ.د المؤرخ في: 1997/01/06. كما أننا نقوم بتسجيل مشروع ثانوية على مستوى المناطق الحضرية الجديدة ،وفقا لمحتوى كيفية اعداد ،وتحضير مشروع المخطط السنوى للتنمية بعنوان السنة المالية 2009، كما أضيف ملاحظة أن عملية وكيفية حساب واعداد اقتراحات المخطط السنوى يتم وفقا لنماذج معدة مسبقًا من طرف وزارة التربية الوطنية. وتقدم طلبات تسجيل المشاريع (مجمعات مدرسية، متوسطات، ثانويات) بإسم كل بلدية معنية، وفي حالة الموافقة على ذلك نقوم بتوطينها في مناطق يراعى فيها دائمًا أن تكون تتوسط المناطق السكنية قصد إستقطاب أكبر عدد من التلاميذ.'فالتخطيط لا ينتهي بمجرد وضع الخطة للتنمية العمرانية وبداية تنفيذها "بل هي في واقع أمرها عملية مستمرة مادامت أهداف الخطة لم يتم تنفيذها بعد ،وكل ذلك يتطلب من واضعي الخطة إستمرار المتابعة ودوام الإتصال بالجهات المسؤولة عن التنفيذ.'[1]

[1] محمد عاطف غيث ، مرجع سابق ، ص 14

جدول رقم (01) : توزيع الكثافة الطلابية على المدارس الإبتدائية الهضاب

إسم القطاع	الكثافة السكانية	إسم المدرسة	عدد التلاميذ	عدد الحجرات	متوسط تلاميذ القسم	عدد الأفواج
هضاب شمال	36,20	بهوش	1021	12	43	48
		صالح زروق	756	12	32	40
هضاب شرق		مروش محمد	993	12	41	48
		شلالي لخضر	839	12	34	48

من خلال استقراء نتائج الجدول (01) يحوي قطاع العمراني الهضاب (شمال، شرق) مدينة سطيف على 4 مدارس ابتدائية، موزعة منها 2 مدارس إبتدائية على الحيز العمراني للهضاب شمال الشرقي وهما "مدرسة عبد الرحمان بهوش وصالح زروق"، و أما الحيز العمراني للهضاب شرق فتحوي أيضًا على 2 ابتدائيتين هما "مروش محمد و شلالي لخضرر"، وعليه ووفقًا لمستويات تغطيتها العمرانية تشهد توزيعًا غير متوازن من حيث مؤشرات:

– الطاقة الاستيعابية والكثافة ومعدل شغل القسم، فهناك تغطية كثيفة جدًا تعاني منها كل المدارس ضمن مستوى القطاع السكني الهضاب : خاصة مدرسة عبد الرحمان بن بهوش في الهضاب شمال الشرق، و إبتدائية مروش شلالى لخضر في الهضاب شرق مقارنة إبتدائية زروق صالح في الهضاب شرق التي إفتتحت هذه السنة، و التي تتميز بتغطية كثيفة نسبيًا، فهذه الأخيرة في ظل التقطع الجغرافي الحالي لها والتي قريب الخدمة من السكان بالنسبة للأحياء الجديدة، أما بالنسبة للمدارس الإبتدائية الأخرى وهو ما يؤثر لا محالة في مستوى الخدمة التعليمية المقدمة للتلاميذ.

من حيث أنها تعاني عجز واضح في عدد المؤسسات التعليمية، ويعود اختلال في التغطية الجغرافية للأسباب التالية:

– وجود خلل في التوزيع المكاني للمدارس الإبتدائية، يوضحه سوء التخطيط المكاني لمؤسسات هذه الخدمة وعدم مراعاة توزيعها بشكل متوازن مع أعداد السكان وعدد الأحياء السكنية في القطاع السكني الهضاب .

– قلة عدد الأبنية المدرسية في الهضاب للمرحلة التعليمية الإبتدائية، مما ينعكس سلبًا على انتشار ظاهرة الدوام المزدوج (الثنائي) بالمدارس، فهناك مدارس تعاني ضغطًا على طاقتها الاستيعابية مما أثر سلبًا على انخفاض كفاءتها الوظيفية، وهذا لا يتفق وأسس التخطيطية المحددة في البرمجة العمرانية التي حددت الطاقة

الاستيعابية من صنف "ج" ، "د " ب 324 و432 تلميذ، مما أعطى معدلات إشغال قسم متفاوتة من شأنها خلق أيضا فروقات في نوع الخدمة التعليمية المقدمة.

– عدم احترام مخطط التهيئة العمرانية من الناحية الإجتماعية والعمرانية والتي أثرت على أمن وسلامة التلاميذ في الدرجة الأولى لأنه يؤدي إلى زيادة زمن التنقل اليومي للتلاميذ، وصعوبة الوصول إلى الخدمة وخاصة في ظل عدم إحترام الشروط العمرانية في إختيار المكان الشيء الذي يعرض التلاميذ لخطر مثل حوادث المرور، التلوث، والضجيج. وهو عكس الهدف الرئيسي التخطيط العمراني الذي يرتكز على العدالة الاجتماعية وتوفير بيئة عمرانية صحية وأمنة.

– يلجأ السكان إلى أقرب مكان للخدمة بالنسبة لهم وهذا يجعل من السهل وضع تدرج هرمي لمراكز خدمات في التجمعات العمرانية مما يقلل الجهد المبذول للحصول على الخدمات، ويقلل التنقلات للوصول إلى الخدمة. وقد لجأ بعض السكان للإستعمال التحايل على القانون من خلال الإعتماد على عقد إيجار مزور للإستفادة من الخدمة التعليمية لأن مواقعهم أحيائهم السكنية تدخل في النطاق الجغرافي للموقع المدارسة الجددة الهضاب وهي قريبة منها .

– يؤثر المستوى الثقافي والاجتماعية والاقتصادي للأسرة واتجاهاتها نحو استخدام الخدمة التعليمية. والذي يولد ضغط على خدمات بعض المدارس مقارنة بالأخرى. فوجود هذا التداخل بين الخدمة من حيث الوقت، المسافة، التكلفة حيث يحدث التوزيع المنتظم لمناطق التداخل الخدمي بين المركز ومجال تقديم الخدمة إلى أشكال هندسية مضلعة سداسية بحيث يحقق توزيع تام للمدينة بالوظيفة التي تؤديها المراكز الخدمية. ويصبح للأفراد أكثر من مركز معين للحصول على الخدمة، ويتوقف على إختيار الفرد المستعمل نفسه في ضوء الخدمة التي يريد الحصول عليها. ومنه يعتبر عاملا الوقت والمسافة ركيزة التخطيط العمراني للحصول على الخدمة ، فيصبح السكان القاطنين في المجالات العمرانية المتداخلة هم من يتوفر لهم خيار الاتجاه الى أكثر من مركز محدد .فالتنظيم ألموقعي لتوزيع المؤسسات الخدمية في المدينة يعتمد على المسافة بين كل خدمة ، ومناسبة لجميع السكان وتقترب من أماكن توزيعهم وكثافتهم العالية، ويتم من خلال إستخدام الأسس التخطيطية الخاصة بتوزيع كل خدمة، فعلى الهيئات المسؤولة عن التخطيط العمراني مسؤولية مراعاة التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية بما يضمن تكافؤ الفرص في توزيع الخدمة التعليمية للسكان فإختيار مواقع المؤسسات التعليمية من العوامل المهمة التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في عملية التخطيط للمرافق التعليمية.

– ووفقًا للمقابلة التي قمنا بها يوم يوم الأحد 25أكتوبر 2021 الساعة 8:47 صباحًا. مع مدير ابتدائية بهوش عبد الرحمان،السيد : بوقرة الخير باحث أكاديمي في علم النفس المدرسي و المفوض الرسمي من

طرف مديرية التربية لولاية سطيف نيابة عنها وعن مدراء مدارس الإبتدائية على مستوى المنطقة السكنية الجديدة الهضاب ، السن 48 سنة .

هناك طريقتين للتسجيل التلاميذ في المؤسسة التربوية أو المدرسة الإبتدائية أن يكون التلميذ تابعًا جغرافيًا ، وكذلك يوجد طلاب غير تابعين جغرافيًا يدرسون هنا بحكم أن والديه موظفين في القطاع الجغرافي، وهذا يسمح به قانونيًا ،وفي المقابل التوزيع بالصيغة الحالية يكون عادلاً ويرجع للأسباب لعدة أسباب منها:

أن المدرسة والوافدين إليها عدد قطاعها الجغرافي لعدد الأحياء، ومساحته جد واسعة وهذا مايجعل طاقة الإستيعاب تكون فوق الطاقة الإستعابية القانونية بحيث معدل كل قسم حوالى 48 تلميذ في القسم وفي نظام الأفواج يكون الفوج مكون من 24 تلميذ في فترة كورونا . ولهذا يجب إعادة النظر في سياسة التخطيط الذي يشمل البناء المشاريع السكنة وتوفير المرافق حسب ماتقتضيه الحاجة ،لأن المشاريع التنموية يجب أن تكون فيها دراسات دقيقة حول النمو الديمغرافي للحيز الجغرافي ، بإمكانية بناء مدارس وفق الطاقة الإستعاب ،فمثلاً تحديد النطاق الجغرافي للمدرسة الإبتدائية يتم بالتنسيق مع مديرية التربية وتحديدًا مع مصلحة التنظيم التربوي للقطاع التربية والمديرين المؤسسات بالخروج إلى الميدان للوقوف على المشاكل الحقيقية للتوزيع الجغرافي للنطاقات الجغرافية، ولا يتم بالتنسيق مع الجهات الأخرى مثلا مديرية التخطيط والتعميبر ومديرية التجهزات العمومية التي أصبحت مُكلفَّة بإنجاز المؤسسات التعليمية الذان يعتبران عنصران فاعلان في العملية فمهمتها البناء السكن والمؤسسات فقط رغم الإتصالات التي تتم معهما عبر مديرية التربية الإ أنها لم تحضرا و لو مرة للإجتماعات التنسيقية التي تتم مع مصلحة التنظيم في مديرية التربية ومدراء المؤسسات التعليمية كل سنة ، وتحديد احتياجتنا من مختلف المرافق سواء الخاصة بالفريق التربوي ،أو المرافق الخاصة بالعملية التعليمية والتربوية التي تعتبر كلٌ متكامل في البناء التعليمي لتحقيق أهداف العملية التعليمية والتربوية. ناهيك عن مشكل التمويل المالي فنحن نعاني منه كثيرًا وخاصة أن المدارس تابعة للبلديات ،والتي لا توفر أدنى الشروط للمدارس لتحقيق العملية التعليمية والتربوية ،ولا تستجيب للإحتياجات والإهمال الذي تعانى منه المدرسة من عدم الصيانة في كل مرة نحتاج إليه غياب المرافق الداخلية .

لذلك فإستقلالية المدارس عن البلدية هو أمر ضروري ، فالإستقلالية تكون ذاتية من أجل التغيير وتحقيق المتطلبات الأساسية للمدرسة والأخذ بها بعين الإعتبار مع مديرية التربية .والتي تتماشي والخريطة المدرسية.

هذه المخططات كانت لتدمير المدرسة الجزائرية وهذا بإتباع سياسات تحطيم التعليم في الجزائر، إذ كيف نفسر مدرسة تبنى بتصميم يتنافى مع المخططات البيداغوجية سواء كانت للأستاذ والتلميذ معًا ،مدرسة تبنى بدون قاعة الأساتذة وبدون قاعة متعددة الخدمات ناهيك عن توفير أدنى شروط للأمن التلميذ ناهيك عن عدة مرافق للأنشطة الرياضية أو الترفيهية...الخ. فهذا البناء والتصميم يقتل الطفل في هذا العمر فنلاحظ عند خروج

التلاميذ من المؤسسة يبدءون الصراخ والجري بكل قوته وكأنه كان في سجن ينتظر فقط موعد سماعه للجرس الخروج هنا نطرح الكثير من الأسئلة التي تحتاج إل دراسات معمقة حولها.

وبشكل عام نوصي بضرورة العمل على تأسيس دائرة تخطيط مكاني في وزارة التربية والتعليم تعنى بتوزيع وتخطيط مواقع الخدمات التعليمية بالشراكة مع مديرية الترية والتعليم و التهيئة و التعمير على المستوى المحلى (المديريات التنفيذية) ،وتطبيق المعايير التخطيطية بما يتناسب مع النمو السكاني ،والخصائص الجغرافية للتجمعات السكانية ،بإنشاء قاعدة بيانات مكانية للخدمات التعليمية في الفضاء العمراني للمدينة الجزائرية عامة ، فعند إنشاء مدرسة في أي تجمع سكاني يجب أن يراعي:

- دراسة تفصيلية لهذا التجمع السكان و التجتمعات السكانية المحيطة به ، بمعرفة عدد السكان في سن التعليم التقديري.
- وضع الخيارات المتعددة بخصوص إنشاء مدارس مشتركة لهذه التجمعات ، أو مدرسة لكل تجمع بشكل مستقل والتحقق من توفر كل الخدمات المطلوبة في مبينى مدرسي مبني حديثًا مع مراعاة توفر الوسائل.
- تحديد البيانات الإجتماعية والإقتصادية للبيئة المحيطة والتي لها علاقة بالمدرسة .
- الأخذ بعين الإعتبار الزيادة الطبيعية في عدد السكان وتوقع عدد التلاميذ الملتحقين بهذه المدارس .
- عدد التلاميذ المتوقع أن ينتقلوا للسكن في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب .
- تحديد متطلبات الأمن والسلامة العامة سواء في الأبنية القائمة والجديدة، وهذان العنصران يعدان غائبين حاليًا في مؤسساتنا .

فمختلف التغيرات التي تكلمت عنها التي طالت مختلف المدارس الإبتدائية ومنها مدرسة عبد الرحمان بهوش والتي جسدت بطلبٍ منا، البلدية هي من قامت بتفعيلها على أرض الواقع ،كتغيير في جهة دخول وخروج التلاميذ مثلاً هذا لأننا نري من خلال أننا مسؤوليين عن تسيير هذا المرفق من باب حفظ أمن وسلامة التلاميذ لأن الشكل والنمط المعماري الحالي لا يتوافق مع إحتياجات الأنشطة التعليمية والتعلمية أولاً، وبعيد كل البعد عن متطالباتها التخطيطية، وهذا مايؤثر سلبًا علينا نحن مسيريين هذه المرافق وعلى التعليم وأبنائنا وسلامتهم وأمنهم.

"كثيرًا ما يُعرف الفضاء بصفته عنصر مستقل له أثار خاصة به لا تشتق من العناصر الأخرى المرتبطة به ،قولنا بأن الفضاء عنصر مستقل لا يعنى إطلاقًا بأنه عنصر غير محدد :لا يمكن فهم الفضاء وتفسيره إلا من خلال دراسة تمفصلاته مع البني التي ترتبط معه في تشكيلة إجتماعية معينة. فدراسة الفضاء تعني في حقيقة الأمر دراسة أثاره من حيث إرتباطها بالمكان والزمان، فمجموعة الأثار التي تبين قدرة الفاعليين

الإجتماعيين على التدخل في الفضاء، تقدم الفضاء كساحة للنفوذ والسلطة. فالمعنى الأول يقوم بتسيج شبكة التفاعلات مفضلاً بعض الأشكال من الإجراءات التنظيمية وبعض الفئات من الفاعليين الإجتماعيين .

أما مجموعة الأثار التي تبرز دور الفضاء في بناء تصورات تجاه الحياة الاجتماعية، فتقدم الفضاء كحيز مرادف لوعي الأفراد، فالمعنى الثاني فيشير إلى إمكانية إعادة إمتلاك الفاعلين الإجتماعيين للفضاء."[1]

فالنظرية البنائية الوظيفة ترمي إلى تحليل ودراسة بني المجتمع من ناحية الوظائف التي تقوم بها هذه البني وإن لكل من الأفراد البناء الاجتماعي وظيفة تؤديها من خلال إشباع إحتياجات الفرد في المجتمع، وأنه كل نسق ذو أجزاء التي تهتم بخصائص البناء الاجتماعي وظيفيًا وطبعًا منها المؤسسات الاجتماعية (المدرسة من خلال العلاقة المترابطة والمتداخلة بين أجزاء بنائه مترابطة فيما بينها (الطاقم التربوي والإداري مثلاً)، فالمجتمع يقوم على الاتفاق العام، و أن الإنسجام والتوازن هو جوهر وطبيعة المجتمع الذي يتكون من أجزاء أو نظم أو مؤسسات يقوم كل جزء على الأخر في علاقة وظيفية متبادلة بحيث يحقق في النهاية التوازن كلي في المجتمع كنتاج لهذه العلاقات الاجتماعية داخله، فالمدرسة هي مؤسسة إجتماعية تقوم بعدة وظائف منها بطريقة رشيدة وموضوعية بتصنيف وإقتناء الأفراد المجتمع وفقًا لقدرانهم وإمكانياتهم ومنه تحقيق تكافؤ الفرص على الأقل 'المساواة الاجتماعية'، وعليه فالمدرسة أداة في المجتمع لتحقيق الكفاءة والمساواة بين جميع أفراده ،فمن خلال المساوة بين أفراده وتساعد على خلق مجتمع يقوم على الجدارة والإستحقاق .

وفي مجتمع مرن خالٍ من الطبيقية مرن غير مغلق تتعدد فيه المكانة الاجتماعية للأفراد وفقًا لما يملوكنه من مواهب قدرات، ومن ثم تتاح لهم فرص واسعة ومتكافئة في عملية للحراك الاجتماعي في كل الإتجاه داخل شرائح المجتمع .

فالنظام التعليمي من خلال دراسته وتحليل الأنساق الفرعية للنظام التعليمي يتم من زاوية وظيفتها في تحقيق التكامل والتضامن الداخلي بين مكونات المجتمع، فالنظام التعليمي يؤثر في جميع النظم الداخيلة في تكوينه حيث يؤثر في النظام الاقتصادي، بوظائف التمييز والإقتناء تجعل التعليم بالضرورة على علاقة وثيقة بالظواهر الديمغرافية للمجتمع. فغالبًا ما يرتبط الهيكل الدمغرافي، إعتمادًا على سلوك الميلاد والوفاة، بمستوى تطور المدينة فبحسب الشبكة النظرية للتجهيزات للطور الأول (تنتشر الإبتدائيات في المدينة بالتوازي مع الكثافة السكانية لكل منطقة في المدينة و بمعدل شغل 29 تلميذاً/للقسم).

[1] عبد الرزاق أمقران : الفضاء العمراني : **فضاء إجتماعي وثقافي** ، الملتقي الدولى حول 'الدينامية الحضرية والتنمية المحلية 'جامعة فرحات عباس ،سطيف 21و22 أكتوبر 2003 ، تنظيم مخبر المشروع الحضري ، المدينة والإقليم ، ص 125

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Arc Gis.

بإستخدام تقنية Gis مستعينًا بتطبيق Google map لتحديد مواقع المرافق الخدمية الموزعة على الأحياء السكنية الهضاب شمال وشرق ومقارنتها بتخطيطها في ظل مخطط التهيئة العمرانية للهضاب شمال الذي تم الحصول عليه من مدير المركز الدراسات العمراني دون الحصول على مخطط التهيئة العمرانية للهضاب شرق ومخطط الوحدات العمرانية المشكلة لهما، ومخطط شغل الأراضي المكون للهضاب شرق وشمال من مديرية التهيئة والتعمير.

– تحديد نمط توزيع الظواهر العمرانية منها ظاهرة الخدمات التعليمية (المدارس الإبتدائية) في الهضاب "شمال الشرقي وشرق" من خلال إستخدام نظم المعلومات الجغرافية Gis بأسلوب التحليل المكاني الذي يرتكز على التحليل "بإستخدام أسلوب معامل صلة الجوار ويعتمد على دراسة نمط توزيع الخدمات التعليمية (المدارس) في التجمع السكاني ما يساعد على فهم نمط التوزيع هل هو عشوائي أم توزيع متركز،منتظم مما يساعد على التخطيط السليم في المستقبل."[1]

[1] أحمد الشريعي : **دراسات في جغرافية العمران** ، القاهرة ،1995، ص 105

ويحدد نمط التوزيع من خلال تطبيق المعادلة التالية في دراسة صلة الجوار:[1]

$R = 2d*N/A$ صلة الجوار بحيث :

d= معدل المسافة الفاصلة بين النقط (المسافة الحقيقية) والمعدل هو جمع جميع المسافات بين النقط وقسمتها على عدد القراءات (القياسات).

N=عدد نقط مواقع الخدمات.

A= مساحة منطقة البحث.

وتتراوح قيمة صلة الجوار بين (0 – 2,15) حيث يكون للمدلول الكمي معنى واضحًا ومحدد ببين النمط التوزيعي فإذا كانت القيمة تساوي 0 فهذا يعني أنه في قمة التجمع "التركز" .

وإذا كانت القيمة تساوي 2,15 فهذا يعنى قمة التباعد والإنتشار (منتظم) ، وهذا من خلال قيمة R:

جدول رقم (02) : نمط توزيع الظاهرة العمرانية

قيمة R	نمط التوزيع
0 – 0,5	متجمع (متقارب)
0,5 – 1	نمط عشوائي
1 – 2	متباعد
تقترب من 2,15	منتظم

تحليل صلة الجوار: Analysis Neighbor Nearest Average

تستخدم أداة مسافة الجار الأقرب لتقيس المسافة بين كل مدرسة وجارتها الأقرب، ثم يؤخذ المتوسط العام لكل هذه المسافات لتحديد الجار الأقرب للمدرسة. ويمكن تعريف اختبار صلة الجوار على أنه "متوسط بعد الجيران عن عنصر الظاهرة ضمن منطقة جغرافية محددة، يتم حسابها عن طريق قسمة المتوسط المحسوب) متوسط بعد كافة العناصر الداخلة في التحليل عن بعضها البعض(على المتوسط المتوقع أو المثالي) متوسط بعد العناصر عن بعضها فيما لو كان لها توزيع مثالي على نفس المساحة من الأرض. ومعدل المسافة = القيمة المحسوبة / القيمة المتوقعة[2].

[1] أحمد الشريعي ، مرجع سابق، ص 106

[2] قاسم الدويكات : **التحليل المكاني لمواقع المدارس الخاصة في مدينة أربد/ الأردن** ، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECS) ، العدد الرابع ، ص 26.

الموقع	ED	N	ED/N=D	2*D	A/M^2	N/A	2d*N/A =	نمط التوزيع
هضاب شمال شرق	400	2	200	400	320300	0,0000062	0,0024	متجمع
الهضاب شرق	100	2	50	100	234251	0,0000085	0,0008	متجمع
الهضاب	500	4	125	250	554551	0,0000072	0,0018	متجمع

نمط توزيع الخدمة التعليمية للمدارس في الأحياء السكنية بإستخدام أسلوب صلة الجوار

* تم حساب المساحة بين النقاط ومساحة الأحياء من خلال برنامج نظم المعلومات الجغرافية Gis.

بحسب معادلة صلة الجوار فإن مجموع المسافات الفاصلة بين مواقع المدارس الإبتدائية يساوي 500 م، وعدد مواقع المدارس الإبتدائية يساوي 4، ومساحة منطقة الدراسة تساوي554551 م^2، وتنتج من معادلة صلة الجوار الرقم 0,0018 وهو قريب من الصفر،يعنى أن نمط توزيع المدارس في منطقة الدراسة من النوع المتجمع .

مخطط رقم (02) : مخطط التهيئة العمرانية للهضاب شمال

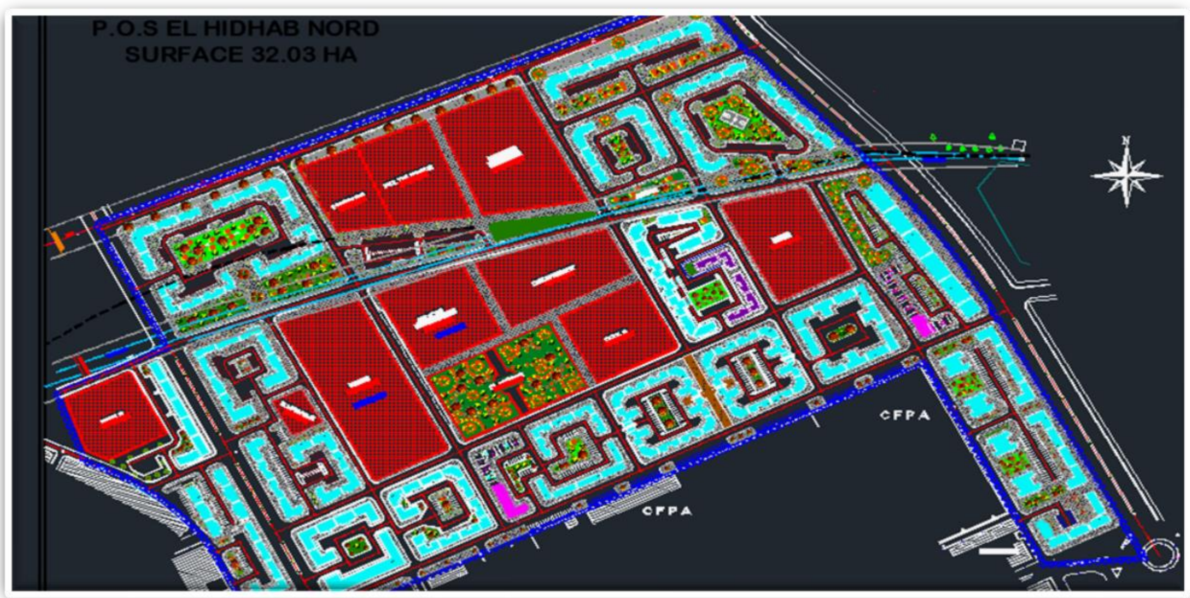

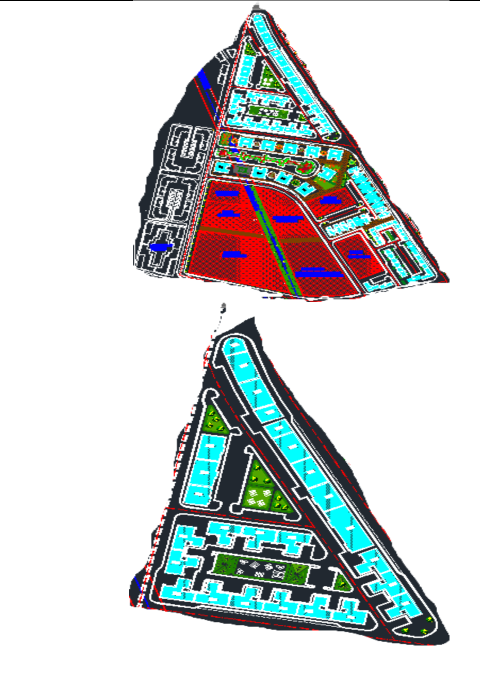

مخطط رقم (03) : مخطط الوحدة العمرانية الجوارية رقم (2) للمخطط شغل الأراضي رقم (3)

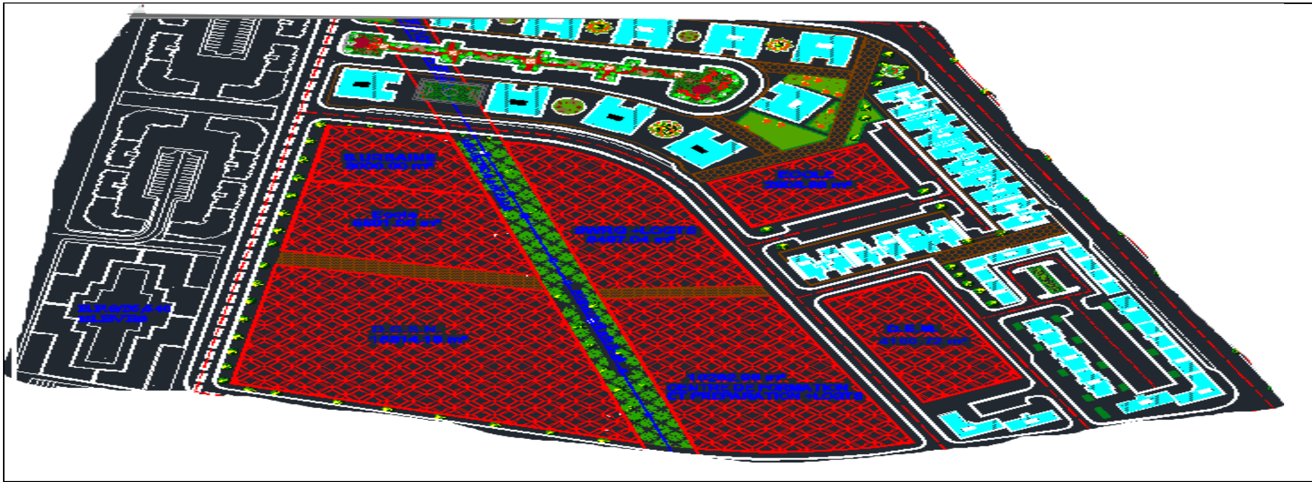

المفتاح :

1. إبتدائية مروش محمد
2. متوسطة سعادنة لعياشي
3. سكنات وظيفية خاص بموظفي التعليم الإبتدائي والمتوسط

مخطط رقم (04) : مخطط التهيئة العمرانية للوحدة الجوارية رقم (2)

مخطط التهيئة العمرانية للوحدة الجوارية رقم (002) يتنمي لمخطط شغل الأراضي رقم (03) للهضاب شرق.

إستعمالات الأراضي في مخطط التهيئة العمرانية للوحدة الجوارية رقم (2) :

1- الحيز العمراني مساحة 3000,00 م^2 الذي خصص له للوظيفة S.URBAINE تم استبداله بالوظيفة التعليمية للطور الإبتدائي الابتدائية شلالي لخضر .

2- أما الحيز العمراني بمساحة 5501,00 م^2 الذي خصص له للوظيفة التعليمية " مدرسة ابتدائية " ، فقد غير للوظيفة الدينية "مسجد الرحمان ".

3- سكن وظيفي في المدرسة الإبتدائية للمدير.

4- والحيز العمراني بمساحة 15314,19 المخصص للمديرية العامة للأمن الوطني D.G.S.N فقد تم إستغلاله كحديقة سميت "حديقة العرسان ".

مخطط رقم (05) : مخطط شغل الأراضي للهضاب شمال

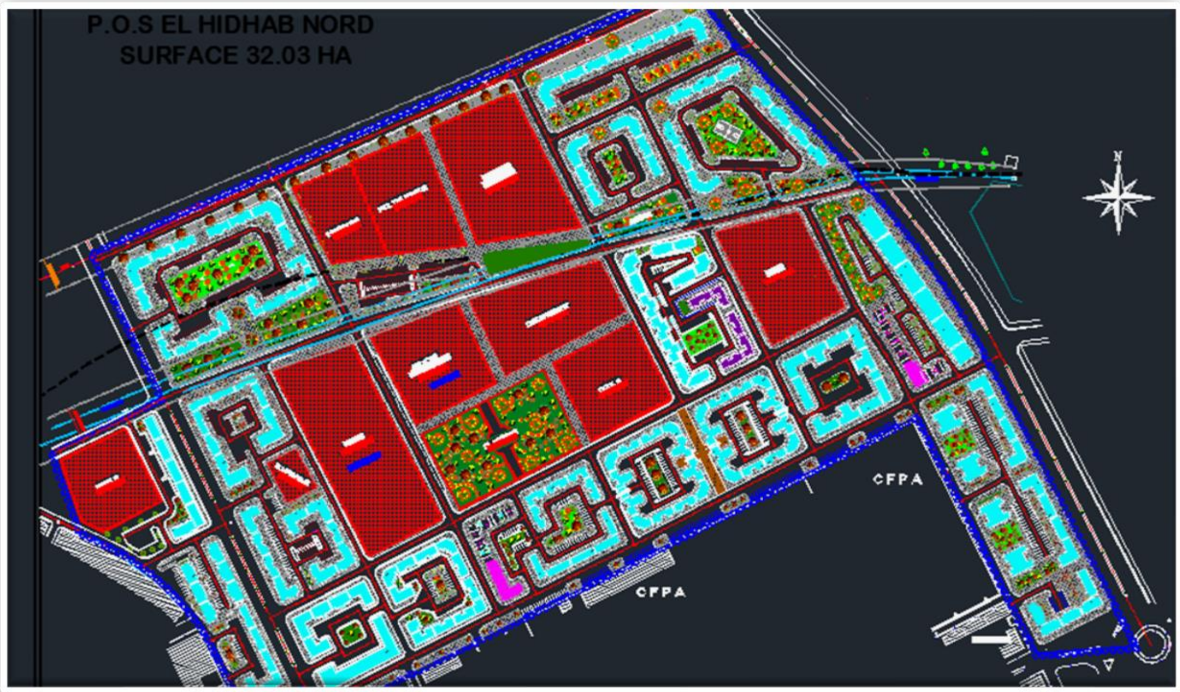

مخطط رقم (06) : مخطط التهيئة العمرانية لشمال الشرقي للهضاب

مخطط رقم (06) : مخطط التهيئة العمرانية للهضاب الشمال الشرقي

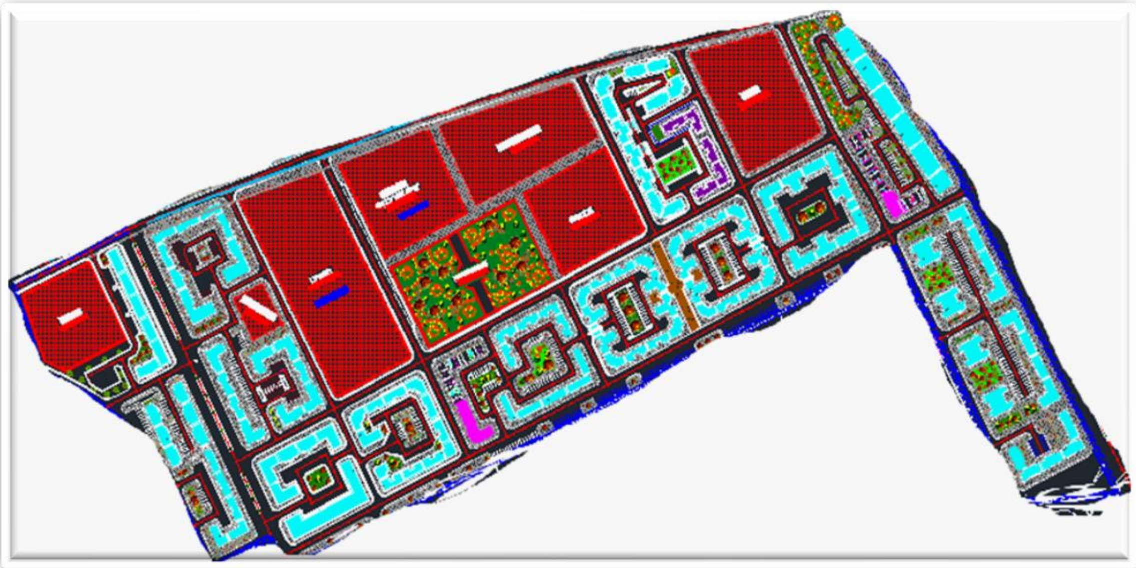

مخطط رقم (07) : إستعمالات الوظيفية في مخطط التهيئة العمرانية لشمال الشرقي الهضاب

بمقارنة إستعمالات الأراضي للوحدة الجوارية رقم 4 للهضاب الشمال الشرقي حيث تم تحديد النقاط التالية:

- توافق إستعمال الأرض للوظيفة التعليمية الذي خصص له مساحة 4898,00 م^2 مع الحيز العمراني للطور الإبتدائي لمدرسة بن بهوش عبد الرحمان .
- توافق إستعمال الأرض للوظيفة التعليمية ،إلا أنه لا يتوافق لنوع المرفق المخصص له للطور المتوسط ب مساحة 7738,39 م^2 ،وإستبدل بثانوية عباس لغرور.

- توافق إستعمال الأرض للوظيفة التعليمة مع مرفق الطور التعليمي ،بمساحة 6027,64 م^2 ، و سميت ابتدائية صالح زروق.

– كذلك التجاوزات التي طالت وتعرضت إليها الفضاءات الخاصة بالأطفال بتغيب التام لمجالاته في مختلف الوحدات الجوارية المكونة للأحياء السكنية بمختلف أنماطها ،وبالتالي فالمجالات المبرمجة خاصة في مخطط التهيئة للهضاب شرق لا تتوافق ما هو موجود فعلاً على أرض الواقع ،في على سيبل المثال لا الحصر فالحيز العمراني الذي خصصت مساحته للمجالات اللعب داخل فضاء الحي السكني في مختلف الأنماط السكنية أصبحت عبارة عن مجال لركن السيارات الساكنة ، وهذا راجع لمختلف الهيئات المشرفة على انجازمشاريع السكنية لم تلتزم بالتوزيع الوظيفي للأرض السكنية وفق ماهو مبرمج في مخطط التهيئة، و كذلك التعليمية دون أخذ بعين الإعتبار لدورها المهم والحيوى لدى السكان .

عرض وتحليل نتائج الإستمارة:

1. خصائص مجتمع البحث :

أ- محور البيانات الشخصية :

إن الخصائص العامة لمجتمع البحث تمثل الإطار المرجعي الذي يمكننا من تفسير المعطيات الواقعية، على اعتبار أن هذه الخصائص تحدد معالم مفردات البحث من حيث الجنس، السن، مدة الإقامة، المستوى التعليمي، الحالة العائلية،الدخل بإعتبارها متغيرات مستقلة من حيث إختلاف رأي السكان عن الخدمات الحضرية فمعرفة هذه الخصائص يمكننا من فهم مجتمع البحث فهما دقيقا يمكننا من تفسير مختلف الخصائص وتحليلها للوصول إلى نتائج تعمم فيما بعد على كل المجتمع.

جدول رقم (01): توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس.

الجنس	التكرارات	النسبة المئوية
أنثى	28	%28
ذكر	72	%72
المجموع	100	%100

تبين نتائج الجدول رقم (01) أن الذكور تمثل أغلبية أفراد العينة، حيث قدر عددهم ب 72%. في حين نجد أن الإناث قدر عددها ب 28 ونسبتهن قدرت ب 28% في توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس. حي يعتبر أحد أهم العوامل الديمغرافية لمجتمع البحث، فمن خلال علاقتة بمشكلة البحث المدروسة ونوعية الآراء المستقاة ميدانيًا، ورأي كلنهما للخدمات الحضرية في منطقة الدراسة. ويعود السبب في ذلك عند توزيع الإستمارات تصادف مع تسليم النتائج الدراسية، واجبارية حضور الولي" الأب" في هذه المدارس إلا في الظروف الإستثنائية يتم تسليم النتائج الدراسية للأم. غير أن رأي أفراد العينة ذكورا أو إناث حول الخدمة الحضرية المقدمة لهم في مختلف مجالاتها تبعًا لمتغير الجنس متجانسة في إجاباتهم، نظرًا لأن هذه الخدمات هي ذات صبغة عمومية وتقدم بنفس المستوى لكافة السكان.

جدول رقم (02): توزيع أفراد العينة حسب متغير السن

السن	التكرارات	النسبة المئوية
30 – 20	11	%30
40 – 31	70	%70
50 – 41	13	%13
60 – 51	06	%06
المجموع	100	%100

من خلال نتئج الجدول (02) نميز بين أربعة فئات عمرية، إذ نجد بأن 70 % من أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم بين 31 و 40 سنة، تليها فئة العمرية 41 و 50 بنسبة 13%، ثم فئة بين 20 و 30 سنة بنسبة 11% أما فئة 51- 60 بنسبة|08% . تسمح لنا بيانات التركيبة العمرية لمنطقة الدراسة من تحديد أطر وكيفيات توزيع النشاطات الاجتماعية بين فئات العمر لأفراد المجتمع، وعلاقة هذه النشاطات بنوعية أنشطة الخدمات الحضرية فيها. حيث أن الخدمات التعليمية المقدمة مثلا إلى الفئات العمرية الأقل سنا تختلف في شكلها ومضمونها من تلك المقدمة إلى الفئات العمرية الأكثر سنا التي يحتاجونها . وهو ما قد يؤدي إلى اختلاف الرأي عن مضمونها.بالعودة إلى نتائج الجدول تشير إجابات المبحوثين لعدم وجود اختلافات لتعزى لمتغير السن، ويعود ذلك أنهم مستفيدين من المرافق الخدمية الموجودة في أحيائهم والموزعة على المنطقة السكنية الهضاب بنفس الدرجة، والكل متساوين فيها ،إلا أنه رغم وجود حاجة السكان لمختلف متطلبات الحياة الحضرية المجسدة في المرافق الخدمية بحسب

الفئات العمرية أطفال، نساء كهول ،شيوخ والتي يجب توفيرها (استغلال وقت الفراغ). الخدمات المقدمة يجسد واقيعًا اجتماعيًا من حيث واقع هذه المرافق الجوارية التي لا تستجيب لحاجات اليومية للساكنة: التعليم،اللعب،العلاج القاعدي.المياه.

جدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب متغير مدة الإقامة

المدة الزمنية	التكرارات	النسبة المئوية
10 سنوات	35	%35
14 سنة	43	%43
8 سنوات	22	%22
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول رقم (03): التي جسدت متغير المدة الزمنية من أفراد عينة البحث أنها بين 10 سنوات إلى 14 سنة هم سكان تم ترحيلهم من الأحياء العشوائية في إطار عمليات إعادة الإسكان (ملكية) حيت تشير إجاباتهم عن نسبة 78 % التي بدأت من سنة 2006 من صيعة السكن الإجتماعي، وعن 8 سنوات نسبته 22% من صيغة السكن التساهمي، وهي مدة تسمح لهم بتجسد معاناتهم من واقعية المرافق الخدمية الجوارية الحضرية ومستواها في منطقة الدراسة .

جدول رقم (04): توزيع أفراد مجتمع الدراسة حسب متغير الحالة العائلية.

الحالة العائلية	التكرارات	النسبة المئوية
متزوج	89	%89
أرمل	**11**	%11
المجموع	100	%100

يتبين نتائج الجدول رقم (04) فئة المتزوجين تقدر بنسبة ،89% أما الأرامل ب 11%و من المهم معرفة البناء الاجتماعي للعينة مجال الدراسة من حيث متغير الحالة العائلية، ويعود ذلك إلى عنصرين رئيسيين: أولهما الأولوية الخدمة ونوعيتها ،ومنه تتفق إجابات أفراد عينة البحث من فئة المتزوجين و الأرامل أن لهم أطفال في سن التمدرس والذي يحتاجون إلى خدمات وفضاءات حضرية ذات نوعية منها التعليمية والترفيهية ،رياضية في محيطه السكني التي تساهم في بناءه معرفيًا ونفسيًا وجسديًا مما يساهم في بناء طفل سوي ،وكذلك هم يحتاجون إلى فضاءات خاصة بهم وتساهم في استغلال أوقات الفراغ في محيطهم السكنى وتجنب معاناة التنقل إلى مركز المدينة لسد حاجاته من الخدمة الحضرية الرياضية ،الترفيه ،مساحات خضراء ،حدائق .وعدم البقاء في ارتياد المقاهي .

جدول رقم (05): توزيع أفراد العينة حسب مستوى التعليمي.

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة المئوية
ثانوي	07	% 07
جامعي	93	% 93
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول رقم (05) أن 93% من عينة الدراسة ذات مستوى جامعي، كما أن 07% ذات مستوى ثانوي ومن خلال متغير المستوى التعليمي لأفراد العينة يُمكننا من معرفة وعي الأفراد بمستوى الخدمات المقدرمة و نوعيتها ومقارنتها بمتطلبات حياتهم الحضرية . وقدرتهم التحليلية للمشكلات الخدمة الحضرية التي يُعانون منها في منطقة الدراسة .

ومنه توجد اختلاف في إجابات أفراد العينة تعزي لمتغير المستوى التعليمي عن مختلف مجالات الخدمات الحضرية ويرجع لثلاث أرباع العينة يحملون مؤهلا علميًا ساعد في تحليل إختلال نوعية المرافق خدمية الموجودة في منطقة الدراسة الذي يعود إلى عدم التوافق بين عدد السكان والكثافة السكانية العالية ، والفئات العمرية التي توجه إليهم الخدمة ،وكذلك إلى سياسة الإسكان المتبعة الدولة دون مرافقتها بالخدمات الضرورية مما إنعكس سلبًا على حياتهم في هذه الاحياء التي تعاني نقصًا كبيرًا في الخدمات القاعدية :التعليم الإبتدائي،العلاج . فوجود الخدمات اللازمة وبالكمية المطلوبة تساهم بشكل كبير في إستقرار السكان .

جدول رقم (06) : توزيع أفراد مجتمع البحث حسب متغير مستوى الدخل.

المستوى الدخل	التكرارات	النسبة المئوية
ضعيف	92	%92
متوسط	08	%08
المجموع	100	%100

يبين نتائج الجدول رقم(06) بأن أغلب أفراد العينة عمال بنسبة92 % وما نسبته 08 % من الموظفين (معلمين ،ممرضين) يرتبط مستوى دخل الفرد مباشرة بمستواه الاقتصادي و المادي قدرته على تحمل متطلبات الأسرة من وعلاج ،ترفيه ورياضة و أن هذه الأسر نووية مستقلة بذاتها.ومادام كلاهما تنتميان للدخل الشهري الذي لا يكفي لمتطلبات الأسرة من اكل والتنقل وفواتير الخدمات التحتية ماء ،كهرباء،غاز ،انترنت فهي منطقيًا لا تكفي للحاجات العلاجية والرياضية التي تتطلب استراكات شهرية أو سنوية .

جدول رقم (07) : توافق مساحة المسكن مع حجم الأسرة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
يتوافق	30	%30
لا يتوافق	70	%70
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول رقم (07) : السكان يرون ما نسبته 30 % أن عدد الغرف يتوافق وعدد أفراد الأسرة وهذا يعنى أن الأسرة التي تسكن المنطقة الدراسة هي أسرة حديثة أو حديثي الزواج ، وهذا ما تفسره عدد أفراد مابين 2 قابلة نسبة 8 % ، و3 أفراد قابله 12 % . وبالمقابل يرى ما نسبته 70 % من السكان أن عدد الغرف لا يتماشي مع عدد أفراد الأسرة، وهذا ما تفسره عدد أفراد ما بين 4 مانسبته 24 %، 5 أفراد يقابله نسبة 22 %،6 أفراد يقابله 21 %، و7 أفراد يقابله 11 % إزدياد حجم الأسرة التي لا يستجيب السكن لإحتياجات السكان المستقبلية . وهذا ما يفسره نتائج الجدول الموالي حول المشاكل التي يعاني منها المسكن.

جدول رقم (08) : المشاكل التي يعاني منها المسكن

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
ضيق الغرف	34	%34
ضيق المطبخ	6	%06
الإثنين معاً	55	%55
لاشيء	05	%05
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول (08) : أن المسكن يعانى بما فيها الغرف بنسبة 34 % ، و 06 % ضيق المطبخ ،ومن السكان ما يرون أن المسكن يعانى من ضيق في المساحة ككل بنسبة 55 % التي لا تستجيب للنصيب الفرد الواحد /م^2.

جدول رقم (09) : التغيرات التي أجريت على السكن

نوع التغيير	التكرارات	النسبة المئوية
تغير الشرفة إلى المطبخ	27	%27
الإستفادة من مساحة تغيير المطبخ إلى غرفة	15	%15
تغيير نوع النوافذ من الخشبية إلى نوافذ الألمنيوم	32	%32
الإستفادة من مساحة غرفة الجلوس	26	%26
المجموع	100	%100

يتضح أن من نتائج الجدول (09) : السكان قاموا بتغرات في المسكن وفق ما يلبي إحتياجهم ، مما يؤدي إلى تغيرات تطال فضاء السكن سواء في التقسيم الداخلى أو تغير تجهيز المراحض والحمام بإستعمال الخزف والغرانيت ، نوافذ الألمنيوم 32% .

التحليل السيوسيولوجي :

إن مختلف أنماط السكن المعتمدة في برامج السكن ،لا تستجيب في نفس الوقت لحاجات ولمتطلبات السكان رغم أن الحصول على السكن يعتبر بمثابة نجاح ،وبمجرد استلام المفتاح إلا أن الساكن يكتشف العيوب والنقائص التي طالت مسكنه و يبدأ مباشرة في إعادة تهيئة الفضاء الداخلي للمسكنه ،رغبة منه في تكييفه مع قواعد ثقافته بحيث تشير أن السكان قاموا بمختلف التعديلات على مساكنهم، إشارة هنا لإعادة لمتلاك المجال يتعلق بنمط السكن، ونماذج البناء ،حيث أن جل الصيغ السكنية التي بالمدينة الجزائرية تتشابه في شكلها الهندسي المعماري، رغم إختلاف المستوى الاجتماعي والإقتصادي للمستفديين من الصيغ السكنية فعلى سبيل المثال ولا الحصر أن صيغة عدل مساحتها تمتد من 60 م^2 أو70 م^2، فهذه المساحة يشترك فيها برنامج السكن الاجتماعي و التساهموي والترقوى المدعم. فالشقة لا تستجيب لتطلعات السكان، فتُغيب القيم السوسيو- ثقافية ذات الدلالات الرمزية، النابعة من المرجعيات سوسيو - دينية. بينما يجب النظر في "كيفية تكييف فضاء المسكن مع النّاس و الجماعات الإنسانية.[1]

فيما يخص البنية العمرانية لوحظ العديد من التجاوزات التي طالت المجال العمراني الذي لم يُقام على أساس دراسات مسبقة ، وهذا مالاحظ على مختلف الأحياء السكنية في الهضاب (الهضاب شمال والشرق) المقدر عددها 57 حي سكني، وعلى مختلف الترقيات العقارية بمختلف أنماطه: الاجتماعي، التساهمي، الترقوي، الذي من المفروض أن يكون مراقب بإعتباره تدخل ضمن الوسائط المنظمة للعمران . فمختلف التجاوزات التي رصدت في مجتمع الدراسة، التي أصبحت سمة تميز البنية العمرانية إلا أنّها دائمًا تتعرض بإستمرار بتغير بإختلاف التجاوزات كتغير الوظيفة، الواجهة، إحتلال الرصيف، تحويل الشارع. وهذا ناتج عن غياب مواصفات العمرانية العصرية في البناء والتجهي، التي لا ترقي إلى مستوى إحتياجات الأسرة الجزائرية الحضرية العصرية أولاً بسبب عدم توافق النماذج الهندسية والمعمارية مع نمط معيشة وثقافة الأسرة الجزائرية ،وهذا راجع إلى نقص ثقافة المرقيين العقاريين في مجال البناء، إضافة إلى نقص هامش الربح في مبيعات السكنات، مما يؤدي بالمرقيين إلى إنتهاج استراتيجية تقليل التكاليف المواد المستخدمة في بناء وتجهيز السكنات (داخليًا وخارجيًا) : كإستعمال النوافذ الخشبية من النوعية الرديئة، البلاط من الطراز القديم والأرخص ثمنًا، وذلك لأن هذا النمط من السكن (الاجتماعي والتساهموي) مدعم وسعره محدد من طرف الدولة.

فتفاقم أزمة السكن والإسكان والمشاكل التي تعاني منها المدينة الجزائرية عامة أدى بالدولة إلى إنتهاج والإعتماد على المناطق السكنية الجديدة، بخلق أنوية للنمو العمراني لإستقطاب السكان بتوسيع سياسة السكن

[1] Chombart de lauwe PH: **Famille et habitation** ,Paris ,CNRS ,1975 , p 11.

الجماعي، واهتمت ببناء الوحدات السكنية من حيث الكم دون مراعاة للنوعيتها، ودون إقامة دراسات مسبقة لحاجات ومتطلبات الأسرة من ناحية الثقافية، الاجتماعية والديمغرافية، التي ساهمت بشكل مباشر في مختلف التغيرات التي طالت البيئة العمرانية منها:

- إذ لوحظ تغير الشرفات ووظيفتها إما بالغلق أو تحولها إلى مطبخ .
- عدم الاهتمام بالتنمية المستدامة فالتجهيز الشرفات والنوافذ وحتى أبواب الغرف بالألمنيوم pvc والذي يظفى جمالية على واجهة العمارات وكذلك ينقص من استهلاك الكهرباء ،وينقص من سماع التلوث الصوتي الخارجي.
- تغيير التقسيم الداخلى للمسكن بسبب الضيق إذ أن عدد أفراد الأسرة حسب الجنس لا يتوافق وعدد الغرف. وكذلك تغير المواد التقليدية وتغيرها بالحديثة كالرخام، الغرانيت، وتجهيز المطبخ بتجهيز عصري . "وإذا إعتبرنا أن التملك يُبرر مبادرة السكان ودورهم الفعال داخل الفضاء الحضري والمنزلي ، كما أنه يُسلط الضوء على السلوكيات التي تبدو عديمة الأهمية، والتي من خلالها يعطى السكان معنى لسكنهم."[1] "فالتمليك يحمل أكثر من طريقة لتعبير عنه، يستطيع أن يكون رمزيًا كما يستطيع التجسيد من خلال التحويلات المادية الملموسة.[2]

وهنا إشارة إلى عدم أخذ دراسة تفصيلية عن المشروع الحضري بمختلف أبعاده العمرانية، الديمغرافية ،الإجتماعية، البيئية للسكان. وفي هذا السياق" أن ما يعرضه الواقع الاجتماعي للمجتمع الجزائري من صور حية عن المشهد الحضري المعماري تكشف لنا بكل وضوح عن ذلك النقص والإخفاق من دلائل ما يتخبط فيه المجتمع من فوضوية عمرانية، هذه الظاهرة التي يتقاسم المسؤولية فيها كل الأطراف المعنية بها وتخص بالتحديد فريق صناع البناء (المنتجون) وجماعات السكان المستخدمين (المستهلكون).فالقضية المطروحة اليوم حول إشكالية إنتاج المجال السكني (المعماريين) من جهة والمستهلكين للمجال السكنى (السكان) ، و من جهة أخرى لتقييم أنفسهم لمعرفة ماذا قدموا للعمارة وإلى أين وصول بها أولا ،والإختيار الثاني وهذا بهدف النظر في كيفية التعامل معها من الناحية التنظيرية و التطبيقية لتحسين المنتج المعماري حتى تلقى قبولاً في محيطه مستقبلًا إذا أرادوا التخفيف من حدة هذه الأزمة، ورغبوا فعلا في النهوض و الإرتقاء معماريًا ووظيفيًا وحضاريًا . فإذا كان مضمون عملية إنتاج المجال السكني قائمة على كل ما يوفره هذا الأخير للإنسان من متطلبات إجتماعية التي تلبي أهم حاجياته اليومية الأساسية والثانوية وحتى الكمالية بطريقة متوافقة مع ثقافته داخل

[1] Pinson ,D : **Usage et architecture** , l'Harmattan , Paris,1993, p 263
[2] Navez-Bouchavinef : **Habiter la ville Marocaine** , l'Harmattan,Paris,1997,p 117

المنزل في إتجاه الدرب إلى الحي ثم المدينة هو العنصر الأساسي المكون لعامل الرفاهية والتوازن بين الإنسان و المجال."[1]

جدول رقم (10) : مسببات التلوث في الأحياء السكنية

نوع التلوث	التكرارات	النسبة المئوية
نفايات منزلية	56	%56
نفايات محلات تجارية	32	%32
النجارة	8	%08
الحدادة	4	%04
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول (10): تعاني المنطقة السكنية الجديدة في الهضاب من تغلغل وانتشار الورشات الصناعية كالحدادة، نجارة الألمنيوم، الخشب،رقائق البطاطا، وهي من الأنشطة الغير مسموح بها ومزاولتها في الأحياء السكنية لأنها تشوه البيئة في مظهر الجمالي وما ينتج عنها من مخلفات الضوضاء على صحة الساكن الناتج عن الماكينات والمعدات الثقيلة في ورش الحدادة والنجارة والأهم تلوث الهواء محدثة أضرارًا من جراءالأبخرة السامة التي تنجم عنها وتتسبب في انتشار أمراض الصدر كالحساسية، ضيق التنفس، الربو.

و نتسائل أين القانون اتجاه ممارسة هذه الأنشطة ،ومنه هل يملك أصحاب هذه الحرف رخصة ممارسة النشاط ، وما دور الفرع البلدي للهضاب وبلدية سطيف التي سمحت بإنتشارها داخل الأحياءالسكنية ؟

جدول رقم (11) : طبيعة العلاقة بين الجيران

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
منعدمة	56	%56
حسنة	32	%32
جيدة	11	%11
المجموع	100	%100

فإن السياسات المنتهجة المتمثلة في السكن الجماعـــي وعمليـــات إعادة الإسكان، التي أنتجت مفارقات أخرى، أهمها الجوار و ربط علاقات الجوار ويقل في مثل هذا النوع من السكن "فالسكان مهما كانت الشريحة

[1] مليكة لبديري: المهنس المعماري و إشكالية إنتاج المجال السكني في المجتمع الجزائري من منظور السوسيولوجي، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية ،المجلد 2 العددد (4) جوان 2014 ، ص 225

الإجتماعية التي ينتمون إليها لا يتبادلون الزيارات فيما بينهم. وإذا كانت عتبة الشقة تمثل قطيعة حادة بين الخارج و الداخل، فإنها كذلك تمثل تحديدًا واضحًا لحدود الأسرة في مقابل الجيران و سكان الحي، و الإجتماع الموجود بين أفراد الأسرة قد يكون ممتدًا ، كما قد ينحسر تمامًا مع ما يحصل في المحيط السكني."[1]

حينما يملأ الأفراد مكاناً فيزيائيًا (مجالاً جغرافيًا)، "فإن ذلك يعكس المكانة الاجتماعية التي ينتمون إليها ،ويعبرون عنها ضمن علاقاتهم الاجتماعية وطبيعتها .بهذا يصبح المجال انعكاسًا للتراتبية الاجتماعية مادام ليس للفرد نفسه الحظوظ والإمكانيات نفسها للولوج إلى المجال واستهلاكه ، ما يجعل العلاقات الاجتماعية متباعدة بين بعض الفئات التي تمتلك المجال وتتمتلكه ، وتلك التي تُحرم من المجال ومن الولوج إليه. فالمسافات المجالية هي مسافات اجتماعية ، والتباعد المجالى يعكس تباعدًا اجتماعيًا ،وقد يحدث تقارب مجالي من دون أن يعكس تقاربًا إجتماعيًا ."[2]

فالتباعد والتقارب المجاليان تتشكل بنية المجال عند زيمل نتيجة عملية ثنائية الجذب /الدفع هذه القوة التي يمكن ربطها ، في جزء منها ،بنظرية الصراع التي يتحدث عنها بوصفها علاقة اجتماعية بين طرفين ،تعكس فعلاً متبادلاً. إن هذه الحركة الملازمة للعلاقات الإجتماعية ، هي ما يساهم في التغير الاجتماعي نظرًا إلى تضارب المصالح بين الأفراد والجماعات. ومن هذا الجانب، نظراً إلى الصراع بوصفه اعترافًا بالأخر وبمصالحه، فهويحمل دلالة سوسيولوجية مادام يساهم في تغيير مصالح المجموعات البشرية ،ويوجد علاقات تواصل بينهما، يُنظمها في شكل وحدة اجتماعية، كما أن الصراع لا يقتصر على علاقات بين الأفراد والموجوعات البشرية، بل يمتد إلى الوجود، لأنه يحتاج إلى هذا النوع من علاقات الصراع لتحقيق التوازن والإنسجام."[3]

وما "دام الأمر على هذا النحو ،فالمجتمع هو نتاج هاتيين العمليتين بالأفعال المتبادلة التي تشكل الحياة الاجتماعية ،ويتم النظر إليها نظرة إيجابية، أي إن الصراع عملية بناءة تقوم على الإختلاف في المواقف والتصورات وعلى اللاتكافؤ، حيث يسعى الأفراد لإيجاد توافق وسط هذا الوضع المتميز بالتناقض والتجاذب. في هذا السياق، إذا يولد الفعل المتبادل بين الأفراد ،بتأثير بعض الدوافع أو بعض الغايات ،سواء كانت معلنة أم غير معلنة، هذه الدوافع والغايات هي التي تحفز قوة الجذب أو الدفع وتوجد دينامية اجتماعية ،ويأخذ تفاعل الأفراد ودخولهم في علاقات تبادل شكلاً معيناً ومحددًا ،ويُشكل الأفراد من خلال وحدة مؤسسة على مصالح ،وداخل هذه الوحدة ،تتحقق تلك المصالح في هذا الإتجاه أو ذاك ،وهو ما يحقق المجتمع في مفهومه العام."[4]

[1] Jacques, Brun (dir), **Logement et habitat l'état des savoirs**, Paris, La Découverte, 1998, p 348
[2] Georg Simmel, ibid , p 602
[3] Georg Simmel, ibid , p 499
[4] Idem , p 43

في خضم هذا، لا يربط الأفراد علاقات اجتماعية واتصالات، رغم التقارب المجالي، ولا تتم هذه العملية عند زيمل إلا من خلال ثلاثة عوامل مميزة للحداثة :تقسم العمل ،المدينة الكبيرة ،النقد ،وتمنح المدينة الكبيرة إمكانات متعددة للتباعد والتقارب المجالين ،إنها مكان التكتلات اللامحدودة والحشود التي تسمح بتنامي المسافات الاجتماعية وتصاعدها، بما فيها علاقات اجتماعية قائمة على التباعد، أو المسافات الإجتماعية المبنية على التقارب المجالي، كنماذج مكانية.

ان طبيعة المدينة وحجمها هما ما يسمحان بالمكانية ،سواء كانت هذه مؤسسة على التباعد أم التقارب ، لهذا حاول زيمل وضع تمفصل مابين المدينة الكبيرة، وشكل خاص من المكانية يقوم على الخصائص الفيزيائية (المادية)،هي الحجم والكثافة و التقارب/التباعد ،تتحول في شروط فينومينولوجية إلى تجربة مجالية تترتب عليها خصائص وسمات سوسيولوجية."[1]

"وتعتبر الجيرة وحدة إجتماعية في المجتمع المحلي الحضري يسودها نمط العلاقات الأولية، التي تسمح بالتآلف ويصاحبها تجانس واضح في الضبط الاجتماعي غير الرسمي .هذه الجماعة يتميز أعضاؤها بالقرب المكاني، وبالتالي فإن الجيران يتميزون بعلاقات الوجه للوجه، هذه العلاقات تجعل كل الجيران يشكلون جماعة أولية، ومن المؤكد أنه لا يوجد مصطلح استعمل بكثرة وبمضمون قيمي كمصطلح الجوار. ويتضمن التصور الشائع عن المجاورات أو جماعات الجيرة فكرة مؤداها :أن النوعية الخاصة والمميزة لعلاقات الجوار هي تلك العلاقات التي تجعل الجيران يشكلون جماعة أولية ،قد تغيرت بدرجة ملحوظة بفعل عوامل التحضر، هذه العوامل جعلت من المجتمع الحضري مجرد تكدس لمساكن متجاورة لأفراد قد لا يعرف الواحد اسم الآخر، حيث يرى" بارك Park " أن جماعات الجوار فقدت في البيئة الحضرية ما كان لها من مغزى في الأشكال البسيطة والتقليدية بالمجتمع ."[2]

ويضع" فيشر" "مجموعة من الشروط التي تجعل جماعة الجيرة تأخذ شكلا أوليًا وشخصيًا للعلاقات السائدة بين أفراده هي : الضرورة الوظيفية، نوعية العلاقات السابقة على علاقات الجوار، ثم الافتقار إلى جماعات أخرى بديلة . والضرورة الوظيفية حسب" فيشر "هي أن المشاكل والحاجات المحلية المشتركة بين سكان الحي أو المنطقة ، و مواجهتها من شأنها أن تقوي بينهم روابط الجوار والاعتماد الوظيفي المتبادل، أما نوعية العلاقات السابقة فمعناها في نظره أن علاقات الجوار قد تتأثر بوجود أو عدم وجود علاقات أخرى بين الأفراد غير علاقات الجوار، كالزمالة، أو القرابة، أو الاشتراك في نفس الجماعة الدينية أو السلالية ."[3]

[1] Iain Borden,Space Beyond: **Spatiality and the City in the Writings of Georg Simmel** ,The Journal of Architecture,vol.2,no 4(1997),p 318

[2] السيد عبد العاطي السيد:**علم الاجتماع الحضري**، دار المعارف ، الإسكندرية مصر، 1984 ، ص332

[3] محمد عاطف غيث: **علم الاجتماع الحضري**،الجزء2، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر،2005، ص 335

إن علاقات الجوار والقرب المكاني قد تدعم وتقوي هذه العلاقات السابقة ،لكنها لن تكون المصدر الأساسي لهذه الروابط بين الأقارب والزملاء ، أما الافتقار لجماعات أخرى بديلة فأشار له " فيشر "في صدد أن الأفراد يختارون علاقاتهم الشخصية بالجيران، فإنّما يوطدونها أو ينصرفون عنها للحصول على علاقات جواريه مع أفراد آخرين، هذه الشروط أدت به للتأكيد على أنه كلما زاد حجم المجتمع كلما زادت درجة تحضره.

رقم (12) : تبادل الزيارات بين الجيران

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	26	%26
لا	73	%73
لا شيء	1	%1
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول أعلاه أن نسبة 26 % من المبحوثين يتبادلون الزيارات لطبيعة العلاقة الموجودة بينهم في الأحياء الفوضوية فيما سبق فما زالت العلاقة متواصلة ومستمرة بينهم. بحيث تكون تبادل الزيارات في المناسبات الدينية ،الأعياد وحالات المرض .

إن شبكة العلاقات الاجتماعية لازالت متماسكة بين السكان أو الجيران، وتحافظ على قيمتها ومكانتها في وسط المجتمع القاطن بالسكنات حي الهضاب ،بحيث تتبادل الأسر الزيارات ومختلف الخدمات فيما بيتنهم، فلا تتأخر عن تقديم المساعدات عند الحاجة إليها . فشبكة العلاقات في البيئة السابقة "الأحياء الفوضوية " ساهم في تقوية روابط شبكة العلاقات الاجتماعية المتأصلة فيهم ، وساعد كثيرًا في استمراريتها وثباتها رغم التغيرات التي حدثت وتحدث بالمجتمع الكلي التي شملت بعض وظائفه ،مكوناته و أبنيته .وعلى غرار ذلك فالمسكن الحديث بالعمران الرأسي، رغم اختزله إلى حد كبير مجموعة من قيم ومعاني الجيرة بتعقيدات هندسة هذا الإنشاء التي لا تسمح بتحقيق التكامل في توفير إطار فيزيائي ، يحمل معاني التكامل الاجتماعي، وهذا بسب تهميش مفهوم الجيرة الذي يعبر عن معنى التماسك الاجتماعي والاستمرارية، وهو بذلك يشكل إحدى أهم دعائم قيام مجتمع توحده شبكة من العلاقات التي تدعم روابط التلاحم، التفاعل والتماسك بين الأفراد و الأسر والجماعات.

جدول رقم (13) : التعاون بين أفراد الحي

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	47	%47
لا	52	%52
لا شيء	1	%1
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول أعلاه أن نسبة التعاون بين سكان الحي تشير لـ 4 % بحيث يكون التعاون بين ساكني العمارة في نظافة العمارة والحي ، حفظ وإرساء الأمن من خلال تسيج الحي من السرقة ، وعدم دخول غرباء إليه.

جدول رقم (14) : الانخراط في جمعية الحي ونوع نشاطها

المتغر	التكرارات	النسبة	المتغير	التكرارات	النسبة	نوع النشاط	التكرارات	النسبة
نعم	16	%16	منخرط	12	%12	تنظيف	9	%9
لا	79	%79	غيرمنخرط	76	%76	حراسة	8	%8
لا شيء	5	%5	لا شيء	12	%12	تطوعية	1	%1
						حفظ القرأن	82	%82
الجموع	100	%100		100/88	100	المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول رقم (13و 14) أن 16 % من السكان توجد جمعيات الأحياء ، ومنهم من السكان بــ 12 % منخرطين فيها وتتجلى الأنشطة التي يقومون بها في التنظيف بنسبة 9 % ، حراسة الحي 8% ، والأعمال الخيرية بــ 1% ، حفظ القرأن بـ 82 % .

إن المساهمة الواعية والفاعلة للسكان في عملية التنمية أصبحت مطلبًا ضروريًا،حيث أصبح لزامًا اشراكهم في حل مشاكلهم وتحقيق التنمية التي تعتبر تغيير إرادي للإنتقال بالمجتمع من الحال الذي هو عليه فعلاً إلى الحال الذي ينبغي أن يكون عليه في الوقت القريب ،ويكون فيه العنصر البشري فعّال في تنفيذ مختلف البرامج وانجاحها ، وذلك في ظل تحقيق إحتياجاتهم ومتطلباتهم ،وهذا الدور لن يتأتى إلا في ظل انتظام السكان في مؤسسات رسمية ، منها مؤسسات المجتمع المدني ممثلة في جمعيات ولجان الأحياء السكنية، لتكون أداة تتيح لهم ذلك.فالحي السكني هي صورة مصغرة للمجتمع فقد اعتبره ريمون لودريت في كتابه "صورة المدينة "هو الوحدة الأساسية في المجتمع و تكوين المدينة ،ومنه فإن اشراك جمعية الحي ممثلة له هو نجاح لعملية التنمية

وتحقيق الأهداف المشتركة في ظل الإمكانيات المتاحة . وإستغلالها الأمثل التي لا تكون ،ولا تتم إلا عن طريق المشاركة الواعية للأفراد المجتمع في العملية التنموية ،والتي يشترط فيها الفاعلية المدركة للبرامج وأهدافها .

فعملية الإنخراط في الجمعية الحي لا تلقي اهتمامًا من طرف السكان الهضاب وهو راجع إلى طبيعة القانون الساري في تأسيس الجمعية الذي ينص"أن الجمعية يمكن أن تأسس بـ 15 عضو فقط . " وهذا ما تبينه نسبة 76% ، لا يعنى هذا أن السكان لا يشاركون في مختلف أنشطة الجمعية ، يرجع ذلك إلى طبيعة العلاقة بين السكان في الحي الحضري القائم على التضامن الألي القائم على المصلحة المشتركة حسب ما أشار إليه دوركايم . وتظهر خاصة منها الأعمال الخيرية ،حملات التنظيف ،الحراسة ، السهر على تمويل السكان بخدمة توزيع الماء الصالحة للشرب "صهاريج".

فيرتكز عمل الجمعية على العمل التطوعي في المجال البيئي والمجال الاجتماعي من خلال التكاقل والتأزر لقة امكانياتها ولا تقدم مساهمات من أجل ترقية الأحياء وتحقيق إحتياجاتهم متطلبات من التنمية الحضرية.

جدول رقم (15) : رأي أفراد العينة في مرافق الخدمات الموجودة

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
غير كافية	56	%56
لا تلبي الحاجة	32	%32
لا توجد	12	%12
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول أعلاه أن مانسبته 32 % من السكان يرون أن الخدمات التي تتوفر في منطقة الدراسة ناقصة جدا لا تلبي مختلف إحتاجاتهم من الخدمة الطبية ،هذا يعنى أنها لا تغطي نصيب الفرد الواحد من الخدمة الطبية ، فمرفق الخدمة الطبية موجودة سواء المركز الصحي أو عيادة متعددة الخدمات إلا أن هناك حاجة كبيرة للخدمات الطبية التي تكون بطريقة كافية لتلبية احتياجات هؤلاء السكان سواء من حيث نوع الخدمة الطبية لمختلف اختصاصاتها ،الوسائل والأجهزة الطبية التي يحتاجها المريض . أما ما نسبته 56% يرونها غير كافية ،فإنه هناك مرافق موجودة لأن النمو السكاني الذي تشهده منطقة الدراسة لا تكفي لمواجهة إزدياد الطلب على الخدمة مقابل حجم المرافق الموجودة منها(03 مدارس ابتدائية ، متوسطتان)، و ما تعانية المدارس الإبتدائية والمتوسطات من إكتظاظ الأقسام بالتلاميذ . لأن النمو السكاني لا يتماشي وإحتياجات السكان للمرفق الخدمي . أما ما نسبته 12 % من السكان أجابوا بعدم وجود مرافق لأن أحيائهم جديدة وبعيدة جدا عن المرافق الخدمية سواء التعليمية أو الصحية فهي أحياء مراقد فقط .

جدول رقم (16) : المرافق الضرورية غير المتوفرة في الأحياء السكنية

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
محطة بنزين	12	%12
فضاءات ثقافية	10	%10
مرافق خاصة بأنشطة الأطفال	20	%20
فضاءات لإستقطاب الشباب	2	%2
مرافق دينية	8	%8
مرافق رياضية جوارية	8	% 8
مكتبة الحي	2	% 2
فضاءات خضراء	26	% 26
مرافق حدائق العامة	12	% 12
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول أعلاه إلى المرافق التي يرى السكان أنهم بحاجة إليها: فضاءات لإستقطاب الشباب ومكتبة الحي بـ 2 % ، فضاءات ثقافية بـ 10%، ومرافق رياضية جوارية بـ 8% كفضاءات لإحتوائهم وتنمية مهاراتهم سواء فكرة ،مهنية ، تدريبية ، و كذلك الفضاءات الخضراء بـ 26 %، وحدائق عامة بـ 12 %، وفضاءات خاصة بأنشطة الأطفال بـ 10 % فهذه الفضاءات تساهم بشكل كبير في اندماج الأفراد في هذه المناطق السكنية واضفاء طابع الجمالية على المظهر العمراني للقطب الهضاب ،و في استقرار السكان فيه لتلبية حاجتهم من اللعب والترفيه ، الذي أصبح اليوم حاجتهم للفضاءات المفتوحة أكثر من ضرورة في ظل إكتساح الإسمنت للبيئة العمرانية ، فهي جزء مهم في التخطيط العمراني للحي السكني،ومن أهم عناصر التكوين الحضري في المدن ، وهي مهمة لساكنيها الذين هم بحاجة ماسة للترويح عن أنفسهم ،حيث أنها وجدة كمناطق عامة للتواصل البشري، وممارسة أنشطة وخاصة الأطفال ."فكل الأشخاص لهم الحق في الحياة وتمضية أوقات سعيدة متمتعين بالهدوء والإسترخاء في الطبيعة لسيما المساحات الخضراء ،التي تتمتع ببالغ الأهمية وتتميز بالدور الفعال في الترفيه عن الأفراد و تنقية الجو ودعم التوازن البيئي، ولها أثر جيد خاصة على الطفولة التي يجب أن تحظى بالحماية والرعاية اللازمة في سبيل تحقيق النمو الذهني والجسمي السليم،

وتطوير الحالة النفسية والفكرية ،وتعتبر المساحات الخضراء مكان للإنطلاق و اللعب الحر، ومن جهة أخرى مكان للراحة في جو عائلي مريح."[1]

فالفضاءات المفتوحة في الأحياء السكنية لما لها من أهمية هذه الفئة العمرية في المجتمع ، وأهميتها تتجلى في مختلف المراحل العمرية التي تلبي مختلف احتياجاتهم الاجتماعية،الثقافية، الجسمية والعقلية للسكان،بحيث يقوم توزيع التخطيط العمراني والتصاميم للأحياء السكنية المرتكز على إستقرار كافة كيان عناصره التخطيطية وتسهم بشكل مباشر في تكوين بيئة عمرانية سليمة ،و تلبي كل متطلبات وحاجات السكان و منها شريحة الأطفال.وهو من أهم الأهداف الذي يسعى التخطيط الحضري إلى تحقيقه في المدينة عامة، والتجمعات السكنية خاصة ليجعلها أكثر حيوية ، وتنقسم إلى عناصر عمرانية وأخرى بيئية وأمنية و جمالية . في خضم هذا يعكس المشهد العمراني للتخطيط الأحياء في مختلف أحياء مدننا غياب الثقافة الحضرية لدي الفاعلين في هذا المجال ،و تجسيد سياسة عمرانية متكاملة في مختلف مستوياتها ،ويُظهر القيمة الحضرية للتجمعات العمرانية السكنية ، وتُحترم فيها كل الفضاءات خاصة منها فضاء الطفل بمختلف أنماطه، الذي يحقق إستقرار الحياة الاجتماعية والثقافية للطفل .

فالفضاءات الخدمية الغير مرفقة في الإنجازات السكنية الحالية ،تصبح بدون شك عائقًا للتنمية مع مرور الوقت ،ومنه فإنعدامها أو قلتها في الأحياء لأنها لا يُلبي نشاطها الخدمي حاجة ومتطلبات السكان تؤدى بدون شك في فتح لظهور عدة مشاكل إجتماعية منها السلوكات الإنحرافية ، فلا بد من تحديد رؤي تصورية في ظل خطة تعميرية مدروسة في مختلف جوانبها (التهيئة والتعمير) بالتنسيق مع مختلف الفاعلين في توزيعها على الأحياءوالمدينة عامة .

حيث في هذا السياق يطرح لوفبر H.lefebvre مسألة سياسات إنتاج الفضاء " فهو لا يعزل ماهو حضري وعن ما هو سياسي لأن إنتاج المدينة تتجه دائمًا إلى طرح الإشكالات حول الفضاء والسياسة والدولة و التي تجمع بينهما ممن خلال حياتنا اليومية ،(في ظل تدهور حالة العيش فيها)، ففي المدينة يتصادم المنطق الاقتصادي والسياسي والإيديولوجي المهيمنة التي تبني المدن من أجل الإسكان فقط ،فمبدأ المساواة الاجتماعية في المدينة تضع بين أيدينا منظور حق كل ساكن في السكن ،والحق في كل مشروع حضري خدمي الذي تبنيه الدولة ، فالسياسة السكنية لا تقرأ إلا في ظل سياسة حضرية متكاملة للدولة .[2]

غير أن عملية "تملك المجال هي في الأن نفسه مدخل للسيطرة على الأفراد، لأنهم يُعَيّنون مكان وجودهم ، ما يُسهل على الدولة مراقبة المجال وحدوده بمراقبة الأفراد الذين يشغلون حيزًا مجاليًا ما يسمح بإيجاد علاقات

[1] عايدة ديرم ، مجلة العمارة و بيئة الطفل ، سنة 2116 ، ص 6

[2] CF.H.lefebvre , **La Révolution Urbain** , Paris gallimard , 1970 , p 134

تواصل مجالية وإقامة جسور إجتماعية تأخذ مظاهر متنوعة ،هي في هذا المستوى سياسية في الأساس على إعتبار أن علاقة الفرد بالدولة تأخذ هذا المظهر ،على الأقل من جهة نظر سياسية وقانونية .ومن جهة أخرى ،لا وجود لطريقة معينة و أكثر نجاعة لتجميع الأفراد سوى حصرهم في فضاء ما ،وهو ما يُسهل التحكم والسيطرة على المجال ،كمدخل أساسي للسيطرة ،ولهذا تحاول الدول دائمًا السيطرة على المجال حتى يسهل عليها التصرف مع جميع السكان في حيز عمراني معين."[1]

فإستهلاك المتزايد للأرض الحضرية للوظيفة السكنية، التي تتضارب في أشكالها ،أنماطها و خصائصها المعمارية ، رغم أن هناك دراسات في إطار مخطط التهيئة العمرانية للمنطقة من طرف الهيئات المحلية ، إلا أنّه يتم انتاج وحدات عمرانية سكنية أو خدمية دون مراعاة لأي إدماج معماري وعمراني وظيفي،و"هذا ماساهم في تعميق الهوة التي نراها اليوم في أحيائنا السكنية،لأنها تبقي مجرد تنظيم شطرنجي للبلوكات السكنية بإختلاف أحجامها ، وأشكالها ، بدون مراعاة للإحتياجات الساكن خاصة منها المرتبطة بممارساته اليومية الضرورية على مستوى الفضاء الخارجي ، التي توفر الحياة الاجتماعية السليمة للأفراد المجتمع ، وبذلك فالإسكان لا يقتصر على المسكن فقط بل يتعدى هذا النطاق الضيق ليشمل الحي ، وما يحويه من مرافق ومؤسسات خدماتية تقدم خدمات للأفراد وتسهر على إشباع حاجياتهم فيما يتعلق بالترويح ، دور التعليم ، دور الحضانة والمساحات أي أن الإسكان هو المسكن والمحيط الذي يضم كل المؤسسات الخدمية."[2]

جدول رقم (17) : توفر خدمة النقل الحضري وعدد الخطوط .

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية	المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	80	%80	نعم	71	%71
لا	18	%18	لا	27	%27
المجموع	98 من 100	%100	المجموع	98 من 100	%100

تشير نتائج الجدول (17) إلى عدم توفر النقل الحضري بحيث يرى السكان بـ 18% أنها غير كافية في وجود الطلبة الجامعيين وإزدياد الطلب على خدمة النقل ، أما في الأيام العادية فهي كافية ومتوفر.

[1] Georg Simmel , Ibid, p 602

[2] متعب منان جاسم : **الأسس التكنولوجيا الإجتماعية للتخطيط** ، مطبعة الأمة ، الأردن ، 1974، ص 2

الجدول رقم (18) : موقع المؤسسات التعليمية بالنسبة للسكان في الحيز العمراني.

مدرسة إبتدائية				متوسطة				الثانوية			
متغير 1	تكرار	متغير 2	تكرار	متغير 1	تكرار	متغير 2	تكرار	المتغير 1	تكرار	متغير 2	تكرار
قريبة	13	طريق رئيسي	14	قريبة	36	ط رئيسي	11	قريب	23	ط رئيسي	17
قريبة جدا	6	طريق فرعي	22	قريبة جدا	05	ط فرعي	14	قريبة جدا	10	ط فرعي	06
بعيدة	50	شارع	12	بعيدة	21	شارع	16	بعيدة	11	شارع	06
بعيدة جدا	08	-	52	بعيدة جدا	06			بعيدة جدا	05	بدون إجابة	71
بدون إجابة	23			بدون إجابة	32			بدون إجابة	51		
المجموع	100	المجموع	100	المجموع	100	المجموع	100	المجموع	100	100	

جدول رقم (19) : ملائمة مواقع المؤسسات للتعليمية من ناحية التقنية

تشير نتائج الجدولين (18و19) لملائمة مواقع المؤسسات التعليمية بحيث مانسبته 04 % من إجابات

المتغير	مدرسة إبتدائية		متوسطة		الثانوية	
	التكرار	**النسبة المئوية**	**التكرار**	**النسبة المئوية**	**التكرار**	**النسبة المئوية**
ملائم	10	%10	8	%8	10	%10
غير ملائم	69	%69	78	%78	81	%81
مقبول	17	%17	8	%8	6	%6
غير مقبول	04	%04	6	%6	3	%3
المجموع	100	%100	100	%100	100	%100

السكان غير مقبولة بالنسبة للتقطيع الجغرافي للمؤسسة أين يتم تغيير مؤسسات تعليم أبنائهم ،والتي يكون الإختيار للمؤسسة التعليمية الأقرب للمؤسسة للسكن،أما مانسبته 10 % ملائم فيدل على رضا السكان عن موقع المؤسسة بالنسبة للمسكن وتوفر معيار السلامة والأمن بالتسبة للطفل ، أما نسبة 69 %غير ملائم فتشير لعدم الرضا من عدم إحترام المعايير التقنية للموقع مؤسسة التعليم الإبتدائي منها بعدها عن الأحياء

السكنية ،وهذا ما تشير إليه نسبة 50 % من إجابات المبحوثين أن المدرسة بعيدة عن المسكن، وأن ما نسبته من اجاباتهم 14% تقع على طريق رئيسي، و13% تقع على طريق فرعي منه عدم إحترام معايير المسافة بين السكن والمدرسة و السلامة والأمن بالنسبة للطفل ، وخاصة أنه يمر على طرقين رئييسن، كذلك عدم إحترام الشروط العمرانية والتقنية في بنائها . فالمرفق الخدمي أيضًا لم يسلم من التجاوزات التي طال بنائها من طرف الفاعلين فيها سواء بتغير وجهة الدخول وخروج التلاميذ ذلك وفق رؤيته الشخصية دون الأخذ برأي المهندس المعماري أو الجهة التي جسدت المشروع الحضري (مديرية التجهيزات العمومية)، فهي قرارات عشوائية ، وهي في حقيقة الواقع تضر بسلامة وأمن التلاميذ.

الجدول رقم (20): يمثل توفر فضاءات للأنشطة في المؤسسات التعليمية

المتغير	مدرسة إبتدائية		متوسطة		الثانوية	
	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية
ملعب كرة القدم	9	%9	6	%8	9	%9
ملعب كرة سلة	12	%12	20	%78	4	%4
قاعة مسرح	–	–	–	%8	–	–
قاعة الموسيقي	–	–	6	%6	10	%10
لاشئ	73	%73	68	%68	77	%77
المجموع	100	%100	100	%100	100	%100

تشير تنائج الجدول (20): إلى غياب مختلف الفضاءات للنشاطات الرياضية التي تساهم في نجاح العملية التعليمية وتنمي مختلف المواهب لدى التلميذ في مختلف أطوار تعليمه ، بحيث أن توفر ملعب كرة قدم وملعب كرة السلة في مختلف الأطوار التعليمية لا يعدو أن يكون مجرد ساحة مبلطة بالإسمنت لا تتوفر على التجهيز الرياضي ، ولا على أدنى شروط السلامة للتلاميذ أثناء ممارسة الرياضة . فالمؤسسات التعليمية عبارة عن هياكل بنائية خالية من روح العملية التعليمة للتلاميذ .كما أن هناك مصادر تلوث وإزعاج قرب المؤسسات التعليمية منها انتشار الإنحرفات منها تناول المخدرات ، مشاريع البناء طور الإنجاز ، وترك بقايا البنايات و النفايات الصلبة (المنزلية) .

جدول رقم (21) : أنواع المرافق الخدمة الصحية الموجودة في الهضاب

أنوع المرفق الصحي	التكرارات	النسبة المئوية
مركز صحي	26	%26
عيادة متعددة الخدمات	23	%23
لا توجد	61	%61
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول (21) إلى نوع المرافق الصحية الموجودة في الهضاب بحيث تشير ما نسبته 26 % و23 % وهم من مرتادي هذه المرافق لقربها من المسكن بـــ 49 %و لتوفر خدمة الفحص العام للأطفال خاصة بـــ 13 % . أما 61 % فيرون عدم وجود لخدمات الإستعجالات الليلية ، في كلا من المركز الصحي والعيادة متعدد الخدمات مغلقة في الليل وفي نهاية الأسبوع وفي الإعياد الدينية والوطنية ،أما بـــ 38 % من السكان يرون أن عدم الإنتفاع بخدمة هذه المرافق الصحية الموجودة في الهضاب سببه نقص خدماته الصحية مقابل الكثافة السكانية العالية التي تشهده الهضاب ، وبالتالي ازدياد الطلب على الخدمة يقابله نقص في تلبية حاجة السكان من الخدمة الصحية العامة والمتخصصة .

الجدول رقم (22) : أسباب إختيار الإنتفاع من الخدمات الصحية للمرفق

أنوع المرفق الصحي	التكرارات	النسبة المئوية
قربه من المسكن	13	%13
توفره على الخدمة المطلوبة	49	%49
لحسن خدماته الطبية	38	%38
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول (22) : أسباب انتفاع السكان بالخدمات الصحية الموجودة بالهضاب بـ 13 % منهم أنهم يلتجأون إلى الإنتفاع بالخدماته لقربة من المسكن وتوفر الخدمة الفحص العام خاصة للأطفال ، بينما يلجأ ما نسبته 38 الى 49 % للإنتفاع بالخدمة من المؤسسات الصحية المختلفة الموجودة في المدينة ما عدا الموجودة في الهضاب نظرًا لتوفر الخدمة المتخصصة ولحسن خدماته وتوفر المناوبة الليلة خاصة الإستعجالات وعدم وجود الكادر الطبي من أطباء وممرضين .

الجدول رقم (23) : يمثل توفر الحي السكني على فضاء للعب الأطفال

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	–	–
لا	100	%100
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول رقم (23) : إلى عدم وجود فضاءات للعب الأطفال بـ 100 % وهذا يعنى أن مخططات العمرانية المشكلة للوحدات العمرانية منها للوظيفة السكنية للهضاب ، وإقصاء وتهميش للطفل ومن حقه الطبيعي في اللعب في الفضاءات و الحيز العمراني. و يرى السكان أن انعدام فضاءات لعب الأطفال بمختلف أنواعها ، وفضاءات جلوس عائلات الأطفال من أجل مراقبتهم به دور في زيادة توتر العلاقات بين الجيران ويرجع ذلك للعب الأطفال في الفضاءات المشتركة للعمارات.

الجدول رقم (24) : أماكن قضاء وقت الفراغ للسكان

المتغير	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
في البيت	21	%21
الفضاءات الخضراء	19	%19
حديقة التسلية	18	%18
الحدائق العامة	29	%29
للأهل	12	%11
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول رقم (24) : أن السكان يقضون أوقات فراغهم بـ 21 % في البيت نظرًا لغياب فضاءات في منطقة الدراسة تلبي إحتياجاتهم من الترفيه وقضاء وقت الفراغ من جهة ،ومن جهة أخرى لضعف امكانياتهم المادية التي تستوجب مصاريف إضافية عند الخروج إلى أماكن أخرى ،أما مانسبته 19 % للفضاءات الخضراء ،و12 % حدقة التسلية،و29 %الحدائق العامة ، من السكان يجدون في هذه المرافق تلبي إحتياجاتهم سواء كانوا كبارً أو صغارً من مختلف الفضاءات الخضراء والترفيهية الموزعة على الحيز العمراني للمدينة ككل. وومنه بغياب هذه الفضاءات الخدمية ومرافقها يساهم بشكل مباشر" في عدم تمكين المستعملين من التكيف مع المجال الجديد وعدم قدرة هذا المجال على تحقيق التفاعل معهم ،أقصى الإندماج

في الحياة الحضرية الجماعة للمستعملين زيادة على الثمن الاجتماعي الباهظ الذي يدفعه المجتمع من تراجع القيم واستفحال النزعة الفردية واللامبالاة إزاء المجال العمراني مما يدفع المستعملين في كثر من الأحيان إلى هجران أحيائهم أو مناطق سكناهم إلى أنحاء أخرى من المدينة."[1]

جدول رقم (25) : يمثل إنخراط الأبناء في نادى رياضي

المتغير	التكرارات	النسبة المئوية
نعم	19	%19
لا	81	%81
المجموع	100	%100

تشير نتائج الجدول (25) أن إنخراط الأبناء في الأندية الرياضية كانت بـنسبة. 19 % وهذا يعنى أن الأسر لها إمكانيات مادية لدفع حقوق الإشتراك كانت سواءً شهرية أو سنوية ، ولهم إهتمامات برغبات ومواهب أبنائهم من أجل تنميتها ، وهي غالية بالنسبة لذوي الدخل المتوسط والضعيف .

جدول رقم (26) : الإنخراط في النوادي الرياضية للأحياء السكنية

إنتماء النادي	**التكرارات**	**النسبة المئوية**
نادى الأحياء المجاورة	05	% 05
نوادى من أحياء أخرى	14	% 14
لا شيء	81	% 81
المجموع	100	% 100

تشير نتائج الجدول (26) : إلى غياب أندية رياضية تابعة للأحياء السكنية الهضاب ، وهذا ماتؤكده بــ 00% من إجابات السكان ، بينما هناك ما نسبته 05 % من الأندية الرياضية من أحياء المجاورة كحي حشمي وعين موس ، ونسبة 14% أندية من أحياء أخرى كأحياء 1014 ، 600 و 1006. وممارسة مختلف الأنشطة الرياضية في مسبح 08 ماي 45، والمركب الرياضي الباز لإحتوائها على مختلف الأنشطة الجيدو ، الكاراتي التي تحتاجها مختلف الفئات العمرية منها 6 إلى 16 سنة.

[1] نذر زربي ، وبلقاسم ذيب ، مرجع سابق ، ص 9

جدول رقم (27) : رأي السكان حول الخدمات الحضرية

الخدمات	التكرارات /النسبة المئوية								
	غير مقبولة		مقبولة		جيدة		عدم وجود إجابة		المجموع
	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	تكرار	النسبة	
التعليمية	80	%57	16	%16	–	–	04	%04	%100
الصحية	87	%87	07	% 07	–	–	06	% 06	%100
صرف صحي	00	%00	65	%65	15	% 15	20	%20	%100
المياه	100	%100	–	–	–	–	–	–	%100
الكهرباء	28	%28	51	%51	17	%17	04	%04	%100
الطرق	32	%32	54	%54	10	%10	04	%04	%100
الحدائق	93	%93	–	–	–	–	03	% 03	%100
الدينية	58	%58	20	%20	18	%18	04	%04	%100
النظافة	22	%22	64	%64	10	10	04	%04	%100
النقل	18	%18	63	%63	15	15	04	%04	%100

يتضح من خلال الجدول (27) أن 16 % من السكان يرون بأن الخدمات التعليمية مقبولة بإعتبار أنها قريبة من مساكنهم ، وفي المقابل يرى 80% أنها غير مقبولة لبعدها عن أحيائهم السكنية فهم مجبرين على مرافقتهم دائما خوفا من أن(الضياع، حوادث المرور)، و في ظل الإكتضاض الذي تشهده مدارسها مازال تعاني من نقص عددها وكفاءة مرافقها التعليمية في ظل غياب المرافق التي تساهم في نجاح العملية التعليمية وخاصة في ظل زيادة الطلب على المرفق التعليمي من قبل السكان نتيجة النمو العمراني والسكاني اللذان يشهده القطب الحضري.

بينما الخدمات الصحية فيرى07 % من السكان أن الخدمات مقبولة بإعتبارهم أن المركز الصحي قريب منهم وتتوفر على الفحص الطبي خاصة منه فحص الأطفال، وتطعيم الأطفال . في حين يرى 87% من السكان أنها غير مقبولة وخاصة أن المركز الصحي وعيادة متعددة الخدمات تتوفر فقط على الفحص العام دون الفحوصات المتخصصة ، وكذلك غياب المناوبة الليلية والإستعجالات ، وعدم توفر الكادر الطبي ومستلزمات الطبية، وهذا يعنى أن الخدمات الصحية لاتزال بحاجة إلى المزيد من الاهتمام من أجل تلبية الطلب المتزايد عليها من خلال توفير المستلزمات الطبية والكادر الطبي من أطباء وممرضين، ولايزال هناك نقص كبير في

هذه الخدمات نتيجة زيادة الطلب عليها من سكان منطقة الدراسة ، رغم أنها غير كافية بالنظر للعدد السكان ولكن يلجأ السكان لطلب الخدمة الطبية من المستشفى المركزي أو من عيادة متعددة الخدمات للقطاع السكني حاشمي خاصة في الليل وتوفر الخدمات المتخصصة فيها مما سيؤثر على خدماتها في ظل الطلب المتزايد على خدماته من سكان منطقة الدراسة . وخاصة في ظل النمو السكنى والسكاني الذي تشهده المنطقة في 10 سنوات الأخيرة .

فالخدمة الصحية مرتبطة بالمستوى التعليمي والدخل .ومن ناحية أخرى يلجِؤون إلى المرافق الصحية الأخرى الموزعة على الحيز العمراني للمدينة ككل كالمستشفي المركزي سعادنة عبد النور، عيادة متعددة الخدمات بالحاشمي لتوفر الخدمة الليلية....إلخ. بحثًا عن الخدمة وأحسنها لإرتباط الخدمة بالمريض وحياته ، وما يقابله من ضعف الكفاءة الخدماتية الطبية سواء من ناحية الكوادر الطبية وتجهيزاتها صغر حجم المركز الصحي، فهي لا تلبي الحاجات الأنية ولا المستقبلية في ظل النموالسكاني الذي شهدته الهضاب وستشهده في السنوات القادمة.

بحيث تتسم الخدمات الصحية بمجموعة من الخصائص أهمها: قلة التنميط والتوحيد للخدمات الصحية: تعد الخدمات الصحية خدمات فردية نظرًا لإختلاف طبيعة الأفراد وأمراضهم وحالاتهم النفسية ،فالخدمة تتنوع من فرد لأخر، وحتى للفرد الواحد فقد يحصل هذا الأخير على خدمة صحية متعددة، ونفس الشيء بالنسبة للوحدات التي تنتج الخدمة فإنها تتنوع بإختلاف الأمراض والتخصصات، وهذا الأمر يتطلب أن تم تقدير الطلب على كل تخصص عند تقدير الطلب على الخدمة الصحية. وبالتالي فالخدمات الصحية مثلها مثل الخدمات العلاجية فهي خدمات فردية ،بمعنى أنها تقدم لكل فرد على حدى في مجالات تخصص معينة.

إختلاف وتذبذب حجم الطلب على الخدمات الصحية:

يؤدي عدم تجانس الخدمة الصحية وتباينها من فرد لأخر طبقًا لحاجاته الشخصية إلى تفاوت مخرجات المؤسسة الخدمة الصحية من وقت لأخر، ومن ثم إلى صعوبة التنبؤ بالطلب على المؤسسات الصحية، بالإضافة إلى ذلك فإن صعوبة التنبؤ بالطلب على الخدمات الصحية تكون نتيجة لما يتميزبه هذا الطلب من عدم ثبات وعدم إستقرار، فقد يحدث الطلب مرة واحدة في السنة أو لفترة زمنية قصيرة خلال السنة أو في مواسم معينة مثل: زيادة الإصابة بنزلات البرد في الشتاء وانتشار بعض الأوبئة الأخرى في الصيف، كما قد يتنوع الطلب خلال الشهر أو الأسبوع الواحد أو حتى اليوم الواحد، وتقوم المستشفيات بعمل قائمة انتظار لبعض الخدمات التي تقدمها بغرض تحديد حجم الطلب مستقبلاً.

الخدمات الصحية غير قابلة للتأجيل :تتطلب الخدمات الصحية في غالبيتها السرعة في تقديمه، فالإصابة بمرض معين على سبيل المثال يقتضي علاجه للقضاء عليه عند ظهور الأعراض.

وترتب على هذه الخاصية بعض الأبعاد المرتبطة بتحقيق حماية المستفيد منها، وهي: البعد المكاني الذي يقضي بضرورة انتشار وحدات تقديم الخدمات الصحية في الأماكن المختلفة التي يتواجد فيها الأفراد، وبمعنى أخر ضرورة إتباع سياسة التغطية الصحية الشاملة للمناطق الجغرافية المختلفة.

البعد الزمني : والذي يقضي بضرورة تقديم الخدمات الصحية في الوقت المناسب سواء كانت خدمات علاجية أو وقائية ،فتأجيلها يترتب عليه أضرار بالغة[1]. بينما خدمات **البنية التحتية** فإن السكان يرون أن خدمات الصرف الصحي مقبولة بنسبة 65% وجيدة بنسبة 15 % وهذا يعنى أن شبكة الصرف الصحي تتماشي والتطور العمراني الذي تشهده منطقة الدراسة ولا تعاني من مشاكل متعلقة بإيصال شبكة الصرف الصحي إلى الأحياء السكنية أولجميع السكان فرغم امتداد المنطقة أفقيًا وعلى مساحة واسعة جدا لم يقف عائقًا أمام اشتراك السكان في شبكة الصرف الصحي.

أما بالنسبة لخدمات **توزيع الماء** فالسكان يرون أنها غير مقبولة بنسبة 100%، بسبب التذبذب في التوزيع يدوم إلى شهر مما يستدعى الإستعانة بخدمة توزيع المياه (شراء الماء) ملأ خزان المنزل بسعر غالٍ جدا مقارنة بالإشتراك الذي يدفع خلال ثلاثة أشهر مع شركة الجزائرية للمياه، أما بالنسبة **لخدمات الكهرباء** فيرى السكان مانسبته 51 % أنها مقبولة في حين 22 % ترى أنها غير مقبولة بسبب التقطاعات التي يشهدونها خلال اليوم خاصة في الأحياء الجديدة التي سلمت لأصحابها في نهاية سنة 2018، وهذا بسبب أن المنطقة ماتزال تعاني من مشكلة متعلقة بإيصال شبكة الماء لجميع السكان فيها، حيث أن امتداد ها الأفقي وعلى مساحة واسعة يقف حائلاً دون تزود السكان بالمياه الصالحة للشرب، وخاصة في ظل الكثافة السكانية في القطب الهضاب يزيد من الضغط على الشبكة المياه والكهرباءوبالتالي تصبح خدماتها لا تلبي الحاجات المرجوة منها ،وكل ذلك نتيجة النمو السكاني الذي تشهده المنطقة.

أما بالنسبة لخدمات **الطرق** فيرى السكان أنها 32 % غير مقبولة خاصة في ظل وجود الطلبة الجامعين أين تكون هناك حركية وكثافة على إستخدام الطرقين المؤديين للقطب الحضري ويؤثر على كفاءة أدائها مقارنة بالأيام العادية ، وكذلك يؤثر من جهة أخرى على الأطفال والتلاميذ عن قطع الطرقين للولوج إلى الجهة السكنية الشرقية للإلتحاق بمؤسساتهم التعليمية على سبيل المثال لا الحصر . أما خدمات **النقل الحضرى** فيرى السكان أنها غير مقبولة بنسبة 18 % وهذا بسبب وجود الجامعة والطلب المتزايد على النقل الحضري من الطلبة الجامعين.

[1] فؤاد بن غضبان : **مقاربة جغرافية لتقييم جودة الخدمات الصحية بالجزائر** ، الملتقي الدولي إدارة الجودة الشاملة في قطاع الخدمات ، جامعة قسنطينة، قسنطنة في 10 ، 11 ماي 2011 ، ص 3

بالنسبة **للخدمات الحدائق وفضاءات لعب الأطفال** فهي غير مقبولة بنسبة 93 % ، فالنمو العمراني قابله إلتهام الفضاءات التي تخدم وتلبي حاجة السكان ، ولما لهذا النمو من أثار في التعدى على المساحات الخضراء الصالحة لإنشاء مثل هذه الفضاءات ،ومن جهة أخرى فالحديقتين الموجودتين على مستوى المنطقة السكنية الهضاب شرق "حديقة الحجر وحديقة العرسان" لا تكفي لحاجة السكان من الترويح والترفيه وخاصة في ظل صغر حجمها وعدم الاهتمام بتهيئتها وتجهيزها وتأثيثها ،والذي يقابله الكثافة السكانية التي تشهده المنطقة ، فالسكان القاطنين في منطقة الدراسة لا يرتادونها لأنها لا تلبي حاجاتهم .أما عن فضاءات لعب الأطفال فهي ليست في إهتمام المخططين أو الهيئات المحلية فهي غائبة تماماً في الأحياء السكنية للهضاب . فتلبية جاجاتهم من لترفيه واللعب من الفضاءات الموجودة في مركز المدينة أو من القطاعات السكنية التي تتوفر فيها مثل هذه الفضاءات ،فغيابها في القطب الحضري الهضاب لا يساهم في الإندماج الاجتماعي والإحتوائهم فيه .

تقتضي معايير التهيئة العمرانية تجهيز المدينة ومختلف وحداتها العمرانية بالفضاءات الخدمية بمختلف أنواعها بمايتناسب الحاجة " أن غير أن طبيعة تلك الحاجة من الصعوبة بمكان، تحديدها وحصرها. فشبكة المعايير تصنَفها، على نحو موجز، تحت تعبير "الحاجات الأولية" من أجل تحديدها كمياً ونوعياً بغرض الاستجابة للممارسات التي يفترض أنها تلبيها. وبناء على هذا، فإن مفهوم الحاجة يندرج ضمن زاوية البعد الثقافي في عملية تصميم وإعداد المساحة الخضراء الحضرية العمومية. يتضمن هذا المفهوم، بموازاة الجوانب الكمية لعملية البرمجة والتخطيط، مكونات غير قابلة للتكميم التي تتعلق بمفهوم الفضاء المعاش. فالمستوى الكيفي يعكس صورة توافق متجانس بين الحجم، والنوع واستعمال المساحة الخضراء."[1] المساحات الخضراء الحضرية العمومية :بين الممارسة والتصميم "منشور في مجلة انسانيات ،ترجمة ، مصطفي مرضي.

أما **خدمات النظافة** في الأحياء السكنية فيرى السكان أنها غير مقبولة بنسبة 22% وهذا راجع إلى عدم تعاون السكان فيما بينهم في حملات التنظيف خاصة في الأحياء الجديدة لعدم جود التنسيق وغياب وسيلة للتواصل فيما بينهم ، أما مانسبته 64 % من السكان يرون أن خدمات النظافة مقبولة يعنى أن البلدية تقوم بتنظيف وجمع النفايات المنزلية ناهيك عن المشاركة سكان العمارات في عملية التنظيف الأسبوعية (مرة في كل أسبوع).

وبالنسبة للخدمات **الدينية** فيرى السكان أن ما نسبته 20 % مقبولة و18 % جيدة لتوفر المساجد قرب السكن وسهولة الوصول إليها ،أما 58 % منهم يرون أن خدمات الدينية غير كافية ولا تلبي احتياجات السكان لوجود مسجد واحد و صغر مساحته علمًا أن المنطقة تشهد كثافة سكانية عالية ، وبعده عن الجهة الشمالية

---

[1] *https://insaniyat.crasc.dz/index.php/fr/cahiers-insaniyat/72-cahiers-insaniyat/c2-2010/1707*

للهضاب.وهنا إشارة إلى عدم أخذ دراسة تفصيلية عن المشروع الحضري بمختلف أبعاده العمرانية ، الديمغرافية ، الإجتماعية ، و البيئية للسكان بإختلاف فئاتهم الذي يحدد نوع المشروع الحضري الذي يؤثر في تلبية حاجاتهم من الخدمة والمرفق مما يعرقل على أدائه للوظيفته بكفاءة ،فأي مشروع حضري مشترك بدءً من مخطط التهيئة إلى استغلال المرفق فهي مسؤولية مشتركة ،فمن خلال مديرية التهيئة العمرانية والتعمير ومديرية التجهيزات العمومية ، مديرية الصحة ، مديرية السكن ، مدير المركز العمراني يرون أن المشروع الحضري على المستوى المحلي مسؤولية الجميع كل في مكانه وصولاً إلى مستعملي أو المنتفعين من الخدمة ،لأن مسؤوليتهم تبدء عند إستلام المشاريع وينتهي عند تسليم المرفق إلى أصحابها ، فالتجاوزات هي مسؤولية الجميع وهي ناتجة عن عدم وضوح الأدوار والمسؤوليات وكل جهة تلقي المسؤولية على الأخرى (بين الساكن والجهات الرسمية في صراع دائم) بينما هي أبعد من ذلك فكلنا مسؤولون وأين هو دور مسيري المجال على المستوى المحلي، وبين المخطط الذي خطط لإستعمالات الأرض دون مراعاة المساحة اللازمة للمرفق والبعد الإستشرافي للنمو الديمغرافي والطاقة الإستعابية له متناسيأ دور مساحة الحيز ومتطلبات النشاط الخدمي ،كذلك دور المهندس المعماري في تصميم هذا المرفق الذي تناسي مختلف المرافق اللازمة للرفع من كفاءة مختلف المرافق التعليمية ، والصحية ....الخ. وبين المقاول الذي ربح صفقة المشروع سابقًا ، و (مديرية التجهيزات العمومية حاليًا، وبين المشرفين على المرافق الخدمية ،وبين مستعمليى والمنتفعين من الخدمة .فالمشاريع الحضرية منها الاجتماعية في أي مجال عمراني ما ، إذ أن الهدف منها هو الوصول إلى درجة أعلى في حرية الأفراد في الإنتفاع بالخدمة بمعناه الواسع ،"فإدخال هذه المرافق لأي مجال عمراني بطريقة منتظمة تساهم في تلبية حاجيات الضرورية والمتزايدة للسكان إذ يرى في هذا السياق ترنر" أن للإسكان على أنه نشاط إجتماعي ،وليس سلعة إستهلاكية تنتجها الحكومات في نماذج نمطية تفشل في تحقيق قيمتها الاجتماعية نتيجة تجاهلها لإحتياجات وأولويات وإمكانيات المستعملين."[1]

---

[1] عبد الحميد ديلمي : **الواقع والظواهر الحضرية** ، منشورات جامعة منتوري ، قسنطينة ، ص 63

ثانيا. مناقشة نتائج الدراسة :

2-1. مناقشة النتائج على ضوء فرضيات الدراسة :

الفرضية العامة : توزيع المرافق الخدمية الحضرية لا تحقق أهداف التخطيط الحضري في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب.

الفرضية الفرعية الأولى :

توزيع المرافق الخدمية الحضرية لا تُحقق أهداف تخطيطها العمرانية في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب

* **في ضوء المؤشرات العمرانية :** تشير نتائج الدراسة الميدانية وبإستخدام أسلوب صلة الجوار أن تموقع المرافق الخدمة التعليمية "المدارس الإبتدائية" في الحيز العمراني لا يحقق التوزيع الجغرافي العادل للخدمة بين السكان بحيث يتميز توزيعها الجغرافي بالنمط المتجمع جدول (02)،وهذا مايؤثر على مسافة السير بين السكن والمدرسة وهذا ما استشفناه من خلال أداة الملاحظة ومختلف المخاطر التي يتعرض لها الطفل للوصول إلى مدرسته .وكذلك انعكس على توزيع الكثافة الطلابية على المؤسسات وعلى طاقتها الاستيعابية ومعدل شغل القسم من خلال استقراء نتائج الجدول (02) توزيع الكثافة الطلابية في الإبتدائيات الموزعة في منطقة الدراسة حيث أنها تعانى بعجز واضح في عدد المؤسسات التعليمية، ويعكس اختلال في التغطية الجغرافية لوجود خلل في التوزيع المكاني للمدارس الإبتدائية، وهذا يوضح سوء التخطيط المكاني لمؤسسات هذه الخدمة وعدم مراعاة توزيعها بشكل متوازن مع أعداد السكان وعدد الأحياء السكنية المنطقة السكنية الجديدة الهضاب. التي لا يحترم فيها البعد التخطيطي والمعماري والتصميمي في تجسيدها وهذا ما أكدته المقابلة مع الهيئات الرسمية أنه لا يتم إحترام المعايير التخطيطية والتصميمية في تجسيد المرافق التعليمية (الإبتدائية) وعدم الأخذ بدراسة تفصيلية عن المشروع الخدمي بمختلف أبعاده العمرانية والإجتماعية والبيئية وهذا ما يبينه نتائج الجدول رقم (18و19) ، وغياب مختلف المرافق التابعة للأنشطة التعليمية التي تساهم بشكل مباشر في تنمية نموه العقلي والفكري والجسمي للطفل في مختلف أطوار تعليمه خاصة في الطور القاعدي فالمؤسسات عبارة عن هياكل بنائية خالية من روح العملية التعليمية للتلميذ إضافة أن هناك مصادر تلوث وهو منتشر في الأحياء السكنية بالقرب المؤسسات التعليمية منها النفايات الصلبة مثل النجارة كما هو موضح في الجدول رقم (10).

- توزيع المرافق الخدمية عمرانيًا لا يتم وفق مبدأ التراتبية الوظيفية لحجم الوحدات العمرانية : (وحدة قاعدية ، وحدة الجوار، الحي السكني ، منطقة السكنية) " لم تتحقق".

وعليه يمكن القول أن: "**الفرضية تحققت بنسبة كبيرة في ضوء المؤشرات العمرانية**".

الفرضية الفرعية الثانية :

توزيع المرافق الخدمية الحضرية لا تُحقق أهداف تخطيطها التنظيمية في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب

***مؤشرات تنظيمية** : من خلال المقابلات الرسمية تم التوصل الى مايلي:

- عدم إحترام إستعمالات الأراضي للوظيفة الخدمية بما يتوافق مع مخطط التهيئة العمرانية لمنطقة الدراسة فمن خلال المقارنة بين إستعمالات الأراضي في المقابلة رقم (3) هناك عدم إحترام لمخطط التهيئة العمرانية من الناحية الإجتماعية والعمرانية والتي أثرت على أمن وسلامة التلاميذ في الدرجة الأولى لأنه يؤدي إلى زيادة زمن التنقل اليومي للتلاميذ، وصعوبة الوصول إلى الخدمة وخاصة في ظل عدم إحترام الشروط العمرانية في إختيار المكان الشيء الذي يعرض التلاميذ لخطر مثل حوادث المرور، التلوث، والضجيج. وهو عكس الهدف الرئيسي التخطيط العمراني الذي يرتكز على العدالة الاجتماعية وتوفير بيئة عمرانية صحية وأمنة من خلال الملاحظة الخصائص العمرانية لها .
- النمو السكاني لا يتماشي وتوفير المرفق الخدمي مع إحتياجات الفعلية السكان (حجم وكثافة السكان)، فمن خلال المقابلات التي أجريت مع الهيئات الرسمية أن تخطيط الأحياء السكنية الجديدة في الهضاب لا تخضع لأي معيار، فمختلف الصيغ المنجزة في السنوات الأخيرة بهدف التعمير واستغلال القطاعات المبرمجة للتعمير دون الأخذ بتحقيق حاجات السكان إلى الخدمة التي هي مطلب ضرورى للإستقراراهم الاجتماعي فعناصر الإسكان لا يقتصر على السكن بمعنى مرقد بل هو منظومة تكاملية من أجل الإستثمار في فرد فاعل مستقبلاً. من حيث إستقراء الجدول رقم (1) لتوزيع الكثافة الطلابية ومعدل شغل القسم في كل مؤسسة بحيث أن المنطقة تعانى بعجز واضح في عدد المؤسسات التعليمية للمرحلة الإبتدائية ، مما ينعكس سلبًا على إنتشار ظاهرة الدوام المزدوج (الثنائي) فيها ، فهناك مدارس تعاني ضغطًا على طاقتها الإستعابية مما أثر سلبًا على إنخفاض كفاءتها الوظيفية ، وهذا لا يتفق وأسس التخطيطية المحددة في البرمجة العمرانية التي حددت الطاقة الإستعابية من صنف "ج " و" د" بـ 324 و432 تلميذاً ، مما أعطى معدلات إشغال في القسم متفاوتة والتي من شأنها خلق فروقات في نوع الخدمة التعليمية المقدمة.
- و تشير نتائج المحصل عليها في الجدول رقم (15) ما نسبته 32 % يرون أن الخدمات التي تتوفر في الهضاب ناقصة جدا ولا تلبي مختلف احتياجاتهم من الخدمة الطبية وهذا يعنى أنها لا تغطي نصيب الفرد

الواحد من العلاج، فالمرافق الخدمة موجود سواء المركز الصحي، عيادة متعدد الخدمات، إلا أن الكثافة السكانة العالية التي يعاني منها الهضاب في ظل النمو العمراني والسكاني مما يزيد من تنامي الطلب على الخدمة الطبية من جهة، ومن جهة أخرى ضعف نوع الخدمة و غياب مختلف تخصصاتها، والوسائل الطبية التي يحتاجها الكادر الطبي لتشخيص الحالات المرضية، وبالمقابل يرى ما نسبته 56% من المبحوثين أن الخدمات غير كافية في ظل ما هو موجود من المرافق التعليمية في لا يستجيي ولا يكفي لمواجهة الفئات العمرية التي هي في سن التمدرس مقابل حجم المرفق المبني وما تعانيه هذه الأخخيرة من الإكتضاض في ظل النمو السكاني. فغياب البعد التخطيطي وعدم اعتماد معيار الكثافة السكانية في توزيعها على الأحياء السكنية ،فعدم توازن توزيعها العمراني مع احتياجات السكان تفتقد إلى التوزيع حسب الكثافة ، كما تفتقد لضوابط تخطيطها وفق مخطط التهيئة العمرانية . وهذا ما يشير إليه الجدول رقم (18و19و27) أين ترى أغلبية السكان أن الخدمات التعليمية للطور الإبتدائية غير مقبولة في ظل الإكتضاظ الذي تشهده مدارسها الذي استدعى الغاء التعليم التحضيرى على مستوها، ومازال تعاني من نقص في عددها وكفاءة مرافقها التعليمية ،وأن ما نسبته 87% يرون أيضا أن الخدمات الطبية غير مقبولة وفي ظل توفير الحد الأدنى من الخدمة المحددة في الفحص العام وتطعيم الأطفال التي تلبي الحد الأدني أيضًا من الطلب عليها.

– ضعف الخبرة التخطيطية للهيئات المحلية في تحديد الإحتياجات على مستوى الإدارة المحلية يكشفه واقع توزيع الخدمات في منطقة الدراسة عن غياب العدالة الاجتماعية من حيث الخدمة بالنسبة للتجمعات السكانية البعيدة منها .

– إن المعايير المعتمدة من خلال المقابلات الرسمية في تحديد الأغلفة المالية لإنجاز بالمرافق الخدمية خاضع لمركزية توزيع البرامج التنموية القطاعية أثر سلبًا في عملية تحقيقها ميدانياً (بما يتماشي واحتياجات السكان) منها ما يتوافق الحاجات التعليمية للمرفق ،لأنها مشاريع مرهونة بالحصول عليها ومقترن بفترات زمنية محددة للإنجاز، وقد يطول نظرًا لعدم الحصول على الأغلفة المالية لها فطول عملية الإنجاز وارتباطه بتمويل البرامج القطاعية أثر في أداء المرفق لكفاءة وظيفته، وكذلك لتأثير مختلف القرارات الساسية بدءًا من الحصول على المشروع العمراني وثم إختيار الأرض الذي لا بتم بطريقة علمية كما هو مخطط له في مخطط التهيئة العمرانية بل لقرارات سياسية (الوالي).

وبذالك تكون" **الفرضية تحققت بنسبة كبيرة في ضوء المؤشرات التنظيمية**".

الفرضية الفرعية الثالثة :

توزيع المرافق الخدمية الحضرية لا تُحقق أهداف تخطيطها الإجتماعية في المنطقة السكنية الجديدة الهضاب

***مؤشرات إجتماعية :**

إن عناصر الإسكان في منطقة الدراسة لا تحقق الترابط والاندماج الاجتماعي بين السكان وهذا ما تبينه الملاحظات والمقابلات الميدانية ، وتأكده نتائج الجدول رقم (11) بحيث تشير مانسبته 56 %علاقتهم منعدمة مع الجيران فإن سياسة السكن الجماعي وعمليات إعادة الإسكان تضع أمامنا مفارقات أخرى، فالسكان مهما كانت الشريحة الاجتماعية التي ينتمون إليها لا يحبذون أن يكون على علاقة مع جيرانهم وهذا ما أشار إليه روبرت بارك " أن الحياة الحضرية أضعفت العلاقات الوطيدة بين الأفراد التي كانت سائدة في الجماعات الأولية، وقضت على النظام الأخلاقي الذي كان يدعمها، و يظهر ذلك من خلال الإطاحة بالروابط المحلية والتأكيد على علاقات الاستقلالية بين الجيران."[1]

و أن العلاقة التي تربيطهم هي علاقة مصلحة مشتركة "تعاون " فيما بينهم حيث أن ما نسبته 47% جدول رقم (13) يكون فقط بين ساكني نفس العمارة في نظافة العمارة والحي ، وحفظ وإرساء الأمن من خلال تسيج الحي (السرقة والمخدرات)، وفي الجانب الأخر أن وجود لجان الأحياء والإنخراط فيها إلا أن مانسبته % 12 من البحوثين منخرطين فيها جدول رقم (14) فعملية الإنخراط فيها لا تلقى الاهتمام من سكان الحي وهذا لا يعنى أنهم لا يشاركون فيي مختلف أنشطتهم وهذا راجع إلى طبيعة بين السكان في الأحياء السكنية القائمة على التضامن الألي التضامن = المصلحة المشتركة . بينما عمليات إعادة الإسكان تشير في الجدول رقم (12) ما نسبته 26% مازالت شبكة العلاقات الإجتماعية فيما بينهم كما في الأحياء الفوضوية مازالت متماسكة ومتأصلة فيهم وساعد كثيرًا في إستمراريتها ، وتظهر دعائمها في روابط التلاحم والتفاعل بين الأفراد في المناسبات الدينية والأعياد والمرض .

و غياب الفضاءات و المرافق الخدمية وعدم إنجاز المرافق الخدمية السكنية والتعليمية بعيدًا عن متطلباتها التخطيطية والمعمارية يؤثر سلبًا على السكان ومنه على الفئات العمرية (العزلة ،الإنحرافات). بحيث يرى أغلبية السكان أن ليس هناك مرافق ضرورية في الأحياء السكنية تلبي احتياجاتهم ومختلف الفئات العمرية و مراحلهم العمرية وهذا ما يوضحه نتائج المحصلة في الجدول رقم (23و24) إن غياب الفضاءات الخضراء

[1] محمد عاطف غيث ، مرجع سابق، ص335

بنسبة 26 %، والحدائق العامة بنسبة 12% ، وفضاءات خاصة بالأطفال بـ 10 %، وفضاءات لإستقطاب الشباب بنسبة ثقافية بـ 10%، ورياضية جوارية بـ 8% ساهمت بشكل كبير في عدم تحقيق إندماج السكان في هذه المناطق السكنية الجديدة في ظل إكتساح الإسمنت للبيئة العمرانية فمختلف الفضاءات المذكورة سابقًا هي جزء مهم وحيوي في التخطيط العمراني للحي السكني وللمنطقة السكنية بصفة عامة ومن عناصر التكوين الحضرى المرتكز على إستقرار كافة عناصره الإسكانية التي تسهم في تكوين بيئة سليمة وصحية تلبي كل متطلبات وحاجات السكان.والطفل وهو من أهم الأهداف الذي يسعى التخطيط الحضرى إلى تحققه في الأحياء السكنية ، فهي ضرورية للساكن فهو بحاجة إلى الترويح لأنها تعتبر كفضاءات عامة للتواصل وممارسة مختلف الأنشطة اليومية والتي تزيد من إنتاجية الفرد .فسياسة إنجاز السكنات من طرف الهيئات المحلية التي عبارة عن بلوكات سكنية يتم انتاجها في وحدات عمرانية دون مراعاة لأي اندماج عمراني وظيفي ،وخدمي ،و للحاجات السكان خاصة منها ما يتعلق بممارسته اليومية على مستوى الفضاء الخارجي إلا وهو حق الطفل في اللعب ،واضفاء الجمالية على الأحياء من خلال المساحات الخضراء ،وهذا ما يؤكده نتائج المحصل عليها من الدراسة الميدانية والمحددة في جدول رقم (23) أن جل المبحوثين وما نسبته 100 % أن المخططات العمرانية التي جسدت هذه الوحدات العمرانية السكنية أنعدمت فيها فضاءات لعب الأطفال ومن حقه الطبيعي في اللعب مما يزيد من توتر العلاقة بين الجيران بسبب المشاكل التي يسببها لعبهم في الفضاءات المشتركة (المجالات العمومية) كالرصيف ، الطريق، مداخل العمارات و مواقف السيارات وتحويلها إلى مجالات يلعب فيها الأطفال ، مما يعطينا صورة على تهميش إحتياجات الأطفال في هيكلة المجال الحضري. وهذا ما يساهم في العزلة وعدم ربط علاقات مع أبناء الجيران من جهة ،ومن ناحية أخرى فإن غياب مثل هذه الفضاءات نتائج الجدول رقم (27) التي تري أغلبية السكان أنها غير مقبولة بنسبة 93 % فالنمو العمراني قابله التهام هذه الفضاءات التي تخدم وتلبي حاجة الساكنة منها ، وأثر هذا النمو في التعدى على المساحات الخضراء لإنشاء مثل هذه الفضاء فهي لسيت من اهتمامات الهئيات المحلية ولا من منفيذي الإنجاز . مما يجعل قاطني الهضاب بعدم تمكن المستعملين من التكيف في مجالهم الجديد على تحقيق التفاعل الاجتماعي ومنه فإن البحث عن حق الطفل في اللعب وحقهم في قضاء وقت الفراغ في الترويح يستدعى هجران أحيائهم إلى أحياء أخرى في المدينة تتوفر فيها النشاط الخدمي الذي يريد الإنتفاع منه ." ففي سياسة الإسكان الذي تتبناه الدولة تتجلى مبدأ المساواة الاجتماعية في المدينة من منظور حق الساكن في السكن وحقه في المرافق الخدمية كمشروع حضري ،لا يتم إلا في ظل سياسة حضرية متكاملة الأهداف التي تبدأ أولاً من تحسين الذهنيات والممارسات القائمين عليها وعلى تطوير المدينة لتصبح مدينة صديقة للطفل التي لا تعني تنفيذ مشاريع و إنشاءات العمرانية جديدة للأطفال،فقط بل تتعدى إلى إستثمار أشمل للمشاريع و البرامج القائمة بذاتها

توظيف أفضل لها ،و تطويرها لتحقيق أثر أوسع و أعم لتصبح المدينة أكثر استجابةً و أكثر شمولية لجميع الأطفال. في ظل مفهوم الحجم الذي يستلزم معرفة عدد الفضاءات و المرافق الخدمية التي تحتاجها المدينة ،أي ما العدد الذي يجب إعطاؤها لها لكي تصبح هذه الفضاءات والمرافق وظيفية ومنه فإن الإجابة على هذا السؤال يجب الإطلاع على المعطيات الإحصائية للسكان وفئاتهم العمرية ،وتوزيعها بما يتوافق مع حاجياتهم التي تم تقديريرها من طرف الشبكة الوطنية للتجهيزات العمومية (معايير) ، التي تتوافق مع مختلف العمليات المنجزة بقرار التخطيط (التوطن) التي تحدد بناء على سلم مختلف العناصر المكونة للفضاء العمراني الحضري في مخطط التهيئة العمرانية المتمثلة في الوحدات الجوار ، والحي ، والمدينة .

وعليه يمكن استخلاص على سبيل المثال صورة نموجية لحجم المجال الذي يتوافق مع الحاجيات المعبر عنها كمياً على ضوء المعايير المعتمدة. وعندما تتوزع المساحات الخدمية " بهذه الصورة يتم تقديم، وفق هذه الطريقة، تركيبة مجاليه نظرية حيث لا يكون مفهوم الحاجة متعلقاً بإطار اجتماعي ثقافي خاص بعينه. هذه الثغرة يمكن إدراكها في الفجوة الحاصلة بين استخدامات الفضاء والامتداد المستقبلي للهندسة المدينة. وتتجلى أهمية هذه الفجوة في أشكال الاختلال بين الوظيفة واستعمال الفضاء تسعى إلى بطلانه أو تبرر زواله واختفاءه. وضمن هذا المنطق، فإن مقياس المردودية يصبح حجة للدافع الاقتصادي لتفسير إنشاء فضاءات فرعية تعمل على تقليص الأبعاد الأولية للمساحات الخضراء الحضرية وتشوه أجواءها، وهنا تطرح مسألة التصور والتخطيط."[1]

و إعادة النظر في المنهج المعياري و الوسائل والعناصر الواجب أخذها بعين الاعتبار يستلزم دراسة المعايير طبقًا لسياقاته و إدراجه في التفكير 'الهندسة الحضرية " الذي يُتيح التحليل في بعده العلمي (الديمغرافي) والثقافي (الممارسات) من حيث الحجم وعدد المساحات الخدمية بمختلف أنشطتها في المجال الحضري التي تُجب مراعاة البعد الإيكولوجي والإقتصادي ورؤية جمالية .

فتحديد العدد يُلزم مراعاة النشاط الخدمي والأغلفة المالية التي ستُجسدها ،وهيكلة سلوك الإفراد لذلك، فتنمية مختلف الأنشطة مبنية على منطقالإستمرارية وتعزيز رابطة الإنتماء الساكنة إلى البيئة الحضرية .

وقد" أشار في هذا السياق كريستيان نوربرغ شولتز (h. Norbert Sclulz)، في أحدى ملاحظاته، إلى ضرورة أن يراعي الذين يتكفلون بالتهيئة العمرانية لفضاء مسألة الوسط والبيئة وحسب هذه الرؤية، فإن تطور الفكر في علم الهندسة المدينية يؤدي إلى تطوير رؤية بيئية في سياق عملية البرمجة والتهيئة العمرانية. إن الاستعانة بالنموذج لا تكفي لتبرير تقسيم الأبعاد بوصفه مجرد تطبيق كمي، فهي تحتاج لاستكمال ذلك اللجوء إلى

[1] *https://insaniyat.crasc.dz/index.php/fr/cahiers-insaniyat/72-cahiers-insaniyat/c2-2010/1707*

الأدوات والوسائل التي تسمح للمدينة بأن تصنع لنفسها ذاكرة خاصة بها. يتعلق الأمر هنا بالاستجابة إلى التطلعات الخاصة المرتبطة بالممارسات. ويعود هذا إلى نظام هيكلة الفضاء الذي يجب أن يكون متوافقاً مع الحاجيات المادية المرتبطة بأنماط الحياة الاجتماعية لمعاشة، إن تكييف ذلك مع الواقع في سياقاته الذي يأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المهيكلة لمكان يحدده الفضاء والزمن والممارسات، هو ما يشكل المعطيات المتعلقة بالمساحات الخضراء العمومية في عملية التهيئة العمرانية للمجال الحضري. ذلك أنه يستلزم تحديد النموذج بوصفه إنتاجاً ثقافياً."[1]

فغيابها في القطب الحضري الهضاب يساهم في عدم اندماجهم واحتوائهم في المجال الجديد ، وبهذا تصبح الإنجازات تصبح مع مرور الزمن عائقًا للتنمية وتساهم في ظهور عدة مشاكل إجتماعية منها السلوكات الإنحرافية. من خلال الملاحظات والمقابلات مع السكان فإن المرافق الخدمية المنجزة لا تلبي احتياجات السكان في منطقة الدراسة من حيث عدد أفراد الأسرة ،عدد الأطفال في سن التمدرس ،عدد السكان ، حصة الفرد من الخدمة) فهذا يعنى عدم فعالية مخططات التعمير التي لم تساهم في خلق وحدات سكنية ملائمة للإحتياجات السكان فمن خلال نتائج الدراسة المحصل عليها في الجدول رقم (7) بحيث أن الأسر حديثي الزواج يرون أن الحاجة للوظيفة السكنية في الوقت الراهن من حيث مساحة تلبي الحاجة ،إلا أنه مع مرور الزمن وبإزدياد حجم أفراد الأسرة يصبح السكن لايستجيب لإحتياجات المستقبلية ، حيث يصبح أفراد الأسرة بين 3– 5 بنسبة 22 %،6 بنسبة 21%،7 بنسبة 11% وهذا مايفسره الجدول رقم (08) الذي يبين مختلف المشاكل التي يعانى منها المسكن بعد ازدياد حجمها والتي أصبحت لا تستجيب مساحته الإجمالية لنصيب الفرد الواحد /م^2 ، فمختلف التغيرات التي تطال المرفق الخدمي السكني لمعالجة المشاكل التي يعاني منها المسكن و ناتجة عن عدم توافقها مع إحتياجات ومتطلبات مستعمليها (السكان ، التلاميذ). من خلال قرائتنا لمعطيات الجدول رقم (09).

كما أن المرفق التعليمي الذي طالته التغيرات التي قد يحدثها المدير دون أخذ رأي الجهات الرسمية وهذا ماتم رصده بالملاحظة والمقابلة، فالنمو العمراني والسكاني الذي تعرفه منطقة الدراسة يتطلب دراسة توزيع هذا المرفق ومعالجة توزيعه الكمي والنوعي في المجال الحضري والعوامل التي ساهمت في عدم تحقيق الهدف من تخطيطها. "فإذا كان توفر الإسكان على أنه نشاط إجتماعي، وليس سلعة مستهلكة تنتجها الحكومات في نماذج نمطية تفشل في تحقيق قيمتها الاجتماعية نتيجة تجاهلها لإحتياجات وأولويات وإمكانيات المستعملين"[2].

---

[1] *https://insaniyat.crasc.dz/index.php/fr/cahiers-insaniyat/72-cahiers-insaniyat/c2-2010/1707*
أطلع عليه تاريخ: 27 نوفمبر 2021 على الساعة: 21 و 32 د.

[2] عبد الحميد ديلمي : **الواقع والظواهر الحضرية** ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، 2004 ، ص 63

"فالبعد التنموي للمرافق الخدمات المجتمعية أهمية بالغة في البيئة الحضرية، إذ يهدف توفيرها للوصول إلى حرية الأفراد في إستعمال الخدمة، وهي من بين العوامل المؤثرة في توازن المجال الحضري فقلتها أو إنعدامها في الأحياء يؤدي إلى ظهور مشكلات إجتماعية. ومنه فلا بد من تحديد تصورات في ظل تنمية اجتماعية محكمة في مجال التهيئة والتعمير تساهم في توزيعها الأمثل في أحياء المدينة، بشكل يتناسب إحتياجات السكان، فتبنى فكرة بناء مجتمع سكاني عادل (تعليم، صحة، ترفيه) لا تتم إلا بالمساواة المجالية."[1]

كما تساهم الخصائص الإجتماعية والإقتصادية للسكان في إختيارهم لنوعية الخدمة . وهذا ما تشير إليه نتائج الجدول رقم (25و26) بحيث أن انخراط الأبناء في النوادي الرياضية كانت بنسبة 19 % فالمستوى الاجتماعي والإقتصادي للأسرة له دور هام في تحديد طبيعة النشاط الرياضي الذي يمارسه الأبناء ،وذلك بهدف تنميتها بما يتوافق امكانياته المادية ،فإنخراط الأبناء في نوادي الأحياء المجاورة بنسبة 05% ومن أحياء أخرى بـ14% لتوفر فيها نوع النشاط الرياضي الذي يرغب فيه الأولياء بدرجة كبيرة .ولإحتوائها مرافقها الرياضية على مختلف الأنشطة.كذلك بالنسبة للخدمات الطبية الذي تشير إليه النتائج المحصلة عليها في الجدول رقم (21و22) فالإنتفاع من الخدمة يرجع إلى توفر الإستعجالات الليلية الذي تشير إليه نسبته 61% وغيابها في المركز الصحي وعيادة متعدد الخدمات مما يجعل البحث عن الإنتفاع من الخدمة يستوجب توفر الخدمة وأحسنها والذي كانت نسبة إجابة المبحوثين بين 49% توفر الخدمة و38%لحسن الخدمة والتي هي موجودة في مراكز أخرى يستوجب الإنتقال إليها . والعدل في توزيع فمجانية العلاج فكلما زاد المستوى الثقافي والإجتماعي أمكن الإستفادة من الخدمات الطبية الموزعة على الحيز العمراني للمدينة ، وهذا ما تبينه نتائج الجدول رقم (22) ، بينما ويلجأ السكان إلى أقرب مكان للخدمة بالنسبة لهم وهذا يجعل من السهل وضع تدرج هرمي لمراكز خدمات في التجمعات العمرانية مما يقلل الجهد المبذول للحصول على الخدمات، ويقلل التنقلات للوصول إلى الخدمة وهذا ما تبينه نسبة 13 % ، بينما وقد لجأ بعض السكان للإستعمال التحايل على القانون من خلال الإعتماد على عقد إيجار مزور للإستفادة من الخدمة التعليمية لأن مواقعهم أحيائهم السكنية تدخل في النطاق الجغرافي للموقع المدارسة الجديدة الهضاب وهي قريبة منها وذلك للإستفادة من نوع الخدمة المقدمة في تلك المدارس الإبتدائية . وعليه فإن"**الفرضية تحققت في ضوء المؤشرات الإجتماعية**".

---

[1] عبد الرزاق الجلالي : هل توجد مدن في الجزائر ؟ فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، ص 147

2-2. مناقشة النتائج الدراسة في ضوء أهداف الدراسة:

إن الهدف الأساسي من دراسة الموضوع هو تقييم توزيع مرافق الخدمية الحضرية حي الهضاب ، ومدى تحقيق أهداف تخطيطها الحضري في إطار محاولة تقييم المكاني لطبيعة توزيعها الجغرافي وتحليل واقع تخطيطها من خلال الوقوف على مدى :

عدم ملائمة إستراتيجية الدولة في توزيع برامج التنمية المحلية في إطار سياسة المخططات القطاعية. ودور الجماعات المحلية في تحديد حاجياتها من المشاريع التنموية الحضرية، وأساليب الإدارة التنفيذية في تحقيقها في المجال الحضري .

- تعتمد على التخطيط المركزي والتنفيذ المحلي ، فخضوع المشروع الحضري للبرامج المخططات القطاعية الممركزة الذي تجسده التخطيط القطاعي في صورة المركزية المرفقية وتوزيعه بما يتوافق الأولويات في توفير الخدمة والذي يجسده الوالى على المستوى المحلي.
- أسلوب الإدارة المحلية (اللاتركز الإداري) هذا الأسلوب لا يعنى خضوع الهيئات المحلية فيما يتعلق بعملية الإشراف ومراقية المشاريع فذا ساهم بشكل مباشر في عدم تحقيق المرفق الخدمي على أهدافه منها تحقيق الخدمة ذات كفاءة وجودة بسبب التجاوزات التي تطال عملية الإنجاز ، فالهدف من المراقبة هوخلق تناسق والحفاظ عليه في عمل الهيئات المحلية الإدارية (التنفيذية) في إطار سياسة الدولة في عادلة توزيع الخدمة بين السكان وضمان أدائه في تقديم خدمة أفضل لكافة السكان .
- عدم ملائمة توزيع برامج التجهيز من خلال التنمية المحلية في اطار سياسة المخططات القطاعية لأنها لا تتوافق ومجهوداتها التنموية مع الحاجات الأساسية حيث ضعف الإعتمادات المالية المقدمة للإنجاز البرامج المسجلة في الإدارة المركزية غير مطابقة مع متغيرات الحاجة النمو الديمغرافي .
- سوء تقدير للإحتياجات من طرف الهيئات المحلية ،وغياب المناقشة عند اختيار المشاريع لأنه بعد الإقرار بالمقترحات من طرف المجلس البلدي يغيب أعضاؤه في اختيار المشاريع الأكثر أهمية ، رغم أنها الأقرب والأعلم بإحتياجات مجتمعهم المحلي ، بالإضافة لعدم ترتيبهم للأولويات الحاجات نظرًا لقلة خبرتهم وكفائتهم (مسيري البلدية) فالعمل دون علم بالمعطيات الحقيقية للمجتمع المحلى تؤدي إلى نتائج غير دقيقية وخاطئة.
- غياب التأطير التقني للمشاريع الحضرية تؤدى إلى تزايد التكاليف وزيادة في تمديد الأجال منه إلى تراجع كفاءة الخدمات في المشاريع الحضرية المحلية وهذا ما نستشفه في بطاقة التقنية للمشاريع التي تحمل فقط النكلفة المالية العامة له دون الخوض في التفاصيل ،مما يؤدى ذلك إلى عدم تقييم التكاليف جيدا، ومنه

ضرورة إعادة التقييم عند الدخول في مرحلة الإنجاز ومختلف مراحله حتى الإنتهاء منه.

- تحديد أولوية للمشروعات الحضرية التي تهتم بالأفراد والمرتبطة بحياتهم مباشرة وحاجاتهم المستعجلة (السكن) وتجسيدها. دون تحديد المتطلبات الأساسية للمجتمعات المحلية وتحسين مستواها فهي ركيزة التنمية الشاملة بحيث تستوجب توفير خطة تنموية مدروسة الأهداف والنتائج لمعالجة مختلف الفوارق الاجتماعية في المجالات الحضرية ، وإن نجاحها مرهون بالمورد البشري والإمكانات المتاحة (المورد المالي) ، وكذلك تحديد المسؤوليات وأدوار الفاعلين المشاركين في العملية التخطيطية (الإدارية) وتنفيذها ، فإستخدام الأساليب والوسائل والأدوات التخطيطية اللازمة التي تساهم في تحديد الإستراتيجية التنموية لتحقيق أهدافها المسطرة .
- تحديد البرامج والمشاريع المبرمجة لتنفيذها وربطها بأجال زمنية لذلك فإن تنفيذ المشاريع العمرانية التي يصادق عليها في المقررات على مستوى محتلف الهيئات الإدارية التنفيذية يبقي مسجل لمدة سنتين ، وإذا لم يتم الشروع في عملية الإنجاز فسيحذف بطريقة ألية (الإدارة المركزية) في اطار مايسمى بمشروع التطهير في مدونة الإستثمارات العمومية والتي تخضع للبرنامج التنموى للسنة المالية ، وللمخططات الخماسية ، وعليه فإن الحصول على المشروع لا يعنى بالضرورة تجسيده إلا في ضوء التمويل المالي لها (الإدارة المركزية).
- الإدارات المحلية تقوم بتحديد احتياجاتهم السنوية ورفعها على شكل تقارير للوزارات الوصية التي في ظلها تقدر الإحتياجات في البرامج التجهيز واعتماداتها المالية اللازمة لتنفيذها من طرف الإدارة المركزية التي تشرف على التخطيط والتوزيع والتسير المالي لها.

ملائمة وإنسجام التخطيط للمرافق الخدمية ذات الوظيفة الاجتماعية وتوزيعاتها المجالية ، بما يتوافق مع مخطط شغل الأراضي.

عدم ملائمة وإنسجام التخطيط للمرافق الخدمية وتوزيعالتها المجالية بما يتوافق مخطط شغل الأراضي من خلال:

- إحترام نسبي للإستعمالات الأراضي فيه ،لعدم وجود قوانيين تشريعية تضبط مراقبة والإشراف التأشيرة التقنية للمشاريع العمرانية التي تحوزها مديرية السكن والتجهيزات العمومية على مخطط التهيئة العمرانية من خلال محضر اختيار الأرض ومدى تطابقة مع موقع المشروع الحضري فغياب هيئة مستقلة لمراقبة هذه التأشيرة زاد من عدم احترام مخطط التهيئة العمرانية تُظهرها التجاوزات التي لحقت بالمشروع الحضري فالتجاوزات التي طالت وتعرضت إليها الفضاءات الخاصة بالأطفال بتغيب التام لمجالاته في

مختلف الوحدات الجوارية المكونة للأحياء السكنية بمختلف أنماطها ،وبالتالي فالمجالات المبرمجة خاصة في مخطط التهيئة للهضاب شرق لا تتوافق ما هو موجود فعلاً على أرض الواقع فعلى سبيل المثال لا الحصر الحيز العمراني الذي خصصت مساحته للمجالات اللعب داخل فضاء الحي السكني في مختلف الأنماط السكنية أصبحت عبارة عن مجال لركن السيارات الساكنة ، وهذا راجع لمختلف الهيئات المشرفة على انجاز مشاريع السكنية لم تلتزم بالتوزيع الوظيفي للأرض السكنية وفق ماهو مبرمج في مخطط التهيئة وكذلك التعليمية دون أخذ بعين الإعتبار لدورها المهم والحيوى لدى السكان .

- بحيث "يعتبر زيمل أن التحكم في المجال الترابي نوع من التجريد الذي نجده في مجال الهندسة بإعطائه شكلاً معينًا Formalization وهي عملية سابقة على التحكم في الأفراد الذين يحتلون مكانًا ما .لهذا يمثّل مفهوم "التحكم في المجال" استمراريةً للإمكانات اللامحدودة للدولة من خلال وظيفتها للتحكم في الأفراد ،لأنهم تابعون للأرض التي يقفون عليها .لهذا ليست عملية السيطرة فحسب هي ما يشكل جوهر الدولة ، بل أيضًا الأشكال الخاصة التي تأخذها المظاهر الاجتماعية التي تؤدي إلى الضغط على المجال ، وعلى طرائق تشكله إجتماعيًا بحيث ترتبط الدراسات الديمغرافية والإحصائية التي تقوم بها الجهات المحلية أو الوطنية بمعرفة التوجهات العامة للسكان نموهم وتطورهم ،ومعرفة نمط حياتهم بهدف وضع السياسات العامة عبر جمع مختلف المعطيات من طرف المؤسسات من خلال برامج الحكومة التنموية."[1]
- توضيح العلاقة بين التوزيع السكاني و المرافق الخدمية في الأحياء السكنية من خلال المعايير التخطيطية العمرانية والإجتماعية لكل مرفق بما يتناسب مع عدد السكان ، الكثافة السكانية.
- توزيع المرافق وإختيار مكانها في الحيز العمراني للتجمعات السكنية لا يخضع للدراسة معيارية وعمرانية وديمغرافية (عدد السكان وكثافتهم) بل يتم وفق ارتجالية صناع القرار على المستوى المحلي رئيس البلدية والوالي، فتوفير نوع المرفق لا يخضع للإحتياجات السكان وكثافتهم ، خاصة في ظل الصراع الذي يعيشه العقار والإستحواذ على المواقع ذات المردود الإقتصادي .فلو كان معيار الأولوية التي يجب أن تتوفر في التجمعات السكنية يطبق في توفير المرفق لما كان هناك نقص في الخدمات التي تشهدها الخدمة التعليمية اين تشهد تزايد الطلب عليها و الإكتضاظ فيها. فالتعليم بالضرورة على علاقة وثيقة بالظواهر الديمغرافية للمجتمع . فغالبًا ما يرتبط الهيكل الديمغرافي ، إعتمادًا على سلوك الميلاد والوفاة ، بمستوى تطور المدينة ، فحسب الشبكة النظرية للتجهيزات للطور التعليم القاعدي تنتشر الإبتدائيات في المدينة بالتوازي مع الكثافة السكانية لكل منطقة في المدينة وبمعدل شغل 29 تلميذ / القسم . و للخدمات الطبية

[1] Georg Simmel , Ibid ,p 673

بحيث عدم تحقيق العادلة في توزيعها مكانيًا بما ينسجم مع توزيع السكان وكثافتهم ،وعدم توفير الأجهزة المستخدمة في مجال مختلف الخدمات الطبية ، مما يجعل بعض المراكز الصحية الموزعة على المجال العمراني للمدينة ككل تشهد ضغط مستمر على خدماتها الطبيبة بسبب زيادة عدد السكان عليها.

- فإبراز العلاقة المكانية لتوزيع مراكز الخدمات الصحية من خلال ربطها بمؤشر الكثافة السكانية والحكم عليها إذا ماكانت تتناسب وحجم السكان وتوضيحها مكانيًا من خلال تصنيف الأحياء السكنية بحسب مستوى الخدمة الصحية المقدمة إعتمادًا على معيار المساحة والسكان،أي معنى لك من مستوى التجمعات السكنية حجمها العمراني إلى مستوى المدينة بإعتبارها من الحاجات الأساسية التي لا بد من توفرها بشكل يتناسب مع عدد السكان بشكل متوازن في توزيعها المكاني وكفاءة خدماتها .
- تحديد المشكلات الحضرية الناتجة عن التوزيع الحالي لمختلف مرافق الخدمية، التعليمية، الصحية وإنعكاسها على سلوك السكان في الإنتفاع من الخدمة.
- قلة عدد الأبنية المدرسية في الهضاب للمرحلة التعليمية الإبتدائية، مما ينعكس سلبًا على إنتشار ظاهرة الدوام المزدوج (الثنائي) بها، فهناك مدارس تعاني ضغطًا على طاقتها الاستيعابية مما أثر سلبًا على إنخفاض كفاءتها الوظيفية، مما أعطى معدلات اشغال متفاوتة من شأنها خلق أيضاً فروقات في نوع الخدمة التعليمية المقدمة .
- لجوء بعض السكان للإستعمال التحايل على القانون من خلال الإعتماد على عقد إيجار مزور للإستفادة من الخدمة التعليمية لأن مواقعهم أحيائهم السكنية تدخل في النطاق الجغرافي للموقع المدارسة الجددة الهضاب وهي قريبة منها .
- عدم تحقيق قدر من التكامل بين احتياجات السكان من الخدمات الصحية في التجمعات العمرانية الحضرية على المستويين الكمي والنوعي مما أثر على سلوك السكان في إنتفاع من الخدمة من مختلف المراكز الصحية الموزعة على المجال العمراني للمدينة ككل .
- إعادة النظر في ساعات الداوم الرسمي للمؤسسات والمراكز الصحية العمومية في الأحياء السكنية بغية حصول السكان على الخدمات الصحية على مدار الساعة ،ولك من خلال وضع البرامج والخطط المناسبة من قبل وزارة الصحة والسكان وتوفير الدعم المالي المناسب لهذه الخطط .
- ضعف كفاءة مخطط التهيئة العمرانية من الناحية الإجتماعية والعمرانية أثرت على أمن وسلامة التلاميذ في الدرجة الأولى لأنه يؤدي إلى زيادة زمن التنقل اليومي للتلاميذ، وصعوبة الوصول إلى الخدمة وخاصة في ظل عدم إحترام الشروط العمرانية في إختيار المكان المناسب الشيء الذي يعرض التلاميذ

لخطر مثل حوادث المرور، التلوث، والضجيج. وهو عكس الهدف الرئيسي التخطيط العمراني الذي يرتكز على العدالة الاجتماعية و في توفير بيئة عمرانية صحية وأمنة.

- أدى التوسع العمراني إلى زيادة معدل النمو السكاني الذي شهدته الهضاب الذي صاحب هذه الزيادة إلى ضغط على الخدمات التعليمية وبالمقابل لم تستطع الخدمات الموجودة تلبية احتياجات فئة الأطفال في سن التمدرس و نصيب الفرد الواحد من الخدمات الصحية ،وذلك نتيجة نتيجة غياب مسبق لإحتواء أي زيادة محتملة في عدد السكان ، وهذا يحتم تدخل المخطيطين وصانعى القرار ومسؤولي التنمية على المستوى المركزي والمحلي باتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق كل ما يحتاجه السكان من الخدمات تتميز بعدالة التوزيع بإختيار المواقع المناسبة لها لضمان كفاءتها الوظيفية .
- تعاني منطقة الدراسة من غياب شبه تام للفضاءات الخضراء ومساحات لعب على الرغم من وجود أراضي مخصصة لها ضمن مخطط التهيئة العمرانية في الأحياء السكنية التي إلتهمها الإسمنت .

2-3. مناقشة التنائج على ضوء الدراسات المشابهة :

لقد كانت نتائج الدراسة الحالية متوافقة في كثير من جوانب نتائج الدراسات المشابهة من حيث تخطيط وتوزيع الخدمات المجتمعية سواء بالنسبة للدراسات العربية أو المحلية التي كشفت على واقع تخطيط الخدمة الحضرية في المدينة العربية العراق و الجزائرية التي تعانى نفس المشاكل التي يجعلها لا تحقق أهداف تخطيطها الحضري سواء التخطيطية والعمرانية والإجتماعية :

- قلة عدد الأبنية المدرسية للمرحلة التعليمية الإبتدائية، و انتشار ظاهرة الدوام المزدوج (الثنائي) بالمدارس، فهناك مدارس تعاني ضغطًا على طاقتها الاستيعابية مما أثر سلبًا على انخفاض كفاءتها الوظيفية،مما أعطى معدلات أشغال متفاوتة من شأنها خلق أيضاً فروقات في نوع الخدمة التعليمية المقدمة .
- أن النمو العمراني والسكاني لا يتوافق ولا يتماشي مع حاجيات السكان .
- يعانى المرفق الخدمي التعليمي (المدارس الإبتدائية) من العشوائية ،التجمع مما يؤثر هذا التوزيع على العدالة الاجتماعية والعمرانية في توزيع الخدمة وعلى كفائته الوظيفية . بحيث أن مخرجات التحليل المكاني لقرينة الجار الأقرب قد تباينت قيمتها من خدمة مجتمعية لأخرى بل وضمن الخدمة نفسها ، فقد إتخذ نمط التوزيع المكاني لمؤسسات الخدمات التعليمية أين تراوحت قيمة R النمط المتقارب العشوائي والمتقارب والنمط المتجمع ما يعكس بذلك سوء التخطيط المكاني لمواقع هذه المؤسسات في المدينة وبالتالي انعدام توزيعها على مستوى أحياءها السكنية .

- عجز كبير في رياض الأطفال حيث لا توجد سوى روضة واحد في المدينة.أما في الهضاب فقد تم إلغاء التعليم التحضيري بسبب الإكتضاض التي تشهده مدارسها الإبتدائية الموزعة على أحيائها ، بالإضافة الى التخريب الذي طال المجمع التحضيري المشيد في الهضاب .
- ضرورة الأخذ بالحسبان الجهات ذوات العلاقة (وزارة التربية ، وزارة التخطيط ، وزارة الصحة ، وزارة البلديات) بتخصيص وتوقيع الفعاليات (التعليمية والصحية والترفيهية) لتحقيق مبدأ نطاق الخدمة الاجتماعية على وفق المعايير التخطيطية المعمول بها.
- عدم وجود فضاءات خدمية بمختلف أنواعها في الهضاب والتي هي ضرورية للحياة اليومية للسكان رغم وجودها في مخطط التهيئة العمرانية .
- إقصاء للفضاءات الخدمية الخاصة بالطفل مما يؤثر على نموه الفكري والجسدي والعقلي.
- توفير المناطق الخضراء (الحدائق العامة) على مستوى المناطق السكنية والاهتمام بها لتصبح مناطق ترفيهية ترفد سكان المدينة بخدماتها وتسهم في رفع كفاءة المناطق الخضراء خاصة ، وأن هناك مساحات كمناطق خضراء وساحات لعب أطفال مخصصة ضمن التصميم الأساس للمدينة إلا أنها غير مستغلة.
- تحديد إتجاهات التوسع العمراني ومداه الزمني و الإسهام في إعداد البرامج والخطط المالية التي تؤثر في مجالات التنمية العمرانية.
- تطبيق أساليب التخطيط السكاني والإسهام في دراسة وإعداد مخططات التجمعات السكانية وتطويرها ضمن إطار خطة التنمية المحلية والوطنية.

2- 4. **النتائج العامة للدراسة :** لقد توصلت نتائج الدراسة الى أن توزيع المرافق الخدمية الحضرية لا تحقق أهداف تخطيطها الحضري من الناحية الاجتماعية والعمرانية والتنظيمة لإفتقاد التخطيط لخصائص الواقعية ، المرونة وسهولة التنفيذ والتحكم في النمو الحضري وحل للمشكلات الحضرية التي من أجلها توضع المخططات العمرانية الحضرية ، بحيث أن التخطيط :

- بعيد عن الواقعية فهو لا يتعامل مع الواقع الفعلي للمشكلة التي يجب أن تدرس في ضوء الإمكانيات من أجل تحويلها إلى وضع جديد ، فنجاحها مرهون بتناسبها مع الإمكانيات المتاحة مع الأهداف التي يسعى لتحقيقها ، فتكون أهداف التخطيط وإستراتيجات التفيذ في ضوء كل الإمكانيات المادية والبشرية بما يتناسب الواقع ،فالواقعية لا تقتصر أيضًا على الإمكانيات المتاحة ،بل مرتبطة أيضا بشكل مباشر بالواقعية السياسية من حيث رسم السياسات العامة ،وإتخاذ القرارات ،إلى جانب الواقعية الإدارية من حيث مستوى الأجهزة الإدارية وتنظيمها التي تحدد فيها الأدوار و المسؤوليات وظروف العمل فيها وكل ما يؤثر عليها .

- ضعف خاصية المرونة في بعض الأحيان يؤدي إلى تقييد العاملين عليها ،خاصة في ظل التقيد بالتعليمات المعطاة للمنفيذين (الهيئات المحلية) من طرف الجماعات المحلية (الوالي) . التي لا تساهم في تجاوز المشكلات المتعلقة بالظروف الطارئة التي قد تعترض سير العمل ، بل لابد دائما من إشراف الجهات المشرفة على المكان ، إضافة على الإنفتاح الإداري وزيادة معدلات اللامركزية في التسيير.
- عدم وجود تكامل في العملية التخطيطية التي تؤثر على مرحلة الإعداد ،التنفيذ والمتابعة ،فالتكامل لا يقتصر على التنفيذ فقط، وإنما يتعلق أيضا بعملية التخطيط النظري للإحتياجات وللخطة ،لأنه يساعد على نمو مختلف خطوات ومراحل التخطيطية .
- صعوبة تنفيذ التخطيط فعدم إمكانية ترجمتها إلى أفعال وإجراءات ،وتظهر في عدم وجود متابعة في التخطيط والتي نقصد منها الرقابة المستمرة على سير العمل وأداء الهيئات التنفيذية المحلية ،فعلى سيبل المثال وضع موازنة تخطيطية يستلزم منها وضع الخطة التعليمية ووجود برامج للتمويلها ، فالتخطيط الناجح يحدد مصادر التمويل اللازمة لها ، والتي يمكن الإستفادة منها من خلال تحديد الإحتياجات التي تعد بمثابة ترجمة واقعية للتنبؤ ،ومنه يتحول التخطيط إلى واقع ملموس معبر عنه بطريقة كمية تحدد في ضوئه الإحتياجات المستقبلة ، و نوعية بما يجب إنجازه لتحقيق أهداف تخطيطها.
- غياب التوزيع المتوازن لحجم السكان أثر على بعض المؤسسات التعليمية من ناحية الإكتظاظ الذي تعرفه ، ويؤثر تبعًا للك على التحصيل العلمي والمعرفي للتلميذ ، وهذا ناجم عن عدم دقة التوقعات السكانية الخاصة بنمو الأطفال في سن التمدرس ، حيث تم الغاء التعليم التحضيرى في مؤسسات المدارس الإبتدائية في الهضاب.

فإستخدام التخطيط العمراني لأسلوب الخريطة المدرسية كأحد أساليب التخطيط المصغر يساعد في"تحقيق المساواة في توزيع الخدمات التعليمية داخل المجال العمراني، وتحديد مواقع المباني المدرسية من حيث توزيعها، وعددها، ومدى كفايتها، وكفاءتها ليبني بذلك الإسقاطات المستقبلية للتنبؤ بتوزيعها المثالي على كافة أنحاء المجال العمراني للمستوى المدينة في المستقبل .

- عدم وجود إمكانية توفير المؤسسات التعليمية بما يتناسب مع النمو السكاني والخصائص العمرانية والجغرافية للتجمعات السكانية لعدم توفر قاعدة بيانات مكانية للخدمات التعليمية بمدينة سطيف .
- وأسلوب الخريطة الصحية حالة مثالية ولا يمكننا الوصول إلى تحققها ،لأن المرضى يلجئون للتداوي أينما شاءوا و يحكمهم في ذلك عدة عوامل منها الأسباب الشخصية والمسافة والبحث عن الإختصاصات بحيث أنهم يتجاوزون حدود المجال المرسومة على الخريطة الصحية ويرسمون مجال استشفائي خاص بهم بمعنى عدم التوافق بين الحدود الجغرافية والمجال الحقيقي لطلب العلاج يؤكد عدم وجود كفاية محلية سواء من

حيث المرفق أو لنقص الإختصاصات ومنه يتبين أن عرض الخدمات الصحية لا يتوافق مع الطلب عليها.

- كذلك غياب البعد التخطيطي لعدم اعتماد معايير الكثافة السكانية في توزيعها على الأحياء السكنية ، فعدم توازن توزيعها العمراني مع احتياجات السكان تؤدي إلى التوزيع الغير العادل للخدمة .
- ضعف خبرة المخططين المحلين في تخطيط وتقدير الكثافة في مخطط التهيئة العمرانية ،وارتباطها كذلك بطول عملية الإنجاز وبتمويل البرامج القطاعية .التي لا تتوافق مع الحاجات .
- مركزية توزيع البرامج التنموية القطاعية أثر سلبًا في عملية تحقيقها عمليًا بما يتوافق الحاجات التعليمية والصحيية للمرفق، وكذلك تأثير مختلف السياسات العمرانية التي أثرت على المجال العمراني.
- النمو العمراني والسكاني الذي تشهده المدينة، والذي يتطلب دراسة توزيع هذا المرفق ومعالجة توزيعه الكمي والنوعي في المجال الحضري، والعوامل التي ساهمت في عدم تحقيق الهدف من تخطيطه.
- عدم تحديد الحد الأدنى من حجم السكاني الملائم لنوعية الخدمة التعليمية .
- وجود خلل في التوزيع المكاني للمدارس الإبتدائية، وهذا يوضح سوء التخطيط المكاني لمؤسسات هذه الخدمة وعدم مراعاة توزيعها بشكل متوازن (عشوائي، متجمع) مع أعداد السكان ومساحة الأحياء والقطاعات السكنية في المدينة.
- يؤثر المستوى الثقافي والاجتماعية والاقتصادي للأسرة واتجاهاتها نحو استخدام الخدمة التعليمية. والذي يولد ضغط على خدمات بعض المدارس مقارنة بالأخرى. فوجود هذا التداخل بين الخدمة من حيث الوقت، المسافة، التكلفة حيث يحدث التوزيع المنتظم لمناطق التداخل الخدمي بين المركز ومجال تقديم الخدمة إلى أشكال هندسية مضلعة سداسية بحيث يحقق توزيع تام للمدينة بالوظيفة التي تؤديها المراكز الخدمية. ويصبح للأفراد أكثر من مركز معين للحصول على الخدمة، ويتوقف على إختيار الفرد المستعمل نفسه في ضوء الخدمة التي يريد الحصول عليها. ومنه يعتبر عاملا الوقت والمسافة ركيزة التخطيط العمراني للحصول على الخدمة ، فيصبح السكان القاطنين في المجالات العمرانية المتداخلة هم من يتوفر لهم خيار الاتجاه الى أكثر من مركز محدد. فالتنظيم الموقعي لتوزيع المؤسسات الخدمية في المدينة يعتمد على المسافة بين كل خدمة وأخرى مدروسة ، ومناسبة لجميع السكان وتقترب من أماكن توزيعهم وكثافتهم العالية وهذا يتم من خلال إستخدام الأسس التخطيطية الخاصة بتوزيع كل خدمة ، فعلى الهيئات المسؤولة عن التخطيط العمراني مسؤولية مراعاة التوزيع الجغرافي للخدمات التعليمية بما يضمن تكافؤ الفرص في توزيع الخدمة التعليمية للسكان فإختيار مواقع المؤسسات التعليمية من العوامل المهمة التي يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في عملية التخطيط للمرافق التعليمية.

- الإسكان في منطقة الدراسة لايحقق الترابط و الإندماج الاجتماعي بين السكان بحيث لم يسهم في توزيع عناصر الإسكان بطريقة منظمة ومنسجمة، ومتوازنة مما يحقق تلبية حاجات السكان، وإدراجها بطريقة عشوائية تصبح من دون شك عائقا في طريق التنمية الاجتماعية والعمرانية .بحيث مختلف المرافق المنجزة بعيدة عن متطلباتها التخطيطية والمعمارية التي أثرت سلبًا على السكان بصفة عامة ،وعلى الفئات العمرية مما زاد في عزلتهم وانحرافهم ، فغياب مختلف المرافق للأنشطتهم اليومية كممارسة الرياضة ، اللعب ....وإن توفر بعضها (المركب الرياضي) الذي لا يتناسب وحجمهم ، وبالمقابل الإشتراك المالي الشهري والسنوي الذي لا يراعي ولا يتوافق مع المستوى الإقتصادى للأسر ، وعدد أطفالها .
- التغيرات التي تطال المرافق الخدمية ناتجة عن عدم توافقها مع احتياجات ومتطلبات مستعمليها (التلاميذ ، السكان).

الخـــــاتمة

الخاتمة :

إن إستخدام التخطيط الحضري لأسلوب الخريطة الجغرافية (المدرسية ، الصحية) كأحد أساليب التخطيط المصغر يساعد في تحقيق توزيع الخدمات المجتمعبة في الفضاء الحضري بما يتناسب مؤشرات الإسكان المعتمدة من حيث تحديد مواقع مبانيها ،لضمان توزيعها العادل ،وعددها ومدى كفايتها ،وكفاءتها ليبني بذلك الإسقاطات المستقبلية للتنبؤ بتوزيعها المثالي مستعينا بذلك بمجموعة من المعايير التي تناسب احتياجات مجال الدراسة خاصة في ضوء النمو الديمغرافي والعمراني السريعيين،اللذان يعتبران من أبرز التحديات التي تواجه الهيئة التخطيطية سواء على المستويين المركزي أو المحلي ، يجعل صعوبة التحكم في وتيرة هذا التزايد، وازدياد الضغط على مختلف الخدمات الحضرية. ومعالجة الإختلالات المجالية ومنها المرتبطة بتوزيع المرافق والإمكانيات المتاحة لتحقيقيها.

فواقعية التخطيط يتعامل مع الواقع الفعلي للمشكلة فعليه أن يدرس الإمكانات من أجل تحويلها إلى وضع جديد، فهي يجب أن تناسب الإمكانات المتاحة مع الأهداف التي تسعى لتحقيقها فيكون أهداف التخطيط وإستراتيجيات التنفيذ في ضوء كل الإمكانيات المادية والبشرية بما يتناسب مع الواقع. فالواقعية لا تقتصر فقط على الإمكانات المتاحة بل مرتبط أيضا بالواقعية السياسة من حيث رسم السياسات العامة، وإتخاذ القرارات، و كذلك الواقعية الإدارية من حيث مستوى الأجهزة الإدارية وتنظيمها، وظروف العمل فيها وكل ما يؤثر فيها، و يرجع غياب الواقعية في العملية التخطيطية إلى ضعف خبرة المخططين المحلين في تخطيط وتقدير الكثافة في مخطط التهيئة العمرانية ، وكذالك طول عملية الإنجاز وإرتباطه ببطئ إجراءات تمويل البرامج القطاعية.

إلا أن الواقع أيضا تكشف أن تخصيصات الوظيفية للأراضي في مخطط التهيئة المصادق عليها لا يفضي دائما إلى تنفيذها ميدانيا، خاصة حين لا تتوفر الإعتمادات المالية المخصصة لذلك، الشيء الذي ينتج عنه عدم تحقيق الأهداف التخطيط بين صعوبات الإنجاز ونقص التنسيق، مما يعيق سد العجز الحاصل على مستوى التجهيزات والمرافق الأساسية، وبالتالي تحقيق الظروف تحقيق تنمية اجتماعية وثقافية للسكان.

فالسؤال الذي تطرحه الخريطة الجغرافية ويسعى المخطط الحضري للإجابة عنه هو عن كيفية تحديد المواقع المناسبة للمرافق الخدمية وهل تعتمد على المعايير والمواصفات التي تضعها الهيئات المختصة؟فمتى وجدت وتوفرت هذه المعايير والمواصفات أمكن التنبؤ بأعداد المرافق التي تحتاجها التجمعات السكنية المختلفة وبذلك يستفيد منها السكان بمختلف شرائحهم وتحقق بذلك العدالة الاجتماعية في توزيعها بين السكان.

توصيات : ضرورة العمل على تأسيس دائرة تخطيط مكاني في وزارة التربية والتعليم تعنى بتوزيع وتخطيط مواقع الخدمات التعليمية بالشراكة مع مديرية التربة والتعليم و التهيئة و التعمير ،ومديرية السكن على المستوى المحلي (المديريات التنفيذية) ، وتطبيق المعايير التخطيطية بما يتناسب مع النمو السكاني ،والخصائص الجغرافية للتجمعات السكانية ، بإنشاء قاعدة بيانات مكانية للخدمات التعليمية في الفضاء العمراني للمجتمع المحلي و للمدينة الجزائرية عامة، فعند إنشاء مدرسة في أي تجمع سكاني يجب أن يراعي:

- دراسة تفصيلية لهذا التجمع السكان و التجمعات السكانية المحيطة به، بمعرفة عدد السكان في سن التعليم التقديري.
- وضع الخيارات المتعددة بخصوص إنشاء مدارس مشتركة لهذه التجمعات ، أو مدرسة لكل تجمع بشكل مستقل والتحقق من توفر كل الخدمات المطلوبة في مبنى مدرسي حديثًا مع مراعاة توفر الوسائل.
- تحديد البيانات الإجتماعية والإقتصادية للبيئة المحيطة والتي لها علاقة بالمدرسة .
- الأخذ بعين الإعتبار الزيادة الطبيعية في عدد السكان وتوقع عدد التلاميذ الملتحقين بهذه المدارس ، عدد التلاميذ المتوقع أن ينتقلوا للسكن في الأقطاب الحضرية الجديدة .
- ضرورة إنشاء هيئة للمراقبة والإشراف على التأشيرة التقنية للمشاريع الخدمية الحضرية (مديرية التهيئة والتعمير ، مديرية التجهيزات العمومية).
- ضرورة وضع دراسة تفصيلية للمشاريع الحضرية الخدمية من خلال تقييم التكاليف المالية بدقة لضمان إحترام أجال الإنجاز.
- الإبتعاد عن القرارات الإرتجالية عند اختيار مواقع الخدمات المجتمعية والإعتماد على الأسس والمعايير العلمية في إختيار المواقع المستقبلية .
- ضرورة تفعيل دورنظم المعلومات الجغرافية Gis كوسيلة حديثة في عملية التخطيط والإدارة المكانية للخدمات المجتمعية وكجزء من متطلبات التخطيط الحضري السليم لهذه الخدمات .
- العمل على تحسين مستوى المراكز الصحية (الرعاية الصحية الأولية) في المدينة ، وذلك بتحسين واقعها الخدمي وإيفائها بالكادر الطبي المتخصص ، وبالوسائل الطبية وتوزيعهم بشكل متوازن على المراكز بحيث يراعى فيها مراكز ذات الكثافة السكانية .
- العمل على توفير مختلف الفضاءات الخضراء ومساحات للعب الأطفال.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية :

❖ **القواميس و المعاجم:**

1. ألايبف إحسان: **الجغرافية الاقتصادية والاجتماعية** ، قاموس المفاهيم و المصطلحات ، دار الفكر ، موسكو ، 1983.

❖ **الكتب:**

2. أبو رمان والعاني : **نظريات وأساليب التخطيط الإقليمي** ،2005، عمان ط1، ص 90.
3. إحسان محمد حسن، **الأسس العلمية لمناهج البحث العلمي**، ط1 ، بيروت ، دار الطليعة ، 1986.
4. أحمد الشريعي : **دراسات في جغرافية العمران** ، القاهرة ،1995.
5. أحمد خالد علام : **تخطيط المدن** ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1998.
6. أحمد خالد علام، محمود غيث : **تخطيط المجاورة السكنية** ، جامعة المنصورة ، مكتبة كلية الهندسة ، 1995.
7. أحمد علي إسماعيل : دراسات في جغرافية المدن ، ط2 ، 1982 .
8. أحمد محمد شهاب ، مؤمل علاء الدين: **المتطلبات الفضائية لتخطيط المدينة** ، بغداد، مطبعة التعليم العالي 1990 .
9. أحمد مصطفي الحسين: **مدخل إلى تحليل السياسات العامة** ، الأردن ، مطبعة الجامعة الأردنية ، 2002 .
10. أدم عصام : **التخطيط التربوي و التنمية البشرية** ، العين دار الكتاب الجامعي ، 2006.
11. خلف حسين الديلمي : **محاضرات في جغرافية الخدمات لطلبة السنة الثانية قسم الجغرافيا** ، كلية الأداب جامعة عمر المختار لسنة2006/2005.
12. خلف حسين ديلمي: **تخطيط الخدمات المجتمعية و البنية التحتية : أسس، معايير، تقنيات** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الثانية 2015م/1436 هـ.
13. زين العابدين علي صفر : **التخطيط الحضري مدخل عام** ، دار الكتب الوطنية ، ليبيا بنغازي ، سنة 2004
14. عطية : **جغرافية المدن و التخطيط الحضري**، منشورات جامعة دمشق، 2005 ، ص 26.
15. علام أحمد خالد : **تخطيط المدن** ، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية ، 1983.
16. علي محمد دياب ، جلال بدر خضرة : **جعرافية السياحة و الخدمات** ، منشورات جامعة تشرين ،2006.
17. عمر محمد خليل: **نظم المعلومات الجغرافية** ، أسس تطبيقات الجغرافيين ، منشأة المعارف الإسكندرية ،1998.

18. فتحى محمد مصيلحى: **جغرافية الخدمات ، الاطار النظري وتجارب عربية** ، مطابع جامعة المنوفية ، مصر، ط1، 2001 .

19. فتحي محمد مصيلحي: **جغرافية الخدمات الاطار النظري وتجارب عربية** ، مطابع جامعة المنوفية ، مصر، ط1، 2001.

20. محمد إبراهيم صافيتا ، عدنان سليمان ، صلاح حميد الجنابي : جغرافية الحضر أسس وتطبيقات ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة الموصل ،الطبعة الأخيرة ،2011 .

21. محمد أحمد عبد الله : **تاريخ تخطيط المدن** ، دار وهدان للطباعة والنشر 1981.

22. محمد حماد : **تخطيط المدن عبر العصور** ، الهيئة المصرية للكتاب ، ط 1995 .

23. ممدوح شعبان دبس : **جغرافية الخدمات** ، منشورات جامعة دمشق، 2005– 2006.

24. الهيئة العامة للتخطيط العمراني ، الإدارة المركزية للبحوث و الدراسات و التخطيط الإقليمي : **دليل المعدلات و المعايير للخدمات التعليمية** ، مصر، 2014 .

25. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية : **دليل المعدلات والمعايير التخطيطية لجمهورية مصر العربية** ، المجلد الثاني .

26. وزارة الشؤون البلدية والقروية : **دليل المعايير التخطيطية للخدمات للمملكة العربية السعودية**، الرياض 2005.

27. وزارة الشؤون البلدية والقروية : **دليل المعايير التخطيطية للمناطق الترفيهية** ، مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، الطبعة الأولى 2005 م .

28. وزارة الشؤون البلدية والقروية، المملكة العربية السعودية : **دليل المعايير التخطيطية للخدمات**، ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض ، الطبعة الأولى 1426 .

❖ **الرسائل الجامعية :**

29. حسام صاحب حسون أل طمعه : **التمثيل الخرائطي لسكان العراق تعداد 1997** ، أطروحة دكتوراه ، كلية الأداب ، جامعة بغداد ، ص 57.

30. دريس نوري : **إستعمال المجال العام في المدينة** ، رسالة ماجيستير قسم علم الاجتماع ، جامعة منتوري 2007، ص 132.

31. ذيب بلقاسم : **المجال العمراني والسلوك الاجتماعي** ، رسالة ماجستير ، جامعة قسنطينة 1995.

32. رابح بوصوف: **أقاليم المستشفى**، دكتوراه دولة في الجغرافيا الصحية، غير منشورة، نابولي، إيطاليا،1998 ص 35.

33. سعيدانى نورة : **أدوات تدخل الدولة والجماعات المحلية لحماية الأراضي الفلاحية والعمرانية** ، دراسة تحليلية على ضوء القانون الجزائري ، مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في القانون ، تخصص القانون العقارى والزراعي ، كلية الحقوق جامعة سعد دحلب ، البليدة 2005 ، ص ص 27-33.

34. شويح بن عثمان : **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية** ، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان ، الجزائر،2011 .

35. عبد الحكيم كبيش : **التمدد الحضري والحراك التنقلي في النطاق الحضري بمدينة سطيف** ، أطروحة دكتوراه علوم في تهيئة المجال كلية علوم الأرض ، الجغرافيا والتهيئة العمرانية ، جامعة منتوري ، قسنطينة السنة الجامعية 2010 -2011، ص 71 .

36. عياش بولحية : **دراسة إقتصادية لبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة (2001-2004)**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص 40.

37. محمد بالخير : **التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية** ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2005 .

38. محمد خشمون : **مشاركة المجالس البلدية في التنمية المحلية** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة منتوري ، قسنطينة، الجزائر،2011 .

39. Houda Hissar : Programmation Urbaine : **Un Essai De Clarification Entre Parole D'acteurs et Observation au Cœur D'Un bureau D'etudes** ,mémoire pour l'obtention du master , Paris , 2012.

❖ الجرائد و المجلات وخطابات رسمية :

40. أحمد الغفري : **المكان والزمان في المعايير العمرانية** ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثاني لهيئة المعمارين العرب بعنوان المعايير التخطيطية للمدن العربية ، طرابلس ، ليبيا، أيام 5،6،7 ماي 2001.

41. أحمد علي إسماعيل : **المدينة العربية الإسلامية ، توازن الموقع و التركيب الداخلي** ، نشرة دورية يصدرها قسم الجغرافية ، جامعة الكويت ، الجمعية الكويتية ، العدد 102 ، 1987.

42. بزغيش بوبكر : **مخطط شغل الأراضي ، أداة للتهيئة والتعمير** ، المجلد 17، العدد1 ، 2008.

43. بوبكر بوحوش : **النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة** : أي سياسة للمدينة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد 24 جوان 2017.

44. بودريوة عبدالكريم : **إختصاص القاضي الإداري في منازعات التعمير ، دراسة خاصة لدعوى الإلغاء لمواجهة أدوات التعمير المحلية إستناداً إلى الإعتبارا ت البيئية** ، العدد الأول كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم 2013.

45. بوزغاية باية : **المخططات العمرانية كأحد عوامل توسع المجال الحضري من أجل تحقيق التنمية المستدامة مدينة بسكرة نموذجاً** ، مجلة العلوم الإنسانية و الاجتماعية العدد 15، 2014.

46. بيار سينيول : **حول الأزمة الحضرية في البلدان العربية** ، ترجمة محمد هناد ، مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي ، نقد ، العدد 16.

47. حطاب محمد عبد الصمد وأخرون : **أدوات التخطيط الحضرى بين النظرية و التطبيق** ، نموذج مدينة بوسعادة ، الجزائر .

48. خليفة محمد علي : **التأثيرات البيئة للمنطقة الصناعية في المدن** ، مجلة المخطط و التنمية جامعة بغداد 23 ، المجلد 23 ،2011.

49. ذيب بلقاسم : **البيئة العمرانية والمرض الاجتماعي في المدينة** ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 25 ، العدد الأول والثاني ، 2009.

50. رشيد سيدي بومدين : **أهي فوضى عمرانية حقا** ؟ ، مجلة نقد ، العدد 16 ، 2002 .

51. ريدة ديب ، سليمان مهنا : **التخطيط من أجل التنمية المستدامة** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية ، المجلد الخامس و العشرون العدد الأول 2009.

52. ساسي محمد : **أدوات التهيئة العمرانية في الجزائر بين الواقع و تحديات التنمية المستدامة**، منشورات قسم علم الاجتماع والديمغرافيا ، جامعة الأغواط ، العدد 03.

53. سعيدة رحامنية : **وضعية الخدمات الصحية في الجزائر**، مجلة الباحث الاجتماعي قسم علم الاجتماع ، العدد 11، 2015 .

54. سليمان أبو خرمة : **التوزيع الأمثل للخدمات الصحية في الأردن: دراسة مقارنة بين محافظات إقليم الشمال**، مجلة الجمعية الجغرافية الكويتية ، 2004 .

55. سناء ساطع عياس ، غصون نجم عبد الزهرة : **المعايير التخطيطية في التجمع السكني المستدام /دراسة تحليلية للمعيار المتنامي** ، بحث مقدم إلى مؤتمر الإسكان العربي الثالث ، مدن سكنية متكاملة الخدمات /حلول إسكانية للفترة 17-18 /2014/12 ،محور التخطيط والتصميم الحضري والعمراني ، بغداد ، العراق .

56. صالح بن علي الهذلول : **نشأة وتطور التصميم العمراني** ، مجلة التصميم ، جامعة هارفاد ، عدد الربيع والصيف 2007 /سنة 2010.

57. صباح غربي، وهيبة غربي: **دور منظمات المجتمع المدني في تطوير الخدمات العامة** ، مجلة علوم الانسان والمجتمع ، جامعة بسكرة، العدد 10، 2014.

58. صدقي المؤمني: **التخطيط الإقليمي وأثره على الأداء الكلي للمرافق و الخدمات العامة : دراسة تحليلية للمرافق الصحية في محافظة الطفيلة** ، مؤتة للبحوث والدراسات ، المحرر ، 1994.

59. عبد الفتاح علاوي : **دور صندوق الجنوب في التنمية المحلية** ، الملتقى الوطنى الأول حول التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق ، المركز الجامعي برج بوعريريج يومي 14 و 15 أفريل 2008.

60. عزيزي عثمان : **أليات اتخاذ القرار في تسيير المدينة الجزائرية وأثرها على التنمية** ، مجلة بحوث وداسات، العدد 2.

61. قاسم الدويكات : **التحليل المكاني لمواقع المدارس الخاصة في مدينة أربد/ الأردن** ، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة المعرفة لنشر الأبحاث العلمية والتربوية (MECS) ، العدد الرابع.

62. قاسم دويكات : **أنظمة المعلومات الجغرافية** ، مجلة جامعة مؤتة ، مصر، 2011.

63. كاظم الكندى ساجده : **أثر الاستدامة و التنظيم الفضائي لوحدة الجيرة في البيئة السكنية** ، مجلة الهندسة ، جامعة بغداد ، مجلد 18، العدد 2، 2012 .

64. محمد الهادي لعروق : **السكن التطوري ألية للقضاء على السكن الهش ،المشروع الفاعلون و الحوكمة** ، مجلة التهيئة ، العدد 6 فيفيري .

65. محمد الهادي لعروق : **المدينة الجزائرية ورهانات العولمة** ، مجلة التهيئة العمرانية ، جامعة منتوري قسنطينة ، العدد الرابع .

66. محمد عمران: **إستراتيجية التمويل السكن في الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، جامعة الشلف ، عدد 06 ، 2011 .

67. محمد يسار عابدين ، رولا ميا وأخرون : **المعايير التخطيطية المعاصرة لإعداد المخططات التنظيمية المستدامة** ، دراسة حالة مدينة اللاذقية في سوريا ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ،سلسلة العوم الهندسية المجلد 35 ، العدد 8 ، 2013 .

68. محمد يسار عابدين ، رولا ميا وأخرون : **المعايير التخطيطية لإعداد المخططات التنظيمية المستدامة** ، دارسة حالة مدينة اللاذقية في سوريا ، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ، سلسلة العلوم الهندسية المجلد 35، العدد ، 2013 .

69. مصطفي كراجي : **أثر التمويل المركزي على استقلالية الجماعات المحلية في القانون الجزائري** ، المجلة الجزائرية القانونية والإقتصادية الجزء 34 ، الرقم 02، 1996.

70. معراف إلياس ، عماري عمار : **من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر** ، جامعة سطيف ، مجلة الباحث، العدد 7 ، 2010.

71. مليكة لبديري: **المهنس المعماري و إشكالية إنتاج المجال السكني في المجتمع الجزائري من منظور السوسيولوجي** ، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية ، المجلد 2 العدد (4) جوان 2014.

72. ممدوح الدبس : **دراسة تحليلية للتنظيم المكاني لشبكة المنشأة و المراكز الخدمية في المدن** ، مجلة جامعة دمشق ، المجلد 31 ، العدد 3، 2015.

73. نبيل بوفليح: **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر خلال الفترة** (2000-2010) ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9 .

74. نذير زريبي ، بلقاسم ديب : **البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع الأبعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية** ، عدد13 ، 2000.

75. نذير زريبي ، بلقاسم ذيب : **البيئة العمرانية بين التخطيط والواقع الأبعاد التخطيطية والتحديات الاجتماعية ، جامعة منتوري قسنطينة** ، الجزائر ، 2000.

76. نوردين عنون : **واقع الاحياء السكنية من أجل أحياء صديقة للطفل**، دراسة حالة المنطقة السكنية الحضرية الجديدة بمدينة باتنة ، قسم علوم الأرض والكون كلية العلوم ، جامعة الحاج لخضرباتنة ، الجزائر، نشر بتاريخ 1436/02/26 ، مجلة العمارة والتخطيط ، 28(1) ، الرياض 2016م/1437 هـ.

77. هاجر شنيخ : **إستراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفاعلية الاقتصادية المستدامة وتنمية الإقليم لتهيئة الوطني المخطط SNAT نموذجًا**- مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي المجلد7 ، العدد3 - ديسمبر 2020.

78. هاشم فوزي العبادي: **التخطيط الإستراتيجي في المؤسسات الصحية و دوره في تطوير الرأسمال البشري**، مجلة الغري للعلوم الإدارية و الإقتصادية ،الإصدار 2، المجلد 2، النجف، العراق، 2018.

79. يحي عبد الحسن فليج الجياشي : **تحليل المخطط الأساسي لمدينة الرميثة المشكلات والحلول** ، مجلة أروك للعلوم الإنسانية ، كلية التربية ، جامعة المثنى ، المجلد (5) ، 2005.

80. يحي عبدالحسن فليح : **تحليل المخطط الأساس لمدينة الرميثة المشكلات و الحلول** ، جامعة المثنى، المحرر، مجلة أوروك للعلوم الإنسانية ، 2012 .

81. يوسف حماس: **تحليل العملية الإدارية في بعض المستشفيات العراقية** ، مجلة البحوث الاقتصادية، المحرر، 1975.

❖ **ملتقيات وندوات وأيام دراسية :**

82. خالد سمارة الزغيبي : **تنظيم السلطة الإدارية** ، ورقة مقدمة في الملتقى ، الحكم المحلي والبلديات في ظل الأدوار الجديدة للكومة ، الشارقة ، الإمارات العربية المتحدة مارس 2008 ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

83. عبد الرزاق الجلالي : **هل توجد مدن في الجزائر** ؟ فعاليات الملتقى الوطني حول أزمة المدينة الجزائرية ، منشورات جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر ، ص 147.

84. عبد الرزاق أمقران : **الفضاء العمراني: فضاء إجتماعي وثقافي** ، الملتقى الدولي حول "الدينامية الحضرية والتنمية المحلية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 22/21 أكتوبر 2003.

85. لعروق محمد الهادى : **التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية** ، ملتقى حول تسيير الجماعات المحلية 10/9 جانفي 2008 ، جامعة منتوري قسنطينة 2008 .

86. ناجية صالحي ، فتيحة مخناش: **أثر برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) نحو تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الفعلي المستديم**، ورقة مقدمة ضمن أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف1، 2013.

87. الوتار فاتنة : **الملامح التخطيطية لتحقيق أفاق التنمية المستدامة** ، مؤتمر المبادرات والإبداع التنموي في المدينة العربية ، الأردن ، 2008 .

❖ **قائمة المراجع الأجنبية:**

88. Adrian Pitts : **Planning and Design Strategies for Sustainability and Profit** , Pragmtic sustainable design on building urbain Scales ELSEVIER.2004.
89. CITIES ALLIANCE .ICLEI.UNEP.LIVEABLE : **CITES THE BENEFILS OF URBAN ENVIRONMENTAL** Planning -A cities Alliance Study on good Practices and us ful tools 2007.
90. CONDON N : **Sustainable urban land escapes** , Sites design manual for British Columbia communities ,University of British Columbia ,2003 , p 153.
91. DERYCKEP H : **comprendre les dynamique métropolitaines** ,Puissant S.(eds) ,la métropolisation paris , Anthropos 1999 , p 119.
92. Paolo De Castrom : **the politics of land and food scarcity** , 1st edition Routledge , 2013, p 92
93. Raymond E.Muryhy : **The American city** ,urban geography .
94. Wheeler s , **planning for Sustainabilitity** ,Taylor s Francis library 2004 .

❖ **المواقع الالكترونية :**

95. *https ://www.politics.dz .com*
96. *https://elearn.univ-tlemcen.dz/mod/resource/view.php?id= 1810Sforceview=1.*
97. *https://docs.goole.com/viewer?a=vSpid=sitesScsrcid=ZGV*
98. *https://dzair-extra.blogspot.com/2018/08/laws-and-tools-urban-development-and-reconstruction-in-algeria.html.*
99. *http://www.setifhexagone.com/histoire2.htm. dernier accès : 21/02/2019, 9:34.*
100. *urba-setif : Révison du plan d'urbanisme directeur , juin 1991.*
101. *www.google.com:setif19.le premier plan urbain de setif.*
102. *http://www.setif.com/Histoire ville Setif.html, dernier accés 18/05/2015, 15:81.*
103. *http://www.setif.com/Histoire ville Setif.html, dernier accés : 21/09/2017, 18:29.*
104. *www .andi.dz /index .php/ar/secteur de sante*
105. *https://www.el-massa.com*
106. *https://insaniyat.crasc.dz/index.php/fr/cahiers-insaniyat/72-cahiers-insaniyat/c2-2010/1707*
107. *www .publication.ksu .edu.sa*
108. *http ://www.sironline.org/alabwab/derasat(01)598.htm*
109. *http : llballaao .blogspot.com*
110. *http://etudes rurales, revues .org/document 224. html.*

❖ **مراجع أخرى (قوانين ، المراسيم، قرارات ، تقارير، حوليات) :**

111. القانون رقم 07/12 المؤرخ في 28 ربيع الأول عام 1433 الموافق ل 21 فبراير 2012 يتعلق **بالولاية** ، الجريدة الرسمية رقم 12 مؤرخ في 29 فيفيري 2012 .
112. القانون رقم 06/06 بتاريخ 20 فيفري 2006 ، الجريدة الرسمية رقم 15 بتاريخ 14 مارس 2006 .
113. القانون 11- 10 المتعلق **بالبلدية**.
114. القانون 87- 03 المؤرخ في 27 جانفي 1987 **والمتعلق بالتهيئة العمرانية** ، الجريدة الرسمية عدد 77 ، المادة 21.
115. القانون 20-01 المؤرخ في 15 ديسمبر 2001 : **المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة** ، الجريدة الرسمية العدد 77.
116. قانون رقم 06/06 يتضمن **القانون التوجيهي للمدينة** ، الجريدة الرسمية ، عدد 15 ، 2006.
117. الجريدة الرسمية العدد 52 ديسمبر 1990 ، المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 : **المتعلق بالتهيئة والتعمير**.
118. القانون 02/02 مؤرخ في 2 أفريل 2002 يتعلق **بحماية البيئة**، الجريدة الرسمية عدد 10 ، 12 أفريل 2002.

119. المرسوم التنفيذي رقم 91 /175 مؤرخ في 18 جوان 1991 : **القواعد العامة للتهيئة والتعمير والبناء** ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرة عدد 26، 1990.

120. المرسوم التنفيذي رقم 13/13 في 3 ربيع الأول عام 1434 المرافق لـ 15 يناير سنة 2013 الذي يحدد **قواعد تسيير المصالح الخارجية لوزارة السكن والعمران** .

121. الجريدة الرسمية رقم 67 المؤرخة في 21 أوت 1973.

122. الميثاق الوطنى لسنة 1976.

123. المرسوم التنفيذي رقم 1997/98المؤرخ في 19 ذي القعدة 1418 الموافق لـ 1998/03/18.

124. الجريدة الرسمية عدد 19 مؤرخة في 26 ذي القعدة عام 1418. الذي يحدد **قواعد تنظيم مصالح التجهيز الولائية عملياً**.

125. المرسوم تنفيذي رقم 98-227 مؤرخ في 19 ربيع الأول عام 1419 الموافق 13 يوليو سنة 1998، يتعلق **بنفقات الدولة** .

126. المرسوم التنفيذي المؤرخ في 18 محرم 1431 هـ الموافق 4 يناير 2010 .

127. برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)، **بيان اجتماع مجلس الوزراء المنعقد بمقر رئاسة الجهورية** ، 24 ماي 2010.

128. القرار الوزاري المشترك في 25 ذي الحجة عام 1418 الموافق لـ22 أفريل سنة 1998 والذي يحدد **عدد المديريات الولائية التابعة لوزارة السكن ويضبط التنظيم الداخلي للمصالح المكونة لها** ، الجريدة الرسمية العدد 54 المؤرخة في ربيع الثاني عام 1419.

129. وزارة التربية الوطنية : **الشبكة النظرية للمرافق والمقاييس الوطنية المعتمدة في وضع الخريطة التربوية والإدارية** ، الجزائر، 06 جانفي 1997.

130. المركز الوطنى للدراسات و الأبحاث التقنية في التعمير: **شبكة النظرية للتجهيزات العمومية** ، 1999.

131. الجمهورية العراقية ، مدينة الثرثار الجديدة : **تقرير التصميم الحضري النهائي**، الهيئة المركزية للمدن الجديدة ، دوكس . ع.ر.ق ج أيلول ، 1987.

132. الدراسات التقنية والمعمارية ومكاتب الدراسات المعتمدة وتوزيعها بالبلديات 2018 .

133. إحصائيات مديرية السكن والتجهيزات العمومية لولاية سطيف ، 2018.

134. مديرية التربية ، مكتب البرمجة والخريطة المدرسية : **دليل المؤسسات التربوية لولاية سطيف 2018/2017**.

135. مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف، **المدونة الإحصائية للسكان لسنة 2014**.

136. مديرية البرمجة و متابعة الميزانية : **الحولية الإحصائية 2018**.

137.ولاية سطيف ، المجلس الشعبى الولائي : **تقرير حول ملف السكن و التحسين الحضري** ، الدورة العادية ديسمبر 2008.

138. رسالة الرئيس الراحل السيد عبد العزيز بوتفليقة **بمناسبة اليوم الوطني للمدينة** بتاريخ 20 فيفري 2007.

الملاحـــق

P.O.S EL HIDAB NORD
LEGENDE
PERIMETRE D'ETUDE DU P.O.S.
VOIE PROPOSEE
EQUIPEMENTS PROPOSES
PLACETTE
HABITAT COLLECTIF PROPOSE
CONDUITE AIN ZADA.
LIGNE ELECTRIQUE M.T
MOSQUEE
POLYCLINIQUE
LYCEE
JARDIN
E.F.S
CENTRE POLYVALENTE
E.F.E
PLACETTE
SURETE URBAINE
EQUIPEMENTS / ADMINISTRATIFS
O.P.
P.O.S EL HIDAB NORD
COMPOSITION URBAINE VARIANTE 02

P.O.S EL HIDAB NORD
LEGENDE
PERIMETRE D'ETUDE DU P.O.S.
VOIE PROPOSEE
EQUIPEMENTS PROPOSES
PLACETTE
HABITAT COLLECTIF PROPOSE
CONDUITE AIN ZADA.
LIGNE ELECTRIQUE M.T
MOSQUEE
POLYCLINIQUE
LYCEE
JARDIN
E.F.S
CENTRE POLYVALENTE
E.F.E
PLACETTE
E.F.E
SURETE URBAINE
EQUIPEMENTS / ADMINISTRATIFS
C.F.P.

P.O.S EL HIDHAB NORD
SURFACE 32.03 HA
CFPA
CFPA
POS EL HIDHAB NORD

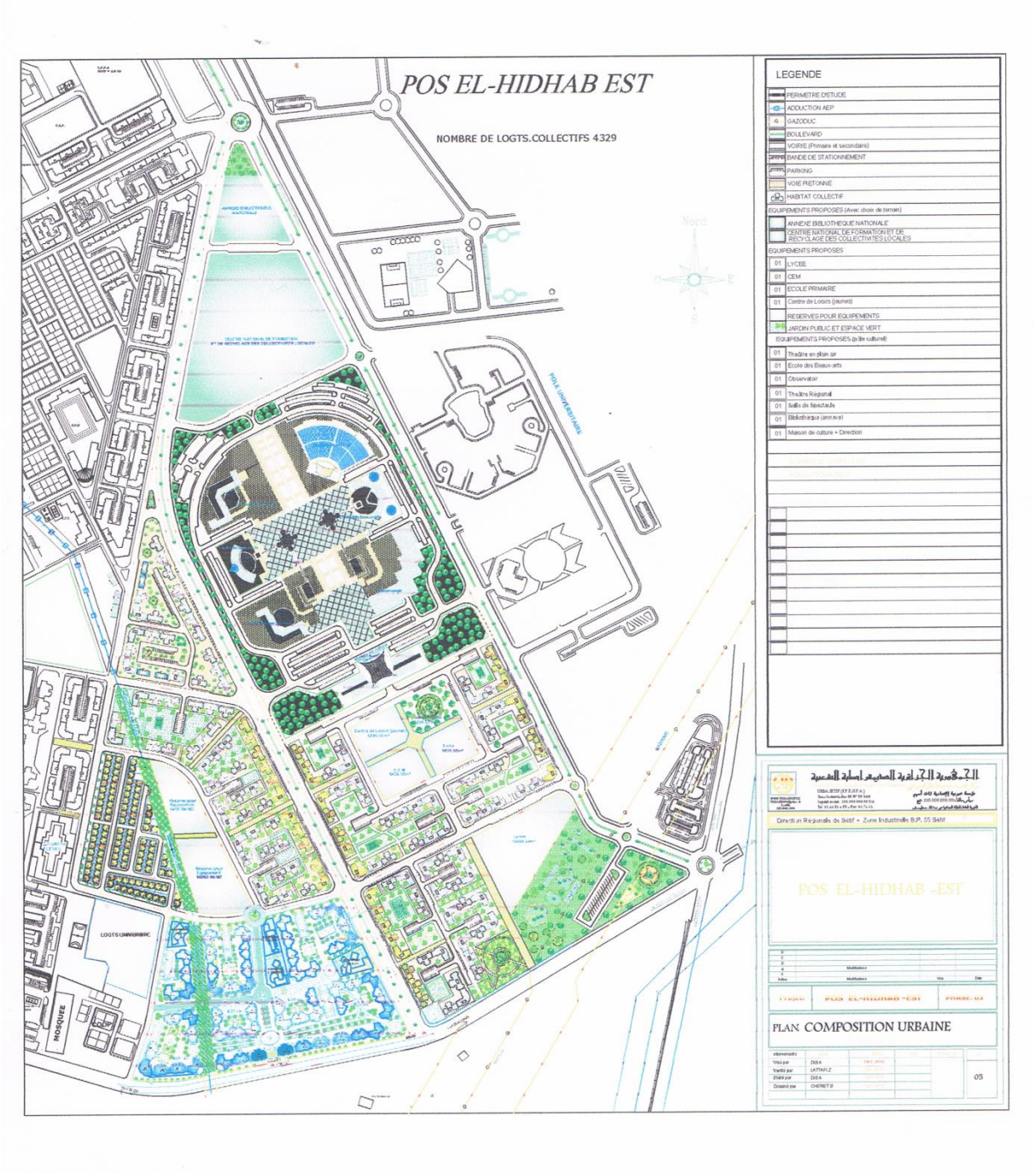
POS EL-HIDHAB EST
NOMBRE DE LOGTS.COLLECTIFS 4329
LEGENDE
PERIMETRE D'ETUDE
ADDUCTION AEP
GAZODUC
BOULEVARD
VOIRIE (Primaire et secondaire)
BANDE DE STATIONNEMENT
PARKING
VOIE PIETONNE
HABITAT COLLECTIF
EQUIPEMENTS PROPOSES (Avec choix de terrain)
ANNEXE BIBLIOTHEQUE NATIONALE
CENTRE NATIONAL DE FORMATION ET DE RECYCLAGE DES COLLECTIVITES LOCALES
EQUIPEMENTS PROPOSES
01 LYCEE
01 CEM
01 ECOLE PRIMAIRE
01 Centre de Loisirs (jeunes)
RESERVES POUR EQUIPEMENTS
JARDIN PUBLIC ET ESPACE VERT
EQUIPEMENTS PROPOSES (pôle culturel)
01 Théâtre en plein air
01 Ecole des Beaux-arts
01 Observatoir
01 Théâtre Régional
01 Salle de Spectacle
01 Bibliothèque (annexe)
01 Maison de culture + Direction
Direction Régionale de Sétif - Zone Industrielle B.P. 55 Sétif
POS EL-HIDHAB -EST
PLAN COMPOSITION URBAINE
05
LOGTS UNIVERSITE
MOSQUEE

دليل المقابلة :مديرية البرمجة وتسيير الميزانية والتجهيزات العمومية

س1: ماهي علاقتكم بباقي الفاعلين فيما يخص برمجة المشاريع الحضرية ذات النفع العام؟

س2:كيف تتم عملية التواصل ؟ اجتماعات، مراسلات .....

س3:كيف تتم عملية برمجة المشاريع الحضرية (المرافق الخدمية)؟ المراحل أذكرها

س4: ماهي علاقتكم بالبلدية، والولاية ،والمدريات التنفيذية ؟ هل هناك تداخل بين دوركم و أدوار فاعلين آخرين البلدية ،الولاية ،مديريات التنفيذية ؟ :ماهي حالات التداخل في الأدوار و المهام؟

س5: هل لديكم دور في اختيار أرض المرفق ؟ و تقترحونه ؟

س6: هل لكم دور في توجيه توزيع المرافق نحو مناطق معينة ؟

س7: ماهي أسباب ذلك ؟ إن وجدت

س8: هل لديكم معايير قانونية أو تقنية لقبول أو عدم قبول مشروع مرفق ؟ ان وجدت نصوص ماهي ؟

س9: هل ترون أن برمجة المرافق يخضع لما هو مخطط له ؟أم فيه استثناءات ماهي ؟

س10: ماهي صعوبات تخطيط وبرمجة المرافق ؟ اذكرها .

دليل مقابلة مديرية التربية

س1: كيف تتم عملية تحديد حاجات التعليمة للطور الإبتدائي ؟

س2: من هم الفاعلين المشاركين في العملية التخطيطية ؟

س3: مراحل طلب المشاريع التعليمية أو المرافق التعليمية ؟

س4: من هم الفاعلين المشاركين في عملية الانجاز والبناء.؟

س5: ماهي المعايير المعتمدة في تحديد مواقع الخدمات التعليمية ؟

س6: نود الحصول على جغرافية خدمات التعليمية لكل الأطوار التعليمية الموجودة على مستوى القطاعات السكنية(15) للبلدية سطيف ؟.

س7:نود الحصول على عدد التلاميذ لكل لطور الإبتدائي التعليمية ،بحسب كل مدرسة .

س8:هل يتم مراعاة في انجاز المؤسسات التعليمية مخطط شغل الأراضي ؟

س9: ماهي المشاكل التي تواجهكم في إطار انجاز المشروع الخدمة التعليمية ؟

*** دليل مقابلة مدير المؤسسة التعليمية للطور الإبتدائي.**

- اسم المؤسسة التعليمية :

- تاريخ افتتاح المؤسسة :

- عدد الطلاب الإجمالي في المؤسسة :

س1:ماهو نطاق التغطية الجغرافية لمؤسستكم؟ وهل ترونه(النطاق) عادل بالمقارنة مع باقي المؤسسات الأخرى الموجودة في الهضاب؟

س2::من المسؤول عن تحديد نطاق التغطية الجغرافية للمؤسسة التعليمية الإبتدائية ؟

س3:هل الحجرات التدريسية تتحمل الطاقة الاستعابية لزيادة العددية للتلاميذ سنويا؟. ماهي الأسباب ذلك؟

س4: كيف يتم تحديد الإحتياجات من الخدمات التعليمية ؟ومرافقها ؟

س5:إلى ما يعود أسباب الاكتضاض في مؤسستكم ؟ وما نتائجه على المستوى التعليمي للتلميذ(الكفاءة التعليمية) ؟

س6: ما رأيك في تصميم وبناء وموقع المكاني المؤسسات التعليمية للطور الإبتدائي على مستوى المنطقة السكنية الهضاب ؟

س7: بناء مطعم مدرسي هل العقار الذي سيقام عليه كان مبرمج في مجسم(الهندسة المعمارية)؟

- إذاكان(نعم) هل يمكن أن نحصل على مجسم كامل للمشروع المدرسة ومختلف مرافقها ؟

- إذا كانت الإجابة ب (لا) فكيف تم الحصول على عقار المطعم المدرسي ؟

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة باتنة 1

استمارة بحث حول :

تخطيط مرافق الخدمية الحضرية في المدينة الجزائرية

دراسة ميدانية بمدينة سطيف " الهضاب "

اعداد الطالبة :مناعة نورة **اشراف الأستاذة :د. لغريبي نسيمة**

نحيطكم علما أن معلومات الاستمارة سرية لا تستخدم إلا لأغراض علمية بحتة .

أولا : محور البيانات الشخصية : ضع علامة (×) أمام الإجابة المناسبة .

1- الجنس : ذكر أنثي

2- السن : 20 – 30 31- 40 ، 41 – 50 51 - 60

3- مدة الإقامة في الحي :

الحالة العائلية : متزوج ،أعزب ،أرمل أخرى تذكر .....

4- المستوى التعليمي : ابتدائي ،متوسط ، ثانوي ،جامعي أخرى تذكر ....

5- - صيغة المسكن : اجتماعي ، ،ترقوى ، تساهمي أخرى تذكر .....

7- مستوى الدخل: ضعيف ، متوسط ، جيد

المحور الثاني:الخصائص التخطيطية العمرانية ،الاجتماعية للمرافق الخدمية :

9- مارأيك في مساحة المسكن؟.....

- عدد الغرف : غرفة ،غرفتان ، ثلاث غرف أخرى تذكر .....

- مساحة المسكن يتوافق وعدد أفراد الأسرة ؟ يتوافق لا يتوافق

10- ما المشاكل التي يعانى منها المسكن ؟ الضيق الغرف ، ضيق المطبخ أخرى تذكر .....

- قمتم بتعديلات في المسكن : نعم لا

- اذا كانت اجابتك ب (نعم) ماهي التعديلات التي قمتم بها ؟

10 - هل تعانون في حيكم السكنى من مصادر (التلوث)؟ نعم لا

- مصادر التلوث : صوتى(ضجيج) : السيارات ، لعب الأطفال

أخرى تذكر.....

- تلوث بيئي : نفايات المنزلية ، نفايات المحلات التجارية ، نفايات المطاعم ،النجارة ، الحدادة

أخرى تذكر.....

11 - ما طبيعة العلاقة مع جيرانك ؟ منعدمة ، حسنة ، ضعيفة متوسطة ، جيدة

12- هل تتبادلون الزيارات ؟ نعم لا

13- هل توجد تعاون بين أفراد حيك السكنى ؟ نعم لا

- إذا كانت الإجابة ب (نعم) فيماذا يكون التعاون؟.....

- إذا كانت اجابتك ب (لا) لماذا؟.....

14- هل لديكم جمعية الحي ؟ نعم لا

- اذا كانت الإجابة ب (نعم) هل أنتم منخرطون فيها ؟ نعم لا

- الأنشطة التي تقومون بها ؟.....

15- ما هي مرافق الخدمات الموجودة في حيكم السكني ؟

المرفق	تعليمية	صحية	إدارية	امنية	ثقافي	رياضي	ترفيهي	دينى
نوعه								

16- - ماهي المرافق التي تراها أنها ضرورية في حيكم السكني ؟ .....

17- هل خطوط النقل الحضري كافية ؟ نعم لا

- اذا كانت الإجابة ب (لا) لماذا؟.....

18 - ما رأيك في مواقع المؤسسات التعليمية التي يزاول فيها أبناؤك مقارنة بمكان سكنك بحسب المستوى التعليمي كالتالي؟فيما يتعلق بالمستوى الإبتدائي تكون الإجابة قبل بناء الإبتدائية زروق صالح بالنسبة للأسئلة الموالية ؟

الاختيارات	قريبة من الحي	قريبة جدا من الحي	بعيدة من الحي	بعيدة جداً من الحي	أخرى تذكر
مدرسة إبتدائية					
التعليم المتوسط					
التعليم الثانوى					
متقنة					

19- أين تقع مؤسسات تعليم أبنائكم في ؟

الاختيارات	طريق رئيسي	طريق فرعي	شارع	أخرى تذكر
مدرسة إبتدائية				
متوسطة				
ثانوية				
متقنة				

20- ما رأيك في بناء وتصميم المؤسسة التعليمية التي يتابع فيها أبناؤك دراسته ؟

الاختيارات	ملائم	غير ملائم	مقبول	غير مقبول	أخرى تذكر
مدرسة إبتدائية					
متوسطة					
ثانوية					
متقنة					

21- هل تحوى المؤسسات التعليمة على مختلف مرافق الأنشطة التي يحتاجها التلميذ بحسب مستواه التعليمي ؟

الاختيارات	ملعب كرة قدم	ملعب كرة سلة	قاعة مسرح	قاعة لتعلم الموسيقى	أخرى تذكر
مدرسة إبتدائية					
متوسطة					
ثانوية					
متقنة					

22- هل يتوفر الحي السكنى على خدمات صحية ؟ نعم لا

- إذاما نوعه ؟ قاعة علاج ، مركز صحي ، قاعة متعددة الخدمات

أخرى تذكر.....

23- ماهي الأسباب اختيارك لهذا المرفق الصحي ؟ قربه من مسكنك ، لتوفره الخدمة المطلوبة ، لحسن خدماته الطبية ، أخرى تذكر .....

24- هل يتوفر الحي السكني على فضاءات لعب بالأطفال ؟ نعم لا

25- هل يتوفر الحي السكني على فضاءات لقضاء وقت الفراغ للسكان ؟ نعم لا

26- هل ابنائك منخرطين في نادي رياضيي ؟ نعم لا .

- اذا كان الإجابة ب (نعم) أين يمارسونها؟ نادي الحي نوادي جوارية أخرى تذكر .....

المحور الثالث : رأي السكان حول الخدمات الحضرية.

27- رأيك الذي يعبر عن مستوى رضاك عن كل خدمة من الخدمات التالية :

	غير مقبولة	مقبولة	جيدة	ممتازة	السبب
الخدمات التعليمية					
الخدمات الصحية					
خدمات الصرف الصحي					
خدمات الطرق					
خدمات الترفيه					
الخدمات الترفيهية (الحدائق والمنتزهات)					
خدمات المياه					
خدمات الكهرباء					
الخدمات الدينية					
خدمات النظافة					
خدمات النقل					

الملخص:

تهدف الدراسة للوقوف واقع تخطيط المرافق الخدمية في مدينة سطيف والأسس التخطيطية المتبعة في إنجازها ومدى تحقيق توزيعها لأهداف التخطيط الحضري. و إعتمدت الدراسة على منهج المسح الشامل للمدارس الإبتدائية الموزعة على المنطقة السكنية الجديدة الهضاب، حيث تمت مقارنة المعايير التخطيطية المحددة في الشبكة النظرية للتجهيزات العمومية مع دليل المؤسسات التربوية وفق مجموعة من المتغيرات، و تم إعتماد أداة الملاحظة من خلال الخرجات الاستطلاعية الدورية للوقوف على الخصائص العمرانية و الايكولوجية للمواقع المكانية للمدارس الابتدائية عبر بعض الأحياء السكنية ومدى توفر الشروط العمرانية في إنجازها، وكذالك مختلف الظواهر الحضرية الناتجة عن توزريعها.

خلصت الدراسة إلى أن حي الهضاب يعاني من فوضى عمرانية في توزيع المدارس الابتدائية، إضافة إلى إنعدام فضاءات اللعب الأطفال، والفضاءات الخضراء، ونقص الخدمات الطبية. حيث أن توزيع المرافق الخدمية لا يحقق أهداف التخطيط الحضري، بحكم أنها تراعي الأسس الكمية والوصفية في الانجاز، و ضعف القدرة لدى القائمين بالعملية التخطيطية على المستوى المحلي في تقدير الكثافة السكانية في مخطط التهيئة العمرانية، بالإضافة الى طول عملية الإنجاز وإرتباطه بالبرامج القطاعية المركزية.

الكلمات المفتاحية: تخطيط؛ المرافق؛ الخدمية؛ الحضرية؛ مدينة.

Extract :

The study aims to capture the reality of the planning of service facilities in the city of Setif and the planning foundations for their completion and the extent to which they achieve the urban planning objectives. The study relied on a comprehensive survey curriculum for primary schools spread over the New Plateau residential area The planning criteria set out in the theoretical network of public equipment have been compared with the directory of educational institutions according to a range of variables, The observation tool was adopted through periodic exploratory output to determine the physical and ecological characteristics of the spatial sites of primary schools across some residential neighbourhoods and the availability of urban conditions in their achievement, as well as the various urban phenomena resulting from their farming.

The study concluded that the plateau neighbourhood is suffering from urban chaos in the distribution of primary schools, as well as the lack of children's play spaces, green spaces and lack of medical services. The distribution of service facilities does not meet urban planning objectives, since it takes into account the quantitative and descriptive bases of achievement, the weak capacity of local planning

operators to estimate the population density in the urban planning scheme, as well as the length of the completion process and its linkage to central sectoral programmes.

Keywords : planning ; facilities ; Service ; urban ; City.